

The Islamic University of Gaza

Deanship of Research and Graduate
Studies

Faculty of Religion Basics

Master of the Hadith and Its Sciences



الجامعة الإسلامية بغزة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

كلية أصول الدين

ماجستير في الحديث الشريف وعلومه

منهج الإمام ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث

دراسة تطبيقية من خلال كتابه التمهيد

Imam Ibn Abeed Al-baar in the Criticism
of the Conversations

"An Empirical Study by Writing Book: Atmheed"

إعداد الباحث

عيسى أمجد الحرثاني

إشراف الدكتور

محمد ماهر محمد المظلوم

قُدِّمَ هذا البحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الحديث الشريف وعلومه بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بغزة

ربيع أول / 1440 هـ - نوفمبر / 2018 م

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدّم الرسالة التي تحمل العنوان:

منهج الإمام ابن عبد البرّ في تضعيف الأحاديث

دراسة تطبيقية من خلال كتابه التمهيد

The approach of imam ibn abdul baar in the
weakened of hadith

"An Empirical Study by Writing Atmheed"

Book:

أقرُّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة ككلّ أو أي جزءٍ منها لم يقدّم من قِبَل الآخرين لنيل درجة أو لقب
علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	عيسى أمجد الحرثاني	اسم الطالب:
Signature:	عيسى الحرثاني	التوقيع:
Date:	2018/11/17م	التاريخ:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ عيسى أمجد محمد الحرثاني لنيل درجة الماجستير في كلية أصول الدين/ برنامج الحديث الشريف وعلومه وموضوعها:

منهج الإمام ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث
دراسة تطبيقية من خلال كتابه التمهيد

The approach of Imam ibn Abd al-Barr in the hadeeth of hadeeth
A practical study through his boot

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاحد 24 ربيع الأول 1440 هـ الموافق 2018/12/02م الساعة الثامنة والنصف صباحاً، في قاعة مبنى طيبة اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. محمد ماهر المظلوم	مشرفاً ورئيساً
د. نهاد يوسف الثلاثيني	مناقشاً داخلياً
د. عطوة محمد القريناوي	مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية أصول الدين/برنامج الحديث الشريف وعلومه.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

د. مازن إسماعيل هنية



التاريخ: 2019 / 1 / 12

الرقم العام للنسخة

اللغة

3107154

ع

الموضوع/ استلام النسخة الإلكترونية لرسالة علمية



قامت إدارة المكتبات بالجامعة الإسلامية باستلام النسخة الإلكترونية من رسالة

الطالب/ غايي أحمد محمد الخرباني

رقم جامعي: 20150106 قسم: أصول لمسية (عام) كلية: أصول دسية

وتم الاطلاع عليها، ومطابقتها بالنسخة الورقية للرسالة نفسها، ضمن المحددات المبينة أدناه:

- تم إجراء جميع التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة.
- تم توقيع المشرف/المشرفين على النسخة الورقية لاعتمادها كنسخة معدلة ونهائية.
- تم وضع ختم "عمادة الدراسات العليا" على النسخة الورقية لاعتماد توقيع المشرف/المشرفين.
- وجود جميع فصول الرسالة مجمعة في ملف (WORD) وآخر (PDF).
- وجود فهرس الرسالة، والملخصين باللغتين العربية والإنجليزية بملفات منفصلة (PDF + WORD)
- تطابق النص في كل صفحة ورقية مع النص في كل صفحة تقابلها في الصفحات الإلكترونية.
- تطابق التنسيق في جميع الصفحات (نوع وحجم الخط) بين النسخة الورقية والإلكترونية.
- ملاحظة: ستقوم إدارة المكتبات بنشر هذه الرسالة كاملة بصيغة (PDF) على موقع المكتبة الإلكتروني.

والله ولي التوفيق،

توقيع الطالب

إدارة المكتبة المركزية

أ. محمد بن عبد الرحمن
أ. محمد بن عبد الرحمن

مُلَخَّصُ الدَّرَاسَةِ

عنوان البحث: مَنَهَجُ الإِمَامِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي تَضْعِيفِ الْأَحَادِيثِ، "دراسة تطبيقية من خلال كتابه: التمهيد".

اعتمدتُ في هَذَا الْبَحْثِ عَلَى الْمَنَهَجِ الْإِسْتِقْرَائِيِّ ثُمَّ الْإِنْتِقَائِيِّ، وَفِيهِ: تَبَعْتُ أَقْوَالَ الْإِمَامِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي تَضْعِيفِ الْأَحَادِيثِ فِي كِتَابِهِ التَّمْهِيدِ، وَانْتَقَيْتُ الْأَحَادِيثَ الَّتِي قَامَ بِتَضْعِيفِهَا، سِوَاءَ كَانَ التَّضْعِيفُ لِلْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ، أَوْ الْمَتْنِ، أَوْ كِلَاهِمَا مَعًا، مَعَ الْإِسْتِفَادَةِ مِنَ الْمَنَهَجِ الْوَصْفِيِّ فِي عَرْضِ الْمَادَّةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالنَّقْذِيِّ عِنْدَ الْبَيَانِ وَالتَّرْجِيحِ. وَجَعَلْتُ دِرَاسَتِي فِي هَذَا الْبَحْثِ مُكَوَّنَةً مِنْ مُقَدِّمَةٍ، وَأَرْبَعَةِ فُصُولٍ، وَخَاتَمَةٍ، وَفَهَّارِسٍ مُتَنَوِّعَةٍ.

وَعَرَّضْتُ فِيهَا مِنْ خِلَالِ فُصُولِهَا وَمَبَاحِثِهَا، التَّعْرِيفَ بِالْإِمَامِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَعَصْرَهُ، وَكِتَابَهُ التَّمْهِيدِ، وَأَبْرَزْتُ مَنَهَجَ الْإِمَامِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي تَضْعِيفِ الْأَحَادِيثِ مِنْ خِلَالِ أَقْوَالِهِ الَّتِي ضَعَّفَ فِيهَا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ.

ثُمَّ خَلَصْتُ إِلَى خَاتَمَةِ الْبَحْثِ، وَضَمَنْتُهَا أَهَمَّ النَّتَائِجِ وَالتَّوَصِيَّاتِ.

Abstract

The title of the research is the imam Ibn Abdul al baar in the criticism of conversations an empirical study by writing Altmheed book.

In this research, I relied on inductive and selective methods, in which the words of imam Ibn Ibdul baar are mentioned in the weakened of hadith in his book altmheed, I selected the hadiths which he weakened them, whether it is weak for Almatn or Alsnad or both of them, scientific, and monetary statement and weighting.

My study in this research consists of introduction, four chapters and conclusion and a various indexes.

And presented through the chapters and discussions and the definitions of Imam ibn abdul baar and his era and his book Altmheed and highlighted the approach of imam ibn abdul baar in his weakened of hadith through his words that he weakens in these hadiths, then reach the end of the conclusion and joined the most results.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

[المجادلة: 11]

الإهداء

- إلى من جرى العرق على جبينه من أجلنا، وتعبت عيناه خوفاً علينا، إلى من كَلَّتْ أنامله ليقدِّم لنا مناحي الحياة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهِّد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير إليك أبي العزيز؛ فأنت هنا لأكرمك بكرم الله علي؛ فما أنا إلا حصاد ما زرعت يدك، فإنَّ كلَّ ما شدَّ من فكري، وخطَّتْ به يداي في رسالتي تعترفُ بفضلِكَ عليّ.
- إلى التي رآني قلبها قبل عينيها، وضممتني أحشائها قبل يديها، إلى التي تظلُّني بدعائها؛ لتصل بي إلى السَّماء، إلى الغالية التي لا نرى الأمل والتفاؤل إلا من عينيها ... لكِ والدنِّي الحبيبة، يا سيِّدة القلب، وشريان الحياة، التي دائماً ما أقول لها: فكلُّ النَّاسِ يا أمِّي مياهِ، ووحدك زمزمٌ يروي فؤادي.
- فيا والديَّ رضاكما غايتي بعد رضا الله، فلترضيا ... ولوجه تقصيري استرا ... اللهم فكن لوالديَّ كما كنت لأوليائك الصَّالحين، وأطل أعمارهما وأصلح أعمالهما فإنَّك خيرَ مسؤول، وأكرمَ محبيب.
- إلى مهجة قلبي وقرّة عيني وأنس روحي، إلى تلك الجوهرة المضيئة، والدُّرة المصونة، واللؤلؤة المكنونة، خطيبتني مزيونة يعقوب سليمان، الذي أسأل الله جلَّ وعلا أن يحفظها بحفظه وبرعاها برعايته، وأن يجعلها صالحةً عابدةً عالمةً، ودودةً ولودةً.
- إلى رياحين حياتي إختوتي وأختوتي، لقد سكننكم منِّي حنايا أضلعي ... حتى بتمُّ أنتمُ الحياة.
- إلى أصلي وفصلي إلى حسبي ونسبي إلى عمومتي وأبناء عمومتي، وذوي القرية منِّي.
- إخواني الأحباب في مدينتي الغراء، وأخصُّ بالذكر إخواني في المسجد العمري.
- إلى من كان له الفضلُ عليَّ بعد الله ﷻ في حُبِّ هذا العلم، والنُّصح لأهله، الدكتور "أبو ماهر محمد بن ماهر بن محمد المظلوم"، رزقك الله حُسْنَ العمل وطول العُمُر.
- إلى كلِّ السَّائرين على خُطى النَّبي ﷺ، الطَّالِبين لكلامه، المنتهجين نهجه، والصَّاحِبين أنفاسه.
- إلى كلِّ من علَّمني علماً ينفعني يوم القدوم على الله ﷻ.
- إلى الشُّهداء الذين سَطَّروا بدمائهم المجد والعزَّ الأصيل ... ومهدَّوا الطَّرِيق إلى النَّصر والفتح القريب.

الشكر والتقدير

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: 7]، وما جاء في الحديث عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»⁽¹⁾، انطلاقاً من هذه الآية، كان لزاماً عليّ شرعياً وعرفياً وأخلاقياً أن أعترف بالفضل لذوي الفضل والإحسان. شكرًا لله تعالى أولاً وآخرًا، الذي هداني إلى طريق الرشاد والسداد، فأسأله جلّ وعلا أن يجعل التوفيق دومًا حليفي، والصراط القويم طريقي.

شكرًا لأستاذي وشيخي والمشرف على رسالتي الدكتور أبو ماهر محمد بن ماهر المظلوم حفظه الله تعالى ... فهذه الرسالة منك وإليك، فالله أشهد أنك بذلت قصارى جهدي، في نصحي وتوجيهي وإرشادي، وشحن همّتي، فجزاك الله عني خير الجزاء، وأجزل لك المثوبة والعطاء، وأن يكون ذلك في ميزان حسناتك، وأن يرفع قدرك، ويُعلي ذكرك في الدنيا والآخرة، وأن يرزقك طول العمر وحسن العمل.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل عضو لجنة المناقشة:

فضيلة الدكتور / حفظه الله تعالى.

وفضيلة الدكتور / ... حفظه الله تعالى.

لِقَبُولِهِمَا مناقشة هذه الرسالة، ولما سيبدلانه من إرشادات ثمينة، يكون لها أثر واضح في إخراج هذه الرسالة في أجمل حلّة وأبهى صورة، فجزاكم الله خيرًا.

كما وأخطُ شكري لهذا الصّرح الشّامخ، الجامعة الإسلامية العريقة، وأزجي شكرًا خاصًا لكلّيتي -كلية أصول الدين- عميدًا وأكاديميين وإداريين، وقسم الحديث خاصّة رئيسًا وأعضاء. وأردّد شكري لوالديّ العزيزين اللّذين أسيرُ بدعائهما، وأحيا بنبضهما، أزجي لكما شكرًا وافرًا على عنايتكما ورعايتكما، فجزاكم الله عني خير ما جزى والد عن ولده.

(1) أخرجه أبو داود والترمذي، في سننهما بسند صحيح، واللفظ لأبي داود. سنن أبي داود، (7/ 188/ ح4811)، سنن الترمذي، (4/ 339/ ح1954)، وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ".

قائمة المحتويات

إقرار	أ
نتيجة الحكم	ب
ملخص الدراسة	ت
Abstract	ث
اقتباس	ج
الإهداء	ح
الشكر والتقدير	خ
قائمة المحتويات	د
المقدمة	1
أولاً: أهمية البحث	2
ثانياً: أسباب اختيار البحث	2
ثالثاً: أهداف البحث	3
رابعاً: الدراسات السابقة	3
خامساً: منهجي في البحث، وطبيعة عملي فيه	4
سادساً: خطة البحث	6
الفصل الأول: تعريف بالإمام ابن عبد البر، وكتابه التمهيد	10
المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن عبد البر	11
المطلب الأول: عصر الإمام ابن عبد البر	11
المقصد الأول: الحالة السياسية	11
المقصد الثاني: الحالة الاجتماعية	15
المقصد الثالث: الحالة العلمية	16
المطلب الثاني: ترجمة الإمام ابن عبد البر	17
المقصد الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه	17
المقصد الثاني: مولده، وأسرته ونشأته العلمية ورحلاته	19
المقصد الثالث: شيوخه وتلاميذه	21

26	المقصد الرابع: ثناء العلماء عليه
28	المقصد الخامس: مذهبه الفقهي والعقدي
31	المقصد السادس: آثاره العلمية
33	المقصد السابع: وفاته
35	المبحث الثاني: التعريف بكتاب التمهيد
35	المطلب الأول: تعريف عام بترتيب كتاب التمهيد
36	المطلب الثاني: سبب تأليف كتاب التمهيد
37	المطلب الثالث: أهمية كتاب التمهيد وثناء العلماء عليه
38	المطلب الرابع: الفرق بين كتاب التمهيد وكتاب الاستنكار
40	الفصل الثاني: منهج الإمام ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث من خلال النظر في أسانيدھا....
41	المبحث الأول: تضعيف الحديث لطعن في روايه
41	المطلب الأول: تضعيف الحديث؛ لأن في إسناده من هو ضعيف
64	المطلب الثاني: تضعيف الحديث؛ لأن روايه وهم في إسناده أو خطأ فيه
80	المطلب الثالث: تضعيف الحديث؛ لأن في إسناده من هو سيء الحفظ كثير الخطأ.....
102	المطلب الرابع: تضعيف الحديث؛ لأن في إسناده من لا يحتج به
103	المطلب الخامس: تضعيف الحديث؛ لأن في إسناده من هو مجهول
120	المطلب السادس: تضعيف الحديث؛ لأن في إسناده من هو متروك
133	المطلب السابع: تضعيف الحديث؛ لأن في إسناده من هو منسوب إلى الكذب أو متهمة به.
144	المبحث الثاني: تضعيف الحديث لعلّة في إسناده
144	المطلب الأول: تضعيف الحديث لانقطاع في إسناده
150	المطلب الثاني: تضعيف الحديث لإرسال في إسناده
158	المطلب الثالث: تضعيف الحديث لتدليس في إسناده
172	المطلب الرابع: تضعيف الحديث لاختلاف روايه في إسناده
181	المطلب الخامس: تضعيف الحديث لاضطراب في إسناده.....
197	المطلب السادس: تضعيف الحديث لمخالفة في إسناده (شدوذ أو نكارة)
223	المطلب السابع: تضعيف الحديث لاختلاف روايته بين الوصل والارسال

المطلب الثامن: تضعيفُ الحديث لاختلافِ رواته بين الرفع والوقف	229
المبحث الثالث: تضعيف الحديث بإطلاق لفظٍ من الألفاظ الدالة على ضعفِ إسناده	245
المطلب الأول: تضعيفُ الحديث بقوله: في إسناده نظر	245
المطلب الثاني: تضعيفُ الحديث بقوله: إسناده لينٌ ضعيفٌ	250
المطلب الثالث: تضعيفُ الحديث بقوله: إسناده ضعيفٌ، أو ليس بالقوي	261
المطلب الرابع: تضعيفُ الحديث بقوله: إسناده لين	270
المطلب الخامس: تضعيفُ الحديث بقوله: مظلُمُ الإسناد	275
المطلب السادس: تضعيفُ الحديث بقوله: لم يقيم إسناده فلان	283
المطلب السابع: تضعيفُ الحديث بقوله: لم يسمع من فلان	285
المطلب الثامن: تضعيفُ الحديث بقوله: مُجْتَمَعٌ على ضعفِهِ من جهةِ إسناده	291
المطلب التاسع: تضعيفُ الحديث بقوله: لا يصحُّ سندًا	299
الفصل الثالث: منهجُ الإمام ابن عبد البرِّ في تضعيفِ الأحاديث من خلال النَّظَرِ في متونها ...	301
المبحث الأول: تضعيفُ الأحاديث لعلَّةٍ في متونها	302
المطلب الأول: تضعيفُ الحديث لتقرُّدِ روايه في متنه	301
المطلب الثاني: تضعيفُ الحديث لإدراج في متنه	308
المطلب الثالث: تضعيفُ الحديث لأنَّ متنه لا يُشبهُ ألفاظَ النَّبِيِّ ﷺ	323
المطلب الرابع: تضعيفُ الحديث لأنَّ متنه منكرٌ أو موضوعٌ	327
المبحث الثاني: تضعيفُ الحديث بإطلاق لفظٍ من الألفاظ الدالة على ضعفِهِ	337
المطلب الأول: تضعيفُ الحديث بقوله: معلولٌ عند أهلِ العلم في الحديث	337
المطلب الثاني: تضعيفُ الحديث بقوله: يُعارض الآثارُ الثَّابِتة	349
الفصل الرابع: منهجُ الإمام ابن عبد البرِّ في تضعيفِ الأحاديث من خلال النَّظَرِ في أسانيدِها ومتونها معًا	359
المبحث الأول: تضعيفُ الحديث بِعلَّةٍ مشتركةٍ في الإسناد والمتن	360
المطلب الأول: تضعيفُ الحديث لقصورِ روايته في إتقانِ إسناده ومتنه	360
المطلب الثاني: تضعيفُ الحديث لاضطرابِ إسناده ومتنه	368
المطلب الثالث: تضعيفُ الحديث لقلبِ إسناده ومتنه	381

المطلب الرابع: تضعيفُ الحديث لنكارةِ إسناده ومثته	388
المطلب الخامس: تضعيفُ الحديث لخطأٍ في إسناده ومثته	404
المطلب السادس: تضعيفُ الحديث لبطلانِ إسناده ومثته أو وضعه	413
المبحث الثاني: تضعيف الحديث بعِلَّتَيْنِ مُختلفتين إحداهما في الإسناد والأخرى في المتن	417
المطلب الأول: تضعيفُ الحديث لعدم ثبوته من جهةِ النقلِ ومُخالفةِ مثته	417
المطلب الثاني: تضعيفُ الحديث لاضطرابِ إسناده، واختلافِ مثته	423
الخاتمة	432
أولاً- أهم النتائج	432
ثانياً- أهم التوصيات	437
قائمة المصادر والمراجع	439
الفهارس العامة	484
أولاً- فهرست الآيات القرآنية	485
ثانياً- فهرست الأحاديث النبوية	486
ثالثاً- فهرست الرواة	507
رابعاً- فهرست الأنساب	520
خامساً- فهرست البلدان	523
سادساً- فهرست غريب الألفاظ	523

المقدمة

الحمد لله غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول لا إله إلا هو إليه المصير،
وأصلي وأسلم على نبينا المبعوث للعالمين رحمةً وبشيراً ونذيراً وهادياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً،
أما بعد:

فإن من إتمام نعمة الله أن تكفل بحفظ مصدر هذا الدين ونبوعه، فقال الله عز وجل:
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]، وتضمن ذلك حفظ سنة سيد المرسلين ﷺ،
فانتمن الله عز وجل على نقلها صحابة نبيه الكريم عليه الصلاة والسلام، أظهروا الناس قلوباً،
وأصفاهم عقولاً، وأفصحهم لساناً، وأسلمهم منهجاً، فأدوها حق الأداء، كما تحملوها حق التحمل،
ورعوا حق الرعاية، ثم قيض الله تعالى لهذه السنة علماء ثقاتاً أثباتاً، فكان شأنهم حفظ الآثار،
وقطع المقاور والقفار، وركوب البراري والبحار في اقتباس ما شرع الرسول ﷺ، لا يرجون عنه
إلى رأي ولا هوى، قبلوا شريعته قولاً وفِعْلاً، وحرسوا سنته حفظاً ونقلًا حتى ثبتوا بذلك أصلها،
وكانوا أحق بها وأهلها، فالله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها، فهم الحفاظ لأركانها والقوامون
بأمرها وشأنها، إذا صدق عن الدفاع عنها فهم دونها يناضلون، ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ
اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: 22]⁽¹⁾.

لما كثرة الأحاديث وتشعبت الروايات، وشابها بعضاً من أخطاء الرواة، انبرى جهابذة
على جادة من كان قبلهم للدفاع عن حديث رسول الله ﷺ والدور عنها، فقصوا حياتهم في
الارتحال والأسفار، وجانبوا الراحة والاستقرار، في سبيل لقاء الرواة ومعرفة معارفهم، والبحث عنهم،
وعرضهم على موازين دقيقة، لا تحيف فيه على أحد منهم، ولا غبن له ولا نقص لحقه، وقد بذلوا
كل جهدهم للحفاظ على السنة، وتمييز المردود من الضعيف والموضوع عن المقبول من
الصحيح والحسن، وقدموا الغالي والنقيس في خدمتها، ومن هؤلاء العلماء الأجلاء شيخ الإسلام
حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر (ت463هـ) رحمه الله تعالى، فقد اختزنه لأساهم في إبراز
منهجه في أحد الجوانب الحديثية، والتي يشهد له رسوخ قدمه وعلو كعبه فيها، فقد نقد الأسانيد
ومتونها، وميز صحيحها من سقيمها، ووضح العلة فيها، بكشف أخطاء روايتها والحكم عليهم،
ولأجل ذلك أحببت أن أبين منهجه في تضعيف الأحاديث من خلال دراستي هذه، والموسومة بـ:
"منهج الإمام ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث من خلال كتابه التمهيد".

(1) شرف أصحاب الحديث: للخطيب البغدادي، (ص: 10).

أولاً: أهميّة الموضوع وأسباب اختياره.

1- إنّ علم نقد الأحاديث، والتّعرف على درجتها قبُولاً وردّاً هو الأساس لحفظ السُنّة النبوية، والدّب عنها، وحمايتها من الطّاعنين والوضّاعين.

2- منزلة الإمام ابن عبد البرّ ومكانته في نقد الأحاديث سنداً ومتناً، ومنهجه المتميّز في الجمع والبحث والنّقْد.

3- القيمة العلميّة لكتاب التّمهيد؛ إذ فيه من العلم الغزير، والفوائد الجمّة في شتّى العلوم الشرعيّة.

5- أنّ الإمام ابن عبد البرّ مع شهرته وغازة علمه بالحديث وروايته لم يُفرد بدراسة مستقلة وافية في جانب تضعيف الأحاديث -على حسب علمي- وهذا ممّا جعلني أنتقي هذا العنوان: "منهج الإمام ابن عبد البرّ في تضعيف الأحاديث من خلال كتابه التّمهيد".

6- نظراً لأهميّة الموضوع، وما وجدته من تشجيع شيخي، وأستاذي الدكتور "محمّد بن ماهر بن محمّد المظلوم" زاده الله تعالى علماً ووقاراً، ونفع الله به الإسلام والمُسلمين، على العمل به، ممّا دفّني لخوض غماره منذ تلك اللحظة التي شجّعني فيها.

ثانياً: أهداف البحث.

1- بيان منهجه في الأحاديث التي ضعّفها في كتابه التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد، ومعرفة أحكامه عليها، ومقارنتها بأحكام غيره من النّقّاد، وبيان الرّاجح في ذلك سواءً عنده أو عند غيره.

2- إبراز مرتبته من حيث التّشدد أو التّساهل أو التّوسط بين النّقّاد في أحكامه على الأحاديث، وذلك من خلال مقارنتها بأحكام غيره من النّقّاد.

3- حصر مصطلحات الإمام بن عبد البرّ التي أطلقها عند الحكم على الأحاديث، وفهمها بناءً على استخدامه لها.

4- الرّدّ العملي على الطّاعنين والشّانئين في حقّ المحدثين باتّهامهم بأنّهم اهتمّوا بالأسانيد ونقدوها دون الاهتمام بنقد المتن.

ثالثاً: الدراسات السابقة.

بعد البحث والتّقيب عن موضوع الدّراسة من خلال المراسلة مع مراكز البحوث العلميّة، عبر شبكة الإنترنت، وسؤال أهل العلم والتّخصص من مشايخنا وأساتذتنا، وقفت على معظم الدّراسات السابقة ذات الصّلة بموضوع الدّراسة، أذكر أهمّها على النّحو التّالي:

1- رسالة دكتوراة: منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البرّ من خلال كتابه التّمهيد، للدّكتور مصطفى حميداتو، رسالة جامعيّة، وهي رسالة عامّة في بيان منهج الإمام ابن عبد البرّ في شتى النّواحي الحديثيّة؛ حيث أدخل فيها الصّحيح وحدّه ومراتبه، والمتواتر، والضعيف وبعض أنواعه، والحسن، وشرح غريب الحديث، والتّاسخ والمنسوخ، ومختلف الحديث، وكان حديثه عن منهج الإمام ابن عبد البرّ في التّضعيف، في مبحث صغير مستقل.

2- رسالة دكتوراة: الإمام ابن عبد البرّ وجهوده في الحديث، للباحث صاحب جواد مطرود العباسي، جامعة بغداد، تاريخ النّشر: (1997)، وهي تتحدث عن جهود ابن عبد البرّ في الحديث من حيث التّصحيح والتّضعيف، وتعليقه على الأحاديث وشروحها، وذكر الرّجال وأحوالهم، وتطرّق للتّضعيف في مبحث من مباحث الدّراسة بشكل موجز، بحيث لم يعط الصّورة الكافية في منهج الإمام ابن عبد البرّ في تضعيف الأحاديث، إذ أنّ منهجه يحتاج إلى دراسة واسعة لا تنحصر في مبحث أو مطلب، كما هو موجود في هذه الدّراسة، وبعض الدّراسات السابقة.

3- رسالة دكتوراة: الصّنع الحديثيّة عند ابن عبد البرّ من خلال كتابيّ التّمهيد والاستذكار، للباحث عبد الهادي عبد الله قطب عبد الله، مشرف الرّسالة محمود محمد بكار، جامعة الأزهر، كليّة أصول الدّين والدّعوة بأسبوط، سنة النّشر (2007م)، تكلم فيها عن مكانة ابن عبد البرّ في الحديث، وعن طريقة سياقته للحديث، وجمع طرقه، والحكم عليه، ونقده للإسناد والمتن، ومنهجه في الجرح والتّعديل للرّواة والحكم عليهم، ومصادره الحديثيّة التي اعتمد عليها في تخريجه للأحاديث، وذكره للفوائد الحديثيّة، ولم يتكلم عن الضعيف بإسهاب واسترسال وإنّما ذكر منهجه في نقد بعض الأحاديث.

4- رسالة ماجستير: مسائل مصطلح الحديث عند الحافظ ابن عبد البرّ الأندلسي، للباحث إبراهيم العنزي، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، تاريخ النّشر:

(1420هـ، 1999م)، وهو يتكلم عن المصطلحات الحديثية عند ابن عبد البر وعن مقدمته في التمهيد.

5- رسالة ماجستير: منهج الحافظ ابن عبد البر في الحديث الحسن من خلال كتاب التمهيد، إعداد سلاف لقيط، جامعة الأمير عبد القادر، العلوم الإسلامية، (1422هـ)، تطرق فيه لمنهج ابن عبد البر في تحسين الأحاديث، ولم يتطرق لمنهجه في التضعيف الذي هو موضوع الدراسة.

مما سبق يمكن القول: إنه لا توجد دراسة تطبيقية تفصيلية منفردة، تكشف عن "منهج الإمام ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث من خلال كتابه التمهيد"، والذي هو موضوع دراستي، والله تعالى الموفق والمُسدد.

رابعاً: منهج البحث وطبيعة عملي فيه.

اعتمدتُ منهج الاستقراء لكتاب التمهيد، والقيام بجمع الأحاديث التي ضعّفها فيه؛ سواءً تعريضاً أو تصريحاً، ثم قمتُ بالانتقاء منها للاستدلال على منهج الإمام ابن عبد البر في تضعيفه لها، واكتفيت بذكر مثال أو أكثر تحت كلِّ مطلب من مطالب الدراسة بحسب مقتضياته، وأمّا خطوات العمل، ستكون على النحو التالي:

1- تقسيم البحث: إلى فصول، ومباحث، ومطالب على حسب الحاجة، ومتطلبات الدراسة.

2- عزو الآيات القرآنية: أذكر اسم السورة ورقم الآية بعد ذكر الآية مباشرة.

3- تخرج الأحاديث النبوية والآثار من مصادرها الأصلية:

أ- إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بتخرجه منهما، إلا إذا كان من ضمن أحاديث الدراسة أتوسّع في تخرجه من كتب السنة على قدر الحاجة، وكذلك أتوسّع في تخرج ما لم يكن فيهما من الأحاديث أيضاً.

ب- أذكر الحديث، ثم أتبعه بذكر المتابعات في التّخريج، وربما أخالف ذلك نادراً، لسبب ما، ثم أُحيل على نقطة الاشتراك، بقولي: "به".

ج- إذا كان الحديث ضعيفاً، أبحث له عن شواهد إن وجد، دون الاستقصاء في تخرجها إلا للضرورة، أمّا إن كان الحديث في دائرة القبول -ولو في أدنى درجاته- فقد أكتفي بذلك، دون البحث له عن شواهد، وقد أذكر الشواهد مع الحكم على الحديث، وقد أذكرها في نهاية التّخريج قبل الحكم.

د- أقدم في التّخريج من أخرج الحديث ممّن هو أقدم وفاةً، ولا أخالف إلا للحاجة.

4- تراجم الرّواة والأعلام: أقوم بالترجمة للرّواة الوارد ذكرهم في البحث، على النحو التّالي:

أ- أترجم لمن اختلف فيه من الصّحابة، هل ثبتت صحبته أم لا؟ وأستعين في ذلك بما قاله ابن حجر في الإصابة في تمييز الصّحابة.

ب- من كان متفقاً على توثيقه من الرّواة أكتفي بالإشارة إلى توثيقه، ولم أترجم له للاختصار، وأكتفي بالترجمة الموجزة للمتفق على ضعفهم من التّقريب لابن حجر، وأما المختلف فيهم أفصل القول فيهم، سواء في الجرح أو التّعديل، ثم أسجل النتيجة التي أتوصل إليها في كلّ راوٍ، ثمّ أحيل على المراجع الأصليّة التي فيها أقوال العلماء.

ج- أترجم للأعلام الوارد ذكرهم في متن البحث (أي ما كان من فوق الحاشية) غالباً من غير المصنّفين.

5- الحكم على الحديث:

إذا كان الحديث في الصّحيحين، أو أحدهما، لم أذكر رتبته إلا إذا كان ممّا تكلم فيه الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى، أمّا إذا كان الحديث خارج الصّحيحين سأذكر حكمه، ثمّ أنقل ما تيسر لي من أحكام العلماء عليه، وأناقش بعضها أحياناً، خاصّة إذا اختلف العلماء ما بين مصحّح ومضعّف للحديث؛ لأبيّن الرّاجح في ذلك.

6- التّعريف بالأماكن والبلدان: أعرف بالأماكن والبلدان متى وجدت إذ لم تكن مشهورة ومعروفة.

7- بيان غريب الألفاظ: وذلك من كتب غريب الحديث والمعاجم اللّغوية والشّروح.

8- التّعريفات: أعرف ببعض المصطلحات الحديثيّة عند الحاجة.

9- الضبط: أضبط الأسماء والكلمات المشكّلة التي يُتوهم في ضبطها.

10- الحاشية: أكتفي فيها بذكر اسم الكتاب، ومؤلفه، والجزء، والصّفحة، ورقم الحديث والترجمة إن وجد، وأذكر اسم المحقّق، ودار النّشر، والطّبعة، وسنة النّشر للكتاب في قائمة المصادر والمراجع للاختصار.

11- الفهارس العلميّة: أدبّل البحث بفهارس علميّة متنوعة.

خامسا: خطة البحث.

يقع البحث في مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة، وفهارس؛ وهي على النحو التالي: المقدمة وتشتمل على: أهمية البحث وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وطبيعة عملي فيه، وخطة البحث.

الفصل الأول

تعريف بالإمام ابن عبد البر، وكتابه التمهيد

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن عبد البر.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: عصر الإمام ابن عبد البر.

ويشتمل على ثلاثة مقاصد:

المقصد الأول: الحالة السياسية.

المقصد الثاني: الحالة الاجتماعية.

المقصد الثالث: الحالة العلمية.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام ابن عبد البر.

ويشتمل على سبعة مقاصد:

المقصد الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

المقصد الثاني: مولده، وأسرته ونشأته العلمية ورحلاته.

المقصد الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المقصد الرابع: ثناء العلماء عليه.

المقصد الخامس: مذهبه الفقهي والعقدي.

المقصد السادس: آثاره العلمية.

المقصد السابع: وفاته.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب التمهيد.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف عام بترتيب كتاب التمهيد.

المطلب الثاني: سبب تأليف كتاب التمهيد.

المطلب الثالث: أهمية كتاب التمهيد وثناء العلماء عليه.

المطلب الرابع: الفرق بين كتاب التمهيد وكتاب الاستذكار.

الفصل الثاني

منهج الإمام ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث من خلال النظر في أسانيدھا

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تضعيف الحديث لطعن في روايه.

ويشتمل على سبعة مطالب:

المطلب الأول: تضعيف الحديث؛ لأن في إسناده من هو ضعيف.

المطلب الثاني: تضعيف الحديث؛ لأن روايه وهم في إسناده أو خطأ فيه.

المطلب الثالث: تضعيف الحديث؛ لأن في إسناده من هو سيء الحفظ كثير الخطأ.

المطلب الرابع: تضعيف الحديث؛ لأن في إسناده من لا يحتج به.

المطلب الخامس: تضعيف الحديث؛ لأن في إسناده من هو مجهول.

المطلب السادس: تضعيف الحديث؛ لأن في إسناده من هو متروك.

المطلب السابع: تضعيف الحديث؛ لأن في إسناده من هو منسوب إلى الكذب أو متهم به.

المبحث الثاني: تضعيف الحديث لعلّة في إسناده.

ويشتمل على ثمانية مطالب:

المطلب الأول: تضعيف الحديث لانقطاع في إسناده.

المطلب الثاني: تضعيف الحديث لإرسال في إسناده.

المطلب الثالث: تضعيف الحديث لتدليس في إسناده.

المطلب الرابع: تضعيف الحديث لاختلاط روايه في إسناده.

المطلب الخامس: تضعيف الحديث لاضطراب في إسناده.

المطلب السادس: تضعيف الحديث لمخالفة في إسناده (شدوذ أو نكارة).

المطلب السابع: تضعيف الحديث لاختلاف روايته بين الوصل والارسال.

المطلب الثامن: تضعيف الحديث لاختلاف روايته بين الرفع والوقف.

المبحث الثالث: تضعيف الحديث بإطلاق لفظ من الألفاظ الدالة على ضعف إسناده.

ويشتمل على تسعة مطالب:

المطلب الأول: تضعيف الحديث بقوله: في إسناده نظر.

المطلب الثاني: تضعيف الحديث بقوله: إسناده لين ضعيف.

المطلب الثالث: تضعيف الحديث بقوله: إسناده ضعيف، أو ليس بالقوي.

المطلب الرابع: تضعيف الحديث بقوله: إسناده لين.

المطلب الخامس: تضعيف الحديث بقوله: مظلم الإسناد.

المطلب السادس: تضعيف الحديث بقوله: لم يقيم إسناده فلان.

المطلب السابع: تضعيف الحديث بقوله: لم يسمع من فلان.

المطلب الثامن: تضعيف الحديث بقوله: مجتمّع على ضعفه من جهة إسناده.

المطلب التاسع: تضعيف الحديث بقوله: لا يصح سنداً.

الفصل الثالث

منهج الإمام ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث من خلال النظر في متونها

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تضعيف الأحاديث لعلّة في متونها.

ويشتمل على أربعة مطالب

المطلب الأول: تضعيف الحديث لتفرد راويه في متنه.

المطلب الثاني: تضعيف الحديث لإدراج في متنه.

المطلب الثالث: تضعيف الحديث لأنّ متنه لا يُشبه ألفاظ النبي ﷺ.

المطلب الرابع: تضعيف الحديث لأنّ متنه منكر أو موضوع.

المبحث الثاني: تضعيف الحديث بإطلاق لفظ من الألفاظ الدالة على ضعفه.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: تضعيف الحديث بقوله: معلول عند أهل العلم في الحديث.

المطلب الثاني: تضعيف الحديث بقوله: مخالف للآثار الثابتة.

الفصل الرَّابِع

منهْجُ الامامِ ابنِ عبدِ البرِّ في تَضْعِيفِ الأحاديثِ من خِلالِ النَّظَرِ في أَسانِيدِها ومُتُونِها مَعًا

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تَضْعِيفُ الحديثِ بِعِلَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ في الإسنادِ والمُتَن.

ويشتمل على ستة مطالب:

المطلب الأول: تَضْعِيفُ الحديثِ لِقُصُورِ رِوَايَتِهِ في إِتْقانِ إسناده ومُتْنِهِ.

المطلب الثاني: تَضْعِيفُ الحديثِ لِاضْطِرَابِ إسناده ومُتْنِهِ.

المطلب الثالث: تَضْعِيفُ الحديثِ لِقَلْبِ إسناده ومُتْنِهِ.

المطلب الرابع: تَضْعِيفُ الحديثِ لِنكَارَةِ إسناده ومُتْنِهِ.

المطلب الخامس: تَضْعِيفُ الحديثِ لَخَطَأٍ في إسناده ومُتْنِهِ.

المطلب السادس: تَضْعِيفُ الحديثِ لِبطَلانِ إسناده ومُتْنِهِ أو وَضْعِهِ.

المبحث الثاني: تَضْعِيفُ الحديثِ بِعِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ إحداها في الإسناد والأخرى في المُتَن.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: تَضْعِيفُ الحديثِ لِعَدَمِ ثبُوتِهِ من جِهَةِ النُّقْلِ ومُخَالَفَةِ مُتْنِهِ.

المطلب الثاني: تَضْعِيفُ الحديثِ لِاضْطِرَابِ إسناده، واختلاف مُتْنِهِ.

الفصل الأول
تعريفُ بالإمامِ ابنِ عبدِ البرِّ وكتابه
التَّمهيد

المبحث الأول التعريف بالإمام ابن عبد البر

أعُرف في هذا المبحث بالإمام ابن عبد البرّ وبعبّره باختصار، وذلك في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: عصر الإمام ابن عبد البرّ.

إنّ الإنسان ابنُ عصره وبيئته التي عاش فيها، والتي تُساهم في تكوينه، وتكوين شخصيته، التي تُؤثّر فيه؛ ليؤثّر فيها بعد ذلك، فيساهم في تكوين جزءٍ من تاريخها وحضارتها. ومعرفة شخصية أيّ أحد لا يكون بمعزلٍ عن معرفة بيئته، والعوامل التي أثّرت فيه، وساهمت في تكوين فكره.

ومن هنا توجّب عليّ أن أقدم بدراسة لعصر الإمام ابن عبد البرّ رحمه الله تعالى؛ لنُدرك مدى تأثره ببيئته والعصر الذي عاش فيه، وذلك في المقاصد التالية:

المقصد الأول: الحالة السياسيّة.

فُتِحَتْ بلاد الأندلس في عهد بني أميّة سنة (92هـ)، وكانت دمشق⁽¹⁾ عاصمة الخلافة الإسلاميّة آنذاك، وفي نهاية القرن الثالث الهجري عاشت بلاد الأندلس في صراعاتٍ مريّة، حتّى جاء عبد الرّحمن النّاصر⁽²⁾ فضبط إدارة البلاد بعد فتنٍ هاجت بها، وكان ذا حزمٍ سياسيٍ أنهى على كلّ صراعٍ فيها، حيث استطاع أن يَنشِلَها من وهديتها، وأن يقضي على كلّ المناوئين في الدّاخل والخارج، وأن يعيدَ لها وَحدتها وقوتها وهيبتها، واهتمّ بالعلم والعلماء والمعرفة والثّقافة، ثمّ جاء ولده المستنصر⁽³⁾ فصار على أثره.

(1) قد مرت الدولة الأموية خلال حكمها للأندلس بمرحلتين متميزتين: مرحلة الإمارة، منذ تأسيسها على يد عبد الرحمن الداخل سنة (138 هـ / 756 م) وقد استمرت هذه المرحلة إلى سنة (316 هـ / 929 م) لتبدأ المرحلة الثانية بإعلان عبد الرحمن الناصر نفسه خليفة وصار يدعى بأمير المؤمنين. السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي: عبد الشافي محمد عبد اللطيف، (ص: 346).

(2) عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الله صاحب الأندلس، الملقّب بالنّاصر لدين الله، وهو أوّل من تلقب من الأمويين بألقاب الخلفاء، تسمّى بأمير المؤمنين. الكامل في التاريخ: ابن الأثير، (7 / 233).

(3) الحكم بن عبد الرّحمن النّاصر لدين الله بن محمّد بن الأمير عبد الله بن محمّد بن عبد الرّحمن الأوسط بن الحكم الرّضي بن هشام الرضي بن عبد الرّحمن الدّاخل بن مُعاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم أبو العاصي المستنصر بالله أمير الأندلس. التكملة لكتاب الصلة: ابن الأبار القضاي، (1 / 226).

ثم جاء ابنه هشام⁽¹⁾ فضرب الصّراع بعد ذلك مرّة أخرى على الحكم إلى حين سيّطر المنصور بن أبي عامر⁽²⁾ عليها، وكان ذلك سنة (384هـ _ 392هـ)، ففي هذه المرحلة تمكّن ابن أبي عامر من الحكم فساس البلاد وأدارها، وتعتبر هذه الفترة من أفضل الفترات التي مرّت بها الأندلس من النّاحية السّياسيّة، والعلميّة، والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ومن العلماء من اعتبر دولته قائمة بذاتها، وبعضهم من جعلها امتداداً لحكم الأمويّين، ومنهم ابن عبد البرّ، وخاض المنصور غزوات ضد النّصارى، وانتصر عليهم في ستّ وخمسين غزوة باشرها كلّها بيده، وغنم منهم حتّى سُمّي بالجلّاب؛ لكثرة ما جلب من المال، وقام بالسيّطرة على الجبهات الدّاخلية، وعلى كلّ من كاد له مكرّاً وخديعة، حتّى انداعث له البلاد بأكملها، وألّف فيه ابن حيّان⁽³⁾ كتاباً سمّاه "المآثر العامريّة"، ومن ثمّ خلّفه ابنه عبد الملك⁽⁴⁾ من سنة (392هـ _ 399هـ)، حيث أدار البلاد مثل أبيه إلا أنّه كان أكثر ليونةً منه، وأسهلَ معاملَةً.

ثم جاء آخر أبناء المنصور عبد الرّحمن⁽⁵⁾ من سنة (399هـ _ 456هـ)، وكان أقول السّلطة على يديه؛ لخلاعة فيه، فخرج ذات يومٍ للغزو فوجد ثورةً وقعت عليه من قبل النّاس،

(1) وهو ابن الحكم بن عبد الرحمن الناصر كنيته: أبو الوليد، ولقبه: المؤيد بالله. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب: ابن عذاري المراكشي، (2/ 253).

(2) أبو عامر محمد بن أبي حفص عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عامر بن أبي عامر محمد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك، الداخل إلى الأندلس مع طارق؛ وكان له في فتحها أثر جميل؛ وكان في قومه وسيطا. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب: ابن عذاري المراكشي، (2/ 256).

(3) حيان بن خلف بن حسين بن حيان بن محمد بن حيان بن وهب بن حيان مولى الأمير عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان، من أهل قرطبة وصاحب تاريخها؛ يكنى: أبا مروان. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 150).

(4) عبد الملك بن محمد بن أبي عامر الملقب بالمظفر أمير الأندلس بعد أبيه، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أبي جعفر الضبي، (ص: 373).

(5) عبد الرحمن بن محمد بن أبي عامر الملقب بالناصر الأمير بعد أخيه عبد الملك، توفي مقتولاً في رجب سنة تسع وتسعين وثلاثمائة، قتله محمد بن هشام بن عبد الجبار وصلبه. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أبي جعفر الضبي، (ص: 356).

وكان زعيمها محمد بن هشام بن عبد الجبار⁽¹⁾ وقُتِلَ على إثرها، واستولى على الحكم ابن عبد الجبار، وفرح أهل قرطبة به فرحاً شديداً، ولكنه لم يؤدِّ حقها⁽²⁾.

أمّا بالنسبة لابن عبد البر وعائلته لم تذكر المصادر عنهم شيء الكثير، والذي يظهر والله أعلم أنّ أسرة ابن عبد البر يعني جدّه كان من الموالين للأمويين دون العامريين، وخاصة أنّ المستنصر ممّن أشهده على تولية ابنه هشام، فلذا نجد هذه الأسرة قد انشغلت بطلب العلم وتحصيله بعيدة عن الأجواء السياسيّة.

وفي خضم هذه الأحداث عصفت الفتن في قرطبة، وأخذ ابن عبد الجبار يفتك بأهل البربر⁽³⁾ فتكاً شديداً، حتّى جاء سليمان بن الحکم⁽⁴⁾ من خارج البلاد، وقد جيّش له الجيوش، فحدثت معركة شديدة أودت بحياة كثير من خيار الناس، منهم العلماء، والوعاظ، وأنمة المساجد، وغيرهم، وظفر سليمان بها، وأصبح هو الخليفة فيها مع عدم استقرار البلاد، ثم عاد ابن عبد الجبار إلى قرطبة مستعيناً بالنصارى، وطرد منها سليمان، وحينئذ تولّى الخليفة هشام الأمور بنفسه، ولكنه لم ينجح، فأتى سليمان مرّة أخرى فسيطر عليها، وادّعى علي بن حمود⁽⁵⁾ أنّ هشاماً تعهد بالخلافة له، وقام بقتل سليمان⁽⁶⁾.

(1) محمد بن هشام بن عبد الجبار ابن الناصر لدين الله أبي المطرف عبد الرحمن بن محمد الأموي الملقب بالمهدي، المتوفى: 400 هـ، توثب على الأمر بالأندلس، وخلع المؤيد بالله هشاماً. تاريخ الإسلام: الذهبي، (8/ 821).

(2) انظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس: الحميدي، (ص: 18). تكلم عن ولايته بالتفصيل.

(3) وهم قبائل كثيرة في جبال المغرب، أولها برقة ثم إلى آخر المغرب والبحر المحيط وفي الجنوب إلى بلاد السودان، وهم أمم وقبائل لا تحصى، ينسب كل موضع إلى القبيلة التي تنزله، ويقال لمجموع بلادهم بلاد البربر، وقد اختلف في أصل نسبهم، فأكثر البربر تزعم أن أصلهم من العرب، وهو بهتان منهم وكذب. معجم البلدان (1/ 368)، وقيل مكونين من الأمازيغ والليبيين والأفارقة، دخلوا الأندلس حديثاً على عهد المنصور بن أبي عامر. انظر ابن عبد البر وجهوده في التاريخ الإسلامي ص(58).

(4) سليمان بن الحکم بن سليمان ابن الناصر لدين الله عبْد الرَّحْمَنِ الأمويّ المروانيّ: الملقب بالمستعين. خرج قبل الأربعمائة، والتفّ عليه خلق من جيوش البربر بالأندلس، وحاصر قرطبة إلى أن أخذها كما ذكرنا سنة ثلاث وأربعمائة. تاريخ الإسلام: الذهبي، (28/ 99).

(5) علي بن حمود بن ميمون بن أحمد بن علي الإدريسي ... وهو من نسب الحسن بن علي بن أبي طالب. جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس: الحميدي، (ص: 19).

(6) انظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس: الحميدي، (ص: 19)، تكلم فيها عن ولاية سليمان.

كثُر النِّزاع على السُّلطة، وكلَّمَا ولي خليفة لم يرتضوه وقتلوه، أو خلعهوه، حتَّى نادى النَّاس وطلبوا بإسقاط الخلافة الأمويَّة، وطَرَدَ الأمويُّين من بلاد الأندلس لعدم وجود راعٍ يراعهم، فتشتَّت إلى دويلات صغيرة بلغت ستًّا وعشرين دويلة، مع ستَّة مناطق إقليميَّة، حتَّى ظهر عصرُ الطَّوائف، وتمزَّقت الدَّولة كلَّ ممزَّق بعد أن كانت كتلةً ملتحمةً، وتقاتل النَّاس فيها على المناصب، وتناحروا على الرِّئاسة، وفسدت أخلاق النَّاس إلا القليل، وأخذ العلماء بالفرار من الفتن بحثاً عن الاستقرار⁽¹⁾.

كان دور ابن عبد البرِّ وغيره من العلماء كابن حزم⁽²⁾، وابن حيَّان، وأبي الوليد الباجي⁽³⁾ الدَّعوة إلى التَّوحد، ونبذ الفرقة، والتَّوجه للدَّعوة إلى الإصلاح، ولمَّ شمل البلاد بعد تفرُّقها، والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وقاموا بتشخيص الدَّاء ووصف الدَّواء، وبثَّ روح اليقظة من الغفلة التي وقع فيها النَّاس، واستدعوا المرابطين⁽⁴⁾ بقيادة يوسف بن تاشفين⁽⁵⁾ لطرد النَّصارى من البلاد

كان ذلك في معركة الزَّلَاقَة⁽⁶⁾ وسمَّيت بفتح الفتوح سنة (479هـ).

-
- (1) انظر: بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أبي جعفر الضبي، (ص: 22).
- (2) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب أبو محمد أصله من الفرس، وجده الأقصى في الإسلام اسمه يزيد مولى ليزيد بن أبي سفيان، كان حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، متفنناً في علوم جمة عاملاً بعلمه، زاهداً في الدنيا بعد الرياسة التي كانت له ولأبيه من قبله من الوزارة وتدبير الممالك، متواضعاً ذا فضائل جمة. جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس: الحميدي، (ص: 308).
- (3) سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واثق التجيبي الباجي المالكي الحافظ: من أهل قرطبة سكن شرق الأندلس يكنى: أبا الوليد. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 197).
- (4) كتب فيها علي محمد محمد الصلابي فقه التمكن عند دولة المرابطين، مؤسسة أقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م.
- (5) أَمِيرُ الْمُسْلِمِينَ، السُّلْطَان، أَبُو يَعْقُوبَ يُوسُفُ بْنُ تَاشْفِينِ اللَّمْتُونِيِّ، الْبَرَبَرِيِّ، الْمُلْتَمِّمُ، وَيَعْرَفُ أَيْضاً بِأَمِيرِ الْمَرَابِطِينَ، وَهُوَ الَّذِي بَنَى مَرَاكُشَ، وَصَيَّرَهَا دَارَ مُلْكِهِ ... فَطَلَعَ بَطْلاً شَجَاعاً شَهْماً عَادِلاً مَهْيَباً. سير أعلام النبلاء: الذهبي، (19/ 252/ رقم 156).
- (6) وقعة الزَّلَاقَة: كانت بين الفرنج وبين صاحب الأندلس المعتمد بن عباد، وعزَّزه أمير المسلمين يوسف بن تاشفين بجيوش البربر الملتئمين، فكان العدو خمسين ألفاً فيقال: ما نجا منهم ثلاث مائة نفس. الكامل في التاريخ: ابن الأثير، (8/ 307). كتب فيها الدكتور: جميل عبد الله محمد المصري، أستاذ مشارك بالجامعة الإسلامية: الزَّلَاقَة معركة من معارك الإسلام الحاسمة في الأندلس، وكتب فيها فالح فلوح - معركة الزَّلَاقَة، دار الأدب (1900)، وكذلك محمود غريب جودة - معركة الزَّلَاقَة، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير (2000).

المقصد الثاني: الحالة الاجتماعية.

اتَّسم المجتمع الأندلسي قبل الفتنة التي حَلَّتْ بقرطبة باختلاف الأجناس وامتزاج الحضارات، وأصول مختلفة الأديان، فكانوا طوائف متعدّدة الجنسيّة من أندلسيين⁽¹⁾، وعرب وبربر، وصقالبة⁽²⁾، وأسبان⁽³⁾، وغيرهم، وهذه الأشكال اندمجت مع المسلمين في الحياة الاجتماعيّة، فكانت هناك روابط تجمعهم مثل: التّصاهر، والمنافع التّجارية، والتّبادل التّقافي كتعليم غير العرب اللغة العربيّة، وكانت اللغة العربيّة هي اللغة القوميّة واللسان السائد؛ لأنّها لغة القرآن والحديث؛ لذا وجب عليهم أن يتقنوها قراءة وكتابة، وكان نظام القضاء ذا أهمية لتعدّد النّظم الاجتماعيّة فكان قائمًا على العدل والمساواة، ويتمثّل القضاة من العلماء المسلمين، والنّصارى، واليهود للفصل بينهم في القضايا الاجتماعيّة، وأمّا العادات والتّقاليد، فكانوا من أشدّ النّاس حفاظًا على الأخلاق الحميدة، والفضائل الجميلة، المتوجّعة بالرحمة فيما بينهم، وقد كانت طبقات المجتمع منقسمة إلى ثلاث طبقات:

الطبقة العليا الخاصّة: تتكون من المسلمين الفاتحين، والأمراء، والملوك.

الطبقة الوسطى: كالتّجار والموظّفين.

الطبقة الدّنيا: كالمزارعين والعمّال والخدم.

وعندما حدثت الفتنة أشعلت الطّائفيّة الجنسيّة، وظهرت المظالم، والاستبداد، والنّصارع على الحكم، والاستغلال السّيّاسي، وأصبحت هذه الطّوائف دمارًا ووبالًا في هذه الفتنة، إذ الكلّ أراد منصبًا مرموقًا، فتقاتلوا وتناحروا، وهذه المرحلة هي التي عاشها ابن عبد البرّ، فما كان منه

(1) وهم العائلات الذين استقروا فيها بعد الفتح الإسلامي وانصهرت في بوتقة الإسلام وقد عرفوا بأهل الجماعة، وفي نسبتهم خلاف شديد على أنهم من العرب أم من الأسبان المسيحي. ابن عبد البر وجهوده في التاريخ ص (55).

(2) قيل: هم جيل حمر الألوان صهب الشعور يتاخمون بلاد الخزر في أعالي جبال الروم، وقيل: الصقالبة بلاد بين بلغار وقسطنطينية وتنسب إليهم الخرم الصقالبة، وهم شبيهون بالهنود ولهم عادات تشبههم. معجم البلدان (416 /3).

(3) المراد بلفظ إسبانيا الأندلس الإسلامية، وقد أطلق هذا الاسم في بادئ الأمر على شبه جزيرة إيبيريا كلها على اعتبار أنها كانت في أيدي المسلمين، ثم أخذ لفظ الأندلس يقل مدلوله الجغرافي شيئًا فشيئًا تبعًا للوضع السياسي الذي كانت عليه الدولة الإسلامية في شبه الجزيرة، حتى صار لفظ الأندلس آخر الأمر قاصرًا على غرناطة الصغيرة، وهي آخر مملكة في أسبانيا، وتقع في الركن الجنوبي الشرقي من شبه جزيرة إيبيريا. تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (76 /1) موقع الإسلام.

إلا التجوّل والتنقّل من بلد إلى بلد طلباً للعلم، وجمعه، وأخذه من كفّ أهله، هو وغيره من العلماء، بحثاً عن الأمن والاستقرار⁽¹⁾.

المقصد الثالث: الحالة العلمية.

بعد أن لاحَتِ الفتن وأدْلَهَمَتِ البِلَيا على النَّاسِ جاء عبد الرَّحْمَنِ النَّاصِر، وكان ذا رأيٍ رشيدٍ وقولٍ سديدٍ، وشجاعةٍ مصحوبةٍ بذكاءٍ، فجمع شمل النَّاسِ، ووَحَّدَ كلمتهم، ولمَّ فرقتهم، ووطَّدَ أركان الدولة وساسها، واهتمَّ بالعلم بكافَّةِ أنواعه، وشجَّع العلماء على نشره وتبناهم، وكان يستجلبهم من أقطار الأرض، وكانت هذه الفترة (300هـ _ 350هـ)، من الفترات التي ازدهر فيها العلم والمعرفة في بلاد الأندلس، ومن أهمِّ العوامل التي ساعدت في ذلك: أولاً: اهتمام الأمراء والملوك بالعلم وأهله، وتبنيهم وتقديرهم واحترامهم.

ثانياً: دعوة الخلفاء العلماء وجلبهم، وطلبهم للإتيان إلى بلاد الأندلس، وكذلك خروج طُلاب العلم منها لتلقّي العلم عن الشيوخ خارج البلاد وكان هذا يعدُّ شرطاً عندهم لتحصيل العلم. ثالثاً: فتح المكتبات، والمؤسسات، وجمع كتب العلماء من الدَّاخل والخارج ونشرها، وكذا تربية واهتمام الأسر الأندلسية بالعلم، ودفع أبنائهم وحثُّهم عليه.

رابعاً: اختلاط واحتكاك الثقافات الأخرى بالدين الإسلامي ممَّا زاد من نسبة التَّأليف والتَّرجمة وتعلُّم اللُّغات الأخرى.

أمَّا زمن الفتنة سنة (399هـ _ 422هـ)، فقد تراجع العلم، ورحل كثير من العلماء بحثاً عن الأمن وهرباً من الفتن، حيث لبثت ما يقرب من ثلاثة وعشرين سنة عجافٍ نحساتٍ، سُفِكَت فيها دماء العلماء، وتعلَّطت المساجد، وهُدِّمَت المدارس التَّعليمية، وبيعت كتب المستنصر بأبخس الأثمان التي جمعها ونشرها من العلماء، فشهدت تلك الفترة تراجعاً في الحضارة وجوانبها؛ بسبب الحروب الأهلية بين البربر، وأهل قرطبة، والنَّصارى، ومع عدم الاستقرار السياسي إلا أنَّ ابن عبد البرَّ لم ينثنِ عن طلب العلم، ولم يَصْرِفَ أنظاره عنه، فقد جَمَعَ من العلم وألَّفَ من الكتب حتَّى أصبح العلماء عيالاً عليها، والجلُّ ينهل منها، مع كثرة ثناء العلماء عليه وعليها رحمه الله تعالى⁽²⁾.

(1) انظر: المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم: ص(22). بصياغة الباحث.

(2) انظر: ابن عبد البر وجهوده في التاريخ ص(75)، و المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم: ص(23).

المطلب الثاني: ترجمة الإمام ابن عبد البر

أتناول في هذا المطلب الحديث عن نسب ابن عبد البر وحياته باختصار، ضمن مقاصد التالية:

المقصد الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

أولاً - اسمه ونسبه:

اتَّفقت المصادر⁽¹⁾ على أنَّ اسمَه يوسفُ بنُ عبدِ الله بنِ محمَّد بنِ عبدِ البرِّ بنِ عاصم النَّمَري⁽²⁾ الأندلسي، القُرطُبي، المالكي⁽³⁾.

إلا ما كان من ابن فرحون فسمَّى أباه عمرَ بدلاً من عبد الله⁽⁴⁾.

ثانياً - كنيته ولقبه:

اتَّفَق المترجمون له⁽⁵⁾ على أنَّه كان يُكنى "أبا عمر"، وأمَّا لقبه فكان يلقَّب بحافظ المغرب. وقال الذهبي: "الإمام العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام"⁽⁶⁾، وقال الزُّركلي: "يقال له: حافظ المغرب"⁽⁷⁾.

(1) جمهرة أنساب العرب: ابن حزم، (302)، جذوة المقتبس: الحميدي، (1 / 367)، ترتيب المدارك: القاضي عياض، (8 / 127)، الصلة: لابن بشكوال، (2 / 677)، وفيات الأعيان: ابن خلكان، (7 / 71)، المختصر في أخبار البشر: ابن كثير، (2 / 188)، سير أعلام النبلاء: الذهبي، (13 / 358)، العبر: الذهبي، (2 / 316)، تذكرة الحفاظ: الذهبي، (3 / 1128)، مرآة الجنان: أبي محمد اليافعي، (3 / 89)، البداية: ابن كثير، (12 / 104) الوافي بالوفيات: الصفدي، (29 / 99)، طبقات الشافعيين: ابن كثير، (ص: 460)، الديباج المذهب: ابن فرحون، (2 / 367)، طبقات الحفاظ: السيوطي، (432 - 433)، كشف الظنون: حاجي خليفة، (1 / 12)، شذرات الذهب: ابن العماد، (3 / 314)، الأعلام للزركلي، (8 / 240).

(2) النَّمَري: النسبة إلى النَّمر، وهو النَّمَر بنُ قَاسط بنِ هَنْب بنِ أَفصَى بنِ دَعَمِي بنِ جَدِيلَة بنِ أسد بن ربيعة بن نزار. الأنساب للسمعاني، (13 / 179).

(3) سير أعلام النبلاء: (13 / 357).

(4) الديباج المذهب: ابن فرحون، (2 / 367).

(5) جمهرة أنساب العرب: ابن حزم، (302)، جذوة المقتبس: الحميدي، (1 / 367)، ترتيب المدارك: القاضي عياض، (8 / 127)، الصلة: لابن بشكوال، (2 / 677)، وفيات الأعيان: ابن خلكان، (7 / 71)، المختصر في أخبار البشر: ابن كثير، (2 / 188).

(6) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (13 / 357)، (13 / 358)، (13 / 359)، (13 / 360)، (13 / 361).

(7) الأعلام للزركلي، (8 / 240).

المقصد الثاني: مولده، وأسرته ونشأته العلمية ورحلاته.

أولاً - مولده:

قال أبو علي (498هـ)⁽¹⁾: سمعت طاهر بن مفوّز (427هـ_484هـ)، وهو أحد تلامذة ابن عبد البرّ المشهورين⁽²⁾ يقول: سمعت أبا عمر يقول: "ولدتُ يوم الجمعة، والإمام يخطبُ خمسٍ بقيّن من ربيعٍ الآخر، سنة ثمانٍ وستين، وهو اليوم التاسع والعشرون من نونبر"⁽³⁾، وهذه السّاعة مباركة يُستجاب فيها الدُّعاء، ولذا نجد والد ابن عبد البرّ قد دوّن هذا اليوم، وهذه اللحظات تيمُّناً وتباركاً بهذه السّاعة، ومن ثمّ اعتنى ابن عبد البرّ بهذا التاريخ المكتوب بخطّ أبيه، قال ابن مفوّز: "أرانيه الشَّيخ بخطّ أبيه عبد الله بن محمّد رحمه الله"⁽⁴⁾، ومع ذلك إلا أنّ بعض المصادر قد خالفت تاريخ مولده قال الحميدي (ت 488هـ)⁽⁵⁾ وهو من تلاميذ ابن عبد البرّ: "مولده في رجب سنة اثنتين وستين وثلاث مائة"⁽⁶⁾، وتبعه على ذلك أبو جعفر الضَّبِّي (ت 599هـ)⁽⁷⁾ في البغية⁽⁸⁾، وممّن ذكر عنه اختلافاً في مولده الإمام الذهبي (ت 748هـ) فقال: "مولده في سنة ثمان وستين وثلاث مائة في شهر ربيع الآخر، وقيل: في جمادى الأولى، فاختلّفت الروايات في الشَّهر عنه"⁽⁹⁾.

قلت: يترجّح لي أنّه ولد رحمه الله يوم الجمعة، والإمام يخطبُ لخمسٍ بقيّن من ربيع الآخر، سنة ثمان وستين وثلاثمائة في ربيع الآخر؛ لأنّه منقول عنه مباشرة، ومكتوب بخطّ أبيه،

(1) الحسين بن محمد بن أحمد الغساني أبو علي، إمام محدث حافظ عالم بالرجال، وله كتاب "تقييد المهمل وتمييز المشكل". بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: 265).

(2) طاهر بن مفوّز أبو الحسن، فقيه محدث أديب حافظ من أهل بيت جلالة. صحب الحافظ أبا عمر بن عبد البر، وروى عنه فأكثر، ولما توفى أبو عمر بن عبد البر، كان هو الذي صلى عليه. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: 327).

(3) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 642).

(4) المصدر السابق.

(5) الإمام القدوة الأثري، المتقن الحافظ، شيخ المحدثين: محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي: من أهل جزيرة ميورقة، وأصله بن قرطبة من ريبض الرصافة منها؛ يكنى: أبا عبد الله. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 530).

(6) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: الحميدي،

(7) أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبّي. (ص: 37)

(8) بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أبي جعفر الضبّي، (ص: 490).

(9) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (18/ 154).

وكذلك اعتماد الإمام المحقق الذهبي له في كتابه التذكرة، وتاريخ الإسلام⁽¹⁾، حيث اكتفى بذكره دون غيره، فقال: "ولد سنة ثمان وستين وثلاثمائة في ربيع الآخر"⁽²⁾. والله تعالى أعلى وأعلم.

ثانياً - أسرته ونشأته العلمية ورحلاته:

نشأ رحمه الله وترعرع في بيتٍ اشتهر بالعلم والعمل والزهد، فكان أبوه: عبد الله بن محمد بن عبد البر، أبو محمد، من أهل الأدب البارِع، والبلاغة الدائِعة، والنقْدُ في العلم والذكاء، وقد دَوَّن النَّاسُ رسائله، وممَّا أنشد:

لَا تُكْثِرَنَّ تَأَمُّلاً ... وَاحْبِسْ عَلَيْكَ عَنَانَ طَرْفِكَ
فَلَرُبَّمَا أَرْسَلْتَهُ ... فَرَمَاكَ فِي مَيْدَانِ حَنْفِكَ⁽³⁾.

نشأ في فترةٍ علميةٍ تحت ظلِّ أبيه الزَّاهد العابد، فكانت له علاقاتٍ وطيدةٍ مع أهل العلم، وهذا ممَّا ثَبَّتَ قَدَمَ ابنه في العلم، قال أبو حَيَّان: "من الأعلام هِضَابٌ رَاسِيَّةٌ، وَبَحَارٌ مِنَ الْعِلْمِ زَاخِرَةٌ، وَأَعْلَامٌ قَوْلُهُمْ مَسْمُوعٌ، وَبِرُّهُمْ مَشْرُوعٌ، وَأَثَرُهُمْ مَتَّبَعٌ، مِثْلُ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَالِدِ أَبِي عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ"⁽⁴⁾، ولقد أخذ والده العلم عن شيوخ كبارٍ، منهم: أحمد بن دُحيم⁽⁵⁾ (287هـ_337هـ)، وأحمد بن سعيد بن حزم⁽⁶⁾ (284هـ_350هـ)، وأحمد بن مطرَف⁽⁷⁾ (352هـ)، وذلك ممَّا جعل له شأنًا وشأواً عظيمًا، ومكانةً مثلى، قال الذهبي: وفاته السَّماع من أبيه الإمام ... فكان فقيهاً عابداً متهجِّداً، عاش خمسين سنة"⁽⁸⁾.

(1) انظر: تاريخ الإسلام: الذهبي، (31/ 137).

(2) انظر: تذكرة الحفاظ: الذهبي، (3/ 217).

(3) بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أبي جعفر الضبي، (ص: 354).

(4) أعمال الأعلام: لسان الدين بن الخطيب، (2/ 48).

(5) أحمد بن دحيم بن خليل، أبو عمر روى كتاب السنة لأبي عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان الزبيري. جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس: الحميدي، (ص: 122).

(6) أحمد بن سعيد، بن حزم، بن غالب أبو عمر الوزير، والد الفقيه أبي محمد، كان وزيراً في الدولة العامرية، ومن أهل العلم والأدب والخير، وكان له في البلاغة يد قوية. المصدر نفسه. (ص: 126).

(7) أحمد بن مطرف بن عبد الرحمن، عالم محدث، كان رجلاً صالحاً، فاضلاً معظماً عند ولاية الأمر بالأندلس، يشاورونه فيمن يصلح للأمور ويرجعون إليه في ذلك، وكان صاحب الصلاة. جذوة المقتبس في ذكر ولاية

الأندلس: الحميدي، (ص: 147).

(8) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (13/ 358).

قلت: وكان أحياناً يحدث من كتاب أبيه فيقول: "وجدتُ في كتاب أبي"⁽¹⁾.

وتُوفِّي والده وهو صغير السنّ، ذكر ابن عبد البرّ: "أنّ والده توفّي في شهر ربيع الآخر سنة ثمانين وثلاثمائة، ومولده سنة ثلاثين وثلاثمائة رحمه الله تعالى"⁽²⁾.

وكان جدّه: محمّد بن عبد البرّ بن عاصم الثّمري (ت 380هـ) من الزّهاد العبّاد المُبرزين، وكان ملازمًا للعلماء والفقهاء من أصحاب الزّاهد العالم يحيى بن مجاهد، وتُوفّي قبل ابنه بسبعة أشهر، وهو ابن ثمانين سنة⁽³⁾.

وبعد وفاة أبيه، وهو ابن اثنتي عشر سنة، تولّت والدته تربيته، فأنشأته نشأةً صالحةً، فحدّثت له المسار الذي يسير عليه، والاتّجاه الذي يتّجه فيه، وهذا ممّا كان له أثرٌ كبيرٌ في سعة علمه، وإطلاعه، وتوسيع مداركه، وتوجّه بوصلته لطلب العلم، فتجوّل في قرطبة، وكانت عاصمة الخلافة في الأندلس، فأخذ العلم عن كبار علمائها، فلزمهم ونهل من أدبهم، واقتبس من علمهم الحديث والفقه والأصول والشعر، قال أبو علي الغساني: "وأبو عمر شيخنا رحمه الله من الثّميرين قاسط في ربيعة من أهل قرطبة، بها طلب وتفقه ولزم أبو عمر أحمد بن عبد الملك هاشم الفقيه الإشبيلي مولده (324هـ)، وكتب بين يديه، وأخذ عنه المدونة، ولزم أبا الوليد بن الفرّضي الحافظ، وأخذ عنه كثيرًا من علم الحديث، ودأب أبو عمر في طلب العلم، وأفتنّ فيه وبرع براعةً فاق بها من تقدّمه من رجال الأندلس"⁽⁴⁾.

ومن ثمّ أخذ يطوف في بلاد الأندلس شرقًا وغربًا، وأغلب رحلاته كانت بسبب الأجواء السياسيّة كما ذكر المصنّفون⁽⁵⁾، وقد تولّى مناصب قضائيّة في بعض المدن الأندلسيّة، قال ابن خلّكان: "فارق قرطبة، وجال في غرب الأندلس مدّة، ثمّ تحوّل إلى شرق الأندلس، وسكن دانية

(1) انظر: التمهيد: ابن عبد البر، (4/ 229)، و(8/ 245)، و(19/ 172).

(2) وفيات الأعيان: ابن خلّكان، (7/ 71).

(3) التكملة لكتاب الصلة: ابن الأبار القضاعي، (1/ 298).

(4) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 641).

(5) انظر: ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ: للدكتور ليث سعود جاسم_ دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

من بلادها، وبلنسية وشاطبة، في أوقات مختلفة، وتولى قضاء أشبونة⁽¹⁾، وشنترين⁽²⁾، في أيام ملكها المظفر بن الأفطس⁽³⁾.

ومما ذكر أهل التراجم أن ابن عبد البر لم يسافر خارج بلاد الأندلس، مع أنه كان كثير الشيوخ، قال الحميدي: "كان كثير الشيوخ على أنه لم يخرج من الأندلس، لكنه سمع من أكابر أهل الحديث بقرطبة وغيرها، ومن الغرباء القادمين إليها"⁽⁴⁾.

وهكذا فقد آتت هذه الأسرة أكلها بتخريج عالم جليل فذ من علماء المسلمين، فقد جمع بين العلم والأدب والعمل، وقد ظهر ذلك جلياً في كتبه النفيسة، وواضحاً في مؤلفاته الثمينة، ولعل آثاره تنبئك عن أخباره.

المقصد الثالث: شيوخه وتلاميذه.

طاف ابن عبد البر بلاد الأندلس طويلاً وعرضاً، ولزم كبار مشايخها وعلمائها، حتى كثروا فبلغ عددهم السبعين شيخاً، قال الذهبي: "وجميع شيوخه الذين حمل عنهم لا يبلغون سبعين نفساً"⁽⁵⁾، ولا شك أن كثرة شيوخه زاد من بناء شخصيته الأدبية والفكرية المتعددة، ومما جعله متفوقاً على أقرانه، ومنحه لقب حافظ بلاد المغرب، وفي هذا المقام أذكر بعضاً من شيوخه:

(1) عالم الأندلس، وشيخ المالكية، أبو عمر، أحمد بن عبد الملك بن هاشم، الإشبيلي، ابن المكوي (324هـ) كان فقيهاً معظماً، ومفتياً مقدماً، على جميع من إليه الفتوى بقرطبة، وانتهت إليه

(1) أشبونة: هي مدينة بالأندلس أيضاً يقال لها لشبونة، وهي متصلة بشنترين قريبة من البحر المحيط يوجد على ساحلها العنبر الفائق. معجم البلدان (1/ 195).

(2) شنترين: كلمتان مركبة من شنت كلمة ورين كلمة ... مدينة متصلة الأعمال بأعمال باجة في غربي الأندلس ثم غربي قرطبة وعلى نهر تاجه قريب من انصبابه في البحر المحيط، وهي حصينة، بينها وبين قرطبة خمسة عشر يوماً، وبينها وبين باجة أربعة أيام. معجم البلدان (3/ 367).

(3) وفيات الأعيان: ابن خلكان، (7/ 67).

(4) جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس: الحميدي، (ص: 367).

(5) تاريخ الإسلام: الذهبي، (10/ 202).

وقد ذكر الدكتور ليث جاسم في رسالته ابن عبد البر وجهوده في التاريخ: ص 227 في الحاشية، أنه جمع أكثر من مائة وسبعة من الشيوخ من كتب التراجم والطبقات.

الرِّيَاسَةِ فِي وَقْتِهِ ذَلِكَ⁽¹⁾، كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَتَانَةِ فِي دِينِهِ، لَا يُدَاهِنُ السُّلْطَانَ، وَلَا يَمِيلُ مَعَهُ بِهَوَادَةٍ، وَلَا يَدْعُ صِدْقَهُ فِي الْحَقِّ إِذَا ضَايَقَهُ⁽²⁾.

(2) الْإِمَامُ، الْمُتَّقِنُ الْوَرَعُ، أَبُو عُثْمَانَ، مَوْلَى النَّاصِرِ لِدِينِ اللَّهِ الْأُمَوِيِّ، ت (350هـ)، مَحَدَّثُ فَاضِلٌ أَدِيبٌ، رَوَى عَنْهُ أَبُو عَمَرَ كِتَابَ "الْمَجْتَبَى" لِلْقَاسِمِ بْنِ أَصْبَغٍ، قَالَ عَنْهُ أَبُو عَمَرَ: "يَعْرِفُ بَابِنِ أَبِي الْفَتْحِ، كَانَ أَبُوهُ مِنْ كِبَارِ مَوَالِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّاصِرِ الْمَقْدَمِيِّ عِنْدَهُ، وَنَشَأَ أَبُو عُثْمَانَ، فَطَلَّبَ الْأَدَبَ وَبَرَعَ فِيهِ، ثُمَّ لَازَمَ شَيْوخَ قَرْطَبَةَ؛ ابْنِ أَصْبَغٍ، وَابْنَ أَبِي دُلَيْمٍ، وَوَهْبَ بْنَ مَسْرَّةٍ، وَأَحْمَدَ بْنَ دُحَيْمٍ، وَكَتَبَ بِأَحْسَنِ التَّقْيِيدِ وَالضَّبْطِ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ وَالْوَرَعِ وَالْفَضْلِ مَعْرِباً فَصِيحاً"⁽³⁾.

(3) أَبِي الْقَاسِمِ خَلَفَ بَنُ الْقَاسِمِ بْنِ سَهْلٍ الْمَعْرُوفُ بِالْأَدْبَاجِ (325هـ _ 393هـ)، مَحَدَّثاً مَكْتَرّاً حَافِظاً⁽⁴⁾، كَانَ أَبُو عَمَرَ لَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ مِنْ شَيْوِخِهِ أَحَدًا، وَذُكِرَ عَنْهُ فَقَالَ: "أَمَّا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ سَهْلٍ الْحَافِظُ فَشَيْخٌ لَنَا، وَشَيْخٌ لِشَيْوِخِنَا، كَتَبَ بِالْمَشْرِقِ عَنْ نَحْوِ ثَلَاثِ مِائَةِ رَجُلٍ، وَكَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِرِجَالِ الْحَدِيثِ، وَأَكْتَبَهُمْ لَهُ، وَأَجْمَعُهُمْ لَذَلِكَ، وَلِلتَّوَارِيخِ، وَالتَّفَاسِيرِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَصَرٌ بِالرَّأْيِ، وَهُوَ مَحَدَّثُ الْأَنْدَلُسِ فِي وَقْتِهِ"، هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِيهِ، وَلَهُ (مَسْنَدُ أَحَادِيثِ مَالِكٍ)، وَ(مَسْنَدُ أَحَادِيثِ شُعْبَةَ)، وَ(الْكُنَى الَّتِي لِلصَّحَابَةِ)، وَ(أَقْضِيَّةُ شُرَيْحٍ)⁽⁵⁾.

(4) الْمَحَدَّثُ، الثَّقَّةُ، عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ بْنِ جُبْرُونَ الْقُرْطُبِيُّ، أَبُو الْقَاسِمِ الْقُرْطُبِيُّ، الْمُلقَّبُ بِالْحَبِيبِ (317هـ _ 395هـ).

قَالَ أَبُو عَمَرَ الْمُقْرِيءُ: "كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقِرَاءَاتِ وَالْآثَارِ وَالرِّوَايَةِ، وَكَانَ خَيْرًا فَاضِلًا فَهَمًّا ضَابِطًا"⁽⁶⁾.

(5) أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَسَدٍ الْجُهَنِيِّ (310هـ _ 395هـ)⁽⁷⁾.

(1) جُذُوءُ الْمُقْتَبَسِ فِي ذِكْرِ وِلَاةِ الْأَنْدَلُسِ: الْحَمِيدِي، (ص: 132).

(2) الصَّلَةُ فِي تَارِيخِ أُمَّةِ الْأَنْدَلُسِ: ابْنُ بَشْكَوَالٍ، (ص: 28).

(3) بَغِيَّةُ الْمُلْتَمَسِ فِي تَارِيخِ رِجَالِ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ: أَبِي جَعْفَرِ الضَّبِّي، (ص: 313)، (ص: 314).

(4) جُذُوءُ الْمُقْتَبَسِ فِي ذِكْرِ وِلَاةِ الْأَنْدَلُسِ: الْحَمِيدِي، (ص: 209)، وَ(ص: 210)، وَ(ص: 211).

(5) سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: الذَّهَبِيُّ، (113 / 17).

(6) الصَّلَةُ فِي تَارِيخِ أُمَّةِ الْأَنْدَلُسِ: ابْنُ بَشْكَوَالٍ، (ص: 364).

(7) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ (ص: 242).

قال عنه الذهبي: "كان من أوعية العلم، رأساً في اللغة، فقيهاً محرراً، عالماً بالحديث، كبير القدر، أكثر عنه أبو عمر بن عبد البر"⁽¹⁾.

(6) أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس بن أصبغ بن فطيس القرطبي، المالكي (348هـ _ 402هـ)، كان من جهازة المحدثين، وكبار العلماء والمسندين، حافظاً للحديث وعلمه، منسوباً إلى فهمه وإتقانه، وله مشاركة في سائر العلوم، وتقدم في معرفة الآثار والسير والأخبار، وعناية كاملة بتقيد السنن والأحاديث المشهورة، والحكايات المسندة، جمع من الكتب في أنواع العلم ما لم يجمعه أحد من أهل عصره بالأندلس مع سعة الرواية والحفظ والدراسة، وكان يُملي الحديث من حفظه في مسجده"⁽²⁾.

(7) الإمام الحافظ، البارع الثقة، أبو الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر القرطبي، يعرف بابن الفرسي، (351هـ _ 403هـ)⁽³⁾، وعنه أخذ كثيراً من علم الحديث⁽⁴⁾، وقد جمع علماً كثيراً في فنون العلم فصنف كتابه في تاريخ علماء الأندلس، وبلغ فيه النهاية والغاية من الحفظ والإتقان، وجمع في المؤلف والمختلف كتاباً حسناً، قال ابن عبد البر: "كان فقيهاً عالماً في جميع فنون العلم في الحديث، وعلم الرجال، وله تآليف حسان، وكان صاحبياً ونظيرياً. أخذت معه، عن أكثر شيوخه، وأدرك من الشيوخ ما لم أدركه أنا، كان بيني وبينه في السن نحو من خمس عشرة سنة، صحبتُه قديماً وحديثاً، وكان حسن الصحبة والمعاشرة، حسن اللقاء، قتلته البربر في سنة الفتنة، وبقي في داره ثلاثة أيام مقتولاً، وحضرت جنازته عفا الله عنه"⁽⁵⁾.

(8) الشيخ، الفقيه، أبو علي، الحسين بن عبد الله بن الحسين بن يعقوب، الأندلسي البجاني المالكي، (326هـ _ 421هـ)⁽⁶⁾، قال الخولاني: "كان قديم الطلب، كثير السماع من أهل العلم،

(1) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (12/ 528).

(2) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 298).

(3) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 246).

(4) وفيات الأعيان: ابن خلكان، (7/ 66).

(5) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 247).

(6) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (17/ 377).

أَسَنَ وَعَمَّرَ طَوِيلًا، وَقَارِبَ الْمِائَةِ، وَاحْتِيجَ إِلَيْهِ"، ثُمَّ قَالَ الذَّهَبِيُّ: "انْتَهَى إِلَيْهِ عُلُوُّ الْإِسْنَادِ بِالْأَنْدَلُسِ" (1).

(9) الْإِمَامُ الرَّاهِدُ الْمُحَدَّثُ، قَاضِي الْقَضَاةِ، بَقِيَّةُ الْأَعْيَانِ، أَبُو الْوَلِيدِ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُغِيثِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الصَّفَّارِ (338هـ _ 429هـ)، وَكَانَ زَاهِدًا فَاضِلًا يَمِيلُ إِلَى التَّحْقِيقِ فِي التَّصَوُّفِ، وَلَهُ فِي مَصْنُفَاتٍ، وَمِنْ كُتُبِهِ كِتَابُ الْمُنْقَطِعِينَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِتَابُ الْمُتَهَجِّدِينَ، وَكِتَابُ النَّسْبِ وَالنَّقَرِيبِ (2).

(10) الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ، أَبُو عُمَرَ، أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شَرِيعَةَ، الْإِشْبِيلِيُّ، عُرِفَ بِابْنِ الْبَاجِيِّ، وَلَدَ سَنَةَ (340هـ _ 429هـ)، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "كَانَ أَبُو عَمْرِو الْبَاجِيِّ إِمَامًا عَصْرَهُ وَفَقِيهَ زَمَانِهِ، جَمَعَ الْحَدِيثَ وَالرَّأْيَ، وَالْهَدْيَ وَالْفَضْلَ، وَلَمْ أَرَ بِقَرِيبَةٍ وَلَا بَعِيدَةٍ مِنْ كَوْنِ الْأَنْدَلُسِيِّ رَجُلًا يُقَاسُ بِهِ فِي عِلْمِهِ بِأَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ، كَانَ يُذَكِّرُ بِالْفَقْهِ، وَيُذَكِّرُ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ، وَيَحْفَظُ غَرِيبِي الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ، وَلَأَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ قَتَيْبَةَ حَفَظًا حَسَنًا، قَرَأَ أَبُو عَمْرِو عَلَيْهِ كِتَابَ الْمُنْتَقَى، وَالضُّعْفَاءَ وَالْمُتْرُوكِينَ، وَكِتَابَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَكِتَابَ الْآحَادِ، وَكُلُّهَا لِابْنِ الْجَارُودِ" (3).

وَأَمَّا تِلَامُذَتُهُ:

(1) الْإِمَامُ، الْبَحْرُ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَزْمِ بْنِ غَالِبِ بْنِ صَالِحِ الْفَارِسِيِّ، الْأَنْدَلُسِيُّ الْقُرْطُبِيُّ، (384هـ _ تَوَفَّى بَعْدَ 450هـ)، أَصْلُهُ مِنَ الْفُرْسِ، كَانَ حَافِظًا عَالِمًا بِعِلْمِ الْحَدِيثِ وَفَقِيهًا، مُسْتَتَبِطًا لِلْأَحْكَامِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مُتَقَنَّنًا فِي عِلْمِ جَمَّةٍ، عَامِلًا بِعِلْمِهِ زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا بَعْدَ الرِّيَاسَةِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ وَلِأَبِيهِ مِنْ قَبْلِهِ فِي الْوِزَارَةِ وَتَدْبِيرِ الْمَمَالِكِ، وَجَمَعَ مِنَ الْكُتُبِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ وَالْمَصْنُفَاتِ، وَالْمُسْنَدَاتِ شَيْئًا كَثِيرًا، وَسَمِعَ سَمَاعًا جَمًّا، وَأَلَّفَ فِي فَقْهِ الْحَدِيثِ كِتَابًا كَبِيرًا سَمَّاهُ "الْإِيصَالُ إِلَى فَهْمِ الْخِصَالِ"، وَلَهُ كِتَابُ "الْإِحْكَامِ لِأَصُولِ الْأَحْكَامِ"، وَ"الْفَصْلُ فِي الْمِلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنَّحْلِ"، وَ"الْإِجْمَاعُ وَمَسَائِلُ عَلَى أَبْوَابِ الْفَقْهِ" (4).

(1) سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: الذَّهَبِيُّ، (17/ 377).

(2) بَغِيَّةُ الْمُلْتَمَسِ: أَبِي جَعْفَرِ الضَّبِّي، (ص: 512).

(3) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، (ص: 184)، (ص: 185)، (ص: 186).

(4) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ، (ص: 415)، (ص: 416).

- (2) الإمام، الشيخ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ رِزْقِ الْقُرْطُبِيِّ، الأُمَوِي، يُكْنَى: أَبَا جَعْفَرٍ، (ت 477هـ)، كان فقيهاً، حافظاً للرأي، مقدّماً فيه، ذاكراً للمسائل، بصيراً بالنوازل، عارفاً بالفتوى، صدرًا فيمن يُستفتَى، وكان مدار طلبه الفقه بقرطبة عليه في المناظرة، والمُدارسة، والتّفقه عنده، ونفع الله به كل من أخذَ عنه، وكان متواضعاً حليماً، عفيفاً على هدى واستقامة⁽¹⁾.
- (3) الإمام، المحدث، النّقة، أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَنَسِ بْنِ دِلْهَافِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُنِيبِ الْعُذْرِيِّ، الْأَنْدَلُسِيِّ (ت 487هـ)، الدّلائي، وصنّف "دلائل النّبوة"، وكتاب "المسالك والممالك"⁽²⁾. (4) الإمام، الحافظ، شيخُ المحدثين، مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَصْرِ قُتُوحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُتُوحِ بْنِ حُمَيْدِ الْأَزْدِيِّ، الْحَمِيدِيِّ، الْأَنْدَلُسِيِّ، يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، ولد قبل (420هـ) _ (488هـ)، صاحب ابن حزم وتلميذه، وله جذوة المُقتبس في ذكر ولاة الأندلس⁽³⁾.
- (5) الإمام الحافظُ المُجَوِّدُ، الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْغَسَّانِي، رئيسُ المحدثين بقرطبة، يُكْنَى: أَبَا عَلِيٍّ، ويُعرف: بالجيّاني، (427 _ 498هـ)، وكان من جهازة المحدثين، وكبار العلماء المسندين، وعني بالحديث وكتبه وروايته وضبطه، رحل الناس إليه وعولوا في الرواية عليه، وجلسَ لذلك بالمسجد الجامع بقرطبة، وسمع منه أعلام قرطبة، وكبارها وفقهاؤها وجلّتها، ووصفوه بالجلالة، والحفظ والنباهة، والتواضع والتّصاوت⁽⁴⁾.
- (6) الشّيخُ الإمامُ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُدَيْسٍ، الْأَنْصَارِيِّ، يُكْنَى أَبَا الْحَجَّاجِ، (ت 505هـ)، وكان من أهل العلم حافظاً متقنّاً، له كلام على معاني الحديث⁽⁵⁾، أخذَ عن أبي عمر بن عبد البرّ كثيراً.... وكان من أهل العلم والمعرفة والفهم، حافظاً ذكياً⁽⁶⁾.
- (7) الإمام المحدث الشيخ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ حَمَلَيْنِ التَّغْلِبِيِّ، قاضي الجماعة بقرطبة؛ يُكْنَى: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، (439هـ _ 508هـ)، كان من أفرد الرّجال جلالته، وعملاً،

(1) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 68).

(2) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (18 / 567 / رقم 296).

(3) المصدر نفسه (19 / 120).

(4) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 141)، (ص: 142).

(5) بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أبي جعفر الضبي، (ص: 491).

(6) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 644).

ومعرفةً، وصلابةً في الحق، ونفوذاً في منافع المسلمين⁽¹⁾، وكان من أهل التّفنّن في العلوم والافتتارِ بها وبمذاكرتها، وكان حافظاً ذكياً فطناً أديباً شاعراً لغوياً أصولياً⁽²⁾.

(8) الشَّيْخ الصَّدُوق، أَبُو عِمْرَانَ مُوسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلْفِ بْنِ مُوسَى بْنِ أَبِي تَلِيد الشَّاطِئِي، (444هـ _ 517هـ)، فقيهٌ حافظٌ محدِّثٌ مشهورٌ⁽³⁾، قال ابنُ بَشْكَوَال: "كان فقيهاً مفتياً ببلده، أديباً شاعراً دينياً فاضلاً"⁽⁴⁾.

(9) الإمام المحدث مُفْتِي قُرْطُبَة، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَتَّابٍ، مكثر في الرواية، مسندُ بلاد الأندلس (433هـ _ 520هـ)، استجازَ له أبوه وهو صغير فخلدَ له بذلك شرفاً⁽⁵⁾، قال عنه ابنُ بَشْكَوَال: "هو آخرُ الشُّيوخ الجُلَّةِ الأكابر بالأندلس، في علوِّ الإسناد، وسعةِ الرواية"، وقال -أيضاً: "كانَ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ، وَالْحِلْمِ وَالتَّوَّاضُعِ، وَجَمَعَ كِتَاباً حَفِيلاً فِي الزُّهْدِ وَالرِّقَائِقِ سَمَّاهُ "شِفَاءُ الصُّدُور"، وَكَانَتْ الرَّحْلَةُ فِي وَقْتِهِ إِلَيْهِ، وَمَدَارُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ لثَقَّتِهِ، وَجَلَالَتِهِ، وَعُلُوِّ إِسْنَادِهِ، وَصَحَّةِ كِتَبِهِ، وَكَانَ صَابِراً عَلَى الْقُعُودِ لِلنَّاسِ، مُوَظَّباً عَلَى الْإِسْتِمَاعِ، يَجْلِسُ لَهُمْ يَوْمَهُ كُلَّهُ وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ"⁽⁶⁾.

(10) الْإِمَامُ الْمُتَّقِنُ، النَّحْوِيُّ، أَبُو بَحْرِ سُفْيَانُ بْنُ الْعَاصِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْعَاصِ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ عِيْسَى الْأَسَدِيِّ⁽⁷⁾، (ت 520هـ)، قَالَ ابْنُ بَشْكَوَال: كَانَ مِنْ جِلَّةِ الْعُلَمَاءِ، وَكِبَارِ الْأَدْبَاءِ، ضَابِطاً لِكُتُبِهِ، صَدُوقاً، سَمِعَ النَّاسُ مِنْهُ كَثِيراً⁽⁸⁾.

المقصد الرابع: ثناء العلماء عليه.

ظَهَرَتْ شَخْصِيَّةُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ الْعَلَمِيَّةُ ظُهُوراً بَيِّناً فَاسْتَحَقَّ بِذَلِكَ كَثْرَةَ ثَنَاءِ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ، وَتَقْدِيمُهُمْ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ، لَمَّا لَهُ مِنْ مَكَانَةٍ سَامِيَةٍ رَفِيعَةٍ عِنْدَهُمْ، قَالَ تَلْمِيزُهُ الْحَمِيدِيُّ فِي الْجَذْوَةِ: "أَبُو عَمْرٍ فَقِيهٌ حَافِظٌ مَكْتَرٌ، عَالِمٌ بِالْقِرَاءَاتِ، وَبِالْخِلَافِ فِي الْفِقْهِ، وَيَعْلُومُ الْحَدِيثَ وَالرِّجَالَ، قَدِيمٌ

(1) بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أبي جعفر الضبي، (ص: 113).

(2) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 539).

(3) بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أبي جعفر الضبي، (ص: 457).

(4) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 576).

(5) بغية الملتبس: أبي جعفر الضبي، (ص: 357).

(6) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 332)، (ص: 333).

(7) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (19/ 515 رقم 298).

(8) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (2 / 610 - 611)

السَّماع، كثيرُ الشُّيوخ على أنَّه لم يخرج من الأندلس، لكنَّه سمع من أكابر أهل الحديث بقرطبة وغيرها، ومن الغرياء القادمين إليها⁽¹⁾، وبنحوه قال أبو جعفر الضُّبِّي⁽²⁾.

وقال أبو الوليد الباجي: "لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البر في الحديث"، وذكر ذات مرَّة عنده، فقال: "أبو عمر أحفظ أهل المغرب"، وقال أبو علي الغساني: "سمعتُ أبا عمر بن عبد البر يقول: "لم يكن أحدٌ ببلدنا مثل أبي محمَّد قاسم بن محمَّد⁽³⁾، وأبي عمر أحمد بن خلف الجباب⁽⁴⁾، وأنا أقول -يعني الغساني: إن شاء الله إنَّ أبا عمر لم يكن بدونهما، ولا متخلِّفا عنهما"، وقال ابن حزم مبجلاً إياه بمدح كتابه: "لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله -يعني كتاب التمهيد لابن عبد البر، فكيف أحسن منه"، وقال ابن بشكوال: "كان موقفاً في التأليف، مُعاناً عليه، ونفع الله بتوابعه، وكان مع تقدُّمه في علم الأثر، وبصره بالفقه، ومعاني الحديث له بسطةٌ كبيرةٌ في علم النسب والخبر" ... إمام عصره، وواحد دهره⁽⁵⁾، وقال السَّمعاني: "الحافظ، كان إماماً فاضلاً كبيراً جليلاً القدر"⁽⁶⁾، وقال ابن خلكان: "إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلَّق بهما"⁽⁷⁾.

وقال الذهبي: "الإمام العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام ... وطلب العلم بعد التسعين وثلاث مائة، وأدرك الكبار، وطال عمره، وعلا سنُّه، وتكاثر عليه الطلبة، وجمع وصنَّف، ووثق وضعف، وسارت بتصانيفه الرُّكبان، وخضع لعلِّمه علماء الرِّمان"، وبعد أن ذكر ثناء العلماء عليه قال: "كان إماماً، ديناً، ثقةً، متقناً، علامةً، متبحراً، صاحبُ سنَّةٍ واتباع، وكان أولاً أثرياً، ظاهرياً، فيما قيل، ثمَّ تحوَّل مالِكياً مع ميل بَيِّن إلى فقه الشَّافعي في مسائل، ولا يُنكر له ذلك؛ فإنَّه ممَّن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين، ومن نظر في مصنَّفاتِه بان له منزلته من سعة العلم وقوَّة الفهم، وسيلان الذَّهن، وكلُّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويُترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن

(1) جذوة المقتبس في ذكر ولادة الأندلس: الحميدي، (ص: 367).

(2) بغية الملتبس: أبي جعفر الضُّبِّي، (ص: 489).

(3) الإمام، المُجتهد، الحافظ، عالم الأندلس، البيهقي أبو محمَّد القاسم بن محمَّد بن القاسم بن محمَّد بن سيَّار، الأموي، الأندلسي، القرطبي، سير أعلام النبلاء: الذهبي، (13/ 327 / رقم 150).

(4) الإمام، الحافظ، الناقد، محدِّث الأندلس، أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد القرطبي، ويُعرف بابن الجباب. سير أعلام النبلاء: الذهبي، (15/ 240 / رقم 95).

(5) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 640-641).

(6) الأنساب للسمعاني، (10/ 374).

(7) وفيات الأعيان: ابن خلكان، (7/ 66).

إذا أخطأ إمامٌ في اجتهاده لا ينبغي لنا أن ننسى محاسنه، ونُغَطِّي معارفه، بل نستغفر له ونعتذر عنه ... وقال شيخنا أبو عبد الله بن أبي الفتح⁽¹⁾: "كان أبو عمر أعلم من بالأندلس في السنن والآثار، واختلاف علماء الأمصار"⁽²⁾. وقال ابن الوردي: "كان موقفاً معاناً في التأليف، وتولى قضاء أشبونة، وسنترين"⁽³⁾، وقال الصفدي: "العلم المشهور محدث قرطبة"⁽⁴⁾، وقال ابن كثير: "الإمام، الحافظ، الكبير، البحر، العلم"، وقال -أيضاً: "محدثها يعني بلاد الأندلس، وشيخ تلك البلاد في زمانه، سمع الكثير وتبحر في علوم شتى، وصنف الكتب المفيدة النافعة، وقد أثنى عليه في إمامته وجلالته المشايخ والأئمة والعلماء، ولم يزل العلماء بعده عيلة على كتبه في مصنفاتهم، ومباحثهم في مناظراتهم يعني المصنفات"⁽⁵⁾.

وقال ابن فرحون: "حافظ، شيخ علماء الأندلس، وكبير محدثيها في وقته، وأحفظ من كان فيها للسنة الماثورة"⁽⁶⁾، وقال ابن العماد: "وفيها العلامة العلم الحافظ".... "أحد الأعلام وصاحب التصانيف"⁽⁷⁾، وقال ابن الغزّي: "الإمام، الحبر، الحافظ، العلامة"⁽⁸⁾، وقال الزركلي: "من كبار حفاظ الحديث، مؤرخ، أديب، بحاث، يقال له: حافظ المغرب"⁽⁹⁾.

المقصد الخامس: مذهبه الفقهي والعقدي.

أولاً - مذهبه الفقهي:

اختلف العلماء هل هو مالكي المذهب أم لا ؟ فأكثر العلماء على أنه مالكي المذهب، وبعضهم قال أنه شافعي، وسبب ذلك قول تلميذه أبي عبد الله الحميدي: "وكان يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي"⁽¹⁰⁾، وقال ابن كثير: "ولا يشك اثنان من أهل العلم أنه كان مالكي المذهب

(1) أبو عبد الله المديني، الحافظ، حامد بن أبي الفتح أحمد بن محمد المديني. سير أعلام النبلاء: الذهبي، (20/249 رقم 166).

(2) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (357/13)، (358/13)، (359/13)، (360/13)، (361/13).

(3) تاريخ ابن الوردي، (1/363).

(4) الوافي بالوفيات: الصفدي، (29/99).

(5) طبقات الشافعيين: ابن كثير، (ص: 458)، (ص: 459).

(6) الديباج المذهب: ابن فرحون، (2/367).

(7) شذرات الذهب: ابن العماد، (5/266).

(8) ديوان الإسلام: ابن الغزي، (3/345).

(9) الأعلام للزركلي، (8/240).

(10) جنوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس: الحميدي، (ص: 367).

فَرَعَ عَلَيْهِ وَأَصَلَ، وَشَرَحَ الْمَوْطَأَ بِالتَّمْهِيدِ وَاخْتَصَرَهُ، وَإِنَّمَا حَمَلْنَا عَلَى إِيرَادِهِ مَعَ الشَّافِعِيَّةِ قَوْلَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَمِيدِيِّ: "كَانَ يَمِيلُ فِي الْفَقْهِ إِلَى أَقْوَالِ الشَّافِعِيِّ"، ثُمَّ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: "مِنْ جُمْلَةِ مِيلِهِ إِلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ تَصْنِيفُهُ فِي الْجَهْرِ بِالْبِسْمَلَةِ، وَانْتِصَارُهُ لَذَلِكَ، وَهِيَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ فِي الْمَذْهَبِ، بَلْ مِنْ أَفْرَادِهِ، وَهِيَ كَالشُّعَارِ عَلَى أَصْحَابِنَا مِنْ دُونِ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ"⁽¹⁾.

قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ: قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْفَتْحِ: "كَانَ فِي أَوَّلِ زَمَانِهِ ظَاهِرِي الْمَذْهَبِ مَدَّةً طَوِيلَةً، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ مِنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ أَحَدٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ كَثِيرًا مَا يَمِيلُ إِلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ مَالِكِي"⁽²⁾.

وَالَّذِي يَبِينُ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ مَالِكِي الْمَذْهَبِ، وَأَدْلُ شَيْءٍ عَلَى ذَلِكَ تَوَالِيفُهُ الَّتِي أَلْفَهَا، وَكُتَابَاتُهُ الَّتِي كَتَبَهَا فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ، وَمِنْهَا التَّمْهِيدُ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا، وَالِاسْتِذْكَارُ، وَالْكَافِي فِي فَهْمِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْمَالِكِيِّ، وَاخْتِلَافُ أَقْوَالِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ، وَفِي كِتَابِهِ الْإِنْتِقَاءُ فِي فُضَائِلِ الثَّلَاثَةِ الْأَثَمَةِ الْفُقَهَاءِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فَبَدَأَ بِذِكْرِ مَالِكٍ، ثُمَّ الشَّافِعِيِّ، ثُمَّ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَمَّا مِيلُهُ لِأَقْوَالِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَتَأْلِيفُهُ كِتَابَ الْإِنْصَافِ فِي الْبِسْمَلَةِ وَتَرْجِيحِهِ لَهُ فِيهِ، لَا يَعْنِي أَنَّهُ شَافِعِي، إِنَّمَا هُوَ يَتَّبِعُ الدَّلِيلَ الْأَقْوَى وَالْأَرْجَحَ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ خَالَفَ مَذْهَبَهُ فِي مَسْأَلَةٍ مَا أَوْ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْفَقْهِ خَرَجَ عَنْهُ.

ثَانِيَا - عَقِيدَتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كَانَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ يَسِيرُ عَلَى مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي مَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ، وَهَذَا وَاضِحٌ جَلِيًّا مِنْ خِلَالِ كَلَامِهِ فِي التَّمْهِيدِ، حَيْثُ قَالَ: "الَّذِي أَقُولُ أَنَّهُ مِنْ نَظَرٍ إِلَى إِسْلَامِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٍ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَطَلْحَةَ، وَسَعْدٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسَائِرِ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ، وَجَمِيعِ الْوُفُودِ الَّذِينَ دَخَلُوا فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا؛ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَعْرِفْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ إِلَّا بِتَصْدِيقِ النَّبِيِّينَ بِأَعْلَامِ النَّبُوءَةِ وَدَلَائِلِ الرِّسَالَةِ، لَا مِنْ قِبَلِ حَرَكَةٍ، وَلَا مِنْ بَابِ الْكَلِّ وَالْبَعْضِ، وَلَا مِنْ بَابٍ كَانَ وَيَكُونُ، وَلَوْ كَانَ النَّظَرُ فِي الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ عَلَيْهِمْ وَاجِبًا، وَفِي الْجِسْمِ وَنَفْسِهِ، وَالتَّشْبِيهِ وَنَفْسِهِ، لِأَزْمًا، مَا أَضَاعُوهُ، وَلَوْ أَضَاعُوا الْوَاجِبَ مَا نَطَقَ الْقُرْآنُ بِتَرْكِيتِهِمْ وَتَقْدِيمِهِمْ، وَلَا أَطْنَبَ فِي مَدْحِهِمْ

(1) طبقات الشافعيين: ابن كثير، (ص: 460).

(2) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (13/ 361).

وتعظيمهم، ولو كان ذلك من عملهم مشهوراً، أو من أخلاقهم معروفاً، لاستفاض عنهم، ولشهرروا به كما شهرروا بالقرآن والروايات⁽¹⁾.

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ينزل ربنا إلى السماء الدنيا" عندهم مثل قول الله عز وجل: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾⁽²⁾، ومثل قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾⁽³⁾، كلهم يقول: "ينزل ويتجلى، ويجيء، بلا كيف، لا يقولون كيف يجيء، وكيف يتجلى، وكيف ينزل، ولا من أين جاء، ولا من أين تجلى، ولا من أين ينزل؛ لأنه ليس كشيء من خلقه، وتعالى عن الأشياء ولا شريك له"⁽⁴⁾.

وقال -أيضاً: "وما جاء في أسماء الله أو صفاته عنهم سلم له، ولم يناظر فيه كما لم يناظروا، قال أبو عمر: رواها السلف وسكنوا عنها وهم كانوا أعمق الناس علماً وأوسعهم فهماً وأقلهم تكلفاً ولم يكن سكوئهم عن عي فمن لم يسعه ما وسعهم فقد خاب وخسر"⁽⁵⁾.

وقال: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكتفون شيئاً من ذلك، ولا يحدثون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية⁽⁶⁾، والمعتزلة⁽⁷⁾ كلها، والخوارج⁽⁸⁾، فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أنبأها نافون

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (7/ 152).

(2) سورة الأعراف (143).

(3) سورة الفجر (22).

(4) التمهيد: ابن عبد البر، (7/ 153).

(5) جامع بيان العلم وفضله: ابن عبد البر، (2/ 946).

(6) الجهمية: هم المنتسبون إلى جهم بن صفوان الترمذي، وهو الذي أظهر نفى الصفات والتعطيل، وهو أخذ ذلك عن الجعد بن درهم، الذي ضحى به خالد بن عبد الله القسري بواسط. شرح الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي، (2/ 794).

(7) المعتزلة: وهم مشبهه الأفعال، لأنهم قاسوا أفعال الله تعالى على أفعال عباده، وجعلوا ما يحسن من العباد يحسن منه، وما يفسد من العباد يفسد منه! وقالوا: يجب عليه أن يفعل كذا، ولا يجوز له أن يفعل كذا، بمقتضى ذلك القياس الفاسد، فهم في الصفات جهمية ينفونها، وفي القدر قدرية، ويقولون بخلق القرآن. انظر: شرح الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، (2/ 792).

(8) الخوارج: هم الذين خرجوا لقتال علي بن أبي طالب رضي الله عنه بسبب التحكيم، ومذهبهم يقوم على التبرؤ من عثمان وعلي، والخروج على الإمام إذا خالف السنة، وتكفير فاعل الكبيرة وتخليده في النار، وهم فرق عديدة. شرح لمعة الاعتقاد: محمد حسن عبد الغفار، (24/ 12).

لِلْمَعْبُودِ، وَالْحَقُّ فِيمَا قَالَهُ الْقَائِلُونَ بِمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ، وَهُمْ أئِمَّةُ الْجَمَاعَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ⁽¹⁾.

فهذه جملة من الآثار وبعض من الأخبار تُبَيِّنُ لنا اعتقاد ابن عبد البر رحمه الله، قال الذهبي: "كان سلفي الاعتقاد، متين الديانة"⁽²⁾، وقال -أيضاً: "كان إماماً ديناً ثقةً متقناً، علامةً، متبحراً، صاحب سنةً واتباع"⁽³⁾، وهكذا تبين لنا أن عقيدة ابن عبد البر عقيدةٌ صحيحةٌ سليمةٌ، عقيدة أهل السنة والجماعة، يتركز بها على الكتاب والسنة، ويرفض كل قول يخالفهما أيّاً كان قائله⁽⁴⁾.

المقصد السادس: آثاره العلمية.

لقد كثرت آثار ابن عبد البر حيث فاقت الخمسين كتاباً، وكان أكثرها في التاريخ، والحديث والفقه والآداب والسير، قال الذهبي: "كان موفقاً في التأليف، معاناً عليه، ونفع الله بتوليفه، وكان مع تقدمه في علم الأثر، وبصره بالفقه، ومعاني الحديث له بسطة كبيرة في علم النسب والخبر"⁽⁵⁾، وسأذكر في هذا المقام عشرة من توليفه، فمنها:

1- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، رتبّه على أسماء شيوخ مالك، على حروف المعجم، وسيأتي الكلام على أهمية الكتاب، ومكانته عند العلماء بالتفصيل، وقد قام بتحقيقه مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وقامت بنشره وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب.

2- الاستذكار لمذهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، شرح فيه الموطأ كما هو على الأبواب، وهو كتاب كبير عظيم حيث قام بشرح المسند والمرسل، وشرح أقاويل الصحابة والتابعين، وحذف منه تكرار الشواهد والطرق، وبيّن قول مالك بن أنس وما بُني عليه من أقاويل أهل المدينة، وقد قام بتحقيقه سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، وقامت بنشره دار الكتب العلمية - بيروت.

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (7/ 145).

(2) تاريخ الإسلام: الذهبي، (31/ 142).

(3) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (13/ 359).

(4) انظر: عقيدة الإمام ابن عبد البر في التوحيد والإيمان: تأليف سليمان بن صالح الغصن، دار العاصمة للتوزيع والنشر.

(5) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (18/ 159).

3- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، حيث يُعتبر الكتاب من أوائل الكتب التي أُلفت في الصحابة رضي الله عنهم، وكان منهج المؤلف في كتابه أن يذكر الصحابي ونسبه وشيئاً من سيرته وما وقع له، ومن روى عنه، وشيئاً ممن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعض أمور تتعلق به، ووفاته، وعمره، وقد رتبهم المصنف على حسب ترتيب الحروف عند أهل المغرب، وقد قام بتحقيقه علي محمد البجاوي، وقامت بنشره دار الجيل، بيروت.

4- الإنباه عن قبائل الرواة، ذكر ابن عبد البر منهجه فيه، فقال: "أما بعد فَإِنِّي ذكرت في كتابي هَذَا أُمَّهَاتِ الْقَبَائِلِ الَّتِي رَوَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَرَّبْتُ ذَلِكَ وَاخْتَصَرْتَهُ، وَبَيَّنَّته، وَجَعَلْتَهُ دَلِيلًا عَلَى أَصُولِ الْأَنْسَابِ، وَمَدْخَلًا إِلَى كِتَابِي فِي الصَّحَابَةِ لِيَكُونَ عونًا لِلنَّاطِرِينَ فِيهِ، وَمَنْبَهًا عَلَى مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَنْسَابِ، فَإِنَّهُ عِلْمٌ لَا يَلِيْقُ جَهْلُهُ بِذَوِي الهمم والآداب، لما فِيهِ مِنْ صِلَةِ الْأَرْحَامِ"⁽¹⁾.

قام بتحقيقه إبراهيم الأبياري، ونشرته دار الكتاب العربي ببيروت، وللكتاب طبعة أخرى ملحقه بكتاب للمؤلف نفسه، وهو كتاب القصد والأهم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم وأوّل من تكلم بالعربيّة من الأمم

5- جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله، وهو كتاب قيّم مفيد لطلبة العلم وموضوعه يدلّ عليه عنوانه؛ فقد ضمّنه المؤلف بحثاً عن العلم وفضله، وآداب العلم والمتعلّم، والمراحل التي يمرُّ بها طالب العلم، والعلوم التي يجب أن يلمَّ بها طالب العلم، ثمّ رسم المصنّف منهجاً تعليمياً لمن أراد أن يكون مجتهداً، فأرشد إلى التوسّع في حفظ السنن، والإحاطة بأصول المذاهب، والأدلة التي قامت عليها، إلى غير ذلك مما تضمّنه الكتاب.

وقد قام بتحقيقه: أبي الأشبال الزهيري، ونشرته دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

6- الكافي في مذهب مالك، وهو في خمسة عشر مجلداً، ويُعتبر من أهم كتب المذهب المالكي، لأنّ مؤلّفه قد اعتمد فيه على دواوين المذهب المالكي الموثوق بها، وهي الأصحُّ علماً والأوثق نقلاً، و كثيراً ما يذكر المسائل وتقريعات الأبواب والفصول، وهو بذلك جمع المسائل التي هي أصول وأمهات ما يُبنى عليها من الفروع والبيانات، في فوائد الأحكام ومعرفة الحلال والحرام، وهو بذلك يكفي عن المؤلفات الطوال والمتنّبع لاختياراته في الكافي، يظهر له مدى

(1) الإنباه على قبائل الرواة: ابن عبد البر، (ص: 11).

اجتهاد ابن عبد البر رحمه الله تعالى، وقد قام بتحقيقه محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، ونشرته مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

7- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رحمهم الله عنهم، والكتاب مجزاً على ثلاثة أجزاء: أولها: يشتمل على فضائل مالك بن أنس وأخباره، ومن ذكر فيه معه من أصحابه رحمهم الله، وثانيها: يشتمل على فضائل الشافعي وأخباره، وطلبه للعلم، وذكر فيه تلامذته، ومن روى عنه، وثالثها: يشتمل على فضائل أبي حنيفة وأخباره، وذكاءه وفطنته، ومن ذكر فيه معه من أصحابه رحمهم الله، ولم أعر على من حقق هذا الكتاب، وقد قامت بنشره دار الكتب العلمية في بيروت.

8- الأجوبة المستوعبة عن المسائل المستعزبة من صحيح البخاري، كتب بها إلى الفقيه أبي القاسم المهلب بن أبي صفرة⁽¹⁾ جواباً لسؤاله، وهي اثنان وعشرون حديثاً، ويعدُّ هذا الكتاب من الدرر، وهو يُصنَّف تحت مشكل الحديث، ولابن عبد البر عناية بالغة بهذا الفن من حيث لفت النظر إلى الإشكال، ومحاولة دفعه وحله، وفي اسمه اختلاف كثير⁽²⁾، وقد قام بتحقيقه ودراسته عمرو عبد المنعم سليم، وطبع في دار ابن القيم، وابن عفان.

9- بهجة المجالس وأنس المجالس، ويعدُّ هذا الكتاب من نواذر الموسوعات الأدبية الأخبارية، أفرغ فيه ابن عبد البر خلاصة قراءاته، وملاحظاته في ميدان الأدب، قال: (وجمعت فيه ما انتهى إليه حفظي ورعايتي، وضمته روايتي وعنايتي)⁽³⁾، فحفظ لنا بين دفتيه تراثاً قيماً، ضاعت معظم مصادره الأصلية، وكاد يندثر لولا أن ضم شمله وجمع شتاته، وقد قام بتحقيقه محمد مرسى الخولي.

10- الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب، قام فيه بذكر جملة من أقوال العلماء في قراءة البسملة، وتوسع في ذكر مذاهب العلماء في المسألة، فبدأ بذكر مذاهب الصحابة والتابعين، فمن بعدهم، وذكر ما استدلت به كل طائفة من الأحاديث والآثار، ويذكر وجه استدلالهم من بعض الأحاديث، ويبيِّن طرقها،

(1) المهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبد الله، أبو القاسم، الأسدي، الأندلسي، مُصنَّف شرح صحيح البخاري، وكان أحد الأئمة الفُصحاء، المُؤصِّفين بالذكاء. سير أعلام النبلاء: الذهبي، (17/ 579) رقم 384).

(2) ذكر ذلك محقق الكتاب: عمرو سليم، (ص: 41-42-43).

(3) بهجة المجالس وأنس المجالس: ابن عبد البر، (ص: 1).

والاختلاف في أسانيدھا في الغالب، وتكلم على بعض الأحاديث التي رواھا تصحيحاً وتضعيفاً، كما وتكلم على بعض رواة الأسانيد التي أوردها، قام بتحقيق عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، ونشرته أضواء السلف - السعودية.

المقصد السابع: وفاته.

ذكرت المصادر أن ابن عبد البر توفي سنة ثلاث وستين وأربع مائة، قال ابن بشكوال: "ثم تحوّل إلى شرق الأندلس، وسكن منه دانية، وبلنسية، وشاطبة، وبها توفي رحمه الله في ربيع الآخر، ودُفن يوم الجمعة لصلاة العصر من سنة ثلاث وستين وأربع مائة (463 هـ)، وصلى عليه صاحبنا أبو الحسن طاهر بن مفوّز المُعافري"⁽¹⁾، وقال أبو داود المقرئ: "مات أبو عمر ليلة الجمعة سلخ ربيع الآخر، سنة ثلاث وستين وأربع مائة، واستكمل خمساً وتسعين سنة وخمسة أيام رحمه الله"⁽²⁾.

إلا أننا نجد صاحب الجذوة قد خالف العلماء في ذلك فقال: "أخبرني أبو الحسن علي بن أحمد العابدي: أنه مات في سنة ستين وأربع مائة بشاطبة من بلاد الأندلس"⁽³⁾، وتبعه على ذلك صاحب البُغية⁽⁴⁾، ولا شك أن هذا التاريخ غير مضبوط جيداً، فقد خرج ابن بشكوال من الأندلس قبل وفاة ابن عبد البر، حيث قال: "تركته حياً وقت خروجي من الأندلس سنة ثمان وأربعين وأربع مائة، ثم بلغني وفاته"، كما أنه أنبأ به إنباءً، فقال: "أخبرني أبو الحسن علي بن أحمد العابدي أنه مات..."⁽⁵⁾.

(1) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 642)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك (8/ 130)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (2/ 367)، وفيات الأعيان (7/ 71)، المختصر في أخبار البشر (2/ 188)، الوافي بالوفيات: الصفدي، (29/ 99)، العبر في خبر من غير (2/ 313)، تذكرة الحفاظ (3/ 218)، طبقات الشافعيين (ص: 460)، الوفيات لابن قنفذ، (ص: 249)، طبقات الحفاظ: السيوطي، (ص: 432)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (5/ 266)، ديوان الإسلام: ابن الغزي، (3/ 346)، الأعلام للزركلي، (8/ 240).

(2) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (18/ 159).

(3) جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس: الحميدي، (ص: 369).

(4) بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أبي جعفر الضبي، (ص: 491).

(5) جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس: الحميدي، (ص: 369).

المبحث الثاني

التعريف بكتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد

أعزف في هذا المبحث بكتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد للإمام ابن عبد البر، وذلك في خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف عام بالكتاب.

هو كتاب شرح فيه مؤلفه كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، إلا أن الإمام ابن عبد البر لم يرتب شرحه للكتاب كما رتبته الإمام مالك رحمه الله، بحيث استخدم طريقة الإسناد على أسماء شيوخ الإمام مالك الذين روى عنهم الموطأ، فقام بجمع أحاديث كل راوٍ على حدة مرتباً إيَّاهم على حروف المعجم، ثم قام بترجمة للرؤاة والتعريف بهم، ووصل الأسانيد المرسلة في الموطأ، وذكر آراء أهل العلم في الفقه والحديث، وذكر فيه جملة من الآثار والأخبار، وأودع فيه من نفائس الفنون والعلوم.

قال أبو علي الغساني: "كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، رتبته على أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم وهو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله، وهو سبعون جزءاً"، وقال أبو محمد بن حزم: "لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف أحسن منه؟"⁽¹⁾.

ولقد سلك ابن عبد البر، في كتابه مسلماً واضح المعالم، يقوم على الأسس الآتية:

أولاً: اعتمد في شرحه على رواية يحيى بن يحيى الليثي، قال ابن عبد البر: "رأيت أن أجمع في كتابي هذا كل ما تضمنه موطأ مالك بن أنس رحمه الله في رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي عنه"⁽²⁾.

ثانياً: نظم مادة الكتاب على أسماء شيوخ الإمام مالك الذين روى عنهم ما في الموطأ من الأحاديث، ورتبهم على حروف المعجم حسب الترتيب المغربي، فبدأ بمن اسمه إبراهيم، وختم بمن اسمه يحيى، ويونس، ويعقوب، وأخيراً بالكنى، ثم البلاغات، فيذكر اسم الشيخ، ونسبه،

(1) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 641).

(2) المصدر نفسه.

وكنيته، وشيوخه، وحاله، ووفاته، ثم مقدار ما رواه عنه مالك في الموطأ، قال أبو عمر: "جعلته على حروف المعجم في أسماء شيوخ مالك -رحمهم الله- ليكون أقرب للمتناول" (1).

ثالثاً: عند نظره في الأحاديث، قدّم فيها المتّصل، ثمّ ما جرى مجراه ممّا اختلف في اتّصاله، ثمّ المنقطع والمرسل، قال ابن عبد البر: "وربّبت ذلك مراتب قدمت فيها المتّصل، ثمّ ما جرى مجراه ممّا اختلف في اتّصاله، ثمّ المنقطع والمرسل" (2).

رابعاً: اقتصاره في شرحه على ما ورد عن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم من الحديث متّصلاً، أو منقطعاً، أو موقوفاً، أو مرسلأ، دون ما في الموطأ من الآراء والآثار؛ لأنّه أفرد لها كتاب الاستذكار، قال ابن عبد البر: "رأيت أن أجمع في كتابي هذا كل ما تضمّنّه موطأ مالك بن أنس رحمه الله في رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي عنه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مسنده ومقطوعه ومرسله، وكلّ ما يمكن إضافته إليه -صلوات الله وسلامه عليه- (3).

خامساً: وصلّه للأحاديث التي في الموطأ والمراسيل التي جاءت من غير طريق مالك رحمه الله قال: "ووصلت كلّ مقطوع جاء متّصلاً من غير رواية مالك، وكلّ مرسل جاء مسنداً من غير طريقه رحمة الله عليه، فيما بلغني علمه، وصحّ بروايتي جمعه" (4).

سادساً: اعتماده في النّقل على كلام الأئمة الفقهاء، وسلوكه مسلك أهل الحديث في عدم تقيده برأي معين، وترجيح ما قوّاه الدليل، وعاضده النّظر والاجتهاد، قال ابن عبد البر: "واعتمدت في ذلك على نقل الأئمة، وما رواه ثقات هذه الأئمة، وذكرت من معاني الآثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب ما عوّل على مثله الفقهاء أولو الألباب، وجلبت من أقاويل العلماء في تأويلها وناسخها ومنسوخها، وأحكامها، ومعانيها" (5).

المطلب الثاني: سبب تأليف الكتاب.

قال الإمام ابن عبد البر مبيناً سبب تأليفه للكتاب في المقدّمة: "أمّا بعدُ فَإِنِّي رَأَيْتُ كُلَّ مَنْ قَصَدَ إِلَى تَخْرِيجِ مَا فِي مُوطَأِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (9 / 1).

(2) المصدر نفسه (8 / 1).

(3) المرجع السابق.

(4) التمهيد: ابن عبد البر، (9 / 1).

(5) المصدر نفسه.

وسلّم، قَصَدَ بِرَعْمِهِ إِلَى الْمُسْنَدِ، وَأَضْرَبَ عَنِ الْمُنْقَطِعِ وَالْمُرْسَلِ، وَتَأَمَّلْتُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَا انْتَهَى إِلَيَّ مِمَّا جُمِعَ فِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ، وَأُلْفَ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَزْمَانِ، فَلَمْ أَرِ جَامِعِيهِ وَقَفُوا عِنْدَ مَا شَرَطُوهُ، وَلَا سَلِمَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مَا أَمْلُوهُ⁽¹⁾.

فَيُسْتَنْتَجُ مِمَّا قَالَ أَنَّهُ أَرَادَ بَكْتَابِهِ إِضْرَابَ مَنْ سَبَقَهُ مِمَّنْ خَرَجَ أَحَادِيثُ الْمَوْطَأِ عَنِ الْمُنْقَطِعِ وَالْمُرْسَلِ فِيهِ، وَاكْتِفَائِهِ بِتَخْرِيجِ الْمُسْنَدِ مِنْهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَرَادَ وَصْلَ الْآثَارِ الْمُنْقَطِعَةِ، وَالْمُرْسَلَةِ فِي الْمَوْطَأِ.

المطلب الثالث: أهمية كتاب التمهيد وثناء العلماء عليه.

لكتاب التمهيد أهمية عظيمة جليّة، فقد مكث ابن عبد البر في تأليفه مدّة طويلة، ونظّم في ذلك نظماً:

سَمِيرُ فُؤَادِي مُذْ ثَلَاثِينَ حِجَّةً ... وَصَيَّقُلُ⁽²⁾ ذَهْنِي وَالْمُفَرِّجُ عَنْ، هَمِّي
بَسَطْتُ لَكُمْ فِيهِ كَلَامَ نَبِيِّكُمْ ... بِمَا فِي مَعَانِيهِ مِنَ الْفَقْهِ وَالْعِلْمِ
وَفِيهِ مِنَ الْآدَابِ مَا يُهْتَدَى بِهِ ... إِلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَيُنْهَى عَنِ الظُّلْمِ⁽³⁾.

ولذا نجد العلماء اهتموا به اهتماماً فائقاً، وأقبلوا عليه فمنهم من اختصره، ومنهم من نظّمه شعراً ليسهل على الطالب حفظه، ومنهم من قام بشرحه، وحلّ إشكالاته، واستدرك على ابن عبد البر بعض ما فاتته⁽⁴⁾، قال الحميدي: "ومن مجموعاته كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد سبعون جزءاً، قال لنا أبو محمّد عليّ بن أحمد -أي ابن حزم: وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف أحسن منه"⁽⁵⁾، وقال أبو علي الغساني: "وهو كتاب لم يتقدّمه أحدٌ إلى مثله، وهو سبعون جزءاً"⁽⁶⁾، وقال الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام⁽⁷⁾ (587هـ).

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (1 / 1).

(2) صَيَّقُلُ: كِتَابٌ، أَيْ كِتَابَةٌ مَا فِي ذَهْنِهِ. القاموس المحيط: الفيروز آبادي، (ص: 1022).

(3) التمهيد: ابن عبد البر، (24 / 448).

(4) انظر: ابن عبد البر وجهوده في التاريخ: (207_208).

(5) جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس: الحميدي، (ص: 368).

(6) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال، (ص: 641).

(7) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن، شيخ الإسلام، وبقية الأئمة الأعلام، عز الدين، أبو محمد السلمي، الدمشقي، الشافعي ولد سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمسائة. تاريخ الإسلام ت بشار (14 / 933).

_660 هـ) وكان أحد المجتهدين: "ما رأيتُ في كتب الإسلام في العلم مثل "المحلّي" لابن حزم وكتاب "المغني" للشيخ مؤقّق الدين"، قلت: -يعني الذهبي: "لقد صدّق الشيخ عزّ الدين، وثالثهما: السنن الكبير للبيهقي، ورابعها: التمهيد لابن عبد البر، فمن حصل هذه الدواوين، وكان من أذكى المفتين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقاً"⁽¹⁾.

المطلب الرابع: الفرق بين كتاب التمهيد وكتاب الاستذكار.

ألّف الإمام ابن عبد البر كتابه التمهيد لشرح الموطأ، وبعد برهة من الزمن نسج كتابه الاستذكار، وكلا الكتابين مكملان لبعضهما البعض، إلا أننا نجد بعض العلماء عدّ كتاب الاستذكار مختصراً لكتاب التمهيد منهم الإمام الذهبي⁽²⁾، والصّفي⁽³⁾، والسيوطي⁽⁴⁾، والأغلبية يجعله كتاباً مستقلاً، والحقيقة أنّهما كما ذكرنا مكملان لبعضهما البعض حيث إنّ لكلّ كتاب صبغة تميّزه عن الآخر، ويوجد بينهما فروق ومن تلك الفروقات:

- 1- أنّ كتاب التمهيد مرتب على أسماء شيوخ مالك الذين روى عنهم الموطأ مرتباً على الحروف الأجميّة المغربيّة، وكتاب الاستذكار صرفه على أبواب الموطأ.
- 2- كتاب التمهيد غالب عليه الصنعة الحديثيّة، والعناية بالأسانيد، وهذا بيّن من خلال اسم الكتاب وكذلك من مقدّمته، وأمّا الاستذكار مشرّب بصيغة أصوليّة فقهية وهذا جليّ أيضاً من خلال اسم الكتاب.
- 3- في التمهيد كثرة الشواهد والمتابعات، وقلّتها في الاستذكار، وهذا كان بطلب من طلبة العلم مشافهة ومكاتبة من نواحي نائية.
- 4- في التمهيد يكون الوصول إلى الحديث صعباً وشاقاً، إذ لا بدّ من معرفة شيخ الإمام مالك حتّى يصل إليه، أمّا الوصول للحديث في الاستذكار فهو سهل يسير لأنّه مرتب على أبواب الموطأ.

(1) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (13/ 378).

(2) المصدر نفسه (18/ 158).

(3) الوافي بالوفيات: الصفي، (29/ 100).

(4) طبقات الحفاظ: السيوطي، (ص: 432).

5- قصد في التمهيد إلى شرح الأحاديث المرفوعة للنبي -صلى الله عليه وسلم- والمقطوع، والمرسل، دون الآراء والآثار، وفي الاستنكار قصد إلى شرح أقاويل الصحابة، والتابعين والفقهاء، وما بنى مالك عليه مذهبه، واختاره من أقاويل أهل بلده، وذكر هذا في مقدمته للاستنكار.

الفصل الثاني

منهج الإمام ابن عبد البر في
تضعيف الأحاديث من خلال النظر
في أسانيدها

المبحث الأول

تضعيف الحديث لضعف راويه

شروط الحديث الصحيح المتفق عليها، أن ينقله العدل الضابط عن العدل الضابط من أول السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة؛ قال ابن حجر: "بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ"⁽¹⁾، فإن كان الناقل ليس بعدل أو ليس بضابط، أو ليس بضابط وعدل في نفسه، فإن الحديث يكون ضعيفاً، إلا إذا كان الضعف ممّا يحتمل النّقوية، وكان له طرق تقوية، فإنه يتقوى إلى الحسن لغيره، وأمّا إن كان الضعف ممّا لا يحتمل النّقوية فإنه لا يتقوى ويبقى ضعيفاً، وعلى هذا المنهج سار الإمام ابن عبد البر، كما يتّضح في المطالب الآتية:

المطلب الأول: تضعيف الحديث؛ لأنّ في إسناده من هو ضعيف.

إنّ ضعف الراوي من جهة عدالته أو ضبطه، سبب من أسباب ضعف الحديث عند العلماء؛ لأنّه يكون بسبب ذلك الضعف قد افتقد شرط العدالة أو الضبط أو كلاهما معاً، وهما من شروط الصّحة المتفق عليها عندهم، وعلى هذا التّهج سار الإمام ابن عبد البر، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ غَلَّ⁽²⁾ فَأَخْرِقُوا مَتَاعَهُ وَاضْرِبُوهُ"، رَوَاهُ أَسَدُ بْنُ مُوسَى وَغَيْرُهُ، عَنِ الدَّرَّازِ دِيٍّ، عَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَقَالَ بَعْضُ رَوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ فِيهِ: "فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ وَأَخْرِقُوا مَتَاعَهُ"⁽³⁾.

(1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ابن حجر، (ص: 67).

(2) الغلول: هو الخيانة في المغمم والسرقعة من الغنيمة قبل القسمة. يقال: غلّ في المغمم يغلّ غلّولاً فهو غال. وكلّ من خان في شيء خفية فقد غل. وسميت غلّولاً؛ لأنّ الأيدي فيها مغلولة أي: ممنوعة مجعول فيها غل، وهو الحديدية التي تجمع يد الأسير إلى عنقه. ويقال لها جامعة أيضاً. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (380/3).

(3) التمهيد: ابن عبد البر، (22 / 2).

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: «لَوْ كَانَ حَرْقُ مَتَاعِهِ -يعني الغال- وَاجِبًا لَفَعَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ، وَلَوْ فَعَلَهُ لَنُقِلَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ، وَقَدْ رُوي -وذكر حديث الدراسة- وَهُوَ حَدِيثٌ يَدُورُ عَلَى صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَائِدَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ»⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث بألفاظ مختلفة على النحو التالي:

أولاً: من أخرج الحديث بلفظ: «فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ، وَاضْرِبُوهُ».

رُوي هذا الحديث من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وروى موقوفاً من حديث سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهذا تخريج الحديث من هذين الوجهين:

الوجه الأول: عن سالم عن أبيه عبد الله عن جده عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مرفوعاً.

أخرجه سعيد بن منصور رحمه الله، قال: نا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَائِدَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ مَسْلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي الْغَزْوِ، فَوَجَدَ إِنْسَانًا قَدْ غَلَّ، فَدَعَا سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ قَدْ غَلَّ فَاضْرِبُوهُ، وَحَرِّقُوا مَتَاعَهُ»، فَوَجِدَ فِي رَحْلِهِ مُصْحَفًا، فَسُئِلَ سَالِمٌ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: بَيْعُوهُ وَتَصَدَّقُوا بِثَمَنِهِ»⁽²⁾.

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (22 / 2).

(2) سنن سعيد بن منصور، (2 / 315 ح/ 2729).

أخرجه أحمد بن حنبل⁽¹⁾، والدارمي⁽²⁾، وأبو داود⁽³⁾، وأبو يعلى⁽⁴⁾، والطحاوي⁽⁵⁾، وابن عدي⁽⁶⁾، والحاكم⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾، وابن عساكر⁽⁹⁾، وابن الجوزي⁽¹⁰⁾، والجورقاني⁽¹¹⁾، والضياء المقدسي⁽¹²⁾، وابن العديم⁽¹³⁾؛ جميعهم من طُرق عن عبد العزيز بن محمد الدَّراوَردي، عن صالح بن مُحمَّد بن زائدة، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن جدِّه عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، بنحوه مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁴⁾، والترمذي⁽¹⁵⁾، والبرَّار⁽¹⁶⁾؛ من طُرق عن عبد العزيز بن مُحمَّد الدَّراوَردي، عن صالح بن مُحمَّد بن زائدة، عن سالم بن عبد الله، به، واقتصر فيه على إحراق المتاع، دون ذكر ضرب الغال أو ضرب عنقه.

الوجه الثاني: عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب، موقوفاً.

أخرجه أبو داود⁽¹⁷⁾، ومن طريقه البيهقي⁽¹⁸⁾، وابن العديم⁽¹⁹⁾؛ من طريق صالح بن مُحمَّد بن زائدة، عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب، موقوفاً.

⁽¹⁾ مسند أحمد بن حنبل، (1/ 289 ح 144).

⁽²⁾ سنن الدارمي، (3/ 1617 ح 2532).

⁽³⁾ سنن أبي داود، (3/ 69 ح 2713).

⁽⁴⁾ مسند أبي يعلى الموصلي، (1/ 180 ح 204).

⁽⁵⁾ شرح مشكل الآثار: الطحاوي، (10/ 446 ح 241)، (10/ 447 ح 242، 243).

⁽⁶⁾ الكامل: ابن عدي، (5/ 90).

⁽⁷⁾ المستدرک على الصحيحين: الحاكم، (2/ 138 ح 2584).

⁽⁸⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (9/ 174 ح 18213).

⁽⁹⁾ تاريخ دمشق: ابن عساكر، (23/ 373).

⁽¹⁰⁾ التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (2/ 349 ح 1901).

⁽¹¹⁾ الأبطال والمناكير والصالح والمشاهير: الجورقاني، (2/ 247 ح 588).

⁽¹²⁾ المستخرج من الأحاديث المختارة: الضياء المقدسي، (1/ 310 ح 201)، (1/ 311 ح 202).

⁽¹³⁾ بغية الطلب في تاريخ حلب: ابن العديم، (9/ 4114).

⁽¹⁴⁾ مصنف ابن أبي شيبة، (5/ 530 ح 28690)، (6/ 526 ح 33542). بنحوه.

⁽¹⁵⁾ سنن الترمذي، (4/ 61 ح 1461). بنحوه، وفيه قصة.

⁽¹⁶⁾ مسند البرَّار، (1/ 235 ح 123). بنحوه.

⁽¹⁷⁾ سنن أبي داود، (3/ 69 ح 2714). بنحوه، وفيه قصة.

⁽¹⁸⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (9/ 175 ح 18214). بلفظه.

⁽¹⁹⁾ بغية الطلب في تاريخ حلب: ابن العديم، (9/ 4115). بنحوه.

ولهذا اللفظ شاهد من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

أخرجه أبو داود⁽¹⁾، والحاكم⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾؛ ثلاثتهم من طريق الوليد بن مسلم، قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مَرْفُوعًا.

ثانيا: من أخرج الحديث بلفظ: "فَاضْرِبُوا عُقَّةَ، وَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ".

رُوي هذا الحديث من طريق سالم، عن أبيه عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، مرفوعًا.

أخرجه الطحاوي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ مَوْسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ - قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهُوَ ابْنُ زَائِدَةَ - قَالَ: "دَخَلْنَا أَرْضَ الرُّومِ مَعَ مَسْلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَعَلَّ رَجُلٌ، فَبَعَثَ مَسْلَمَةَ إِلَى سَالِمٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَنْ وَجَدْتُمُوهُ قَدْ غَلَّ، فَاضْرِبُوا عُقَّةَ، وَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ"، وَكَانَ فِي مَتَاعِهِ - أَرَاهُ قَالَ: مُصْحَفٌ، فَسَأَلَ سَالِمًا، فَقَالَ: بَيْعُهُ، وَتَصَدَّقُوا بِثَمَنِهِ"⁽⁴⁾.

وأشار إلى هذا الوجه الإمام الضياء المقدسي، بقوله: "ورُوي من حديث عبد الله بن عمر، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"⁽⁵⁾.

وقال في موضع آخر: "رواه أبو داود والتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابَيْهِمَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"⁽⁶⁾.

قلت: والذي عثر عليه عندهما، عن عمر بن الخطاب، وليس عن ابنه عبدالله رضي الله عنهما؛ ولعل ذلك يكون من اختلاف الروايات والنسخ لهذين الكتابين، أو يكون قد التبس

(1) سنن أبي داود، (3/ 69 ح 2715). بلفظ: "عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ حَرَقُوا مَتَاعَ الْغَالِ وَضَرَبُوهُ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَزَادَ فِيهِ عَلِيٌّ بْنُ بَحْرٍ، عَنِ الْوَلِيدِ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ» وَمَتَّعُوهُ سَهْمَهُ.

(2) المستدرک على الصحيحين: الحاكم، (2/ 142 ح 2591). بنحوه.

(3) السنن الكبرى: للبيهقي، (9/ 174 ح 18211). بنحوه.

(4) شرح مشكل الآثار: الطحاوي، (10/ 446 ح 4240).

(5) المستخرج من الأحاديث المختارة: الضياء المقدسي، (1/ 310 ح 201).

(6) المصدر نفسه.

عليه أو على من اعتمد عليه في ذلك ممَّن سبقه في ذلك بين عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم؛ فالحديث مرويٌّ عنه أيضًا، ورواه أبو داود في سننه من حديثه مرفوعًا، كما سألني عن ذكر الشاهد لهذا الحديث، والله أعلم.

قال الإمام ابن كثير: "وأخرجه أبو داود والترمذي، من حديث الدَّرَاوَرْدِيِّ ... كلاهما عن صالح بن محمد أبي واقد الليثي الصَّغِير، عن سالم، عن أبيه، عن عمر به، وفي نسخ التَّرمِذِي، عن عبد الله بن عمر، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإِنَّهُ أَعْلَم" (1).

دراسة الإسناد:

فيه: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ بنِ عَبْدِ الدَّرَاوَرْدِيِّ (2)، أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُهَنِيُّ (3) مَوْلَاهُمَا، المَدَنِيُّ، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النَّسَائِي: حديثه عن عَبْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ منكراً، من الثَّامِنَةِ، مات سنة ست أو سبع وثمانين (4)، ولم أَفْصَلْ فِيهِ الْقَوْلَ؛ لِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ عِلَّةَ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الَّذِي يَلِيهِ، الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ الْحَدِيثِ.

وفيه صالح بن محمد بن زائدة، المدني، أبو واقد الليثي (5) الصَّغِير، مات بعد الأربعين ومائة (6).

قال عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِي، أَخْبَرَنِي وَهَيْب بن خَالِد، قَالَ: "قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ يَعْنِي صَالِحَ بنِ مُحَمَّدَ بنِ زَائِدَةَ البَصْرَةَ، فَسَمِعْتُهُ يَحْدُثُ، فَلَوْ شِئْتُ لَكَتَبْتُ عَنْهُ، فَتَرَكْتُهُ" (7)، وَقَالَ

(1) ينظر، مسند الفاروق: ابن كثير، (2/ 468).

(2) الدَّرَاوَرْدِيُّ: نسبة إلى درابجرد مدينة بفارس، فاستقلوا أن يقولوا دارابجردي، فقالوا: دراوردي، وقيل: إنه من اندرابة، وقال أحمد بن صالح: كان الدراوردي من أهل أصبهان، نزل المدينة، وكان يقول للرجل إذا أراد أن يدخل اندرون فلقبه أهل المدينة الدراوردي. الأنساب للسمعاني، (327/5).

(3) الجهني: هذه النسبة إلى جُهَيْنَةَ وَهِي قَبِيلَةٌ مِنْ قِضَاعَةَ وَاسْمُهُ زَيْدُ بْنُ لَيْثٍ بْنُ سُوْدُ بْنُ أَسْلَمَ بْنِ الْحَافِ بْنِ قِضَاعَةَ نَزَلُوا الْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ يُنسَبُ إِلَيْهَا خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمِنْ بَعْدِهِمْ. اللباب في تهذيب الأنساب: ابن الأثير، (1/ 317).

(4) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص358/ رقم4119).

(5) الليثي: نسبة إلى ليث بن كنانة، حليف بني زهرة [والى ليث بن بكر بن عبد مناة، والمشهور بها قارظ بن شيبه الليثي. الأنساب للسمعاني، (11/ 241).

(6) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص273/ رقم2885).

(7) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 412).

البخاري: "منكر الحديث، ذاهبٌ، لا أروي عنه"⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "تركه سليمان بن حرب مُنكر الحديث"⁽²⁾.

وقال ابن معين: "لَيْسَ حَدِيثُهُ بِذَلِكَ"⁽³⁾، وقال أبو محمد بن الجارود: "ليس حديثه بذاك"⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم الرّازي: "ليس بقوي الحديث، تركه سليمان بن حرب، وكان صاحب غزو، منكر الحديث"⁽⁵⁾.

وقال النسائي: "لَيْسَ بِالْقَوِي"⁽⁶⁾، وقال السّاجي: "منكر الحديث، فيه ضعف"⁽⁷⁾، وقال العجلي: "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَيْسَ بِالْقَوِي"⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: "كَانَ مِمَّنْ يَقْلِبُ الْأَخْبَارَ وَالْأَسَانِيدَ وَلَا يَعْلَمُ، وَيَسْنَدُ الْمَرَاسِيلَ وَلَا يَفْهَمُ، فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِهِ وَفَحَشَ، اسْتَحَقَّ التَّرْكَ"⁽⁹⁾.

وقال عبد الرحمن بن أبي بكر الرّازي: "ضعيف، ليس حديثه بذاك"⁽¹⁰⁾، وقال ابن عدي: "بعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها فيه إنكار، وليس له من الحديث إلا القليل، وهو من الضّعفاء الذين يُكْتَبُ حَدِيثُهُمْ"⁽¹¹⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: "حديثه ليس بالقائم"⁽¹²⁾، وقال ابن القيسراني: "ضَعِيفٌ جَدًّا"⁽¹³⁾، وقال -أيضاً: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفٌ"⁽¹⁴⁾.

⁽¹⁾ العلل الكبير: الترمذي، (237/ رقم 431).

⁽²⁾ التاريخ الأوسط: البخاري، (2/ 103 رقم 1951).

⁽³⁾ تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (3/ 181 رقم 805).

⁽⁴⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (6/ 343 رقم 2470).

⁽⁵⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 411 رقم 1810).

⁽⁶⁾ الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 57 رقم 297).

⁽⁷⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (6/ 343 رقم 2470).

⁽⁸⁾ الثقات: العجلي، (ص: 226 رقم 689).

⁽⁹⁾ المجروحين: ابن حبان، (1/ 367 رقم 488).

⁽¹⁰⁾ الكامل: ابن عدي، (5/ 89 رقم 911).

⁽¹¹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹²⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (6/ 343 رقم 2470).

⁽¹³⁾ ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (4/ 2085 رقم 4816).

⁽¹⁴⁾ المصدر نفسه (4/ 2264 رقم 5259).

وضَعَفَهُ ابن سعد⁽¹⁾، وابن المديني⁽²⁾، وابن معين في موضع آخر⁽³⁾، وأبو حاتم الرّازي في موضع آخر⁽⁴⁾، وأبو زُرْعَةَ⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾ وابن القيسراني⁽⁷⁾.
وقال أحمد بن حنبل: "ما أرى به بأساً"⁽⁸⁾.
وقال الذهبي: "صَوِيلِح"⁽⁹⁾، وقال ابن حجر: "ضعيف"⁽¹⁰⁾.
خلاصة القول في الرّأوي: ضعيف ينجر حديثه إذا تُوبع، وإن لم يُتابع فمكرر الحديث.
الحكم على الحديث:

الحديث مُنكر مُضطرب سنداً ومُتناً؛ للأسباب التالية:

أولاً: مداره على صالح بن محمّد بن زائدة، وهو ضعيف ينجر حديثه إذا تُوبع، وإن لم يُتابع فمكرر الحديث، وهذا الحديث ممّا لم يُتابع عليه، ولم يروِه عن سالم بن عبد الله غيره، وهو ممّا أنكر عليه.

ثانياً: اضطراب سنده؛ فرُوي مرّة مرفوعاً، وأخرى موقوفاً، ورُوي المرفوع مرّة من مسند عمر بن الخطّاب، وأخرى من مسند ابنه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وهذا ممّا يُدلّل على عدم ضبط راويه له.

ثالثاً: اضطراب متنه؛ حيث جاء في بعض رواياته: "فاحرقوا متاعه" فقط، وفي ثانية: "فاحرقوا متاعه واضربوه"، وفي ثالثة: "فاحرقوا متاعه واضربوا عنقه"، وهذا ممّا يُدلّل على عدم ضبط راويه له -أيضاً.

رابعاً: معارضته للقرآن والسنة الصحيحة الواردة في عقاب الغال؛ فلم يرد فيها شيء من هذه الأنواع المذكورة من العقاب له.

⁽¹⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (346/ رقم 256).

⁽²⁾ سوالات ابن أبي شيبة لابن المديني، (ص: 91/ رقم 86).

⁽³⁾ الكامل: ابن عدي، (5/ 89/ رقم 911).

⁽⁴⁾ سوالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، (ص: 169/ رقم 262).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ العلل: الدارقطني، (2/ 52/ رقم 103).

⁽⁷⁾ ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (2/ 814/ رقم 1585).

⁽⁸⁾ العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 488/ رقم 3219).

⁽⁹⁾ المغني في الضعفاء: الذهبي، (1/ 305/ رقم 2840).

⁽¹⁰⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (273/ رقم 2885).

قال ابن المديني: "هذا حديث منكر، يُنكره أصحاب الحديث"⁽¹⁾، وقال الإمام الترمذي: "هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ... وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا -يعني البخاري- عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: إِنَّمَا رَوَى هَذَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ، وَهُوَ أَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ رَوَيْ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْغَالِ، فَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِحَرْقِ مَتَاعِهِ"⁽²⁾.

وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُ سَأَلَ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ عَنْهُ، فَقَالَ: "ضَعَّفَ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَالَ: قَدْ رَوَيْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ حَدِيثٍ خِلَافَ هَذَا، حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ مِدْعَمٍ"⁽³⁾، وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّ رَجُلًا غَلَّ خَرَازَاتٍ"⁽⁴⁾، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَنْ يُحْرَقَ مَتَاعُ مَنْ غَلَّ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَصَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ هُوَ أَبُو وَاقِدٍ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ ذَاهِبٌ لَا أُرْوِي عَنْهُ"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ (ينظر: مسند الفاروق: ابن كثير، (2/ 468).

⁽²⁾ سنن الترمذي، (4/ 61 ح 1461).

⁽³⁾ عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: افْتَتَحْنَا خَبِيرَ، وَلَمْ نَعْنَمْ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، إِنَّمَا غَنِمْنَا الْبَقَرَ وَالْإِبِلَ وَالْمَتَاعَ وَالْحَوَائِطَ، ثُمَّ انْصَرَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى وَادِي الْفَرَى، وَمَعَهُ عَبْدٌ لَهُ يُقَالُ لَهُ مِدْعَمٌ، أَهْدَاهُ لَهُ أَحَدُ بَنِي الصَّبَابِ، فَبَيْنَمَا هُوَ يَحْطُ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُ سَهْمٌ عَائِرٌ، حَتَّى أَصَابَ ذَلِكَ الْعَبْدَ، فَقَالَ النَّاسُ: هَنِيئًا لَهُ الشَّهَادَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَلْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَصَابَهَا يَوْمَ خَبِيرَ مِنَ الْمَغَانِمِ، لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ، لَتَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا» فَجَاءَ رَجُلٌ حِينَ سَمِعَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشِرَاكِ أَوْ بِشِرَاكَيْنِ، فَقَالَ: هَذَا شَيْءٌ كُنْتُ أَصْبُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «شِرَاكٌ - أَوْ شِرَاكَانِ - مِنْ نَارٍ». صحيح البخاري، (5/ 138 ح 4234).

⁽⁴⁾ عن زيد بن خالد الجهني: "أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ تُؤْفَى بِخَبِيرَ، وَأَنَّهُ ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ" قَالَ: فَتَغَيَّرَتْ وَجُوهُ الْقَوْمِ لِذَلِكَ، فَلَمَّا رَأَى الَّذِي بِهِمْ، قَالَ: "إِنَّ صَاحِبَكُمْ غَلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"، فَفَتَشْنَا مَتَاعَهُ، فَوَجَدْنَا فِيهِ خَرَازًا مِنْ خَزَرِ الْيَهُودِ مَا يُسَاوِي بِرَهْمَيْنِ. مسند أحمد، (28/ 257 ح 17031). والخرز: هو الجَوْهَرُ وَمَا يَنْتَظِمُ. حاشية السندي على سنن ابن ماجه، (2/ 197).

⁽⁵⁾ (العلل الكبير: الترمذي، (ص: 238).

وقال الإمام البخاري -أيضاً: "صالح بن محمد بن زائدة، أبو واقد، اللّيثي، المدني، تركه سليمان بن حرب، منكر الحديث، يزوي عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر، رفعه؛ من غلّ فأحرقوا متاعه، وقال ابن عباس: عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ في الغلول، ولم يحرق"⁽¹⁾، وبنحو ذلك قال في التاريخ الصغير⁽²⁾، والضعفاء الصغير⁽³⁾.

وروى الإمام أبو داود الحديث مرفوعاً ثم رواه موقوفاً، وقال: "وهذا -أي الموقوف- أصح الحديثين، رواه غير واحد: أن الوليد بن هشام أحرق رجل زياد بن سعد، وكان قد غلّ وضرّبه"⁽⁴⁾.

وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وصالح بن محمد، هو ابن زائدة، هذا روى عنه حاتم بن إسماعيل، وهيب بن خالد والدرّاوردي، وهذا الحديث لا نعلم رواه عن صالح إلا الدرّاوردي، ولم يرو صالح، عن سالم، عن أبيه، عن عمر إلا هذا الحديث"⁽⁵⁾.

وقال الطحاوي -بعد ذكره لروايات الحديث: "فاختلف موسى بن إسماعيل، ونعيم بن حماد على الدرّاوردي في إسناد هذا الحديث، فلم يذكر موسى فيه بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين ابن عمر أباه عمر، وذكره نعيم في إسنادِهِ، واختلفا فيما يفعل به بعد إحراق رجله، فقال موسى في حديثه: "واضربوا عنقه"، وقال نعيم في حديثه: "واضربوه" وأولى الحديثين عندنا في هذا الباب ما رواه موسى عليه؛ لأنه الذي في أيدي الناس عن الدرّاوردي من غير حديثهما، ولما كان ذلك كذلك، وكان في حديثه الأمر بضرب عنقه، وإحراق متاعه للغلول الذي كان منه، وإن كنا لم نسمع بهذا في غير هذا الحديث، ولا وجدنا أحداً من فقهاء الأمصار عليه غير مكحول ... وإن كان مذهب أصحاب أهل الحديث في صالح بن محمد هذا تضعيف روايته من غير إسقاط منهم لها، فتأملنا حديثه هذا هل نجد في كتاب الله عز وجل أو في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يخالفه أم لا؟ فوجدنا الله عز وجل قد قال في كتابه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ [المائدة: 38]، فأخبر عز وجل أن الذي أمر به فيهما من قطع

(1) التاريخ الكبير: البخاري، (4/ 291 / رقم 2862).

(2) التاريخ الصغير: البخاري، (2/ 103).

(3) الضعفاء الصغير: البخاري، (2/ 59).

(4) سنن أبي داود، (3/ 69 / ح 2714).

(5) مسند البزار، (1/ 235 / ح 123).

أَيَّدِيهِمَا جَزَاءً لِمَا كَانَ مِنْهُمَا، وَفِي ذَلِكَ مَا قَدْ دَلَّ أَنْ لَا جَزَاءَ لَهُمَا فِيمَا كَانَ مِنْهُمَا غَيْرُ قَطْعِ أَيَّدِيهِمَا، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى سَرِقَتِهِمَا مَا هُوَ مَالٌ لِغَيْرِهِمَا لَا حَظَّ لَهُمَا فِيهِ، وَكَانَ الْغَالُ مِنَ الْغَنَائِمِ غَالًا لِشَيْءٍ لَهُ فِيهِ حَظٌّ، فَكَانَ مَعْفُولًا أَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرُ وَاجِدٍ عَلَى مَنْ كَانَ مِنْهُ مَا ذَكَرَ فِي الْآيَةِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِحْرَاقُ رَحْلِهِ كَانَ إِذَا كَانَ لَهُ فِيهِ حَظٌّ أُخْرَى أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ فِي غُلُولِهِ مِنْهُ إِحْرَاقُ رَحْلِهِ، فَانْتَفَى بِمَا ذَكَرْنَا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ فِي غُلُولِهِ إِحْرَاقُ رَحْلِهِ، وَوَجَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِمَّا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَّا فِي كِتَابِنَا هَذَا مِنَ الْوُجُوهِ الْمَقْبُولَةِ، أَنَّهُ: "لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: كُفْرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ، أَوْ زِنَا بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ نَفْسٍ بِنَفْسٍ"، وَفِي ذَلِكَ مَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ دَمُهُ يَحِلُّ بِمَا سِوَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَكَانَ مَا ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مِنْ ضَرْبِ عُنُقِهِ فِيهِ غَيْرُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَشْيَاءِ، فَكَانَ فِيمَا رُوِيَنَاهُ مِنْ هَذِهِ الْأَثَارِ الْمَقْبُولَةِ مَا قَدْ نَفَى ذَلِكَ، فَقَالَ قَائِلٌ: فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحُكْمُ كَانَ بَعْدَمَا فِي هَذِهِ الْأَثَارِ الْمَقْبُولَةِ، فَلَحِقَ بِهَا، فَكَانَ جَوَابَنَا لَهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ مَا ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ، غَيْرُ أَنَّا لَمْ نَقُمْ الْحُجَّةَ عَلَيْنَا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَمَا كَانَ مِنْهُ فِي تِلْكَ الْأَثَارِ لَمْ يَجُزْ لَنَا الْإِحَاقَةُ فِيهَا، وَكَانَ الْحَظَرُ عِنْدَنَا عَلَى حَالِهِ حَتَّى تَقُومَ الْحُجَّةُ عَلَيْنَا بِإِطْلَاقِ شَيْءٍ مِمَّا فِي ذَلِكَ الْحَظَرِ فَنُطْلِقَهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ"⁽¹⁾.

وسئل الإمام الدارقطني عنه، فقال: "يرويه أبو واقد صالح بن محمد بن زائدة، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو واقد هذا ضعيفٌ، والمحفوظ أن سالمًا أمر بهذا، ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا ذكره عن أبيه، ولا عن عمر"⁽²⁾. وقال الدارقطني في موضع آخر: "أنكروا عليه -يعني صالح- روايته عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ غَلَّ فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ»، وَهَذَا خَطَأٌ، لَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ، وَلَا لَهُ أَصْلٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"⁽³⁾.

⁽¹⁾ شرح مشكل الآثار: الطحاوي، (10/ 447 - 448).

⁽²⁾ العلل: الدارقطني، (2/ 52).

⁽³⁾ تعليقات الدارقطني على المجروحين، (ص: 131).

وقال البيهقي: "وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَهَذَا ضَعِيفٌ"⁽¹⁾، وقال الجورقاني: "هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ"⁽²⁾، وقال عبد الحق الإشبيلي: "هَذَا حَدِيثٌ يَدُورُ عَلَى صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، ضَعْفُهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ"⁽³⁾، وقال النووي: "ضَعِيفٌ"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "قَالَ الْجُمْهُورُ: وَهَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ: لِأَنَّهُ مِمَّا انفردَ بِهِ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَالِحٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ"⁽⁵⁾، وقال ابن الملقن: "ضَعْفُ الْحَدِيثِ - أَيْضًا - جَمَاعَاتٌ"⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: "قوله - يعني الرَّافعي: وقال الشَّافعي: لو صحَّ الحديث، قلت: به، قال الرَّافعي: يريد أنَّه لم يظهر له صحته ... قلت - القائل ابن حجر: لَمْ يَصِحَّ"⁽⁷⁾، وقال في موضع آخر: "وَالظَّاهِرُ أَنَّ الاضطرابَ فِيهِ مِنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ"⁽⁸⁾.

وَأَمَّا شَاهِدُهُ فَلَا يُفْرَحُ بِهِ، فَهُوَ مُنْكَرٌ؛ لضعفِ رَوَاهِ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ⁽⁹⁾، وعدمِ تصريحِ الوليد بن مسلم المشهور بالتدليس⁽¹⁰⁾ بسماع شيخه زهير بن محمد من عمرو بن شعيب، بل عنعه، وكذلك مخالفته للقرآن والسنة الصحيحة كسابقه.

وأشار الإمام البخاري في صحيحه إلى ضعفه، بقوله: "وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ حَرَّقَ مَتَاعَهُ، وَهَذَا أَصَحُّ"⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (9/ 174 ح 18213).

⁽²⁾ الأباطل والمناكير والصالح والمشاهير: الجورقاني، (2/ 248).

⁽³⁾ الأحكام الوسطى: عبد الحق الإشبيلي، (3/ 80).

⁽⁴⁾ شرح النووي على مسلم، (2/ 130).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه (12/ 218).

⁽⁶⁾ البدر المنير: ابن الملقن، (9/ 140).

⁽⁷⁾ التلخيص الحبير: ابن حجر، (4/ 298).

⁽⁸⁾ تعليق التعليق: ابن حجر، (3/ 465).

⁽⁹⁾ زهير بن محمد التميمي، أبو المنذر الخراساني، سكن الشام ثم الحجاز، ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري: عن أحمد كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشَّام من حفظه فكثر غلط، مات سنة اثنتين وستين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 217).

⁽¹⁰⁾ الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 584).

⁽¹¹⁾ صحيح البخاري، (4/ 74).

قال ابن حجر: "أشار -يعني البخاري- إلى تضعيف ما روي عن عبد الله بن عمرو في الأمر بحرق رحل الغال والإشارة بقوله هذا إلى الحديث الذي ساقه والأمر بحرق رحل الغال"⁽¹⁾. وقال العيني -معلقاً على كلام البخاري أيضاً- فقال: "وَالْحَاصِلُ مِنْ هَذَا، أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ حَرْقَ مَتَاعِ الْغَالِ وَرَحْلَهُ لَا يَجُوزُ، وَأَنَّ الْعَمَلَ عَلَى مَنْعِهِ، وَأَنَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَهَذَا أَصَحُّ، قَالَ الْكُزْمَانِيُّ: أَي: عَدَمُ ذِكْرِ التَّحْرِيقِ أَصَحُّ مِنْ ذِكْرِهِ"⁽²⁾. وذكر الإمام البيهقي أحاديث تتعلق في الغُلُولِ مِنَ الْغَنِيمَةِ، ثُمَّ قَالَ: "وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِتَحْرِيقِ مَتَاعِ الْغَالِ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِ ذِكْرِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "أَحْرَقُوا مَتَاعَ الْغَالِ وَمَنْعُوهُ سَهْمَهُ وَضَرْبُوهُ- هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ قِيلَ عَنْهُ مُرْسَلًا- ثُمَّ ذَكَرَهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، وَقَالَ: لَمْ يُذَكَّرْ عَبْدُ الْوَهَّابِ مَنْعَ سَهْمِهِ، وَيُقَالُ: إِنَّ زُهَيْرًا هَذَا مَجْهُولٌ، وَلَيْسَ بِالْمَكِّيِّ"⁽³⁾. وقال في موضع آخر: "وَرَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، مَرْفُوعًا، وَقِيلَ: عَنْهُ مُرْسَلًا، وَزُهَيْرٌ هَذَا يُقَالُ: هُوَ مَجْهُولٌ وَلَيْسَ بِالْمَكِّيِّ"⁽⁴⁾. وأما قول الحاكم النيسابوري: "حديثٌ غريبٌ، صحيحٌ، ولم يخرجاه"⁽⁵⁾، فهذا من تساهله رحمه الله تعالى المعروف، فكيف بالحديث يكون صحيحاً وفيه تلك العلل المذكورة؟! والله تعالى أعلم، وقال ابن حجر: "وأما حديث عمرو بن شعيب... وزهير بن محمد ضعيف الحديث، والمحفوظ عن عمرو بن شعيب قوله، والله أعلم"⁽⁶⁾.

(1) فتح الباري: ابن حجر، (6/ 187).

(2) عمدة القاري: العيني، (8/ 15).

(3) السنن الكبرى: للبيهقي، (9/ 174).

(4) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (13/ 270 ح 18152، 18153).

(5) المستدرک على الصحيحين: الحاكم، (2/ 142 ح 2591).

(6) تعليق التعليق: ابن حجر، (3/ 465).

الحديث الثاني: قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَدَّادُ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ سَجَّادُهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى، عَنْ أَبِي قُرَّةَ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ⁽¹⁾، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ، ثُمَّ وَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى»⁽²⁾.

نقد الحديث:

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "يَحْيَى بْنُ يَعْلَى الْأَسْلَمِيُّ، وَأَبُو قُرَّةَ ضَعِيفَانِ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث من وجهين؛ الأول ذكر فيه واسطة بين أبي قُرَّة والزُّهري، والثاني لم يذكر فيه واسطة بينهما.

أولاً- من أخرجه بذكر واسطة بين أبي قُرَّة والزُّهري:

أخرجه الترمذي⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾؛ ثلاثهم من طريق إسماعيل الورَّاق⁽⁷⁾ عن يحيى بن يعلى، عن يزيد بن سنان، عن زيد بن أبي أنيسة. وأخرجه أبو الشيخ⁽⁸⁾ من طريق يحيى بن يعلى، عن يونس بن خباب؛ كلاهما (زيد بن أبي أنيسة، ويونس بن خباب) عن الزُّهري به.

⁽¹⁾ زيد بن أبي أنيسة الجزري، أبو أسامة، ثقة له أفراد، مات سنة تسع عشرة ومائة، وقيل سنة أربع وعشرين وله ست وثلاثون سنة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 222 / رقم 2118).

⁽²⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (79 / 20).

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ الترمذي، السنن _ شاكر (3 / 380 ح / 1077). بنحوه.

⁽⁵⁾ سنن الدارقطني، (2 / 438 ح / 1831). بنحوه.

⁽⁶⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (4 / 62 ح / 6953). بنحوه.

⁽⁷⁾ إسماعيل بن أبان الورَّاق الأزدي، أبو إسحاق أو أبو إبراهيم، كوفي ثقة تكلم فيه للتشيع، مات سنة ست عشرة ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 105 / رقم 410).

⁽⁸⁾ طبقات المحدثين بأصبهان: أبي الشيخ الأصبهاني، (3 / 619). بلفظ: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَيَأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ".

ثانياً - من أخرجه بدون ذكر واسطة بين أبي فروة والزُهري:

أخرجه أبو يعلى رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ سَجَّادَهُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى، عَنْ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ أَبِي فَرَوَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى»⁽¹⁾.

أخرجه أبو الفضل الزُّهري⁽²⁾ عن محمد بن هارون، وأخرجه الدَّراقطني⁽³⁾ عن أحمد بن القاسم؛ كلاهما (محمد بن هارون، وأحمد بن القاسم) عن الحسن بن حمَّاد عن يحيى بن يعلى، به.

وللحديث شاهد: أخرجه الدَّراقطني⁽⁴⁾، والعُقيلي⁽⁵⁾؛ كلاهما من طريق الحجاج بن نصير عن الفضل بن السَّكَن عن هشام بن يوسف، عن مَعْمَرٍ، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ ثُمَّ لَا يَعُودُ». واللفظ للدَّراقطني.

دراسة الإسناد:

فيه يزيد بن سِنَان بن يزيد التَّميمي⁽⁶⁾، الجَزَري⁽⁷⁾، أبو فَرَوَةَ الرُّهاوي⁽⁸⁾، مات سنة خمس وخمسين ومائة، وله ست وسبعون⁽⁹⁾.

(1) مسند أبي يعلى، (10/ 243 ح/5858).

(2) حديث أبي الفضل الزهري (ص: 631 ح/688). بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى».

(3) سنن الدارقطني، (2/ 438 ح/1830). بنحوه.

(4) سنن الدارقطني، (2/ 438 ح/1832).

(5) الضعفاء الكبير: العقيلي، (3/ 449). بمثله.

(6) التَّميمي: نسبة إلى تميم. الأنساب للسمعاني، (78/3).

(7) الجَزَري: نسبة إلى الجزيرة وهي إلى عِدَّة بلاد من ديار بكر، واسم خاص لبلدة واحدة يقال لها: جزيرة ابن عمر، وعدة بلاد منها الموصل وسنجار وحران والرقعة ورأس العين وآمد وميفارقين، وهي بلاد بين الدجلة والفرات، وإنما قيل لها الجزيرة لهذا، وقد جمع أبو عروبة الحسين بن أبي معشر الحراني تاريخ الجزيريين وذكر فيه رجال هذه البلاد. الأنساب للسمعاني، (3/ 269).

(8) الرُّهاوي: هي بلدة من بلاد الجزيرة، يقال لها الرها، وكان الأفرنج استولوا عليها مدة، وظفر عليهم المسلمون وخلص الله تلك البلدة من يدهم وهي في يد المسلمين. الأنساب للسمعاني، (6/ 203 رقم/1845).

(9) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 602 رقم/7727).

قال ابن معين: "ليس حديثه بشيء"⁽¹⁾، وقال البخاري: "صدوق"، إلا أن ابنه محمدًا روى عنه أحاديث مأكبر⁽²⁾،

وقال النسائي: "متروك الحديث"⁽³⁾، وذكر له العقيلي حديثًا، وقال فيه: "لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به"⁽⁴⁾، وقال ابن حبان: "كان ممن يخطيء كثيرا، حتى يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد بالمعضلات"⁽⁵⁾، وقال الحاكم: "واهي الحديث"⁽⁶⁾، وقال ابن القيسراني: "هذا ليس بشيء"⁽⁷⁾.

وقال أبو حاتم الرازي: "محل الصدق، والغالب عليه الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج به"⁽⁸⁾، وضعفه ابن معين في موضع آخر⁽⁹⁾، وابن المديني⁽¹⁰⁾، وأحمد⁽¹¹⁾، والترمذي⁽¹²⁾، وقال معين -أيضًا⁽¹³⁾، والدوري⁽¹⁴⁾: "روى الكوفيون عنه، وليس بثقة"، وقال أبو زرعة الرازي: "ليس بقوي الحديث"⁽¹⁵⁾، وقال الجوزجاني: "فيه لين وضعف"⁽¹⁶⁾.

وذكره أبو نعيم⁽¹⁷⁾ في الضعفاء، وابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين⁽¹⁸⁾.

(1) ابن معين، التاريخ _ رواية الدوري، (3/ 421 / رقم 2063).

(2) العلل الكبير: الترمذي، (ص: 114 / رقم 196).

(3) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 111 / رقم 650).

(4) الضعفاء الكبير: العقيلي، (4/ 382).

(5) المجروحين: ابن حبان، (3/ 106 / رقم 1187).

(6) سوالات السجزي للحاكم، (ص: 248 / رقم 334).

(7) تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (ص: 184 / ح 435).

(8) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9/ 266 / رقم 1120).

(9) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، (2/ 105).

(10) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9/ 266 / رقم 1120).

(11) الكامل: ابن عدي، (9/ 152 / رقم 2166).

(12) خلاصة الأحكام: النووي، (2/ 984 / رقم 3514).

(13) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (4/ 411 / رقم 5023).

(14) الكامل: ابن عدي، (9/ 153 / رقم 2166).

(15) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، (3/ 835).

(16) أحوال الرجال: الجوزجاني، (ص: 304 / رقم 319).

(17) الضعفاء: أبو نعيم، (ص: 161 / رقم 271).

(18) ابن الجوزي، (3/ 209 / رقم 3786).

وقال الذهبي: "مَشْهُورٌ، ضَعْفُهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ"⁽¹⁾، وقال ابن حجر: "ضعيف"⁽²⁾.
خلاصة القول في الراوي: مجله الصدق، إلا أنه يغلب عليه الغفلة في الحديث فيروى المناكير.
 والله أعلى وأعلم.

وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي⁽³⁾، الكوفي⁽⁴⁾.

قال يحيى بن معين⁽⁵⁾، وابن القيسراني⁽⁶⁾: "لَيْسَ بِشَيْءٍ"، وسئل أحمد بن حنبل عن يحيى بن يعلى الأسلمي، عن أبي المحيية التيمي، فقال: "لا أَخْبَرَهُمَا"⁽⁷⁾، وسئل عنه في موضع آخر فقال للسائل: "لَا أَخْبَرُكَ"⁽⁸⁾، وقال البخاري⁽⁹⁾، والمحاربي⁽¹⁰⁾: "مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ"، وقال أبو حاتم الرّازي: "كوفي، ليس بالقوى، ضعيف الحديث"⁽¹¹⁾، وقال البزار: "يغلط في الأسانيد"⁽¹²⁾، ابن حبان: "يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات، فليست أدري وقع ذلك في روايته منه أو من أبي نعيم، لأنّ أبا نعيم ضرار بن مرد⁽¹³⁾ سيء الحفظ كثير الخطأ، فلا يتهيأ إلزاق الجرح بأحدهما فيما روى دون الآخر، ووجب التنكب عما روى جملة وترك الاختجاج بهما على كل حال"⁽¹⁴⁾، وذكر ابن عدي له حديثا واحدا مما أنكر فيه عليه، وقال: "وَهَذَا لَا أَعْلَمُ يَرْوِيهِ عَنْ بَسَامٍ"⁽¹⁵⁾ بهذا

⁽¹⁾ المغني في الضعفاء: الذهبي، (2/ 750 / رقم 7110).

⁽²⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 602 / رقم 7727).

⁽³⁾ الأسلمي: هذه النسبة الى أسلم بن أفضى بن حارثة بن عمرو، وهما أخوان خزاعة وأسلم. الأنساب للسماعي (1/ 238).

⁽⁴⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 598 / رقم 7677).

⁽⁵⁾ الكامل: ابن عدي، (9/ 87 / رقم 2132).

⁽⁶⁾ ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (4/ 2210).

⁽⁷⁾ العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، (3/ 56 / رقم 4147).

⁽⁸⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (4/ 435 / رقم 2066).

⁽⁹⁾ التاريخ الأوسط: البخاري، (2/ 254 / رقم 2507).

⁽¹⁰⁾ تاريخ الإسلام: الذهبي، (12/ 256 / رقم 417).

⁽¹¹⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9/ 196 / رقم 820).

⁽¹²⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغطاي، (12/ 387 / رقم 5224).

⁽¹³⁾ ضرار بن مرد التيمي، أبو نعيم الطحان، الكوفي، صدوق له أوهام، وخطأ، ورمي بالتشيع، وكان عارفا بالفرائض، مات سنة تسع وعشرين ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 280 / رقم 2982).

⁽¹⁴⁾ المجروحين: ابن حبان، (3/ 121 / رقم 1212).

⁽¹⁵⁾ بسام بن عبد الله الصيرفي، الكوفي، أبو الحسن، صدوق. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 121 / رقم 662).

الإِسْنَادِ غَيْرَ يَحْيَى بْنُ يَعْلَى، وَيَحْيَى بْنُ يَعْلَى هَذَا كُوفِيٌّ، وَهُوَ فِي جُمْلَةِ شِيعَتِهِمْ⁽¹⁾، وَقَالَ الدَّاقِنِي: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ"⁽²⁾.

وَضَعَّفَهُ الْعِرَاقِيُّ⁽³⁾، وَالْهَيْثَمِيُّ⁽⁴⁾، وَالْبُوصَيْرِيُّ⁽⁵⁾.

وَذَكَرَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي الضُّعْفَاءِ⁽⁶⁾، وَابْنُ الْجُوزِيِّ فِي الضُّعْفَاءِ وَالْمُتْرُوكِينَ⁽⁷⁾.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "ضَعِيفٌ"⁽⁸⁾، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "ضَعِيفٌ شِيعِيٌّ"⁽⁹⁾.

خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي الرَّأْيِ: شِيعِيٌّ، ضَعِيفٌ مُضْطَرَبٌ يَأْتِي بِالْمَقْلُوبَاتِ. وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَعْلَمُ.

قُلْتُ: وَلَعَلَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَعَ فِيهِ الْاضْطِرَابُ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْهُمَا، فَرُويَاهُ مَرَّةً بَدُونَ وَاسْطَةِ بَيْنِ أَبِي قُرَّةٍ وَالزُّهْرِيِّ، وَأُخْرَى بِوُجُودِ وَاسْطَةِ بَيْنَهُمَا، وَلَعَلَّهُ اضْطَرَبَ أَيْضًا فِي ذِكْرِ الْوَاسِطَةِ بَيْنَهُمَا فَمَرَّةً ذَكَرَ بَيْنَهُمَا ابْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، وَأُخْرَى يُونُسَ بْنَ خُبَّابٍ، كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي التَّخْرِيجِ، وَيُونُسُ هَذَا صَدُوقٌ يَخْطِئُ، رَمِيَ بِالرَّفْضِ⁽¹⁰⁾. وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَعْلَمُ. وَبَقِيَّةُ رَوَاتِهِ ثَقَاتٌ.

الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيثِ:

الْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَلَيْسَ بِثَابِتٍ؛ لِلْأَسْبَابِ التَّالِيَةِ:

- 1- فِيهِ يَزِيدُ بْنُ سَنَانٍ؛ مُحَلُّهُ الصَّدَقِ، إِلَّا أَنَّهُ يَغْلِبُ عَلَيْهِ الْغَفْلَةُ فِي الْحَدِيثِ فَيُرْوَى الْمَنَاقِيرُ.
- 2- فِيهِ يَحْيَى بْنُ يَعْلَى؛ شِيعِيٌّ، ضَعِيفٌ، مُضْطَرَبٌ، يَأْتِي بِالْمَقْلُوبَاتِ.
- 3- اضْطِرَابٌ فِي إِسْنَادِهِ، كَمَا بَيَّنَّتْ فِي دَرَاةِ الْإِسْنَادِ.

⁽¹⁾ الكامل: ابن عدي، (9/ 87/ رقم 2132).

⁽²⁾ العلل: الدارقطني، (15/ 237).

⁽³⁾ المغني عن حمل الأسفار: العراقي، (ص: 205).

⁽⁴⁾ مجمع الزوائد: الهيثمي، (2/ 207/ رقم 2325).

⁽⁵⁾ إتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (7/ 163).

⁽⁶⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (4/ 435/ رقم 2066).

⁽⁷⁾ الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (3/ 205/ رقم 3765).

⁽⁸⁾ الكاشف: الذهبي، (2/ 379/ رقم 6272) المغني في الضعفاء: الذهبي، (2/ 746/ رقم 7072).

⁽⁹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 598/ رقم 7677).

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه (ص: 613/ رقم 7903).

قال الإمام الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ"⁽¹⁾، وقال الدارقطني: "لَيْسَ ذَلِكَ بِمَحْفُوظٍ، وَالْحَدِيثُ غَيْرُ ثَابِتٍ"⁽²⁾، وقال البيهقي: "وَهُوَ مِمَّا تَقَرَّدَ بِهِ يَزِيدُ بْنُ سِنَانَ"⁽³⁾، وقال النووي: "رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، فِيهِ يَزِيدُ ابْنُ سِنَانَ أَبُو فَرْوَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ"⁽⁴⁾، وقال ابن القطان: "وَهُوَ حَدِيثٌ لَا يَصَحُّ، لضعف أبي فَرْوَةَ الرَّهَافِي"⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: "وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ"⁽⁶⁾، وقال الألباني: "ضعيف"⁽⁷⁾.

وَأَمَّا الشَّاهِدُ فَضَعِيفٌ -أَيْضًا؛ لِأَنَّ فِيهِ حَجَّاجَ بْنَ نُصَيْرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ كَانَ يَقْبَلُ التَّلْقِينَ⁽⁸⁾، وَالْفَضْلُ بْنُ السَّكَنِ، وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا يَضْبُطُ الْحَدِيثَ⁽⁹⁾، وَضعَّفَ الإمام النووي الحديث⁽¹⁰⁾، وقال الألباني: "أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، غَيْرَ الْفَضْلِ بْنِ السَّكَنِ، فَإِنَّهُ مَجْهُولٌ"⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ سنن الترمذي، (3/ 380 ح 1077).

⁽²⁾ العلل: الدارقطني، (9/ 150).

⁽³⁾ السنن الصغير: البيهقي، (2/ 20 ح 1075). بلفظه، ثم قال: "وَهُوَ مِمَّا تَقَرَّدَ بِهِ يَزِيدُ بْنُ سِنَانَ".

⁽⁴⁾ خلاصة الأحكام: النووي، (2/ 984 رقم 3514).

⁽⁵⁾ بيان الوهم والإيهام: ابن القطان،: ابن القطان، (3/ 420 ح 1171).

⁽⁶⁾ الدراية في تخريج أحاديث الهداية: ابن حجر، (1/ 236).

⁽⁷⁾ أحكام الجنائز: النووي، (1/ 116).

⁽⁸⁾ حجاج بن نصير الفساطيطي، القيسي أبو محمد البصري، مات سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 153/ رقم 1139).

⁽⁹⁾ الفضل بن السكن الكوفي عن هشام بن يوسف لا يدرى من دأ، ضعفه الدارقطني. ينظر: الضعفاء الكبير: العقيلي، (3/ 449 رقم 1500). المغني في الضعفاء: الذهبي، (2/ 511 رقم 4920).

⁽¹⁰⁾ خلاصة الأحكام: النووي، (2/ 984 رقم 3513).

⁽¹¹⁾ أحكام الجنائز: الألباني، (1/ 116 ح 75).

الحديث الثالث: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَصَّاحٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ صَهيبٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثَةٌ لَا تَقْرِبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ الْمُتَخَلِّقُ»⁽¹⁾، وَالسَّكَرَانُ، وَالْجُنُبُ»⁽²⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَكِيمٍ، هُوَ أَبُو بَكْرٍ الدَّاهِرِيُّ، مَدَنِيٌّ مُجْتَمِعٌ عَلَى ضَعْفِهِ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة⁽⁴⁾، والبخاري في التاريخ⁽⁵⁾، ومن طريقه ابن عدي⁽⁶⁾، وأخرجه البزار⁽⁷⁾، والعقيلي⁽⁸⁾، والطبراني⁽⁹⁾، من طريق سعيد بن سليمان، به بمثله.

وللحديث شواهد منها:

1- أخرجه البزار رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثنا أَبُو سَلَمَةَ، ثنا أَبَانٌ يَعْنِي: ابْنَ بُرَيْدَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الحديث⁽¹⁰⁾.

(1) الْخُلُوقُ: طَيْبٌ مَعْرُوفٌ مِنَ الرَّعْفَرَانِ وَغَيْرِهِ، يُخْلَقُ بِهِ الرَّجُلُ. غريب الحديث: إبراهيم الحربي، (1/ 25).

(2) التمهيد: ابن عبد البر، (2/ 184).

(3) المصدر نفسه.

(4) إتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (1/ 385/ 682). لم أعثر عليه في الكتاب المطبوع لابن أبي شيبة، وكذلك قد رواه ابن عبد البر من طريقه.

(5) التاريخ الكبير، البخاري، (5/ 74 ح 195). التاريخ الأوسط: البخاري، (2/ 209 ح 2331).

(6) الكامل: ابن عدي، (5/ 232).

(7) مسند البزار، (10/ 321 رقم 4446).

(8) الضعفاء الكبير: العقيلي، (2/ 241).

(9) المعجم الأوسط: الطبراني، (5/ 252 رقم 5233).

(10) كشف الأستار: الهيثمي، (3/ 355 ح 2930).

وأخرجه البخاري⁽¹⁾، وابن عدي⁽²⁾، موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما، قال رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ بَنِ بَرْيَدَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: الحديث.

قلت: رجاله كلهم ثقات، إلا أنه موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما.

2- أخرج أبو داود رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "ثَلَاثَةٌ لَا تَقْرُبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ: جِيفَةُ الْكَافِرِ، وَالْمُتَصَمِّخُ بِالْخُلُقِ، وَالْجُنُبُ، إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ"⁽³⁾.

دراسة الإسناد:

فيه عبد الله بن حكيم أبو بكر الداهري⁽⁴⁾، البصري، مات سنة مائة وخمس وسبعون. قال الجوزجاني⁽⁵⁾، والبرقاني⁽⁶⁾، وابن القيسراني⁽⁷⁾: "كَذَّابٌ"، وزاد الجوزجاني⁽⁸⁾، البرقاني: "مُصَرَّحٌ"، وقال ابن المديني⁽⁹⁾، وابن معين⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾: "ليس بثقة"، وقال ابن المديني في موضع آخر: "لا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ"، وقال ابن معين في موضع آخر: "لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ"⁽¹²⁾، وقال -أيضاً-⁽¹³⁾ هو، وأحمد بن حنبل: "ليس بشيء"⁽¹⁴⁾.

(1) التاريخ الكبير: البخاري، (5/ 74 / رقم 195). التاريخ الأوسط: البخاري، (2/ 209 / ح 2331).

(2) الكامل: ابن عدي، (5/ 232).

(3) سنن أبي داود، (4/ 80 / ح 4180).

(4) الداهري: نسبة إلى داهر، وهي قرية ببغداد يضرب بها المثل في الخصب والري، معجم البلدان (2/ 435). الأنساب للسمعاني، (5/ 297).

(5) أحوال الرجال: الجوزجاني، (ص: 223 / رقم 218).

(6) الكامل: ابن عدي، (5/ 227 / رقم 975).

(7) تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (ص: 46 / رقم 88).

(8) الكامل: ابن عدي، (5/ 227 / رقم 975).

(9) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، (ص: 150 / رقم 205).

(10) الكامل: ابن عدي، (5/ 227 / رقم 975).

(11) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 115 / رقم 667).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (4/ 409 / رقم 5018).

(13) الكامل: ابن عدي، (5/ 227 / رقم 975).

(14) العلل المتناهية: ابن الجوزي، (1/ 87 / رقم 113).

وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر: "يروى أحاديث مناكير، ليس هو بشيء" (1)، وقال ابن أبي حاتم: "ترك أبو زرعة حديثه ولم يقرأه علينا، وقال: هو ضعيف" (2)، وقال أبو حاتم الرّازي: "ضعيف الحديث"، وقال مرة: "ذهب الحديث" (3)، وقال العقيلي: "يُحَدَّثُ بِأَحَادِيثٍ لَا أَصْلَ لَهَا، وَيَحِيلُ عَلَى النَّقَاتِ" (4).

وقال ابن حبان: "كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى النَّقَاتِ، وَيُرْوَى عَنْ مَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ وَمُسْعَرٍ مَا لَيْسَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ، لَا يَحِلُّ ذِكْرُهُ فِي الْكُتُبِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْقَدْحِ فِيهِ" (5)، وقال ابن عدي بعد ذكره لأحاديث له: "كُلُّهَا لَا يَتَابِعُ أَحَدُ الدَّاهِرِيِّ عَلَيْهِ، وَلَهُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ، كَذَلِكَ أَيْضًا مَنَكَرُ الْحَدِيثِ" (6)، وقال أبو نُعَيْمٍ: "حَدَّثَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، وَالْأَعْمَشِ، وَالثَّوْرِيِّ بِالْمَوْضُوعَاتِ" (7)، وقال ابن ناصر الدّين الدّمّشقي: "ساقط" (8).

وقال يعقوب بن أبي شيبة (9)، وعبد الرّحمن بن يوسف بن خراش (10)، والدارقطني (11)، وابن القيسراني في موضع آخر (12): "متروك الحديث"، وقال إبراهيم بن أبي طالب النّيسابوري: "متروك، يَنْكَلَمُونَ فِيهِ" (13)، وقال البيهقي (14)، والسبكي (15): "ضعيف، لَا يُحْتَجُّ بِخَبْرِهِ"، وقال

(1) الكامل: ابن عدي، (5/ 227 / رقم 975).

(2) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 41 / رقم 186).

(3) المصدر نفسه.

(4) الضعفاء الكبير للعقيلي، (2/ 241).

(5) المجروحين لابن حبان، (2/ 21 / رقم 550).

(6) الكامل: ابن عدي، (5/ 226 / رقم 975).

(7) الضعفاء لأبي نعيم، (ص: 98 / رقم 109).

(8) توضيح المشتبه: ابن ناصر الدّين الدّمّشقي، (4/ 260).

(9) الضعفاء الكبير للعقيلي، (2/ 241).

(10) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (9/ 453 / رقم 5076).

(11) سنن الدارقطني، (1/ 288 / رقم 584).

(12) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (1/ 201).

(13) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (9/ 454 / رقم 5076).

(14) رسالة البيهقي: الجويني، (ص: 62).

(15) طبقات الشافعية الكبرى: السبكي، (5/ 83).

البيهقي في موضع آخر: "غَيْرُ ثَقَّةٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ"⁽¹⁾، وقال الدارقطني في موضع آخر: "ضعيف"⁽²⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"⁽³⁾.

وقال الذهبي: "وَاهٍ مُتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "أحد المتروكين بِاتِّفَاقٍ"⁽⁵⁾، وقال -أيضاً: "ليس بثقة ولا مأمون"⁽⁶⁾، وقال مرة: "بعض الناس قد مشأه وقوَاه، فلم يُلتفت إليه"⁽⁷⁾، وكأنَّه أراد بقوله هذا قول سعيد بن سليمان: "ثقة"⁽⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: متروك الحديث، متَّهَمٌ بالكذب.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف من هذا الوجه، ولكن له شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن لغيره، وإنَّما ضَعُفَ؛ لأنَّ مداره على أبي بكر الدَّاهِرِي، وهو متروك الحديث، متَّهَمٌ بالكذب، قال البخاري بعد ذكره للحديث: "لَا يَصِحُّ هَذَا"⁽⁹⁾، وقال البزار: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ بُرَيْدَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ يُوسُفَ بْنِ صُهَيْبٍ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَكِيمٍ"⁽¹⁰⁾، وقال العقيلي: "لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُوسُفَ بْنِ صُهَيْبٍ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَكِيمٍ، وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ الدَّاهِرِيُّ، تَقَرَّدَ بِهِ: سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ"⁽¹¹⁾، وقال البوصيري: "هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، لِضَعْفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَكِيمٍ أَبُو بَكْرٍ الدَّاهِرِيُّ الْبَصْرِيُّ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ الْمَدِينِيِّ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ الْجَوْزَجَانِيُّ: كَذَّابٌ"⁽¹²⁾، وقال

(1) السنن الكبرى: للبيهقي، (1/ 74).

(2) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (1/ 425 / رقم 1190).

(3) الأسامي والكنى: أبي أحمد الحاكم، (2/ 170 / رقم 570).

(4) المغني في الضعفاء: الذهبي، (1/ 335 / رقم 3144).

(5) المصدر نفسه (2/ 774 / رقم 7344).

(6) ميزان الاعتدال: الذهبي، (4/ 499 / رقم 10013).

(7) المصدر نفسه (2/ 411).

(8) الكامل: ابن عدي، (5/ 227 / رقم 975).

(9) التاريخ الأوسط: البخاري، (2/ 209 ح 2331).

(10) مسند البزار، (10/ 321 / رقم 4446).

(11) المعجم الأوسط: الطبراني، (5/ 252 / رقم 5233).

(12) الضعفاء الكبير: العقيلي، (2/ 241).

الهيثمي: "رواه البزار، وفيه عبد الله بن حكيم ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات"⁽¹⁾. قلت: قد بيّنت حالته في دراسة الإسناد.

وَأَمَّا الشَّاهِدُ الْأَوَّلُ:

فالمرفوع رجاله ثقات، قَالَ الْبَزَّازُ: رَوَاهُ غَيْرُ الْعَبَّاسِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مُرْسَلًا، وَلَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَّا هَذَا الْوَجْهَ، وَرُوِيَ عَنْ عَمَّارٍ نَحْوُهُ"⁽²⁾، قال الهيثمي: "رواه البزار ورجاله رجال الصَّحِيح خلا العبَّاس بن أبي طالب وهو ثقة"⁽³⁾.

قلت: قد جاء من وجه آخر عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما باختلاف يسير أخرجه الطَّبْرَانِيُّ⁽⁴⁾، قال رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: نَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الضَّرِيرُ قَالَ: نَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ قَالَ: نَا الْمُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ كَثِيرٍ، مَوْلَى سَمُرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، مرفوعا، ورجاله أقلهم يقال فيه صدوق، فهو حسن الحديث.

وَأَمَّا مَا جَاءَ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فضعيف، لَأَنَّ فِيهِ أَبُو عَوَانَةَ وَهُوَ فِي قَتَادَةَ ضَعِيفٌ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: "كَانَ أَبُو عَوَانَةَ فِي قَتَادَةَ ضَعِيفًا"⁽⁵⁾، وقال يحيى بن معين: "هو في قَتَادَةَ لَيْسَ بِذَاكَ"⁽⁶⁾.

وقال البوصيري: "وَرَوَى الْبَزَّازُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا"⁽⁷⁾، قلت: ورواية من رفعه أولى، للعلَّة التي بيّنتها وهي أَنَّ أَبَا عَوَانَةَ فِي قَتَادَةَ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا الشَّاهِدُ الثَّانِي:

قد بيّنت صحة هذا الحديث، وهو ضعيف؛ لانقطاع إسناده بين الحسن بن أبي الحسن وعمَّار بن ياسر رضي الله عنه، قال ابن عبد البر: "رواه الحسن بن أبي الحسن عن عمَّار أيضا ولم يسمع منه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"⁽⁸⁾، وقال المنذري: "الحسن لم يسمع من

⁽¹⁾ مجمع الزوائد: الهيثمي، (5/ 72 / رقم 8197).

⁽²⁾ كشف الأستار: الهيثمي، (3/ 355 / ح 2930).

⁽³⁾ مجمع الزوائد: الهيثمي، (5/ 72 / رقم 8198).

⁽⁴⁾ المعجم الأوسط: الطبراني، (5/ 311 / ح 5405).

⁽⁵⁾ تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (13/ 468).

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ إتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (6/ 99 / رقم 5419).

⁽⁸⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (2/ 183). تم دراسته كاملاً (ص: 285).

عمَّار، فهو منقطع⁽¹⁾، وبذلك يرتقي الحديث بشواهد من الضَّعيف إلى الحسن لغيره، قال الألباني: "حسن"⁽²⁾. والله تعالى أعلى وأعلم.

المطلب الثاني: تضعيف الحديث؛ لأنَّ راويه وهم في إسناده أو خطأ فيه.

من أسباب تضعيف الحديث عند العلماء، وهُمُ الرَّاوي وخطئه، ويكون ذلك من النَّقَّة وغيره، ولا يتمُّ معرفة الخطأ إلاَّ بِسَبْرِ روايات الحديث، قال ابن حجر: "إِنْ أَطْلَعَ عَلَيْهِ، أَيْ الْوَهْم، بِالْقَرَأَيْنِ الدَّالَّةِ عَلَى وَهْمِ رَاوِيهِ مِنْ وَصْلٍ مَرْسَلٍ، أَوْ مَنْقُوعٍ، أَوْ إِدْخَالِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْقَادِحَةِ، وَتَحْصُلُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ بِكَثْرَةِ التَّبَعِ وَجَمْعِ الطَّرِيقِ فَهَذَا هُوَ الْمَعْلَلُ"⁽³⁾، وقد استعمل ابن عبد البرَّ هذا المصطلح، ومن أمثلة ذلك:

الحديث الأول: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: قَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: هَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ⁽⁴⁾، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا»⁽⁵⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "رَوَاهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ مُرْسَلًا، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ فَأَخْطَأَ فِيهِ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ مُرْسَلٌ"⁽⁶⁾.

وقال في موضع آخر رحمه الله تعالى: "فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْأَعْمَشَ رَوَى عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَ الْمَوَاقِيبِ، وَفِيهِ: "أَنَّ أَوَّلَ وَفَّتِ الْمَغْرِبِ حِينَ

(1) مختصر سنن أبي داود: المنذري، (3/ 69 ح 4180).

(2) صحيح الجامع الصغير وزيادته (1/ 395/ 1959).

(3) أحكام الجنائز: الألباني، (1/ 116 ح 75).

(4) ذكوان أبو صالح السمان الزييات المدني، ثقة ثبت، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، مات سنة إحدى ومائة.

تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 203/ رقم 1841).

(5) التمهيد: ابن عبد البر، (8/ 87).

(6) المصدر نفسه.

تَغْرُبُ الشَّمْسُ وَآخِرَهَا حِينَ يَغِيبُ الشَّفَقُ⁽¹⁾، قِيلَ: "لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَهُوَ خَطَأٌ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ فَضَيْلٍ، وَقَدْ أَنْكَرُوهُ عَلَيْهِ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث من وجهين الأول منهما مرفوعاً، والثاني عن مجاهد مرسلاً دون رفعه، وهما:

أولاً: من أخرجه مرفوعاً.

أخرجه الإمام ابن أبي شيبة رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَيْلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الظُّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعَصْرِ حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَصْفَرُ الشَّمْسُ⁽³⁾، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَغِيبُ الْأُفُقُ⁽⁴⁾، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ حِينَ يَغِيبُ الْأُفُقُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ»⁽⁵⁾.

(1) الشَّفَقُ: هو الذي يَقَعُ عَلَى الْحُمْرَةِ الَّتِي تُرَى فِي الْمَغْرِبِ بَعْدَ مَغِيبِ الشَّمْسِ. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (2/ 487).

(2) التمهيد: ابن عبد البر، (8/ 86).

(3) تصفر الشمس: أن تدخل الشمس صفرة. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: العيني، (5/ 38).

(4) الأفق: والمراد به الشفق وهو الأحمر عند الجماهير، جماهير أهل العلم على أنه الأحمر. شرح سنن الترمذي، عبد الكريم الخضير (29/ 4).

(5) مصنف ابن أبي شيبة، (1/ 281).

أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾ -أيضاً، وأحمد⁽²⁾، والترمذي⁽³⁾، وابن أبي عاصم⁽⁴⁾، والبرز⁽⁵⁾، وابن المنذر⁽⁶⁾، والطوسي⁽⁷⁾، والطحاوي⁽⁸⁾، والعقيلي⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، وابن حزم⁽¹²⁾، وابن الجوزي⁽¹³⁾، جميعهم من طريق ابن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: من أخرجه عن مجاهد مرسلاً دون رفعه.

أخرجه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا هَنَادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «كَانَ يُقَالُ إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا»⁽¹⁴⁾. أخرجه البيهقي⁽¹⁵⁾ من طريق أبو إسحاق الفزاري⁽¹⁶⁾.

(1) مصنف ابن أبي شيبة، (7/ 262 / ح 35900). بلفظ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا». وأشار إلى بقية الحديث دون ذكره.

(2) مسند أحمد، (12/ 94 / ح 7172). بمثله.

(3) سنن الترمذي، (1/ 220 / ح 151) بنحو حديث ابن أبي شيبة. العلل الكبير: الترمذي، (ص: 62 / ح 82). مختصراً.

(4) الأوائل لابن أبي عاصم، (ص: 76 / ح 60). بلفظ: «أَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ» وَذَكَرَ أَوَّلَ وَقْتِ الْعَصْرِ وَأَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ وَأَوَّلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ وَأَوَّلَ وَقْتِ الْفَجْرِ".

(5) مسند البرز، (16/ 125 / ح 9210). بمثله.

(6) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: ابن المنذر، ابن المنذر، (2/ 336 / ح 959). بمثله.

(7) مختصر الأحكام - مستخرج الطوسي، (1/ 402 / ح 136). بمثله.

(8) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 149 / ح 907)، (1/ 150 / ح 908)، (1/ 156 / ح 941). مختصراً.

(9) الضعفاء الكبير: العقيلي، (4/ 118 / ح 1678). بلفظ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الظُّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

(10) سنن الدارقطني، (1/ 262 / ح 22). بمثله.

(11) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (2/ 202 / ح 2387). بمثله.

(12) المحلى بالآثار: ابن حزم، (2/ 201). بمثله.

(13) التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (1/ 278 / ح 315). بمثله.

(14) الترمذي، سنن الترمذي، (1/ 220 / ح 151). قَالَ: «كَانَ يُقَالُ إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا».

(15) السنن الكبرى: البيهقي، (1/ 553 / ح 1761). مختصراً.

(16) إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء ابن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري، الإمام أبو إسحاق، ثقة حافظ له تصانيف، مات سنة خمس وثمانين ومائة وقيل بعدها. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 92 / رقم 230).

وأخرجه الترمذي⁽¹⁷⁾، والعقيلي⁽¹⁾، والداقطني⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾ من طريق زائدة⁽⁴⁾، وأخرجه الداقطني⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾ من طريق عبثر بن القاسم⁽⁷⁾؛ ثلاثتهم (أبو إسحاق، زائدة، عبثر) عن الأعمش، عن مجاهد، مرسلاً دون رفعه.

دراسة الإسناد:

فيه محمد بن فضيل بن غزوان الضبي⁽⁸⁾، مات سنة خمس وتسعين ومائة⁽⁹⁾. قال ابن سعد: "ثقة صدوق، كثير الحديث، متشيعاً، وبعضهم لا يحتج به"⁽¹⁰⁾، وقال ابن المدني: "ثقة ثبتاً في الحديث، وما أقل سقط حديثه"⁽¹¹⁾، وقال ابن معين: "ثقة"⁽¹²⁾، وقال أحمد: "كان يتشيع، وكان حسن الحديث"⁽¹³⁾، وقال أبو زرعة الرازي⁽¹⁴⁾، وابن القطان⁽¹⁵⁾: "صدوق من أهل العلم"، وقال أبو حاتم الرازي: "شيخ"⁽¹⁶⁾، وقال الجوزجاني: "زائع عن الحق"⁽¹⁷⁾، وقال أبو

(1) الضعفاء الكبير: العقيلي، (4/ 118 ح/ 1678). مختصراً.

(2) سنن الدارقطني، (1/ 262 ح/ 23). بلفظ: «أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ حِينَ تَكُونُ الشَّمْسُ بَيَضَاءً إِلَى أَنْ تَحْضُرَ الْمَغْرِبُ».

(3) السنن الكبرى: البيهقي، (1/ 553 ح/ 1761). مختصراً.

(4) زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبت صاحب سنة، مات سنة ستين ومائة وقيل بعدها. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 213 / رقم 1982).

(5) سنن الدارقطني، (1/ 262 ح/ 23). مختصراً.

(6) السنن الكبرى: البيهقي، (1/ 553 ح/ 1761). مختصراً.

(7) عبثر بن القاسم الزبيدي أبو زبيد، الكوفي، ثقة، مات سنة تسع وسبعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 294 / رقم 3197).

(8) الضبي: نسبة إلى ضبة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر عم تميم بن مر بن أد وينسب إليهم خلق كثير. اللباب في تهذيب الأنساب: ابن الأثير، (2/ 261).

(9) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 502 / رقم 6227).

(10) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (6/ 361 ح/ 2703).

(11) تاريخ أسماء النقات: ابن شاهين، (ص: 208).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي، (ص: 156 / رقم 551).

(13) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 58/ 57 ح/ 263).

(14) المصدر نفسه.

(15) بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (5/ 439).

(16) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 58 / رقم 263).

(17) أحوال الرجال: الجوزجاني، (ص: 87 / 63).

داود: "كان شيعيًا محترقًا"⁽¹⁾، وقال النسائي: "ليس به بأس"⁽²⁾، وقال العجلي: "كوفي ثقة، وكان يتشيع"⁽³⁾، وذكره ابن حبان في كتابه الثقات، وقال: "كان يغلو في التشيع"⁽⁴⁾، وقال الفسوي: "ثقة شيعي"⁽⁵⁾.

وقال الدارقطني: "كان ثبتًا في الحديث، إلا أنه كان منحرفًا عن عثمان -رضي الله عن عثمان- بلغني أن أباه ضربته من أول الليل إلى آخره؛ ليترحم على عثمان، فلم يفعل"⁽⁶⁾، وقال أبو هشام الرفاعي: "سمعت ابن فضيل يقول: رحم الله عثمان بن عفان، ولا رحم من لا يترحم عليه، قال: وسمعته يحلف بالله أنه لصاحب سنة وجماعة"⁽⁷⁾.

وقال الذهبي: "ثقة شيعي"⁽⁸⁾، وقال في موضع آخر: "صدوق مشهور"⁽⁹⁾، وقال ابن حجر: "صدوق عارف، رُمي بالتشيع"⁽¹⁰⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة، عالم متشيع ربما أخطأ.
وبقية رواته ثقات.

وأما المرسل فجميع رواته ثقات، رواه أبو إسحاق وزائدة، وعبثر وجميعهم ثقات -كما سبق بيانه- عن الأعمش مرسلًا.

الحكم على الحديث:

للحديث إسنادان؛ الأول رفعه محمد بن فضيل عن الأعمش، وهو غير محفوظ، والثاني أرسله زائدة، وعبثر، وأبو إسحاق، عن الأعمش، عن مجاهد دون رفعه، وهو المحفوظ؛ لأنَّ

(1) سؤالات الآجري لأبي داود، (45/1).

(2) تهذيب الكمال: المزي، (26/ 297).

(3) الثقات: العجلي، (2/ 250 ح 1635).

(4) تهذيب الكمال: المزي، (26/ 297 رقم 5548). لم أعر عليه في كتاب الثقات لابن حبان.

(5) المعرفة والتاريخ: الفسوي، (3/ 112).

(6) سؤالات السلمي للدارقطني، (ص: 283/ رقم 341).

(7) التعديل والتجريح: أبو سليمان الباجي، (2/ 674).

(8) الكاشف: الذهبي، (2/ 211 رقم 5115).

(9) ميزان الاعتدال: الذهبي، (4/ 9 رقم 8062).

(10) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 502/ رقم 6227).

محمّد بن فضيل تقرّد برفعه ولم يُتابع عليه، بل خالف من هو أوثق منه ممّن أرسلوه ولم يرفعوه، ولعلّ رفعه كان من وهم ابن الفضيل؛ لأنّه ثقة ربّما أخطأ.

وبوافق ذلك حكم العلماء، قال البيهقي: "هَذَا حَدِيثٌ قَدْ ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَالْبُخَارِيُّ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْحَفَاطِ، وَقَالُوا: الصَّحِيحُ رَوَايَةُ غَيْرِهِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ مُرْسَلًا⁽¹⁾، قَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ: "سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ - يُضَعِّفُ حَدِيثَ مُحَمَّدَ بْنِ فَضِيلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَحْسَبُ يَحْيَى يُرِيدُ إِنْ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَقَالَ: "إِنَّمَا يَرَوِي عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ"⁽²⁾.

وقال الترمذي: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا - يَعْنِي الْبَخَارِيَّ - عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: وَهَمَّ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ فِي حَدِيثِهِ، وَالصَّحِيحُ هُوَ حَدِيثُ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ⁽³⁾، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "هَذَا خَطَأٌ، وَهَمَّ فِيهِ ابْنُ فَضِيلٍ؛ يَرَوِيهِ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَوْلُهُ"⁽⁴⁾، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: "هَذَا لَا يَصِحُّ مُسْنَدًا، وَهَمَّ فِي إِسْنَادِهِ ابْنُ فَضِيلٍ، وَغَيْرُهُ يَرَوِيهِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ مُرْسَلًا⁽⁵⁾، وَقَالَ: "وِخَالْفَةُ زَائِدَةٌ، وَعَبَثَرُ بْنُ الْقَاسِمِ، فَرَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَوْلُهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ"⁽⁶⁾.

وذكر الإسنادين كما أسلفنا العقيلي ثم عقّب قائلاً: "وهذا أولى"⁽⁷⁾، أي المرسل.

وممّن عدّه صحيحاً من العلماء: ابن حزم، وابن الجوزي، وابن القطّان الفاسي، وابن عبد الهادي، والذهبي، وأحمد شاكر، والألباني.

قال ابن حزم: "وَكَذَلِكَ لَمْ يَخْفَ عَلَيْنَا مَنْ تَعَلَّلَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ فَضِيلٍ أَخْطَأَ فِيهِ؛ وَإِنَّمَا هُوَ مَوْثُوفٌ عَلَى مُجَاهِدٍ - وَهَذَا أَيْضًا دَعْوَى كَاذِبَةٍ بِلَا بُرْهَانٍ، وَمَا يَضُرُّ إِسْنَادُ مَنْ أَسْنَدَ إِيقَافَ مَنْ أَوْقَفَ؟"⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (2/ 203 ح/2388).

⁽²⁾ تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (3/ 393 ح/1909).

⁽³⁾ العلل الكبير: الترمذي، (ص: 62 ح/83).

⁽⁴⁾ علل الحديث: ابن أبي حاتم، (2/ 145 ح/273).

⁽⁵⁾ سنن الدارقطني، (1/ 493 ح/1030).

⁽⁶⁾ العلل: الدارقطني، (13/ 274).

⁽⁷⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي (4/ 118 ح/1678).

⁽⁸⁾ المحلى بالآثار: ابن حزم، (2/ 202).

وقال ابن الجوزي: بعد أن ذَكَرَ أقوال الذين سبقوه من العلماء "قُلْنَا ابْنُ فَضِيلٍ ثِقَّةٌ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَعْمَشُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ مُجَاهِدٍ مُرْسَلًا، وَسَمِعَهُ مِنْ أَبِي صَالِحٍ مُسْنَدًا"⁽¹⁾.

وقال ابن القطان: معقبًا على عبد الحق؛ وذكر حديث "إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا"، وَضَعَفَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ"⁽²⁾، ونقل الزيلعي عن ابن القطان أنه قال: "ولا يبعد أن يكون عند الأعمش في هذا طريقان: إحداهما مرسلة، والأخرى مرفوعة، والذي رفعه صدوق من أهل العلم، وثقه ابن معين، وهو محمد بن فضيل"⁽³⁾.

وقال الذهبي: "ابْنُ فَضِيلٍ ثِقَّةٌ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْأَعْمَشِ بِسَنَدَيْنِ"⁽⁴⁾، وقال الشيخ أحمد شاكر معلقًا على تعليل من علَّله: وهذا التعليل منهم خطأ؛ لأنَّ محمد بن فضيل ثقة حافظ، قال ابن المديني: "كان ثقة ثبتًا في الحديث"، ولم يطعن فيه أحد إلا برمييه بالتشيع، وليست هذه التهمة مما يؤثّر في حفظه وتثبته، ثم قال: "والذي اختاره أَنَّ الرَّوَايَةَ الْمُرْسَلَةَ أَوْ الْمَوْقُوفَةَ تَوْيِّدُ الرَّوَايَةَ الْمُتَّصِلَةَ الْمَرْفُوعَةَ، وَلَا تَكُونُ تَعْلِيلًا لَهَا أَصْلًا"⁽⁵⁾.

وقال الألباني: "وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وقد أعلّوه بأن غير ابن فضيل من الثقات قد رَوَوْه عن الأعمش عن مجاهد مرسلًا، وهذه ليست علّة قاذحة لاحتمال أن يكون للأعمش فيه إسنادان: أحدهما عن أبي صالح عن أبي هريرة، والآخر عنه عن مجاهد مرسلًا، ومثل هذا كثير في أحاديث الثقات، فمثله لا يردُّ به الحديث، لاسيما وكل ما فيه قد جاء في الأحاديث الصحيحة، فليس فيه ما يستنكر"⁽⁶⁾. والله أعلم.

قلت: وفي كلام هؤلاء الأئمة المصحّحين للمرفوع، وجعلهم إياه من مزيد متصل الأسانيد نظر؛ لأنَّ من رفعه وإن كان ثقة فإنَّه مما نُصِّ على وقوع الخطأ منه أحيانًا، والثقة الذي تُحتمل زيادته عند المخالفة ليس مَنْ حاله كهذا، وإنَّما من كان ثقة لم يرد عنه الخطأ، وورود الخطأ عنده كاف لتضعيف روايته إذا خالف جمعٌ من الثقات مثل المذكورين سابقا، وكيف لا يكون ذلك وقد ضعّفه أئمة الأئمة من النُّقاد ممَّن ذكرنا.

(1) التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (1/ 279 ح/ 315).

(2) بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (5/ 675).

(3) الزيلعي، نصب الراية، الزيلعي، (1/ 231).

(4) تنقيح التحقيق: الذهبي، (1/ 95 ح/ 77).

(5) سنن الترمذي، (1/ 285).

(6) سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، (4/ 272 ح/ 1696).

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو صَالِحٍ الْحَرَانِيُّ⁽¹⁾، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ⁽²⁾، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَكِفُ، فَيَمُرُّ بِالْمَرِيضِ فِي الْبَيْتِ فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ وَلَا يَقِفُ"⁽³⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَهَذَا مُعْضِلٌ"⁽⁴⁾ لَا وَجْهَ لَهُ، إِنَّمَا هُوَ فِعْلُ عَائِشَةَ، لَيْسَ ذِكْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ فِي شَيْءٍ، وَهَذَا الْوَهْمُ مِنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ فِيمَا نَرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعاً وموقوفاً، على النحو التالي:

أولاً: من أخرج الحديث مرفوعاً.

لم أعر على الحديث بإسناده هذا إلا في كتاب النُّكْت على كتاب ابن الصَّلَاح لابن حجر، فقال: وجدت التَّعبير بالمعضل في كلام الجماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة، فمن ذلك:

⁽¹⁾ عبد الغفار بن داود ابن مهران أبو صالح الحراني نزيل مصر ثقة فقيه، مات سنة أربع وعشرين على الصحيح وله أربع وثمانون سنة، وحرَّان بلدة من الجزيرة كان بها ومنها جماعة من الفضلاء والعلماء في كل فن، ولها تاريخ عمله أبو عروبة الحسين بن أبي معشر الحراني الحافظ ذكر فيه جماعة كثيرة من أهل الجزيرة سماه تاريخ الجزيريين وحران بطن من همدان. قال الدارقطني حران قبيلة من حمير وهي حران بن عوف بن عدي بن مالك بن زيد بن سهل. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 4136/360). الأنساب للسمعاني، (4/ 107/ح1112).

⁽²⁾ يزيد بن أبي حبيب المصري، أبو رجاء، واسم أبيه سويد، واختلف في ولائه، ثقة فقيه وكان يرسل، مات سنة ثمان وعشرين ومائة، وقد قارب الثمانين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 600/رقم7701).

⁽³⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (8/ 321).

⁽⁴⁾ قال ابن حجر: "وجدت التَّعبير بالمعضل في كلام الجماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة، فمن ذلك": فذكر حديث الدَّرَاسة. النكت على كتاب ابن الصَّلَاح: ابن حجر، (2/ 575).

⁽⁵⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (8/ 321).

ما قال محمد بن يحيى الذهلي⁽¹⁾، في الزهريات: حدثنا أبو صالح الحراني، ثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَكِفُ فَيَمُرُّ بِالْمَرِيضِ فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ وَلَا يَقِفُ»⁽²⁾.

والحديث متابع:

أخرجه أبو داود⁽³⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁴⁾، من طريق الليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمُرُّ بِالْمَرِيضِ، وَهُوَ مُغْتَكِفٌ، فَيَمُرُّ كَمَا هُوَ، وَلَا يُعْرِجُ يَسْأَلُ عَنْهُ»⁽⁵⁾.

ثانيا: من أخرج الحديث موقوفاً على عائشة رضي الله عنها.

رُوي الحديث موقوفاً من وجوه، أذكر أصح وجهين منها:

الأول: من طرق عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها، موقوفاً.

أخرجه الإمام مالك، عن ابن شهاب، عن عمرة بنت عبد الرحمن، أن عائشة رضي الله عنها: «كَانَتْ إِذَا اغْتَكَفَتْ لَا تَسْأَلُ عَنِ الْمَرِيضِ إِلَّا وَهِيَ تَمْشِي لَا تَقِفُ»⁽⁶⁾.

أخرجه النسائي في الكبرى⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾، كلاهما من طريق مالك، عن ابن شهاب،

بمثله.

(1) محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري الزهري، ثقة حافظ جليل، مات

سنة ثمان وخمسين ومائتين، على الصحيح وله ست وثمانون سنة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص:

512/رقم 6387).

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر، (2/ 575).

(3) سنن أبي داود، (2/ 333 ح 2472).

(4) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (6/ 400 ح 9110)، والسنن الكبرى: البيهقي، (4/ 526 ح 8595). بلفظ

أبي داود.

(5) سنن أبي داود، (2/ 333 ح 2472).

(6) موطأ مالك، (1/ 312 ح 2).

(7) السنن الكبرى: النسائي، (3/ 389 ح 3357).

(8) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (6/ 400 ح 9106، 9107).

وأخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾ من طريق سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، بنحوه؛ كلاهما (ابن شهاب، وعبد الله بن أبي بكر) عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها، موقوفًا عليها.

الثاني: من طرق عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن عائشة رضي الله عنها، موقوفًا.

أخرجه الإمام مسلم من طريق اللَّيْثِ بن سعد، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: «إِنْ كُنْتُ لَأَدْخُلُ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ، وَالْمَرِيضُ فِيهِ، فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَدْخُلَ عَلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ، إِذَا كَانَ مُغْتَكِفًا»⁽²⁾.

وأخرجه أحمد⁽³⁾، وابن ماجه⁽⁴⁾، والبخاري⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾، كلهم من طريق الليث بن سعد. وأخرجه أحمد -أيضًا⁽⁷⁾، والنسائي في الكبرى⁽⁸⁾، وابن خزيمة⁽⁹⁾، وابن الجارود⁽¹⁰⁾، والبخاري⁽¹¹⁾، كلهم من طريق يونس؛ كلاهما (الليث، ويونس) عن ابن شهاب، عَنْ عُرْوَةَ، وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن عائشة رضي الله عنها، موقوفًا عليها بمثله.

وقد روي هذا الحديث من طرق آخر من غير هذه موقوفًا⁽¹²⁾، والتي ذكرتها أصحابها؛ فلذا اكتفيت بها.

(1) مصنف ابن أبي شيبة، (2/ 335 ح/9642).

(2) صحيح مسلم، (1/ 244 رقم 297 / 7).

(3) مسند أحمد، (8/ 2969 ح/25159).

(4) سنن ابن ماجه، (1/ 565 ح/1776).

(5) شرح السنة: البخاري، (6/ 399 ح/1837).

(6) السنن الكبرى: البيهقي، (4/ 525 ح/8592).

(7) مسند أحمد، (8/ 2969 ح/25159).

(8) السنن الكبرى: النسائي، (3/ 389 ح/3356).

(9) صحيح ابن خزيمة، (3/ 348 ح/2230).

(10) المنتقى لابن الجارود، (ص: 109 / رقم 409).

(11) شرح السنة: البخاري، (6/ 399 ح/1837).

(12) ينظر على سبيل المثال: مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (4/ 359 ح/8062).

دراسة الإسناد:

فيه عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهْيَعَةَ بْنِ عَقْبَةَ الْحَضْرَمِيِّ⁽¹⁾، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَصْرِيِّ الْقَاضِي، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةً، وَقَدْ نَافَ عَلَى الثَّمَانِينَ⁽²⁾.

قال البخاري، عن الحُمَيْدِيِّ: "كان يحيى بن سعيد لا يراه شيئاً"⁽³⁾، وقال ابن سعد: "كان ضعيفاً وعنده حديث كثير، ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالاً في روايته ممن سمع منه بآخره، وأمّا أهل مصر فيذكرون أنّه لم يختلط ولم يزل أول أمره وآخره واحداً، ولكن كان يقرأ عليه ما ليس من حديثه فيسكت عليه، فقيل له في ذلك فقال: وما ذنبي؟ إنّما يجيئون بكتاب يقرؤونه ويقومون، ولو سألوني لأخبرتهم أنّه ليس من حديثي"⁽⁴⁾، وقال ابن معين: "لا يُحتجُّ بحديثه"⁽⁵⁾، وذكر عنه احتراق كتبه، فقال: "ضعيف قبل أن تحترق وبعدما احترقت"⁽⁶⁾، وقال في موضع آخر: "ليس هو بذاك"⁽⁷⁾، وقال: "ضعيف الحديث"⁽⁸⁾، وقال -أيضاً: "ابن لهيعة في حديثه كلّهُ ليس بشيء"⁽⁹⁾، وقال ابن المديني: "سمعت عبد الرحمن بن مهدي وقيل له: نحمل عن ابن لهيعة قال: لا، لا تحمل عنه قليلاً ولا كثيراً"⁽¹⁰⁾.

وقال عمرو بن علي الفلاس: "عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ أصحُّ من الذين كتبوا بعد ما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث"⁽¹¹⁾، وقال الامام مسلم: "تركه ابن مهدي ويحيى ووكيع"⁽¹²⁾.

(1) الحضرمي: هذه النسبة إلى حضر موت وهي من بلاد اليمن من أقصاها. الأنساب للسمعاني، (4/ 180).

(2) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 319/ رقم 3563).

(3) التاريخ الكبير: البخاري، (5/ 182/ ح 574)، والضعفاء الصغير له (ص: 80).

(4) الكامل: ابن عدي، (5/ 238/ ترجمة 977).

(5) المصدر نفسه.

(6) المرجع السابق.

(7) معرفة الرجال ليحيى بن معين رواية ابن محرز، (1/ 67).

(8) المصدر نفسه.

(9) تاريخ ابن معين _ رواية ابن محرز، (1/ 67).

(10) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 146/ رقم 682).

(11) المصدر نفسه (5/ 147/ رقم 682).

(12) الكنى والأسماء: مسلم، (1/ 519).

ونفى احتراق كتبه أبو زُرعة الرّازي، قال عبد الرّحمن بن أبي حاتم: "سُئل أبو زُرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقر كانوا يأخذون من الشيخ وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه من أجمل القول فيه"⁽¹⁾، قلت له: إن الناس يقولون احترق كتب ابن لهيعة، فقال: "ما غاب له كتاب"⁽²⁾، وقال -أيضاً: "سألت أبي وأبا زُرعة عن ابن لهيعة والأفريقي"⁽³⁾ أيهما أحب إليكما، فقالا: جميعاً ضعيفان، بين الإفريقي وابن لهيعة كثير، أمّا ابن لهيعة فأمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار"⁽⁴⁾، وقال الترمذي: "ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطّان وغيره من قبل حفظه"⁽⁵⁾، وقال النسائي: "ضعيف"⁽⁶⁾، وقال ابن خزيمة: "ابن لهيعة ليس ممّن أُخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرّد برواية، وإنّما أخرجت هذا الخبر لأنّ جابر بن إسماعيل معه في الإسناد"⁽⁷⁾.

وقال ابن حبان: "كَانَ شَيْخًا صَالِحًا، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ عَنِ الضُّعْفَاءِ قَبْلَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ، ثُمَّ احْتَرَقَتْ كِتَابَتُهُ فِي سَنَةِ سَبْعِينَ وَمِائَةً قَبْلَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ، وَكَانَ أَصْحَابُنَا يَقُولُونَ إِنَّ سَمَاعَ مِنْ سَمْعٍ مِنْهُ قَبْلَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ مِثْلَ الْعِبَادَةِ فِسْمَاعِهِمْ صَحِيحٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ فَسَمَاعُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَكَانَ ابْنُ لَهْيَعَةَ مِنَ الْكُتَّابِينَ لِلْحَدِيثِ وَالْجَمَاعِينَ لِلْعِلْمِ وَالرَّحَالِينَ فِيهِ"⁽⁸⁾. وقال الجوزجاني: "ابن لهيعة لا يوقف على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج بروايته أو يعتد بروايته"⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: "لا نور على حديثه، ولا ينبغي أن يُحتج به"⁽¹⁰⁾، وقال

(1) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 147/ رقم 682).

(2) المصدر نفسه.

(3) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي قاضيها، ضعيف في حفظه، مات سنة ست وخمسين ومائة، وقيل بعدها وقيل جاز المائة ولم يصح، وكان رجلاً صالحاً. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 340/ رقم 3862).

(4) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 147/ رقم 682).

(5) سنن الترمذي، (10/ 15/ 1).

(6) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 64/ 346).

(7) صحيح ابن خزيمة، (1/ 75/ ح 146).

(8) المجروحون ابن حبان، (2/ 11/ رقم 538).

(9) الكامل: ابن عدي، (5/ 239/ رقم 977).

(10) ميزان الاعتدال: الذهبي، (2/ 477/ رقم 4530).

الدارقطني: "يُعتبر بما يروي عنه العبادلة؛ ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهب"⁽¹⁾، وقال ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث له: "هذا الذي ذكرت لابن لهيعة من حديثه، وبيئت جزءاً من أجزاء كثيرة مما يرويه ابن لهيعة عن مشايخه، وحديثه حسن كأنه يُستبان عَمَّن روى عنه، وهو ممَّن يكتب حديثه"⁽²⁾، وقال ابن حزم: "إِذَا رَوَى مَا يُوَافِقُهُمْ صَارَ ثِقَّةً، وَإِذَا رَوَى مَا يُخَالِفُهُمْ صَارَ ضَعِيفًا"⁽³⁾ وكان يكثر فيه من قول: "سَاقِطٌ"⁽⁴⁾، وقال الخطيب: "ذَاهِبُ الْحَدِيثِ"⁽⁵⁾، وكذا قال ابن الجوزي⁽⁶⁾ وقال النووي: "ضعيف عند أهل الحديث"⁽⁷⁾.

وقال سبط بن العجمي: كان يدلّس عن الضعفاء⁽⁸⁾، وقال السيوطي⁽⁹⁾: وَصِفَ بالندليس⁽¹⁰⁾، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁽¹¹⁾.

وقال الذهبي: "لم يكن على سعة علمه بالمتقن، حدّث عنه ابن المبارك، وابن وهب، وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة قبل أن يكثر الوهم في حديثه، وقبل احتراق كتبه فحديث هؤلاء عنه أقوى، وبعضهم يصحّحه ولا يرتقي إلى هذا، ... يُروى حديثه في المتابعات ولا يُحتجُّ به"⁽¹²⁾، وقال في موضع آخر: "العمل على تضعيف حديثه"⁽¹³⁾، وذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة المدلسين - وهم من قد ضُعِفَ بأمر آخر غير الندليس -، وقال: "اختلف في آخر عمره وكثر

(1) الضعفاء والمتروكون: الدارقطني، (2/ 160 / رقم 319).

(2) الكامل: ابن عدي، (5/ 253 / رقم 977).

(3) المحلى بالآثار: ابن حزم، (5/ 7).

(4) المصدر نفسه (12/ 115).

(5) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (11/ 114).

(6) الموضوعات: ابن الجوزي، (3/ 256).

(7) تهذيب الأسماء واللغات: النووي، (2/ 301).

(8) التبيين لأسماء المدلسين: سبط بن العجمي، (ص 36 / رقم 39).

(9) أسماء المدلسين: السيوطي، (ص 66 / رقم 29).

(10) أسماء المدلسين: السيوطي، (ص 66 / رقم 29).

(11) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2/ 136 / ح 2096).

(12) تذكرة الحفاظ: الذهبي، (1/ 175 / رقم 224).

(13) الكاشف: الذهبي، (1/ 590 / رقم 2934).

عنه المناكير في روايته⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما"⁽²⁾.

وقال سفيان الثوري: "عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع"⁽³⁾، وقال: عبد الرحمن بن مهدي: وددت أني سمعت من ابن لهيعة خمس مائة حديث، وأني غرمت مودى كأنه يعني دية⁽⁴⁾، أحمد بن عمرو بن المسرح⁽⁵⁾ يقول: سمعت ابن وهب يقول وسأله رجل عن حديث فحدثه به فقال له من حدثك بهذا يا أبا محمد، قال: حدثني به والله الصادق البار عبد الله بن لهيعة⁽⁶⁾. وقال محمد بن يحيى بن حسان⁽⁷⁾ سمعت أبي⁽⁸⁾ يقول: "ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم قلت له: إن الناس يقولون احترق كتب ابن لهيعة، فقال: ما غاب له كتاب"⁽⁹⁾، وقال سعيد بن أبي مريم⁽¹⁰⁾: "لم يحترق له كتاب وكان يضعفه"، وقال أحمد بن حنبل: "من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه"⁽¹¹⁾، وقال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: "ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة"⁽¹²⁾.

(1) طبقات المدلسين: ابن حجر، (ص54/ رقم140).

(2) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 319/ رقم3563).

(3) تذكرة الحفاظ: الذهبي، (1/ 175/ رقم224).

(4) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (7/ 128).

(5) أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح، أبو الطاهر المصري، ثقة، مات سنة خمسين ومائتين.

تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 83/ رقم85). وفي نص الكتاب وجدته المسرح، وهو السرح.

(6) الكامل: ابن عدي، (5/ 239/ رقم977).

(7) محمد بن يحيى بن حسان التتيسي أبو عبد الله، قال أبو حاتم: "شيخ صالح". الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم،

(8/ 124/ رقم558).

(8) يحيى بن حسان التتيسي، أصله من البصرة، ثقة، مات سنة ثمان ومائتين وله أربع وستون. تقريب التهذيب:

ابن حجر، (ص: 589/ رقم7529).

(9) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 148/ رقم682).

(10) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء، أبو محمد المصري، وقد ينسب إلى جد

جده، ثقة ثبت فقيه، مات سنة أربع وعشرين ومائتين وله ثمانون سنة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص:

234/ رقم2286).

(11) تذكرة الحفاظ: الذهبي، (1/ 175/ رقم224).

(12) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (32/ 145/ رقم3474).

وقال أحمد بن صالح⁽¹⁾: "كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طلاباً للعلم"، وقال ابن قتيبة: "لما احترقت كتب ابن لهيعة بعث إليه الليث من الغد بألف دينار⁽²⁾، ولما مات سمعت الليث يقول: ما خلف مثله"⁽³⁾، وقال ابن خلكان: "كان أكثر من الحديث والأخبار والرواية"⁽⁴⁾، وقال بدر الدين العيني: "الثقة"⁽⁵⁾، وذكره السيوطي في طبقات الحفاظ⁽⁶⁾.

خلاصة القول الراوي:

ضعيف من الطبقة الخامسة من المدلسين، اختلط بعد احتراق كتبه، ورواية العبادلة عنه أعدل من غيرهما، ويروى حديثه من غير رواية العبادلة عنه للاعتبار، وإذا انفرد فلا يحتج به. قلت: توبع بمتابعة قاصر لا يُفرح بها كما هو مبين في التخریج؛ لأنها من طريق الليث بن أبي سليم بن زُئيم، واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل غير ذلك، مات سنة ثمان وأربعين ومائة⁽⁷⁾، وهو ضعيف مضطرب الحديث، كما ذكر الإمام أحمد⁽⁸⁾، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان⁽⁹⁾، وقال ابن حجر: "صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك"⁽¹⁰⁾.

(1) أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر بن الطبري، ثقة حافظ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي، فظن النسائي أنه عنى بن الطبري، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين وله ثمان وسبعون سنة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 80/رقم 48).

(2) تاريخ بغداد: الخطيب، (11/13).

(3) تذكرة الحفاظ: الذهبي، (1/175/رقم 224).

(4) وفيات الأعيان: ابن خلكان، (3/38/رقم 325).

(5) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار: العيني، (2/124/رقم 1349).

(6) طبقات الحفاظ: السيوطي، (ص: 107/رقم 213).

(7) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 464/رقم 5685).

(8) قال عبد الله سمعت أبي يقول: "ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث ولكن حدث عنه الناس". العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، (2/379/رقم 2691).

(9) قال: عبد الرحمن قال سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: "ليث لا يشتغل به هو مضطرب الحديث". الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (7/179).

(10) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 464/رقم 5685).

الحكم على الحديث:

الحديث مُنكر مرفوعاً، وقد صحَّ موقوفاً على عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم؛ وضعف المرفوع يعود للأسباب التالية:

1- فيه ابن لهيعة، ضعيف من الطبقة الخامسة من المدلسين، اختلط بعد احتراق كتبه، ورواية العبادلة عنه أعدل من غيرهما، ويروى حديثه من غير رواية العبادلة عنه للاعتبار، وإذا انفرد فلا يُحتجُّ به.

وأما متابعة الليث بن أبي سليم له فلا يُفرح بها؛ لأنَّه ضعيف مضطرب الحديث، كما بيَّنت.

2- مخالفة ابن لهيعة ومتابعه الليث من أوقفه من الثقات، كما هو مبين في التَّخريج. وضعفه مرفوعاً جمع من العلماء، قال الذهلي: "هذا حديث مُعضل لا وجه له، إنما هو فعل عائشة رضي الله عنها ليس للنبي صَلَّى الله عليه وسلَّم فيه ذكر، والوهم فيما نرى من ابن لهيعة"⁽¹⁾.

قلت: يريد الذهلي، بقوله: "إنما هو فعل عائشة رضي الله عنها"، أي الحديث الموقوف الذي ذكرته في التَّخريج.

وقال ابن القيم: "قَالَ الْمُؤَدِّرِيُّ فِي إِسْنَادِهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ وَفِيهِ مَقَالٌ"⁽²⁾، وقال ابن الملقن في الحديث المتابع الذي من طريق الليث: "رواه أبو داود بإسناد ضعيف من رواية عائشة، ورواه مسلم موقوفاً عليها"⁽³⁾، وقال العراقي: "رواه أبو داود بنحوه بسند لِيْن"⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: "رواه أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَفِيهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالصَّحِيحُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ فِعْلِهَا، وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ"⁽⁵⁾، وقال الشوكاني: "في إسناده ليث بن أبي سليم وفيه مقال"⁽⁶⁾. والله تعالى أعلم.

(1) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر، (2/ 575).

(2) عون المعبود وحاشية ابن القيم: العظيم آبادي، (7/ 103).

(3) خلاصة البدر المنير: ابن الملقن، (1/ 341). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 179/ رقم 1014).

(4) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: العراقي، (2/ 609).

(5) التلخيص الحبير: ابن حجر، (2/ 478 ح 951).

(6) نيل الأوطار: الشوكاني، (4/ 316).

المطلب الثالث: تضعيف الحديث؛ لأنَّ في إسناده من هو سيءُ الحفظ كثيرُ الخطأ.

إنَّ ضعف الرَّأوي من جهة ضبطه؛ لسوء حفظه وكثرت خطئه، سبب من أسباب ضعف الحديث عند العلماء؛ لأنَّه يكون بسبب ذلك الضَّعف قد افتقد شرط الضَّبْط، الذي هو شرط من شروط الصَّحة المتَّفَق عليها عندهم، ومن منهج الإمام ابن عبد البرِّ أنَّه كان يضعف الحديث لأجل ذلك، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام ابن عبد البرِّ رحمه الله تعالى: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»، هَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ جَابِرُ الْجُعْفِيُّ⁽¹⁾، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ⁽²⁾، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ⁽³⁾.

نقد الحديث:

قال ابن عبد البرِّ رحمه الله: "لَمْ يُسْنِدْهُ غَيْرُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ خَالَفَهُ الْحَفَاطُ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

روي الحديث متصلاً ومرسلاً، على النحو التالي:

أولاً من أخرجه متصلاً:

روي المتَّصل من وجوه عدة:

الوجه الأول: من أخرجه من طريق الحسن بن صالح، عن جابر الجعفي، عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، ومتابعاته.

أخرجه عبد بن حميد رحمه الله تعالى، قال: ثنا أبو نعيم، ثنا الحسن بن صالح، عن جابر، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الحديث⁽⁵⁾.

(1) الجعفي: بضم الجيم وسكون العين المهملة وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى القبيلة وهي جعفي بن سعد العشيرة وهو من مزحج، وكان وفد على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد جعفة في الأيام التي توفي فيها النبي صلى الله عليه وسلم. الأنساب للسمعاني، (3/ 290_291/ رقم 908).

(2) محمد بن مسلم بن تدرُس، الأسدي مولا هم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلّس، مات سنة ست وعشرين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 506/ رقم 6291).

(3) التمهيد: ابن عبد البر، (11/ 48).

(4) المصدر نفسه.

(5) المنتخب من مسند عبد بن حميد، (ص: 320/ ح 1050).

أخرجه ابن ماجه⁽¹⁾، والطحاوي⁽²⁾، وأبو بكر الدّينوري⁽³⁾، وابن الأعرابي⁽⁴⁾،
والدارقطني⁽⁵⁾، وابن عدي⁽⁶⁾، وأبو نُعيم⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾؛ جميعهم من طريق الحسن بن صالح⁽⁹⁾،
عن جابر الجعفي.

وأخرجه الطّحاوي⁽¹⁰⁾، وابن الأعرابي⁽¹¹⁾، وابن عدي⁽¹²⁾، والدارقطني⁽¹³⁾، والبيهقي⁽¹⁴⁾؛
خمسهم من طريق الحسن بن صالح، عن جابر الجعفي وليث بن أبي سليم.
وأخرجه الطّبراني⁽¹⁵⁾، والدارقطني⁽¹⁶⁾، والبيهقي⁽¹⁷⁾؛ ثلاثهم من طريق أيّوب
وأخرجه البيهقي⁽¹⁹⁾ من طريق ابن لهيعة؛ أربعهم (جابر الجعفي، وليث بن أبي سليم، وأيّوب
السّختياني، وابن لهيعة) عن أبي الزُّبير.

(1) سنن ابن ماجه، (1/ 277 ح/850).

(2) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 217 ح/1298).

(3) المجالسة وجواهر العلم: أبي بكر الدّينوري، (8/ 246 ح/3523).

(4) معجم ابن الأعرابي، (2/ 851 ح/1755).

(5) سنن الدارقطني، (2/ 122 ح/1254).

(6) الكامل: ابن عدي، (2/ 334 ح/472).

(7) حلية الأولياء: أبي نعيم، (7/ 334 ح).

(8) السنن الكبرى: البيهقي، (2/ 228 ح/2898). القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 155 ح/344).

(9) الحسن بن صالح بن صالح بن حي، وهو حيان بن شُفّي الهمداني بسكون الميم، الثوري، ثقة فقيه عابد رمي
بالتشيع، مات سنة تسع وستين ومائة، وكان مولده سنة مائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 161/
رقم 1250).

(10) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 217 ح/1297_1298). بمثله.

(11) معجم ابن الأعرابي، (2/ 851 ح/1755).

(12) الكامل: ابن عدي، (7/ 237).

(13) سنن الدارقطني، (2/ 122 ح/1253).

(14) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (3/ 79 ح/3764).

(15) المعجم الأوسط: الطبراني، (8/ 43 ح/7903). بنحوه.

(16) سنن الدارقطني، (2/ 259 ح/1501). بنحوه.

(17) القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 158 ح/346).

(18) السّختياني: نسبة إلى عمل السختيان وبيعها، وهي الجلود الضأنية، ليست بأدم. الأنساب: السمعاني،
(53/7).

(19) القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 159 ح/347).

وأخرجه الدارقطني⁽¹⁾، من طريق يحيى بن سلام، وأخرجه البيهقي⁽²⁾، من طريق يحيى بن نصر الحاجب؛ كلاهما (يحيى بن سلام، ويحيى بن نصر الحاجب) عن مالك بن أنس، عن وهب بن كيسان؛ كلاهما (أبو الزبير، وهب بن كيسان) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما. الوجه الثاني: من أخرجه من طريق الحسن بن صالح، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

أخرجه ابن أبي شيبة رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: الْحَدِيثُ⁽³⁾. أخرجه أحمد⁽⁴⁾، والطحاوي⁽⁵⁾، من طريق الحسن بن صالح، به، بمثله.

الوجه الثالث: من أخرجه من طريق أبي حنيفة وغيره، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد بن الهاد، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه أبو حنيفة رحمه الله تعالى، قال: عَنْ مُوسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً، وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَنَهَاةً، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: أَتُنْهَانِي أَنْ أَقْرَأَ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَتَذَكَّرَا ذَلِكَ حَتَّى سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ، فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةً»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ سنن الدارقطني، (2/ 114 / ح 1241). بلفظ: "كُلُّ صَلَاةٍ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ".

⁽²⁾ القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 161/ ح 352).

⁽³⁾ مصنف ابن أبي شيبة، (1/ 331 / ح 3802).

⁽⁴⁾ قال الإمام أحمد: حدثنا أسود بن عامر، أخبرنا حسن بن صالح، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من كان له إمام، فقراءته له قراءة". مسند أحمد، (23/ 12 / ح 14643).

⁽⁵⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 217 / رقم 1298). بمثله.

⁽⁶⁾ مسند أبي حنيفة رواية الحسكي، (ص: 25). ومسند أبي حنيفة للحارثي (1/ 411 / ح 635) و(1/ 407 / ح 624) ومسند أبي حنيفة للحارثي (1/ 420 / ح 654).

أخرجه من طريقه أبو يوسف القاضي⁽¹⁾، ومحمد بن الحسن الشَّيْبَانِي⁽²⁾، والطَّحَاوِي⁽³⁾، وابن عَدِي⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾، والخطيب البغدادي⁽⁷⁾؛ جميعهم به، بمثله. وأخرجه ابن مَنيع في مسنده⁽⁸⁾ عن سفيان الثَّورِي، وشريك، وأخرجه البيهقي⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾، وابن عَدِي⁽¹¹⁾، من طريق الحسن بن عُمارة، وأخرجه البيهقي -أيضاً⁽¹²⁾ من طلحة وهو مجهول؛ أربعتهم (سفيان الثَّورِي، وشريك، والحسن بن عُمارة، وطلحة) عن موسى بن أبي عائشة، به.

الوجه الرابع: من أخرجه من طريق أبي حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شدَّاد بن الهاد، عن أبي الوليد، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

أخرجه أبو يوسف القاضي رحمه الله تعالى، قال: عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ، قَالَ: قَالَ: فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَتَنَاهُ فَأَبَى، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: أَتَتَّهَانِي أَنْ أَقْرَأَ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَتَذَكَّرْنَا ذَلِكَ حَتَّى سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ، فَإِنْ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ"⁽¹³⁾.

⁽¹⁾ آثار أبي يوسف، (ص: 23/ح 113).

⁽²⁾ الآثار لمحمد بن الحسن، (1/86/168).

⁽³⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/217/ح 1294). بمثله.

⁽⁴⁾ الكامل: ابن عدي، (8/241).

⁽⁵⁾ سنن الدارقطني، (2/110/ح 1234).

⁽⁶⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (2/227/ح 2896). ومعرفة السنن والآثار: البيهقي، (3/79/ح 3761). والقراءة

خلف الإمام: البيهقي، (ص: 147/ح 334).

⁽⁷⁾ الفقيه والمتفقه: الخطيب البغدادي، (1/544).

⁽⁸⁾ إتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (2/168).

⁽⁹⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (3/78/ح 3759).

⁽¹⁰⁾ سنن الدارقطني، (2/111/ح 1237).

⁽¹¹⁾ الكامل: ابن عدي، (3/110).

⁽¹²⁾ القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 148/ح 338).

⁽¹³⁾ الآثار لأبي يوسف (ص: 23/ح 113).

أخرجه ابن عدي⁽¹⁾، والدارقطني⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾؛ من طريق أبي حنيفة، به.

الوجه الخامس: من أخرجه من طريق إسرائيل بن يونس، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن رجل من أهل البصرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أخرجه الطحاوي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ، قَالَ: ثنا أَبُو أَحْمَدَ -يعني محمد بن عبد الله الزبيري، قَالَ: ثنا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽⁴⁾.

وللحديث المرفوع شواهد لا يُفرح بها، منها:

ما أخرجه الطبراني⁽⁵⁾، وابن عدي⁽⁶⁾ والبيهقي⁽⁷⁾، ثلاثتهم من طريق الحسن بن صالح، عن أبي هارون العبدى عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله. وهو ضعيف جداً؛ لأن مداره على أبي هارون العبدى، وهو متروك، ومنهم من كذبه، وهو شيعي⁽⁸⁾.

(1) الكامل: ابن عدي، (8/ 242).

(2) سنن الدارقطني، (2/ 111 ح 1236).

(3) القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 149 ح 341).

(4) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 217 ح 1296).

(5) المعجم الأوسط: الطبراني، (7/ 308 ح 7579).

(6) الكامل: ابن عدي، (1/ 524 رقم 150).

(7) قال البيهقي: "وَقِيلَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مُظْلِمٍ عَنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي هَارُونَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ" وَهَذَا حَدِيثٌ يَدُورُ عَلَى أَبِي هَارُونَ دُونَ عُمَارَةَ بْنِ جُوَيْنٍ الْعَبْدِيِّ. . . وَالرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ عُيْلَةٌ وَعَلَى بَعْضٍ مَنْ يَجْهَلُ وَقَدْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: أَبُو هَارُونَ الْعَبْدِيُّ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ. وَقَدْ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ: عُمَارَةُ بْنُ جُوَيْنٍ أَبُو هَارُونَ الْعَبْدِيُّ كَذَّابٌ". القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 198 _ 199 ح 438).

(8) عمارة بن جوين، أبو هارون العبدى مشهور بكنيته، متروك ومنهم من كذبه، شيعي، مات سنة أربع وثلاثين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 408 / رقم 4840).

ومنها: ما أخرجه الدارقطني⁽¹⁾ من طريق محمد بن عبّاد الرّازي⁽²⁾، عن إسماعيل بن إبراهيم التّيمي⁽³⁾، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة بمثله. تفرّد به محمد بن عبّاد، عن إسماعيل بن إبراهيم، وإسماعيل ضعيف، قلت: روى البيهقي شواهد أخرى لا تقل ضعفا عمّا ذكرته، منها حديث أنس بن مالك⁽⁴⁾، والثّوّاس بن سمعان⁽⁵⁾، وزيد بن ثابت⁽⁶⁾ وغيرها، قال ابن حجر: "لَهُ -يعني حديث جابر رضي الله عنه- طُرُقٌ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَكُلُّهَا مَعْلُومَةٌ"⁽⁷⁾.

من أخرجه مرسلًا:

أخرجه ابن أبي شيبة رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، وَجَرِيرٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الحديث⁽⁸⁾. أخرجه محمد بن الحسن الشّيباني⁽⁹⁾، من طريق إسرائيل بن يونس، وأخرجه الطّحاوي⁽¹⁰⁾ من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان الثّوري، وأخرجه ابن عدي⁽¹¹⁾، والبيهقي⁽¹²⁾، من طريق شعبة.

-
- (1) قال الدارقطني: "لَا يَصِحُّ هَذَا عَنْ سُهَيْلٍ، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ الرَّازِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ وَهُوَ ضَعِيفٌ". سنن الدارقطني، (2/ 260 / ح 1504).
- (2) محمد بن عباد بن زياد المزني الخزاز المكي، أبو جعفر نزيل الرى في دار أبي الأقوال، قال عنه أبو حاتم: "صدوق". الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 14 / رقم 61).
- (3) إسماعيل بن إبراهيم الأحول، أبو يحيى التيمي الكوفي، ضعيف. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 106 / رقم 421).
- (4) قال البيهقي: "وَقَدْ رَوَوْا هَذَا الْخَبَرَ بِإِسْنَادٍ مَوْضُوعٍ لِشُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 178 / ح 387).
- (5) قال البيهقي: "هَذَا إِسْنَادٌ بَاطِلٌ فِيهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ هَذَا إِنْ كَانَ هُوَ الْعُكَّاشِيُّ فَهُوَ كَذَّابٌ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى الْأَوْرَاعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَثَمَةِ". القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 201 / ح 442).
- (6) القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 210 / ح 448).
- (7) التلخيص الحبير: ابن حجر، (1/ 569 /).
- (8) مصنف ابن أبي شيبة، (1/ 330 / 3779).
- (9) موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، (ص: 62 / 124).
- (10) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 217 / ح 1295).
- (11) الكامل: ابن عدي، (8/ 243).
- (12) القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 148 / ح 336).

وأخرجه ابن عدي⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾، من طريق سفيان بن عيينة، وأخرجه ابن عدي من طريق جرير بن عبد الحميد⁽³⁾، وأخرجه البيهقي من طريق أبي حنيفة⁽⁴⁾؛ سنتهم (إسرائيل، وسفيان الثوري، وشعبة، وابن عيينة، وجرير، وأبو حنيفة) عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله.

دراسة الإسناد:

روي الحديث متصلاً ومرسلاً:

أولاً - دراسة إسناد من أخرجه متصلاً:

روي المتصل من وجوه عدة:

دراسة الوجه الأول: وهو من طريق الحسن بن صالح، عن جابر الجعفي، عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

فيه جابر بن يزيد الجعفي، بن الحارث، أبو عبد الله الكوفي، مات سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين⁽⁵⁾.

قال زائدة بن قدامة: "كان جابر الجعفي كذاباً يؤمن بالرجعة"⁽⁶⁾، وقال أبو حنيفة: "ما لقيت أكذب من جابر الجعفي، ما أتيت به شيء من رأي إلا جاءني فيه بأثر، وزعم أن عنده ثلاثين ألف حديث لم يُظهرها"⁽⁷⁾، وقال سعيد بن جبيرة⁽⁸⁾، وأيوب السختياني⁽⁹⁾، والجوزجاني⁽¹⁰⁾، وابن حزم⁽¹¹⁾: "كذاب"، وقال الجوزجاني في موضع آخر: "منكر الحديث"⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ الكامل: ابن عدي، (8/ 242).

⁽²⁾ القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 148 / ح 336).

⁽³⁾ الكامل: ابن عدي، (8/ 242).

⁽⁴⁾ القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 148 / ح 336).

⁽⁵⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص 137 / رقم 878).

⁽⁶⁾ تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (3/ 296 / رقم 1399).

⁽⁷⁾ المجروحين: ابن حبان، (1/ 209 / رقم 173).

⁽⁸⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (1/ 191 / رقم 240).

⁽⁹⁾ المجروحين: ابن حبان، (1/ 209 / رقم 173).

⁽¹⁰⁾ أحوال الرجال: الجوزجاني، (ص: 55 / رقم 28).

⁽¹¹⁾ المحلى بالآثار: ابن حزم، (2/ 273).

⁽¹²⁾ إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (3/ 140 / رقم 921).

وسئل الأعمش ألسن تروي عن جابر الجعفي، فقال: "لا، ولا نصف حديث"⁽¹⁾، وتركه ابن عيينة ولم يسمع منه⁽²⁾، وقال يحيى بن القطان: "تركنا جابرًا قبل أن يقدم علينا الثوري"⁽³⁾، وقال أحمد بن حنبل: "تركه عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "تركه بن مهدي فاستراح"⁽⁵⁾، وقال الفلاس: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن جابر الجعفي، وكان عبد الرحمن يحدثنا عنه قبل ذلك ثم تركه"⁽⁶⁾، وقال أحمد بن سنان: "ترك عبد الرحمن بن مهدي حديث جابر الجعفي"⁽⁷⁾، وقال البخاري: "تركه يحيى، وابن مهدي"⁽⁸⁾، وقال ابن معين: "لا يكتب حديث جابر الجعفي، ولا كرامة"⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: "ليس وزاد في موضع آخر: "ولم يدع جابر ممن رآه إلا زائدة، وكان جابر كذاباً"⁽¹¹⁾، وقال -أيضا: "ضعيف"⁽¹²⁾.

وقال الشَّعْبِي: "يا جابر! لا تموت حتَّى تكذب على رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم، قال إسماعيل: ما مضى الأيام والليالي حتَّى اتُّهم بالكذب"⁽¹³⁾، وقال أبو زرعة: "لَيْن"⁽¹⁴⁾، وقال حاتم: "يُكتب حديثه على الاعتبار، ولا يُحتجُّ به"⁽¹⁵⁾، وقال العجلي: "كان ضعيفًا يغلو في وكان يدلس"⁽¹⁶⁾، وقال ابن حبان: "كان سبئيًّا من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول، إِنَّ عليًّا

(1) الكامل: ابن عدي، (2/ 328 / رقم 326).

(2) المصدر نفسه (2/ 330 / رقم 326).

(3) التاريخ الكبير: البخاري، (2/ 211 / رقم 2223).

(4) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 57 / رقم 262).

(5) الكامل ابن عدي، (2/ 330 / رقم 326).

(6) المصدر نفسه، (8/ 57 / رقم 262).

(7) المرجع السابق، (8/ 57 / رقم 262).

(8) الضعفاء الصغير: البخاري، (ص 29 / رقم 48)، التاريخ الكبير: البخاري، (2/ 211 / رقم 2223).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (3/ 364 / رقم 1769).

(10) المصدر نفسه (3/ 285 / رقم 1356).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 329 / رقم 326).

(12) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 57 / رقم 262).

(13) التاريخ الكبير: البخاري، (2/ 211 / رقم 2223).

(14) المصدر نفسه (8/ 57 / رقم 262).

(15) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 57 / رقم 262).

(16) معرفة النقات: العجلي، (1/ 264 / رقم 206).

عليه السلام يرجع إلى الدنيا"⁽¹⁾، وقال الدراقطني: "إن اعتبر له بحديث بعد حديث، صالح إذا كان عن الأئمة"⁽²⁾.

وقال النسائي: "متروك"⁽³⁾، وقال ابن سعد: "كان يدلّس، وكان ضعيفا جداً في رأيه وروايته"⁽⁴⁾، وقال أبو محمد بن الجارود: "ليس بشيء، كذاب، لا يكتب حديثه"⁽⁵⁾، وقال أبو القاسم البلخي: "عندي ليس بشيء"⁽⁶⁾، وقال قيس بن الربيع: "كان ضعيفاً جداً في رأيه وحديثه"⁽⁷⁾، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: "لم يختلف على جابر الجعفي في حديثين من حديثه"⁽⁸⁾، وقال ابن قتيبة: "كان ضعيفا في حديثه، وهو من الرافضة الغالية، الذين يؤمنون بالرجعة وكان صاحب شبهة، ونيرنجات"⁽⁹⁾.

وقال ابن عدي: "له حديث صالح، وقد احتمله الناس ورووا عنه، وعامة ما قذفوه به أنه كان يؤمن بالرجعة - يعني رجعة عليّ إلى الدنيا - ولم يتخلف أحد في الرواية عنه، ولم أر له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار، وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق"⁽¹⁰⁾، وقال ابن شاهين: "أقل ما في أمره أن يكون حديثه لا يحتج به، إلا أن يروي حديثاً يشاركه فيه النقات، وإذا انفرد بحديث لم يعمل عليه لتفصيل سفيان له"⁽¹¹⁾، وقال الفضل بن زياد: "سئل بن حنبل عنه وعن ليث بن أبي سليم فقال: جابر أقواهما حديثاً، وليث أحسنهما رأياً؛ إنما ترك الناس حديث جابر لسوء رأيه"⁽¹²⁾، وسئل أحمد عنه -أيضاً- وعن حجاج بن أرطاة فأطرق

(1) المجروحين: ابن حبان، (208/1).

(2) الضعفاء والمتروكين للدراقطني، (ص7/ رقم 142).

(3) الضعفاء والمتروكين: النسائي، (ص163/ رقم 98).

(4) إكمال تهذيب الكمال: مغطاي، (3/ 139/ رقم 921).

(5) المصدر نفسه.

(6) المرجع السابق (3/ 140/ رقم 921).

(7) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (6/ 345).

(8) تاريخ أبي زرة الدمشقي، (ص: 296).

(9) المعارف: ابن قتيبة الدينوري، (1/ 480). والنيرنجات: رقى سحرية، تكلمة المعاجم العربية: رينهارت بيتر أن تُوَزي، (10/ 343).

(10) الكامل: ابن عدي، (2/ 119/ رقم 326).

(11) إكمال تهذيب الكمال: مغطاي، (3/ 142/ رقم 921).

(12) المعرفة والتاريخ: الفسوي، (2/ 164).

وقال: لا أدري ثمَّ، قال: قد روى شعبة عن جابر الجعفي نحو سبعين حديثاً⁽¹⁾، وقال شعبة: "صدوق في الحديث"⁽²⁾، وقال يعقوب بن شيبة: "لا نعلم أحداً ترك جابراً الجعفي إلا زائدة، وهو رجل في حديثه اضطراب"⁽³⁾.

وقال سفيان الثوري: "كان جابر الجعفي ورعاً في الحديث، ما رأيت أروع في الحديث منه"⁽⁴⁾، وقال شعبة: "صدوق في الحديث"⁽⁵⁾، وقال شعبة: "كان جابر إذا قال: ثنا وسمعت فهو من أوثق الناس"⁽⁶⁾، وقال سفيان الثوري: "إذا قال جابر: إذا قال لك حدثني أو سمعت فذاك، وإذا قال: قال فكأنه يدلّس"⁽⁷⁾، وقال زهير بن معاوية: "كان جابر إذا قال سمعت أو سألت فهو من أصدق الناس"⁽⁸⁾.

وقال وكيع: "مهما شككتم في شيء فلا تشكّوا أنّ جابر بن يزيد أباً محمد الجعفي ثقة"⁽⁹⁾، وقال سفيان لشعبة: "لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلّمَنَّ فيك"⁽¹⁰⁾. وقال الذهبي: "أحد أوعية العلم على ضعفه ورفضه"⁽¹¹⁾، وقال في موضع آخر: "من أكبر علماء الشيعة، وثقه شعبة فشدّ وتركه الحفاظ"⁽¹²⁾، وذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة من طبقات المدلسين، وقال: الجمهور، ووصفه الثوري، والعجلي، وابن سعد بالتدليس"⁽¹³⁾، وقال في موضع آخر: "ضعيف رافضي"⁽¹⁴⁾.

⁽¹⁾ المصدر السابق.

⁽²⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (2/ 497/ رقم 2043).

⁽³⁾ تاريخ الإسلام: الذهبي، (59/8).

⁽⁴⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 57/ رقم 262).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه (8/ 57/ رقم 262).

⁽⁶⁾ الكامل: ابن عدي، (2/ 333/ رقم 326).

⁽⁷⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (6/ 345).

⁽⁸⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 57/ رقم 262).

⁽⁹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹⁰⁾ الكامل: ابن عدي، (2/ 332).

⁽¹¹⁾ المصدر نفسه (8/ 60).

⁽¹²⁾ الكاشف: الذهبي، (1/ 288/ رقم 739).

⁽¹³⁾ طبقات المدلسين: ابن حجر، (ص 53/ رقم 133).

⁽¹⁴⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص 137/ رقم 878).

خلاصة القول في الرأوي: ضعيف يغلو في التشيع، اتهمه البعض بسبب ذلك، وكان مدلساً من المرتبة الخامسة، ولم يصرح بالسماع، قال البخاري: **وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يَدْرِي أَسْمَعَ جَابِرٌ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ**⁽¹⁾، والله أعلم. وقد توبع كما هو مبين في التخريج من قبل:

1- الليث بن أبي سليم بن زُنيَم، واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل: غير ذلك، صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك، مات سنة ثمان وأربعين ومائة⁽²⁾.

2- عبد الله بن لهيعة بن عقبة، أبو عبد الرحمن المصري القاضي، صدوق مدلس عن الضعفاء، اختلط بعد احتراق كتبه، وروايته قبل احتراق كتبه فصحيحة، وخاصة عن العبادلة، ويروى حديثه للاعتبار والمتابعات، وإذا انفرد فلا يحتج به⁽³⁾، ولم يصرح بالسماع، وفي إسناده محمد بن أشرس⁽⁴⁾، وهو متروك الحديث.

3- أيوب بن أبي تميمة كيسان السخثياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وله خمس وستون⁽⁵⁾، ولكن هذا الطريق مروى من قبل سهل بن العباس، وهو متروك، قال الدارقطني: **"هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَسَهْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ مَتْرُوكٌ"**⁽⁶⁾، وقال البيهقي: **"هَذَا الْخَبَرُ بَاطِلٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَوْ صَحَّ مِثْلُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ لَكَانَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ وَلَمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ أَحَدٌ، وَإِنَّمَا الْحَمْلُ فِيهِ عَلَى سَهْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ هَذَا فَإِنَّهُ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ"**⁽⁷⁾.

وعليه فلا يفرح بتلك المتابعات؛ لشدة ضعفها، لما ذكرته.

⁽¹⁾ القراءة خلف الإمام: البخاري، (ص: 8).

⁽²⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 464/رقم 5685).

⁽³⁾ سبقت ترجمته، (ص: 74).

⁽⁴⁾ محمد بن أشرس السلمي، النيسابوري، متهم في الحديث، وتركه أبو عبد الله بن الاخرم الحافظ، وغيره. ميزان

الاعتدال: الذهبي، (3/ 485/رقم 7246).

⁽⁵⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 605/117).

⁽⁶⁾ سنن الدارقطني، (2/ 259/ح 1501).

⁽⁷⁾ القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 158/ح 346).

وفيه أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس، الأسدي مولا هم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلّس، مات سنة ست وعشرين ومائة⁽¹⁾، ولم يصرّح بالسّماع.

وقد توبع من قبل وهب بن كيسان، ولكن في إسناده:

1- يحيى بن سلام البصري، حدّث بالمغرب عن سعيد بن أبي عروبة، ومالك وجماعة، قال الدارقطني: "ضعيف"، والصّواب مؤفّف⁽²⁾، وقال ابن عدي: "يكتب حديثه مع ضعفه"⁽³⁾.

2- يحيى بن نصر بن حاجب القرشي، قال أبو حاتم الرّازي: "ليس بشيء"، وقال أبو زرعة الرّازي: "تكلم النّاس فيه"⁽⁴⁾.

وعليه فلا يُفرح بهذه المتابعة؛ لأنّها ضعيفة، لما ذكرته.

دراسة الوجه الثاني: وهو من طريق الحسن بن صالح، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

جميع رواته ثقات، إلا أنّ فيه أبا الزبير، وهو ثقة كثير التّدلس، ولم يصرّح بالسّماع. وكذلك لم يذكر الحسن بن صالح الوسطة الذي بينه وبين أبي الزبير، ولعلّ هذا من اختلاف الرواية عليه.

دراسة الوجه الثالث: وهو من طريق أبي حنيفة وغيره عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شدّاد بن الهاد، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وفيه النّعمان بن ثابت الكوفي، أبو حنيفة الإمام، يقال: أصلهم من فارس، مات سنة خمسين ومائة على الصّحيح، وله سبعون⁽⁵⁾.

قال أبو عبد الرّحمن المقرئ: "كان أبو حنيفة يحدثنا فإذا فرغ من الحديث قال: هذا الذي سمعتم كلّ رِيحٍ، وباطل"⁽⁶⁾ وقال في موضع آخر: "سمعتُ أبا حنيفة يقول: عامّة ما أحدثكم

(1) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 506 / رقم 6291)

(2) سنن الدارقطني، (2 / 114 / ح 1241).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (9 / 124 / رقم 2154)

(4) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9 / 193 / رقم 805).

(5) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 563 / رقم 7153).

(6) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8 / 449 / رقم 2062).

خطاً⁽¹⁾، وقال -أيضاً: حَدَّثَنَا أَبُو حَنيفَةَ وَكَانَ مَرَجِيًّا يَمْدُ بِهَا صَوْتَهُ صَوْتًا عَالِيًّا، وَقِيلَ لَهُ: فَأَنْتَ لَمْ تَرَوْى عَنْهُ، وَكَانَ مَرَجِيًّا، قَالَ: إِنِّي أَبِيعُ اللَّحْمَ مَعَ الْعِظَامِ⁽²⁾.

وقال سفيان الثوري: "اسْتَتِيبَ أَبُو حَنيفَةَ مِنَ الْكُفْرِ مَرَّتَيْنِ"⁽³⁾، وعندما نُعي أبو حنيفة، قال: الحمد لله، وسجد، وقال: كان ينقض الإسلام عروة عروة"⁽⁴⁾، وقال -أيضاً: "ما وُلِدَ في الإسلام مولود أشأم منه"⁽⁵⁾، وذكّر حديثاً عند سفيان الثوري، فقال رجل حَدَّثْتَنِي فلان بغير هذا، فقال من هو؟ قال: أبو حنيفة، قال: أَحْلَلْتَنِي عَلَى غَيْرِ مَلَى"⁽⁶⁾، وقال مرة: "غير ثقة ولا مأمون، غير ثقة ولا مأمون"⁽⁷⁾، وسئل عنه فَقَالَ: "لا رأي ولا حديث"⁽⁸⁾.

وقال مالك بن أنس: "الدَّاءُ الْعُضَالُ الْهَلَاكُ فِي الدِّينِ، وَأَبُو حَنيفَةَ مِنَ الدَّاءِ الْعُضَالِ"⁽⁹⁾، وقال الوليد بن مسلم: قال لي مالك أَيْذَكَرُ أَبُو حَنيفَةَ فِي بَلَدِكُمْ؟ قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: مَا يَنْبَغِي لِبَلَدِكُمْ أَنْ تُسَكَنَ"⁽¹⁰⁾، وقيل لمحمد بن مسلمة -صاحب الإمام مالك: ما لرأي النعمان دخل البلدان كلها إلا المدينة؟ قال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لا يدخلها الدَّجَالُ ولا الطَّاغُوتُ، وهو دَجَالٌ مِنَ الدَّجَاجِلَةِ"⁽¹¹⁾، وقال حماد بن سلمة: "شَيْطَانٌ اسْتَقْبَلَ آثَارَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرُدُّهَا بِرَأْيِهِ"⁽¹²⁾، وقال وكيع: "كَانَ شَرِيكَ لَا يَجِيزُ شَهَادَتَهُ، وَلَا شَهَادَةُ أَصْحَابِهِ، وَأَمَّا الثَّوْرِيُّ فَمَا كَلَّمَهُ حَتَّى مَاتَ"⁽¹³⁾، وقال شريك: "لأن يكون في كل ربع من رباع الكوفة خمار يبيع الخمر خير من أن يكون فيها من يقول بقول أبي حنيفة"⁽¹⁴⁾.

(1) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (7/ 233/ رقم 3453).

(2) الكامل: ابن عدي، (8/ 239/ رقم 1954).

(3) الضعفاء الصغير: البخاري، (ص: 132/ رقم 388).

(4) المصدر نفسه.

(5) المرجع السابق.

(6) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (7/ 233/ رقم 3453).

(7) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (13/ 419).

(8) المصدر نفسه (13/ 418).

(9) الكامل: ابن عدي، (8/ 237/ رقم 1954).

(10) المصدر نفسه.

(11) الضعفاء الصغير: البخاري، (ص: 132/ رقم 388).

(12) الكامل: ابن عدي، (8/ 239/ رقم 1954).

(13) المصدر نفسه.

(14) المرجع السابق.

وقال عبد الله بن المبارك يَقُولُ: اضربوا عَلَى حديث أَبِي حنيفة⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "كَانَ أَبُو حنيفة يَتِيمًا فِي الْحَدِيثِ"⁽²⁾، وقال -أَيْضًا: كَتَبْتُ عَنْ أَبِي حنيفة أَرْبَعَمِائَةَ حَدِيثٍ إِذَا رَجَعْتُ إِلَى الْعِرَاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَحْوَتَهَا"⁽³⁾، وقال مَرَّةً: "إِنَّ أَصْحَابِي لَيَلُومُونَنِي فِي الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي حنيفة، وَذَاكَ أَنَّهُ أَخَذَ كِتَابَ مُحَمَّدَ بْنِ جَابِرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ فَرَوَى عَنْ حَمَّادٍ وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ"⁽⁴⁾، وقال مَرَّةً أُخْرَى: "كَانَ أَبُو حنيفة مُسَكِّنًا فِي الْحَدِيثِ"⁽⁵⁾، وقال مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ الْيَمَامِيُّ: "سَرَقَ أَبُو حنيفة كُتُبَ حَمَّادِ مَنَى"⁽⁶⁾، وقال النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: "مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِثِقَةٍ"⁽⁷⁾.

وقال الفضل بن دُكَيْنٍ: "لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ فَقِيهًا يُذَكَّرُ بِخَيْرٍ إِلَّا عَابَ أَبُو حنيفة مَجْلِسَهُ"⁽⁸⁾، وقال يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: "لَيْسَ بِصَاحِبِ حَدِيثٍ"⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: "مَرَّ بِي أَبُو حنيفة وَأَنَا فِي سَوَاقِ الْكُوفَةِ، فَلَمْ أَسْأَلْهُ عَنْ شَيْءٍ، وَكَانَ جَارِي بِالْكُوفَةِ فَمَا قَرِيبَتُهُ وَلَا سَأَلْتُهُ عَنْ شَيْءٍ"⁽¹⁰⁾، وَسُئِلَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ عَنْهُ فَقَالَ: "صَاحِبُ الرَّأْيِ، فَضَعَّفَهُ جَدًّا، وَقَالَ: كَانَ بَيْنَ يَدَيَّ مَا سَأَلْتُهُ عَنْ شَيْءٍ، وَرَوَى خَمْسِينَ حَدِيثًا أَخْطَأَ فِيهَا"⁽¹¹⁾، وقال عبد الله بن نمير: أَدْرَكْتُ النَّاسَ وَمَا يَكْتُبُونَ الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي حنيفة، فَكَيْفَ الرَّأْيِ؟⁽¹²⁾، وقال يعقوب بن شيبة: "صَدُوقٌ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ"⁽¹³⁾، وقال مُحَمَّدُ بْنُ زَكْرِيَا الْغَلَّابِيُّ: "ضَعِيفٌ"⁽¹⁴⁾.

⁽¹⁾ تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (13 / 423).

⁽²⁾ المصدر نفسه (13 / 417).

⁽³⁾ المرجع السابق.

⁽⁴⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8 / 449 / رقم 2062).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ المرجع السابق.

⁽⁷⁾ الكامل: ابن عدي، (8 / 238 / رقم 1954).

⁽⁸⁾ الكامل: ابن عدي، (8 / 238 / رقم 1954). المصدر نفسه.

⁽⁹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹⁰⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8 / 449 / رقم 2062).

⁽¹¹⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (7 / 233 / رقم 3453).

⁽¹²⁾ تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (13 / 417).

⁽¹³⁾ المصدر نفسه (13 / 416).

⁽¹⁴⁾ تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (13 / 422).

وقال ابن سعد: "ضعيف في الحديث، وكان صاحب رأي"⁽¹⁾، وقال أحمد بن حنبل: "تركه ابن المبارك بأخرة"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ يَكْذِبُ"⁽³⁾، وقال -أيضاً: "رأيه مذموم، وبدنه لا يذكر"⁽⁴⁾، وقال مرة: "حديث أبي حنيفة ضعيف، ورأيه ضعيف"⁽⁵⁾، وقال وكيع بن الجراح، وأبو إسحاق الفزاري⁽⁶⁾، ويوسف بن أسباط⁽⁷⁾: "كان مرجئاً يرى السيف"⁽⁸⁾، وقال البخاري: "مرجئاً سكتوا عنه، وعن رأيه وعن حديثه"⁽⁹⁾، وقال مسلم: "صاحب الرأي، مضطرب الحديث، ليس له كبير حديث صحيح"⁽¹⁰⁾، وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم: سألت يَحْيَى بن معين عن أبي حنيفة فقال: "لا تكتب حديثه"⁽¹¹⁾.

وقال الجوزجاني: "لا يقنع بحديثه، ولا برأيه"⁽¹²⁾، وقال النسائي: "ليس بالقوي في الحديث كوفي"⁽¹³⁾، وقال ابن حبان: "كَانَ رَجُلًا جَدًّا لَا ظَاهَرَ الْوَرَعِ، لَمْ يَكُنِ الْحَدِيثَ صَنَاعَتَهُ حَدَّثَ بِمِائَةِ وَثَلَاثِينَ حَدِيثًا مَسَانِيدَ مَا لَهُ حَدِيثٌ فِي الدُّنْيَا غَيْرَهَا، أَخْطَأَ مِنْهَا فِي مِائَةِ وَعَشْرِينَ حَدِيثًا، إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَقْلَبَ إِسْنَادَهُ، أَوْ غَيْرَ مَتْنِهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ، فَلَمَّا غَلَبَ خَطُؤُهُ عَلَى صَوَابِهِ اسْتَحَقَّ تَرْكُ الْإِخْتِجَاجِ بِهِ فِي الْأَخْبَارِ، وَمِنْ جِهَةِ أُخْرَى لَا يَجُوزُ الْإِخْتِجَاجُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ دَاعِيًا إِلَى الْإِرْجَاءِ، وَالِدَّاعِيَةِ إِلَى الْبَدْعِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْتَجَّ بِهِ عِنْدَ أَيْمَتِنَا قَاطِبَةً، لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِيهِ خِلَافًا عَلَى أَنَّ أَيْمَةَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلَ الْوَرَعِ فِي الدِّينِ فِي جَمِيعِ الْأُمُصَارِ وَسَائِرِ الْأَقْطَارِ جَرَّحُوهُ، وَأَطْلَقُوا عَلَيْهِ الْقَدْحَ إِلَّا الْوَاحِدَ بَعْدَ الْوَاحِدِ"⁽¹⁴⁾.

(1) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (7/ 233/ رقم 3453).

(2) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 449/ رقم 2062).

(3) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (13/ 421).

(4) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 449/ رقم 2062).

(5) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (13/ 421).

(6) الضعفاء الكبير: العقيلي، (4/ 268/ رقم 1876).

(7) المصدر نفسه.

(8) المرجع السابق.

(9) التاريخ الكبير: البخاري، (8/ 81/ رقم 2253).

(10) الكنى والأسماء: مسلم، (1/ 276/ رقم 963).

(11) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (13/ 422).

(12) أحوال الرجال: الجوزجاني، (ص: 117/ رقم 95).

(13) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 100/ رقم 586).

(14) المجروحين لابن حبان، (3/ 60/ رقم 1127 - 1128).

وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه غلط وتصاحيف، وزيادات في أسانيدھا ومتونها، وتصاحيف في الرجال، وعامة ما يرويه كذلك، ولم يصح له في جميع ما يرويه إلا بضعة عشر حديثاً، وقد روى من الحديث لعله أرجح من ثلاثمائة حديث من مشاهير وغرائب، وكله على هذه الصورة لأنه ليس هو من أهل الحديث، ولا يحمل على من تكون هذه صورته في الحديث"⁽¹⁾، وسئل الدارقطني: هل يصح سماع أبي حنيفة عن أنس؟ فقال: لا يصح سماعه عن أنس، ولا عن أحد من الصحابة، ولا تصح له رؤية أنس، ولا رؤية أحد من الصحابة"⁽²⁾، وقال أبو نعيم: "قال بخلق القرآن، واستتيب من كلامه الرديء غير مرة، كثير الخطأ والأوهام"⁽³⁾، وسئل يحيى بن معين عنه فقال: "كان يضعف في الحديث"⁽⁴⁾، وسئل عنه مرة أخرى فقال: "وأيش كان عند أبي حنيفة من الحديث حتى تسأل عنه"⁽⁵⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: "عامة حديثه خطأ"⁽⁶⁾.

وذكره ابن الجوزي⁽⁷⁾ في الضعفاء والمتروكين.

وقال مكّي بن إبراهيم: "كان أعلم أهل زمانه"⁽⁸⁾، وقال يحيى بن سعيد القطان: "كم من شيء حسن قد قاله أبو حنيفة"⁽⁹⁾، وقال النضر بن شميل: "كان الناس نياماً عن الفقه حتى أيقظهم أبو حنيفة بما فتّقه، وبينه، ولخصه"⁽¹⁰⁾، وقال وكيع: ما لقيت أحداً أفقه من أبي حنيفة، أحسن صلاة منه"⁽¹¹⁾.

(1) الكامل: ابن عدي، (8/ 235 / رقم 1954).

(2) سؤالات السلمي للدارقطني، (ص: 317 / رقم 398).

(3) الضعفاء لأبي نعيم، (ص: 154 / رقم 255).

(4) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (13 / 422).

(5) المصدر نفسه (13 / 418).

(6) الأسامي والكنى: أبي أحمد الحاكم، (4 / 175 / رقم 1851).

(7) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3 / 163 / رقم 3539).

(8) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (13 / 345).

(9) المصدر نفسه.

(10) المرجع السابق.

(11) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (13 / 345).

وقال يحيى بن معين: "كان أبو حنيفة ثقة في الحديث"⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "كان أبو حنيفة لا بأس به"⁽²⁾، وقال -أيضاً: كَانَ أَبُو حَنِيْفَةَ عِنْدَنَا مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ، وَلَمْ يُنْهَم بِالْكَذِبِ، وَلَقَدْ ضَرَبَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ عَلَى الْقَضَاءِ فَأَبَى أَنْ يَكُونَ قَاضِيًا"⁽³⁾، وقال مرة: "كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا ما يحفظ، ولا يحدث بما لا يحفظ"⁽⁴⁾، وقيل له: "أنقة هو في الحديث؟ قال: نعم ثقة ثقة، كَانَ وَاللَّهِ أَوْعَ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ، وَهُوَ أَجَلُ قَدَرًا مِنْ ذَلِكَ"⁽⁵⁾، وقال رجل ليحيى بن معين: أَبُو حَنِيْفَةَ كَذَّابٌ، قَالَ: كَانَ أَبُو حَنِيْفَةَ أَنْبَلَ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ، كَانَ صِدْقًا إِلَّا أَنْ فِي حَدِيثِهِ مَا فِي حَدِيثِ الشُّيُوخِ"⁽⁶⁾، وسئل عنه مرة، فقال: "ثقة صدوقا في الحديث والفقهاء، مأموناً على دين الله"⁽⁷⁾.

وذكره ابن شاهين في تاريخ الضعفاء، وقال: "ذكر عن جماعة توثيقه"⁽⁸⁾، وذكره العقيلي⁽⁹⁾، وابن شاهين⁽¹⁰⁾ في الثقات.

وقال الذهبي: "فقيه العراق"⁽¹¹⁾، وقال ابن حجر: "فقيه مشهور"⁽¹²⁾.

خلاصة القول في الراوي: فقيه مشهور، ضعيف الحديث.

وبقية رواته ثقات.

⁽¹⁾ تهذيب الكمال: المزي، (29/ 417 / رقم 6439).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المرجع السابق.

⁽⁴⁾ تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (13/ 422).

⁽⁵⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (7/ 233 / رقم 3453).

⁽⁶⁾ تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (13/ 421).

⁽⁷⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (7/ 233 / رقم 3453).

⁽⁸⁾ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، (ص: 184 / رقم 645).

⁽⁹⁾ الثقات للعجلي، (ص: 450 / رقم 1694).

⁽¹⁰⁾ تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين، (ص: 241 / رقم 1477).

⁽¹¹⁾ الكاشف: الذهبي، (2/ 322 / رقم 5845).

⁽¹²⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 563 / رقم 7153).

وقد توبيع من قبل:

1- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين ومائة، وله أربع وستون⁽¹⁾.

ولكن خالف إسحاق بن يوسف الأزرق الثقة⁽²⁾، من هو أوثق منه وهو عبد الله بن المبارك، فوصله إسحاق بن يوسف الأزرق، عن سفيان الثوري، وأرسله عبد الله بن المبارك، كما سبق بيانه في التخريج.

2- شريك بن عبد الله النخعي⁽³⁾، وهو صدوق يخطيء كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة⁽⁴⁾.

ولكن إسحاق بن يوسف الأزرق، وإن كان ثقة فقد قال ابن سعد: "ربما خلط"⁽⁵⁾، وعلى هذا يمكن أن يكون قد خالف من هو أوثق منه، وهو ابن أبي شيبة، فوصله إسحاق بن يوسف الأزرق، عن شريك، وأرسله ابن أبي شيبة، كما سبق بيانه في التخريج.

قلت: لو قال قائل بأن ذلك من إسحاق بن يوسف الأزرق، من قبيل مزيد متصل الأسانيد؛ لأنه من الثقات، وزيادة الثقة مقبولة، أقل: لا يسلم هذا الوجه، الذي فيه (أبو حنيفة، وسفيان الثوري، وشريك)، من مخالفة الثقات الذين أرسلوه، ولا يمكن أن يضاهوهم بذلك، وهم: (جرير بن عبد الحميد، وابن عيينة، وإسرائيل بن يونس، وشعبة بن الحجاج)، بالإضافة إلى هؤلاء الثلاثة فإنهم قد أرسلوه -أيضا- موافقين لهؤلاء الحفاظ في إرساله؛ وعليه فلا يسلم من المخالفة، سواء كانت منهم أو ممن روى عنهم، فهو غير محفوظ، ولعل أبا حنيفة اضطرب فيه فرواه بثلاثة وجوه اثنان منها متصلان؛ وهما هذا الوجه والذي يليه -يعني الذي زاد فيه راو بين عبد الله بن شداد وجابر رضي الله عنه، ورواه في وجه ثالث موافقا لجمهور الحفاظ مرسلا، فلعله

⁽¹⁾ المصدر نفسه (ص: 244/رقم 2445).

⁽²⁾ إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي المعروف بالأزرق ثقة مات سنة خمس وتسعين ومائة وله ثمان وسبعون. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 104/رقم 396).

⁽³⁾ النخعي هذه النسبة إلى النخع، وهي قبيلة من العرب نزلت الكوفة، ومنها انتشر ذكرهم. الأنساب للسمعاني، (13/62).

⁽⁴⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 266/رقم 2787).

⁽⁵⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (7/228/رقم 3430).

ضبطه في هذا الوجه، وكذلك رواه سفيان الثوري، وشريك متصلاً بهذا الوجه، ومرة مرسلًا كباقي الحقاظ، ولعلهما ضبطاه من هذا الوجه، ولم يضبطاه في هذا الوجه المتصل، إن لم تكن المخالفة وقعت من قبل إسحاق بن يوسف الأزرق الذي يرويه عنهما متصلاً.

قال الدارقطني: "لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ غَيْرُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ وَهُمَا ضَعِيفَانِ"⁽¹⁾، وقال الخطيب: "وَالْحَسَنُ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ تَقَرَّدَ بِوَصْلِهِ، وَخَالَفَهُ الثَّقَاتُ الْحَقَّاطُ"⁽²⁾، وقال البيهقي: "هَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ مَوْصُولًا وَخَالَفَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ الْإِمَامُ فَرَوَاهُ عَنْهُ مُرْسَلًا"⁽³⁾.

وقال الشيخ الألباني: "وهذا سند ظاهره الصِّحة ... وهو عندي معلول؛ فقد ذَكَرَ ابن عدي، وكذا الدارقطني والبيهقي أن سفيان الثوري وشريكاً روياه مرسلًا دون ذكر جابر، فذكر جابر في إسناد ابن منيع وَهُمْ، وَأُظِنَّهُ مِنْ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً فَقَدْ قَالَ فِيهِ ابْنُ سَعْدٍ: "رَبَّمَا غَلَطَ" ... وهذا هو الذي تسكن إليه النَّفْسُ وينشرح له القلب: أَنَّ الصَّوَابَ فِيهِ أَنَّهُ مُرْسَلٌ، وَلَكِنَّهُ مُرْسَلٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ"⁽⁴⁾.

دراسة إسناد الوجه الرابع: وهو من طريق أبي حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد بن الهاد، عن أبي الوليد، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه. فيه أبو الوليد، وهو مهمل غير معروف.

وفيه أبو حنيفة، وهو فقيه مشهور، ضعيف الحديث، وقد اضطرب فيه كما بيَّنت في الوجه السابق.

بقية رواته ثقات.

دراسة الوجه الخامس: وهو من طريق إسرائيل بن يونس، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن رجل من أهل البصرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. جميع رواته ثقات إلا أَنَّ فِيهِ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وهو مبهم غير معروف.

(1) سنن الدارقطني، (2/ 107 ح 1233).

(2) الفقيه والمتفقه: الخطيب البغدادي، (1/ 545).

(3) القراءة خلف الإمام: البيهقي، (ص: 147).

(4) إرواء الغليل: الألباني، (2/ 270 ح 500).

وكذلك هذا الوجه لا يسلم من المخالفة للحفاظ الذين أرسلوه ممن ذكرت، وقد روي عن إسرائيل بن يونس مرسلًا موافقًا لرواية الحفاظ؛ وعليه يكون أحد رواة هذا الوجه ممن دون إسرائيل قد خالف في وصله محمد بن الحسن الشيباني، الذي هو أوثق منه، حيث رواه مرسلًا عن إسرائيل بن يونس، ولعلَّ المخالف فيه أن يكون أبا بكرة.

ثانياً - دراسة الإسناد المرسل:

جميع رواته ثقات إلا أنه مرسل، وذكر شريك بن عبد الله النخعي، وهو صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، لا يضرُّ لأنَّه مقروناً بجريز بن عبد الحميد، وكذلك قد توبعا من قبل الحفاظ الذين سبق ذكرهم في التخريج ودراسة الوجه الثالث من المتصل.

الحكم على الحديث:

الحديث غير محفوظ متصلاً، وصحيح مرسلًا؛ لأنَّه قد روي من قبل جمع من الحفاظ بأسانيد صحيحة مرسلًا، وأمَّا المتصل فما من وجه من وجوه التي روي بها يسلم من علة قاذحة أو أكثر كما بينت في دراسة الإسناد.

ويوافق ما ذكرته أقوال النقاد، فقال يحيى بن معين: "حديث يرويه أبو حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم من كان له إمام فقرأه إمامه له قراءة قال ليس هو بشيء إنما هو عبد الله بن شداد يعني مرسلًا"⁽¹⁾، وقال البخاري: "هذا خبر لم ينبت عند أهل العلم من أهل الحجاز وأهل العراق وغيرهم لإرساله وانقطاعه رواه ابن شداد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال أبو حاتم الرازي: "لا يختلف أهل العلم أن من قال: موسى بن أبي عائشة، عن جابر؛ أنه قد أخطأ"⁽²⁾، يقصد في ذلك أبا حنيفة.

وقال ابن عدي: "هذا لم يوصله فزاد في إسناده جابر غير الحسن بن عمار، وأبو حنيفة وبأبي حنيفة أشهر منه من الحسن بن عمار وقد روى هذا الحديث عن موسى بن أبي عائشة وغيرهما فأرسلوه مثل جرير، وابن عيينة، وأبو الأحوص، وشعبة والثوري وزائدة وزهير، وأبو عوانة، وابن أبي ليلى وشريك، وقيس وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، أن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا"⁽³⁾.

(1) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، (ص: 121 / رقم 397).

(2) علل الحديث: ابن أبي حاتم، (2 / 157 / ح 282).

(3) الكامل: ابن عدي، (3 / 110).

وقال الدارقطني: "ويشبهه أن يكون أبو حنيفة وهم في قوله في هذا الحديث عن جابر فإن جماعة من الحفاظ روه عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، مرسلاً، عن النبي صلى الله عليه وسلم، منهم: شعبة، والثوري، وزائدة، وشريك، وإسرائيل، وابن عيينة، وجريز بن عبد الحميد، كلهم أرسلوه، وهذا أشبه بالصواب"⁽¹⁾، وقد استوعب جميع الطرق وأعلها.

وقال الخطيب البغدادي: "وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ فَتَقَرَّدَ بِوَصْلِ إِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَقِيلَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ كَذَلِكَ، وَالْحَسَنُ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ تَقَرَّدَ بِوَصْلِهِ، وَخَالَفَهُ الثَّقَاتُ الْخَفَاطُ، مِنْهُمْ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ، وَأَبُو عَوَانَةَ الْوَضَّاحُ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ سَلَامُ بْنُ سُلَيْمٍ، وَشَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْفَرَارِيُّ، وَوَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ فَرَوَوْهُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ جَابِرًا، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ، فَلَا تَنْبُتُ بِالْحَدِيثِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ مُرْسَلٌ"⁽²⁾.

قلت: بل وصله سفيان الثوري وشريك، ولكن لم يصح، كذلك لما بينته في دراسة الإسناد وقال البيهقي: "وَرَوَى جَابِرُ الْجُعْفِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ، وَلَيْثُ ابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ... وَكُلُّ مَنْ تَابَعَهُمَا عَلَى ذَلِكَ أَضْعَفُ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا"⁽³⁾.

وذكر ابن الجوزي طرق هذا الحديث المتصل، ثم قال: "هَذِهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا ضِعَافٌ"⁽⁴⁾. وقال -أيضاً: "هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ -وهو سهيل بن العباس- مَتْرُوكٌ، وَلِهَذَا الْحَدِيثِ طُرُقٌ عَنْ جَابِرٍ وَعَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَمْرٍو بْنِ عَبَّاسٍ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، لَيْسَ فِيهَا مَا يَثْبِتُ، وَلَقَدْ ذَكَرْتُهَا فِي كِتَابِ التَّحْقِيقِ"⁽⁵⁾.

وأما الشواهد التي ذكرتها عللها العلماء في كتبهم كما ذكرنا ذلك في التخریج، حيث لم يروها إلا الضعفاء والمتروكون.

قال الزيلعي: "وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ مَدْخُولَةً، وَلَكِنْ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا"⁽¹⁾، وقال البوصيري: "هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، جَابِرٌ هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ، مُنْهُمْ لَكِنْ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ

(1) العلل: الدارقطني، (13/ 373/ ح3261).

(2) الفقيه والمتفقه: الخطيب، (1/ 545).

(3) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (3/ 79/ ح3764).

(4) التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (1/ 366).

(5) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ابن الجوزي، (1/ 431).

بِسَنَدٍ صَحِيحٍ بَيَّنْتَهُ فِي زَوَائِدِ الْمَسَانِيدِ الْعَشْرَةِ، وَهَذَا حَدِيثٌ مُخَالَفٌ لِمَا رَوَاهُ الْأَيْمَةُ السُّنَّةُ مِنْ حَدِيثِ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَعُمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ⁽²⁾.

وقال ابن التُّرْكَمَانِي: "هذا سند صحيح"⁽³⁾، وقال البوصيري: " حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ"⁽⁴⁾ يتكلمان عن حديث الحسن عن أبي الزبير، وقال عنه العيني: "هذا سند صحيح"⁽⁵⁾، قُلْتُ: الأمر كما بَيَّنْتُ فقد اضطرب فيه الحسن بن صالح، وكذلك لم يصرَّح أبو الزُّبَيْرُ بِالسَّمَاعِ، كما هو مبين في التَّخْرِيجِ وَدِرَاسَةِ الْإِسْنَادِ.

وقال ابن الهمام: "فَهَؤُلَاءِ سُفْيَانُ وَشَرِيكٌ وَجَرِيرٌ رَفَعُوهُ بِالطَّرِيقِ الصَّحِيحَةِ فَبَطَلَ عَدُّهُمْ فِيمَنْ لَمْ يَرْفَعْهُ، وَلَوْ تَقَرَّدَ النَّقَّةُ وَجَبَ قَبُولُهُ لِأَنَّ الرَّفْعَ زِيَادَةٌ وَزِيَادَةُ النَّقَّةِ مَقْبُولَةٌ فَكَيْفَ وَلَمْ يَنْفَرِدْ، وَالنَّقَّةُ قَدْ يُسْنَدُ الْحَدِيثَ تَارَةً وَيُرْسِلُهُ أُخْرَى"⁽⁶⁾، قُلْتُ: إِنَّمَا خَالَفُوا جَمَاهُورَ الثَّقَاتِ فِي وَصْلِهِ، وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ فِي دِرَاسَةِ الْإِسْنَادِ.

وقال العيني: "أما حَدِيثُ جَابِرٍ فَلَهُ طَرَقٌ أُخْرَى يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا: مِنْهَا طَرِيقٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ"⁽⁷⁾، وقال متعقبًا الدارقطني: "قد ظهر لك تحامل الدارقطني على أبي حنيفة، وتعصبه الفاسد، فمن أين للدارقطني تضعيف مثل أبي حنيفة؟ والحال أنه بهذا يستحق التضعيف، ثم هو يُضَعِّفُ حَدِيثَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ رَوَى هُوَ فِي سَنَنِهِ أَحَادِيثَ سَقِيمَةً مَعْلُولَةً، وَأَحَادِيثَ غَرِيبَةً مَنكَرَةً، وَأَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً"⁽⁸⁾.

قُلْتُ: لا يعني رواية الحديث بعدة طرق أن يصح بها، فلا يصح إلا إذا كانت هذه الطرق سالمة من العلل التي تمنعها من تعضيض بعضها البعض، وهذا الأمر غير موجود في هذه الوجوه، بل فيها من العلل ما يكفي لإسقاطها جميعا، كما هو مبين في دراسة الإسناد وأما

⁽¹⁾ نصب الراية، الزيلعي، (2/ 6 / ح 57).

⁽²⁾ مصباح الزجاجة: البوصيري، (1/ 106).

⁽³⁾ الجوهر النقي: ابن التُّرْكَمَانِي، (2/ 159).

⁽⁴⁾ إتحاف الخيرة: البوصيري، (2/ 80 / رقم 1075).

⁽⁵⁾ شرح أبي داود: العيني، (3/ 500).

⁽⁶⁾ فتح القدير: ابن الهمام، (1/ 339).

⁽⁷⁾ عمدة القاري شرح صحيح البخاري: العيني، (6/ 12).

⁽⁸⁾ شرح أبي داود: العيني، (3/ 497).

تعقب الإمام العيني على الإمام الدارقطني بسبب تضعيفه لأبي حنيفة ففيه نظر؛ لأنه لم ينفرد في ذلك كما بينت في ترجمة أبي حنيفة، بل وقوع ذلك من الإمام العيني لعلّه من تعصّبه لإمام مذهبه. والله أعلى وأعلم.

المطلب الرابع: تضعيف الحديث؛ لأنّ في إسناده من لا يُحتجُّ به.

إنّ الرّأوي الذي لا يُحتجُّ به عند علماء الحديث، هو من ساء ضبطه أو من كان مطعوناً في عدالته، وعلى كلا الأمرين أو أحدهما يكون الحديث قد افتقد بعض شروط الصّحة المتّق في عليها عندهم، ومن منهج الإمام ابن عبد البر أنّه كان يضعّف الحديث لأجل هذا السّبب، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»، هَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ جَابِرُ الْجُعْفِيِّ⁽¹⁾، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ⁽²⁾، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ⁽³⁾.

نقد الحديث:

قال ابن عبد البر رحمه الله: "جَابِرُ الْجُعْفِيِّ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، مَذْمُومُ الْمَذْهَبِ، لَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث، ودراسة إسناده، والحكم عليه:

قد سبق دراسة الحديث بتمامه، في المطلب الثالث، من المبحث الأوّل، من الفصل الثاني⁽⁵⁾.

(1) الجُعفي: بضم الجيم وسكون العين المهملة وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى القبيلة وهي جعفي بن سعد العشيرة وهو من مذحج، وكان وفد على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد جعفة في الأيام التي توفي فيها النبي صلى الله عليه وسلم. الأنساب للسمعاني، (3/ 290_291/ رقم 908).

(2) محمد بن مسلم بن ثَدْرُس، الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلس، مات سنة ست وعشرين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 506/ رقم 6291).

(3) التمهيد: ابن عبد البر، (11/ 48).

(4) المصدر نفسه.

(5) (ص: 80).

المطلب الخامس: تضعيف الحديث؛ لأنَّ في إسناده من هو مجهول.

من شروط الحديث الصحيح معرفة رواته من حيث الضبط والعدالة حتى يتسنى معرفة الحكم عليه قبولاً ورداً، فبعض الرواة لا تُعرف عينه، أو صفته، ومعنى ذلك أنَّ الراوي الذي لم تعرف ذاته أو شخصيته، أو عرفت شخصيته، ولكن لم يعرف عن صفته شيء أي لم يعرف عن عدالته وضبطه شيء، فهو مجهول ويضعف الحديث به، قال ابن حجر: "رُدُّ رواية المجهول ليس لطعن في عدالته، أو ضبطه، أو في ثقته، ولكن لعدم ثبوت ثقته، إذ ثبوت الثقة شرط لقبول روايته"⁽¹⁾، وعلى ذلك سار الإمام ابن عبد البر في منهجه في تضعيف الأحاديث، ومن أمثلة ذلك:

الحديث الأول: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدِيثُ أَبِي بَشْرٍ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي وَحْشِيَّةَ، أَنَّ أَبَا عُمَيْرٍ بْنَ أَنَسٍ حَدَّثَهُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمُومَةٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالُوا: «أُغْمِي عَلَيْنَا»⁽²⁾ هَلَالَ شَوَالٍ فَأَصْبَحْنَا صِيَامًا، فَجَاءَ رَكْبٌ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَلَالَ بِالْأَمْسِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّاسَ بِأَنْ يُفْطَرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ، وَأَنْ يَخْرُجُوا لِعِيدِهِمْ مِنَ الْعَدِّ»⁽³⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، انْفَرَدَ بِهِ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةَ أَبُو بَشْرٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ وَاسِطِيٌّ ... وَأَمَّا أَبُو عُمَيْرٍ بْنُ أَنَسٍ، فَيُقَالُ: إِنَّهُ ابْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَلَمْ يَرَوْا عَنْهُ غَيْرُ أَبِي بَشْرٍ، وَمَنْ كَانَ هَكَذَا فَهُوَ مَجْهُولٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

قد أُخرج الحديث بلفظين، وهما على النحو التالي:

⁽¹⁾ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ابن حجر، (ص: 99).

⁽²⁾ أُغْمِي عَلَيْنَا: حال دون رؤيته غيم. شرح المشكاة للطيب، (4/ 1229).

⁽³⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (14/ 359).

⁽⁴⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (14/ 360).

الأول: بلفظ: «وَأَنْ يَخْرُجُوا لِعِيدِهِمْ مِنَ الْغَدِ».

وقد أخرج هذا اللفظ من ثلاثة وجوه، وهي:

1- من طريق أبي بشر، عن أبي عمير، عن عمومة له من الأنصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، مرفوعاً.

أخرجه الإمام عبد الرزاق رحمه الله تعالى، قال: عَنْ هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَشِيرٍ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةٍ، أَنَّ أَبَا عُمَيْرٍ بْنَ أَنَسٍ، حَدَّثَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمُومَةٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالُوا: فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بَلْفِظِهِ⁽¹⁾.

أخرجه ابن أبي شيبة⁽²⁾، ومن طريقه ابن ماجه⁽³⁾، وأخرجه أحمد⁽⁴⁾، وابن الجارود من طريق زياد بن أيوب⁽⁵⁾، والطبري من طريق أبي كريب⁽⁶⁾، وأخرجه الطحاوي من طريق سعيد بن منصور⁽⁷⁾، ويحيى بن حسان⁽⁸⁾، وعبد الله بن صالح⁽⁹⁾، وأخرجه أبو نعيم⁽¹⁰⁾، والبيهقي، كلاهما من طريق يحيى بن يحيى⁽¹¹⁾؛ ثمانيتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وزیاد، وأبو كريب، وسعيد، ويحيى بن حسان، وعبد الله، ويحيى بن يحيى) عن هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ مصنف عبد الرزاق، (4/ 165 ح 7339).

⁽²⁾ مسنده ابن أبي شيبة، (2/ 274 ح 769). بمثله.

⁽³⁾ سنن ابن ماجه، (1/ 1653/529). بمثله.

⁽⁴⁾ مسند أحمد، (34/ 186 ح 20579)، (34/ 191 ح 20584). في الأول بنحوه، والثاني بمثله.

⁽⁵⁾ المنتقى لابن الجارود، (ص: 77 ح 266). بنحوه.

⁽⁶⁾ تهذيب الآثار مسند ابن عباس: الطبري، (2/ 766 ح 1138). بمثله.

⁽⁷⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 387 ح 2274). بنحوه.

⁽⁸⁾ المصدر نفسه (1/ 387 ح 2275). بنحوه.

⁽⁹⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 386 ح 2273). بنحوه. وزاد فيه «فَصَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الْعِيدِ».

⁽¹⁰⁾ معرفة الصحابة: أبو نعيم، (6/ 3084 ح 7126). بمثله.

⁽¹¹⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (3/ 442 ح 6283). بمثله.

⁽¹²⁾ هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية ابن أبي خازم، الواسطي، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، وقد قارب الثمانين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 574/ رقم 7312).

وأخرجه أحمد⁽¹⁾، وابن الجعد⁽²⁾، وأبو داود⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، والدولابي⁽⁶⁾، والبراز⁽⁷⁾، وأبو نعيم⁽⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁾؛ ثمانيتهم من طريق شعبة بن الحجاج. وأخرجه أبو نعيم⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، كلاهما من طريق أبي عوانة⁽¹²⁾؛ ثلاثتهم (هشيم، وشعبة، وأبو عوانة) عن جعفر بن أبي وحشية⁽¹³⁾، عن أبي عمير، به.

2- من طريق خلف بن هشام، عن أبي عوانة، عن منصور بن المعتمر، عن ربيعي بن حراش، عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، مرفوعاً.

أخرجه أبو داود⁽¹⁴⁾، والدارقطني⁽¹⁵⁾، والبيهقي⁽¹⁶⁾، ثلاثتهم من طريق خلف بن عن أبي عوانة، به.

-
- (1) مسند أحمد، (34/ 186 / ح 20579). بنحوه.
- (2) مسند ابن الجعد، (ص: 258 / ح 1712). بنحوه.
- (3) سنن أبي داود، (1/ 300 / ح 1157). بنحوه.
- (4) سنن النسائي، (3/ 180 / ح 1557). بنحوه.
- (5) سنن الدارقطني، (3/ 124 / ح 2204). بنحوه.
- (6) الكنى والأسماء: الدولابي، (1/ 394 / ح 699). بنحوه.
- (7) الفوائد الشهير بالغيلانيات: أبي بكر الشافعي، (1/ 240 / ح 231)، (1/ 241 / ح 233). الأول ذكره بنحوه، والثاني ذكره بلفظ: «قَامَتْ بَيِّنَةٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الظُّهْرِ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَلَالَ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُفْطَرُوا، وَأَنْ يَخْرُجُوا مِنَ الْعَدِّ إِلَى الْمُصَلَّى».
- (8) معرفة الصحابة: أبو نعيم، (6/ 3084 / ح 7126). بنحوه.
- (9) السنن الكبرى: البيهقي، (4/ 418 / ح 8196)، والصغرى (2/ 1314/91). بنحوه وفيه قصة.
- (10) معرفة الصحابة: أبو نعيم، (6/ 3084 / ح 7126). بمثله.
- (11) السنن الكبرى: البيهقي، (4/ 418 / ح 8196). بمثله.
- (12) وضاح بن عبد الله الشكري، الواسطي البراز، أبو عوانة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت مات سنة خمس أو ست وسبعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 580 / رقم 7407).
- (13) جعفر بن إياس أبو بشر بن أبي وحشية، ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد، مات سنة خمس وقيل ست وعشرين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 139 / رقم 930).
- (14) سنن أبي داود، (2/ 301 / ح 2339). بنحوه.
- (15) سنن الدارقطني، (3/ 123 / ح 2202). بنحوه.
- (16) السنن الكبرى: البيهقي، (4/ 419 / ح 8199 - 8198). بنحوه.
- (17) خلف بن هشام بن ثعلب البراز، المقرئ البغدادي، ثقة له اختيار في القراءات، مات سنة تسع وعشرين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 194 / رقم 1737).

3- من طريق سعيد بن عامر، عن شعبة عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، مرفوعا. أخرجه أحمد⁽¹⁾، والبخاري⁽²⁾، وابن حبان⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، من طريق سعيد بن عامر⁽⁵⁾ به، بمثله.

ثانيا: بدون لفظ: «وَأَنْ يَخْرُجُوا لِعِيدِهِمْ مِنَ الْغَدِ».

أخرج هذا الحديث بهذا اللفظ من وجهين، وهما:

1- من طرق عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، مرفوعا.

أخرجه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ⁽⁶⁾، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: أَصْبَحَ النَّاسُ صِيَامًا لِمَتَامِ ثَلَاثِينَ، قَالَ: فَجَاءَ أَعْرَابِيَانِ، فَشَهِدَا أَهْلًا الْهَلَالَ بِالْأَمْسِ، «فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ فَأَفْطَرُوا»⁽⁷⁾.

أخرجه أحمد -أيضا- عن عبد الرحمن بن مهدي⁽⁸⁾، وأخرجه أبو داود عن مسدد، عن أبي عوانة⁽⁹⁾، وأخرجه الدارقطني من طريق عبدة بن حميد⁽¹⁰⁾، وأخرجه الطبري⁽¹¹⁾، وأبو

(1) مسند أحمد، (21/ 395 / ح 13974). بلفظ: عَنْ أَنَسٍ: "أَنَّ عُمُومَةً لَهُ شَهِدُوا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَلَالِ، فَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يُفْطَرُوا، وَأَنْ يَخْرُجُوا إِلَى عِيدِهِمْ مِنَ الْغَدِ".

(2) مسند البزار، (13/ 426 / ح 7164). بنحوه.

(3) صحيح ابن حبان، (8/ 237 / ح 3456). بنحوه.

(4) السنن الكبرى: البيهقي، (4/ 419 / ح 8197). بنحوه.

(5) سعيد بن عامر الضبي، أبو محمد البصري، ثقة صالح، وقال أبو حاتم ربما وهم، مات سنة ثمان ومائتين وله ست وثمانون. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 237 / رقم 2338).

(6) منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتاب الكوفي، ثقة ثبت وكان لا يدلس، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 547 / رقم 6908).

(7) مسند أحمد، (38/ 168 / ح 23069).

(8) المصدر نفسه (31/ 120 / ح 18824). بمثله.

(9) سنن أبي داود، (2/ 301 / ح 2339). بنحوه.

(10) سنن الدارقطني، (3/ 120 / ح 2194). بنحوه.

(11) تهذيب الآثار مسند ابن عباس: الطبري، (2/ 768 / ح 1140). بمثله.

(12) معرفة الصحابة: أبو نعيم، (6/ 3129 / ح 7207). بنحوه.

والبيهقي⁽¹⁾، ثلاثتهم من طريق سفيان بن عُيينة؛ أربعتهم (عبد الرحمن، أبو عوانة، وعبيدة، وابن عُيينة) عن منصور، به مرفوعاً.

2- من طريق سفيان بن عُيينة، عن منصور بن المُعتمر، عن ربيعي، عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الطبراني⁽²⁾، والحاكم⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، ثلاثتهم من طريق إسحاق بن إسماعيل، عن ابن عُيينة، به.

قال الطبراني: "لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ إِلَّا إِسْحَاقَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الطَّالْقَانِيَّ"⁽⁵⁾، وأشار الهيثمي إلى أَنَّ الطَّبْرَانِيَّ قَدْ أَخْرَجَهُ وَذَكَرَ قَوْلَهُ، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "قُلْتُ: وَهُوَ ثَقَّةٌ"⁽⁶⁾.

قُلْتُ: لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ⁽⁷⁾ كَمَا يَقُولُ الطَّبْرَانِيُّ بَلْ تُبْعَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَشَّارٍ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "وَكَذَلِكَ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ"⁽⁸⁾، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ"⁽⁹⁾.

أخرجه الدارقطني من طريق إبراهيم بن بشار، عن ابن عيينة، به⁽¹⁰⁾.

دراسة إسناد الحديث:

أولاً: دراسة الإسناد الذي جاء بقوله: «وَأَنْ يَخْرُجُوا لِعِيدِهِمْ مِنَ الْغَدِ».

(1) السنن الكبرى: للبيهقي، (4/ 416 ح 8188). بنحوه.

(2) المعجم الكبير: الطبراني، (17/ 238 ح 663). بمثله.

(3) المستدرک على الصحيحين: الحاكم، (1/ 437 ح 1103). بمثله.

(4) السنن الكبرى: للبيهقي، (4/ 417 ح 8190). بمثله.

(5) المعجم الكبير: الطبراني، (17/ 238 ح 663).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (3/ 147).

(7) إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، أبو يعقوب نزيل بغداد يعرف باليتيم، ثقة تكلم في سماعه من جرير وحده، مات سنة ثلاثين ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 100/ رقم 341).

(8) إبراهيم ابن بشار الرمادي أبو إسحاق البصري حافظ له أوهام من العاشرة مات في حدود الثلاثين تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 88155).

(9) السنن الكبرى: للبيهقي، (4/ 417 ح 8190). بمثله.

(10) سنن الدارقطني، (3/ 127 ح 2212). بمثله.

رواة الوجه الأول لهذا اللفظ: كلهم ثقات، وفيه أبو عمير بن أنس بن مالك الأنصاري، وقد جعله بعض أهل العلم أنه هو وعبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري واحداً، ومنهم من فرّق بينهما، وترجم لكل واحد منهما بترجمة خاصة.

فممن جعلهما واحداً: البارودي⁽¹⁾ إذ جاء مسمّى عنده في سياق سنده بعبد الله⁽²⁾، والحاكم أبو أحمد، حيث قال: "اسمه عبد الله"⁽³⁾، وقال ابن حجر عند ترجمته له: "قيل اسمه عبد الله، ثقة، قيل كان أكبر ولد أنس بن مالك"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "أبو عمير هذا ذكرُوا أَنَّهُ كَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَنَسٍ، وَذَكَرُوا أَنَّ اسْمَهُ عَبْدُ اللَّهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ وَغَيْرُهُ، فَلَعَلَّ أَنَسًا سَمَّاهُ بِاسْمِ أَخِيهِ لِأُمِّهِ وَكَتَاهُ بِكُنْيَتِهِ، وَيَكُونُ أَبُو طَلْحَةَ سَمَّى ابْنَهُ الَّذِي رَزَقَهُ خَلْفًا مِنْ أَبِي عُمَيْرٍ بِاسْمِ أَبِي عُمَيْرٍ لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْهُ بِكُنْيَتِهِ"⁽⁵⁾.

ولكن يُشكل على جعلهما واحداً؛ أن أئمة أجلاء كباراً فرّقوا بينهما، منهم: الإمام البخاري، إذ ترجم لكل منهما ترجمة غير الأخرى، فقال في ترجمة أبي عمير: "أبو عمير بن أنس بن مالك، عن عمومة له الأنصاري، روى عنه أبو بشر"⁽⁶⁾، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال عن الآخر: "عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، روى عنه يزيد الرّشك"⁽⁷⁾⁽⁸⁾، وكذلك فرّق بينهما ابن أبي حاتم، حيث ترجم للأول، بقوله: "أبو عمير بن أنس بن مالك روى عن عمومته، روى عنه أبو بشر جعفر بن أبي وحشية، سمعتُ أبي يقول ذلك"⁽⁹⁾، وترجم للآخر، بقوله: "عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري روى عن أبيه أنس بن مالك، روى عنه يزيد الرّشك، وعبد الله

⁽¹⁾ هو أبو منصور، محمد بن سعد الباوردي. الكامل: ابن عدي، ابن عدي، (1/ 236). هكذا وجدته في بيان الوهم والإيهام، واسمه كما ثبت في الكتب الباوردي، وليس الباوردي، وهو شيخ ابن عدي، له كتاب تاريخ الصحابة وهو مفقود، استفاد منه ابن حجر في كتابه الإصابة.

⁽²⁾ بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (5/ 45).

⁽³⁾ تهذيب الكمال: المزي، (34/ 142 / رقم 7545).

⁽⁴⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 661 / ح 8281).

⁽⁵⁾ فتح الباري: ابن حجر، (10/ 586).

⁽⁶⁾ التاريخ الكبير: البخاري، (9/ 63 / رقم 561).

⁽⁷⁾ يزيد بن أبي يزيد، الضُّبَعي، يعرف بالرّشك، ثقة عابد وهم من لينه مات سنة ثلاثين ومائة، وهو ابن مائة سنة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 606).

⁽⁸⁾ التاريخ الكبير: البخاري، (5/ 42 / رقم 73).

⁽⁹⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9/ 416 / رقم 2035).

بن المثنى، سمعت أبي يقول ذلك⁽¹⁾، وقال ابن القطان: "وإنه لحريٌّ بأن لا يُقال فيه: صحيح؛ لأنَّ أبا عمير لا تعرف حاله، ولكنه هو صحَّحه يعني الإشبيلي، ولم يبال كون عمومة أبي عمير لم يسموا"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "وعندي أنه حديث ينبغي أن يُنظر فيه، ولا يقبل إلا أن تثبت عدالة أبي عمير، فإنه لا يعلم له كبير شيء، إنما هي حديثان أو ثلاثة، لم يروها عنه غير أبي بشر: جعفر بن أبي وحشية، ولا أعرف أحدا عرف من حاله بما يُوجب قبول روايته، ولا هو ممن يعلم أن أكثر من واحد روى عنه، فيصير من جملة المساتير المُختلف في ابتغاء مزيد على ما تقرر من إسلامهم برواية أهل العلم عنهم، وقد رأيت البارودي ذكر حديثه هذا في كتابه في الصحابة له، فأسماه في نفس الإسناد عبد الله، وذلك لا يُفيد في المقصود من معرفة حالة شيئاً، فاعلمه"⁽³⁾.

قلت: وعلى قول من فرَّق بينهما يكن أبو عمير مجهول الحال، فلم يرو عنه إلا واحد ولم يُذكر فيه جرح ولا تعديل، ولكن قد صحَّح حديثه جمع من العلماء كما سأبين في الحكم على الحديث، ويكون ذلك منهم توثيقاً لأبي عمير، فهؤلاء الذين عرفوه عندهم زيادة علم على من لم يعرفه، فهم حجة عليهم بزيادة علمهم، قال الذهبي: "أبو عمير بن أنس بن مالك، عن عمومة له في ثبوت العيد بعد الزوال وصلاة العيد من الغد، لا يُعرف إلا بهذا، وبحديث آخر، تفرد عنه أبو بشر، قال ابن القطان: "لم تثبت عدالته، وصحَّح حديثه ابن المنذر، وابن حزم، وغيرهما، فذلك توثيق له، فالله أعلم"⁽⁴⁾، وقال الصنعاني: "إسناده صحيح، وأخرجه النسائي وابن ماجه، وصحَّحه ابن المنذر وابن السكّن وابن حزم، وقول ابن عبد البر إنَّ أبا عمير مجهول مردودٌ بأنه قد عرّفه من صحَّح له"⁽⁵⁾.

قلت: لو كان كما قالوا: بأنه عبد الله بن أنس، فهذا ثقة؛ قال ابن سعد: "كان ثقة، قليل الحديث"⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه (5/ 7 / رقم 36).

⁽²⁾ بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (2/ 597).

⁽³⁾ المصدر نفسه (5/ 45).

⁽⁴⁾ ميزان الاعتدال: الذهبي، (4/ 558 / رقم 10478).

⁽⁵⁾ سبل السلام، الصنعاني، (1/ 426).

⁽⁶⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (7/ 192).

⁽⁷⁾ الثقات: ابن حبان، (5/ 11 / رقم 3586).

خلاصة القول في الراوي: مختلف في معرفة اسمه؛ هل هو نفسه عبد الله بن أنس، أم هو رجل آخر، وعلى أية حال فهو ثقة لما بينته في ترجمته. والله أعلم.

وأما رواية الوجه الثاني: فكلهم ثقات، فقد تابع فيه ربعي بن جِراش⁽¹⁾ أبا عمير، إلا أن هذا الوجه قد خالف فيه خلف بن هشام الثقات الذين رووه عن ربعي بدون هذه الزيادة، قال البيهقي: "وَأَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ، غَرِيبٌ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَمْ أَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ خَلْفِ بْنِ هِشَامٍ، وَهُوَ مِنَ الثَّقَاتِ، وَهُوَ مَحْفُوظٌ مِنْ جِهَةِ أَبِي عُمَيْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الْأَنْصَارِ⁽²⁾".

قلت: ومخالفته لا تضر بصحة الحديث؛ لأنه ثقة، وزيادة من هو في رتبته تُقبل عند العلماء - كما هو مقرر في كتب المصطلح -⁽³⁾ ما لم تتعارض مع ما جاء به غيره من الثقات، وهذه الزيادة لا تعارض ما جاؤوا به، بل هي زيادة علم لم يأت بها غيره ممن رواوا هذا الحديث عن ربعي، كما أن هذه الزيادة جاءت من غير رواية ربعي وهو أبو عمير، فيكون كل منهما متابع للآخر في تلك الزيادة، فلذا قال الدارقطني بعد ذكره لهذا الوجه بهذه الزيادة: "هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ ثَابِتٌ"⁽⁴⁾.

وأما قول أبي عمير: "عن بعض عمومتي من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وقول ربعي: "عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم"، فهذا لا يضر في صحة الإسناد؛ لأن الجاهالة بالصحابة لا تضر لعداتهم باتفاق.

وأما رواية الوجه الثالث: الذي جاء من طريق سعيد بن عامر، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، مرفوعاً، جميع رواته ثقات، إلا أن سعيد بن عامر قد أخطأ فيه، والصواب أنه عن شعبة عن أبي بشر عن أبي عمير عن عمومته، قال الترمذي: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْهُ فَقَالَ: هُوَ خَطَأٌ مِنْ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ، وَالصَّحِيحُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشَرٍ، عَنْ أَبِي عُمَيْرِ بْنِ

(1) ربعي بن جِراش أبو مريم العبسي الكوفي، ثقة عابد مخضرم، مات سنة مائة وقيل غير ذلك. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 205/ رقم 1879).

(2) السنن الصغير: البيهقي، (2/ 91/ ح 1314). بنحوه.

(3) قال ابن حجر: "والمقول عن أئمة الحديث المتقدمين: كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبُخَارِيُّ، وأبي زُرْعَةَ، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يُعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ابن حجر، (ص: 82).

(4) سنن الدارقطني، (2/ 169/ ح 12).

أَنَسٍ⁽¹⁾، وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: "أَخْطَأَ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ؛ إِنَّمَا هُوَ: شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمُومَتِهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"⁽²⁾، وقال البزار: "تَقَرَّدَ بِهِ سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شُعْبَةَ، وَغَلِطَ فِيهِ، إِنَّمَا رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشْرٍ"⁽³⁾، وقال الدارقطني: "وخالفه أصحاب شعبة؛ روه عن شعبة، عن أبي بَشْرٍ، عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمُومَةِ لَهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَهَشِيمٌ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ"⁽⁴⁾.

ثانيا: دراسة الإسناد الذي جاء بدون قوله: «وَأَنْ يَخْرُجُوا لِعِيدِهِمْ مِنَ الْعَدِّ».

رواة الوجه الأول لهذا اللفظ: كلهم ثقات.

وأما الوجه الثاني: الذي جاء من طريق إسحاق بن إسماعيل، وإبراهيم بن بشار، كلاهما عن سفيان بن عُيينة، عن منصور بن المُعْتَمِر، عن رِيعِي، عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْفُوعًا، فَكُلُّهُمْ ثَقَاتٌ، وَلَمْ يَنْفَرِدْ فِيهِ إِسْحَاقُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ بِذِكْرِ أَبِي مَسْعُودٍ، كَمَا قَالَ الطَّبْرَانِيُّ، وَإِنَّمَا تَابَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ، وَكِلَاهُمَا ثَقَاتٌ كَمَا بَيَّنَّتْ فِي التَّخْرِيجِ، وَلِذَا قَالَ الْحَاكِمُ عِنْدَ تَخْرِيجِهِ لَهُ: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"⁽⁵⁾.

الحكم على الحديث:

الحديث بكلا لفظيه صحيح؛ جميع رواته ثقات، وأبا عمير بن أنس الذي ضعف ابن عبد البر روايته التي فيها زيادة: «وَأَنْ يَخْرُجُوا لِعِيدِهِمْ مِنَ الْعَدِّ»، وتفرده فيها، وأنه مجهول لا يُحْتَجُّ بِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: "وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، انْفَرَدَ بِهِ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةَ أَبُو بَشْرٍ"، فِيهِ نَظَرٌ؛ فَقَدْ تَابَعَهُ رِيعِيُّ بْنُ حِرَاشٍ، وَكِلَاهُمَا ثَقَاتٌ، وَيُؤَافِقُ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ حُكْمُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: "حَدِيثُ أَبِي عُمَيْرٍ صَحِيحٌ، فَالْمَصِيرُ إِلَيْهِ وَاجِبٌ"⁽⁶⁾، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَبِمَعْنَاهُ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشْرٍ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةَ، وَعُمُومَةُ أَبِي عُمَيْرٍ مِنْ

(1) العلل الكبير: الترمذي، (ص: 112/ رقم 193).

(2) علل الحديث: ابن أبي حاتم، (3/ 51/ رقم 683).

(3) بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (5/ 45).

(4) علل الدارقطني، (12/ 134/ رقم 2523).

(5) المستدرک على الصحيحين: الحاكم، (1/ 437/ ح 1103).

(6) معالم السنن: الخطابي، (1/ 252).

أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَكُونُونَ إِلَّا ثِقَاتٍ⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "إِسْنَادٌ حَسَنٌ، وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثِقَاتٌ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ أَبُو عُمَيْرٍ أَسْمَاءَ عُمُومَتِهِ"⁽²⁾، وقال ابن حزم: "هَذَا مُسْنَدٌ صَحِيحٌ، وَأَبُو عُمَيْرٍ مَقْطُوعٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَامِهِ مَنْ صَحَّتْ صُحْبَتُهُ مِمَّنْ لَمْ تَصِحَّ صُحْبَتُهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا عَلَةً مِمَّنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ هَذَا، وَالصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عُدُولٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، لِثَنَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ"⁽³⁾، وقال ابن المنذر: "حَدِيثُ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ ثَابِتٌ وَالْقَوْلُ بِهِ يَجِبُ"⁽⁴⁾، وقال النووي: "صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَآخَرُونَ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ"⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: "إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ"⁽⁶⁾.

وَأَمَّا مَتَابَعَةُ ابْنِ الْقَطَّانِ لابن عبد البر في تضعيف رواية أبي عمير، بقوله: "وَأَنَّهُ لِحَرِيٍّ بِأَنْ لَا يُقَالَ فِيهِ: صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ أَبَا عُمَيْرٍ لَا تَعْرِفُ حَالَهُ، وَلَكِنَّهُ هُوَ صَحَّحَهُ -يَعْنِي الْإِسْبِيلِي، وَلَمْ يَبَالِ كَوْنُ عُمُومَةِ أَبِي عُمَيْرٍ لَمْ يَسْمُوا"⁽⁷⁾، وبقوله في موضع آخر: "وَعِنْدِي أَنَّهُ حَدِيثٌ يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ فِيهِ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا أَنْ تَثْبُتَ عَدَالَةُ أَبِي عُمَيْرٍ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ لَهُ كَبِيرَ شَيْءٍ، إِنَّمَا هِيَ حَدِيثَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ، لَمْ يَرَوْهَا عَنْهُ غَيْرُ أَبِي بَشْرٍ: جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةٍ، وَلَا أَعْرَفُ أَحَدًا عَرَفَ مِنْ حَالِهِ بِمَا يُوجِبُ قَبُولَ رِوَايَتِهِ، وَلَا هُوَ مِمَّنْ يَعْلَمُ أَنْ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ رَوَى عَنْهُ، فَيَصِيرُ مِنْ جَمَلَةِ الْمَسَاتِيرِ الْمُخْتَلَفِ فِي ابْتِغَاءِ مَزِيدٍ عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْ إِسْلَامِهِمْ بِرِوَايَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْهُمْ، وَقَدْ رَأَيْتُ الْبَارُودِيَّ ذَكَرَ حَدِيثَهُ هَذَا فِي كِتَابِهِ فِي الصَّحَابَةِ لَهُ، فَأَسْمَاهُ فِي نَفْسِ الْإِسْنَادِ عَبْدَ اللَّهِ، وَذَلِكَ لَا يُفِيدُ فِي الْمَقْصُودِ مِنْ مَعْرِفَةِ حَالِهِ شَيْئًا، فَاعْلَمْ"⁽⁸⁾، فيه نظر؛ لمعرفة غيره لأبي عمير وتوثيقه له، ومتابعة ربي لأبي عمير، وكذلك جهالة الصحابة لا تضر، كما بيَّنت فيما سبق. والله أعلى وأعلم.

(1) السنن الكبرى: البيهقي، (3/ 442 / ح 6283).

(2) المصدر نفسه (2/ 92 / ح 1316).

(3) المحلى بالآثار: ابن حزم، (3/ 307).

(4) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: ابن المنذر، (4/ 295).

(5) خلاصة الأحكام: النووي، (2/ 838).

(6) بلوغ المرام من أدلة الأحكام: ابن حجر، (ص: 140 / ح 484).

(7) بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (2/ 597).

(8) المصدر نفسه. (5/ 45).

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: قال أبو داود: وَقَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً⁽¹⁾. وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ⁽²⁾.

نقد الحديث:

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "رَوَاهُ عُمَرُ الدَّمَشَقِيُّ مَجْهُولٌ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث من وجوه عدة، اختلف فيها اختلافاً شديداً على النحو التالي:
الوجه الأول: عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عُمَرَ الدَّمَشَقِيِّ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنهما.

أخرجه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ⁽⁴⁾، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عُمَرَ الدَّمَشَقِيِّ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ رضي الله عنها⁽⁵⁾، قَالَتْ: حَدَّثَنِي أَبُو الدَّرْدَاءِ: «أَنَّهُ سَجَدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً، مِنْهُنَّ النَّجْمُ»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ سنن أبي داود، (2/ 58 / ح 1401)، ذكره بعد ذكره لحديث آخر يتعلق في ذات الباب معلقاً، بمثل الصورة التي أوردها ابن عبد البر عنه، ولم يورده بسنده.

⁽²⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (19/ 120).

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، مولاهم المصري أبو أمية أيوب، ثقة فقيه حافظ، مات قديماً قبل الخمسين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 419 / رقم 5004).

⁽⁵⁾ أم الدرداء زوج أبي الدرداء، اسمها هُجَيْمَة، وقيل جهيمة الأوصابية الدمشقية، وهي الصغرى وأما الكبرى فاسمها خيرة ولا رواية لها في هذه الكتب، والصغرى ثقة فقيهة، ماتت قبل المائة سنة إحدى وثمانين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 756 / رقم 8728).

⁽⁶⁾ مسند أحمد، (36/ 22 / ح 21692).

أخرجه الترمذي⁽¹⁾، وابن ماجه⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾، والبغوي⁽⁴⁾؛ أربعتهم من طريق عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، به، بمثله.

الوجه الثاني: عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ، عَنْ عَمْرِو الدَّمَشْقِيِّ، عَنْ رَجُلٍ أُخْبِرَهُ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أخرجه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غَيْلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَشِيدٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ، عَنْ عَمْرِو الدَّمَشْقِيِّ، أَنَّ مُحَبَّرًا، أَخْبَرَهُ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، أَنَّهُ قَالَ: الْحَدِيثُ⁽⁵⁾.

أخرجه الترمذي⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، من طريق خالد بن يزيد⁽⁸⁾، عن سعيد بن أبي هلال، به، بمثله.

الوجه الثالث:

عن سعيد بن أبي هلال، عن رجل، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

أخرجه الطحاوي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: أَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: الْحَدِيثُ⁽⁹⁾.

أخرجه البيهقي⁽¹⁰⁾؛ من طريق عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، به، بمثله.

⁽¹⁾ سنن الترمذي، (2/ 457 ح 568).

⁽²⁾ سنن ابن ماجه، (1/ 335 ح 1055).

⁽³⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (2/ 444 ح 3704).

⁽⁴⁾ شرح السنة: البغوي، (3/ 300 ح 762).

⁽⁵⁾ مسند أحمد، (45/ 486 ح 27494).

⁽⁶⁾ سنن الترمذي، (1/ 708 ح 569).

⁽⁷⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (2/ 444 ح 3705).

⁽⁸⁾ خالد بن يزيد الجمحي، أبو عبد الرحيم المصري، ثقة فقيه، مات سنة تسع وثلاثين ومائة. تقريب التهذيب:

ابن حجر، (ص: 191/ رقم 1691).

⁽⁹⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 353 ح 2080).

⁽¹⁰⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (2/ 444 ح 3705).

الوجه الرابع:

عن المهدي بن عبد الرحمن عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنهما.

أخرجه ابن ماجه رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشْقِيُّ⁽¹⁾، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ فَائِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ، عَنِ الْمَهْدِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُيَيْنَةَ بْنِ خَاطِرٍ، قَالَ حَدَّثَنِي عَمَّتِي أُمُّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: "سَجَدْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً، لَيْسَ فِيهَا مِنَ الْمُفْصَلِ شَيْءٌ: الْأَعْرَافُ، وَالرَّعْدُ، وَالنَّحْلُ، وَبَنِي إِسْرَائِيلَ، وَمَرْيَمُ، وَالْحُجَّ، وَسَجْدَةُ الْفُرْقَانِ، وَسُلَيْمَانُ سُورَةَ النَّملِ، وَالسَّجْدَةُ، وَفِي ص، وَسَجْدَةُ الْحَوَامِيمِ"⁽²⁾.

أخرجه البيهقي⁽³⁾، من طريق عثمان بن فائد، به، بمثله.

دراسة الإسناد:

أولاً - دراسة إسناد الوجه الأول:

فيه عمر بن حيان الدمشقي⁽⁴⁾.

قال البخاري: "عمر الدمشقي عن أم الدرداء رضي الله عنها، روى عنه سعيد بن أبي هلال"⁽⁵⁾، وقال ابن حبان: "لَا أَدْرِي مَنْ هُوَ وَلَا ابْنُ مَنْ هُوَ"⁽⁶⁾، وقال الذهبي: "ما روى عنه سوى سعيد بن أبي هلال"⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: "مجهول"⁽⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: مجهول الحال.

وفيه انقطاع كما نصَّ على ذلك الإمام البخاري بقوله: "عمر الدمشقي عن أم الدرداء رضي الله عنها، روى عنه سعيد بن أبي هلال، منقطع"⁽⁹⁾.

(1) سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي، الدمشقي، صدوق يخطيء مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.

تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 253/ رقم 2588)

(2) سنن ابن ماجه، (1/ 335 ح 1056).

(3) السنن الكبرى: البيهقي، (2/ 444 ح 3704).

(4) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 411/ رقم 4886).

(5) التاريخ الكبير: البخاري، (6/ 206 رقم 2186).

(6) الثقات: ابن حبان، (7/ 188 رقم 9603).

(7) ميزان الاعتدال: الذهبي، (3/ 192 رقم 6089)، المغني في الضعفاء: الذهبي، (2/ 465 رقم 4448).

(8) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 411/ رقم 4886).

(9) التاريخ الكبير: البخاري، (6/ 206 رقم 2186).

وفيه سعيد بن أبي هلال، الليثي مولاهم، أبو العلاء المصري، قيل مدني الأصل، مات بعد الثلاثين ومائة، وقيل قبلها، وقيل قبل الخمسين بسنة⁽¹⁾.

قال ابن سعد: "كان ثقة إن شاء الله"⁽²⁾، وقال أبو حاتم الرّازي: "لا بأس به"⁽³⁾، وقال العجلي: "ثقة"⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثّقات⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: "وكان أحد المتقنين وأهل الفضل في الدين"⁽⁶⁾، وقال السّاجي: "صدوق، كان أحمد بن حنبل يقول: ما أدري أي شيء حديثه يخلط في الأحاديث"⁽⁷⁾.

ووثقه ابن خزيمة⁽⁸⁾، والدارقطني⁽⁹⁾، والبيهقي⁽¹⁰⁾، والخطيب⁽¹¹⁾، وابن عبد البر⁽¹²⁾، وقال ابن حزم: "ليس بالقوي"⁽¹³⁾، وذكره ابن خلفون في كتاب الثّقات، وقال: "كان رجلاً صالحاً"⁽¹⁴⁾. وقال الذهبي: "أحد الثّقات"⁽¹⁵⁾، وقال في موضع آخر: "أحد المكثرين عن جابر مرسلاً، ثقة ثبت، ضعّفه ابن حزم وحده"⁽¹⁶⁾، وقال ابن حجر: "صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً، إلا أنّ السّاجي حكى عن أحمد أنّه اختلط"⁽¹⁷⁾.

خلاصة القول في الرّأوي: ثقة، والله أعلم.

⁽¹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 242 / رقم 2410).

⁽²⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (7 / 356 / رقم 4062).

⁽³⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4 / 71 / رقم 301).

⁽⁴⁾ الثّقات: العجلي، (ص: 189 / رقم 566).

⁽⁵⁾ الثّقات: ابن حبان، (6 / 374 / رقم 8165).

⁽⁶⁾ مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان، (ص: 301 / رقم 1525).

⁽⁷⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغطاي، (5 / 364 / رقم 2025).

⁽⁸⁾ تهذيب التهذيب: ابن حجر، (4 / 94 / رقم 159).

⁽⁹⁾ سنن الدارقطني، (1 / 305 / رقم 14).

⁽¹⁰⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغطاي، (5 / 364 / رقم 2025).

⁽¹¹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹²⁾ الإنصاف لابن عبد البر، (ص: 247 / رقم 32).

⁽¹³⁾ المحلى بالآثار: ابن حزم، (2 / 35).

⁽¹⁴⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغطاي، (5 / 364 / رقم 2025).

⁽¹⁵⁾ سير أعلام النبلاء: الذهبي، (6 / 395 / رقم 959).

⁽¹⁶⁾ لسان الميزان: ابن حجر، (7 / 232 / رقم 3141).

⁽¹⁷⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 242 / رقم 2410).

ثانيا - إسناد الوجه الثاني

1- فيه الرَّجُلُ المَبْهَمُ؛ الذي روى عنه عمر الدَّمَشْقِيُّ.

2- فيه عمر الدَّمَشْقِيُّ، وسعيد بن أبي هلال.

وهذا الوجه أصحُّ من الوجه السَّابِق لخلوّه من علّة الانقطاع التي في الأوّل، وأشار إلى تقديم هذا الوجه على السَّابِق الإمام التُّرْمُذِيُّ، فقال: "هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ وَكِيعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ"⁽¹⁾، وهذا لا يعني تصحيحاً له منه؛ للعلل التي ذكرتها.

وبقية رجاله ثقات.

ثالثا - إسناد الوجه الثالث

ويشترك مع الوجه السَّابِق أَنَّ فِيهِ الرَّجُلَ المَبْهَمَ، وسعيد بن أبي هلال، ويزيد على ذلك إسقاط عمر الدَّمَشْقِيِّ وأُمِّ الدَّرْدَاءِ منه.

وبقية رجاله ثقات.

ثالثا - إسناد الوجه الرابع:

فيه مهدي، ويقال مَهْنَدٌ، ويقال منذر بن عبد الرَّحْمَنِ بن عبيدة الشَّامِي، مجهول⁽²⁾.

ذكر له العقيلي حديثاً، وقال: "حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَدْ رُوِيَ بِغَيْرِ هَذَا الْإِسْنَادِ مِنْ طَرِيقٍ أَصْلَحَ مِنْ هَذَا"⁽³⁾، وقال ابن عساكر: "لم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم، لا في باب مهدي ولا في باب مهند والله أعلم"⁽⁴⁾، وقال الذهبي: "دمشقي، لا يعرف إلا من رواية عاصم بن رجاء عنه... ما ذكره البخاري، ولا ابن أبي حاتم"⁽⁵⁾.

خلاصة القول في الرَّأْيِ: مجهول الحال.

وفيه عاصم بن رجاء بن حيوة الكندي⁽⁶⁾، الفلسطيني⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ سنن الترمذي، (1/ 708 / 569).

⁽²⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 548 / رقم 6931). مختلف في اسمه على ثلاثة أقوال.

⁽³⁾ الضعفاء للعقيلي، (6/ 144 / رقم 1873).

⁽⁴⁾ تاريخ دمشق: ابن عساكر، (61/ 309).

⁽⁵⁾ ميزان الاعتدال: الذهبي، (4/ 195 / رقم 8825).

⁽⁶⁾ الكندي: نسبة إلى كِنْدَةَ، وهي قبيلة مشهورة من اليمن، تفرقت في البلاد. الأنساب للسمعاني، (10/ 487).

⁽⁷⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 285 / رقم 3058).

قال ابن معين: "صويلح"⁽¹⁾، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"⁽²⁾، وقال الدارقطني: "ضعيف"⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "من ثقات أهل الشام ومتقنيهم"⁽⁵⁾.

قال ابن حجر: "صدوق يهمل"⁽⁶⁾.

خلاصة القول في الراوي: لا بأس به، له أوهام.

وفيه عثمان بن فائد القرشي، أبو لبابة البصري⁽⁷⁾.

قال ابن معين: "ليس بشيء"⁽⁸⁾، وقال البخاري: "في حديثه نظر"⁽⁹⁾، وقال دحيم⁽¹⁰⁾: "ليس بشيء"⁽¹¹⁾، وقال ابن حبان: "يأتي عن الثقات بالأشياء المعضلات حتى يسبق إلى القلب أنه يعملها تعمدًا لا يجوز الاحتجاج به"⁽¹²⁾، وقال ابن عدي: "منكر الحديث ... قليل الحديث، ما يرويه ليس بالمحفوظ"⁽¹³⁾، وقال أبو نعيم: "روى عن الثقات بالمناكير، لا شيء"⁽¹⁴⁾، وقال الحاكم أبو عبد الله: "روى عن جماعة من الثقات المعضلات"⁽¹⁵⁾، وقال أبو سعيد عمرو النفاش: "روى عن جماعة من الثقات الموضوعات"⁽¹⁶⁾، وذكره العقيلي في جملة الضعفاء⁽¹⁷⁾.

(1) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6/ 342/ رقم 1897).

(2) المصدر السابق.

(3) علل الدارقطني، (6/ 216/ رقم 1083).

(4) الثقات: ابن حبان، (7/ 259/ رقم 9961).

(5) مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان، (ص: 290/ رقم 1451).

(6) ميزان الاعتدال: الذهبي، (4/ 195/ رقم 8825).

(7) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 386/ رقم 4509).

(8) ميزان الاعتدال: الذهبي، (3/ 51/ رقم 5552).

(9) تهذيب الكمال: المزي، (19/ 474/ رقم 3853).

(10) عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو، أبو سعيد، لقبه دحيم بن اليتيم، ثقة حافظ متقن، مات سنة خمس وأربعين

وله خمس وسبعون ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 335/ رقم 3793).

(11) تهذيب الكمال: المزي، (19/ 474/ رقم 3853).

(12) المجروحين: ابن حبان، (2/ 101/ رقم 669).

(13) الكامل: ابن عدي، (6/ 270/ رقم 1320).

(14) الضعفاء: أبي نعيم، (ص: 115/ رقم 156).

(15) إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (9/ 180/ رقم 3648).

(16) المصدر نفسه.

(17) الضعفاء الكبير: العقيلي، (3/ 212/ رقم 1215).

روى له الذهبي حديثاً، وقال: "هذا موضوع، والآفة عثمان"⁽¹⁾، وقال -أيضاً- بعد ترجمته: "المتهم بوضع هذه الأحاديث عثمان، وقلَّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم"⁽²⁾، وقال ابن حجر: "ضعيف"⁽³⁾.

خلاص القول في الراوي: ليس بشيء متهم، يروي العضلات عن الثقات. وبقية رجاله ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث وإِ من وجوه الأربعة، ومضطرب، ولك بيان أسباب ذلك:

أولاً- الوجه الأول: فيه عدة علل:

- 1- فيه عمر بن حيَّان الدمشقي؛ وهو مجهول الحال كما بيَّنت في دراسة الإسناد.
- 2- اختلاط سعيد بن أبي هلال واضطرابه؛ فراوه بوجوه مختلفة كما هو مبين في التَّخريج.
- 3- الانقطاع فيه ما بين عمر الدمشقي وأمَّ الدرداء رضي الله عنها، كما بيَّنت في دراسة الإسناد.

الوجه الثاني:

- 1- فيه رجل مبهم؛ ما بين عمر الدمشقي وأمَّ الدرداء رضي الله عنها.
- 2- فيه ما في الوجه الأول من العلة رقم واحد واثنين.

الوجه الثالث:

يشارك مع الوجه السابق أنَّ فيه الرَّجل المبهم، وسعيد بن أبي هلال، ويزيد على ذلك إسقاط عمر الدمشقي وأمَّ الدرداء منه.

الوجه الرابع:

فيه من العلل ما يلي:

- 1- فيه مهدي بن عبد الرَّحمن، وهو مجهول الحال.
- 2- فيه عاصم بن رجاء، وهو لا بأس به، له أوهام.
- 3- فيه عثمان بن فائد: ليس بشيء متهم، يروي العضلات عن الثقات.

(¹) ميزان الاعتدال: الذهبي، (3/ 51/ رقم 5552).

(²) المصدر السابق.

(³) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 386/ رقم 4509).

3- فيه سليمان بن عبد الرحمن، وهو ثقة فيما يرويه عن الثقات، يروي عن الضعفاء المناكير فلا يعتد بحديثه عنهم، وقد رواه عن عثمان بن فائد، وهو من شديد الضعف، كما بينت آنفاً. إضافة إلى ما ذكرت من علل في هذه الوجوه فالحديث منته مضطرب؛ فقد ذكر في الثلاثة الأولى بأن النجم من السجّادات الإحدى عشر، وأمّا الوجه الرابع فلم يجعلها منه، كما هو مبين في التخرّيج.

قال أبو داود بعد إيراد الحديث معلّقاً: "إسناده واه"⁽¹⁾، وقال الترمذي: "حديث أبي الدرداء حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث سعيد بن أبي هلال، عن عمر الدمشقي"⁽²⁾، قلت: وقد روى من غير طريق سعيد بن أبي هلال، عن عمر الدمشقي، عند ابن ماجه، والبيهقي، وهو واه فلا يفرح به؛ لما ذكرته من علل فيه.

وضعف إسناده الوجه الثاني ابن عبد الهادي بعد إيراد له⁽³⁾، ومن باب أولى تضعيف الوجه الأول، وضعف طريقه الإمام الألباني⁽⁴⁾. والله تعالى أعلى وأعلم.

المطلب السادس: تضعيف الحديث؛ لأنّ في إسناده من هو متروك.

معلوم أنّ الحديث يُردّ إذا وُجد في إسناده من هو متروك، ويُعتبر هذا النوع أشدّ أنواع الضعيف فليس بعده إلا ما هو أشدّ منه وهو الموضوع، قال العجلي: "لا يترك حديث رجل حتّى يجتمع الجميع على ترك حديثه، قد يُقال: فلان ضعيف، فأما أن يُقال: فلان متروك فلا، إلا أن يُجمع الجميع على ترك حديثه"⁽⁵⁾، وعلى هذا المنوال سار الإمام ابن عبد البر في منهجه، ومن أمثلة ذلك:

الحديث الأول: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حديث سعد بن طريف، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم، قال: «مُعَلِّمُو صِبْيَانَكُمْ شِرَارُكُمْ، أَقَلُّهُمْ رَحْمَةً بِالْيَتِيمِ، وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى الْمُسْكِينِ»⁽⁶⁾.

(1) انظر: سنن أبي داود، (2/ 58 / ح 1401).

(2) سنن الترمذي، (1/ 708 / 569).

(3) انظر: تنقيح التحقيق، (2/ 337).

(4) انظر: الألباني، ضعيف أبي داود: الألباني، (2/ 73 / ح 249).

(5) معرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصلاح، (ص: 246).

(6) ابن عبد البر، التمهيد (21/ 113).

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَسَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه يعقوب الفسوي، قال: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: ثنا سَيْفُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعْدِ الْإِسْكَافِ، فَجَاءَهُ ابْنُهُ يَبْكِي قَالَ: ضَرَبَنِي الْمُعَلَّمُ، قَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَأُخْرِيتَهُمْ، حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فذكر الحديث⁽²⁾.
أخرجه ابن الأعرابي⁽³⁾، والعقيلي⁽⁴⁾، وابن عدي⁽⁵⁾، وابن شاهين⁽⁶⁾، والحاكم⁽⁷⁾، وابن الجوزي⁽⁸⁾؛ سنتهم من طريق سيف بن عمر.

أخرجه أبو نعيم⁽⁹⁾ من طريق سيف بن هارون⁽¹⁰⁾؛ كلاهما (سيف بن عمر، وسيف بن هارون) عن سعد الإسكافي، به مرفوعا.

دراسة الإسناد:

فيه عبيد الله بن إسحاق بن حماد بن موسى بن طلحة بن عبيد الله، قال أبو حاتم الرّازي: "ليس بقوي"⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه (114 / 21).

⁽²⁾ المعرفة والتاريخ: الفسوي، (58 / 3).

⁽³⁾ معجم ابن الأعرابي، (2 / 559 ح 1095). بمثله.

⁽⁴⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (3 / 115 ح 1091). بمثله.

⁽⁵⁾ الكامل: ابن عدي، (4 / 387 رقم 796). بمعناه.

⁽⁶⁾ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير: الجورقاني، (2 / 382 ح 728)، (2 / 383 ح 729). بمثله في الأول، وينحوه في الثاني.

⁽⁷⁾ المدخل إلى كتاب الإكليل: الحاكم، (ص: 56). بمثله.

⁽⁸⁾ الموضوعات لابن الجوزي، (1 / 222). بنحوه.

⁽⁹⁾ تاريخ أصبهان: أبي نعيم، (2 / 276). بمثل حديث ابن الأعرابي.

⁽¹⁰⁾ سيف بن هارون الرّجومي، أبو الوراق الكوفي، ضعيف أفحش ابن حبان القول فيه. تقريب التهذيب: ابن حجر،: ابن حجر، (ص: 262 / رقم 2727).

⁽¹¹⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5 / 308 رقم 1464).

وفيه سيف بن عمر التميمي، ويقال له الضبّي، ويقال غير ذلك الكوفي، ضعيف في الحديث، عمدة في التاريخ، أفحش ابن حبان القول فيه، مات سنة سبعين ومائة⁽¹⁾، وقصد به قول ابن حبان فيه: "أُتُّهُم بِالزُّنْدَقَةِ، يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ"⁽²⁾. وتابعه سيف بن هارون، ولكنّه ضعيف، كما هو مبين في التّخريج.

وفيه سعد بن طريف الإسكافي⁽³⁾ الحنظلي⁽⁴⁾، أبو العلاء الكوفي⁽⁵⁾.

قال ابن معين⁽⁶⁾، وابن شاهين⁽⁷⁾: "لَيْسَ بِشَيْءٍ"، وقال ابن معين في موضع آخر: "ليس يحلُّ لأحد أن يروي عنه"⁽⁸⁾، وقال السّاجي: "لا يحلُّ لأحد أن يروي عنه، ليس بشيء، عنده مناكير يطول ذكرها"⁽⁹⁾.

وذكر الفسوي حديث الدّراسة وأتبعه بقوله: "وَسَيْفٌ وَسَعْدٌ الْإِسْكَافُ، حَدِيثُهُمَا وَرَوَايَتُهُمَا لَيْسَ بِشَيْءٍ"⁽¹⁰⁾، وقال ابن حبان: "كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى الْفُورِ"⁽¹¹⁾، وقال الدّارقطني⁽¹²⁾، وابن القيسراني⁽¹³⁾: "كَذَّابٌ"، وقال في موضع آخر: "يضع"⁽¹⁴⁾ -أي الحديث، وقال -أيضاً: "ليس بشيء في الحديث"⁽¹⁵⁾.

(1) تقريب التهذيب: ابن حجر،: ابن حجر، (ص: 262/ رقم 2724).

(2) المجروحين: ابن حبان، (1/ 345/ رقم 443).

(3) الإسكافي: نسبة الى إسكاف وهي ناحية ببغداد على صوب النهروان وهي من سواد العراق. الأنساب للسمعاني، (1/ 234).

(4) الحنظلي: هذه النسبة إلى بني حنظلة، وهم جماعة من غطفان. الأنساب للسمعاني، (4/ 284).

(5) تقريب التهذيب: ابن حجر،: ابن حجر، (ص: 231/ رقم 2241).

(6) تاريخ ابن معين _ رواية الدوري، (3/ 453/ رقم 2227).

(7) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، (ص: 98/ رقم 241).

(8) الضعفاء الكبير: العقيلي، (2/ 120).

(9) إكمال تهذيب الكمال: ابن المغطاي، (5/ 236).

(10) المعرفة والتاريخ: الفسوي، (3/ 58).

(11) المجروحين: ابن حبان، (1/ 357/ رقم 467).

(12) العلل: الدارقطني، (1/ 264).

(13) تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (ص: 293/ ح 731).

(14) المصدر نفسه (ص: 300/ رقم 751).

(15) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (1/ 330).

وقال ابن الجوزي: "مُتَّهَم بوضع الحديث"⁽¹⁾، وذكره في الضُّعفاء والمتروكين⁽²⁾، وقال الجُوزجاني: "مذموم"⁽³⁾.

وقال أبو حاتم الرّازي: "منكر الحديث، ضعيف الحديث، متروك الحديث"⁽⁴⁾، وقال النسائي: "مُتْرُوكُ الْحَدِيث"⁽⁵⁾، وقال ابن عدي: "ضعيف جداً"⁽⁶⁾.

وضَعَفَهُ أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطَّيَالِسي⁽⁷⁾، وأحمد بن حنبل⁽⁸⁾، والفلاس⁽⁹⁾، وأبو دواد⁽¹⁰⁾، والعجلي⁽¹¹⁾، وزاد الفلاس: "في الحديث، وَهُوَ يَغْرُقُ فِي التَّشْيِيعِ"⁽¹²⁾، وقال البخاري: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ"⁽¹³⁾، وقال أبو زُرْعَةَ الرّازي: "كوفي لِين"⁽¹⁴⁾، وقال التِّرْمِذِي: "يُضَعَّف"⁽¹⁵⁾. وقال الذهبي: "شيعي وإِ ضَعْفُوه"⁽¹⁶⁾، وقال في موضع آخر: "مجمع على ضعفه"⁽¹⁷⁾، وقال ابن حجر: "متروك، ورماه ابن حِبَّانَ بالوضع، وكان رافضياً"⁽¹⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: متروك الحديث، وُصِفَ بالكذب، يغرق في التَّشْيِيعِ، وعليه مدار الحديث، ولا يوجد له متابع. والله أعلم.

(1) الموضوعات لابن الجوزي، (1/ 223).

(2) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، (1/ 312 رقم 1356).

(3) أحوال الرجال: الجوزجاني، (ص: 78/ رقم 51).

(4) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 87 رقم 379).

(5) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 53/ رقم 281).

(6) الكامل: ابن عدي، (4/ 387 رقم 796).

(7) الضعفاء الكبير: العقيلي، (2/ 120).

(8) الكامل: ابن عدي، (4/ 383 رقم 796).

(9) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 87 رقم 379).

(10) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، (ص: 119/ رقم 55).

(11) النقات: العجلي، (1/ 391 رقم 566).

(12) الكامل: ابن عدي، (4/ 383 رقم 796).

(13) التاريخ الأوسط: البخاري، (2/ 64 رقم 1810)، التاريخ الكبير: البخاري، (4/ 59 رقم 1956)، والضعفاء الصغير (ص: 71/ رقم 151).

(14) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 87 رقم 379).

(15) سنن الترمذي، (3/ 155 ح 801).

(16) الكاشف: الذهبي، (1/ 429 رقم 1831).

(17) المغني في الضعفاء: الذهبي، (1/ 255 رقم 2346).

(18) تقريب التهذيب: ابن حجر،: ابن حجر، (ص: 231/ رقم 2241).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع؛ فمداره على سعد بن طريف، وهو متروك الحديث وُصِف بالكذب، وكذلك عبيد بن إسحاق، وهو ليس بالقوي، وسيف بن عمرو، ومتابعه وهو سيف بن هارون ضعيفان، ويوافق هذا الحكم قول العلماء، فذكره الفسوي، وأتبعه بقوله: "وَسَيْفٌ وَسَعْدٌ الْإِسْكَافُ، حديثهما وروايتهما ليس بشيء"⁽¹⁾، وقال ابن القيسراني: "هذا منكر موضوع، وقد اتفق في هذا الحديث ثلاثة من الضعفاء، فرووه عن عبيد بن إسحاق: ضعيف، وسيف بن عمر الضبي: ضعيف، وسعد الإسكاف: ضعيف، وهو أضعف الجماعة، وثلاثتهم من أهل الكوفة، ولعل البلاء من جهته"⁽²⁾، وذكره الجورقاني في الأباطيل والمناكير⁽³⁾، وقال ابن الجوزي: "هذا حديث موضوع بلا شك، وفيه جماعة مجروحون، وأشدُّهم في ذلك سيف وسعد فكلاهما متهَم بوضع الحديث، سعد هو في هذا الحديث أقوى تهمة".

وقال السيوطي: "مَوْضُوعٌ، سعد وسيف وضَّاعان، وسعد هَذَا أَقْوَى تَهْمَةً"⁽⁴⁾، وأقرَّه الهروي⁽⁵⁾، وكذلك العجلوني بعد ذكر قوله، فقال: ويشهد لوضعه ما رواه البخاري⁽⁶⁾، والترمذي⁽⁷⁾ عن عليّ رفعه: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»⁽⁸⁾، وقال السيوطي في موضع آخر: "وَمِنْ أَمْثَلَةٍ مَا دَلَّ عَلَى وَضْعِهِ قَرِينَةٌ فِي الرَّأْيِ"⁽⁹⁾، وذكر الحديث، وكذلك المناوي⁽¹⁰⁾، وقال ابن عراق الكناني: "وفيه سيف بن عمرو وسعد بن طريف، وسعد هنا أقوى تهمة؛ لأنَّ سيفاً قال: "كنت جالساً عند سعد بن طريف، إذ جاء ابن له يبكي، فقال مالك؟ قال: ضربني المعلم فقال: والله

(1) المعرفة والتاريخ: الفسوي، (3/ 58).

(2) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (4/ 2153).

(3) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير: الجورقاني، (2/ 382 ح 728).

(4) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: السيوطي، (1/ 181).

(5) المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: ملأ الهروي، (ص: 113 / 161).

(6) صحيح البخاري، (6/ 192 ح 5027).

(7) سنن الترمذي، (5/ 173 ح 2907).

(8) كشف الخفاء: العجلوني، (2/ 8 رقم 1542).

(9) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: السيوطي، (2/ 390).

(10) اليواقيت والدرر شرح شرح نخبه الفكر: المناوي، (2/ 42).

لأُخْرِيتَهُمَ الْيَوْمَ، حَدَّثَنِي عِكْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرَهُ⁽¹⁾، وَقَالَ الطَّرَابُلْسِيُّ: "مَوْضُوع"⁽²⁾. وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَعْلَمُ.

الحديث الثاني: قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: رُوِيَ عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ جَزِيٍّ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَنَّهُ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: جِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنْ أَحْقَاشٍ⁽³⁾ الْأَرْضِ؟ قَالَ: «سَلْ عَمَّا شِئْتَ»، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الضَّبِّ⁽⁴⁾؟ فَقَالَ: «لَا أَكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ»، فَقُلْتُ: إِنِّي أَكَلْتُ مَا لَمْ تُحَرِّمْ، قَالَ: «إِنَّهَا فَقَدَتْ أُمَّةً وَإِنِّي رَأَيْتُ خُلُقًا رَابِنِي⁽⁵⁾»، قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْأَرَنْبِ؟ فَقَالَ: «لَا أَكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ»، قَالَ إِنِّي أَكَلْتُ مَا لَمْ تُحَرِّمْ، قَالَ: «إِنَّهَا تُدْمِي⁽⁶⁾»، قَالَ: وَسَأَلْتُ عَنِ الثَّغْلَبِ؟ فَقَالَ: «وَمَنْ يَأْكُلُ الثَّغْلَبَ؟!»، وَسَأَلْتُ عَنِ الضَّبِّ فَقَالَ: «وَمَنْ يَأْكُلُ الضَّبَّ؟!»، قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الذَّنْبِ، فَقَالَ: «أَوْ يَأْكُلُ الذَّنْبَ أَحَدٌ؟»⁽⁷⁾.

نقد الحديث:

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: "هَذَا حَدِيثٌ قَدْ جَاءَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ؛ لِضَعْفِ إِسْنَادِهِ، وَلَا يُعَرَّجُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَدُورُ عَلَى عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ، وَلَيْسَ يَرْوِيهِ غَيْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ"⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ تنزيه الشريعة المرفوعة: ابن عراق الكناني، (1/ 253).

⁽²⁾ اللؤلؤ المرصوع: أبو المحاسن الطرابلسي، (ص: 103/ 274).

⁽³⁾ الأحقاش: النبت الدليل القريب السمك من الأرض، سُمِّيَ بِهِ لِضَيْقِهِ. لسان العرب (6/ 287). ويقصد بذلك عن الحيوانات التي مسكنها الأرض. والله أعلم.

⁽⁴⁾ الضب: دويبة تشبه الجرذون ولكنه أكبر منه قليلا، ويقال الأنثى ضبة، ويكنى أبا حسل ... قال ابن خالويه: إنه يعيش سبعمائة سنة وأنه لا يشرب الماء ويبول في كل أربعين يوما قطرة، ولا يسقط له سن ويقال: بل أسنانه قطعة واحدة. فتح الباري لابن حجر (9/ 663).

⁽⁵⁾ رابني: رابني الشيء وأرابني بمعنى شككتي. وقيل أرابني في كذا أي شككتي وأوهمني الريبة فيه، فإذا استيقنته قلت رابني بغير ألف. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (2/ 286).

⁽⁶⁾ تدمي: أي أنها ترمي الدم، وذلك أن الأرنب تبيض كما تبيض المرأة. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير (2/ 135).

⁽⁷⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (1/ 161).

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام ابن أبي عاصم، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ، عَنْ حَبَّانِ بْنِ جُزَيْ، عَنْ أَخِيهِ خُزَيْمَةَ بْنِ جُزَيْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فذكر الحديث بمثله⁽¹⁾.

أخرجه الإمام ابن أبي شيبة⁽²⁾، وابن ماجه⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، والطبري⁽⁵⁾، والطبراني⁽⁶⁾، خمستهم من طريق محمد بن إسحاق، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ، عَنْ حَبَّانِ بْنِ جُزَيْ، عَنْ أَخِيهِ خُزَيْمَةَ بْنِ جُزَيْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعاً.

وأخرجه البيهقي⁽⁷⁾، وأبو نعيم⁽⁸⁾ من طريق محمد بن إسحاق، وأخرجه الترمذي من طريق أبي معاوية محمد بن خازم⁽⁹⁾، والطبراني من طريق أبي بحر البكر⁽¹⁰⁾.

(1) الأحاد والمثاني: ابن أبي عاصم، (3/ 93 ح 1411).

(2) مصنف ابن أبي شيبة، (5/ 118 ح 24294). بلفظ: "قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا نَقُولُ فِي الضَّبْعِ؟ قَالَ: "وَمَنْ يَأْكُلُ الضَّبْعَ؟".

(3) سنن ابن ماجه، (2/ 1080 ح 3244)، (2/ 1077 ح 3235). في الأول اقتصر على ذكر الضبع، وأما في الثاني اقتصر على ذكر الضب والأرنب.

(4) الفوائد لأبي بكر الشافعي، (2/ 750 ح 1028) بمثله.

(5) تهذيب الآثار مسند عمر: الطبري، (1/ 168)، (2/ 847 ح 1186). في الأول اقتصر على الضب، وفي الثاني ذكر الأرنب.

(6) المعجم الكبير: الطبراني، (4/ 102 ح 3796)، (4/ 102 ح 3797) في الأول اقتصر على ذكر الأرنب والضبع، وفي الثاني بمثله.

(7) الفوائد: أبي بكر الشافعي، (2/ 748 ح 1026). بمثله.

(8) معرفة الصحابة: أبي نعيم، (2/ 924 ح 2384). بنحوه.

(9) سنن الترمذي، (4/ 253 ح 1792). اقتصر على ذكر الضبع والذئب. محمد بن خازم أبو معاوية الضرير، الكوفي لقبه "فافاه" عمي وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهمل في حديث غيره، مات سنة خمس وتسعين ومائة، وله اثنتان وثمانون سنة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 475/ رقم 5841).

(10) المعجم الكبير: الطبراني، (4/ 102 ح 3796). بمثله. والبكرابي: عبد الرحمن بن عثمان بن أمية بن عبد الرحمن بن أبي بكر، النقي، أبو بحر البكرابي، ضعيف، مات سنة خمس وتسعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 3943/346).

وأخرجه الطبراني -أيضاً⁽¹⁾، وأبو نعيم⁽²⁾، من طريق **محمد بن فضيل**⁽³⁾، وأخرجه أبو نعيم -أيضاً- من طريق صلة بن سليمان⁽⁴⁾، خمستهم (محمد بن إسحاق، وأبو معاوية، وأبو بحر، ومحمد بن فضيل، وصلة بن سليمان) عن إسماعيل بن مسلم؛ عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن حبان بن جزي عن خزيمة بن جزي⁽⁵⁾ مرفوعاً.

وأخرجه أبو نعيم، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَمْدَانَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، ثنا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، ثنا بَقِيَّةٌ، عَنْ عَبِيدَةَ بْنِ قَيْسٍ الْهَاشِمِيِّ الْمَدِينِيِّ، عَنْ شَيْخٍ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَدَّثَهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَزْءٍ، عَنْ أَخِيهِ خُرَيْمَةَ بْنِ جَزْءٍ قَالَ: بنحوه⁽⁶⁾.

دراسة الإسناد:

فيه **محمد بن إسحاق بن يسار**، أبو بكر، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر، مات سنة خمسين ومائة⁽⁷⁾، وذكره ابن حجر -أيضاً- في الطبقة الرابعة من المدلسين، وقال: "صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، وعن شرّ منهم، وصفه بذلك أحمد، والدارقطني، وغيرهما"⁽⁸⁾.

قلت: ولم يُصرّح بالسّماع، وقد رواه في السّند الأوّل عن عبد الكريم بن أبي المخارق مباشرة، وفي الثاني رواه عن إسماعيل بن مسلم عن عبد الكريم، وقد توبع على ذلك من قبل أربعة آخرين، ولم يُتابع في الأوّل، كما هو مبين في التّخريج.

(1) المعجم الكبير: الطبراني، (4/ 102 ح 3797). بمثله.

(2) معرفة الصحابة: أبي نعيم، (2/ 921 ح 2379). بمثله.

(3) سبقت ترجمته. (ص: 68)، ثقة، عالم متشيع ربّما أخطأ.

(4) معرفة الصحابة: أبي نعيم، (2/ 922 ح 2380). اقتصر فيه على الضب. صلة بن سليمان العطار الواسطي، قال ابن معين: "كان يكذب"، وقال أبو حاتم: "متروك الحديث، أحاديثه عن اشعث منكراً". الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 447 رقم 1966).

(5) خزيمة بن جَزْءٍ، أو جزي، صحابي لم يصح الإسناد إليه. الإصابة في تمييز الصحابة (2/ 241 رقم 2259). تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 193 رقم 1711).

(6) معرفة الصحابة: أبي نعيم، (2/ 924 ح 2385).

(7) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 467 رقم 5725).

(8) طبقات المدلسين: ابن حجر، (ص: 51 رقم 125).

وفيه إسماعيل بن مسلم الواسطة بين ابن إسحاق وبين عبد الكريم، هو المكّي أبو إسحاق، كان من البصرة ثم سكن مكة، وكان فقيهاً، ضعيف الحديث⁽¹⁾.

وفيه عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أميّة المَعْلَم، البصري، نزيل مكة، واسم أبيه قيس، وقيل طارق⁽²⁾.

ضعّفه أحمد بن حنبل⁽³⁾، وابن معين⁽⁴⁾، وأبو حاتم الرازي⁽⁵⁾، والخليلي⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، وابن القيسراني⁽⁸⁾، والبغوي⁽⁹⁾، والهيثمي⁽¹⁰⁾، وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر: "ليس هو بشيء، وقد ضربت على حديثه وهو شبه متروك"⁽¹¹⁾، وقال -أيضاً: "كان ابن عيينة يستضعفه، فقليل له هو ضعيف؟ فقال: نعم"⁽¹²⁾، وقال ابن معين في موضع آخر: "ليس حديثه بشيء"⁽¹³⁾، وقال -أيضاً: "ليس بشيء"⁽¹⁴⁾، وقال: "كلُّ من روى عنه مالك بن أنس فهو ثقة إلا عبد الكريم البصري أبو أمية"⁽¹⁵⁾، وزاد الهيثمي: "لسوء حفظه"⁽¹⁶⁾.

وقال السّاجي: "فيه ضعف وليس بحجة في الأحكام"⁽¹⁷⁾، وقال التّرمذي: "ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه أيوب السخيتاني وتكلم فيه"⁽¹⁸⁾، وقال ابن عدي: "والضعف بيّن على كلّ ما

(1) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 110 / رقم 484).

(2) المصدر نفسه (361 / رقم 4156).

(3) العلل لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، (1 / 412 / رقم 873).

(4) الكامل: ابن عدي، (7 / 39 / رقم 1496).

(5) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6 / 60 / رقم 311).

(6) الإرشاد للخليلي، (1 / 214).

(7) السنن الكبرى: البيهقي، (1 / 165 / رقم 493).

(8) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (1 / 512 / رقم 782).

(9) معجم الصحابة: البغوي، (1 / 318 / رقم 311).

(10) مجمع الزوائد: الهيثمي، (2 / 282 / رقم 2638).

(11) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2 / 114 / رقم 1979).

(12) انظر: العلل لأحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، (1 / 401 / رقم 820).

(13) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، (83 / رقم 252).

(14) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي، (186 / رقم 681).

(15) الكامل: ابن عدي، (7 / 38 / رقم 1496).

(16) مجمع الزوائد: الهيثمي، (2 / 282 / رقم 2638).

(17) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (8 / 294 / رقم 3319).

(18) سنن الترمذي، (1 / 18 / رقم 12).

يُرويه⁽¹⁾، وقال ابن عبد البر: "ضعيف، لا يختلف أهل العلم بالحديث في ضعفه إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصّة، ولا يُحتجُّ به على حال"⁽²⁾ وقال ابن حبان: "كان كثير الوهم، فاحش الخطأ، فلمّا كثر ذلك منه بطل الاحتجاج بأخباره"⁽³⁾.

وقال أبو زرعة الرّازي: "الّين"⁽⁴⁾، وقال أبو إسحاق الحربي: "غيره أوثق منه"⁽⁵⁾، وقال أبو أحمد الحاكم⁽⁶⁾، وابن منده⁽⁷⁾: "ليس بالقويّ عندهم".

وقال النسائي⁽⁸⁾، والدارقطني⁽⁹⁾: "متروك"، وقال النسائي في موضع آخر: "كان غير ثقة"⁽¹⁰⁾، وقال -أيضاً: "ليس بشيء"⁽¹¹⁾، وقال: "ليس بثقة، ضعيف"⁽¹²⁾، وقال الدارقطني في موضع آخر: "يترك"⁽¹³⁾، وقال ابن عبد البر: "متروك الحديث"⁽¹⁴⁾، وقال ابن الملقن: "واه"⁽¹⁵⁾، وقال في موضع آخر: "أحد الضّعفاء"⁽¹⁶⁾.

وقال أيوب السّخّتياني⁽¹⁷⁾، والجوزجاني⁽¹⁸⁾: "غير ثقة"، وزاد الجوزجاني: "رحم الله مالكاً غاص هناك فوق على خزفة منكسرة، أظنّه اغترّ بكسائه"، وقال ابن عيينة: "سمعت عبد الكريم

(1) الكامل: ابن عدي، (7 / 41 / رقم 1496).

(2) التمهيد: ابن عبد البر، (20 / 65).

(3) المجروحين: ابن حبان، (2 / 144 / رقم 752).

(4) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6 / 60 / رقم 311).

(5) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (6 / 378 / رقم 719).

(6) الأسامي والكنى: أبي أحمد الحاكم، (1 / 340 / رقم 259).

(7) فتح الباب في الكنى والألقاب: ابن منده، (72 / رقم 430).

(8) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2 / 114 / رقم 1979).

(9) سنن الدارقطني، (1 / 163 / رقم 10).

(10) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (6 / 378 / رقم 719).

(11) السنن الكبرى: النسائي، (1 / 209 / رقم 329).

(12) إكمال تهذيب الكمال: المغطاي، (8 / 293 / رقم 3319).

(13) سوالات البرقاني للدارقطني، (45 / رقم 306).

(14) التمهيد: ابن عبد البر، (1 / 161).

(15) التوضيح، ابن الملقن، (9 / 15).

(16) البدر المنير: ابن الملقن، (2 / 187).

(17) العلل: الدارقطني، (10 / 10).

(18) أحوال الرجال: الجوزجاني، (161 / رقم 144).

أبا أمية يوماً وغضب، فقال: ليس يستخرج ما عندي حتى أغضب، فقال لإنسان: سلني عما شئت فلا أقول لا أدري، ولا أقول لم أسمع، ولا أقول لا علم لي⁽¹⁾.

قلت: ولكن هذا القول يُنسب لشعبة في أبي أمية بن يعلى؛ فقد قيل لأبي داود: "حكى رجل عن شيبان الأبلبي⁽²⁾ أنه سمع شعبة يقول: "اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى فإنه شريف لا يكذب"⁽³⁾.

قلت: فقد التبس على صاحب الإكمال فأورده في ترجمة عبد الكريم أبي أمية. وقال خالد الحذاء: "كان عبد الكريم إذا سافر يقول أبو العالية⁽⁴⁾: اللهم لا ترد علينا صاحب الأكسية"⁽⁵⁾، وقال الفلاس: "كان عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد لا يحدثان عن عبد الكريم المعلم"⁽⁶⁾.

وقال أبو داود⁽⁷⁾، والخليلي⁽⁸⁾، وغير واحد: "ما روى مالك عن أضعف منه"، وقال الدارقطني: "ولا نعلم مالكا روى عن أحد يُترك حديثه غير عبد الكريم بن أبي المخارق"⁽⁹⁾. **قلت:** وسبب رواية مالك عنه اغتراره بسمته؛ قال الذهبي: "وقد اعتذر لما تبيّن أمره، وقال: غرني بكثرة بكائه في المسجد، أو نحو هذا"⁽¹⁰⁾، وقال ابن عبد البر: "كان حسن السمّة غرّ مالكا منه سمته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه ... ولم يُخرّج مالك عن عبد الكريم ابن أبي المخارق حكماً في موطنه، وإنما ذكر فيه عنه ترغيباً وفضلاً"⁽¹¹⁾.

(1) الكامل: ابن عدي، (7 / 39 / رقم 1496).

(2) الأبلبي: نسبة إلى الأبلّة بلدة قديمة على أربعة فراسخ من البصرة وهي أقدم من البصرة. الأنساب للسمعاني (98 / 1 / رقم 41).

(3) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود، (367 / رقم 604).

(4) رُقَيْعُ بن مِهْران أَبُو الْعَالِيَةِ الرَّيَّاحِي، الْبَصْرِيّ، ثَقَّةٌ كَثِيرُ الْإِرْسَالِ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعِينَ، وَقِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ. تَقْرِيْبُ التَّهْذِيبِ: ابن حجر، (210 / رقم 1953).

(5) تهذيب الكمال: المزي، (18 / 263 / رقم 3506).

(6) المصدر السابق.

(7) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (6 / 378 / رقم 719).

(8) الإرشاد: الخليلي، (1 / 214).

(9) سؤالات الحاكم للدارقطني، (287 / رقم 523).

(10) ميزان الاعتدال: الذهبي، (2 / 647 / رقم 5172).

(11) التمهيد: ابن عبد البر، (20 / 65).

وذكره العقيلي⁽¹⁾، وابن الجوزي⁽²⁾ في الضعفاء.

وقال أبو بسطام شعبة: "اكتبوا عنه فإنه رجل شريف لا يكذب"⁽³⁾.

وقال الذهبي: "ضعيف، تركه بعضهم"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "لين"⁽⁵⁾، وقال -أيضاً: "ليس بقوي الحديث ... وكان فقيهاً مرجحاً"⁽⁶⁾، وقال: "كان أحد الفقهاء العلماء إلا أنه يقول بالإرجاء، وفي حديثه ضعف"⁽⁷⁾، وقال: "ضعيف الحديث، مؤدّب ... وكان يرى الإرجاء، مع تعبد وخشوع"⁽⁸⁾، وقال ابن حجر: "ضعيف"⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: "متروك عند أئمة الحديث"⁽¹⁰⁾.

خلاصة القول الرأوي: متروك الحديث. والله تعالى أعلم.

وفيه حبان بن جَزء⁽¹¹⁾ السُّلَمي⁽¹²⁾، صدوق، مات سنة واحد ومائة⁽¹³⁾.

وبقية رواته ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً؛ لأن مدار إسناده على عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو متروك الحديث، وتلميذه إسماعيل بن مسلم فهو ضعيف -أيضاً- وقد رواه ابن إسحاق مرة بواسطة إسماعيل ومرة بدونه عن عبد الكريم، وهذه أسباب كافية لتضعيف الحديث، وقد ضعف الحديث

(1) الضعفاء الكبير: العقيلي، (3 / 62 / رقم 1027).

(2) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2 / 114 / رقم 1979).

(3) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (8 / 294 / رقم 3319).

(4) المغني في الضعفاء: الذهبي، (2 / 402 / رقم 3784).

(5) المقتنى في سرد الكنى: الذهبي، (1 / 94 / رقم 491).

(6) تذكرة الحفاظ: الذهبي، (1 / 106).

(7) تاريخ الإسلام: الذهبي، (3 / 455 / رقم 211).

(8) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (6 / 244 / رقم 850).

(9) تقريب التهذيب: ابن حجر، (361 / رقم 4156).

(10) فتح الباري: ابن حجر، (1 / 421).

(11) حبان بن جَزء: وهو بكسر الحاء، وأبوه يختلف في ضبطه، فيقال جَزِي بفتح الجيم وكسر الزاي، ويُقال بِضَم الجيم وفتح الزاي. بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (3 / 575).

(12) السُّلَمي: نسبة إلى سُلَيم، هي قبيلة من العرب مشهورة يقال لها سليم بن منصور بن عكرمة ابن خصفة بن قيس عيلان بن مضر، تفرقت في البلاد، وجماعة كثيرة منهم نزلت حمص. الأنساب للسمعاني، (7 / 181).

(13) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 149 / رقم 1072).

جمع من العلماء منهم؛ الإمام الترمذي، حيث قال: "هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبِي أُمَيَّةَ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي إِسْمَاعِيلَ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ أَبِي أُمَيَّةَ، وَهُوَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ قَيْسِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ"⁽¹⁾، وَرَدَّ ابْنُ حَزْمٍ فَقَالَ: "وَأَمَّا الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ فَلَا شَيْءَ؛ لِأَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُسْلِمٍ ضَعِيفٌ، وَابْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ سَاقِطٌ، وَحِبَّانُ بْنُ جُزْءٍ مَجْهُولٌ"⁽²⁾، وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ الْفَاسِي: "وَقَدْ ضَعَّفَهُ التِّرْمِذِيُّ بِعَبْدِ الْكَرِيمِ، وَتَرَكَ بَيَانَ أَمْرِ حِبَّانَ بْنِ جَزِي، فَهُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ"⁽³⁾، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: "وَهَذَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّ عَبْدَ الْكَرِيمِ قَدْ رَمَاهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ بِالْكَذْبِ"، وَقَالَ الْجَوْرَقَانِيُّ: "هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ حِبَّانَ بْنِ جُزْءٍ إِلَّا عَبْدُ الْكَرِيمِ"⁽⁴⁾، وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ: "لَيْسَ لَخَزِيمَةَ بْنِ جُزْءٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَإِسْنَادُ حَدِيثِهِ ضَعِيفٌ"⁽⁵⁾، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "فَضَعِيفٌ؛ لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى ضَعْفِ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبِي أُمَيَّةَ، وَالرَّوَايِ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ"⁽⁶⁾. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى وَأَعْلَمُ.

⁽¹⁾ سنن الترمذي، (4 / 253).

⁽²⁾ المحلى بالآثار: ابن حزم، (6 / 72).

⁽³⁾ بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (3 / 575).

⁽⁴⁾ الأباطل والمناكير والصحاح والمشاهير: الجورقاني، (2 / 265 ح 606).

⁽⁵⁾ مصباح الزجاجة: البوصيري، (3 / 239 ح 3111).

⁽⁶⁾ التلخيص الحبير: ابن حجر، (4 / 376 رقم 1998).

المطلب السابع: تضعيف الحديث؛ لأنَّ في إسناده من هو منسوب إلى الكذب أو مُتَّهَم به.

يكون الحديث متروكًا إذا كان في إسناده من هو منسوب إلى الكذب، أو مُتَّهَم به، قال ابن حجر: "ما يكون بسببِ تهمَةِ الرَّاوي بالكذب، هو المتروك"⁽¹⁾، ومن منهج الإمام ابن عبد البر أنَّه كان يضعف الحديث بسبب نسبة راويه إلى الكذب، أو اتَّهامه به، ومن أمثلة ذلك:

الحديث الأول: قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَلَاءِ الْقُشَيْرِيُّ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ الْكُشِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَخِي عَبْدِ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ⁽²⁾، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الضِّيَافَةُ عَلَى أَهْلِ الْوَبَرِ⁽³⁾ وَلَيْسَتْ عَلَى أَهْلِ الْمَدَرِ⁽⁴⁾»⁽⁵⁾.

نقد الحديث:

قال أبو عمر رحمه الله تعالى: "هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَخِي عَبْدِ الرَّزَّاقِ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ مَنْسُوبٌ إِلَى الْكُذِبِ، وَهَذَا مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ وَنُسِبَ إِلَى وَضْعِهِ"⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ابن حجر، (ص: 112).

⁽²⁾ عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، المدني، أبو عثمان، ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة، على الزهري عن عروة، عنها من الخامسة، مات سنة بضع وأربعين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (373/ رقم 4323).

⁽³⁾ الوبر: صوف الإبل والأرانب ونحوها. لسان العرب (5/ 271). ويستخدمها سكان البادية لأنهم يتخذون بيووتهم من وبر الإبل. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (5/ 145).

⁽⁴⁾ المدر: قطع الطين اليابس، وقيل: الطين العلك الذي لا رمل فيه، واحدته مدرّة. لسان العرب (5/ 162). وتطلق على سكان القرى. النهاية في غريب الحديث والأثر (4/ 309).

⁽⁵⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (21/ 43).

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي⁽¹⁾، والفُضاعي⁽²⁾، والدَّيْلَمي⁽³⁾؛ من طريق إبراهيم بن عبد الله ابن أخي عبد الرزاق، عن عبد الرزاق الصنعاني، به.

دراسة الإسناد:

فيه إبراهيم بن عبد الله بن همام الصنعاني⁽⁴⁾، ابن أخي عبد الرزاق، قال ابن حبان: "يروي عن عبد الرزاق المقلوبات الكثيرة التي لا يجوز الاحتجاج لمن يرويها لكثرتها"⁽⁵⁾، وقال ابن عدي: "منكر الحديث"⁽⁶⁾، وقال الدارقطني: "كذاب يضع الحديث"⁽⁷⁾. وبقية رواته ثقات.

خلاصة القول في الراوي: منكر الحديث منهم بالوضع. والله أعلى وأعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث منكر؛ مداره على إبراهيم بن عبد الله الصنعاني، وهو منكر الحديث، متهم بالوضع، قال ابن عدي بعد أن ذكر حديثين له: "وهذان الحديثان من حديث الثوري منكران يحدث بهما ابن أخي عبد الرزاق هذا"⁽⁸⁾، وقال ابن القيسراني: "وهذا منكر لم يحدث به غير إبراهيم، عن عمه عن الثوري"⁽⁹⁾، وقال القاضي عياض⁽¹⁰⁾، ووافقه النووي⁽¹¹⁾: "هذا الحديث عند

(1) الكامل: ابن عدي، (1/ 440 / رقم 113). بمثله.

(2) مسند الشهاب الفضاوي، (1/ 190 / ح 284). بمثله.

(3) الفردوس بمأثور الخطاب: الديلمي، (2/ 432 / ح 3897). بمثله.

(4) هذه النسبة إلى صنعاء ... بلدة باليمن قديمة معروفة. الأنساب للسمعاني، (8/ 330 - 331).

(5) المجروحين: ابن حبان، (1/ 118 / رقم 33).

(6) الكامل: ابن عدي، (1/ 440 / رقم 113). بمثله.

(7) العلل المتناهية: ابن الجوزي، (1/ 455 / رقم 774)، ميزان الاعتدال: الذهبي، (1/ 42 / رقم 127).

(8) الكامل: ابن عدي، (1/ 441 / رقم 113).

(9) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (3/ 1555 / ح 3454).

(10) إكمال المعلم: القاضي عياض، (1/ 207).

(11) شرح النووي على مسلم، (2/ 19).

أهل المعرفة موضوع"، وقال القاري: "لَا أَصِلَ لَهُ"⁽¹⁾، وقال المناوي: "إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، وَفِيهِ كَذَّابٌ"⁽²⁾، وقال الألباني: "موضوع"⁽³⁾. والله تعالى أعلى أعلم.

الحديث الثَّانِي: قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ لَا يَسْأَلُ الْعَبْدُ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا أُعْطِيَ سُؤْلُهُ، قِيلَ: أَيُّ سَاعَةٍ هِيَ؟ قَالَ: حِينَ تُقَامُ الصَّلَاةُ إِلَى الْإِنْصِرَافِ مِنْهَا»⁽⁴⁾.

نقد الحديث:

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا، هُوَ كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُرْنِيِّ، ضَعِيفٌ مَنُصُّوبٌ إِلَى الْكُذْبِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَلَا بِمِثْلِهِ"⁽⁵⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁶⁾، عن خالد بن مخلد، وعنه ابن ماجه⁽⁷⁾، وعبد بن حميد⁽⁸⁾، وأخرجه الترمذي⁽⁹⁾ من طريق أبي عامر العقدي.

⁽¹⁾ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ملا علي القاري، (ص: 238 / ح 276).

⁽²⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (21 / 43).

⁽³⁾ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، (2 / 206 / ح 791).

⁽⁴⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (19 / 21).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ مصنف ابن أبي شيبة، (1 / 477 / ح 5515). بمثله.

⁽⁷⁾ سنن ابن ماجه، (1 / 360 / ح 1138). بمثله.

⁽⁸⁾ المنتخب من مسند ابن حميد، (ص: 120 / ح 291). بمثله.

⁽⁹⁾ سنن الترمذي، (2 / 361 / ح 490). بنحوه.

وأخرجه آدم ابن أبي إياس⁽¹⁾، وابن قانع⁽²⁾، والطبراني⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، والبغوي⁽⁵⁾، وعبد الغني المقدسي⁽⁶⁾، من طريق إسماعيل بن أبي أويس⁽⁷⁾؛ ثلاثتهم (خالد بن مخلد، وأبي عامر العفدي، وابن أبي أويس) عن كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

فيه عبد الله بن عمرو بن عوف بن يزيد المزني⁽⁸⁾، سمع أباه، سمع منه ابنه كثير، المدني⁽⁹⁾.

ترجم له البخاري⁽¹⁰⁾، وابن أبي حاتم⁽¹¹⁾، ولم يذكر شيئاً، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹²⁾، وقال الذهبي: "وثق"⁽¹³⁾، وقال ابن حجر: "مقبول"⁽¹⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي: مجهول الحال.

وفيه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني المدني⁽¹⁵⁾.

قال الشافعي: "ركن من أركان الكذب"⁽¹⁶⁾، وقال أبو داود: "كان أحد الكذابين"⁽¹⁷⁾، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً، يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في

(1) جزء آدم بن أبي إياس، (ص: 12/ح 11). بمثله.

(2) معجم الصحابة: ابن قانع، (2/ 198). بنحوه.

(3) الدعاء: الطبراني، (ص: 71/ح 182). بمثله.

(4) شعب الإيمان: البيهقي، (4/ 402/ح 2721). بمثله.

(5) شرح السنة: البغوي، (4/ 210/ح 1052). بمثله.

(6) الترغيب في الدعاء والحث عليه: عبد الغني المقدسي، (ص: 82/ح 43). بنحوه.

(7) شرح النووي على مسلم، (2/ 19).

(8) المزني: هذه النسبة إلى مزن، وهي قرية من قرى سمرقند. الأنساب للسمعاني، (12/ 226).

(9) التاريخ الكبير: البخاري، (5/ 154/رقم 467).

(10) المصدر نفسه.

(11) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 118/رقم 540).

(12) الثقات: ابن حبان، (5/ 41/رقم 3755).

(13) الكاشف: الذهبي، (1/ 580/ح 2882).

(14) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 316/رقم 3503).

(15) المصدر نفسه (ص: 460/رقم 5617).

(16) المحدث الفاصل: الرامهرمزي، (ص: 596).

(17) تهذيب الكمال: المزي، (24/ 138/رقم 4948).

الكتب، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب⁽¹⁾، وقال ابن كثير⁽²⁾، والسيوطي⁽³⁾: "كذاب"، وقال البوصيري: "مُتَّهم"⁽⁴⁾.

وقال ابن معين: "ليس بشيء"⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: "حديث كثير ليس هو بشيء"⁽⁶⁾، وقال أيضاً: "ضعيف الحديث"⁽⁷⁾، وقال أحمد بن حنبل: "منكر الحديث، ليس بشيء"⁽⁸⁾، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سمعت أبي يقول: حسين بن عبد الله بن ضُميرة⁽⁹⁾، وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف لا يسويان شيئاً، جميعاً متقاربان، ليس بشيء، وضرب أبي على حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، ولم يحدثنا بها في المسند"⁽¹⁰⁾.
وقال أبو زرعة الرّازي: "واهي الحديث ليس بقوى"⁽¹¹⁾، وقال له ابن أبي حاتم الرّازي: "بهز بن حكيم⁽¹²⁾، وعبد المهيمن⁽¹³⁾، وكثير بن عبد الله، أيهم أحبُّ إليك؟ فقال: بهز وعبد المهيمن أحبُّ إليَّ منه"⁽¹⁴⁾، وقال له البرذعي: "أحاديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده؟ قال: واهية، قلتُ: ممن وهنها؟ قال: من كثير"⁽¹⁵⁾.

⁽¹⁾ المجروحين: ابن جِبَّان، (2/ 221).

⁽²⁾ البداية والنهاية: ابن كثير، (1/ 386).

⁽³⁾ اللآلي المصنوعة: السيوطي، (1/ 86).

⁽⁴⁾ مصباح الزجاجة: البوصيري، (1/ 25 رقم 61).

⁽⁵⁾ سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، (ص: 434/ رقم 795)، تاريخ ابن معين -رواية الدارمي، (ص: 195/ رقم 713).

⁽⁶⁾ تاريخ ابن معين -رواية الدوري، (3/ 232/ رقم 1087).

⁽⁷⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (7/ 154 رقم 858).

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

⁽⁹⁾ حسين بن عبد الله بن ضُميرة، واسم ضُميرة سعد، الحُميري، من آل ذي يزن، مديني، منكر الحديث. التاريخ الكبير: البخاري، (2/ 388 رقم 2873).

⁽¹⁰⁾ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، (3/ 213 رقم 4922).

⁽¹¹⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (7/ 154 رقم 858).

⁽¹²⁾ بهز بن حكيم بن معاوية القُشيري، أبو عبد الملك، صدوق، من السادسة، مات قبل الستين. تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 128 رقم 72).

⁽¹³⁾ عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي، الأنصاري المدني، ضعيف، من الثامنة، مات بعد السبعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 366 رقم 4235).

⁽¹⁴⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (7/ 154 رقم 858).

⁽¹⁵⁾ أجوبة أبي زرعة الرّازي على سؤالات البرذعي، (2/ 501).

وقال النسائي⁽¹⁾، والدارقطني⁽²⁾، وابن عبد البر⁽³⁾، وابن الملقن⁽⁴⁾: "متروك الحديث"،
وقال النسائي في موضع آخر: "ليس بثقة"⁽⁵⁾، وقال ابن الملقن في موضع آخر: "واه"⁽⁶⁾، وقال -
أيضاً: "ضعيف بمرة"⁽⁷⁾، وقال مرة: "لا تحل الرواية عنه بتخريج الأئمة له"⁽⁸⁾، وقال: "مجمع
على ضعفه"⁽⁹⁾، وقال العيني: "عندهم متروك"⁽¹⁰⁾.

وقال ابن عدي: "عامّة أحاديثه التي قد ذكرتها، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه"⁽¹¹⁾، وقال
ابن السكّن: "يروي عن أبيه عن جده أحاديث فيها نظر"⁽¹²⁾، وقال الحاكم النيسابوري: "حدّث عن
أبيه عن جده بصحيفة أكثرها مناكير"⁽¹³⁾.

وقال ابن حزم: "ساقط، متفق على اطراحه، وأنّ الرواية عنه لا تحل"⁽¹⁴⁾، وقال ابن
القيسراني: "ليس بشيء"⁽¹⁵⁾، وقال في موضع آخر: "ضعيف"⁽¹⁶⁾، وقال النووي: "ضعيف
جداً"⁽¹⁷⁾، وقال في موضع آخر: "متفق على ضعفه"⁽¹⁸⁾.

(1) الضعفاء والمتروكين: النسائي، (ص: 228 / رقم 504).

(2) سؤالات السلمي للدارقطني، (ص: 24 / رقم 295).

(3) الاستذكار: ابن عبد البر، (7 / 185).

(4) البدر المنير: ابن الملقن، (5 / 79).

(5) تهذيب الكمال: المزي، (24 / 139 / رقم 4948).

(6) التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ابن الملقن، (7 / 615).

(7) البدر المنير: ابن الملقن، (2 / 59).

(8) المصدر نفسه (5 / 78).

(9) التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ابن الملقن، (10 / 611).

(10) شرح أبي داود للعيني، (4 / 501).

(11) الكامل: ابن عدي، (6 / 62 / رقم 1599).

(12) البدر المنير: ابن الملقن، (5 / 77 - 78)، تهذيب التهذيب: ابن حجر، (8 / 378 / رقم 754).

(13) المدخل إلى الصحيح: الحاكم النيسابوري، (ص: 188 / رقم 160).

(14) المحلى بالآثار: ابن حزم، (6 / 277).

(15) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (4 / 2314 / رقم 5379).

(16) المصدر نفسه (1 / 229 / رقم 86).

(17) خلاصة الأحكام: النووي، (2 / 832 / رقم 2936).

(18) المصدر نفسه (2 / 756 / رقم 2641).

وقال ابن سعد: "كان قليل الحديث يُستضعف"⁽¹⁾، وقال أبو حاتم الرّازي: "ليس بالمتين"⁽²⁾، وضعّفه ابن المديني⁽³⁾، والسّاجي⁽⁴⁾، والفّسوي⁽⁵⁾، وابن البرقي⁽⁶⁾، والخليلي⁽⁷⁾، وابن القطّان الفاسي⁽⁸⁾، وابن القيم⁽⁹⁾، وابن رجب⁽¹⁰⁾، وقال ابن القيم في موضع آخر: "ليس هو ممن يُحتجّ بحديثه"⁽¹¹⁾، وقال ابن رجب في موضع آخر: "وكثيرٌ هذا، يُحسن البخاري والترمذي وغيرهما أمره، وقال بعضهم: أحاديثه عن أبيه عن جدّه أحبُّ إلينا من مراسيل ابن المسيّب، وضعّف الأكثرون حديثه، وضرب الإمام أحمد عليه، ولم يخرجّه في مسنده"⁽¹²⁾، وقال -أيضاً: يُجمع على ترك حديثه، بل قد قوّاه قوم، وقدّم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيّب"⁽¹³⁾، وقال مرةً: "فإنّ الترمذي يُصحّح حديثه، وقد مَضَى أمره غير واحد، وتركه الأكثرون، وضرب أحمد على حديثه، ولم يُخرّجه في المسند"⁽¹⁴⁾.

وقال ابن تيمية: "ضعّفه الجماعة، وضرب أحمد على حديثه في المسند، فلم يحدث به"⁽¹⁵⁾، وقال الزّيلعي: "مُجمّع على تَضْعِيفِهِ"⁽¹⁶⁾، وقال الهيثمي: "أجمعوا على ضعفه، وقد حَسَن الترمذي حديثه"⁽¹⁷⁾، وقال في موضع آخر: "متروك، وقد حَسَن له الترمذي"⁽¹⁸⁾، وقال -أيضاً:

-
- (1) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (5/ 412).
(2) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (7/ 154 / رقم 858).
(3) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني، (ص: 90 / رقم 84).
(4) تهذيب التهذيب: لابن حجر، (8/ 378 / رقم 754).
(5) المعرفة والتاريخ: ليعقوب الفسوي، (3/ 368).
(6) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (8/ 378 / رقم 754).
(7) الإرشاد: الخليلي، (1/ 347 / رقم 158).
(8) بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (3/ 527).
(9) تهذيب سنن أبي داود: ابن القيم، (2/ 209).
(10) فتح الباري: ابن رجب، (1/ 166).
(11) زاد المعاد: ابن القيم، (1/ 393).
(12) فتح الباري: ابن رجب، (5/ 516).
(13) شرح علل الترمذي: ابن رجب، (ص: 227).
(14) المصدر نفسه (ص: 202).
(15) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، (29/ 147)، القواعد النورانية الفقهية له، (ص: 198).
(16) نصب الرّاية لأحاديث الهداية: الزيلعي، (2/ 425).
(17) مجمع الزوائد: الهيثمي، (1/ 481 / رقم 995).
(18) المصدر نفسه (1/ 444 / رقم 883).

"ضعفه الجمهور، حسن الترمذي حديثه"⁽¹⁾، وقال مرة: "ضعيف"⁽²⁾، وقال ابن عبد الهادي: "تكلم فيه الأئمة وضعفه، وضرب الإمام أحمد على حديثه في المسند ولم يحدث به"⁽³⁾.

وقد أخرج له ابن خزيمة في صحيحه⁽⁴⁾، وحسن الترمذي حديثه مرة⁽⁵⁾، وصححه مع التحسين أخرى⁽⁶⁾، وقال في العلل الكبير: "سألت محمداً يعني البخاري - عن هذا الحديث - يعني: حديث عبد الله بن نافع، عن كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، «أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة، وفي الآخرة خمسا قبل القراءة»"⁽⁷⁾، فقال: ليس في الباب شيء أصح من هذا، وبه أقول، وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، في هذا الباب، هو صحيح أيضاً، وعبد الله بن عبد الرحمن الطائفي مقارب الحديث"⁽⁸⁾.

وقد اعترض عليه جمع من العلماء في ذلك، فقال ابن القطان الفاسي معقبا على الإشبيلي لاتباعه ظاهر ما ذكره الترمذي في هذين الحديثين المذكورين: "ثم قال -يعني الإشبيلي: صحح البخاري هذا الحديث، قال -يعني الإشبيلي: وكذلك صحح حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده في ذلك، فأقول -وبالله التوفيق: لم يصحح البخاري حديث كثير بن عبد الله المذكور ... وليس فيه -يعني نص ما ذكره الترمذي - تصحيح البخاري لواحد منهما، وأما حديث كثير بن عبد الله، فإثما قال: "ليس في الباب شيء أصح منه"، وليس هذا بنص في تصحيحه إيّاه، إذ قد يقول هذا لأشبه ما في الباب، وإن كان كله ضعيفا، فإن قيل: يؤكد مفهوم أبي محمد -يعني الإشبيلي- قوله: "وبه أقول"، فالجواب أن تقول: هذا لا أدري هل هو كلام البخاري أو كلام الترمذي؟ وهو إذا كان كلام البخاري يكون معناه: وبه أقول وأفتي في صلاة العيدين، وإليه أذهب في عدد التكبير، وإذا كان كلام الترمذي يكون معناه: وبه أقول، أي إن

(1) المرجع السابق (7/ 667/ رقم 12540).

(2) المرجع السابق (1/ 187/ رقم 96).

(3) المحرر في الحديث: ابن عبد الهادي، (ص: 495).

(4) صحيح ابن خزيمة، (2/ 346/ رقم 1438، 1439)، (4/ 87/ رقم 2412)، (4/ 90/ رقم 2420).

(5) سنن الترمذي، (2/ 361/ رقم 490)، (2/ 416/ رقم 536)، (5/ 45/ رقم 2677).

(6) المصدر نفسه (3/ 634/ رقم 1352)، (5/ 18/ رقم 2630).

(7) المرجع السابق (2/ 416/ رقم 536).

(8) العلل الكبير للترمذي، (ص: 93/ رقم 153).

الحديث المذكور أشبه ما في الباب وأصحّه، فإنّه قيل: قوله: "وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، عن عمرو، عن أبيه، عن جدّه في هذا الباب هو صحيح أيضًا يؤكد المفهوم الأول، فالجواب أنّ تقول: وهذا أيضًا لعلّه من كلام الترمذي، فهو الذي عهد يصحح حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، إذا روى عنه ثقة، فإن قيل: وهذا الفرار عن ظاهر الكلام المذكور ما أوجبه؟ فالجواب أنّ تقول: أوجبه أنّ عبد الله بن عمرو، والد كثير هذا، لا تُعرف حاله، ولا يُعلم روى عنه غير ابنه كثير، وكثير عندهم متروك الحديث ... وجده عمرو بن عوف صحابي، يروي عنه بهذا الإسناد أحاديث، قال ابن السّكن: فيها نظر، وقال البزار: لم يرو عنه إلا ابنه، وحين ذكر الترمذي هذا الحديث لم يُصحّحه، وأستبعد أيضًا على البخاري أن يُصحّح حديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، فقد ضَعَّف الطائفي⁽¹⁾ المذكور ناس: منهم ابن معين، ولقد لقّبوه الطائفي لاستطرافهم طرائف يأتهم بها، وقد أطلت مما ليس من الباب، لأبين أنّ قول البخاري: أصحّ شيء، ليس معناه صحيحًا، فاعلمه"⁽²⁾.

وقال النووي: "وفيه نظر؛ لأن كثير بن عبد الله هذا ضَعِيف جدًا، فَلَعَلَّه اعتضد بشواهد وَغَيْرَهَا"⁽³⁾.

وقال ابن الملقن: "واعلم أنّ في تحسين الترمذي لهذا الحديث نظرًا، وقول البخاري: أنّه ليس في الباب أصحّ منه، لا يلزم منه تصحيحه، بل مراده أنّه ليس في الباب أصحّ منه على علته؛ وسبب ذلك ضعف كثير بن عبد الله راويه ... وقد أنكر جماعات على الترمذي تحسينه أيضًا ... والترمذي روى له حديثًا في "كتاب الأحكام" من "جامعه"، وصحّحه مع الحسن، والإنكار عليه أشد"⁽⁴⁾.

وقال ابن عبد الهادي: "وقد تعجّبت من قوله هذا"⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: "رواه - يعني حديث كثير - الترمذي وصحّحه، ولم يُتابع على تصحيحه، فإنّ كثيرًا تكلم فيه الأئمة، وضعفوه"⁽⁶⁾.

(1) لم أعثر على هذا اللقب له عند أحد ممن ترجموا له. والله تعالى أعلم.

(2) بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (2/ 259 - 262).

(3) خلاصة الأحكام: النووي، (2/ 832 / رقم 2936).

(4) البدر المنير: ابن الملقن، (5/ 77 - 78).

(5) تنقيح تحقيق: ابن عبد الهادي، (2/ 91).

(6) المحرر في الحديث: ابن عبد الهادي، (ص: 495).

وقال ابن القيم: "وقد استدرك على الترمذي تصحيح حديث كثير هذا"⁽¹⁾، وقال ابن حجر: "وأنكر جماعة تحسينه على الترمذي، ورواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والدارقطني، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وصححه أحمد، وعلي -يعني ابن المديني، والبخاري فيما حكاه الترمذي"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "قال الترمذي عن البخاري: هو أصح ما في هذا الباب، وقال أحمد: ليس في الباب شيء صحيح"⁽³⁾، وقال الشوكاني: "وقد روى له - يعني كثير - الترمذي، وصحح حديثه، واعترض عليه بذلك"⁽⁴⁾.

وقال الذهبي في موضع آخر: "واهي الحديث"⁽⁵⁾، وقال -أيضاً: "متروك"⁽⁶⁾، وقال مرة: "انفقوا على ضعفه"⁽⁷⁾، وقال ابن حجر في موضع آخر: "ضعيف جداً"⁽⁸⁾، وقال -أيضاً: "ضعفوه كثيراً"⁽⁹⁾، وقال مرة: "ضعيف عند الأكثر، لكن البخاري ومن تبعه، كالترمذي، وابن خزيمة يقيمون أمره"⁽¹⁰⁾، وقال: "ضعيف عند الأكثر، لكن البخاري مشاه، وتبعه الترمذي"⁽¹¹⁾.
خلاصة القول في الراوي: متفق على تضعيفه، وإله لا يحتج به، انهم بالوضع.

الحكم على الحديث:

حديث وإله؛ فيه كثير بن عبد الله، وهو متفق على تضعيفه، وإله لا يحتج به، انهم بالوضع، ولم يرو الحديث عن أبيه إلا هو، وأبوه عبد الله مجهول الحال، قال الفاري:

(1) تهذيب سنن أبي داود: ابن القيم، (2/ 209).

(2) التلخيص الحبير: ابن حجر، (2/ 200).

(3) الدراية في تخريج أحاديث الهداية: ابن حجر، (1/ 221).

(4) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: الشوكاني، (ص: 466).

(5) تاريخ الإسلام: الذهبي، (4/ 280).

(6) المغني في الضعفاء: الذهبي، (2/ 531 رقم 5084)، تلخيص كتاب الموضوعات له (ص: 17/ رقم 95).

(7) تاريخ الإسلام: الذهبي، (10/ 409).

(8) المطالب العالمة: ابن حجر، (7/ 462 رقم 1504).

(9) الدراية في تخريج أحاديث الهداية: ابن حجر، (2/ 201).

(10) فتح الباري: ابن حجر، (4/ 451).

(11) المصدر نفسه (7/ 280).

"ضَعِيفٌ"⁽¹⁾، وقال الشُّوكَانِي: "وفي إِسْنَادِهِ كَثِيرٌ بَنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ، وَقَدْ اتَّفَقَ أُمَّةُ
الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلَى ضَعْفِهِ"⁽²⁾، وقال الألباني: "ضعيف جداً"⁽³⁾.
وَأَمَّا تَحْسِينُ الْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ لَهُ، بِقَوْلِهِ: "حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ"⁽⁴⁾،
فَفِيهِ نَظَرٌ لَمَّا ذَكَرْتَهُ مِنْ تَعَقُّبَاتِ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ فِي تَرْجُمَةٍ كَثِيرٍ سَابِقًا. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى وَأَعْلَمُ.

⁽¹⁾ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي ملا القاري، (3/ 1013).

⁽²⁾ نيل الأوطار: الشوكاني، (3/ 291). وأطال فيه الكلام وفصل تفصيلا حسنا.

⁽³⁾ ضعيف الترمذي: الألباني، (ص: 55).

⁽⁴⁾ سنن الترمذي، (2/ 361 ح 490). بنحوه.

المبحث الثاني

تضعيف الحديث لعلّة في إسناده

إنّ وجود علّة من العلل القادحة في إسناده الحديث، تنزله من درجة القبول إلى الضّعف، وذلك على حسب نوع علّته التي وقعت فيه، فإن كانت العلّة خفيفة كان الضّعف خفيفاً، وإن كانت العلّة شديدة كان الضّعف شديداً، وكان ذلك من منهج الإمام ابن عبد البرّ في تضعيف الحديث عند وجود علة في إسناده، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأوّل: تضعيف الحديث لانقطاع في إسناده.

من أسباب تضعيف الحديث عند العلماء انقطاع إسناده؛ وذلك لاختلال شرط من شروط صحة الحديث وهي الاتّصال، قال ابن حجر: "إِنْ كَانَ السَّاقِطُ بَاثْنَيْنِ غَيْرِ مُتَوَالِيَيْنِ، فِي مَوْضِعَيْنِ مِثْلًا، فَهُوَ الْمُنْقَطِعُ، وَكَذَا إِنْ سَقَطَ وَاحِدٌ فَقَطْ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْنِ، لَكِنْ يُشْتَرِطُ عَدَمُ التَّوَالِي" ⁽¹⁾، وعلى هذا الدّأب دأب الإمام ابن عبد البرّ في منهجه في تضعيف الحديث، ومن أمثلة:

(¹) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ابن حجر، (ص: 102). قلت: يختلف المنقطع عند بعض المتقدمين وعند المتأخرين، فالمتقدمون يعتبرون المنقطع الذي لم يتصل إسناده على أي وجه كان هذا الانقطاع، وبذلك يكون عاماً، أي يدخل فيه المرسل، والمعلق، والمعضل، قال ابن الصلاح: "إِنَّ الْمَعْرُوفَ فِي الْفَقْهِ وَأَصُولِهِ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ -يَقْصِدُ أَيَّ انْقِطَاعٍ فِي السَّنَدِ- يُسَمَّى مَرْسَلًا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ وَقَطَعَ بِهِ"، ووافقهم على ذلك ابن عبد البر حيث قال: "المنقطع عندي كل ما لا يتصل سَوَاءً كَانَ يُعْزَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ"، والمنقطع عند المتأخرين الذي لم يتصل إسناده، ممّا لا يشمل اسم المرسل، أو المعلق، أو المعضل، وهذا رأي ابن حجر كما هو مبين الأعلى في أصل الرسالة. معرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصلاح، (ص52).. التمهيد: ابن عبد البر، (1/ 21).

الحديث الأول: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْغُرُوحَ مَعِيَ فَلْيَغْزُ فِي الْبَحْرِ، فَإِنَّ غَزَاةً فِي الْبَحْرِ أَفْضَلُ مِنْ غَزَوَتَيْنِ فِي الْبَرِّ، وَإِنَّ شَهِيدَ الْبَحْرِ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَي الْبَرِّ، وَإِنَّ أَفْضَلَ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَصْحَابُ الْوُكُوفِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا أَصْحَابُ الْوُكُوفِ؟ قَالَ: قَوْمٌ تُكْفَأُ⁽¹⁾ بِهِمْ مَرَاقِبُهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»⁽²⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثٍ مُنْقَطِعِ الْإِسْنَادِ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام ابن المبارك قال: عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ شِهَابٍ الْقَشِيرِيُّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْغُرُوحَ مَعِيَ فَلْيَغْزُ فِي الْبَحْرِ، فَإِنَّ قِتَالَ يَوْمٍ فِي الْبَحْرِ خَيْرٌ مِنْ قِتَالِ يَوْمَيْنِ فِي الْبَرِّ، وَإِنَّ أَجْرَ الشَّهِيدِ فِي الْبَحْرِ كَأَجْرِ شَهِيدَيْنِ فِي الْبَرِّ، وَإِنَّ خِيَارَ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَصْحَابُ الْكُفَاءِ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ أَصْحَابُ الْكُفَاءِ؟ قَالَ: «قَوْمٌ تُكْفَأُ عَلَيْهِمْ مَرَاقِبُهُمْ فِي الْبَحْرِ»⁽⁴⁾.

أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁵⁾ عن وكيع، وابن حذلم⁽⁶⁾ من طريق الأوزاعي؛ كلاهما (وكيع والأوزاعي) عن سعيد بن عبد العزيز.

وأخرجه عبد الرزاق⁽⁷⁾ عن عبد القدوس⁽⁸⁾؛ كلاهما (سعيد، وعبد القدوس) عن علقمة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(1) نُكْفَأُ: قال ابن الأثير: «وَكَيْفَ يَوْكُفُ وَكُفَاءً، وَهُوَ مِنْ وَكَفَ الْمَطَرُ، إِذَا وَقَعَ» وَتَوَكَّفَ الْخَبَرُ إِذَا انْتَهَرَ وَكُفَّهُ: أَيُّ وَقُوعَهُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (5/ 221).

(2) التمهيد: ابن عبد البر، (1/ 238).

(3) المصدر نفسه.

(4) الجهاد: ابن المبارك، (ص: 154/ ح 196).

(5) مصنف ابن أبي شيبة، (5/ 314 ح 19751). بمثله.

(6) جزء من حديث الأوزاعي: ابن حذلم، (ص: 8/ ح 18).

(7) مصنف عبد الرزاق، (5/ 286 ح 9631)، بنحوه.

(8) عبد القدوس بن حبيب الكلاعي الشامي أبو سعيد، قال عبد الرحمن: سألت أبي رحمه الله عنه فقال: "متروك الحديث كان لا يصدق"، مات سنة سبعون ومائة. الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6/ 55 رقم 295).

وأخرجه الطبراني⁽¹⁾ من طريق عمرو بن حصين، عن محمد بن عبد الله بن عُلَائَةَ⁽²⁾، عن سعيد بن عبد العزيز، عن علقمة، عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

بلفظ: "من لم يدرك الغزو معي فليغز في البحر". قال الطبراني: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَّا ابْنُ عُلَائَةَ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ"⁽³⁾.

وللحديث شاهد:

أخرجه ابن المبارك⁽⁴⁾، عن عبد الرحمن بن شريح⁽⁵⁾، عن ابن حُجيرة⁽⁶⁾، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

بلفظ: "مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْغَزَا مَعِيَ فَعَلَيْهِ بِغَزَا الْبَحْرِ"، وهو منقطع الإسناد فإن ابن حُجيرة هذا مات بعد المائة.

دراسة الإسناد:

جميع رواته ثقات إلا عُلَاقَةَ بن شهاب القُشَيْرِي⁽⁷⁾ يُحَدِّثُ عن معاذ بن جبل، روى عنه عفير وسعيد بن عبد العزيز الشَّامِي⁽⁸⁾، قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: "لا يُعْلَمُ له سماع

⁽¹⁾ المعجم الأوسط: الطبراني، (8/ 186 / ح 8352).

⁽²⁾ محمد بن عبد الله بن عُلَائَةَ العقيلي، الجزري، أبو اليسير الحراني، القاضي يقال له: قاضي الجن، صدوق يخطيء مات سنة ثمان وستين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 489 / رقم 6040).

⁽³⁾ المعجم الأوسط: الطبراني، (8/ 186 / ح 8352).

⁽⁴⁾ الجهاد: ابن المبارك، (ص: 154 / ح 197).

⁽⁵⁾ عبد الرحمن بن شريح بن عبيد الله المعافري، أبو شريح الإسكندراني، ثقة فاضل، لم يصب ابن سعد في تضعيفه، مات سنة سبع وستين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 342 / رقم 3892).

⁽⁶⁾ عبد الله بن عبد الرحمن بن حُجيرة القاضي، أبو عبد الرحمن المصري، ثقة، مات بعد المائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 310 / رقم 3429).

⁽⁷⁾ القُشَيْرِي: نِسْبَةٌ إِلَى قُشَيْرٍ بن خُزَيْمَةَ بن مَالِك بن سلامان ابْنِ أَسْلَم بن أَفْصَى بن حَارِثَةَ بطن من أَسْلَم مِنْهُمْ سَلَمَةُ بن الْأَكْوَغ. اللباب في تهذيب الأنساب (3/ 38).

⁽⁸⁾ التاريخ الكبير: البخاري، (7/ 43 / رقم 187).

من معاذ⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "عَدَّاهُ فِي أَهْلِ الشَّامِ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ مَحْفُوظُ بْنُ عَلْقَمَةَ"⁽²⁾، وذكر ابن عساكر⁽³⁾ أَنَّهُ رَوَى عَنْ وَائِلَةَ -يَعْنِي ابْنَ الْأَسْقَعِ- وَمَعَاذَ مَرْسَلًا.

خلاصة القول في الراوي: مجهول الحال، لم يُذكر فيه جرح ولا تعديل، وقد رواه مرسلًا عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفيه انقطاع ما بين علقمة والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فعلقمة لم يدركه. وأما رواية علقمة، عن وائلة بن الأسقع، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّصِلًا، ففيه عِلَّتَانِ: الأولى: علقمة بن شهاب، وهو مجهول الحال كما تبين، والثانية عمرو بن الحصين، البصري ثم الجَزَرِيُّ، متروك، مات سنة واحد وثلاثون ومائتين⁽⁴⁾.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ لانقطاع إسناده، فقد رواه علقمة بن شهاب عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْسَلًا، وأما إسناده الطبراني الذي ذُكِرَ فيه الواسطة بين علقمة والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو وائلة رضي الله عنه، فهو ضعيف جدًا، ولا يصلح أن يكون متابعًا؛ لأن فيه عمرو بن حصين، وهو متروك الحديث، وشيخه ابن عُلَّائَةَ صدوق يُخْطِئ.

وأما شاهده الذي أخرجه ابن المبارك منقطع الإسناد -أيضًا؛ فقد رواه ابن حُجْبِرَةَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْسَلًا، وبهذا يكون الحديث وشاهده ضعيفان.

وقال الطبراني بعد ذكر الحديث من طريق علقمة عن وائلة رضي الله عنه مُتَّصِلًا: "لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَّا ابْنُ عُلَّائَةَ، تَقَرَّدَ بِهِ: عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ"⁽⁵⁾، وحكم الزُّرْقَانِي على رواية علقمة عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -يعني المرسل- بقوله: "ضعيف"⁽⁶⁾، وكذلك ضعفه الشيخ الألباني⁽⁷⁾. والله تعالى أعلى وأعلم.

(1) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6/ 406 / رقم 2267).

(2) الثقات: ابن حبان، (5/ 212 / رقم 4569).

(3) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (41/ 138 / رقم 4754).

(4) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 420 / رقم 5012).

(5) المعجم الأوسط: الطبراني، (8/ 186 / ح 8352).

(6) شرح الزرقاني على الموطأ، (3/ 65).

(7) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، (13/ 372 / ح 6165).

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُخْرَجَ الْقَوْمُ إِذَا خَرَجُوا فِي سَفَرٍ نَفَقَتُهُمْ جَمِيعًا، فَإِنَّ ذَلِكَ أَطْيَبُ لِنَفْسِهِمْ، وَأَحْسَنُ لِأَخْلَاقِهِمْ»⁽¹⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُنْقَطِعٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الخرائطي⁽³⁾، قال: حَدَّثَنَا سَعْدَانُ بْنُ يَزِيدَ الْبَرَّازُ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ضِرَارٍ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ إِذَا كَانَ الْقَوْمُ سَفَرًا، أَنْ تَكُونَ نَفَقَتُهُمْ جَمِيعًا سَوَاءً، فَإِنَّ ذَلِكَ أَطْيَبُ لِنَفْسِهِمْ، وَأَحْسَنُ لِأَخْلَاقِهِمْ».

أخرجه الخرائطي - أيضًا - بنفس الإسناد، عن النبي صلى الله عليه وسلم: بلفظ: «إِنَّ مِنْ أَحْمَدِ الْأَشْيَاءِ»، بدلًا من «إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ»⁽⁴⁾.

وله شاهد: ذكره الحكيم الترمذي، عن عمرو بن شعيب⁽⁵⁾، عن أبيه⁽⁶⁾، عَنْ جَدِّهِ - يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بَنَحْوِهِ، دُونَ لَفْظَةٍ: «إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (23 / 177).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ مكارم الأخلاق: الخرائطي، (ص: 289 / ح 882).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه (ص: 268 / ح 825).

⁽⁵⁾ عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، مات سنة ثمان مائة ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 423 / رقم 5050).

⁽⁶⁾ شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق ثبت سماعه من جده. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 267 / رقم 2806). قال الذهبي: "ولم نعلم متى توفي، فلعله مات بعد الثمانين، في دولة عبد الملك. سير أعلام النبلاء: الذهبي، (5 / 62/181).

⁽⁷⁾ نوافر الأصول في أحاديث الرسول: الحكيم الترمذي، (3 / 70).

دراسة الإسناد:

فيه يزيد بن أبان الرقاشي⁽¹⁾، أبو عمرو البصري، زاهد ضعيف، مات قبل العشرين ومائة⁽²⁾.

وفيه ضرار بن عمرو المَلْطِي⁽³⁾، من رؤوس المعتزلة، شيخ الضرارية، منكر الحديث⁽⁴⁾.
وفيه عبد الله بن ضرار الأسدي، قال ابن معين: "ليس بشيء"، ولا يُكتب حديثه⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم الرّازي: "ليس بقوي"⁽⁶⁾، وقال ابن القيسراني: "لا شيء"⁽⁷⁾، وقال في موضع آخر: "لا شيء في الحديث"⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثّقات⁽⁹⁾.

الحكم على الحديث:

الحديث منكر؛ فيه عبدالله بن ضرار وأبوه منكر الحديث، ويزيد بن أبان ضعيف الحديث، قال الألباني: "وهذا إسناد واهٍ جداً؛ آفته ضرار هذا؛ فإنه متروك الحديث؛ وابنه عبد الله؛ ضعيف، وكذلك شيخه يزيد الرّقاشي"⁽¹⁰⁾.

وأما الشّاهد لا يعرف من أسند إسناده، وإنما رواه الحكيم الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، فالله أعلم بحال من أسقطهم الحكيم من قبل عمرو.

قال الألباني: "فالله أعلم بحال إسناده إلى عمرو، ولكن قد نصّ السيوطي في مقدّمة "الجامع الكبير": أن كلّ ما عُزي للعقيلي في "الضعفاء"، وابن عدي في "الكامل"، والخطيب في "تاريخه"، ولابن عساكر أيضاً، أو الحاكم في "التّاريخ"، والحكيم الترمذي في "النّوادر"، والدّيلمي

(1) الرّقاشي: نسبة إلى امرأة اسمها رقاش كثرت أولادها حتى صاروا قبيلة، وهي من قيس عيلان، والمشهور بهذه النسبة جماعة، ويزيد الرّقاشي منهم. الأنساب للسمعاني (6/ 149 / رقم 1803).

(2) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 599 / رقم 7683).

(3) المَلْطِي: نسبة إلى الملطية، وهي من ثغور الروم مما يلي أذربيجان، قال السمعياني: سمعت أن أكثر من خرج عنها من محدّثين كانوا ضعفاء. الأنساب للسمعاني (12 / 421).

(4) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4 / 465 / رقم 2045)، سير أعلام النبلاء: الذهبي، (10 / 544 / رقم 175).

(5) الكامل: ابن عدي، (5 / 396 / رقم 1068).

(6) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5 / 88 / رقم 401).

(7) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (4 / 2270).

(8) المصدر نفسه (4 / 2434).

(9) الثّقات: ابن حبان، (5 / 37 / رقم 3730).

(10) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، (9 / 141 / ح 4135)

في "مسند الفردوس"؛ فهو ضعيف. فيستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه⁽¹⁾، وبحثت عن كلامه هذا ولم أجده.

المطلب الثاني: تضعيف الحديث لإرسال في إسناده.

المرسل عند جمهور المحدثين: "هو ما سقط من آخر إسناده مَنْ بعد التابعي"⁽²⁾، ولذا فإنَّ الحديث يضعف لإرسال راويه له؛ لفقد إسناده شرطاً من شروط صحة الحديث، وهي الاتصال، وعدم معرفة الراوي المحذوف، وكان من منهج الإمام ابن عبد البرّ تضعيف الحديث عند وجود الإرسال في إسناده، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام ابن عبد البرّ رحمه الله تعالى: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا يَوْمَنَّ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِسًا»⁽³⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البرّ رحمه الله تعالى: "وَهَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ ضَعِيفٌ، لَا يَرَى أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كِتَابَهُ وَلَا رِوَايَتَهُ، وَهُوَ حَدِيثٌ انْفَرَدَ بِهِ جَابِرُ الْجَعْفِيِّ، فَرَوَاهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَجَابِرٌ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَمَرَّاسِلُ الشَّعْبِيِّ لَيْسَتْ عِنْدَهُمْ بِشَيْءٍ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

روي الحديث مرسلًا مرفوعًا، ومرسلًا موقوفًا:

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، وأثرها السيئ في الأمة (9/ 141)
(2) قال ابن حجر: "فإنَّ عُرِفَ مِنْ عَادَةِ التَّابِعِيِّ أَنَّهُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ، فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى التَّوَقُّفِ؛ لِبَقَاءِ الْإِحْتِمَالِ"، وأما ابن عبد البرّ فقال: "الْمُرْسَلُ فَإِنَّ هَذَا الْإِسْمَ أَوْفَعُوهُ بِإِجْمَاعٍ عَلَى حَدِيثِ التَّابِعِيِّ الْكَبِيرِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". التمهيد: ابن عبد البر، (1/ 19).
(3) التمهيد: ابن عبد البر، (22/ 320).
(4) المصدر السابق.

أولاً - من أخرجه مرسلًا مرفوعًا:

أخرجه الإمام عبد الرزاق رحمه الله، قال: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْحَدِيثُ⁽¹⁾.

وأخرجه عبد الرزاق-أيضاً⁽²⁾، ومحمد بن الحسن الشيباني⁽³⁾؛ كلاهما عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ السَّبَّيْعِيِّ، وَأَخْرَجَهُ لُؤَيْنُ⁽⁴⁾، وَالْأَرْقَطْنِي⁽⁵⁾، وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ⁽⁶⁾؛ كلاهما مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَخْرَجَهُ لُؤَيْنُ⁽⁷⁾ مِنْ طَرِيقِ شَرِيكَ⁽⁸⁾، ثَلَاثَتُهُمْ؛ (إِسْرَائِيلُ، وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيِّ، وَشَرِيكَ) عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ.

وأخرجه ابن حزم⁽⁹⁾ معلقًا مِنْ طَرِيقِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَزْمٍ معلقًا عَلَى الشَّعْبِيِّ، مِنْ طَرِيقِ مُجَالِدٍ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ⁽¹⁰⁾ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ رَجُلٍ؛ ثَلَاثَتُهُمْ (جَابِرٌ، وَمُجَالِدٌ، وَالرَّجُلُ الْمُبْهَمُ) عَنْ الشَّعْبِيِّ، مَرْسَلًا مَرْفُوعًا⁽¹¹⁾.

ثانياً - من أخرجه مرسلًا موقوفًا:

أخرجه البیهقي معلقًا موقوفًا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ الْحَكَمِ -ابن عتيبة الكندي، قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ: «لَا يُؤْمَنُ أَحَدٌ جَالِسًا بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»⁽¹⁾.

(1) مصنف عبد الرزاق، (2/ 463 / ح 4087).

(2) المصدر نفسه (2/ 463 / ح 4088). بمثله. وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «وَمَا رَأَيْتُ النَّاسَ إِلَّا عَلَى الْإِمَامِ، إِذَا صَلَّى قَاعِدًا صَلَّى مَنْ خَلْفَهُ فَعُودًا، وَهِيَ سُنَّةٌ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ».

(3) موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، (ص: 71 / 158). بمثله.

(4) حديث لوين المصيصي، (ص: 13 / ح 12). بمثله.

(5) سنن الدارقطني، (2/ 252 / ح 1485). بنحوه.

(6) السنن الكبرى: للبيهقي، (3/ 114 / ح 5075). بنحوه.

(7) حديث لوين المصيصي (ص: 13 / ح 12). بمثله.

(8) شريك بن عبد الله النخعي، الكوفي، القاضي، بواسط، ثم الكوفة، أبو عبد الله، صدوق يخطيء كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا، شديدا على أهل البدع، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 266 / رقم 2787).

(9) المحلى بالآثار: ابن حزم، (2/ 105).

(10) السنن الكبرى: للبيهقي، (3/ 114 / ح 5075)، ونقل قول الدارقطني.

(11) المحلى بالآثار: ابن حزم، (2/ 105).

(1) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (4/ 146 / ح 5711).

وله شاهد:

أخرجه الحارث رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ وَضَمْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: يَا أَبَا عُبَيْدَةَ «لَا يَوْمَنَّ أَحَدٌ بَعْدِي»، قُلْتُ: لَعَلَّهُ جَالِسًا⁽¹⁾.

دراسة الإسناد:

فيه جابر بن يزيد الجعفي

خلاصة القول في الراوي: ضعيف يغلو في التشيع، اتهمه البعض بسبب ذلك، وكان مدلساً من المرتبة الخامسة، ولم يصرح بالسماع. والله أعلم⁽²⁾.

وبقية رواته ثقات وهو مرسل من مراسيل الشعبي.

وقد توبع من اثنين لا يمكن أن يتقوى بهما، وهما:

- 1- مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمِيرِ الْهَمْدَانِيِّ⁽³⁾، أَبُو عَمْرِو الْكُوفِيُّ، سَنَةُ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ⁽⁴⁾. كَذَّبَهُ ابْنُ مَعِينٍ⁽⁵⁾، وَابْنُ خَالِيٍّ⁽⁶⁾، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: "الْحَدِيثُ عَنْ مُجَالِدٍ يُجَالِدُ الْحَدِيثُ"⁽⁷⁾، وَسُئِلَ عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "هُوَ مُجَالِدٌ"⁽⁸⁾، وَسُئِلَ عَنْهُ -أَيْضاً- فَقَالَ: "هُوَ يُجَالِدُ"⁽⁹⁾، وَقَالَ

(1) مسند الحارث، (1/ 267 / ح 147).

(2) سبق تـرجمته. (ص: 87).

(3) الهمداني: هي منسوبة إلى همدان، وهي قبيلة من اليمن نزلت الكوفة، ويمتد نسبه للقحطانيين. الأنساب للسمعاني (13 / 419).

(4) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص 453 / رقم 6478).

(5) الموضوعات لابن الجوزي، (26/2).

(6) المصدر نفسه (26/2).

(7) المجروحين: ابن حبان، (10/3). وانظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي (1/ 437)، والأنساب للسمعاني (5/ 649)، والبدر المنير: ابن الملقن، (9/ 250) عن ابن غانم في فضائله (يعني الشافعي). وفيها: حديث مجالد يجلد.

(8) الكامل: ابن عدي، (6/ 422 / رقم 1901).

(9) المصدر نفسه (6/ 422 / رقم 1901).

البخاري: كَانَ يَحْيَى - يَعْنِي الْقَطَّانَ - يُضَعِّفُهُ، وَكَانَ ابْنُ مَهْدِي لَا يَرْوِي عَنْهُ⁽¹⁾، وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ"⁽²⁾.

وَقَالَ أَحْمَدُ: "لَيْسَ بِشَيْءٍ"⁽³⁾، وَزَادَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "يَرْفَعُ حَدِيثًا كَثِيرًا لَا يَرْفَعُهُ النَّاسُ، وَقَدْ احْتَمَلَهُ النَّاسُ"⁽⁴⁾، وَقَالَ: "أَحَادِيثُهُ كُلُّهَا حَلَمٌ"⁽⁵⁾، وَقَالَ الْمُرُوزِيُّ: "سَأَلْتُهُ عَنْ مَجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، كَيْفَ هُوَ؟ فَقَالَ: كَذَا وَكَذَا، وَقَالَ: رَوَى عَنْهُ يَحْيَى، قُلْتُ: يَحْتَجُّ بِهِ؟ فَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ لَيْنٍ"⁽⁶⁾، وَقَالَ الْبَخَارِيُّ: "أَنَا لَا أَكْتُبُ حَدِيثَ مَجَالِدٍ"⁽⁷⁾، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدِيثُ مَجَالِدٍ عِنْدَ الْأَحَادِيثِ؛ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبَى اسَامَةَ، لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَكِنْ حَدِيثُ شُعْبَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَهُشَيْمٌ، وَهَؤُلَاءِ الْقَدَمَاءُ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يَعْنِي أَنَّهُ تَغْيِيرُ حِفْظِهِ فِي آخِرِ عَمَرِهِ"⁽⁸⁾.

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ"⁽⁹⁾، وَقَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ: "كَانَ نَسَابًا، وَالْأَغْلَبُ عَلَيْهِ رَوَايَةُ الْأَخْبَارِ، كَانَ يَضَعِّفُ فِي حَدِيثِهِ"⁽¹⁰⁾، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ"⁽¹¹⁾، وَقَالَ: "وَاهِي الْحَدِيثِ"⁽¹²⁾، وَقَالَ -أَيْضًا-: "صَالِحٌ كَأَنَّهُ"⁽¹³⁾، وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ يَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ وَهَبٍ -: أَيْنَ تَذْهَبُ؟ قَالَ: أَذْهَبُ إِلَى وَهَبِ بْنِ جَرِيرٍ أَكْتُبُ السِّيَرَةَ - يَعْنِي عَنْ مَجَالِدٍ -، قَالَ: تَكْتُبُ كَذِبًا كَثِيرًا، لَوْ شِئْتُ أَنْ يَجْعَلَهَا لِي مَجَالِدٌ كُلُّهَا عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فَعَلَّ"⁽¹⁴⁾.

⁽¹⁾ التاريخ الأوسط: البخاري، (74/2)، التاريخ الكبير له (9/8) رقم (1950)، الضعفاء الصغير له (ص116) رقم (368).

⁽²⁾ الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (361/8) رقم (1653).

⁽³⁾ الضعفاء الصغير: البخاري، (ص116) رقم (239). وانظر: التاريخ الأوسط له، (65/2).

⁽⁴⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (361/8) رقم (1653).

⁽⁵⁾ التاريخ الأوسط: البخاري، (255/1).

⁽⁶⁾ العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروزي وغيره، (ص25) رقم (54).

⁽⁷⁾ علل الترمذي الكبير، (ص101).

⁽⁸⁾ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (361/8).

⁽⁹⁾ الطبقات الكبير: ابن سعد، (468/8).

⁽¹⁰⁾ المعارف: ابن قتيبة الدينوري، (ص537).

⁽¹¹⁾ تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري، (594/2).

⁽¹²⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (362/8) رقم (1653).

⁽¹³⁾ تاريخ ابن معين - الدارمي، (ص217) رقم (811).

⁽¹⁴⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (361/8) رقم (1653).

وقال الجوزجاني: "يُضَعَّفُ حَدِيثُهُ"⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "غير محمود"⁽²⁾، وقال الترمذي: "كثير الغلط"⁽³⁾، وسئل أبو حاتم: "يحتج بحديثه؟ قال: لا ...، وقال: وليس بقوي الحديث"⁽⁴⁾، وقال النسائي في موضع آخر⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾: "ليس بالقوي"، وقال الدارقطني في موضع آخر: "ليس بثقة"⁽⁷⁾، وقال -أيضاً: "غيره أثبت منه"⁽⁸⁾.

وقال ابن حبان: "كان رديء الحفظ، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به"⁽⁹⁾، وقال ابن عدي: "عامّة ما يرويه غير محفوظ"⁽¹⁰⁾، وقال العجلي: "جائز الحديث، حسن الحديث"⁽¹¹⁾.

وضعه ابن معين في موضع آخر⁽¹²⁾، والنسائي⁽¹³⁾.

ووثقه ابن معين في رواية⁽¹⁴⁾، والفسوي⁽¹⁵⁾، والنسائي في موضع آخر⁽¹⁶⁾.

وقال الذهبي: "مشهور، صاحب حديث على لين فيه"⁽¹⁷⁾، وقال ابن حجر: "ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره"⁽¹⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: ليس بالقوي وأتهمه البعض، وتغير في آخر عمره. والله أعلم

(1) أحوال الرجال: الجوزجاني، (ص 89/ رقم 126).

(2) المصدر نفسه (ص 74/ رقم 92).

(3) سنن الترمذي، (3/ 30/ رقم 648).

(4) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 362/ رقم 1653).

(5) تهذيب الكمال: المزي، (27/ 233/ رقم 5780).

(6) سنن الدارقطني، (5/ 300/ رقم 4350)، والضعفاء والمتروكين، (ص 373/ رقم 532).

(7) سؤالات البرقاني للدارقطني، (ص 64/ رقم 484).

(8) سنن الدارقطني، (3/ 191/ رقم 2371).

(9) المجروحين: ابن حبان، (3/ 10).

(10) الكامل: ابن عدي، (6/ 422).

(11) معرفة الثقات: العجلي، (2/ 264/ رقم 1685).

(12) المجروحين: ابن حبان، (3/ 10).

(13) الضعفاء والمتروكين: النسائي، (ص 223/ رقم 579).

(14) تاريخ ابن معين - الدوري، (2/ 594).

(15) المعرفة والتاريخ: ليعقوب الفسوي، (3/ 187).

(16) تهذيب الكمال: المزي، (27/ 233/ رقم 5780).

(17) ميزان الاعتدال: الذهبي، (3/ 438/ رقم 7070).

(18) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص 453/ رقم 6478).

2- الرَّجُلُ الْمُبْهَمُ. والله أعلم به.

وأما المرسل: فرواته ثقات إلا جابر الجعفي، وهو كما بينت.

وأما الشَّاهد؛ ففيه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني⁽¹⁾ الشامي، وقد ينسب إلى جده، قيل: اسمه بكير، وقيل: عبد السلام، ضعيف وكان قد سرق بيته فاختلف، مات سنة ست وخمسين ومائة⁽²⁾.

وفيه حكيم بن عُمير بن الأحوص، أبو الأحوص الحمصي الشامي، صدوق يهم⁽³⁾.
وبقية رواته ثقات، وهو مرسل، ولا يُدرى من هو بين ضمرة بن حبيب وبين النبي صَلَّى الله عليه وسلّم.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جدًا؛ للأسباب التالية:

- 1- مداره على ضعفاء، لا يمكن لأحد منهم أن يقوي الآخر، وهم جابر الجعفي ومجالد بن سعيد، والرجل المبهم.
- 2- لم يصرّح فيه جابر الجعفي بالسماع وقد عنعنه عن الشعبي.
- 3- مرسل الإسناد من جميع طرقه؛ ولا يُدرى من بين الشعبي والنبي صَلَّى الله عليه وسلّم.
- 4- قد اختلف فيه فروي مرسلًا مرفوعًا ومرسلًا موقوفًا على عمر بن الخطاب.
- 5- معارضته للأحاديث والآثار الصحيحة الواردة عن النبي صَلَّى الله عليه وسلّم، ومنها ما أخرجه البخاري من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وسلّم في بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا»⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ الغساني: نسبة إلى غسان وهي قبيلة كبيرة من الأزد شربوا من ماء غسان وهو باليمن بين زبيد ورمع فسموا به. اللباب في تهذيب الأنساب: ابن الأثير، (2/ 382).

⁽²⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 623/ رقم 7974).

⁽³⁾ المصدر نفسه (ص: 177/ رقم 1476).

⁽⁴⁾ صحيح البخاري، (1/ 139/ ح 688).

والحديث الصحيح⁽¹⁾ الذي أخرجه عبد الرزاق⁽²⁾، ومن طريقه ابن المنذر⁽³⁾، قال: عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ فَهْدٍ الْأَنْصَارِيُّ، أَنَّ إِمَامَهُمْ اشْتَكَى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «فَكَانَ يَوْمَنَا جَالِسًا وَنَحْنُ جُلُوسٌ»، وغيرهما مما ورد في الباب.

ويوافق ما ذهب إليه ما قاله العلماء في الحكم عليه؛ قال الإمام الشافعي: "مُنْقَطَعٌ، عَنْ رَجُلٍ -يعني جابر الجعفي- مَرْغُوبِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ، لَا يَتَّبَعُ بِمِثْلِهِ حُجَّةٌ عَلَى أَحَدٍ"⁽⁴⁾، وقال الشافعي في موضع آخر: "لَيْسَتْ فِيهِ حُجَّةٌ، وَأَنَّ هَذَا حَدِيثٌ لَا يَتَّبَعُ مِنْهُ بِحَالٍ عَلَى شَيْءٍ، وَلَوْ لَمْ يُخَالِفْهُ غَيْرُهُ"⁽⁵⁾.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ"⁽⁶⁾، وقال ابن المنذر: "وَهَذَا خَبَرٌ وَاهٍ، تُحِيطُهُ الْعِلَلُ، جَابِرٌ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَالْحَدِيثُ مُرْسَلٌ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَخْبَارِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثِيرًا"⁽⁷⁾، وقال الدارقطني: "لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ وَهُوَ مَتْرُوكٌ، وَالْحَدِيثُ مُرْسَلٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ"⁽⁸⁾.

قلت: بل ثوبع من قبل مجالد والرجل المبهم ولم يتقوى بهما، كما بينت آنفاً.

وقال ابن حبان: "وَهَذَا لَوْ صَحَّ إِسْنَادُهُ لَكَانَ مُرْسَلًا، وَالْمُرْسَلُ مِنَ الْخَبَرِ وَمَا لَمْ يُرَوْ سِيَّانَ فِي الْحُكْمِ عِنْدَنَا؛ لَأَنَّا لَوْ قَبَلْنَا إِرْسَالَ تَابِعِيِّ، وَإِنْ كَانَ ثِقَةً فَاضِلًا عَلَى حُسْنِ الظَّنِّ، لَزِمْنَا قَبُولُ مِنْهُ عَنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، وَمَتَى قَبَلْنَا ذَلِكَ لَزِمْنَا قَبُولَ مِنْهُ عَنْ تَبَعِ الْأَتْبَاعِ، وَمَتَى قَبَلْنَا ذَلِكَ لَزِمْنَا

⁽¹⁾ صحَّح إسناده العراقي، نيل الأوطار (3/ 205) لم أعثر عليه في كتبه، وصحَّحه ابن حجر في الفتح: (2/ 176). قلت: ورجاله كلهم ثقات.

⁽²⁾ مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (2/ 462 ح 4084).

⁽³⁾ الأوسط في السنن: ابن المنذر، (4/ 206 ح 2042). بمثله.

⁽⁴⁾ الرسالة للشافعي، (1/ 255).

⁽⁵⁾ الأم للشافعي، (7/ 210).

⁽⁶⁾ تحفة الأحوذى: المباركفوري، (2/ 294).

⁽⁷⁾ الأوسط في السنن: ابن المنذر، (4/ 209).

⁽⁸⁾ سنن الدارقطني، (2/ 252 ح 1485).

قَبُولُ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ تُبَّاعِ التَّبَعِ، وَمَتَى قَبَلْنَا ذَلِكَ لَزِمْنَا أَنْ نَقْبَلَ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ إِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفِي هَذَا تَقْضُ الشَّرِيعَةُ⁽¹⁾.

وقال الإمام البيهقي: "لَيْسَتْ فِيهِ حُجَّةٌ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ؛ لِأَنَّهُ مُرْسَلٌ؛ وَلِأَنَّهُ عَنْ رَجُلٍ يَرْغَبُ النَّاسُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ"⁽²⁾، وقال ابن رجب الحنبلي: "وجابر لا يُحْتَجُّ بما يسنده، فكيف بما يرسله؟! وقد طعن في حديثه هَذَا الشَّافِعِيُّ، وابن أَبِي شَيْبَةَ، والجَوْزَجَانِيُّ، وابن حَبَّانٍ وغيرهم"⁽³⁾.
وَقَالَ ابن حزم: قَالَ ابن حزم: "وَهَذَا لَا شَيْءَ... وَأَمَّا حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ رِوَايَةُ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ الْكَذَّابِ الْمَشْهُورِ بِالْقَوْلِ بِرَجْعَةِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمُجَالِدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَهُوَ مُرْسَلٌ مَعَ ذَلِكَ"⁽⁴⁾، ووافقه الزَّيْلَعِيُّ⁽⁵⁾، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "الْحَدِيثُ مُرْسَلٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، وَفِيهِ جَابِرُ الْجُعْفِيُّ، وَهُوَ مَثْرُوكٌ فِي رِوَايَتِهِ مَذْمُومٌ فِي رَأْيِهِ، ثُمَّ قَدْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِيهِ، فَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْهُ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَرَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ عَنْهُ عَنِ الْحَكَمِ، قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ: لَا يُؤْمَنُ أَحَدٌ جَالِسًا بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا مُرْسَلٌ مَوْقُوفٌ، وَرَوَاهُ عَنِ الْحَكَمِ ضَعِيفٌ"⁽⁶⁾، وقال ابن القيم: "وهذه من أسقط روايات أهل الكوفة"⁽⁷⁾، وقال ابن دقيق العيد: "وَهَذَا مُرْسَلٌ، وَجَابِرُ بْنُ يَزِيدٍ قَالُوا فِيهِ: مَثْرُوكٌ، وَرَوَاهُ مُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَقَدْ أَسْئَضَعَفَ مُجَالِدٌ"⁽⁸⁾، وقال الزُّرْقَانِيُّ: "تُعَقَّبُ بَأَنَّ؛ جَابِرًا ضَعِيفًا مَعَ إِسْرَالِهِ"⁽⁹⁾.

(1) صحيح ابن حبان - محققا (5/ 474). ثم قال ابن حبان: "وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَحْتَجُّ بِمِثْلِ هَذَا الْمُرْسَلِ وَقَدْ قَدَحَ فِي رِوَايَتِهِ زَعِيمُهُمْ فِيمَا أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ الْقَطَّانُ بِالرَّقَّةِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْخَوَارِيزْمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا يَحْيَى الْجَمَانِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ مَا رَأَيْتُ فِيمَنْ لَقِيتُ أَفْضَلَ مِنْ عَطَاءٍ وَلَا لَقِيتُ فِيمَنْ لَقِيتُ أَكْذَبَ مِنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ مَا أَتَيْتُهُ بِشَيْءٍ قَطُّ مِنْ رَأْيٍ إِلَّا جَاءَنِي فِيهِ بِحَدِيثٍ وَزَعَمَ أَنَّ عِنْدَهُ كَذَا وَكَذَا أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْطِقْ بِهَا، فَهَذَا أَبُو حَنِيفَةَ يُجَرِّحُ جَابِرَ الْجُعْفِيِّ وَيُكْذِّبُهُ ضِدًّا قَوْلِ مَنْ انْتَحَلَ مِنْ أَصْحَابِهِ مَذْهَبَهُ وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَ أَيْمَنَّا فِي كُتُبِهِمْ فَلَا نَ ضَعِيفٌ غِيْبَةٌ ثُمَّ لَمَّا اضْطَرَّه الْأَمْرُ جَعَلَ يَحْتَجُّ بِمَنْ كَذَّبَهُ شَيْخُهُ فِي شَيْءٍ يَدْفَعُ بِهِ سُنَّةً مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

(2) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (4/ 146 ح 5711).

(3) فتح الباري: ابن رجب، (6/ 152).

(4) المحلى بالآثار: ابن حزم، (2/ 106).

(5) نصب الراية، الزيلعي، (2/ 50).

(6) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (4/ 146 ح 5711).

(7) إعلام الموقعين: ابن القيم، (2/ 277).

(8) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: ابن دقيق العيد، (1/ 225).

(9) شرح الزرقاني على الموطأ، (1/ 483).

وقال ابن حجر: "وَهَذَا مَعَ إِسْأَلِهِ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ أَحَدِ الضُّعَفَاءِ، وَقَدْ قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ إِنَّهُ تَقَرَّدَ بِهِ"⁽¹⁾، وقال الأحمدي: "أَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَصِحُّ مِنْ وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ كَمَا قَالَ الْعِرَاقِيُّ"⁽²⁾.

وَأَمَّا الْمُرْسَلُ: فرواه تقات إلا جابر الجعفي، وهو كما بينت، قال البيهقي: "وَهَذَا مُرْسَلٌ مُؤَفَّفٌ، وَرَأَوِيهِ عَنِ الْحَكَمِ ضَعِيفٌ"⁽³⁾.

وَأَمَّا شَاهِدُهُ فَلَا يَقْوَى بِهِ؛ فَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا، لضعف أبي بكر بن أبي مريم، كما أشار إلى ذلك ابن حجر⁽⁴⁾، وفيه أبو الأحوص وهو صدوق يهيم، وهو مرسل أيضاً، ومخالف للأحاديث والآثار الصحيحة. والله أعلم.

المطلب الثالث: تضعيف الحديث لتدليس في إسناده.

يضعف علماء الحديث الحديث إذا دلّس فيه راويه؛ لأنّه يكون قد أسقط أحد رواة إسناده وأخفاه، فحسّن ظاهره، وجوّده، قال ابن حجر: "الْمُدْلَسُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لَكُونِ الرَّاوي لَمْ يُسَمَّ مَنْ حَدَّثَهُ، وَأَوْهَمَ سَمَاعَهُ لِلْحَدِيثِ مِمَّنْ لَمْ يَحْدِثْهُ بِهِ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الدَّلْسِ بِالتَّحْرِيكِ، وَهُوَ اخْتِلَاطُ الظَّلَامِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْحَقَاءِ"⁽⁵⁾، ووافق ابن عبد البرّ قوله قول العلماء في ذلك حيث قال: "وَأَمَّا التَّدْلِيسُ فَمَعْنَاهُ عِنْدَ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ أَنَّ يَكُونَ الرَّجُلُ قَدْ لَقِيَ شَيْخًا مِنْ شُيُوخِهِ فَسَمِعَ مِنْهُ أَحَادِيثَ لَمْ يَسْمَعْ غَيْرَهَا مِنْهُ ثُمَّ أَخْبَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ مِمَّنْ يَثِقُ بِهِ عَنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ بِأَحَادِيثَ غَيْرِ تِلْكَ الَّتِي سَمِعَ مِنْهُ فَيَحْدِثُ بِهَا عَنِ الشَّيْخِ دُونَ أَنْ يَذْكُرَ صَاحِبَهُ الَّذِي حَدَّثَهُ بِهَا فَيَقُولُ فِيهِ عَنْ فُلَانٍ يَعْنِي ذَلِكَ الشَّيْخَ"⁽⁶⁾، ومن أمثلة ذلك عنده:

(1) الدراية في تخريج أحاديث الهداية: ابن حجر، (1/ 173).

(2) تحفة الأحوذى: المباركفوري، (2/ 294).

(3) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (4/ 146 ح 5711).

(4) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: البوصيري، (2/ 94 ح 1105).

(5) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ابن حجر، (ص: 103).

(6) التمهيد: ابن عبد البر، (1/ 27).

الحديث الأول: قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حديثٌ يُروى عن الأعمش، عن أنس، قال: اسْتُشْهِدَ مِنَّا غُلَامٌ يَوْمَ أُحُدٍ، فَجَعَلَتْ أُمُّهُ تَمْسَحُ التُّرَابَ عَنْ وَجْهِهِ، وَتَقُولُ: أَبْشِرْ هَنِيئًا لَكَ الْجَنَّةُ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ، وَيَمْنَعُ مَا لَا يَضُرُّهُ»⁽¹⁾.

نقد الحديث:

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَشَ لَا يَصِحُّ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَنَسٍ، وَكَانَ مُدَلِّسًا عَنِ الضُّعَفَاءِ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث من طريقين:

الأول: من أخرجه عن الأعمش، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

وقد رواه عن الأعمش يحيى بن يعلى وحفص بن غياث، بألفاظ متغايرة، وهي على النحو التالي:

أولاً- من أخرجه عن يحيى بن يعلى، به، بلفظ: "وَقَالَتْ -يَعْنِي أُمُّهُ: هَنِيئًا لَكَ يَا بُنَيَّ الْجَنَّةُ". أخرجه الإمام ابن أبي الدنيا رحمه الله، قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ الْأَزْدِيُّ⁽³⁾، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى الْأَسْلَمِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "اسْتُشْهِدَ غُلَامٌ مِنَّا يَوْمَ أُحُدٍ، فَوُجِدَ عَلَى بَطْنِهِ صَخْرَةٌ مَرْبُوطَةٌ مِنَ الْجُوعِ، فَمَسَحَتْ أُمُّهُ التُّرَابَ عَنْ وَجْهِهِ وَقَالَتْ: هَنِيئًا لَكَ يَا بُنَيَّ الْجَنَّةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْحَدِيثُ"⁽⁴⁾.

أخرجه أبو يعلى⁽⁵⁾، والطحاوي⁽⁶⁾؛ كلاهما من طريق يحيى بن يعلى، عن الأعمش عن أنس مرفوعاً.

⁽¹⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (10/ 228).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ عبد الرحمن بن صالح الأزدي، الكوفي نزيل بغداد، صدوق يتشيع، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 343/ رقم 3898). قلت: والأكثر على توثيقه مع تشيعه.

⁽⁴⁾ الصمت: ابن أبي الدنيا، (ص: 92/ ح 109).

⁽⁵⁾ مسند أبي يعلى، (7/ 84/ ح 4017). بنحوه.

⁽⁶⁾ مشكل الآثار: الطحاوي، (6/ 210/ ح 2423). بمثله.

ثانياً - من أخرجه عن حفص بن غياث، به، بلفظ: "فَقَالَ -يَعْنِي رَجُلًا- أَبَشِرُ بِالْجَنَّةِ"، ولفظ: "فَقَالُوا: هَنِيئًا لَكَ الْجَنَّةُ"، دون قصّة مسح الأم عن وجهه التراب.

أخرجه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْبَغْدَادِيُّ⁽¹⁾، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ⁽²⁾، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي⁽³⁾، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: تُوْفِّي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ -يَعْنِي رَجُلًا- أَبَشِرُ بِالْجَنَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوَّلَا تَدْرِي فَلَعَلَّهُ تَكَلَّمَ فِيهَا، لَا يَعْنِيهِ أَوْ بَخَلَ بِمَا لَا يَنْقُصُهُ»⁽⁴⁾. اللفظ الأول.

وأخرجه الإمام الطبراني⁽⁵⁾، وأبو نعيم⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، ثلاثتهم من طريق حفص بن غياث، به، باللفظ الثاني.

الثاني: من أخرجه عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، بنحو اللفظ الأول من الطريق السابق.

أخرجه البيهقي رحمه الله، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو سَهْلٍ الْمِهْرَانِيُّ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ مَطَرٍ، نَا أَبُو حَنِيفَةَ الْوَاسِطِيُّ، نَا الْحَسَنُ بْنُ جَبَلَةَ، نَا سَعِيدُ بْنُ الصَّلْتِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ لِيُهَنِّئَكَ الشَّهَادَةُ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَمَا يُدْرِيكَ؟ لَعَلَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِمَا لَا يَعْنِيهِ، وَيَبْخُلُ بِمَا لَا يَعْنِيهِ"⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ سليمان بن عبد الجبار بن زريق، الخياط أبو أيوب البغدادي، صدوق. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 252/رقم 2583).

⁽²⁾ عمر بن حفص بن غياث بن طلق الكوفي، ثقة ربما وهم، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 411/رقم 4880).

⁽³⁾ حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي، القاضي، ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة، وقد قارب الثمانين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 173/رقم 1430).

⁽⁴⁾ سنن الترمذي، (4/ 558/ح 2316).

⁽⁵⁾ تهذيب الآثار مسند عمر: الطبراني، (1/ 107/ح 178). بنحوه

⁽⁶⁾ حلية الأولياء: أبو نعيم، (5/ 56). بمثله.

⁽⁷⁾ شعب الإيمان: البيهقي، (13/ 285/ح 10341). بنحوه.

⁽⁸⁾ البيهقي، شعب الإيمان: البيهقي، (13/ 285/ح 10342).

أخرجه الضيَّاء المقدسي⁽¹⁾ من طريق إسحاق بن إبراهيم عن سعيد بن الصلت، به بمثله.

وللحديث شاهد: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه أبو يعلى رحمه الله⁽²⁾، ولكنَّه لا يُفرح به؛ فهو ضعيف جداً⁽³⁾.

دراسة الإسناد:

أولاً: دراسة الطريق الأول:

1- دراسة الإسناد الذي جاء عن يحيى بن يعلى، بلفظ: "وَقَالَتْ -يعني أمُّه: هَنِيئًا لَكَ يَا بَنِي الْجَنَّةُ".

فيه سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي⁽⁴⁾، أبو محمد الكوفي، الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع لكنَّه يدلُّس، مات سنة سبع وأربعين أو ثمان ومائة، وكان مولده أول سنة إحدى وستين⁽⁵⁾.

قال الطَّرابلسي: "رَبَّمَا دَلَّسَ عَنْ ضَعِيفٍ"⁽⁶⁾، وذكره ابن حجر في الطبقات في المرتبة الثَّانية، قال: "محدَّث الكوفة وقارؤها، وكان يدلُّس، وصفه بذلك الكرابيسي، والنَّسائي، والذَّارقطني، وغيرهم"⁽⁷⁾.

وتدليسه لا يضر، إن لم يُجَزَم بعدم سماعه من أنس رضي الله عنه، وقد جُزِمَ بعدم سماعه من أنس رضي الله عنه، وممن جزم بذلك، ابن المديني حيث قال: "الأعمش لم يحمل

⁽¹⁾ الأحاديث المختارة: الضيَّاء المقدسي، (6/ 219 / ح 2232) .

⁽²⁾ مسند أبي يعلى، (11/ 523 / ح 6646). بلفظ: قُتِلَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهِيدًا، قَالَ: فَبَكَتْ عَلَيْهِ بَاكِيَةً فَقَالَتْ: وَاشْهَدَاهُ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَهْ مَا يُدْرِيكَ أَنَّهُ شَهِيدٌ، وَلَعَلَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِمَا لَا يَعْنِيهِ، وَيَخْلُ بِمَا لَا يَنْقُصُهُ».

⁽³⁾ مداره على عصام بن طليق، وهو منكر الحديث؛ قال فلان وقال فلان. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (10/ 544 / ح 18180): "رواه أبو يعلى، وفيه عصام بن طليق؛ وهو ضعيف"، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (13/ 244 / ح 6107): "وهذا إسناد ضعيف".

⁽⁴⁾ الكاهلي: هَذِهِ النَّسَبَةُ إِلَى كَاهِلِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ تَمِيمِ بْنِ سَعْدِ بْنِ هُذَيْلِ بْنِ مَدْرِكَةَ بْنِ إِيَّاسِ بْنِ مُضَرَ مِنْهُمْ جَمَاعَةٌ بِالْكُوفَةِ. اللباب في تهذيب الأنساب: ابن الأثير، (3/ 79).

⁽⁵⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 254 / رقم 2615).

⁽⁶⁾ التبيين لأسماء المدلسين: الطرابلسي، (ص: 30/31).

⁽⁷⁾ طبقات المدلسين: ابن حجر، (ص: 33 / رقم 55).

عَنْ أَنَسٍ إِنَّمَا رَأَاهُ يَخْضِبُ، وَرَأَاهُ يَصَلِّي، وَإِنَّمَا سَمِعَهَا مِنْ يَزِيدِ الرُّقَاشِيِّ وَأَبَانَ عَنْ أَنَسٍ⁽¹⁾، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "كُلُّ مَا رَوَى الْأَعْمَشُ عَنْ أَنَسٍ فَهُوَ مَرْسَلٌ"⁽²⁾، وَهَذَا الْقَوْلُ الَّذِي قَالَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ كَمَا ذَكَرْتُ، وَكَذَلِكَ الْمَزِّي حَيْثُ قَالَ: "لَمْ يَثْبُتْ لَهُ سَمَاعٌ مِنْهُ"⁽³⁾.

وَلَعَلَّهُ دَلَّسَهُ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، فَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ عَنْ أَنَسٍ كَمَا فِي الطَّرِيقِ الثَّانِي.

وَفِيهِ يَحْيَى بْنُ يَعْلَى الْأَسْلَمِيُّ الْكُوفِيُّ، شَيْعِي، ضَعِيفٌ مُضْطَرِبٌ يَأْتِي بِالْمَقْلُوبَاتِ⁽⁴⁾.

2- دراسة الإسناد الذي جاء من طريق حفص بن غياث، بلفظ: "قَالَ -يَعْنِي رَجُلًا- أَبَشَرُ بِالْجَنَّةِ".

جميع رواته ثقات إلا أَنَّ الْأَعْمَشَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثانيا: دراسة الطريق الثاني:

فيه أَبُو سَفْيَانَ، وَهُوَ طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ، الْإِسْكَافِيُّ⁽⁵⁾، نَزَلَ مَكَّةَ⁽⁶⁾.

قَالَ أَبُو سَفْيَانَ عَنْ نَفْسِهِ: "كُنْتُ أَحْفَظُ وَكَانَ سُلَيْمَانُ الْيَشْكُرِيُّ⁽⁷⁾ يَكْتُبُ - يَعْني عَنْ جَابِرٍ⁽⁸⁾، وَقَالَ شُعْبَةُ: "هَذِهِ اللَّيْلُ يُحَدِّثُ بِهَا أَبُو سَفْيَانَ صَاحِبُ الْأَعْمَشِ كِتَابٌ"⁽⁹⁾، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "حَدِيثُ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ، إِنَّمَا هِيَ صَحِيفَةٌ"⁽¹⁰⁾، وَقَالَ -أَيْضًا: "أَبُو سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ إِنَّمَا هُوَ كِتَابٌ"⁽¹¹⁾، وَقَالَ سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ: "حَدِيثُ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ إِنَّمَا هِيَ

⁽¹⁾ تهذيب الكمال: المزي، (12 / 83).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المرجع السابق (13 / 438 / رقم 2983).

⁽⁴⁾ سبقت ترجمته: (ص: 56).

⁽⁵⁾ الإسكاف: نسبة لمن يعمل اللولك، والشمشكات، والمشهور بهذه النسبة جماعة، منهم سعد بن طريف الإسكاف من أهل الكوفة. الأنساب للسمعاني (1 / 233 / رقم 152). واللولك، والشمشكات: ضرب من الخفاف التي تلبس في الرجل وكذا الشمشك وكلاهما غير عربي.

⁽⁶⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 283 / رقم 3035).

⁽⁷⁾ سليمان بن قيس اليشكري، البصري، ثقة، مات قديما دون المائة، قبل الثمانين في فتنة ابن الزبير. تقريب التهذيب (ص: 253 / رقم 2601).

⁽⁸⁾ التاريخ الكبير: البخاري، (4 / 346 / رقم 3079).

⁽⁹⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (2 / 224 / رقم 768).

⁽¹⁰⁾ المصدر نفسه.

⁽¹¹⁾ تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (3 / 491 / رقم 2397).

صحيفة⁽¹⁾، وقال ابن المديني: "كَانَ أَصْحَابُنَا يُضَعِّفُونَهُ فِي حَدِيثِهِ"⁽²⁾، وقال ابن معين: "أبو الزبير⁽³⁾ أحبُّ إليَّ من أبي سفيان"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "لا شيء -أي أحاديثه قليلة-"⁽⁵⁾، وقال -أيضاً: "أبو سفيان عن جابر إنَّما هو كتاب"⁽⁶⁾.

وقال أحمد بن حنبل⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾: "ليس به بأس"، وقال أحمد في موضع آخر: "وأبو الزبير أعجب إليَّ في الحديث من أبي سفيان"⁽⁹⁾، وقال -أيضاً: "وأبو الزعرار"⁽¹⁰⁾ أعجب إليَّ في الحديث من أبي سفيان"⁽¹¹⁾.

وقال أبو زرعة الرّازي: "روى عنه النَّاسُ، قيل له: أبو الزُّبير أحبُّ إليك أم أبو سفيان طلحة بن نافع؟ قال: أبو الزُّبير أشهر، فعاوده بعض من حضر فيه، فقال: تريد أن أقول هو ثقة؟ الثقة سفيان وشعبة"⁽¹²⁾، وقال في موضع آخر: "طلحة بن نافع عن عمر مرسلاً، وهو عن جابر أصح"⁽¹³⁾، وقال أبو حاتم الرّازي: "أبو الزُّبير أحبُّ إليَّ من أبي سفيان"⁽¹⁴⁾، وقال في موضع آخر: "لم يسمع أبو سفيان من أبي أيوب شيئاً فأما جابر فإنَّ شعبة يقول لم يسمع أبو سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث، قال أبي وأما أنس فإنه يحتمل، ويقال إنَّ أبا سفيان أخذ صحيفة جابر عن سليمان الشُّكري"⁽¹⁵⁾.

(1) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 475).

(2) سوالات ابن أبي شيبة لابن المديني، (ص: 146 / رقم 197).

(3) محمد بن مسلم بن تدرُس، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلّس، سنة ست وعشرين ومائة. تقريب التهذيب (ص: 506 / رقم 6291).

(4) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز، (1/ 116).

(5) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 475).

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (3/ 491 / رقم 2397).

(7) العلل ومعرفة الرجال لأحمد مروزي، (ص: 204 / رقم 369).

(8) تهذيب الكمال: المزي، (13/ 439).

(9) العلل ومعرفة الرجال - رواية المروزي لأحمد، (ص: 204 / رقم 369).

(10) يحيى بن الوليد الطائي، أبو الزعرار، كوفي لا بأس به. تقريب التهذيب (ص: 598 / رقم 7667).

(11) العلل ومعرفة الرجال - رواية المروزي لأحمد، (ص: 163 / رقم 34).

(12) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 475 / رقم 2086).

(13) المراسيل لابن أبي حاتم، (ص: 100 / رقم 155).

(14) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 475 / رقم 2086).

(15) المراسيل لابن أبي حاتم، (ص: 100 / رقم 155).

وقال العجلي: "جائز الحديث، وليس بالقوي"⁽¹⁾، وقال ابن حبان: "روى عنه الأعمش، وعتبة بن أبي حكيم والناس، وكان الأعمش يُدلس عنه"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "كان يهتم في الشيء بعد الشيء"⁽³⁾، وقال ابن عدي: "صاحب جابر، وقد روى عن جابر أحاديث صالحة، رواه الأعمش عنه ورواها عن الأعمش الثقات، وهو لا بأس به، وقد روى عن أبي سفيان هذا غير الأعمش بأحاديث مستقيمة"⁽⁴⁾.

وقال عبد الحق الإشبيلي: "ضعيف"⁽⁵⁾، وزاد في موضع آخر: "لا يُحتج به"⁽⁶⁾، وقال البزار: "روى عنه الأعمش حديثا كثيرا، وقد نُكِّل في سماع الأعمش منه"⁽⁷⁾، وقال في موضع آخر: "هو في نفسه ثقة"⁽⁸⁾، وذكره ابن شاهين في الثقات، ثم ذكر قول الإمام أحمد بن حنبل⁽⁹⁾، وقال ابن عبد البر في كتاب الاستغناء: "ليس به بأس عندهم، وفيه مع ذلك لين ليس بالمتين"⁽¹⁰⁾، وقال ابن حزم: "ضعيف"⁽¹¹⁾، وقال أبو زرعة ابن العراقي: "ذكره الحاكم ممن كان يدلس من التابعين"⁽¹²⁾.

وقال الذهبي: "خرَّج له البخاري مقرونا"⁽¹³⁾، وقال في موضع آخر: "ثقة"⁽¹⁴⁾، وقال - أيضًا: "قد احتج به مسلم، وأخرج له البخاري مقرونا بغيره"⁽¹⁵⁾، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة

(1) الثقات: العجلي، (ص: 237 / رقم 727).

(2) الثقات: ابن حبان، (4 / 393 / رقم 3517).

(3) مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان، (ص: 175 / رقم 825).

(4) الكامل: ابن عدي، (5 / 180 / رقم 958).

(5) الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم، (2 / 64).

(6) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (7 / 85 / رقم 2604).

(7) مسند البزار، (14 / 61).

(8) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (7 / 85 / رقم 2604).

(9) تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين، (ص: 121 / رقم 605).

(10) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (7 / 85 / رقم 2604).

(11) المحلى بالآثار: ابن حزم، (12 / 160).

(12) المدلسين: ابن العراقي، (ص: 61 / رقم 31).

(13) الكاشف: الذهبي، (1 / 514 / 2481).

(14) من تكلم فيه وهو موثق: الذهبي، (ص: 102 / رقم 167).

(15) ميزان الاعتدال: الذهبي، (2 / 342).

من المدلسين، وقال: "صدوق مشهور بكنيته معروف بالتدليس، وصفه بذلك الدارقطني وغيره"⁽¹⁾، وقال -أيضاً: "صدوق"⁽²⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة يخطئ، مدلس من الثالثة، وقد عنعن ولم يصرح بالسماع من أنس رضي الله عنه.

وفيه الأعمش، سبقت دراسته في الطريق الأول.

وفيه سعيد بن الصلت، من أهل فارس من شيراز، يروي عن الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ربما أغرب"⁽³⁾، وقال الذهبي: "ما رأيت لأحد فيه جرحاً، فمحلّه الصدق"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "صالح الحديث، وما علمت لأحد فيه جرحاً"⁽⁵⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة يُعرب.

وفيه الحسن بن جبلة، لم أعر على ترجمة له فهو في عداد المجهولين، قال الهيثمي: "ولم أجد من ذكره"⁽⁶⁾.

وفيه محمد بن حنيفة، أبو حنيفة الواسطي، قال الدارقطني: "ليس بالقوي"⁽⁷⁾.

وفيه أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سهل المهراني⁽⁸⁾ المزكي⁽⁹⁾، روى عنه أبو بكر البيهقي⁽¹⁰⁾.

ولم أعر على من ذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، فهو في عداد المجهولين.

⁽¹⁾ طبقات المدلسين: ابن حجر، (ص: 39 / رقم 75).

⁽²⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 283 / رقم 3035).

⁽³⁾ الثقات: ابن حبان، (6 / 378 / رقم 8185).

⁽⁴⁾ تاريخ الإسلام: الذهبي، (4 / 1107 / رقم 101).

⁽⁵⁾ سير أعلام النبلاء: الذهبي، (9 / 318).

⁽⁶⁾ مجمع الزوائد: الهيثمي، (3 / 439 / ح 5152).

⁽⁷⁾ سؤالات الحاكم للدارقطني، (ص: 151 / رقم 219).

⁽⁸⁾ المهراني: هذه النسبة إلى مهران، وهو اسم لجد المنتسب إليه، وهو أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الزاهد

المقري المهراني، من أهل نيسابور، صاحب كتاب الغاية في القراءات. الأنساب للسمعاني، (12 / 490).

⁽⁹⁾ قال السمعي: اسم لمن يزكي الشهود ويبحث عن حالهم، ويبلغ القاضي حالهم، واشتهر بهذا بنيسابور بيت

كبير، فيهم جماعة من المحدثين الكبار. الأنساب للسمعاني (12 / 222 / رقم 3764).

⁽¹⁰⁾ تاريخ الإسلام: الذهبي، (28 / 285 / رقم 426).

وبقية رجاله ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً من كلا الطريقتين، ولك بيان أسباب ذلك:

أولاً- الطريق الأول: المروي بوجهين، كلُّ منهما بلفظ مغاير للآخر، وكلاهما شديداً الضَّعْف، للأسباب التالية:

1- أسباب الضَّعْف للوجه المروي من طريق يحيى بن يعلى:

أ- تدليس الأعمش، وعدم سماعه من أنس بن مالك رضي الله عنه.

ب- فيه يحيى بن يعلى، وهو شيعي، ضعيف مضطرب يأتي بالمقلوبات.

2- أسباب الضَّعْف للوجه المروي من طريق حفص بن غياث:

جميع رواته ثقات إلا أنَّ الأعمش قد دلَّسه، ولم يسمع من أنس رضي الله عنه.

وإضافة إلى ما ذكرته من علل في كلا الوجهين فقد اختلفا في اللفظ كما هو مبين في التَّخريج، وهذا يدلُّ على عدم ضبط الرواة له، وقد نصَّ البيهقي على أنَّ إسناده حفص هو المحفوظ، بقوله: "هذا هو المحفوظ"⁽¹⁾، ولكنَّه مع ذلك ليس بصحيح لما ذكرته من علل وكذلك ليس هو الأشبه، بل الطريق الثاني الذي فيه أبو سفيان بين الأعمش وأنس رضي الله عنه هو الأشبه، كما نصَّ على ذلك الدارقطني، بقوله: "رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أَنَسٍ، وَخَالَفَهُ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ فَرَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَنَسٍ وَقَوْلُ سَعْدِ بْنِ الصَّلْتِ أَشْبَهَ"⁽²⁾. قلت: وهذا الأشبه ضعيف لما سيأتي.

ثانياً- الطريق الثاني: فيه عدة علل، وهي:

أ- فيه أبو سفيان طلحة بن نافع، وهو ثقة يخطئ، مدلس من الثالثة، وقد عنعن ولم يصرِّح بالسَّماع من أنس رضي الله عنه.

ب- فيه الحسنُ بْنُ جَبَلَةَ، لم أعثر على ترجمة له فهو في عداد المجهولين.

ج- فيه مُحَمَّدُ بْنُ حَنِيفَةَ، أَبُو حَنِيفَةَ الْوَاسِطِيُّ، وهو لَيْسَ بِالْقَوِي.

د- فيه أحمدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وهو في عداد المجهولين.

(1) شعب الإيمان: البيهقي، (13/ 285 / ح 10341).

(2) العلل: الدارقطني، (12/ 250 / رقم 2678).

وإضافة إلى ما ذكرته من علل في كلا الطريقتين، فقد اختلفا -أيضاً- ففي الطريق الأول جاء عن الأعمش عن أنس رضي الله عنه دون واسطة، والثاني جاء بواسطة بينهما، وهو أبو سفيان، وهذا الاختلاف يدل على عدم ضبط الرواة لإسناد الحديث.

وكذلك يعارض هذا الحديث الحديث الحسن لذاته الذي أخرجه ابن أبي الدنيا، حيث قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى الْمَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا ضِمَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ⁽¹⁾، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ⁽²⁾، وَمُوسَى بْنُ وَرْدَانَ⁽³⁾، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ فَقَدْ كَعَبًا، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَرِيضٌ، فَخَرَجَ يَمْشِي حَتَّى أَتَاهُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ، قَالَ: "أَبَشِّرْ يَا كَعْبُ"، فَقَالَتْ أُمُّهُ: هَنِيئًا لَكَ الْجَنَّةُ يَا كَعْبُ، فَقَالَ: "مَنْ هَذِهِ الْمُتَأَلِّئَةُ عَلَى اللَّهِ؟" قَالَ: هِيَ أُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: "وَمَا يُدْرِيكَ يَا أُمُّ كَعْبٍ، لَعَلَّ كَعْبًا قَالَ مَا لَا يَعْنيهِ، أَوْ مَنَعَ مَا لَا يُعْنِيهِ"⁽⁴⁾.

ووجه المعارضة أن حديث الدراسة ذكر في الشهيد، وأما هذا الحديث ذكر في المريض. قال الترمذي عن إسناد عمر بن حفص: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ"⁽⁵⁾، وقال أبو نعيم: "وهذا الحديث تفرد به عمر، عن أبيه حفص"⁽⁶⁾، وقال الزرقاني: "ضعيف، ومشهور"⁽⁷⁾.

قلت: ولكن الحديث قد روي من وجهين آخرين؛ من طريق يحيى بن يعلى عن الأعمش عن أنس، ومن وجه آخر سعد بن الصلت عن الأعمش عن أبي سفيان عن أنس، كما هو مبين في التخريج

وقال المنذري: "رَوَاتِهِ ثَقَاتٌ"⁽⁸⁾، قلت: رواه ثقات، إلا أن الأعمش لم يسمع من أنس رضي الله عنه كما بينت سابقاً.

(1) ضِمَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَالِكٍ الْمَرَادِي، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمَصْرِيُّ، صدوق ربما أخطأ، مات سنة خمس وثمانين

ومائة، وله ثمان وثمانون سنة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 280/ رقم 2985). ترجمة في الحاشية

(2) يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ الْمَصْرِيُّ، أَبُو رَجَاءٍ، واسم أبيه سويد، واختلف في ولائه، ثقة فقيه وكان يرسل، مات سنة

ثمان وعشرين ومائة، وقد قارب الثمانين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 600/ رقم 7701).

(3) موسى بن وردان العامري مولاهم، أبو عمر المصري، مدني الأصل، صدوق ربما أخطأ، مات سنة سبع

عشرة ومائة، وله أربع وسبعون. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 554/ رقم 7023).

(4) الصمت لابن أبي الدنيا، (ص: 93/ ح 110).

(5) سنن الترمذي، (4/ 558/ ح 2316)

(6) حلية الأولياء: أبو نعيم، (5/ 56).

(7) شرح الزرقاني على الموطأ، (4/ 72).

(8) الترغيب والترهيب: المنذري، (3/ 346).

وقال العراقي: "أخرجه الترمذي من حديث أنس مختصراً، وقال: "غريب ورواه ابن أبي الدنيا في الصمت بلفظ المصنف بسند ضعيف"⁽¹⁾.

وقال الألباني: "هذا إسناد ضعيف، ومتن منكر، وفيه علتان الأولى: الانقطاع بين الأعمش وأنس: فإنه لم يسمع منه، وقد وصله بعضهم، ولا يصح كما يأتي، والأخرى: يحيى بن يعلى الأسلمي: وهو ضعيف ثم رواه يعني البيهقي - من طريق أبي حنيفة الواسطي عن الحسن بن جبلة عن سعيد بن الصلت عن الأعمش عن أبي سفيان عن أنس ... به؛ مثل حديث الترجمة، وفيه ذكر الاستشهاد، وهذا منكر غير محفوظ - كما يشير إلى ذلك قول البيهقي المذكور آنفاً - وعلته سعيد بن الصلت هذا؛ فإني لم أعرفه"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "وقد تأكدت من نكارة ذلك حين وجدت للحديث شاهداً بإسناد حسن، عن كعب بن عجرة فيه أنه كان مريضاً فقالت أمه: هنيئاً لك الجنة! فذكر صلى الله عليه وسلم الحديث؛ فصح أنه قاله في المريض وليس في الشهيد، فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله"⁽³⁾، وقام بتخريج الحديث في السلسلة الصحيحة⁽⁴⁾، وكلام الشيخ الألباني هذا يؤكد إلى ما ذهب إليه من نكارة متن الحديث.

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: رَوَى الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَعِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمَّا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلَغَ أَهْلَ مَكَّةَ أَنَّ بِأَصْحَابِهِ هَزْلاً فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «شَدُّوا مِيزَارَكُمْ⁽⁵⁾ وَأَرْمِلُوا⁽⁶⁾ حَتَّى يَرَى قَوْمُكُمْ أَنَّ بِكُمْ قُوَّةً»، ثُمَّ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ فَلَمْ يَرْمِلْ⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ المغني عن حمل الأسفار: العراقي، (ص: 1001 / ح5).

⁽²⁾ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، (13 / 241 / رقم 6107).

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، (7 / 277 / ح3103).

⁽⁵⁾ مِيزَارُكُمْ: أصل الميزر والإزار: الأزرق، وهو الظهر. ومنه قوله تعالى: (أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي). تصحيح

الفصيح وشرحه: ابن المرزبان، (ص: 308).

⁽⁶⁾ الرَّمْلُ: الرَّمْلُ وَالْخَبَبُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ إِسْرَاعُ الْمَشْيِ مَعَ تَقَارُبِ الْخَطَا وَلَا يَثْبُتُ وَثْبًا. شرح النووي على مسلم،

(7 / 9).

⁽⁷⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (2 / 72).

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى ضَعْفِ رِوَايَةِ الْحَجَّاجِ، وَأَنَّ مَا قَالَ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِيهِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ مُدَلِّسٌ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ؛ لِضَعْفِهِ وَسُوءِ ثَقَلِهِ عِنْدَهُمْ حَقٌّ"⁽¹⁾.

قلت: بعد البحث والتتقيب لم أعر هذا الإسناد ومنتنه، كما ذكر ابن عبد البر، ووجدته عند الإمام أحمد في مسنده كالاتي:

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد، قال: عن يزيد بن هارون⁽²⁾، عن حجاج⁽³⁾، عن عبد الملك بن المغيرة⁽⁴⁾، عن عبد الله بن مقدم بن ورد⁽⁵⁾ قَالَ: "رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَمْشِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا لَكَ لَا تَرْمُلُ؟ فَقَالَ: "قَدْ رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَرَكَ"⁽⁶⁾.

دراسة الإسناد:

فيه **الحجاج بن أرطاة** بن ثور بن هبيرة النخعي⁽⁷⁾، أبو أرطاة، الكوفي، القاضي، أحد الفقهاء⁽⁸⁾.

قال أحمد بن يونس⁽⁹⁾: "كان زائدة بن قدامة لا يروي عن الحجاج، كان قد ترك حديث"⁽¹⁾، وقال يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي: "أمرنا زائدة أن نترك حديث الحجاج بن أرطاة"⁽²⁾.

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (2/ 75).

(2) يزيد بن هارون بن زاذان، السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 606/ رقم 7789).

(3) التمهيد: ابن عبد البر، (2/ 72).

(4) عبد الملك بن المغيرة الطائفي، مقبول. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 365/ رقم 4220).

(5) عبد الله بن مقدم بن الورد الطائفي روى عن عمرو بن حبشي روى عنه عبد الملك بن المغيرة الطائفي. الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 175/ رقم 823).

(6) مسند أحمد، (9/ 43/ ح 4993).

(7) النخعي: نسبة إلى قبيلة من العرب نزلت الكوفة، ومنها انتشر ذكرهم، السمعاني، الأنساب (12/ 60).

(8) تقريب التهذيب: ابن حجر، (152/ رقم 1119).

(9) هو أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي الكوفي، ثقة حافظ، مات سنة سبع وعشرين ومائتين، وهو ابن أربع وتسعين سنة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (81/ رقم 63).

(1) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 155/ رقم 673).

(2) الضعفاء الكبير: العقيلي، (1/ 277/ رقم 342).

وقال ابن المبارك: "كان الحجاج يدلس"⁽¹⁾، وقال -أيضا: "ليس بذاك القوي"⁽²⁾، وقال ابن سعد: "كان ضعيفا في الحديث"⁽³⁾، وقال أحمد: "لم يكن يحيى القطان يرى أن يروى عنه بشئ"، وقال: "هو مضطرب الحديث"⁽⁴⁾، وقال أحمد بن حنبل يقول: "كان الحجاج من الحفاظ، في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة ... يقولون لم يلق الزهري، وكان يروي عن رجال لم يلقهم، وكأنه ضعفه"⁽⁵⁾، وقال أبو زرعة الرازي: "صدوق مدلس"⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، ولا يحتج بحديثه"⁽⁷⁾، وقال النسائي: "ليس بالقوي"⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: "كان صلف"⁽⁹⁾ تركه بن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل، رحمهم الله أجمعين"⁽¹⁰⁾.

وقال العجلي: "جائز الحديث، وكان له فقه وكان على البصرة، وكان على الشرطة، وكان فقيهاً، وكان أحد مفتي الكوفة، وكان فيه تيه، وكان صاحب إرسال، كان يرسل عن يحيى بن أبي كثير، ولم يسمع منه شيئا، ويرسل عن مجاهد ولم يسمع منه شيئا، ويرسل عن مكحول ولم يسمع منه شيئا، ويرسل عن الزهري ولم يسمع منه شيئا، فإنما يعيب الناس منه التدليس"⁽¹¹⁾، وقال ابن شاهين: "كوفي صدوق، وليس بالقوي"⁽¹²⁾، وقال الخطيب: "أحد العلماء بالحديث، والحفاظ له، وكان مدلسا، يروي عن من لم يلقه"⁽¹⁾، وقال النووي: "أحد الأئمة في الحديث والفقه،

⁽¹⁾ التاريخ الكبير: البخاري، (2/ 378 / رقم 2835).

⁽²⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 155 / رقم 673).

⁽³⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (6/ 342).

⁽⁴⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 155 / رقم 673).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ المرجع السابق.

⁽⁷⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 156 / رقم 673).

⁽⁸⁾ الكامل: ابن عدي، (2/ 518 / رقم 406).

⁽⁹⁾ صلف: قال ابن فارس: "الصائد واللأم والفاء أصل صحيح يدل على شدة ... يقال ذلك لمن يكثر كلامه ويمدح نفسه ولا خير عنده". مقاييس اللغة (3/ 305)، وانظر النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 47).

⁽¹⁰⁾ المجروحين: ابن حبان، (1/ 225 / رقم 204).

⁽¹¹⁾ النقات: العجلي، (ص: 107 / رقم 251).

⁽¹²⁾ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين (ص: 78 / رقم 149).

⁽¹⁾ تاريخ بغداد، الخطيب، (8/ 225).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مَدْلُسٌ، وَضَعَّهَ الْجُمْهُورُ، فَلَمْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَوَثَّقَهُ شُعْبَةُ وَقَلِيلُونَ، وَكَانَ بَارِعًا فِي الْحِفْظِ وَالْعِلْمِ⁽¹⁾.

وَذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ⁽²⁾، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الضُّعْفَاءِ⁽³⁾، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْعِرَاقِيِّ فِي تَحْفَةِ التَّحْصِيلِ⁽⁴⁾.

وَقَالَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ: "اَكْتُبُوا عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ وَإِسْحَاقَ، فَإِنَّهُمَا حَافِظَانِ"⁽⁵⁾، وَقَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ لِسَفِيَّانِ بْنِ عَيِينَةَ: مَا رَأَيْتُ مِنْ كُوفِيِّكُمْ مِثْلَهُ⁽⁶⁾، وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ⁽⁷⁾: "كَانَ وَاللَّهِ ظَرِيفًا نَظِيفًا"⁽⁸⁾، وَقَالَ سَفِيَّانُ النَّوْرِيُّ: "مَا تَأْتُونَ أَحَدًا أَحْفَظَ مِنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ"⁽⁹⁾، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "صَالِحُ الْحَدِيثِ"⁽¹⁰⁾، وَقَالَ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"⁽¹¹⁾، وَقَالَ -أَيْضًا: "لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَكْرَمَةَ شَيْئًا، وَلَا مِنَ الزُّهْرِيِّ حَرْفًا وَاحِدًا وَلَا رَأَى قَطْ"⁽¹²⁾، وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ⁽¹³⁾: "كَانَ الْحَجَّاجُ أُسْرَدَ لِلْحَدِيثِ

(1) تهذيب الأسماء واللغات: النووي، (1/ 152 / رقم 112).

(2) الضعفاء الصغير: البخاري، (ص: 46 / رقم 76).

(3) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (1/ 191 / رقم 765).

(4) تحفة التحصيل: أبو زرعة ابن العراقي، (ص: 61).

(5) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار: العيني، (1/ 178).

(6) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 155 / رقم 673).

(7) حمَّاد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد أثبت النَّاسَ في ثابت، تغيّر حفظه بأخرة، مات سنة سبع وستين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (178/ رقم 1493).

(8) الكامل: ابن عدي، (2/ 518 / رقم 406).

(9) المعرفة والتاريخ: الفسوي، (2/ 803).

(10) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، (ص: 76 / رقم 213).

(11) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز، (2/ 132).

(12) المصدر نفسه (1/ 132).

(13) حمَّاد بن زيد بن درهم الأزدي-نسبة إلى أزد شنوءة، بفتح الألف وسكون الزاي وكسر الدال المهملة-، الجهمضي، بفتح الجيم والضاد المنقوطة وسكون الهاء، نسبة إلى الجَهَاضمة، وهي محلة بالبصرة-، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه، قيل: إنه كان ضريزًا، ولعله طرأ عليه؛ لأنه صحَّ عنه أنه كان يكتب، مات سنة تسع وسبعين ومائة، وله إحدى وثمانون سنة. الأنساب السمعاني، (3/ 391)(1/ 197)، تقريب التهذيب: ابن حجر، (178/ رقم 1498).

سفيان الثوري⁽¹⁾، وقال الفلاس: "كان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه، وكان ابن مهدي يحدث عنه"⁽²⁾.

وقال الذهبي: "أحد الأعلام على لين فيه"⁽³⁾، وقال ابن حجر: "حجاج بن أرطاة الفقيه الكوفي المشهور أخرج له مسلم مقرونا، وصفه النسائي وغيره بالتدليس عن الضعفاء وممن أطلق عليه التدليس ابن المبارك، ويحيى بن القطان، ويحيى بن معين وأحمد"⁽⁴⁾، وقال السيوطي: "مشهور بالتدليس"⁽⁵⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق مشهور بالتدليس والإرسال، ويعاب بتغيير ألفاظ الحديث. وبقية إسناده ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ في إسناده حجاج بن أرطاة عند الإمام أحمد حجاج بن أرطاة، وهو صدوق مشهور بالتدليس، وقد روى عن عبد الملك بن المغيرة بصيغة العنعنة ولم يتابع عليه.

المطلب الرابع: تضعيف الحديث لاختلاط روايه في إسناده.

من أسباب تضعيف الحديث اختلاط روايه فيه، وهذا لا يكون إلا من الثقة، وتعريف الاختلاط: هو سوء حفظ يطرأ على الراوي؛ إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كُتبه أو عدمها، بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء⁽⁶⁾، فما حدث به قبل الاختلاط، وتميز قبل منه، وأما بعده فمردود إن لم يتابع عليه، وأما ما لم يتميز أنه حدث به قبل أو بعد بحث عن من تابعه، فإذا وجدنا متابعا له قبل حديثه، وإذا لم نجد من تابعه، وتفرد بالرواية رد عليه حديثه، وكان من منهج الإمام ابن عبد البر أنه يُضعف الحديث إذا كان روايه مختلطاً، ولم يكن له متابعا، ومن أمثلة ذلك:

(1) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 155 / رقم 673)

(2) المصدر نفسه.

(3) الكاشف: الذهبي،: الذهبي، (1/ 311 / رقم 928).

(4) طبقات المدلسين: ابن حجر، (ص: 49 / رقم 118).

(5) أسماء المدلسين: السيوطي، (ص: 37 / رقم 8).

(6) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ابن حجر، (ص: 129).

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنِي بِهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَاضِي⁽¹⁾، حَدَّثَنَا أَبُو حُدَيْفَةَ حَدَّثَنَا، سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَيْسَ لَهُ أَجْرٌ»⁽²⁾.

نقد الحديث:

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "صَالِحٌ مَوْلَى التَّوَّامَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مَنْ لَا يَقْبَلُ شَيْءٌ مِنْ حَدِيثِهِ لِضَعْفِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْبَلُ مِنْ حَدِيثِهِ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْهُ خَاصَّةً، لِأَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْإِخْتِلَافِ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ اخْتَلَطَ فَكَانَ لَا يَضْبِطُ وَلَا يَعْرِفُ مَا يَأْتِي بِهِ، وَمِثْلُ هَذَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِيمَا انفَرَدَ بِهِ، وَلَيْسَ يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ رَوَايَتِهِ النَّبَتَةِ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أولاً - من أخرجه بلفظ: "فَلَا شَيْءَ لَهُ":

أخرجه أبو داود الطيالسي رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ» قَالَ صَالِحٌ -أَيِ التَّوَّامَةِ: وَأَدْرَكْتُ رَجُلًا مِمَّنْ أَدْرَكُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ إِذَا جَاءُوا فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يُصَلُّوا فِي الْمَسْجِدِ رَجَعُوا فَلَمْ يُصَلُّوا⁽⁴⁾.

أخرجه ابن الجعد⁽⁵⁾، وأخرجه عبد الرزاق⁽⁶⁾ عن معمر وسفيان، ومن طريقه ابن شاهين⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾، وأخرجه ابن أبي شيبه⁽⁹⁾ عن حفص بن غياث، وأخرجه أحمد عن

(1) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى بْنِ الْأَزْهَرِ، أَبُو الْعَبَّاسِ الْقَاضِي، كَانَ ثِقَةً ثَبَتًا حُجَّةً، يَذْكُرُ بِالصَّلَاحِ وَالْعِبَادَةِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ. تاريخ بغداد: الخطيب، (5/ 265 / رقم 2747).

(2) التمهيد: ابن عبد البر، (21 / 221).

(3) المصدر نفسه.

(4) مسند الطيالسي، (4 / 72 / ح 2429).

(5) مسند ابن الجعد، (ص: 404 / ح 2751).

(6) عبد الرزاق، مصنفه (3 / 527 / ح 6579).

(7) ناسخ الحديث ومنسوخه: ابن شاهين، (ص: 303 / ح 349).

(8) السنن الكبرى: البيهقي، (4 / 86 / ح 7040).

(9) مصنف ابن أبي شيبه، (3 / 44 / ح 11972). وَقَالَ: "وَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا تَضَاقَقَ بِهِمُ الْمَكَانُ رَجَعُوا وَلَمْ يُصَلُّوا".

وكيع⁽¹⁾، ويزيد بن هارون⁽²⁾، وحجاج⁽³⁾، وأخرجه ابن ماجه⁽⁴⁾، وابن شاهين -أيضاً⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾؛ من طريق وكيع، وأخرجه ابن شاهين⁽⁷⁾ من طريق الفضل بن دكين.

وأخرجه أبو نعيم⁽⁸⁾، والبيهقي من طريق يحيى بن سعيد⁽⁹⁾، وأخرجه أبو نعيم⁽¹⁰⁾، وابن شاهين⁽¹¹⁾ من طريق سفيان، وأخرجه الطحاوي⁽¹²⁾ من طريق أسد⁽¹³⁾، ومعن بن عيسى⁽¹⁴⁾؛ جميعهم (ابن الجعد، ومعمّر، وسفيان، حفص، ووكيع، ويزيد، والحجاج، والفضل بن دكين، ويحيى بن سعيد، وأسد، ومعن بن عيسى) عن ابن أبي ذئب، به، بمثله.

ثانياً - من أخرجه بلفظ: "فلا شيء عليه":

أخرجه أبو داود رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، حَدَّثَنِي صَالِحٌ، مَوْلَى التَّوَّامَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»⁽¹⁵⁾.

ثالثاً - من أخرجه بلفظ: "فليس له أجر":

(1) مسند أحمد، (15/ 454 / ح 9730).

(2) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 606 / رقم 7789)

(3) مسند أحمد، (15/ 535 / ح 9865). وحجاج بن محمد المصيصي، أبو محمد ترمذي الأصل، نزل بغداد ثم المصيصة، ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، مات ببغداد سنة ست ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 153 / رقم 1135).

(4) سنن ابن ماجه، (1/ 486 / ح 1517).

(5) ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين (ص: 302 / ح 346).

(6) السنن الكبرى: البيهقي، (4/ 86 / ح 7040).

(7) ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين (ص: 302 / ح 346).

(8) حلية الأولياء: أبو نعيم، (7/ 92).

(9) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (5/ 318 / ح 7683).

(10) حلية الأولياء: أبو نعيم، (7/ 93).

(11) ناسخ الحديث ومنسوخه: ابن شاهين، (ص: 303 / ح 348).

(12) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 492 / ح 2824).

(13) المصدر نفسه (1/ 492 / ح 2823).

(14) معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولاهم، أبو يحيى المدني القزاز، ثقة ثبت، قال أبو حاتم هو أثبت أصحاب مالك، مات سنة ثمان وتسعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 542 / رقم 6820).

(15) سنن أبي داود، (3/ 207 / ح 3191).

أخرجه ابن الجعد رحمه الله، قال: حَدَّثَنِي بِهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَاضِي، نَا أَبُو حُدَيْفَةَ⁽¹⁾، نَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَيْسَ لَهُ أَجْرٌ»⁽²⁾.

متابعة لابن التَّوَّامَةِ:

وأخرج ابن شاهين⁽³⁾ من طريق إبراهيم بن طهمان⁽⁴⁾ عن ابن أبي ذئب عن صالح عن أبي صالح السَّمان عن أبي هريرة، مرفوعاً، أي أَنَّ أبا صالح السَّمان تابع صالح بن التَّوَّامَةِ في الرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه.

شواهد للحديث:

له شاهد أخرجه عبد الرزاق⁽⁵⁾، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ رَجُلٍ سَمَّاهُ يُقَالُ لَهُ: مُسْلِمٌ⁽⁶⁾، عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا رَفَعَهُ قَالَ: "لَأَعْرِفَنَّ مَا صَلَّيْتَ عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ"⁽⁷⁾.

دراسة الإسناد:

أولاً - من أخرجه بلفظ: "فَلَا شَيْءَ لَهُ":

فيه ابن أبي ذئب وهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، مات سنة ثمان وخمسين ومائة، وقيل سنة تسع⁽¹⁾.

(1) موسى بن مسعود النُّهْدِي، أبو حذيفة البصري، صدوق سيء الحفظ وكان يصحف من صغار، مات سنة عشرين ومائتين، أو بعدها، وقد جاز التسعين، وحديثه عند البخاري في المتابعات. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 554/رقم 7010).

(2) مسند ابن الجعد، (ص: 404/ح 2752). بمثل لفظ ابن عبد البر.

(3) ناسخ الحديث ومنسوخه: ابن شاهين، (ص: 304/ح 350). بلفظ: "مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ".

(4) إبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد، سكن نيسابور ثم مكة، ثقة يغرب وتكلم فيه للإرجاء ويقال رجع عنه، مات سنة ثمان وستين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 90/رقم 189).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (3/ 527/ح 6580).

(6) مسلم بن جندب الهذلي المدني، القاضي، ثقة فصيح قارئ، مات سنة ست ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 529/رقم 6620).

(7) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (3/ 527/ح 6580). ورجاله ثقات.

(1) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 493/رقم 6082).

وفيه صالح بن نبهان المدني، مولى الثَّوَمَة⁽¹⁾، مات سنة خمس أو ست وعشرين⁽²⁾.

قال الْأَصْمَعِيُّ⁽³⁾: "كَانَ شُعْبَةُ لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ"⁽⁴⁾، وقال ابن عيينة: "لقيته سنة خمس، أو سبع، وعشرين ومئة، أو نحوها، وقد تَغَيَّرَ، فلقبه الثَّوْرِي بعدي، فجعلت أقول له: سمعت من ابن عَبَّاس؟ سمعت من أبي هريرة؟ أما سمعت من فلان؟ فلا يجيء بها، قال رجل عنده: إِنَّ الشَّيْخَ قَدْ كَبُرَ، أو نحوه"⁽⁵⁾، قال ابن سعد: "له أحاديث قليلة، رأيتهم يهابون حديثه"⁽⁶⁾.

وقال مطرّف: سمعت مالكا يقول عنه: "كذاب"⁽⁷⁾، وقال بشر بن عُمَر الزَّهْرَانِي⁽⁸⁾: سألت مالك بن أنس عنه، فقال، "ليس بثقة، فلا تأخذنَّ عنه شَيْئاً"⁽⁹⁾، وقال يحيى بن معين: "ثقة"، وقال: "قَدْ كَانَ خَرَفَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلَطَ فَهُوَ ثَبَتٌ"⁽¹⁰⁾، وقال أحمد: "سألت يحيى عنه، فَقَالَ: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ"⁽¹¹⁾، وسئل عنه، فقال: "ثقة"⁽¹²⁾، وقال - "ثقة حجة"⁽¹³⁾، ووثقه العجلي⁽¹⁴⁾، وابن شاهين⁽¹⁵⁾.

وقال ابن المديني: "صالح ثقة، إلا أَنَّهُ خَرِفَ وَكَبِرَ، فَسَمِعَ مِنْهُ قَوْمٌ وَهُوَ خَرِفٌ كَبِيرٌ، فَكَانَ سَمَاعُهُمْ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ مِنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ مَا خَرَفَ، وَكَانَ ابْنُ أَبِي ذُنْبٍ قَدْ

(1) الثَّوَمَة بنت أُمَيَّة بن خلف بن وهب بن حذافة بن جمح الجُمَحِي، لَهَا صُحْبَة، وَهِيَ الَّتِي نَسَبَ صَالِحٌ مَوْلَى الثَّوَمَة إِلَيْهَا. الثقات لابن حبان، (3/ 42 / رقم 144).

(2) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 274 / رقم 2892).

(3) أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُرَيْبٍ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، الْأَصْمَعِيُّ الْبَصْرِيُّ، اللَّغَوِيُّ، الْأَخْبَارِيُّ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ. مَاتَ سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ. سير أعلام النبلاء: الذهبي، (10/ 175 / رقم 32).

(4) الضعفاء الكبير: العجلي، (2/ 204 / رقم 734).

(5) التاريخ الكبير: البخاري، (4/ 291 / رقم 2865).

(6) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (5/ 344 / رقم 1052).

(7) الضعفاء _ في أجوبته على أسئلة البرذعي: أبو زرعة، (2/ 461).

(8) بشر بن عمر بن الحكم الزَّهْرَانِي، الْأَزْدِي أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِي، ثقة، مات سنة سبع وقيل تسع ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 123 / رقم 698).

(9) الكامل: ابن عدي، (5/ 84 / رقم 910).

(10) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (3/ 176 / رقم 783).

(11) علل أحمد _ رواية ابنه عبد الله، (3/ 23 / رقم 3979).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي، (ص: 133 / رقم 435).

(13) الكامل: ابن عدي، (5/ 85 / رقم 910).

(14) الثقات: العجلي، (ص: 227 / رقم 691).

(15) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه: ابن شاهين، (ص: 101).

سمع منه قبل أن يخرف⁽¹⁾، وقال أحمد: "مالك كان قد أدرك صالحا، وقد اختلط أو هو كبير، ما أعلم به بأسا من سمع قديما، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة"⁽²⁾، وقال أبو داود: قلت لأحمد هو "مقارب الحديث"، قال: "أما أنا فأحتمله وأروي عنه، وأما أن يقوم موضع مجد فلا"⁽³⁾.

وقال النسائي: "ضعيف"⁽⁴⁾، وقال ابن حبان: "وجعل يأتي بالأشياء التي تشبه الموضوعات عن الأئمة الثقات، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز فاستحق التزك"⁽⁵⁾، وقال الجوزجاني: "تغير آخر، فحديث بن أبي ذئب عنه مقبول لسنه ولسماعه القديم عنه، وأما الثوري فجالسه بعد التغير"⁽⁶⁾.

وقال ابن عدي -أيضا: "هو في نفسه وروايته لا بأس به إذا سمعوا منه قديما، ومن سمع منه بن أبي ذئب، وابن جريج وزيد بن سعد وغيرهم، فأما من سمع منه بأخرة، فإنه سمع وهو مختلط، ولحقه مالك والثوري وغيرهم بعد الاختلاط، وحديث صالح الذي حدث به قبل الاختلاط، ولا أعرف له حديثا منكرا إذا روى عنه ثقة، وإنما البلاء ممن دون ابن أبي ذئب، ويكون ضعيفا فيروي عنه، ولا يكون البلاء من قبله، وصالح مولى التوأمة لا بأس بروايته وحديثه"⁽⁷⁾، وقال ابن قانع: "يضعف حديثه"⁽⁸⁾، وقال البيهقي: "ليس بالقوي"⁽⁹⁾، وقال ابن حجر: "صدوق اختلط بآخره"⁽¹⁰⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق اختلط بآخره.

وبقية روايته ثقات

ثانيا - من أخرجه بلفظ: "فلا شيء عليه":

فيه صالح مولى التوأمة وهو صدوق اختلط بآخره.

(1) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، (ص: 86 / رقم 79).

(2) العلل أحمد - رواية ابنه عبد الله، (2 / 311 / ح 2382).

(3) المصدر نفسه.

(4) الكامل: ابن عدي، (5 / 88 / رقم 910).

(5) المجروحين: ابن حبان، (1 / 366 / رقم 485).

(6) الكامل: ابن عدي، (5 / 84 / رقم 910).

(7) المصدر نفسه.

(8) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (6 / 347 / رقم 2475).

(9) السنن الكبرى: البيهقي، (1 / 452 / ح 1446).

(10) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 274 / رقم 2892).

وبقية رواته ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث حسن؛ لأن مدار الحديث على ابن أبي ذئب، وهو متفق على عدالته، وقد رواه عن صالح بن التوأمة وهو مختلف فيه لاختلاطه، والزَّاجح من القول والله أعلم أن من سمع منه قبل الاختلاط كابن جريج وابن أبي ذئب يُقبل حديثه، ومن سمع منه بعد الاختلاط فليس بحجة كالسُفْيَانين ومالك، وهذا الذي استقرَّ عليه رأى أهل العلم قديمًا وحديثًا، وذكر هذا القول ابن عدي بعد أن سرد أقوال العلماء فيه، وذكر أحاديث أخرى له وبين أن العلة من غيره لا منه، قال ابن عدي: "ولا أعرف له حديثًا منكرًا إذا روى عنه ثقة"، فلما كان هذا حاله، وأن الرواية من طريق ابن أبي ذئب، وهو ثقة فيما يرويه عن صالح لأنه روى عنه قبل الاختلاط سواء تفرَّد أم لا قبل حديثه، وكذلك قد تابع أبو صالح السَّمان صالحًا مولى التوأمة، كما بينت في التَّخريج، ورواة إسناده كلُّهم ثقات إلا أحمد بن سليمان، فهو حسن الحديث⁽¹⁾.

قال ابن القيم: "هذا الحديث حسن، فإنه من رواية ابن أبي ذئب عنه، وسماعه منه قديم قبل اختلاطه، فلا يكون اختلاطه موجبًا لردِّ ما حدَّث به قبل الاختلاط"⁽²⁾، وقال الألباني بعد التفصيل في صالح: "وأن الحديث من رواية ابن أبي ذئب عنه، تبيَّن أنه ثابت، فلا تعويل على من ذهب إلى تضعيفه متمسكًا بالطعن المجمل فيه كما فعل البيهقي، ونحوه عن الإمام أحمد. والله أعلم⁽³⁾."

وقد ضعَّف بعض العلماء الحديث لاختلاط صالح بن التوأمة، وتفرَّده بالرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأنه مخالف لما رواه مسلم⁽⁴⁾، وأصحابُ السُّنن الأربعة من حديث عائشة،

(1) شَيْخُ الْعِرَاق، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ إِسْرَائِيلَ الْبَغْدَادِيِّ، الْحَنْبَلِيُّ، النَّجَّاد، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ. سير أعلام النبلاء: الذهبي، (15/ 502 / رقم 285).

(2) زاد المعاد: ابن القيم، (1/ 482).

(3) سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، (5/ 464 / ح 2351).

(4) أنها قالت: "لَمَّا تُوَفِّي سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ أَرْسَلَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَمْرُؤًا بِجَنَازَتِهِ فِي الْمَسْجِدِ فَيُصَلِّيَنَّ عَلَيْهِ فَفَعَلُوا، فَوَقَفَ بِهِ عَلَى حَبْرَيْنِ يَصْلِيَانِ عَلَيْهِ، وَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ بَابِ الْجَنَائِزِ الَّذِي كَانَ إِلَى الْمَقَاعِدِ، فَبَلَغَهُنَّ أَنَّ النَّاسَ عَابُوا ذَلِكَ وَقَالُوا: مَا كَانَتْ الْجَنَائِزُ يُدْخَلُ بِهَا الْمَسْجِدَ. فَبَلَغَ ذَلِكَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: مَا = أَسْرَعَ النَّاسُ أَنْ يَعِيبُوا مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ، عَابُوا عَلَيْنَا أَنْ نَمُرَّ بِجَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى سَهِيلِ بْنِ بَيْضَاءَ وَأَخِيهِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ". مسلم، صحيحه (2/ 668 / ح 100).

قال الإمام أحمد: "وَقَدْ ظَلَمَ مَنْ عَارَضَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ...⁽¹⁾"، وقال ابن حبان: "وَهَذَا خَبَرٌ بَاطِلٌ كَيْفَ يُخْبِرُ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْمُصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى الْجَنَازَةِ لَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ ثُمَّ يُصَلِّي هُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ الْبَيْضَاءِ فِي الْمَسْجِدِ"⁽²⁾، وقال ابن الجوزي: "وَالْجَوَابُ أَنَّ صَالِحًا مَجْرُوحًا كَانَ شُعْبَةُ لَا يَرْوِي عَنْهُ وَيَنْهَى عَنْهُ وَقَالَ مَالِكٌ وَيَحْيَى لَيْسَ بِثَقَّةٍ"⁽³⁾، وقال النووي: "هُوَ مِنْ أَفْرَادِ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي عَدَالَتِهِ، مُعْظَمُ مَا عَابُوا عَلَيْهِ الْإِخْتِلَاطَ، قَالُوا: وَسَمِعَ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ مِنْهُ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ، فَاللهُ أَعْلَمُ"⁽⁴⁾، وضعفه -أيضاً- ابن الملقن⁽⁵⁾ والبوصيري⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾ وغيرهم.

قلت: والحديث كما بيّنت أنفاً أنه حسن؛ لأنه سمع منه قبل الاختلاط، وكذلك تابعه أبو صالح السمان.

وأما معارضته حديث عائشة رضي الله عنها فللعلماء عدة مسالك في ذلك: منها أن كل حديث له مقصوده الخاص به، فحديث صالح أغلب الروايات فيه "لا شيء له"، أي: لا شيء

(1) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (5/ 318 ح 7683).

(2) المجروحين: ابن حبان، (1/ 366 رقم 485).

(3) التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (2/ 13_14 ح 887).

(4) خلاصة الأحكام: النووي، (2/ 966 ح 3451).

(5) قال ابن الملقن: "لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ابْنِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ سُهَيْلٍ وَأَخِيهِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ قَالَتْ مَا أَسْرَعَ مَا نَسِيَ النَّاسُ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ مَا أَسْرَعَ أَنْ يَعْيَبُوا مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ قَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي ضَعْفَائِهِ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَرْفُوعُ مِنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ خَبَرٌ بَاطِلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَيْفَ يَخْبِرُ الْمُصْطَفَى بِذَلِكَ ثُمَّ يُصَلِّي هُوَ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءَ فِيهِ". ابن الملقن، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج: ابن الملقن، (2/ 23).

(6) وقال البوصيري: "وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: "لَمَّا تُوفِّيَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ أُرْسِلَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَمُرُوا بِجَنَازَتِهِ فِي الْمَسْجِدِ فَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ فَفَعَلُوا، فَوَقَّفَ بِهِ عَلَى حَجْرَيْنِ يَصْلِيَانِ عَلَيْهِ، وَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ بَابِ الْجَنَائِزِ الَّذِي كَانَ إِلَى الْمَقَاعِدِ، فَبَلَّغَهُنَّ أَنَّ النَّاسَ عَابُوا ذَلِكَ وَقَالُوا: مَا كَانَتْ الْجَنَائِزُ يُدْخَلُ بِهَا الْمَسْجِدُ. فَبَلَغَ ذَلِكَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: مَا أَسْرَعَ النَّاسُ أَنْ يَعْيَبُوا مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ، عَابُوا عَلَيْنَا أَنْ نَمُرَّ بِجَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءَ وَأَخِيهِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ". إتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (2/ 470).

(7) قال البيهقي: "حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ وَهُوَ مِمَّا يُعَدُّ فِي أَفْرَادِ صَالِحٍ. وَحَدِيثُ عَائِشَةَ أَصَحُّ مِنْهُ، وَصَالِحُ مَوْلَى التَّوَّامَةِ مُخْتَلَفٌ فِي عَدَالَتِهِ، كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يُجَرِّحُهُ". السنن الكبرى: البيهقي، (4/ 86 ح 7040).

عليه، قال ابن عبد البر وغيره: "وَمَعْنَى قَوْلِهِ "لَا شَيْءَ لَهُ" يُرِيدُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ قَالُوا: وَهَذَا صَحِيحٌ مَعْرُوفٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ بِمَعْنَى فَعَلَيْهَا وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ"⁽¹⁾، وبهذا يكون الحديث صحيح والمعنى صحيح، قال ابن عبد البر: "وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لَا يَكُونُ مُعَارِضًا لِحَدِيثِ عَائِشَةَ وَهُوَ أَوْلَى مَا حُمِلَتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي جَاءَتْ مُعَارِضَةً لَهُ، وَيَذُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى عَلَيْهِ عُمَرُ فِي الْمَسْجِدِ، وَصَلَّى صُهِيبٌ عَلَى عُمَرَ فِي الْمَسْجِدِ، بِمَحْضَرِ جَلَّةِ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْهُمْ وَلَيْسَ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ بَعْدَهُمْ بِحُجَّةٍ عَلَيْهِمْ فَصَارَ بِمَا ذُكِرَ هُنَا سُنَّةً يُعْمَلُ بِهَا قَدِيمًا، فَلَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهَا وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ"⁽²⁾.

ومن العلماء من سلك طريق الجمع بين الحديثين، أو أن أحدهما نسخ الآخر.

فممن جمع ووفق بينهما الإمام السندي حيث قال: "وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ مَعْنَى فَلَا شَيْءَ فَلَا أَجْرَ لَهُ، لِأَجْلِ كَوْنِهِ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فَالْحَدِيثُ لِيَبَانَ أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ لَيْسَ لَهَا أَجْرٌ لِأَجْلِ كَوْنِهَا فِي الْمَسْجِدِ كَمَا فِي الْمَكْتُوباتِ فَأَجْرُ أَصْلِ الصَّلَاةِ بَاقٍ، وَإِنَّمَا الْحَدِيثُ لِإِفَادَةِ سَلْبِ الْأَجْرِ بِوَاسِطَةِ مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهَا فِي الْمَسْجِدِ، فَيَكُونُ الْحَدِيثُ مُقَيَّدًا لِإِبَاحَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهَا بِذَلِكَ فَضِيلَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى كَوْنِهَا خَارِجَهَا، وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَّعَيْنَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ دَفْعًا لِلتَّعَارُضِ وَتَوْفِيقًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ"⁽³⁾.

وأما من سلك النسخ الإمام الطحاوي فقال: "فَلَمَّا اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ، فَكَانَ فِيْمَا رَوَيْنَا فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ إِبَاحَةَ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَفِيْمَا رَوَيْنَا فِي الْفَصْلِ الثَّانِي كِرَاهَةً ذَلِكَ، احْتَجْنَا إِلَى كَشْفِ ذَلِكَ لِنَعْلَمَ الْمُتَأَخَّرَ مِنْهُ، فَتَجَعَلَهُ نَاسِخًا لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ"⁽⁴⁾، وقال ابن شاهين: "فَإِنْ صَحَّ حَدِيثُ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ فَهُوَ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ سُهِيلِ بْنِ بَيْضَاءَ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ الصَّلَاةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَوْ ثَبَتَ الْحَدِيثُ مَا صَلَّى أَحَدٌ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ"⁽¹⁾.

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (222 / 21).

(2) المصدر نفسه.

(3) حاشية السندي على سنن ابن ماجه، (462 / 1).

(4) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1 / 492 ح / 2824).

(1) ناسخ الحديث ومنسوخه: ابن شاهين، (ص: 305 / ح 352).

فالحديث حسن، لاتحاد العلماء على أنَّ رواية ابن أبي ذئب عن صالح لا اختلاج فيها إلا قول الإمام أحمد رحمه الله، وأَنَّهُ توبع بصالح السَّمان، والحديث غير معارض لحديث عائشة رضي الله عنها كما بيَّن العلماء، والله أعلى وأعلم.

المطلب الخامس: تضعيف الحديث لاضطراب في إسناده.

يعتبر الاضطراب في إسناد الحديث من العلل التي توجب تضعيفه؛ لإشعار نقلته بعدم ضبطه له، حيث يُخْتَلَف في رواية إسناد الحديث أو منته على وجوه متعارضة متدافعة مع تساويها في القوة، ممَّا لا يمكن إزالة التَّعارض بينها، قال ابن الصَّلاح: "هو الذي تَخْتَلَفُ الرَّوَايَةُ فِيهِ، فَيَرْوِيهِ بَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهِ، وَبَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهِ آخَرَ مُخَالِفٍ لَهُ، وَإِنَّمَا نُسَمِّيهِ مُضْطَرَبًا إِذَا تَسَاوَتِ الرَّوَايَتَانِ، أَمَّا إِذَا تَرَجَّحَتْ إِحْدَاهُمَا بِحَيْثُ لَا تَقَاوُمُهَا الْآخَرَى، بَأَنْ يَكُونَ رَاوِيهَا أَحْفَظَ، أَوْ أَكْثَرَ صُحْبَةً لِلْمَرْوِيِّ عَنْهُ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ التَّرْجِيحاتِ الْمُعْتَمَدَةِ، فَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحَةِ، وَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ وَصْفُ الْمُضْطَرَبِ، وَلَا لَهُ حُكْمُهُ"⁽¹⁾، وكان هذا من منهج ابن عبد البر حيث ضعَّف جملة من الأحاديث لاضطرابها، ومن أمثلة ذلك:

الحديث الأول: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِخُفَيْهِ، أَوْ قَالَ بِنَعْلَيْهِ فِي الْأَدَى فَطَهُورُهُمَا التُّرَابُ، أَوْ قَالَ التُّرَابُ لَهُمَا طَهُورٌ»⁽²⁾.

نقد الحديث:

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَهُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرَبُ الْإِسْنَادِ لَا يَنْبُتُ، اُخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ عَلَى الْأَوْزَاعِيِّ وَعَلَى سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ اخْتِلَافًا يُسْقِطُ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث من وجهين؛ منهم من رواه عن الأوزاعي بلفظ: "أُنْبِتُ"، ومنهم من رواه بالعننة.

(1) معرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصلاح، (ص: 192).

(2) التمهيد: ابن عبد البر، (13 / 107).

(3) المصدر نفسه.

أولاً- من أخرجه بلفظ: "أُنْبِئْتُ".

أخرجه أبو داود رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ⁽¹⁾، ح، وَحَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَزِيدٍ، أَخْبَرَنِي أَبِي⁽²⁾، ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ وَهُوَ ثَقَّةٌ، حَدَّثَنَا عُمَرُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْوَاحِدِ⁽³⁾، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ الْمَعْنَى، قَالَ: أُنْبِئْتُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ⁽⁴⁾، حَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ⁽⁵⁾، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ الْأَذَى، فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهُورٌ»⁽⁶⁾.

أخرجه من طريقه البغوي⁽⁷⁾.

وأخرج البيهقي معلّقاً⁽⁸⁾، عن أبي المغيرة، والوليد بن مزيد، وعمر بن عبد الواحد.

وأخرجه الحاكم⁽⁹⁾، والبيهقي⁽¹⁰⁾، من طريق العباس بن الوليد بن مزيد عن أبيه.

ثلاثتهم (عمر بن عبد الواحد، وأبو المغيرة، والعباس بن مزيد) عن الأوزاعي، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً.

(1) عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، أبو المغيرة الحمصي، ثقة، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 360/ رقم 4145).

(2) الوليد بن مزيد أبو العباس، البيروتي، ثقة ثبت، قال النسائي: "كان لا يخطيء ولا يدلس"، مات سنة ثلاث وثمانين ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 583/ رقم 7454).

(3) عمر بن عبد الواحد بن قيس السلمى، الدمشقي، ثقة، مات سنة مائتين وقيل بعدها. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 415/ رقم 4943).

(4) سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني، ثقة تغير قبل موته بأربع سنين وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة، مات سنة ثلاث وعشرين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 236/ رقم 2321).

(5) كيسان أبو سعيد المقبري المدني، مولى أم شريك، ويقال هو الذي يقال له صاحب العباء، ثقة ثبت، مات سنة مائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 463/ رقم 5676).

(6) سنن أبي داود، (1/ 105/ ح 385).

(7) شرح السنة: البغوي، (2/ 93/ ح 300). بمثله.

(8) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (3/ 398/ ح 5070). بنحوه.

(9) مستدرک الحاكم، (1/ 272/ ح 591). بنحوه.

(10) السنن الكبرى: البيهقي، (2/ 603/ ح 4246). بمثله.

ثانيا - من أخرجه بدون لفظ: "أُنبئت":

أخرجه ابن المنذر رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ، ثنا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ الْحُسَيْنِيُّ، قَالَا: ثنا الْوَلِيدُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: الحديث (1).

أخرجه ابن حبان (2)، والبيهقي (3)، من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم، عن الوليد بن مزيد. وأخرجه ابن خزيمة (4)، والعقيلي (5)، وابن حبان (6)، والحاكم (7)، والبيهقي (8)، من طريق محمد بن كثير (9)؛ ثلاثتهم (الوليد بن مزيد، ومحمد بن كثير) عن الأوزاعي، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وأخرجه الطحاوي (10)، والبيهقي (11)، من طريق محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وللحديث شاهد:

أخرجه أبو داود رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمُ أَلْفَوْا نِعَالَهُمْ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ، قَالَ: «مَا حَمَلَكُمْ عَلَى إِقَاءِ نِعَالِكُمْ»، قَالُوا: رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَيْكَ فَأَلْفَيْنَا نِعَالَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنْ جَبْرِيلَ صَلَّى اللَّهُ

(1) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: ابن المنذر، (2/ 168 ح/734). بمثله.

(2) صحيح ابن حبان، (4/ 249 ح/1403). بمثله.

(3) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (3/ 398 ح/5070). بمثله.

(4) صحيح ابن خزيمة، (1/ 148 ح/292). بمثله.

(5) الضعفاء الكبير: العقيلي، (2/ 261). بمثله.

(6) صحيح ابن حبان، (4/ 250 ح/1404). بمثله.

(7) مستدرک الحاكم، (1/ 271 ح/590). بمثله.

(8) السنن الكبرى: البيهقي، (2/ 603 ح/4247). بمثله.

(9) محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني، أبو يوسف نزيل المصيصة، صدوق كثير الغلط، مات سنة بضع عشرة ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 504/رقم 6251).

(10) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 51 ح/289). بمثله.

(11) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (3/ 397 ح/5068). بمثله.

عليه وسلم أَنَّنِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا - أَوْ قَالَ: أَذَى - " وَقَالَ: " إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ: فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَدْرًا أَوْ أَذَى فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا "(1).

وأخرجه أبوداود⁽²⁾ -أيضاً- من طريق الأوزاعي، عن محمد بن الوليد، عن سعيد بن أبي سعيد، عن القعقاع بن حكيم، عن عائشة بمعناه.

دراسة الإسناد:

أولاً- رجال من أخرجه بلفظ: "أنبت":

فيه العباس بن الوليد بن مزيد العُدري⁽³⁾.

قال ابن القطان: "ثقة صدوق"⁽⁴⁾، وسئل محمد بن عوف عن العباس بن الوليد بن مزيد: أين كتبت عنه؟ فقال: "كتبت عنه بدمشق، سنة سبع عشرة ومائتين، وأنا ذاهب إلى آدم بن أبي إياس، وكان أحمد بن أبي الحواري وكبار أصحاب الحديث من أهل دمشق يحضرون معنا ونكتب من حديثه"⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق"⁽⁶⁾، وقال ابن أبي حاتم: "سمعت منه، وهو صدوق ثقة"⁽⁷⁾، وقال أبو داود: "كان صاحب ليل، وكان يقول سمعت من أبي وعرضت عليه والعرض أصح"⁽⁸⁾، وذكر مغلطاي أن النسائي قال في مشيخته: "ثقة"⁽⁹⁾، فذهبت إلى مشيخته فوجدته قال: "لا بأس به"⁽¹⁾، وقال ابن حبان: "كان من خيار عباد الله المتقنين في الروايات"⁽²⁾.

(1) سنن أبي داود، (1/ 175 ح 650).

(2) المصدر نفسه (1/ 105 ح 387).

(3) العُدري: هذه النسبة إلى عذر، وهو بطن من الأشعريين. الأنساب للسمعاني، (9/ 261).

(4) إكمال تهذيب الكمال: المغلطاي، (7/ 221 رقم 1178).

(5) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (26/ 452 رقم 3128).

(6) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6/ 214 رقم 1178).

(7) المصدر نفسه.

(8) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (5/ 132 رقم 230).

(9) إكمال تهذيب الكمال: المغلطاي، (7/ 221 رقم 1178).

(1) مشيخة النسائي: النسائي، (ص: 65 رقم 126).

(2) الثقات: ابن حبان، (8/ 512 رقم 14745).

وقال محمد بن يوسف بن الطَّبَّاع: "ذاك شيخ صدوق مسلم"⁽¹⁾، وقال إسحاق بن سيار ما رأيت أحدا أحسن سمًا منه"⁽²⁾، وقال الذهبي: "الإمام، الحجّة، المقرئ، الحافظ"⁽³⁾، وقال ابن حجر: "صدوق عابد"⁽⁴⁾.

خلاصة القول في الرّأوي: صدوق، عابد، ورع.
وبقية رجاله ثقات.

مدار الإسناد على الأوزاعي وابن عجلان، والأوزاعي⁽⁵⁾ ثقة ثبت، وابن عجلان صدوق إلا أنّه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.
ثانيا - رجال من أخرجه بدون لفظ: " أنبت":

فيه محمد بن راشد الحسيني، لم أعثر له على ترجمة، مجهول الحال.
وفيه الوليد بن مسلم، وهو ثقة لكنه كثير التّدليس والتّسوية.

الحكم على الحديث:

الحديث مضطرب الإسناد لما يلي:

اختلف في الإسناد الذي ذكره ابن عبد البرّ على الأوزاعي وعلى سعيد بن أبي سعيد، بحيث يرويه مرّة عن أبيه ومرّة عن أبي هريرة مباشرة، وكذلك في إسناده محمد بن عجلان ومحمد بن كثير.

قلت: واختلف -أيضًا- على العبّاس بن مزيد، فمرّة يروي عن أبيه عن الأوزاعي ومرّة عن الأوزاعي مباشرة، أي أنّ في الإسناد أكثر من علّة وهي اختلاف الرّواية على الأوزاعي وعلى سعيد، وكذا لم يرو عن سعيد غير ابن عجلان أي -لم يتابع في الرّواية عنه- وهو صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، وهذا الحديث الرّأوي الأعلى فيه أبو هريرة.

فما ذكره ابن عبد البرّ من اختلاف الرّواية على الأوزاعي بسبب العبّاس بن الوليد فقد تابعه في الرّواية عن أبيه عبد الرّحمن بن إبراهيم، وبذلك يزول الاضطراب والله أعلم.

⁽¹⁾ تاريخ دمشق: ابن عساكر، (26/ 452 / رقم 3128).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ سير أعلام النبلاء: الذهبي، (12/ 471 / رقم 172).

⁽⁴⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 294 / رقم 3192).

⁽⁵⁾ عبد الرّحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، الفقيه، ثقة جليل، مات سنة سبع وخمسين ومائة.

تقريب التهذيب: ابن حجر، (347/ رقم 3967).

وأما ما ذكر من ضعف ابن كثير فإنه ينتفي بمتابعة غيره له، فقد تابعه في الرواية عن الأوزاعي أربعة وهم: ابن عبد الواحد وأبو المغيرة ومزيد وابنه، وكلهم ثقات.

ومن العلماء من أسقط الاحتجاج به غير ابن عبد البر، قال البزار: "وهذا الحديث قد رواه غير الأوزاعي، عن ابن عجلان عن المفبري عن رجل، فالحديث لا يثبت"⁽¹⁾، وقال البيهقي: "وخالفه يعني - ابن كثير - أصحاب الأوزاعي في إقامة إسناده فروى العباس بن الوليد بن مزيد عن أبيه عن الأوزاعي...، وقال: "وكذلك رواه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج وعمر بن عبد الواحد وهم أعرف بالأوزاعي من الصنعاني فصار الحديث بذلك معلولا وخرج من أن يكون معارضا لما رويناه"⁽²⁾.

وأشار ابن القطان: أن عبد الحق ذكر الاختلاف في الإسناد ثم عدل إلى تصحيحه⁽³⁾، ثم قال هو: "فعلى هذا لا ينبغي أن يظن بهذا الحديث أنه صحيح من هذا الطريق، فأعلم ذلك"⁽⁴⁾، وضعف المنذري الإسنادين: الأول الذي رواه الأوزاعي بقوله: "ثبت": أن في إسناده مجهول، والثاني: أعلمه بابتعاد ابن عجلان بعد أن أخرجه من طريق أبي داود ثم قال: "كلاهما ضعيف"⁽⁵⁾، وقال النووي: "وروى أبو داود بأسانيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا وطئ أحدكم بنعليه الأذى فإن التراب له طهور" رواه من طرق كلها ضعيفة والاعتماد على حديث أبي سعيد"⁽⁶⁾.

وقد صححه وحسنه جمع من العلماء فذكره ابن خزيمة⁽¹⁾ في صحيحه وابن حبان⁽²⁾، والحاكم⁽³⁾ ووافقه عليه الذهبي، وقال ابن تيمية: "وقد قيل حديث عائشة حديث حسن"⁽⁴⁾، وقال

(1) مسند البزار، (15/ 131 / ح 8435).

(2) مختصر خلافيات البيهقي: ابن فرح الإشبيلي، (1/ 126).

(3) انظر: بيان الوهم والإيهام (5/ 126 / رقم 2374).

(4) بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (5/ 129 / رقم 2374).

(5) مختصر سنن أبي داود: المنذري، (1/ 126 / ح 363).

(6) المجموع شرح المذهب: النووي، (2/ 599).

(1) صحيح ابن خزيمة، (1/ 148 / ح 292).

(2) صحيح ابن حبان، (4/ 249 / ح 1403).

(3) مستدرک الحاكم، (1/ 272 / ح 591). قال الحاكم: "حديث صحيح على شرط مسلم فإن محمد بن كثير

الصنعاني هذا صدوق وقد حفظ في إسناده ذكر ابن عجلان ولم يخرجاه.

(4) الفتاوى الكبرى: ابن تيمية، (2/ 62).

بدر الدين العيني: "وَلَا يَلْتَقِ إِلَى قَوْلِ ابْنِ الْقُطَّانِ: وَهَذَا حَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقٍ لَا يُظَنُّ بِهَا الصَّحَّةُ"⁽¹⁾.

قلت: في الإسناد الذي قال فيه المنذري وغيره فيه مجهول لعلَّه يكون ابن عجلان، حيث صرَّح به الأوزاعي في بعض الطرق، وابن عجلان صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، وممَّا ينفي عنه هذا الاختلاط ويُعَضِّدُ حديثه، الحديثان الذي رواهما أبو داود من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، والحديث الآخر من طريق القعقاع عن عائشة بمعناه، والشَّاهِدَانِ يَنْفِيَانِ الاضطراب الذي ذكره ابن عبد البر⁽²⁾.

وقد حَسَّنَ حديث أبي سعيد الإمام النَّووي بعد أن ذكر حديث أبي هريرة فقال: "حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ"⁽³⁾، وصَحَّحه -أيضًا الألباني⁽⁴⁾.

قال الدَّارِقُطَنِي عن حديث عائشة: "مدار الحديث على ابن سمعان، وهو ضعيف"⁽⁵⁾، وقال البيهقي: "وَهَذَا أَيْضًا لَا يُعَارِضُ مَا رَوَيْنَا، فَإِنَّ الطَّرِيقَ فِيهِ لَيْسَ بِوَاضِحٍ إِلَى سَعِيدٍ وَهُوَ مُرْسَلُ الْقُعْقَاعِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ وَمَا رَوَيْنَا إِسْنَادَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ"⁽⁶⁾، وقال المنذري: "إِسْنَادُهُ حَسَنٌ"، وَرَدَّهُ ابْنُ الْمَلْقَنِ وَقَالَ: "وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ"⁽⁷⁾، أي منقطع بين القعقاع وعائشة رضي الله عنها.

قلت: ذكر ابن حجر⁽¹⁾ وغيره أنَّه سمع منها، وكذلك لم يُذكر في كتب المدلسين ولا المرسلين، بل لم يَطْعَنَ فِيهِ أَحَدٌ، وَمِمَّنْ ذَكَرَ هَذِهِ الْأَسَانِيدَ وَضَعَفَهَا ثُمَّ أَدْرَجَهَا فِي مِزَانِ الْحَسَنِ الْإِمَامُ الصَّنْعَانِيُّ، حَيْثُ قَالَ: "وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَفِي الْبَابِ غَيْرُ هَذِهِ بِأَسَانِيدٍ لَا تَخْلُو عَنْ ضَعْفٍ إِلَّا أَنَّهُ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا"⁽²⁾، وقال الشُّوكَانِيُّ: "وهذه

⁽¹⁾ عمدة القاري شرح صحيح البخاري،: العيني، (3/ 145).

⁽²⁾ سنن أبي داود، (1/ 105/ ح 387).

⁽³⁾ المجموع شرح المذهب: النووي، (1/ 95).

⁽⁴⁾ صحيح أبي داود: الألباني، (2/ 239/ ح 412).

⁽⁵⁾ العلل: الدارقطني، (14/ 337/ رقم 3682).

⁽⁶⁾ مختصر خلافيات البيهقي (1/ 127).

⁽⁷⁾ البدر المنير: ابن الملقن، (4/ 132).

⁽¹⁾ تهذيب التهذيب: ابن حجر، (8/ 383/ رقم 681).

⁽²⁾ سبل السلام: الصنعاني، (1/ 206).

الرَّوَايَاتِ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا، فَتَنْتَهِضُ لِلْحَاجَةِ بِهَا عَلَى أَنَّ النَّعْلَ يَطْهَرُ بِدَلْكَهَ فِي الْأَرْضِ رَطْبًا أَوْ يَابَسًا⁽¹⁾.

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: وَرُويَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ فِجَاجٍ⁽²⁾ مَكَّةَ مَنْحَرٍ⁽³⁾، وَكُلُّ أَيَّامٍ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ»⁽⁴⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَهُوَ حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ"⁽⁵⁾، وَذَكَرَهُ مَرَّةً أُخْرَى مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مَطْعَمٍ، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا، وَقَالَ: "وَأَمَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّهُ مِمَّا انْفَرَدَ بِوَصْلِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَى ذَلِكَ وَإِنَّمَا هُوَ مُرْسَلٌ"⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

روي الحديث من وجوه عدة وبألفاظ مختلفة، على النحو التالي:

الوجه الأول:

أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ⁽¹⁾، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مَطْعَمٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(1) نيل الأوطار: الشوكاني، (1/ 64).

(2) الفِجَاجُ: جَمْعُ فَجٍّ، وَهُوَ الطَّرِيقُ الْوَاسِعُ. النّهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 412).

(3) قال بدر الدين العيني: "المنحر، يَفْتَحُ الْمِيمُ: اسْمُ الْمَوْضِعِ الَّذِي تَحْرُ فِيهِ الْإِبِلُ. عمدة القاري، (10/ 48). وقال ابن منظور: "تَحَرَّ البَعِيرُ يَنْحَرُهُ نَحْرًا: طَعَنَهُ فِي مَنْحَرِهِ حَيْثُ يَبْدُو الْحُلُقُومُ مِنْ أَعْلَى الصَّدْرِ". لسان العرب، (5/ 195).

(4) التمهيد: ابن عبد البر، (12/ 131).

(5) المصدر السابق.

(6) التمهيد: ابن عبد البر، (23/ 197).

(1) سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي، ثقة إمام سواه أحمد بالأوزاعي وقدمه أبو مسهر لكنه اختلط في آخر أمره، مات سنة سبع وستين ومائة وقيل بعدها وله بضع وسبعون. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 238/ رقم 2358).

قَالَ: «كُلُّ عَرَافَاتٍ مَوْقِفٌ، وَارْفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةٍ⁽¹⁾، وَكُلُّ مُزْدَلِفَةٍ مَوْقِفٌ، وَارْفَعُوا عَنْ مُحَسَّرٍ⁽²⁾، وَكُلُّ فِجَاجٍ مِّنَى مَنَحَرٍّ، وَكُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ»⁽³⁾.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ⁽⁴⁾ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، بِهِ.

الوجه الثاني: أَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ بْنُ سَيَّارٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ كُلُّهَا ذَبْحٌ»⁽⁵⁾.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ⁽⁶⁾، وَالدَّارِقُطْنِيُّ⁽⁷⁾، وَالبَيْهَقِيُّ⁽⁸⁾؛ ثَلَاثَتُهُمْ مِنْ طَرِيقِ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، بِهِ.

الوجه الثالث: أَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ النَّتَوَخِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ عَرَافَاتٍ مَوْقِفٌ، وَارْتَفَعُوا عَنْ عُرْنَةٍ، وَكُلُّ مُزْدَلِفَةٍ مَوْقِفٌ، وَارْتَفَعُوا عَنْ مُحَسَّرٍ، وَكُلُّ فِجَاجٍ مِّنَى مَنَحَرٍّ، وَفِي كُلِّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ»⁽¹⁾.

⁽¹⁾ بطن عُرْنَةٍ، واد بحداء عرفات ... بطن عرنة مسجد عرفة والمسيل كله، وله ذكر في الحديث، وهو بطن عرنة. معجم البلدان (4 / 111)، وأمرهم بالابتعاد عنها لأنها موضع الشياطين كما في الأثر. التنوير شرح الجامع الصغير (8 / 189).

⁽²⁾ مُحَسَّرٌ: وهو موضع ما بين مكة وعرفة، وقيل: بين منى وعرفة، وقيل: بين منى والمزدلفة وليس من منى ولا المزدلفة بل هو واد برأسه. معجم البلدان (5 / 62).

⁽³⁾ مسند أحمد، (27 / 316 ح / 16751).

⁽⁴⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (5 / 392 رقم / 10226). «كُلُّ مِّنَى مَنَحَرٍّ، وَكُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ».

⁽⁵⁾ مسند البزار، (8 / 363 ح / 3443).

⁽⁶⁾ المعجم الكبير: الطبراني، (2 / 138 رقم / 1583). بمثله.

⁽⁷⁾ سنن الدارقطني، (5 / 511 ح / 4756). بمثله.

⁽⁸⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (5 / 392 ح / 10227). بمثله.

⁽¹⁾ مسند البزار، (8 / 363 ح / 3444)، بمثله.

أخرجه ابن حبان⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾، وابن حزم⁽³⁾، من طريق سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان، عن عبد الرحمن بن أبي حسين، عن جبير بن بن مطعم رضي الله عنه مرفوعاً.

الوجه الرابع: أخرجه الطبراني رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ دُحَيْمٍ، ثَنَا أَبِي، ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيْلَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «عَرَفَاتُ مَوْقِفٌ وَادْفَعُوا مِنْ عُرْنَةِ، وَالْمُزْدَلِفَةُ مَوْقِفٌ وَادْفَعُوا عَنْ مُحَسِّرٍ»⁽⁴⁾.

الوجه الخامس: أخرجه الدارقطني رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النَّيْسَابُورِيُّ، نا أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى الْخَشَّابُ، نا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، نا أَبُو مُعَيْدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، أَنَّ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ حَدَّثَهُ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «كُلُّ أَيَّامِ الشَّيْرِيقِ ذَبْحٌ»⁽⁵⁾.

وأخرجه البيهقي⁽⁶⁾ من طريق حفص بن غيلان، به بمثله.

وله متابعة:

أخرجها الحارث ابن أبي أسامة، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ، ثنا عُمَرُ بْنُ إِسْحَاقَ مَوْلَى آلِ مَخْرَمَةَ⁽⁷⁾، ثنا نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ⁽¹⁾، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ جَمْعٍ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ مَنَى مَنَحَرٌ»⁽²⁾.

⁽¹⁾ صحيح ابن حبان، (9/ 166 / ح 3854)، بمثله.

⁽²⁾ السنن الصغير: البيهقي، (2/ 227 / ح 1832)، بمثله. وفي السنن الكبرى (9/ 498 / ح 19241). بنفس اللفظ. وفي معرفة السنن والآثار: البيهقي، (14/ 64 / ح 19114). بلفظ: "فِي كُلِّ أَيَّامِ الشَّيْرِيقِ ذَبْحٌ".

⁽³⁾ حجة الوداع: ابن حزم، (ص: 207 / رقم 169). وقد أخطأ في اسمه رحمه الله فقال: "ابن أبي حصين".

⁽⁴⁾ مسند الشاميين: الطبراني، (2/ 389 / ح 1556).

⁽⁵⁾ سنن الدارقطني، (5/ 512 / ح 4758). بلفظ: "كُلُّ أَيَّامِ الشَّيْرِيقِ ذَبْحٌ".

⁽⁶⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (9/ 498 / ح 19243). ومعرفة السنن والآثار: البيهقي، (14/ 64 / ح 19115).

⁽⁷⁾ عمر بن إسحاق بن يسار مولى قيس بن مخرمة أخو محمد بن إسحاق، يروي عن المدنيين يروي عنه الدراوردي مات سنة أربع وخمسين ومائة كنيته أبو حفص. الثقات: ابن حبان، (7/ 167 / رقم 9496). قال العقيلي: ولا يتابع على حديثه، وليس بمشهور بالنقل. الضعفاء للعقيلي، (4/ 405 / رقم 1351)، قال الذهبي: "حديث منكر". المغني في الضعفاء: الذهبي، (2/ 458 / رقم 4372).

⁽¹⁾ نافع بن جبير بن مطعم النوفلي، أبو محمد وأبو عبد الله المدني، ثقة فاضل، قبل المائة سنة تسع وتسعين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 558 / رقم 7072).

⁽²⁾ مسند الحارث، (1/ 457 / ح 383). "كُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ وَكُلُّ جَمْعٍ مَوْقِفٌ وَكُلُّ مَنَى مَنَحَرٌ".

أخرجه أبو نعيم⁽¹⁾ من طريق عمر بن إسحاق، عن نافع بن جبير عن أبيه مرفوعاً.

والحديث شواهد منها:

أخرجه الطبراني⁽²⁾ عن عبد الرحمن بن أشرس⁽³⁾ عن عبد الله بن عمر، عن أخيه عبيد

الله عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

وله شاهد آخر:

أخرجه أبو داود⁽⁴⁾ من طريق أيوب، عن ابن المنكر عن أبي هريرة مرفوعاً.

دراسة الإسناد:

دراسة الوجه الأول:

فيه سليمان بن موسى الأموي مولاهم الدمشقي، الأثدق⁽⁵⁾.

قال ابن المديني: "مطعون فيه"⁽⁶⁾، وقال -أيضاً: "كان من كبار أصحاب مكحول وكان خولط قبل موته ببسير"⁽⁷⁾، وقال البخاري: "عنده مناكير"⁽⁸⁾، وذكره في الضعفاء⁽⁹⁾، وقال ابن منده: "في حديثه بعض المناكير"⁽¹⁰⁾.

وقال أبو حاتم الرازي: "محلّه الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب، ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه"⁽¹⁾، وقال النسائي: "أحد الفقهاء، ليس بالقوي في الحديث"⁽²⁾، وقال ابن حبان: "كان فقيها ورعا"⁽³⁾، وقال -أيضاً: "وقد قيل: إنه سمع جابراً، وليس

(1) معرفة الصحابة: أبو نعيم، (2/ 522 / ح 1462). بمثل مسند الحارث.

(2) المعجم الأوسط: الطبراني، (9/ 7 / ح 8957): "كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنْحَرٌ".

(3) عبد الرحمن بن أشرس المغربي، قال عبد الرحمن سألت أبي عنه فقال: شيخ مجهول. الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 214 / رق 1007).

(4) سنن أبي داود، (2/ 297 / ح 2324). بنحوه.

(5) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 255 / رقم 2616).

(6) علل الدارقطني، (1/ 338).

(7) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (4/ 227 / رقم 387).

(8) التاريخ الكبير: البخاري، (4/ 38 / رقم 1888).

(9) الضعفاء الصغير: البخاري، (ص: 53 / رقم 146).

(10) فتح الباب في الكنى والألقاب: ابن منده، (ص: 67 / رقم 390).

(1) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 255 / رقم 2616).

(2) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 49 / رقم 252).

(3) الثقات: ابن حبان، (6/ 379 / رقم 8192).

ذاك بشئ، تلك كلها أخبار مدلسة⁽¹⁾، وقال ابن عدي: "فقيه راو حدّث عنه الثقات من الناس، وهو أحد علماء أهل الشام، وقد روى أحاديث ينفرد بها يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق"⁽²⁾. وثقه ابن سعد⁽³⁾، وابن معين⁽⁴⁾، ودُحيم⁽⁵⁾، وزاد ابن سعد: "أثنى عليه ابن جريج"، وزاد ابن معين: "وحديثه صحيح عندنا"⁽⁶⁾، وقال دُحيم مرة: "أوثق أصحاب مكحول"⁽⁷⁾، وقال الدارقطني: "من الثقات الحفاظ"⁽⁸⁾.

وقال الذهبي: "أحد الأئمة"⁽⁹⁾، وقال ابن حجر: "صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل"⁽¹⁰⁾.

خلاصة القول في الراوي: "صدوق، وله غرائب، وقد اختلط بأخرة".

لم يلق سليمان بن موسى جبير بن مطعم، وسيأتي بيان ذلك في الحكم على الحديث. وبقية رواته ثقات.

الوجه الثاني:

فيه **سويد بن عبد العزيز بن نُمير**، الدمشقي، وقيل: أصله حمصي، وقيل: غير ذلك، ضعيف جداً، مات سنة مائة وأربع وتسعين⁽¹⁾. وبقية رواته ثقات.

الوجه الثالث:

-
- (¹) مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان، (ص: 284 / رقم 1415).
 (²) الكامل: ابن عدي، (4 / 741/251).
 (³) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (7 / 457).
 (⁴) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي، (ص: 46 / رقم 26).
 (⁵) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (4 / 226 / رقم 387). ودحيم: عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني، مولا هم الدمشقي أبو سعيد لقبه دُحيم ابن اليتيم، ثقة حافظ متقن، مات سنة خمس وأربعين ومائتين وله خمس وسبعون. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 335 / رقم 3793).
 (⁶) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (4 / 227).
 (⁷) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4 / 141 / رقم 615).
 (⁸) العلل: الدارقطني، (15 / 14).
 (⁹) الكاشف: الذهبي، (1 / 464 / رقم 2133).
 (¹⁰) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 255 / رقم 2616).
 (¹) المصدر نفسه (ص: 260 / رقم 2692).

فيه عبد الرَّحْمَنِ بن أبي حُسَيْنٍ وَالِد عبد الله بن عبد الرَّحْمَنِ بن أبي حُسَيْنٍ يَرْوِي عَنْ
جُبَيْر بن مطعم رَوَى عَنْهُ سُلَيْمَان بن مُوسَى⁽¹⁾.

خلاصة القول في الرَّأْي: مجهول الحال.

وفيه يوسف بن موسى بن راشد القَطَّان⁽²⁾، أبو يعقوب الكوفي، نزيلُ الري ثم بغداد،
مات سنة ثلاثٍ وخمسين ومائتين⁽³⁾.

قال ابن مَعِين: "صدوق، أكتب عنه"⁽⁴⁾، قال أَبُو سَعِيد السُّكْرِي: ورأيت يحيى بن مَعِين
كتب عنه، وكتبت معه عنه"⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم الرَّازِي: "صدوق"⁽⁶⁾، وقال النَّسَائِي: "لا بأس
به"⁽⁷⁾، وقال الخطيب البغدادي: "وصفه غير واحد من الأئمة بالثقة، واحتجَّ به البخاري في
صحيحه"⁽⁸⁾، ذكره ابن حَبَّان في الثَّقَات⁽⁹⁾، وقال مسلمة بن القاسم: "كان ثقة"⁽¹⁰⁾.

وقال الذهبي: "الإمام المحدث الثقة ... وكان من أوعية العلم، قد كتب عنه: يحيى بن
معين، والكبار"⁽¹⁾، وقال ابن حجر: "صدوق"⁽²⁾.

خلاصة القول في الرَّأْي: ثقة.

وبقية رواته ثقات.

⁽¹⁾ الثقات: ابن حبان، (5/ 109 / رقم 4089).

⁽²⁾ القَطَّان هذه النسبة إلى بيع القطن. الأنساب للسمعاني، (10/ 449).

⁽³⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (612/ رقم 7887).

⁽⁴⁾ تاريخ بغداد: الخطيب، (14/ 306 / رقم 7615).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9/ 231 / رقم 969).

⁽⁷⁾ تاريخ بغداد: الخطيب، (14/ 306 / رقم 7615).

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

⁽⁹⁾ الثقات: ابن حبان، (9/ 282 / رقم 16448).

⁽¹⁰⁾ تهذيب التهذيب: ابن حجر، (11/ 425 / رقم 830).

⁽¹⁾ سير أعلام النبلاء: الذهبي، (9/ 555 / رقم 2039).

⁽²⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (612/ رقم 7887).

الوجه الرابع:

فيه الوليد بن مسلم القرشي، مولاهم أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، مات آخر سنة أربع، أو أول سنة خمس وتسعين ومائة⁽¹⁾.

وفيه حفص بن غيلان أبو مُعَيْد، شامي، صدوق فقيه رمي بالقدر⁽²⁾.

وبقية رواته ثقات.

الوجه الخامس:

فيه أحمد بن عيسى التَّيْسِي⁽³⁾، المصري، مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين⁽⁴⁾.

قال ابن يونس: "كان مضطرب الحديث جداً"⁽⁵⁾، وقال ابن حبان: "يروي عن المجاهيل الأشياء المُنَاكِرَ وَعَنِ الْمَشَاهِيرِ الْأَشْيَاءَ الْمَقْلُوبَةَ لَا يَجُوزُ عِنْدِي الْإِحْتِجَاجُ بِمَا انْفَرَدَ بِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ"⁽⁶⁾، وذكر ابن عدي له أحاديث كلها بواطيل، وقال: "حدث بِأَحَادِيثَ لَا يَحْدُثُ بِهَا غَيْرُهُ"⁽¹⁾، وقال الدَّرَاقُطَنِي: "ليس بالقوي"⁽²⁾، وقال الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"⁽³⁾، وقال ابن القيسراني: "كَذَّابٌ"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "كَذَّابٌ يَضَعُ"⁽⁵⁾، وتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ، فقال: "أسرف ابن طاهر فقال: كَذَّابٌ يَضَعُ الْحَدِيثَ، قلت: نعم، رَأَيْتُ لِلخَشَّابِ فِي مَوْضُوعَاتِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ الْأَمْنَاءَ

⁽¹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 584 / رقم 7456).

⁽²⁾ المصدر نفسه (ص: 174 / رقم 1432).

⁽³⁾ التَّيْسِي: بلدة من بلاد ديار مصر في وسط البحر والماء بها محيط، وهي من كور الخليج، وسميت بتيس

بن حام بن نوح. الأنساب للسمعاني، (3 / 98).

⁽⁴⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 83 / رقم 87).

⁽⁵⁾ تاريخ ابن يونس المصري، (1 / 19 / رقم 46).

⁽⁶⁾ المجروحين: ابن حبان، (1 / 146 / رقم 76).

⁽¹⁾ الكامل: ابن عدي، (1 / 314 / رقم 31).

⁽²⁾ سوالات السلمي للدارقطني، (ص: 128 / رقم 66).

⁽³⁾ الأسماء والكنى: أبي أحمد الحاكم، (2 / 184 / رقم 596).

⁽⁴⁾ تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (ص: 125 / رقم 292).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه (ص: 159 / رقم 373).

ثَلَاثَةٌ؛ أَنَا وَجَبْرِيلَ وَمُعَاوِيَةَ، فَصَدَقَ ابْنُ طَاهِرٍ⁽¹⁾، وَقَالَ ابْنُ عِرَاقٍ الْكِنَانِي: "لَهُ أَحَادِيثُ بَاطِلَةٌ"⁽²⁾، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "لَيْسَ بِالْقَوِي"⁽³⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف جداً، مضطرب الحديث يأتي بالمقلوبات.

وفيه عمرو بن أبي سلمة التَّنِيسِي، أبو حفص الدَّمَشْقِي مولى بني هاشم، صدوق له أوهام، مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها ومائتين⁽⁴⁾.
وبقية رواته ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ كما سَأَبِّينُ:

الوجه الأول:

هذا الوجه ضعيف، للأسباب التالية:

1- فيه سليمان بن موسى، وهو صدوق يُحتَجُّ به، وله غرائب، وقد اختلط بأخَرَةٍ، ولعلَّ هذا من غرائبِه، أو ممَّا اختلط عليه.

2- في إسناده إنقطاع، بين سليمان بن موسى وجبير بن مطعم رضي الله عنه.

3- في إسناده اضطراب؛ فمرة يرويه سليمان بن موسى عن نافع بن جبيرة بن مطعم، ومرة عن أبيه رضي الله عنه، ومرة يرويه عن عبد الرحمن بن أبي حسين، وتارة عن عمرو بن دينار.

ويوافق ذلك ما ذكره العلماء، قال البخاريُّ: "أنَّه لم يدرك أحداً من الصَّحَابَةِ رضي الله

عنهم"⁽¹⁾، وقال البيهقي: "مرسل"⁽²⁾، ووافقه النَّوَوِي⁽³⁾، ونقل صاحب الرَّايَةِ أنَّ ابن كثير قال:

"منقطع فإنَّ سليمان لم يدرك جبيرة"⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: "فِي سَنَدِهِ انْقِطَاعٌ"⁽⁵⁾.

الوجه الثاني:

⁽¹⁾ المغني في الضعفاء: الذهبي، (1/ 51 / رقم 396).

⁽²⁾ تنزيه الشريعة المرفوعة: ابن عراق الكناني، (1/ 31 / رقم 172).

⁽³⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 83 / رقم 87).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه (ص: 422 / رقم 5043).

⁽¹⁾ العلل الكبير: الترمذي، (ص: 102 / ح 176).

⁽²⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (9/ 498 / ح 19240).

⁽³⁾ انظر: المجموع شرح المذهب: النووي، (8/ 387).

⁽⁴⁾ انظر: نصب الراية، الزيلعي، (3/ 61).

⁽⁵⁾ فتح الباري: ابن حجر، (8/ 10).

1- تضعيفه برقم واحد واثنين من الوجه الأول.

2- قد وصله راوٍ ضعيف جدًا، وهو سويد بن عبد العزيز، قال البزار: "وَهُوَ رَجُلٌ لَيْسَ بِالْحَافِظِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا انفردَ بِحَدِيثٍ"⁽¹⁾، وقال البيهقي: "الْأَوَّلُ مُرْسَلٌ وَهَذَا غَيْرُ قَوِيٍّ؛ لِأَنَّ رَاوِيَهُ سُوءٌ"⁽²⁾.

الوجه الثالث:

1- فيه عبد الرحمن بن أبي حُسَيْن، وهو مجهول الحال.

2- في إسناده انقطاع؛ بين عبد الرحمن بن أبي حُسَيْن وجبير بن مطعم رضي الله عنه.

قال البزار: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ فِيهِ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ إِلَّا سُوءٌ بَنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ رَجُلٌ لَيْسَ بِالْحَافِظِ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ إِذَا انفردَ بِحَدِيثٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ هَذَا هُوَ الصَّوَابُ وَابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ لَمْ يَلْقَ جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذَا الْحَدِيثَ لِأَنَّا لَمْ نَحْفَظْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «فِي كُلِّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ» إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّا الْعِلَّةَ فِيهِ"⁽³⁾، وقال -أيضًا: "تَقَرَّدَ بِهِ سَعِيدٌ، -يعني ابن عبد العزيز- وَلَا يُحْتَجُّ بِمَا تَقَرَّدَ بِهِ"⁽⁴⁾، وقال البيهقي: "وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ النَّقْلِ"⁽⁵⁾.

الوجه الرابع:

1- فيه الوليد بن مسلم، وهو ثقة لكنه كثير التَّدْلِيسِ والنَّسْوِية.

2- وفيه حفص بن غِيْلَان، وهو صدوق فقيه رمي بالقدر.

2- في إسناده انقطاع؛ فإنَّ محمد بن المكندر لم يلقَ أبا هريرة رضي الله عنه، قال الهيثمي: "رجاله موثَّقون"⁽¹⁾، وقال ابن حجر: "وَصَلَّاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ"⁽²⁾، وَرَمَزَ لَهُ السَّيُوطِيُّ بِالصَّحَّةِ، وَأَقْرَأَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ"⁽³⁾.

⁽¹⁾ مسند البزار، (8/ 363 ح 3444).

⁽²⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (5/ 392 ح 10227).

⁽³⁾ مسند البزار، (8/ 363 ح 3444).

⁽⁴⁾ كشف الأستار: الهيثمي، (2/ 27 رقم 1126).

⁽⁵⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (5/ 392 ح 10227).

⁽¹⁾ مجمع الزوائد: الهيثمي، (3/ 558 ح 5540).

⁽²⁾ فتح الباري: ابن حجر، (8/ 10).

⁽³⁾ الجامع الصغير وزيادته: السيوطي، (ص: 8666 ح 8666).

قلت: ونصّه "كلُّ أيّام التَّشْرِيق ذبح"، وليس فيه "كلُّ فجّاج مكّة منحر"، فرجاله رجال ثقات إلا حفص بن غياث حسن الحديث، قال النووي: "ورواه -يعني الدّارقطني- من طُرُق ضعيفة متّصلاً"⁽¹⁾، وقال ابن حجر: "وهذه الزّيادة لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ، وَالْمَحْفُوظُ: "مَنْى كُلُّهَا مَنْحَرٌ"⁽²⁾، وعلى هذا الأساس يكون في اضطراب في متنه أيضاً فقد روي بوجوه مختلفة كما هو مبين في حاشية التّخريج.

الوجه الخامس:

- 1- فيه أحمد بن عيسى، وهو ضعيف جدّاً، مضطرب الحديث يأتي بالمقلوبات.
 - 2- وفيه عمرو بن أبي سلمة، وهو صدوق له أوهام.
- فالوجوه التي ذكرتها كلّها معلولة ضعيفة، إلا الطّريق الذي ذكره الدّارقطني من طريق حفص بن غياث، وقد بينت العلّة فيه أنّه مضطرب المتن.
- وأما المتابعة التي ذكرها الحارث في مسنده لسليمان بن موسى في الرواية عن جبير بن نافع ففيها عمر بن إسحاق، وهو ضعيف الحديث، وكذلك الشّاهدان الذين ذكرناهما آنفاً فالأوّل: فيه عبد الرّحمن بن أشرس، وهو مجهول الحال، والثّاني: ضعيف لانقطاع في إسناده فإنّ ابن المكندر لم يلقَ أبا هريرة رضي الله عنه. والله أعلى وأعلم.
- المطلب السادس: تضعيفُ الحديث لمخالفةٍ في إسناده (شدوذٍ أو نكارة).**

يضعّف الحديث إذا تقرّد به راويه أو بجزء منه، وخالف من هو أولى منه، وحينئذٍ يسمّى الحديث شاذّاً أو منكراً، وحكمه الرّد، قال ابن حجر: "الشّاذ: ما رواه المقبُولُ مُخَالَفاً لِمَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ ... وَإِنْ وَقَعَتِ الْمَخَالَفَةُ مَعَ الضَّعْفِ؛ فَالرَّاجِحُ يُقَالُ لَهُ: الْمَعْرُوفُ، وَمَقَابِلُهُ يُقَالُ لَهُ: الْمَنْكَرُ"⁽¹⁾، وقد ضعّف الإمام ابن عبد البرّ جملة من الأحاديث بسبب المخالفة، وكان ذلك من منهجه في تضعيف الأحاديث، ومن أمثلة ذلك:

⁽¹⁾ انظر: المجموع شرح المذهب: النووي، (8/ 387).

⁽²⁾ التلخيص الحبير: ابن حجر، (4/ 260).

⁽¹⁾ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ابن حجر، (ص: 85-86).

الحديث الأول: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْخُطْفَةِ⁽¹⁾، وَالنُّهْبَةِ⁽²⁾، وَالْمُجْتَمَةِ⁽³⁾، وَعَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ⁽⁴⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "رواه جماعة أصحاب ابن شهاب عنه فيما علمت بمثل رواية مالك سواء في إسناده ومثته، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع، إلا أبا أويس فإنه وافقهم في الإسناد وخالفهم في المتن، فزاد فيه ألفاظاً سنذكرها هاهنا إن شاء الله"⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "هَذَا اللَّفْظُ إِنَّمَا يُحْفَظُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي

(1) الْخُطْفَةُ: قال ابن فارس: "الْخَاءُ وَالطَّاءُ وَالْفَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُطَرِّدٌ مُنْقَاسٌ، وَهُوَ اسْتِلَابٌ فِي خِفَةٍ. فَالْخُطْفُ الْإِسْتِلَابُ"، وقال الزمخشري: سمي بها العضو الذي يخطفه السبع، أو يقطعه الإنسان من أعضاء البهيمة الحية، وهو ميتة لا تحل، وأصل هذا أنه حين قدم المدينة رأى الناس يجيئون أسنمة الإبل والليات الغنم فيأكلونها، وقال ابن الأثير: "يُرِيدُ مَا اخْتَنَفَ الذَّبُّ مِنْ أَعْضَاءِ الشَّاةِ وَهِيَ حَيَّةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ، وَالْمُرَادُ مَا يُقَطَّعُ مِنْ أَطْرَافِ الشَّاةِ". مقاييس اللغة: ابن فارس، (2/ 196)، الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، (1/ 382)، النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (2/ 49).

(2) النُّهْبَةُ: قال ابن الأثير: "الْعَارَةُ وَالسَّلْبُ: أَيُّ لَا يَخْتَلِسُ شَيْئًا لَهُ قِيَمَةٌ عَالِيَةٌ". النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (5/ 133).

(3) الْمُجْتَمَةُ: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْمُجْتَمَةُ هِيَ الْمَصْبُورَةُ، وَلَكِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الطَّيْرِ وَالْأَرَانِبِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ مِمَّا يُجَنَّمُ بِالْأَرْضِ وَغَيْرِهَا إِذَا لَزِمَتْ، وقال ابن قتيبة: "هِيَ الَّتِي جُثِمَتْ عَلَى الْمَوْتِ يُقَالُ بَرَكَ الْبَعِيرِ وَرَبِضَتِ الشَّاةُ وَجَثِمَ الطَّائِرُ وَجَثِمَتِ الْأَرْنَبُ وَجَثِمَتْ إِذَا أَنَا فَعَلْتُ بِهَا مَكْرَهَا لَهَا عَلَيْهِ"، وقال ابن الأثير: "هِيَ كُلُّ حَيَوَانٍ يُنْصَبُ وَيُرْمَى لِيُقْتَلَ، إِلَّا أَنَّهَا تَكْثُرُ فِي الطَّيْرِ وَالْأَرَانِبِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ مِمَّا يُجَنَّمُ فِي الْأَرْضِ: أَيُّ يَلْزُمُهَا وَيُلْتَصِقُ بِهَا، وَجَثِمَ الطَّائِرُ جُثُومًا، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْبُرُوكِ لِلْإِبِلِ"، وقال ابن فارس: "الْجِيْمُ وَالنَّاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَجَمُّعِ الشَّيْءِ. فَالْجُنْمَانُ: شَخْصُ الْإِنْسَانِ. وَجَثِمَ، إِذَا لَطَى بِالْأَرْضِ. وَجَثِمَ الطَّائِرُ يَجَثِمُ. وَفِي الْحَدِيثِ: «نَهَى عَنْ الْمُجْتَمَةِ»، وَهِيَ الْمَصْبُورَةُ عَلَى الْمَوْتِ". غريب الحديث: القاسم بن سلام، (1/ 255)، غريب الحديث: ابن قتيبة، (1/ 276)، النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 239)، مقاييس اللغة (1/ 505).

(4) التمهيد: ابن عبد البر، (8/ 11).

(1) المصدر نفسه (11/ 7).

الدَّرْدَاءِ -يعني بهذا اللفظ المذكور بتمامه⁽¹⁾، وحديث أبي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه المقصود من كلام ابن عبد البرّ، ستأتي دراسته في مطلب؛ تضييع الحديث، بقوله: لِيَنَّ الإسناد⁽²⁾.

تخريج الحديث:

قد أشار الإمام ابن عبد البرّ إلى أَنَّ الحديث قد روي من طريق أبي أُويس، وطريق مالك بن أنس، وغيره من الحفاظ الذين شاركوه، وخالفوا أبا أُويس في متته.

أولاً- من أخرجه من طريق أبي أُويس:

أخرجه ابن الجعد⁽³⁾، والدارمي⁽⁴⁾، وأبو عَوَانة⁽⁵⁾، والطَّبْراني⁽⁶⁾، وابن بشران⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾، جميعهم من طريق القعنبي، عن أبي أُويس، عن الزُّهري، عن أبي إدريس الخولاني. وله متابع أخرجه أحمد بن حنبل⁽⁹⁾، والنَّسائي⁽¹⁰⁾؛ كلاهما من طريق بَقِيَّة بن الوليد، عن بَحِير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نَفِير؛ كلاهما (أبو إدريس الخولاني، وجبير بن نَفِير) عن أبي ثعلبة رضي الله عنه.

ثانياً- من أخرجه من طريق الإمام مالك، وغيره من الحفاظ الذين شاركوه:

أخرجه الإمام مالك رحمه الله تعالى، قال: عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ»⁽¹⁾.

(1) المصدر نفسه (8 / 11).

(2) (ص: 271).

(3) مسند ابن الجعد، (ص: 422 / ح 2885). بمثله دون لفظ: "وَعَنْ أَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ".

(4) سنن الدارمي، (2 / 1261 / ح 2024). بمثل ابن الجعد.

(5) مستخرج أبي عوانة، (5 / 17 / ح 7606)، بمثل ابن الجعد.

(6) المعجم الكبير: الطبراني، (22 / 209 / ح 551). المعجم الأوسط: الطبراني، (8 / 261 / ح 8576). بمثل ابن الجعد.

(7) أمالي ابن بشران، (ص: 211 / ح 489). بمثل ابن الجعد.

(8) السنن الكبرى: للبيهقي، (9 / 561 / ح 19487). بمثل ابن الجعد.

(9) مسند أحمد، (6 / 2172 / ح 18018)، بمثله وفيه قصة.

(10) سنن النسائي، (7 / 2018 / ح 4326)، بمثل لفظ ابن الجعد.

(1) موطأ مالك، (2 / 496 / ح 13).

أخرجه من طريقه البخاري⁽¹⁾، وأبو داود⁽²⁾، والترمذي⁽³⁾، وأخرجه البخاري⁽⁴⁾، ومسلم⁽⁵⁾؛ كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني⁽⁶⁾، ومن طريقه البخاري⁽⁷⁾، عن معمر، وأخرجه مسلم من طريق عمرو بن الحارث⁽⁸⁾، ويونس بن يزيد⁽⁹⁾؛ خمستهم (مالك، وابن عيينة، ومعمر، وعمرو بن الحارث، ويونس بن يزيد) من طريق الزهري، به، بمثله.

دراسة الإسناد:

أولاً - دراسة إسناد رواية من أخرجه من طريق أبي أويس:

فيه عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي⁽¹⁰⁾، أبو أويس، المدني قريب مالك وصهره⁽¹¹⁾.

قال ابن معين: "ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث"⁽¹²⁾، وسئل عنه في موضع آخر فقال: "ليس بشيء"⁽¹⁾، وقال -أيضاً: "مثل فليح، وفي حديثه ضعف"⁽²⁾، وقال مرة: "ليس بثقة"⁽³⁾، وقال: "صدوق ليس بحجة"⁽⁴⁾، وقال: "صالح، ولكن حديثه ليس بذاك الجائز"⁽⁵⁾، وقال:

(1) صحيح البخاري، (7/ 96 ح 5530)، بنحوه.

(2) سنن أبي داود، (3/ 355 ح 3802)، بنحوه.

(3) سنن الترمذي، (4/ 73 ح 1477)، بنحوه.

(4) صحيح البخاري، (7/ 96 ح 5530)، (7/ 140 ح 5780)، بمثله.

(5) صحيح مسلم، (3/ 1533 ح 1932)، بمثله.

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (4/ 519 ح 8704)، والأُمالي في آثار الصحابة: عبد الرزاق الصنعاني، (ص: 8/ 30).

(7) صحيح البخاري، (7/ 96 ح 5530).

(8) صحيح مسلم، (3/ 1533 ح 1932).

(9) المصدر نفسه.

(10) الأصبحي: هذه النسبة إلى أصيح واسمه الحارث ابن عوف بن مالك بن زيد بن سداد بن زرعة، وهو من يعرب بن قحطان وأصبح صارت قبيلة. الأنساب للسمعاني، (1/ 281).

(11) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 309/ رقم 3412).

(12) الكامل: ابن عدي، (5/ 300/ رقم 999).

(1) تاريخ بغداد: الخطيب، (10/ 6/ رقم 5117).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (3/ 231/ رقم 1085).

(3) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 92/ رقم 423).

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (3/ 225/ رقم 1048).

(5) تاريخ بغداد: الخطيب، (10/ 6/ رقم 5117).

"ليس به بأس"⁽¹⁾، وقال ابن معين في موضع آخر⁽²⁾، وأحمد بن حنبل⁽³⁾، وأبو زرعة الرّازي⁽⁴⁾:
"ضعيف الحديث".

وقال البخاري: "ما روى من أصل كتابه فهو أصح"⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم الرّازي: "يكتب حديثه ولا يحتج به، وليس بالقوي"، وقال أبو زرعة في موضع آخر: "صالح صدوق كأنه لئيم"⁽⁶⁾، وقال -أيضا: فُلَيْح بن سُلَيْمان، وَعَبْد الرحمن بن أَبِي الزناد، وأبو أُؤَيْس، والدَّرَّاوردي، وابن أَبِي حازم، أَيُّهُمْ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الدَّرَّاوردي، وابن أَبِي حازم أَحَبُّ إِلَيَّ من هؤلاء كلّهم"⁽⁷⁾، وقال ابن حَبَّان: "كان مَمَّنْ يخطيء كثيرا، لم يفحش خطؤه حتّى استحق الترك، ولا هو مَمَّنْ سلك سنن الثّقّات فیسلك مسلکهم، والذي أرى في أمره تنكّب ما خالف الثّقّات من أخباره والاحتجاج بما وافق الأثبات منها، وكان يحيى بن معين يوثّقه مرة ويضعّفه أخرى"⁽⁸⁾.

وقال ابن المديني: "كان عند أصحابنا ضعيفاً"⁽⁹⁾، وقال ابن ماکولا: "فيه ضعف"⁽¹⁰⁾، وقال النسائي: "ليس بالقوي"⁽¹¹⁾، وقال السّاجي: "لا يسوى نواه"⁽¹²⁾، وقال -أيضا: "فيه ضعف، وليس بالقوي"⁽¹⁾، وسئل الدّارقطني عن حديثه، فقال: "في بعضها شيء"⁽²⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: "يخالف في بعض حديثه"⁽³⁾، وقال أبو نُعيم: "قدّم علينا وإذا معه جوار يضرّين - يعني

(1) المصدر نفسه.

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 190 / رقم 694).

(3) الكامل: ابن عدي، (5 / 300 / رقم 999).

(4) سوالات البرذعي لأبي زرعة الرّازي، (ص: 111 / رقم 93).

(5) التاريخ الكبير: البخاري، (5 / 127 / رقم 377).

(6) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5 / 92 / رقم 423).

(7) سوالات البرذعي لأبي زرعة الرّازي، (ص: 154 / رقم 211).

(8) المجروحين: ابن حبان، (2 / 24 / رقم 553).

(9) سوالات ابن أبي شيبة لابن المديني، (ص: 135 / رقم 173).

(10) إكمال الإكمال لابن نقطة، (1 / 154 / رقم 102).

(11) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 117 / رقم 674).

(12) إكمال تهذيب الكمال: المغطاي، (8 / 16 / رقم 3016).

(1) المصدر نفسه.

(2) سوالات البرقاني للدارقطني، (ص: 73 / رقم 570).

(3) تاريخ بغداد: الخطيب، (10 / 8 / رقم 5117).

القيان - قَالَ: فقلت لا والله لا أسمع منه شيئاً⁽¹⁾، وقال أبو عبد الله الحاكم: "قد نسب إلى كثرة الوهم، ومحلّه عند الأئمة محل من يحتمل عنه الوهم ويذكر عنه الصحيح"⁽²⁾.

وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر: "لا بأس به"⁽³⁾، وقال -أيضاً: "ليس به بأس، أو قال: ثقة، كان قديم هاهنا فكتبوا عنه، زعموا أنّ سماع أبي أويس، وسماع مالك كان شيئاً واحداً"⁽⁴⁾، وقال: "صالح"⁽⁵⁾، وقال أبو داود: "صالح الحديث"⁽⁶⁾، وقال يعقوب بن شيبة: "صدوق، وصالح الحديث، وإلى الضّعف ما هو"⁽⁷⁾، وقال الفلاس: "فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق"⁽⁸⁾، وقال الخليلي: "منهم من رضي حفظه، ومنهم من يضعفه ... وهو مقارب الأمر، ليس له في الفقه رتبة، لكنّه معدود في المحدثين"⁽⁹⁾.

وقال ابن عدي: "في أحاديثه ما يصح ويوافقه الثقات عليه ومنها ما لا يوافقه عليه أحد، وهو ممن يكتب حديثه"⁽¹⁰⁾، ونقل مغلطاي أنّ ابن عبد البر ذكر في كتاب الكنى: "اضطرب فيه قول يحيى بن معين، وهو تساهل في الغيبة ... لا يحكي عنه أحد جرحه في دينه، وأمانته، وإنّما عابوه لسوء حفظه وأنّه يخالف في حديثه"⁽¹¹⁾.

وضعه ابن المديني في موضع آخر⁽¹⁾، وابن شاهين⁽²⁾، وابن القيسراني⁽³⁾، وذكره ابن الدارقطني، وابن الجوزي⁽⁴⁾ في الضعفاء والمتروكين.

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) الكامل: ابن عدي، (5/ 300/ رقم 999).

(4) سوالات أبي داود للإمام أحمد، (ص: 224/ رقم 203).

(5) تاريخ بغداد: الخطيب، (10/ 8/ رقم 5117).

(6) المصدر نفسه.

(7) المرجع السابق.

(8) تاريخ بغداد: الخطيب، (10/ 8/ رقم 5117).

(9) الإرشاد: الخليلي، (1/ 287).

(10) الكامل: ابن عدي، (5/ 303/ رقم 999).

(11) تاريخ بغداد: الخطيب، (10/ 8/ رقم 5117).

(1) المصدر نفسه.

(2) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، (ص: 120/ رقم 342).

(3) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (2/ 859/ رقم 1717).

(4) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2/ 131/ رقم 2066).

ووثَّقه ابن معين⁽¹⁾، وابن شاهين⁽²⁾.

وقال الذهبي: "صدوق وفيه لين يسير"⁽³⁾، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"⁽⁴⁾.

وبقية رجاله ثقات.

وأما المتابع:

فيه بَقِيَّةُ بَنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَائِدِ بْنِ كَعْبِ الْكَلَاعِيِّ⁽⁵⁾، الْحَمِيرِيُّ⁽⁶⁾، الْمَيْتَمِيُّ⁽⁷⁾، أَبُو يُحْمَدِ⁽⁸⁾، مات سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبع وثمانون⁽⁹⁾.

قال شعبة لبقية: "يا أبا يحمّد ما أحسن حديثك، ولكن ليس له أركان"⁽¹⁾، وقال ابن الجارود: "إذا لم يُسمَّ الرَّجُلُ الذي روى عنه أو كُتِّبَ فاعلم أنّه لا يُساوي شيئاً"⁽²⁾، وسُئِلَ عنه أَبُو إِسْحَاقَ الْفَرَارِيُّ، فقال: "إذا حَدَّثَكَ عَمَّنْ تعرف، وعَمَّنْ لا تعرف، فلا تكتب عنه"⁽³⁾، وقال ابن عُيَيْنَةَ: "لا تسمعوا من بقية ما كان في سُنَّةٍ، واسمعوا منه ما كان في ثواب، وغيره"⁽⁴⁾، وقال

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 158/ رقم 679).

(2) تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين، (ص: 125/ رقم 629).

(3) من تكلم فيه وهو موثق: الذهبي، (ص: 208/ رقم 397).

(4) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 309/ رقم 3412).

(5) الْكَلَاعِيُّ: هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى الْكَلَاعِ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ كَبِيرَةٌ، نَزَلَتْ حَمَصٌ مِنَ الشَّامِ، وَأَكْثَرُهُمْ نَزَلَتْ حَمَصٌ. الْأَنْسَابُ: السَّمْعَانِيُّ، (ج 11/ 186/ رقم 35016).

(6) الْحَمِيرِيُّ: بِكَسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْيَاءِ الْمُتَّئِةِ مِنْ تَحْتِهَا وَفِي آخِرِهَا رَاءٌ - هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى حَمِيرٍ وَهُوَ مِنْ أَصُولِ الْقَبَائِلِ الَّتِي بِالْيَمَنِ وَمِمَّنْ يُنسَبُ إِلَيْهَا: أَبُو إِسْحَاقَ كَعْبُ بْنُ مَاتِعِ الْحَمِيرِيِّ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِكَعْبِ الْأَحْبَارِ، رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَكَانَ قَدْ قَرَأَ الْكُتُبَ الْأُولَى رَوَى النَّاسُ عَنْهُ وَسَكَنَ الشَّامَ، وَمَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ قَبْلَ قَتْلِ عُثْمَانَ بِسَنَةِ وَقِيلَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَقَدْ بَلَغَ مِائَةَ سَنَةٍ وَأَرْبَعِ سِنِينَ، وَأُسْلِمَ فِي خِلَافَةِ عَمْرِو بْنِ الْبَابِ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ: ابْنُ الْأَثِيرِ، (ص 393).

(7) الْمَيْتَمِيُّ: هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى مَيْتَمٍ، وَهِيَ بَطُونٌ مِنْ قَبَائِلِ شَتَّى. السَّمْعَانِيُّ، الْأَنْسَابُ (ج 12/ 517/ رقم 4012).

(8) قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: "أَهْلُ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ فِي كُنْيَتِهِ: أَبُو يَحْمَدَ بَفَتْحِ الْيَاءِ، وَالصَّوَابُ بَضْمِهَا". ابْنُ حَجَرٍ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: ابْنُ حَجَرٍ، (ج 1/ 476/ رقم 878).

(9) تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ: ابْنُ حَجَرٍ، (ص 126/ رقم 734)، قَالَ الذَّهَبِيُّ: "ذَكَرَ طَائِفَةٌ أَنَّ بَقِيَّةَ مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً، وَأَخْطَأَ مَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ". الذَّهَبِيُّ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ: الذَّهَبِيُّ، (ج 1/ 339/ رقم 1250).

(1) تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: ابْنُ حَجَرٍ، (ج 1/ 477/ رقم 878).

(2) إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ: الْمَغْلَطَاي، (ج 3/ 9/ رقم 783).

(3) تَارِيخُ ابْنِ مَعِينٍ رِوَايَةُ ابْنِ مُحَرَّرٍ، (ج 2/ 240).

(4) تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: ابْنُ حَجَرٍ، (ج 1/ 474/ رقم 878).

هشام بن عبد الملك⁽¹⁾: "من قال أن بقية قال: ثنا أو أنبا، فقد كذب، ما قال بقية قط إلا حدّثني"⁽²⁾، وقال ابن سعد: "كان ثقة في روايته عن الثقات، وكان ضعيف الرواية عن غير الثقات"⁽³⁾.

وقال ابن معين: "إذا حدّث عن ثقة فليس به بأس"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "إذا حدّث عن ثقة فهو صدوق"⁽⁵⁾، وقال -أيضاً: "إذا حدّث عن ثقة فهو صدوق ثقة"⁽⁶⁾، وسئل عنه، فقال: "إذا حدّثك عمن تعرف وعمن لا تعرف فلا تكتب عنه"⁽⁷⁾، وقال مرة: "إذا لم يُسمَّ الرجل الذي روى عنه أو كنّاه فاعلم أنه لا يُساوي شيئاً"⁽⁸⁾، وقال: "ثقة"⁽⁹⁾، وقال: "إذا حدّث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره، فأما إذا حدّث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنّى ولم يُسم اسم الرجل فليس يُساوي شيئاً"، فقل ليحيى: "أيما أثبت بقية أو إسماعيل بن عيَّاش⁽¹⁰⁾؟ قال: "كلاهما صالحان"⁽¹⁾، وقال: "ثقة إذا حدّث عن المعروفين، ولكن له مشايخ لا يدرى من هم"، وكان يُحسن الرأى فيه"⁽²⁾، وقال: "علي بن ثابت"⁽³⁾، وإسماعيل بن عيَّاش، وبقية، ومروان بن

(1) هشام بن عبد الملك بن عمران، أبو التقي البزني الحمصي، توفي سنة إحدى وخمسين ومائة، ينظر: تاريخ الإسلام: الذهبي، (ج6/225/رقم578)، واليزني: هذه النسبة إلى يزن، وهو بطن من حمير، أظنه من الكلاع، الأنساب: السمعاني، (ج13/497/رقم5318).

(2) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، في أسماء الرجال (ج3/8، 7/رقم783).

(3) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (ج7/326/رقم3922).

(4) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز، (ج1/79/رقم235).

(5) المصدر نفسه (ج1/84/رقم273).

(6) المرجع السابق (ج1/99/رقم425).

(7) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز، (ج1/79/رقم235).

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (ج4/415/رقم5043).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي، (ص79/رقم190).

(10) إسماعيل بن عيَّاش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده مخط في مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة، وله بضع وسبعون سنة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص109/رقم473).

(1) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (ج2/435).

(2) المجروحين: ابن حبان، (ج1/201).

(3) علي بن ثابت الجزري، أبو أحمد الهاشمي مولا، صدوق ربما أخطأ وقد ضعفه الأزدي بلا حجة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص398/رقم4696).

معاوية⁽¹⁾، وزيد بن حباب⁽²⁾ ثقات في أنفسهم إلا أنهم يُحدثون عن الكلّ ويأتونا بالعجائب⁽³⁾، وقال ابن معين: "بقية يُحدث عن هو أصغر منه، وعنده ألفا حديث عن شعبة، أحاديث صحاح، كان يُذكر شعبة بالفقه"، وقال -أيضا: "ولقد قال لي نعيم: "كان بقية يضمن بحديثه عن الثقات"، قال: "طلبت منه كتاب صفوان⁽⁴⁾"، قال: كتاب صفوان؟ أي كأنه، قال ابن معين: "كان يُحدث عن الضعفاء بمئة حديث، قبل أن يُحدث عن أحد من الثقات"⁽⁵⁾.

وسئل محمد بن عبد الله السكري عن بقية؟ فقال: "ثقة، يُحدث عن الضعفاء، فما حدث عن الثقات فهو صحيح"⁽⁶⁾.

وقال علي ابن المديني: "صالح فيما روى عن أهل الشام، وأما عن أهل الحجاز والعراق فضعيف جدا"⁽⁷⁾، وسئل ابن حنبل: أيما أحب إليك هو⁽⁸⁾ أو بقية؟ قال: "لا ضمرة أحب إلينا، بقية ما كان يُبالي عن حدث"⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: "بقية إذا حدث عن المعروفين مثل بحير بن سعد⁽¹⁾، وغيره قبل⁽²⁾، وقال أبو داود: ذكر لأحمد، ابن عيَّاش، وبقية، قلت: "تعتد بشيء من حديثه؟" قال: "إذا حدث عن شيوخه الثقات، أراه عندي بقية"، وقال سمعت أحمد مرة

(1) مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، نزيل مكة ودمشق، ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص526/رقم6575).

(2) زيد بن الحباب، أبو الحسين العُكلي، من خراسان وكان بالكوفة ورحل في الحديث فأكثر منه، وهو صدوق يخطيء في حديث الثوري، مات سنة ثلاثين ثلاث ومائتين المرجع نفسه (ص222/رقم2116).

(3) الكامل: ابن عدي، (ج2/73).

(4) صفوان ابن عمرو ابن هرم السكسكي، أبو عمرو الحمصي، ثقة، مات سنة خمس وخمسين ومائة، أو بعدها. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص277/رقم2938).

(5) تهذيب الكمال: المزي، (ج4/197/رقم738).

(6) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (ج3/7/رقم783).

(7) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (ج1/477/رقم878).

(8) ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، أبو عبد الله أصله دمشقي، صدوق يهم قليلا، مات سنة اثنتين ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ج2/280/رقم2988).

(9) العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله، (ج2/366/رقم2624).

(1) بحير بن سعد السَّحولي، أبو خالد، ثقة ثبت. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص120/رقم633).

(2) العلل ومعرفة الرجال أحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله، (ج2/479/رقم3141)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (ج2/435/رقم1728).

أخرى، قال: "روى بقیة، عن عبيد الله⁽¹⁾ - هو ابن عمر العمري - مناكير"⁽²⁾، وسُئل في موضع آخر عن إسماعيل بن عیّاش وبقیة، فقال: "كان إسماعيل صاحب حديث، وكان بقیة وكان وكان وفخم أمره، وذكر بقیة، فقال: كان بقیة أذكاهما، أي كأنه يشتهي الحديث"⁽³⁾، وقال أيضاً: "توهمت أن بقیة لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير فعلمت من أين أتى"⁽⁴⁾، وقال: "إذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا - يعني لا تقبلوه"⁽⁵⁾، وقال ابن حبان: بعد ذكر قول أحمد بن حنبل: "لم ينسبه أبو عبد الله رحمه الله وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقات فأنكرها ولعمري إنه موضع الإنكار وفي دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان في الحديث ولقد دخلت حمص وأكثر همي شأن بقیة فتتبعته حديثه وكتبت النسخ على الوجه وتتبع ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه فرأيت أنه ثقة مأمون ولكن كان مدلساً سمع من عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك مثل المجاشع بن عمرو⁽⁶⁾، والسري بن عبد الحميد⁽⁷⁾، وعمر بن موسى الميثمي⁽⁸⁾، وأشباههم وأقوام لا يعرفون إلا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رأهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء وكان يقول قال: عبيد الله بن عمر عن نافع وقال مالك عن نافع كذا فحملوا عن بقیة عن عبيد الله وبقیة عن مالك وأسقط الواهي

(1) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني، أبو عثمان، ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها، مات سنة بضع وأربعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ج3/373/رقم 4324).

(2) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل، (ص265/303).

(3) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (ج7/623/رقم 3514).

(4) المجروحين: ابن حبان، (ج1/200).

(5) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (ج7/623/رقم 3514).

(6) مجاشع بن يوسف السلمي [لعله تحرف اسم أبيه من كنيته وأنه : أبو يوسف مجاشع بن عمرو]. ابلسان الميزان: ابن حجر، (ج6/463/رقم 6307).

(7) السري بن عبد الحميد، شيخ لبقيّة متروك الحديث. لسان الميزان: ابن حجر، (ج3/13/رقم 43).

(8) عمر بن موسى بن وجيه الميثمي، الوجيهي، الحمصي الأنصاري، الدمشقي. المرجع السابق (ج6/148/رقم 5698).

بينهما فالتزق الموضوع ببقية وتخلص الواضع من الوسط وإنما امتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق ذلك كله به⁽¹⁾.

وقال محمد بن عبد الله المخرمي: "بقية بن الوليد صدوق اللهجة، كان يأخذ عن أبل وأدبر"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "أعياني بقية، كان يُسمي الكنى، ويكني الأسمي"⁽³⁾، وقال مرة: "إذا اجتمع بقية وإسماعيل بن عيَّاش في حديث، فبقية أحبُّ إليَّ"⁽⁴⁾، وقال الجوزجاني: "كان يأخذ عن غير ثقة، فإذا أخذت حديثه عن الثقات فهو ثقة"⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: "رحمه الله وغفر له، ما كان يُبالي إذا وجد خُرافة عن يأخذه، فأما حديثه عن الثقات فلا بأس به"⁽⁶⁾.
وتعقبه الذهبي، فقال: "شرط أن يُصرَّح بالإخبار، ولا يقول: عن فلان، فإنَّه قد دلَّس عن ابن جريج، وعن الأوزاعي بالطَّامات"⁽⁷⁾.

وقال العجلي: "ثقة ما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء"⁽⁸⁾، وقال يعقوب بن شيبه: "بقية بن الوليد، هو ثقة حسن الحديث، إذا حدَّث عن المعروفين، ويحدِّث عن قوم متروكي الحديث، وعن الضُّعفاء، ويحيد عن أسمائهم إلى كُناهم، وعن كُناهم إلى أسمائهم، ويحدِّث عن هو أصغر منه"⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: "صدوق ثقة، ويُنقى حديثه عن مشيخته الذين لا يُعرفون، وله أحاديث مناكير جدًّا"⁽¹⁾، وقال مرة: "ثقة صادق، ويُنقى من حديثه ما حدَّثه عن المجهولين؛ فإنه يُكثر الحديث عنهم، وكلها أو عامتها مناكير"⁽²⁾.

(1) المجروحين: ابن حبان، (ج1/201، 200).

(2) الضعفاء الكبير: العقيلي، (ج1/162).

(3) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (ج7/623/رقم3514).

(4) المصدر نفسه (ج7/623/رقم3514).

(5) أحوال الرجال: الجوزجاني، (ص296/رقم316).

(6) المصدر نفسه (ص298/رقم317).

(7) تاريخ الإسلام: الذهبي، (ج4/1083/رقم49).

(8) تاريخ الثقات: العجلي، (ص83/رقم160).

(9) تهذيب الكمال: المزي، (ج4/197/رقم738).

(1) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (ج7/623/رقم3514).

(2) تاريخ دمشق: ابن عساکر، (ج10/346/رقم934).

وقال الفسوي: "يقارب إسماعيل والوليد⁽¹⁾، فإن كان من الوليد في حديث الشاميين، وهو ثقة، إذا حدث عن ثقة فحديثه يقوم مقام الحجة، يذكر بحفظ إلا أنه يشتهي الملح والطرائف من الحديث، ويروي عن شيوخ فيهم ضعف، وكان يشتهي الحديث، فيكني الضعيف المعروف بالاسم، ويسمي المعروف بالكنية باسمه"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "وقد قال أهل العلم: بقية إذا لم يسم الذي يروي عنه وكناه فلا يسوى حديثه شيئاً"⁽³⁾.

وقال أبو زرعة الرّازي: "بقية أحبُّ إلى من إسماعيل بن عيَّاش، ما لبقيّة عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يُؤتى من الصدق، وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "بقية عجب، إذا روى عن الثقات، فهو ثقة، ويحدث عن قوم لا يعرفون، ولا يضبطون"⁽⁵⁾.

وقال أبو حاتم الرّازي: "يُكتب حديث بقية، ولا يُحتجُّ به، وهو أحبُّ إليّ من إسماعيل بن عيَّاش"⁽⁶⁾، وقال النسائي: "إذا قال: حَدَّثَنَا وأخبرنا فهو ثقة، وإذا قال: عن فلان فلا يُؤخذ عنه؛ لأنّه لا يُدرى عنمن أخذه"⁽⁷⁾، وقال في موضع آخر: "حدثني وحدثنا فلا بأس"⁽⁸⁾، وقال السّاجي: "فيه اختلاف"⁽⁹⁾، وقال ابن خزيمة: "لا أحتج ببقيّة بن الوليد"⁽¹⁾، وقال أبو العرب القيرواني: "يروي عن كثير من الضعفاء والمجهولين"⁽²⁾.

وقال ابن عدي: "ولبقيّة حديث صالح، ففي بعض رواياته يُخالف الثقات، وإذا روى عن أهل الشّام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط كإسماعيل بن عيَّاش، وإذا روى عن المجهولين

(1) الوليد بن مسلم القرشي، مولاهم أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص584/ رقم 7456).

(2) المعرفة والتاريخ: الفسوي، (ج2/424).

(3) المرجع السابق (ج2/424-425).

(4) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (ج2/435/ رقم 1728).

(5) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (ج8/522/ رقم 139).

(6) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (ج2/435/ رقم 1728).

(7) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (ج1/ 47 / رقم 878).

(8) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (ج7/623 / رقم 3514).

(9) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (ج3/8/ رقم 783).

(1) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (ج10/349/ رقم 934).

(2) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (ج3/7/ رقم 783).

فالعهد منهم لا منه، وإذا روى عن غير الشاميين فربما وهم عليهم وربما كان الوهم من الراوي عنه، وبقية صاحب حديث ومن علامة صاحب الحديث أنه يروي عن الكبار والصغار ويروي عنه الكبار من الناس، وهذه صورة بقية⁽¹⁾.

وقال أبو أحمد الحاكم: "ثقة في حديثه إذا حدث عن الثقات، لا يُعرف لكنه ربما روى عن أقوام مثل الأوزاعي والزبيدي، وعُبد الله العُمري أحاديث شبيهة بالموضوعة أخذها عن محمد بن عبد الرحمن⁽²⁾، وغيرهما من الضعفاء، ويُسقطهم من الوسط ويرونها عن حدثه بها عنهم⁽³⁾، وقال الدارقطني: "يروي عن قوم متروكين، مثل مجاشع بن عمرو، وعبد الله بن يحيى، لا أعرفه، ولا أعلم روى عنه غير بقية⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "يروي عن قوم متروكين، مثل مجاشع بن عمرو، وعبد الله بن يحيى، لا أعرفه، ولا أعلم له راوياً غير بقية⁽⁵⁾، وقال مرة: "أخرج البخاري عن بقية بن الوليد وعن بهز بن حكيم⁽⁶⁾ اعتباراً؛ لأنَّ بقية يُحدث عن الضعفاء، وبهز متوسِّط⁽⁷⁾، وقال أيضاً بعد أن ذكر حديثاً له: "هذا باطل عن ابن جريج، ولعلَّ بقية دلَّسه عن رجلٍ ضعيفٍ والله أعلم⁽⁸⁾".

وقال أبو عبد الله الحاكم: "ثقة مأمون"⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "إذا روى عن المشهورين فإنه مأمون مقبول"⁽²⁾، وقال البيهقي: "وقد ذكرنا أن ما يرويه بقية عن الضعفاء والمجهولين فليس بمقبول منه، كيف وقد أجمعوا على أن بقية ليس بحجة"⁽³⁾.

(1) الكامل: ابن عدي، (ج2/276) بتصرف يسير.

(2) محمد بن عبد الرحمن القشيري، الكوفي، نزيل بيت المقدس، كذبه، روى له ابن ماجه. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص493/رقم6090).

(3) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (ج1/476-477).

(4) الضعفاء والمتروكون: الدارقطني، (ج3/138/رقم628).

(5) سؤالات السلمي للدارقطني، (ص144/رقم96).

(6) بهز بن حكيم بن معاوية القشيري، أبو عبد الملك، صدوق، مات قبل الستين ومائة. ابن حجر (ص128/رقم772).

(7) سؤالات السلمي للدارقطني، (ص13-136/رقم80).

(8) سنن الدارقطني، (ج1/289/رقم588).

(1) سؤالات السجزي لأبو عبد الله الحاكم، (ص93/رقم60).

(2) المستدرک: الحاكم النيسابوري، (ج1/406/رقم1008).

(3) الخلافيات: البيهقي، (ج3/141/رقم934).

وقال الخطيب البغدادي: "في حديثه مناكير إلا أن أكثرها عن المجاهيل وكان صدوقاً"⁽¹⁾، وقال السمعاني: "كان ثقة في الذي يرويه عن الثقات، وأكثر الرواية عن الضعفاء ودلس بهم"⁽²⁾، وقال عبد الحق الإشبيلي: "قد تكلم فيه"⁽³⁾، وقال في موضع آخر: "إذا روى عن الثقات فحديثه جيد"⁽⁴⁾، وقال أبو الحسن بن القطان: "رمى ببقية باستباحة التدليس بإسقاط الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إن صح مُفسد لعدالته"⁽⁵⁾، وقال ابن خلفون في الثقات: "لم يتكلم فيه من قبل حفظه ولا مذهبه، إنما تكلم فيه من قبل تدليسه، وروايته عن المجاهولين"⁽⁶⁾، وقال الحازمي: "ثقة في نفسه، وإذا روى عن المعروفين فيحتج به"⁽⁷⁾، وذكره ابن شاهين في جملة الثقات⁽⁸⁾، وقال أبو يعلى الخليلي: "اختلفوا فيه"⁽⁹⁾.

وقال ابن حزم: "ليس بالقوي"⁽¹⁰⁾، وقال في موضع آخر: "ضعيف"⁽¹¹⁾، وقال الجوزقاني: "ضعيف الحديث"⁽¹²⁾، وقال في موضع آخر: "إذا تردت الرواية فغير محتج به، لكثرة وهمه"⁽¹³⁾، قال مغلطاي مُعقَّباً على ذلك: "معمياً أن مسلماً وجماعة من الأئمة قد أخرجوا عنه اعتباراً واستشهاداً إلا أنهم جعلوا تفرده أصلاً"⁽¹⁾، وقال ابن الجوزي: "كان مدلساً يروي عن قوم متروكين ومجهولين"⁽²⁾.

⁽¹⁾ تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (ج7/623/رقم 3514).

⁽²⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطاي، (ج3/8/رقم 783).

⁽³⁾ الأحكام الشرعية الكبرى: عبد الحق الإشبيلي، (ج1/484).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه (ج4/559).

⁽⁵⁾ بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (ج4/168/1633).

⁽⁶⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطاي، (ج3/7/رقم 783).

⁽⁷⁾ الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار: أبو بكر الحازمي، (ج1/42).

⁽⁸⁾ تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين، (ص49/رقم 139).

⁽⁹⁾ الإرشاد: الخليلي، (ج1/266/رقم 107).

⁽¹⁰⁾ المحلى بالآثار: ابن حزم، (ج6/43).

⁽¹¹⁾ المصدر نفسه (ج12/405).

⁽¹²⁾ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير: الجوزقاني، (ج2/173، 85).

⁽¹³⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطاي، (ج3/8/رقم 783).

⁽¹⁾ المصدر نفسه (ج3/8/رقم 783).

⁽²⁾ الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (ج1/146/رقم 546).

وقال ابن العراقي: "مشهور بالتدليس، مُكثر له عن الضُّعفاء، يُعاني تدليس التَّسوية، وهو أفحش أنواع التدليس"⁽¹⁾، وقال برهان الدين الحلبي: "مشهور بالتدليس، مُكثر له عن الضُّعفاء، وتعني تدليس التَّسوية"⁽²⁾.

وقال الذهبي: "أخذ الأئمة الحفاظ يزوي عمَّن دبَّ ودرج، وله غرائب تُستكر أيضاً عن الثَّقَات لِكثرة حديثه"⁽³⁾، وقال في موضع آخر: "وثقه الجمهور فيما سمعه من الثَّقَات"⁽⁴⁾، وقال أيضاً: "ثقة في نفسه، لكنّه يدلّس عن الكذابين"⁽⁵⁾، وقال مرة: "ثقة في نفسه، يأتي بالعجائب عن المتروكين والمجهولين، ويدلس الأسماء، ويُغرب كثيراً عن الثَّقَات"⁽⁶⁾، وقال مرة: "وكان من أوعية العلم، لكنه كدّر ذلك بالإكثار عن الضُّعفاء، والعوام، والحمل عن دبَّ ودرج"⁽⁷⁾، وقال: "مُختلف في الاحتجاج به، وبعضهم قبله على كثرة مناكيره عن الثَّقَات"⁽⁸⁾.

وقال ابن حجر: "صدوق كثير التدليس عن الضُّعفاء"⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: "مشهور مُختلف فيه، وله موضع مُعلق في الصَّلَاة"⁽¹⁰⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق في نفسه، كثير التدليس عن المجاهيل والضُّعفاء، قبل روايته جمع من العلماء إذا حدّث عن الثَّقَات وصرّح بالسَّماع على كثرة مناكيره عن الثَّقَات، ولم يصرّح بالسَّماع في حديثنا هذا، بل عنعنه. والله تعالى أعلم.

وبقية رجاله ثقات.

ثانياً - دراسة إسناد من أخرجه من طريق الإمام مالك، وغيره من الحفاظ الذين شاركوه:
جميع رواته ثقات.

⁽¹⁾ المدلسين: ابن العراقي، (ص37/ رقم4).

⁽²⁾ التبيين لأسماء المدلسين: برهان الدين الحلبي، (ص16/ رقم5).

⁽³⁾ المغني في الضعفاء: الذهبي، (ج1/ 172/ رقم944).

⁽⁴⁾ الكاشف: الذهبي، (ج1/ 273/ رقم619).

⁽⁵⁾ ديوان الضعفاء والمتروكين: الذهبي، (ص50/ رقم619).

⁽⁶⁾ ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين: الذهبي، (ج1/ 25/ رقم81).

⁽⁷⁾ سير أعلام النبلاء: الذهبي، (ج8/ 519/ رقم139).

⁽⁸⁾ ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: الذهبي، (ج1/ 54/ رقم54).

⁽⁹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص126/ رقم734).

⁽¹⁰⁾ هدي السَّاري: ابن حجر، (ج1/ 456).

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي أويس غير محفوظ؛ لأنه خالف فيه الإمام مالك بن أنس وغيره من الحفاظ المذكورين في التّخريج بزيادة: "الْخُطْفَةُ، وَالنُّهْبَةُ، وَالْمُجْتَمَةُ"، في متن الحديث، وأما المتابعة القاصرة لأبي أويس، فهي من طريق بَقِيَّةِ بن الوليد، وهو كثير التّدليس عن الضّعفاء والمجاهيل، وقد عنعن الحديث ولم يصرّح به بالسّماع، فلذا لا يقوى به، ولو صحّ فإنّهما لا يقويا لمخالفة من ذكرنا من الحفاظ؛ فلذا الحديث المحفوظ المتّفق على صحته هو ما جاء من طريق مالك ومن معه من الحفاظ والذي بلفظ: «أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ». قال الطّبراني: "لَمْ يَرَوْهُ أَوَّلَ هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الْخُطْفَةِ، وَالْمُجْتَمَةِ، إِلَّا أَبُو أُوَيْسٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: الْقَعْنَبِيُّ، وَآخِرُ الْحَدِيثِ عِنْدَ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ"⁽¹⁾، وقال الدّارقطني: "رواه أبو أويس، واسمه: عبد الله بن عبد الله، عن الزُّهري، عن أبي إدريس، عن أبي ثعلبة، وزاد فيه: ونهى عن الخطفة، والنّهبة، والمجتمّة ... والقول قول الزبيدي، ومن تابعه - يعني الإمام مالك والآخرين"⁽²⁾. والله أعلى وأعلم.

(1) المعجم الأوسط: الطبراني، (8/ 261 ح 8576).

(2) العلل: الدارقطني، (6/ 317).

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، قَمِيصُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَحُلَّةٌ⁽¹⁾ لَهُ نَجْرَانِيَّةٌ⁽²⁾»⁽³⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "هَذَا الْحَدِيثُ يَدُورُ عَلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَلَيْسَ عَنْدهُمْ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ فِيمَا خُولِفَ فِيهِ، أَوْ انْفَرَدَ بِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَحْتَجُّ بِهِ فِي شَيْءٍ لِضَعْفِهِ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ يُعَارِضُهُ وَيُدْفَعُهُ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

روي الحديث عن مِقْسَمٍ، عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظين مختلفين، على النحو

التالي:

أولاً- من أخرجه بلفظ: "كَانَ كَفَنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ".

أخرجه ابن أبي شيبة رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "كَانَ كَفَنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ: فِي قَمِيصِهِ الَّذِي مَاتَ، فِيهِ وَجَبَةٌ لَهُ نَجْرَانِيَّةٌ"⁽¹⁾.

⁽¹⁾ قال أبو عبيد في غريب الحديث (1/ 228): "الحُلَّةُ إزار ورداء، لا تسمى حُلَّةً حتى تكون ثوبين". وقال الزمخشري في الفائق في غريب الحديث (3/ 197): "اسم للثوبين: الإزار والرداء". وقال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 432): "وَاحِدَةُ الْحُلِّي، وَهِيَ بُرُودُ الْيَمَنِ، وَلَا تَسْمَى حُلَّةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ ثَوْبَيْنِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ".

⁽²⁾ نَجْرَانِيَّةٌ: قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (5/ 21): "هِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى نَجْرَانَ، وَهُوَ مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ بَيْنَ الْحَجَّازِ وَالشَّامِ وَالْيَمَنِ". وقالوا: سمي بنجران بن زيدان بن سبإ بن يشجب بن يعرب بن قحطان لأنه كان أول من عمرها ونزلها وهو المرعف وإنما صار إلى نجران لأنه رأى رؤيا فهايته فخرج رائدا حتى انتهى إلى واد فنزل به فسمي نجران به. معجم البلدان: ياقوت الحموي، (5/ 266). والإزار: لما يلبس تحت السُرَّة، والرداء: لما يلبس فوقها.

⁽³⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (2/ 163).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽¹⁾ مصنف ابن أبي شيبة، (2/ 462 ح/ 11046). وهو طريق المؤلف.

وأخرجه الطبراني⁽¹⁾ من طريق ابن أبي شيبة، وأخرجه أحمد⁽²⁾، وابن ماجه⁽³⁾، وأبو دود⁽⁴⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁵⁾؛ جميعهم من طريق عبد الله بن إدريس.

وأخرجه ابن سعد⁽⁶⁾، والطبراني⁽⁷⁾ من طريق صالح بن عمر، وأخرجه الفسوي⁽⁸⁾ من طريق زهير بن معاوية.

وأخرجه أبو يعلى⁽⁹⁾ من طريق عبد الرحيم بن سليمان، وأخرجه الطبراني⁽¹⁰⁾ من طريق زائدة بن قدامة، وأخرجه أبو نعيم أيضاً⁽¹¹⁾ من طريق ورقاء بن عمر، وأخرجه الخطيب⁽¹²⁾ من طريق عمران بن عيينة؛ خمستهم (عبد الله بن إدريس، صالح بن عمر، زهير بن معاوية، وزائدة بن قدامة، وعمران بن عيينة) عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم بن بجرة، به.

ثانياً - من أخرجه بلفظ: «كُفِّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بُرْدَيْنِ أَبْيَضَيْنِ».

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني رحمه الله تعالى، قال: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُفِّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بُرْدَيْنِ أَبْيَضَيْنِ، وَيُرْدٍ أَحْمَرَ»⁽¹⁾.

(1) المعجم الكبير: الطبراني، (11/ 404 / ح 12146). بمثله.

(2) مسند أحمد، (3/ 414 / ح 1942). بمثله.

(3) سنن ابن ماجه، (2/ 452 / ح 1471). بمثله.

(4) سنن أبي داود، (3/ 199 / ح 3153). بمثله.

(5) السنن الكبرى: للبيهقي، (3/ 561 / خ 6675). بمثله.

(6) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (2/ 218). بلفظ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كُفِّنَ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ نَجْرَانِيَّةٍ كَانَ يَلْبَسُهَا وَقَمِيصٍ».

(7) المعجم الكبير: الطبراني، (11/ 405 / ح 12147) بمثل لفظ: ابن سعد.

(8) مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي، (ص: 112 / ح 150) بلفظ: «قَالَ: قِيلَ لَهُ - أَيُّ لَابِنِ عَبَّاسٍ: فِي أَيِّ شَيْءٍ كُفِّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ كَانَ يَلْبَسُهَا وَقَمِيصٍ».

(9) مسند أبي يعلى الموصلي، (5/ 63 / ح 2655). بمثله.

(10) المعجم الكبير: الطبراني، (11/ 405 / ح 12147) بنحو حديث ابن سعد.

(11) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: أبي نعيم، (4/ 117) بمثل لفظ: ابن سعد.

(12) تاريخ بغداد: الخطيب، (1/ 345 / رقم 233). بمثل لفظ: ابن سعد.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (3/ 420 / ح 6166).

أخرجه ابن سعد⁽¹⁾، وأحمد⁽²⁾، وأبو علي الهروي⁽³⁾، والطبراني⁽⁴⁾، وابن نصر الشيباني⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾، من طريق محمد بن عبد الرحمن، وأخرجه ابن سعد⁽⁷⁾، وأحمد⁽⁸⁾ من طريق الحجاج بن أرطاة؛ ثلاثتهم (محمد بن عبد الرحمن، وزهير بن معاوية، حجاج بن أرطاة) عن الحكم بن عتيبة عن مقسم بجرّة، به.

وأخرجه أبو نعيم⁽⁹⁾ من طريق شهر بن حوشب، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

دراسة الإسناد:

أولاً- دراسة إسناد من أخرجه بلفظ: "كَانَ كَفَنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ".

فيه يزيد بن أبي زياد، الهاشمي، مولا هم الكوفي، مات سنة ست وثلاثين⁽¹⁰⁾.

قال عبد الله بن المبارك: "إرم به"⁽¹⁾، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "ليث بن أبي سليم"⁽²⁾، وعطاء بن السائب⁽³⁾، ويزيد بن أبي زياد، ليث أحسنهم حالاً⁽⁴⁾، وقال شعبة: "كان يزيد بن أبي زياد رفّاعاً -أي يرفع الآثار"⁽⁵⁾.

(1) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (2/ 218). بمثله.

(2) مسند أحمد، (4/ 139 ح/ 2284). بمثله.

(3) فوائد ابن نصر، (ص: 93 ح/ 89). بمثله.

(4) المعجم الكبير: الطبراني، (11/ 378 ح/ 12056). بمثله.

(5) فوائد ابن نصر، (ص: 93 ح/ 89). بمثله.

(6) السنن الكبرى: للبيهقي، (3/ 561 ح/ 6676). بمثله.

(7) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (2/ 218). بمثله.

(8) مسند أحمد، (4/ 139 ح/ 2284). بمثله.

(9) حلية الأولياء: أبي نعيم، (6/ 65) بمثل لفظ عبد الرزاق.

(10) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص/ 601 رقم 7717).

(1) المغني في الضعفاء: الذهبي، (2/ 749 رقم 7101).

(2) الليث بن أبي سليم بن زُئيم، واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل: غير ذلك، صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص/ 464 رقم 5685).

(3) عطاء بن السائب، أبو محمد، ويقال: أبو السائب الثقفي الكوفي، صدوق اختلط، مات سنة ست وثلاثين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص/ 391 رقم 4592).

(4) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6/ 332 رقم 1848).

(5) المصدر نفسه (ص169)، قال الذهبي في السير (6/ 130): "يعني الآثار التي هي من أقوال الصحابة يرفعها".

وقال جرير: "كان يزيد بن أبي زياد أحسن حفظاً من عطاء بن السائب"⁽¹⁾، وقال عبد الله بن أحمد: حدثني عثمان بن أبي شيبة، قال: سألت جريراً عن ليث، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، فقال: إن يزيد أحسنهم استقامة في الحديث، ثم عطاء بن السائب، وكان ليث أكثر تخليطاً، وسألت أبي -يعني أحمد بن حنبل- عن هذا؟ فقال: أقول كما قال جرير"⁽²⁾، وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر: "لم يكن يزيد بن أبي زياد بالحافظ"⁽³⁾، وقال مرة: "حديثه ليس بذاك"⁽⁴⁾، "وسئل أحمد بن حنبل عنه فضعه وحرّك رأسه"⁽⁵⁾، وقيل له مرة: "يزيد بن أبي زياد أحبُّ إليك أم ليث بن أبي سليم؟ قال: يزيد عنه اختلاف، مرة طاووس، مرة مقيس، مرة مجاهد"⁽⁶⁾، وسئل أيضاً: "عن ثوير بن أبي فاختة"⁽⁷⁾، وليث بن أبي سليم، ويزيد بن أبي زياد، فقال: ما أقرب بعضهم من بعض"⁽⁸⁾.

وقال يحيى بن معين: "ضعيف"⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: "ليس بالقوي"⁽¹⁰⁾، وقال مرة: "ليس بذاك"⁽¹¹⁾، وقال -أيضاً: "ليس بحجة ضعيف الحديث"⁽¹⁾، وقال: "لا يُحتجُّ بحديث يزيد بن أبي زياد"⁽²⁾، وقال: "ضعيف الحديث، فقليل له: أيما أحبُّ إليك هو أو عطاء بن السائب؟ فقال: ما أقربهما"⁽³⁾، وقال: "يزيد بن أبي زياد دون عطاء، ومن سمع من عطاء وهو مُختلط فيزيد فوق

⁽¹⁾ التاريخ الكبير: البخاري، (8/ 334/ رقم 3220).

⁽²⁾ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، (3/ 384/ رقم 5684).

⁽³⁾ المصدر نفسه (1/ 368/ رقم 708).

⁽⁴⁾ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، (2/ 484/ رقم 3180).

⁽⁵⁾ المجروحين: ابن حبان، (3/ 101).

⁽⁶⁾ سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، (ص 294/ رقم 350).

⁽⁷⁾ ثوير بن أبي فاختة، أبو الجهم، ضعيف رمي بالرّفْض. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص 135/ رقم 862).

⁽⁸⁾ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، (3/ 50/ رقم 4118).

⁽⁹⁾ سؤالات ابن الجنيّد، (ص 450/ رقم 890).

⁽¹⁰⁾ تاريخ ابن معين - رواية الدارمي، (ص 93/ رقم 250).

⁽¹¹⁾ تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (3/ 361/ رقم 1752).

⁽¹⁾ سؤالات ابن الجنيّد، (ص 447/ رقم 883).

⁽²⁾ تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (4/ 59/ رقم 3144).

⁽³⁾ الكامل: ابن عدي، (7/ 275/ رقم 2168).

عطاء، وليث بن أبي سليم أضعف من عطاء ويزيد⁽¹⁾، وقال أيضاً: "ليث أضعف من يزيد بن أبي زياد، يزيد فوَّقه في الحديث"⁽²⁾.

وقال الحسن بن علي: "قلت لعلّي بن المديني: فيزيد بن أبي زياد؟ قال: غير هذين عطاء وعاصم، وضعف أمره"⁽³⁾.

وقال الأوزاعي⁽⁴⁾، وابن قانع⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾، ومحمد بن طاهر المقدسي⁽⁷⁾، وابن كثير⁽⁸⁾، والهيثمي⁽⁹⁾، والسَّخاوي⁽¹⁰⁾: "ضعيف"، وزاد الدارقطني في موضع آخر: "لا يحتجُّ وقال مرةً: "شيخ، ليس بثقة"⁽¹²⁾، وقال أيضاً: "كان سيء الحفظ"⁽¹³⁾، وقال: "لا يُخرج عنه في الصَّحيح، ضعيف يخطيء كثيراً ويتلقن إذا لقن"⁽¹⁴⁾، وقال: "لَقْن يزيد في آخر عمره، وكان قد اختلط"⁽¹⁾، وقال: "مُجالد بن سعيد الكوفي ليس بثقة، يزيد بن أبي زياد أرجح منه ومُجالد لا يُعتبر به"⁽²⁾، وزاد محمد بن طاهر المقدسي: "الحديث"، وزاد الهيثمي: "يُكتب حديثه".

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، (3/ 29 / رقم 4015، 4016).

(2) المصدر نفسه (3/ 32 / رقم 4039).

(3) ضعفاء العقيلي، (4/ 380 / رقم 1993).

(4) البداية والنهاية: ابن كثير، (10/ 124).

(5) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (11/ 288 / رقم 531).

(6) العلل للدارقطني، (12/ 376 / رقم 2803).

(7) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (1/ 243 / رقم 118).

(8) البداية والنهاية: ابن كثير، (5/ 177).

(9) مجمع الزوائد: الهيثمي، (5/ 261 / رقم 8690).

(10) المقاصد الحسنة: السخاوي، (ص75 / رقم 46).

(11) سنن الدارقطني، (4/ 244 / رقم 145).

(12) العلل للدارقطني، (10/ 250 / رقم 1991).

(13) المصدر نفسه (12/ 38 / رقم 2382).

(14) سؤالات البرقاني للدارقطني، (ص72 / رقم 561).

(1) سنن الدارقطني، (1/ 294 / رقم 23).

(2) سؤالات البرقاني للدارقطني، (ص64 / رقم 484).

وقال البخاري: "صدوقٌ إلاَّ أنَّه تغيَّر بِآخِرِهِ"⁽¹⁾، وقال أبو حاتم الرَّازي⁽²⁾، والنَّسائي⁽³⁾:
 "ليس بالقوي"، وقال أبو زرعة الرَّازي: "لن يُكتب حديثه، ولا يُحتج به"⁽⁴⁾، وقال أحمد بن هارون
 أبو بكر البُرَيْدِي⁽⁵⁾: "روى عن مجاهد وفي سماعه منه نظر، وليس هو بالقوي"⁽⁶⁾، وقال ابن
 عدي: "عند يزيد بن أبي زياد، عن مِقْسَم، عن ابن عباس غير حديثه، ويزيد من شيعة أهل
 الكوفة، ومع ضعفه يُكتب حديثه"⁽⁷⁾، وقال ابن خُزَيْمَة: "في القلب منه"⁽⁸⁾.
 وقال ابن حِبَّان: "كان يزيد صدوقاً؛ إلاَّ أنَّه لما كبر ساء حفظه وتغيَّر، فكان يتلقَّن ما
 لقَّن، فوقع المناكير في حديثه من تلقَّن غيره إيَّاه، وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه،
 فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح، وسماع من سمع منه في
 آخر قدومه الكوفة بعد تغيَّر حفظه وتلقُّنه ما يلقي سماع ليس بشيء"⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر:
 "ليس ممن يحتج بنقل حديثه ولا بشيء"⁽¹⁰⁾، وقال الجُوزْجَانِي: "سمعتهم يضعفون حديثه"⁽¹¹⁾،
 الحاكم أبو أحمد: "ليس بالقوي عندهم"⁽¹⁾، وقال ابن القَيْم: "سيء الحفظ، اختلط في آخر
 عمره"⁽²⁾.

⁽¹⁾ العلل الكبير: الترمذي، (ص: 391).

⁽²⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9/ 265/ رقم 1114).

⁽³⁾ الضعفاء والمتروكين: النسائي، (ص 252/ رقم 651).

⁽⁴⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9/ 265/ رقم 1114).

⁽⁵⁾ البُرَيْدِي: هذه النسبة إلى برديج، وهي بلدة بأقصى آذربيجان، بينها وبين بردعة أربعة عشر فرسخاً، والماء
 يدور حوالي برديج في نهر يقال له: الكر كبير مثل الدجلة ببغداد. الأنساب للسمعاني (2/ 148 / 434).

⁽⁶⁾ تهذيب التهذيب: ابن حجر، (11/ 288/ رقم 531).

⁽⁷⁾ الكامل: ابن عدي، (7/ 276/ رقم 2168).

⁽⁸⁾ صحيح ابن خزيمة، (4/ 203/ رقم 2691).

⁽⁹⁾ المجروحين: ابن حبان، (3/ 100).

⁽¹⁰⁾ الثقات: ابن حبان، (5/ 230/ رقم 4634).

⁽¹¹⁾ أحوال الرجال: الجوزجاني، (ص 92/ رقم 135).

⁽¹⁾ تهذيب التهذيب: ابن حجر، (11/ 288/ رقم 531).

⁽²⁾ المنار المنيف: ابن القيم، (ص 150/ رقم 342).

وقال ابن الملقن: "صدوق ساء حفظه"⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "لا يحتج به لضعفه"⁽²⁾، وقال مرة: "ضعفه"⁽³⁾، وقال العراقي: "متكلم فيه"⁽⁴⁾، وقال ابن القطان: "مختلف فيه"⁽⁵⁾، وقال البوصيري: "ضعفه الجمهور"⁽⁶⁾، وقال في موضع آخر: "ضعيف، وإن أخرج له مسلم، فإنما أخرج له مقروناً بغيره، مع ضعفه فقد اختلط بآخرة"⁽⁷⁾، وذكره الحاكم النيسابوري فيمن كان يُدلس⁽⁸⁾.

وأذكر كلام مسلم في مقدمة كتابه، واصفاً حال يزيد ومن على شاكلته بعد ذكره لوصف من هم أعلى رتبةً منهم في الضبط والأتقان، قائلاً: "إذا نحن تفصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والأتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضربهم من حمال الآثار، ونُقَالَ الأخبار، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة"⁽¹⁾، إلى آخر كلامه، قال ابن حجر معقّباً على ذلك: "وهو موافق لما تقدّم عن ابن مهدي في الجمع بين هؤلاء الثلاثة وتفضيله لينا على الآخرين"⁽²⁾.

قال أحمد بن صالح المصري: "ثقة، لا يُعجبني قول من يتكلم فيه"⁽³⁾، وقال ابن سعد: "كان ثقة في نفسه إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب"⁽⁴⁾، وقال العجلي: "ثقة جائز

(1) البدر المنير: ابن الملقن، (2/ 595).

(2) المصدر نفسه (5/ 213).

(3) المصدر السابق (6/ 87).

(4) المغني عن حمل الأسفار: العراقي، (2/ 939/ رقم 3430).

(5) بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (3/ 475/ رقم 1238).

(6) مصباح الزجاجية: البصري، (2/ 136).

(7) المصدر نفسه (3/ 213/ رقم 1701).

(8) معرفة علوم الحديث: الحاكم، (ص 164).

(1) مقدمة صحيح مسلم، (1/ 5).

(2) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (11/ 288/ رقم 531).

(3) تاريخ أسماء النقات: ابن شاهين، (ص 256/ رقم 1561).

(4) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (6/ 340).

الحديث وكان بآخره يلقن⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "بُرْد بن أبي زياد⁽²⁾ أخو يزيد بن أبي زياد كوفي ثقة وهو أرفع من أخيه يزيد"⁽³⁾، وقال الفسوي: "يزيد بن أبي زياد وإن كان قد تكلم الناس فيه لتغيره في آخر عمره، فهو على العدالة والثقة وإن لم يكن مثل منصور والحكم والأعمش، فهو مقبول القول ثقة"⁽⁴⁾، وقال أبو داود: "يزيد بن أبي زياد ثبت لا أعلم أحداً ترك حديثه، وغيره أحب إليّ منه"⁽⁵⁾، وقال ابن فضيل: "من أئمة الشيعة الكبار"⁽⁶⁾.

وقال الذهبي: "مشهور سيء الحفظ"⁽⁷⁾، وقال في موضع آخر: "لئن الحديث، روى له مسلم مقروناً بآخر"⁽⁸⁾، وقال مرة: "كان محدثاً أكثر شيعياً ليس بحجة ... وكان صدوقاً في نفسه سيء الحفظ"⁽⁹⁾، وقال أيضاً: "شيعي عالم فهم صدوق رديء الحفظ لم يترك"⁽¹⁰⁾، وقال: "الامام المحدث ... كان من أوعية العلم، وليس هو بالمتقن، فلما لم يحتج به الشيخان"⁽¹¹⁾، وقال: "أحد علماء الكوفة المشاهير على سوء حفظه ... خرج له مسلم مقروناً بآخر"⁽¹⁾، وقال ابن حجر: "ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعياً"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "مختلف فيه، والجمهور على تضعيف حديثه إلا أنه ليس بمتروك"⁽³⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف يُعتبر به، وقد اختلط في آخر عمره فُلُقْن فتلقن، مع كونه أحد علماء الشيعة، روى له مسلم حديثاً واحداً مقروناً بغيره⁽⁴⁾.

(1) معرفة الثقات: العجلي، (2/ 364/ رقم 2019).

(2) بُرْد بن أبي زياد الهاشمي أخو يزيد، ثقة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص121/ رقم 652).

(3) معرفة الثقات: العجلي، (1/ 244/ رقم 144).

(4) المعرفة والتاريخ: الفسوي، (3/ 173).

(5) سوالات أبي عبيد الآجري، (ص158/ رقم 139).

(6) الكامل: ابن عدي، (7/ 275/ رقم 2168).

(7) المغني في الضعفاء: الذهبي، (2/ 749/ رقم 7101).

(8) العبر في خبر من غبر: الذهبي، (1/ 144).

(9) تاريخ الإسلام: الذهبي، (8/ 565).

(10) الكاشف: الذهبي، (2/ 382/ رقم 6305).

(11) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (6/ 129/ رقم 41).

(1) ميزان الاعتدال: الذهبي، (4/ 423/ رقم 9695).

(2) المصدر نفسه (ص601/ رقم 7717).

(3) هدي الساري مقدمة: ابن حجر، (ص459).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، (3/ 1637 - 1638/ رقم 2067).

وبقية إسناده ثقات.

ثانياً - من أخرجه بلفظ: "كُفِّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بُرْدَيْنِ أَبْيَضَيْنِ".

فيه الحجاج بن أرطاة، وهو صدوق مشهور بالتدليس والإرسال، ويعاب بتغيير ألفاظ الحديث⁽¹⁾.

وبقية إسناده ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ للأسباب التالية:

1- تفرد يزيد بن أبي زياد به، وهو ضعيف يُعتبر به، وقد اختلط في آخر عمره فُلُقْنٌ فتَلَقَّن، قال ابن بطال: "هذا حديث انفرد به يزيد بن أبي زياد، وهو لا يحتج به لضعفه، وحديث عائشة أصح، الذي نفت عنه القميص"⁽²⁾، وقال البيهقي: "وذلك أولى"⁽³⁾ - يعني - حديث عائشة، من حديث يزيد بن أبي زياد، ومن حديث الحكم بن عتبة... لقوة إسناده حديث عائشة، وكونها أعرف بذلك من غيرها⁽⁴⁾، وقال المنذري: "هذا حديث تفرد به يزيد بن أبي زياد، ولا يُحتج به لضعفه، وحديث عائشة -الذي نفت عنه القميص- أصح"⁽¹⁾، وقال ابن القيسراني: "رواه يزيد بن أبي زياد: عن مقسم، عن ابن عباس، ويزيد ضعيف"⁽²⁾، وقال الألباني: "ضعيف الإسناد"⁽³⁾.

2- مخالفته الثقات ومعارضته لحديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه البخاري رحمه الله تعالى، وغيره، قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ»⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ سبقت ترجمته، (ص: 170).

⁽²⁾ شرح صحيح البخاري: ابن بطال، (3/ 260).

⁽³⁾ المعرفة والتاريخ للفسوي (3/ 173).

⁽⁴⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (5/ 7375/237).

⁽¹⁾ مختصر سنن أبي داود، (2/ 381).

⁽²⁾ ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (2/ 866/رقم 1734).

⁽³⁾ صحيح وضعيف سنن أبي داود، (ص: 2، 3153).

⁽⁴⁾ صحيح البخاري، (2/ 77/ح 1273).

قال عبد الحق الإشبيلي: "هذا الحديث يدور على يزيد بن أبي زياد وليس ممن يحتج به لو لم يخالف في حديثه، فكيف وقد خالفه الثقات بما روى عن عائشة وثبت عنها"⁽¹⁾، وقال ابن الملقن: "وهو حديث ضعيف؛ لأجل يزيد بن أبي زياد المذكور في إسناده فإنه تفرد به، ولا يحتج به لضعفه، لا سيما وقد خالف رواية الثقات فيها، وحديث عائشة التي نفت القميص عنه، ولو صح فتأويله ما سلف عن عائشة أنها اشترت الحلة له فلم يكفن فيها"⁽²⁾، وقال ابن الملقن: "ولما أخرجه الترمذي من حديث عائشة وصححه، قال: قد روي في كفن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - روايات مختلفة، وحديث عائشة أصح الأحاديث التي رويت في كفنه"⁽³⁾، وقال ابن حجر: "قائدة: روى أبو داود عن ابن عباس أنه كفن صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب قميصه الذي مات فيه وحلة جزانية تفرد به يزيد بن أبي زياد وقد تغير وهذا من ضعيف حديثه"⁽⁴⁾.

وأما اللفظ الثاني عن مقسم فهو -أيضاً- ضعيف لأن الحكم لم يسمع من مقسم إلا أربعة أحاديث وفي رواية ستة أحاديث، قال شعبة: "لم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث"⁽¹⁾، وفي رواية عن شعبة، قال: "لم يسمع الحكم من مقسم إلا ستة أحاديث"⁽²⁾.

قال الإمام أحمد: "الذي يصح عن الحكم عن مقسم أربعة أحاديث؛ حديث الوتر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر، وحديث عزيمة الطلاق عن مقسم عن بن عباس في عزيمة الطلاق، والفي الجماع وعن مقسم عن بن عباس أن عمر قنت في الفجر هو حديث الفتوت، وأيضا عن مقسم رأيه في محرم أصاب صيدا قال عليه جزاؤه فإن لم يكن عنده قوم الجزاء ذراهم ثم تقوم الدراهم طعاما قلت فما روى غير هذا قال الله أعلم، يقولون هي كتاب أرى حجاجا روى عنه عن مقسم عن بن عباس نحو من خمسين حديثا وابن أبي ليلى يغلط في أحاديث من أحاديث الحكم وسمعت أبي مرة يقول قال شعبة هذه الأربعة التي يصحها الحكم سماع من مقسم"⁽³⁾.

⁽¹⁾ الأحكام الوسطى: عبد الحق الإشبيلي، (2/ 128).

⁽²⁾ البدر المنير: ابن الملقن، (5/ 213).

⁽³⁾ المصدر نفسه (5/ 215).

⁽⁴⁾ التلخيص الحبير: ابن حجر، (2/ 254).

⁽¹⁾ العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (3/ 35/ رقم 4052).

⁽²⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (1/ 138/ رقم 19).

⁽³⁾ العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، (1/ 536/ رقم 1269).

قلت: وحديث الدراسة ليست ممّا سمعها الحكم من مقسم؛ ولذلك ضَعَفَ هذا الحديث.
والله أعلى وأعلم.

المطلب الثامن: تضعيفُ الحديث لاختلاف روايته بين الوصل والارسال.

يُعتبر الاختلاف في وصل الحديث وإرساله سبباً لتضعيفه، إذا وقع من راوٍ واحد أو جماعة من الرواة بحيث لا يمكن التّرجيح بينهما أو التّوفيق؛ لأنَّ الاختلاف يُشعر بعدم ضبط الراوي له، قال العراقي: "إذا اختلف الثّقاتُ في حديثٍ، فرواهُ بعضهم متّصلاً، وبعضهم مرسلاً، فاختلف أهلُ الحديث فيه هل الحكم لمن وصل، أو لمن أرسل، أو للأكثر، أو للأحفظ؟ على أربعة أقوال: وهي:

- أ- الحكم لمن وصله أو رفعه "أي قبول الرّيادة"، وهو قول جمهور الفقهاء والأصوليين.
- ب- الحكم لمن أرسله أو وقفه "أي ردّ الرّيادة"، وهو قول أكثر أصحاب الحديث.
- ج- الحكم للأكثر: وهو قول بعض أصحاب الحديث.
- د- الحكم للأحفظ: وهو قول بعض أصحاب الحديث⁽¹⁾، ومن أمثلة ذلك عند ابن عبد البر:

الحديث الأول: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ أَوْ اشْتَرَى الْجَارِيَةَ⁽²⁾، فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا⁽³⁾، وَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَةِ، وَإِذَا اشْتَرَى الْبَعِيرَ فَلْيَأْخُذْ بِذِرْوَةِ⁽⁴⁾ سَنَامِهِ⁽⁵⁾، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ⁽⁶⁾».

(1) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، (1/ 227). بتصرف.

(2) الْجَارِيَةُ: قال ابن فارس: "جَرَى: الْجِمُّ وَالرَّاءُ وَالْيَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ انْسِيَاخُ الشَّيْءِ ... أَمَّا السَّفِينَةُ فَهِيَ الْجَارِيَةُ، وَكَذَلِكَ الشَّمْسُ، وَهُوَ الْقِيَاسُ. وَالْجَارِيَةُ مِنَ النِّسَاءِ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا، لِأَنَّهَا تُسَجَّرُ فِي الْخِدْمَةِ، وَهِيَ بَيِّنَةُ الْجَزَاءِ". مقاييس اللغة (1/ 448).

(3) قال ابن فارس: "النَّاصِيَةُ: سُمِّيَتْ لِازْتِفَاعِ مُنْبَتِهَا. وَالنَّاصِيَةُ: فَصَاصُ الشَّعْرِ، وَأَصْلُهَا نَصًا". مقاييس اللغة (5/ 433).

(4) قال ابن الأثير: الذُّرَى: جَمْعُ ذِرْوَةٍ وَهِيَ أَعْلَى سَنَامِ الْبَعِيرِ. وَذِرْوَةٌ كُلُّ شَيْءٍ أَعْلَاهُ، وَقَالَ ابْنُ قَتِيْبَةَ: وَذِرْوَةُ السَّنَامِ وَالْجَبَلِ كُلُّ شَيْءٍ أَعْلَاهُ". النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (2/ 159). غريب الحديث: ابن قتيبة، (2/ 412).

(5) سَنَامِهِ: السَّيْنُ وَالنُّونُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى الْعُلُوِّ وَالْإِزْتِفَاعِ. فَالسَّنَامُ مَعْرُوفٌ. وَتَسَنَّمْتُ: عَلَوْتُ. وَنَاقَةٌ سَنَمَةٌ: عَظِيمَةُ السَّنَامِ. وَأَسَنَّمْتُ النَّارَ: أَعْلَيْتُ لَهَا. مقاييس اللغة (3/ 107). وهي: كُتِلَ مِنَ الشَّحْمِ مُحَدَّبَةٌ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ وَالنَّاقَةِ، وَهِيَ أَعْلَى شَيْءٍ فِي الْبَعِيرِ.

(6) التمهيد: ابن عبد البر، (5/ 300).

نقد الحديث:

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَهَذَا أَيْضًا مُرْسَلٌ عِنْدَ جَمِيعِ الرُّوَاةِ لِلْمَوْطَأِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَمَعْنَاهُ يَسْتَنَدُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ⁽¹⁾، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي لَاسٍ الْخُرَاعِيِّ⁽²⁾، وَقَدْ رَوَاهُ عَنَبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَنَبَسَةُ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث من وجهين؛ الأول: مرفوعاً، والثاني: عن زيد بن أسلم مرسلاً:

أولاً- من أخرجه متصلاً مرفوعاً:

أخرجه ابن عدي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ يَزِيدَ الرَّاسِبِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا عَنَبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ أَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً، أَوْ فَرَسًا، زَادَ عَلَيَّ، أَوْ خَادِمًا فَلْيُضَعْ يَدُهُ عَلَى نَاصِيَتِهَا وَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَةِ»⁽¹⁾.

ثانياً- من أخرجه مرسلاً مرفوعاً عن زيد بن أسلم:

أخرجه مالك رحمه الله تعالى، قال: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ أَوْ اشْتَرَى الْجَارِيَةَ، فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا، وَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَةِ، وَإِذَا اشْتَرَى الْبَعِيرَ فَلْيَأْخُذْ بِذُرْوَةِ سَنَامِهِ، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ»⁽²⁾.

⁽¹⁾ سيأتي ذكره في الشواهد.

⁽²⁾ حديث أبو لاس عند الإمام أحمد وغيره، عَنْ أَبِي لَاسٍ الْخُرَاعِيِّ، قَالَ: حَمَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى إِبِلٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا نَرَى أَنْ تَحْمِلَنَا هَذِهِ. قَالَ: «مَا مِنْ بَعِيرٍ إِلَّا فِي ذُرْوَتِهِ شَيْطَانٌ، فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِذَا رَكِبْتُمُوهَا كَمَا أَمَرْتُكُمْ، ثُمَّ امْتَهُنُوهَا لِأَنْفُسِكُمْ فَإِنَّمَا يَحْمِلُ اللَّهُ». أحمد، المسند (29/458 ح/17938).

⁽³⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (5/300).

⁽¹⁾ (الكامل: ابن عدي، (6/460 رقم 1406).

⁽²⁾ (مالك موطأ، (2/56 ح/52).

حيث لم يذكر فيه عنبسة، إنما رواه عن زيد بن أسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأخرجه البغوي⁽¹⁾ من طريق مالك.

وللحديث شواهد، منها:

الأول: هو حسن لذاته⁽²⁾؛ أخرجه الإمام البخاري في خلق أفعال العباد، قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَفَادَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ أَوْ الْجَارِيَةَ أَوْ الدَّابَّةَ، أَوْ الْعُلَامَ، فَلْيَقُلْ أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا، وَخَيْرِ مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا، وَشَرِّ مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ»⁽¹⁾.

الثاني: هو حسن لغيره⁽²⁾، أخرجه أَبُو يَعْلَى المَوْصِلِي فِي مَسْنَدِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو⁽³⁾، ثَنَا حِبَّانُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَنْزِيُّ⁽⁴⁾، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا اشْتَرَى أَحَدُكُمْ خَادِمًا فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا، وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا"⁽⁵⁾.

دراسة الإسناد:

روي الحديث بوجهين، أحدهما متصلاً، والآخر مرسلًا، على النحو الآتي:

أولاً - دراسة الإسناد المتصل:

(1) شرح السنة : البغوي، (5/ 117/ ح1329). بنحوه.

(2) قال الحاكم في المستدرک (2/ 202/ ح2757): "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ رِوَايَةِ الْأَيْمَةِ النَّقَاتِ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ عَنْ عَمْرٍو فِي الْكِتَابَيْنِ"، وحسنه العراقي، المعني في حمل الأسفار (2/ 847). وقال الألباني في آداب الزفاف (ص: 93): "إسناده جيد"، وقال -أيضاً- في صحيح أبي داود - الأم (6/ 373/ رقم 1876): "إسناده حسن".

(1) خلق أفعال العباد: البخاري، (ص: 59). بلفظ: "إِذَا أَفَادَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ أَوْ الْجَارِيَةَ أَوْ الدَّابَّةَ، أَوْ الْعُلَامَ، فَلْيَقُلْ أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا، وَخَيْرِ مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا، وَشَرِّ مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ".

(2) قال الهيثمي في مجمع الزوائد - الفكر (10/ 205/ ح17158): "رواه أبو يعلى، وفيه حبان بن علي، وقد وثق على ضعفه، وبقي رجاله رجال الصحيح".

(3) داود بن عمرو بن زهير بن عمرو الضبي، أبو سليمان البغدادي، ثقة مات سنة ثمان وعشرين ومائتين، وهو من كبار شيوخ مسلم. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 199/ رقم 1803).

(4) حبان بن علي العنزي، أبو علي الكوفي، ضعيف وكان له فقه وفضل، مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين ومائة، وله ستون سنة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 149/ رقم 1076).

(5) مسند أبي يعلى، (11/ 490/ ح6610).

فيه عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص الأموي⁽¹⁾.

"كُذِّبَ الْأَزْدِيُّ"⁽²⁾، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "مَثْرُوكٌ"⁽³⁾، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "حَدِيثُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ"⁽⁴⁾، وَقَالَ -أَيْضًا: "لَا أَعْرِفُهُ"⁽⁵⁾، وَقَالَ: "ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ"⁽⁶⁾، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: "تَرَكُوهُ"⁽⁷⁾، وَزَادَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "مَنْكَرُ الْحَدِيثِ"⁽¹⁾، وَقَالَ -أَيْضًا: "ضَعِيفٌ، ذَاهِبُ الْحَدِيثِ"⁽²⁾، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ، كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ، وَكَانَ عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ عَنْهُ شَيْءٌ فَلَمْ نَكْتُبْ عَنْهُ عَلَى الْعَمْدِ"⁽³⁾، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ"⁽⁴⁾، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: "صَاحِبُ أَشْيَاءَ مَوْضُوعَةٍ، وَمَا لَا أَصْلَ لَهُ، مَقْلُوبٌ لَا يَحِلُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ"⁽⁵⁾، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "مَنْكَرُ الْحَدِيثِ"⁽⁶⁾، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْسِرَانِيِّ: "لَا شَيْءَ فِي الْحَدِيثِ"⁽⁷⁾، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ"⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 433 / رقم 5206).

⁽²⁾ الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2 / 235 / رقم 2617).

⁽³⁾ التاريخ الأوسط: البخاري، (2 / 262 / رقم 2540).

⁽⁴⁾ تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (4 / 414 / رقم 5040).

⁽⁵⁾ الكامل: ابن عدي، (6 / 459).

⁽⁶⁾ سوالات ابن الجنيد لابن معين، (ص: 387 / رقم 471).

⁽⁷⁾ التاريخ الكبير: البخاري، (7 / 39 / رقم 169).

⁽¹⁾ الكامل: ابن عدي، (6 / 459).

⁽²⁾ العلل الكبير: الترمذي، (ص: 392).

⁽³⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6 / 403 / رقم 2247).

⁽⁴⁾ الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 76 / رقم 428).

⁽⁵⁾ المجروحين: ابن حبان، (2 / 178 / رقم 811).

⁽⁶⁾ الكامل: ابن عدي، (6 / 463 / رقم 1406).

⁽⁷⁾ تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (ص: 50 / رقم 98).

⁽⁸⁾ المصدر نفسه (ص: 290 / رقم 724).

وضَعَفَهُ عبد الصَّمَد بن عبد الوارث⁽¹⁾، وأبو داود⁽²⁾، والنَّسَائِي في موضع آخر⁽³⁾، والدَّارِقُطْنِي⁽⁴⁾، وقال التِّرْمِذِي: "يُضْعَف"⁽⁵⁾.

وذكره أبو نُعَيْم⁽⁶⁾ في الضُّعْفَاء، وابن الجوزي⁽⁷⁾ في الضُّعْفَاء والمُتْرُوكِينَ.

وقال ابن حجر: "مُتْرُوكٌ، رماه أبو حاتم بالوضع"⁽⁸⁾.

خلاصة القول في الرَّأْي: متروك الحديث، مَثَّمٌ بالوضع. والله أعلم.

وفيه محمد بن خالد أبو عبد الله الراسبي النيلي بصري، حدث عن مهلب بن العلاء روى عنه الطبراني⁽¹⁾.

وفيه علي بن سعيد بن بشير بن مهران أبو الحسن الرَّازِي الحافظ⁽²⁾، قال ابن حجر: "حافظ رجال جَوَّال ... وقال ابن يونس: "تكلّموا فيه"، قلت: لعلّ كلامهم فيه من جهة دخوله في أعمال السلطان⁽³⁾.

وبقية رجاله ثقات.

ثانياً - دراسة الإسناد المرسل:

جميع رواته ثقات، إلا أنّه مرسل؛ فقد أُسْقِطَ ما بين زيد بن أسلم، والنَّبِي صَلَّى الله عليه وسلّم.

الحكم على الحديث:

الحديث بإسناده المتّصل منكر؛ وأمّا المرسل فجميع رواته ثقات، ينجبر بالشواهد إلى الحسن لغيره، فالمسند مداره على عنبة، وهو متروك الحديث، مَثَّمٌ بالوضع، وقد خالف في

⁽¹⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (3/ 367/ رقم 1405).

⁽²⁾ تهذيب التهذيب: ابن حجر، (8/ 161/ رقم 288).

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ المرجع السابق.

⁽⁵⁾ تهذيب التهذيب: ابن حجر، (8/ 161/ رقم 288).

⁽⁶⁾ الضعفاء: أبي نعيم، (ص: 125/ رقم 183).

⁽⁷⁾ الضعفاء والمُتْرُوكُونَ: ابن الجوزي، (2/ 235/ رقم 2617).

⁽⁸⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 433/ رقم 5206).

⁽¹⁾ الإكمال في رفع الارتباب: ابن ماكولا، (1/ 403).

⁽²⁾ تاريخ دمشق: ابن عساكر، (41/ 510/ 4916).

⁽³⁾ لسان الميزان: ابن حجر، (4/ 231).

وصله الإمام مالك بن أنس، الذي جاء به عن زيد مرسلاً، قال البغوي: "هَذَا حَدِيثٌ مُنْقَطِعٌ، وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" (1).

لكن المرسل جميع رواته ثقات، وله شواهد ينجبر بها فيرتقي بها إلى الحسن لغيره، كما هو مبين في التخريج.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي فِي الْإِسْنَادِ الْمَتَّصِلِ: "هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، يَعْنِي: بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَعَنْبَسَةُ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ" (2)، وذكر ابن عدي الحديث المتصل لعنبرة من جملة أحاديث أنكرت عليه (3). والله أعلى وأعلم.

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»، هَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ جَابِرُ الْجُعْفِيِّ (1)، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ (2)، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (3).

نقد الحديث:

قال ابن عبد البر رحمه الله: "قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ (4)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ بْنِ الْهَادِي (5)، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ،

(1) شرح السنة : البغوي، (5/ 117/ ح1329). بنحوه.

(2) علل الحديث: ابن أبي حاتم، (4/ 79/ رقم1270).

(3) الكامل: ابن عدي، (6/ 463/ رقم1406).

(1) الجعفي: بضم الجيم وسكون العين المهملة وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى القبيلة وهي جعفي بن سعد العشيرة وهو من مذحج، وكان وفد على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد جعفة في الأيام التي توفي فيها النبي صلى الله عليه وسلم". الأنساب للسمعاني، (3/ 290_291/ رقم908).

(2) محمد بن مسلم بن تدرس، الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلّس، مات سنة ست وعشرين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 506/ رقم6291).

(3) التمهيد: ابن عبد البر، (11/ 48).

(4) موسى بن أبي عائشة الهمداني بسكون الميم مولاهم أبو الحسن الكوفي، ثقة عابد، وكان يرسل. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 552/ رقم6980).

(5) عبد الله بن شداد بن الهادي الليثي، أبو الوليد المدني، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وذكره العجلي من كبار التابعين الثقات، وكان معدوداً في الفقهاء، مات بالكوفة مقتولاً سنة إحدى وثمانين ومائة. وقيل بعدها. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 307/ رقم3382).

وَلَمْ يُسْنِدْهُ غَيْرُ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ خَالَفَهُ الْحَقَّافُ فِيهِ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَجَرِيرٌ، فَرووه عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ فِيهِ الْإِسْنَادُ، وَلَيْسَ مِمَّا يَحْتَجُّ بِهِ⁽¹⁾.

تخريج الحديث، ودراسة إسناده، والحكم عليه:

قد سبق دراسة الحديث بتمامه، في المطلب الثالث، من المبحث الأول، من الفصل الثاني⁽²⁾.

المطلب السابع: تضعيف الحديث لاختلاف رواته بين الرِّفَع والوقف.

المرفوع: وهو ما تنتهي إليه غاية الإسناد، سواءً كان ذلك الانتهاء بإسناد متصل أم لا، والموقوف: ما انتهى إلى الصحابي⁽¹⁾، ومن منهج ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث، اختلاف رواته بين الرِّفَع والوقف، وذلك إشعاراً منهم على عدم ضبط الحديث، ومن أمثلة ذلك:

الحديث الأول: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عُلْقَمَةَ، عَنْ مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: «الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفِضُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ فَإِنَّمَا نَاصِيئَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ»⁽²⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "هَكَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ مَوْقُوفًا لَمْ يُخْتَلَفْ عَلَيْهِ فِيهِ، وَرَوَاهُ الدَّرَاوَزْدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مَلِيحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرْفُوعًا، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مَوْقُوفًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعاً وموقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه على النحو التالي:

⁽¹⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (48 / 11).

⁽²⁾ سبق تدرسته، (ص: 8).

⁽¹⁾ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ابن حجر، (ص: 145).

⁽²⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (59 / 13).

⁽³⁾ المصدر نفسه

أولاً: من أخرجه مرفوعاً.

أخرجه الإمام البزار، قال: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ سُلَيْمَانَ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ - الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: الْحَدِيثُ⁽²⁾.

وأخرجه العقيلي⁽¹⁾ من طريق سَفَرِ بْنِ نُسَيْرٍ، وأخرجه الطبراني⁽²⁾ من طريق أحمد بن عبد الصمد⁽³⁾، عن أبي سعد الأشهلي⁽⁴⁾، عن محمد بن عجلان⁽⁵⁾، ثلاثتهم؛ (الدَّارُوردي، وسَفَر، ومحمد بن عجلان) عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن مَلِيح.

وأخرجه تمام⁽⁶⁾، وابن عساكر⁽⁷⁾؛ كلاهما من طريق زهير بن عبَّاد، عن أبي عمر حفص بن ميسرة⁽⁸⁾؛ عن محمد بن عجلان، عن أبيه عجلان⁽⁹⁾.

(1) يوسف بن سلمان الباهلي، أو المازني أبو عمر البصري، صدوق. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 611/ رقم 7867).

(2) مسند البزار، (16/ 237 / ح 9404).

(1) الضعفاء الكبير: العقيلي، (3/ 452). بنحوه.

(2) المعجم الأوسط: الطبراني، (7/ 348 / ح 7692). بنحوه.

(3) أحمد بن عبد الصمد أبو أيوب النهرواني يروي عن إسماعيل بن قيس عن يحيى بن سعيد الأنصاري ثنا عنه محمد بن إسحاق النخعي وغيره يعتبر بحديثه إذا روى عن الثقات. ابن حبان، (8/ 30 / رقم 12117)، قال الخطيب: "وكان ثقة". تاريخ بغداد: الخطيب، (5/ 25 / رقم 2332).

(4) محمد بن سعد الأنصاري الأشهلي، أبو سعد المدني، نزيل بغداد صدوق، مات على رأس المائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 480 / رقم 5906).

(5) محمد بن عجلان المدني صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من الخامسة مات سنة ثمان وأربعين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 496 / رقم 6136).

(6) فوائد تمام (1/ 99 / ح 226). بمثله.

(7) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (6/ 276 / رقم 362). بمثله.

(8) حفص بن ميسرة العقيلي، أبو عمر الصنعاني، نزيل عسقلان، ثقة ربما وهم، مات سنة إحدى وثمانين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 174 / رقم 1433).

(9) عجلان مولى فاطمة بنت عتبة المدني، لا بأس به. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 387 / رقم 4534).

وأخرجه ابن المظفر⁽¹⁾ من طريق حفص بن عمر⁽²⁾، عن مالك، عن محمد بن عمرو علقمة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف؛ ثلاثتهم (مليح، وعجلان، وأبو سلمة) عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعا.

ثانيا: من أخرجه موقوفا على أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه الإمام مالك، قال: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: الْحَدِيثُ⁽¹⁾.

وأخرجه عبد الرزاق⁽²⁾، والحميدي⁽³⁾، عن سفيان بن عيينة، وأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁴⁾ عن عبدة بن سليمان⁽⁵⁾، وأخرجه ابن المظفر⁽⁶⁾ من طريق مالك؛ ثلاثتهم (سفيان، وعبدة، ومالك) عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن مليح.

وأخرجه الخلدی⁽⁷⁾، من طريق غسان بن الربيع، عن ثابت بن يزيد⁽⁸⁾، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف⁽⁹⁾؛ كلاهما (مليح، وأبو سلمة) عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفا.

(1) غرائب مالك بن أنس لابن المظفر (ص: 176 / ح 109). بمثله.

(2) حفص بن عمر بن ميمون العدني الصنعاني، أبو إسماعيل لقبه الفرخ، ضعيف. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 173 / رقم 1420)

(1) موطأ مالك 179 (1 / 146 / ح 245)

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (2 / 373 / 3753). بمثله.

(3) مسند الحميدي (2 / 205 / ح 1019). بمثله. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «وَقَدْ كَانَ سُفْيَانُ رُبَّمَا رَفَعَهُ وَرُبَّمَا لَمْ يَرْفَعْهُ».

(4) مصنف ابن أبي شيبة، (2 / 327 / ح 7223). بمثله.

(5) عبدة بن سليمان الكلابي، أبو محمد الكوفي، يقال اسمه عبد الرحمن، ثقة ثبت، مات سنة سبع وثمانين ومائة، وقيل بعدها. الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (2 / 460 / رقم 1858)

(6) غرائب مالك بن أنس لابن المظفر (ص: 176 / ح 109). بمثله.

(7) فوائد الخلدی، (ص: 210 / ح 457). بمثله. وهو من ضمن مجموعة فيه ثلاثة أجزاء حديثية، جمعها نبيل سعد الدين جرار وحققها. والخلدي: هو أبو محمد جعفر بن محمد بن نصير بن قاسم، الشيخ، الإمام، القدوة، المحدث، شيخ الصوفية، البغدادي. سير أعلام النبلاء _ الرسالة (15 / 558 / ح 333).

(8) ثابت بن يزيد الأحول، أبو زيد البصري، ثقة ثبت، مات سنة تسع وستين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 133 / رقم 834)

(9) أبو سلمة: هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر، مات سنة أربع وتسعين، أو أربع ومائة، وكان مولده سنة بضع وعشرين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 645 / رقم 8142)

دراسة الإسناد:

أولاً- دراسة الإسناد المرفوع:

فيه عبد العزيز بن محمد بن غبید الدَّارَوَدي، أبو محمد الجُهني مولا هم المدني، صدوق كان يُحدِّث من كتب غيره فيُخطئ⁽¹⁾.

وفيه محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص اللَّيْثي المدني، مات سنة خمس وأربعين ومائة على الصَّحيح⁽²⁾.

ونقَّه ابن معين⁽¹⁾، وابن المديني⁽²⁾، والنَّسائي⁽³⁾، وسُئِلَ عنه ابن معين في موضع آخر، فقال: "ما زال النَّاسُ يتقون حديثه"⁽⁴⁾، وقال النَّسائي في موضع آخر: "ليس به بأس"⁽⁵⁾، وذكره ابن حَبَّان في الثَّقَات، وقال: "وَكَانَ يُخْطِئُ"⁽⁶⁾.

وقال يحيى القطَّان: "رجل صالح ليس بأحفظ النَّاس للحديث"⁽⁷⁾، وجاء في سؤالات ابن أبي شَيْبَةَ: "كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يُضَعِّفُهُ بَعْضُ الضَّعْفِ"⁽⁸⁾، وقال ابن سعد: "كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ يُسْتَضَعَفُ"⁽⁹⁾.

وقال علي بن المَدِينِي: قَالَ سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ -يَعْنِي الْقَطَّانَ- عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ عُلْقَمَةَ، قَالَ: تُرِيدُ الْعَفْوَ أَوْ تَشَدُّدُ؟ فَقَالَ: لَا، بَلْ أَشَدُّ، قَالَ: لَيْسَ هُوَ مِمَّنْ تُرِيدُ، كَانَ يَقُولُ: أَشْيَاخُنَا أَبُو سَلَمَةَ وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، قَالَ يَحْيَى: وَسَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو، فَقَالَ: فِيهِ نَحْوُ مَا قُلْتُ. قَالَ: ابْنُ الْمَدِينِيِّ -أَيْضًا قَالَ يَحْيَى- يَعْنِي الْقَطَّانَ:

⁽¹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 358/رقم 4119).

⁽²⁾ المصدر نفسه (ص: 499/رقم 6188).

⁽¹⁾ تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز، (1/ 107).

⁽²⁾ سؤالات ابن أبي شَيْبَةَ لابن المديني، (ص: 94/رقم 94).

⁽³⁾ تهذيب الكمال: المزي، (26/ 217).

⁽⁴⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 31/رقم 138).

⁽⁵⁾ تهذيب الكمال: المزي، (26/ 217).

⁽⁶⁾ الثقات: ابن حبان، (7/ 377/رقم 10518).

⁽⁷⁾ الكامل: ابن عدي، (7/ 456/رقم 1693).

⁽⁸⁾ سؤالات ابن أبي شَيْبَةَ لابن المديني، (ص: 94/رقم 94).

⁽⁹⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (5/ 433/رقم 1278).

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو أَعْلَى مِنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ⁽¹⁾، وَهُوَ عِنْدِي فَوْقَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ⁽²⁾⁽³⁾.

وقال الحاكم النيسابوري: قال ابن المبارك: "لم يكن به بأس"⁽¹⁾، وقال ابن عدي: "وله حديث صالح، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّقَاتِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَنْفَرِدُ عَنْهُ بِنُسَخَةٍ، وَيَعْرُبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَرَوَى عَنْهُ مَالِكٌ غَيْرَ حَدِيثٍ فِي الْمَوْطَأِ وَغَيْرُهُ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ"⁽²⁾.

وقال أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث، يكتب حديثه وهو شيخ"⁽³⁾، وقال ابن الصلاح: "مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالصِّدْقِ وَالصِّيَانَةِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْإِتِّقَانِ، حَتَّى ضَعَّفَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ جِهَةِ سُوءِ حِفْظِهِ، وَوَقَّعَهُ بَعْضُهُمْ لِصِدْقِهِ وَجَلَالَتِهِ، فَحَدِيثُهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ حَسَنٌ"⁽⁴⁾.

وقال المزي: "روى له البخاري مقرونا بغيره، ومسلم في المتابعات، واحتج به الباقر"⁽⁵⁾، وقال الهيثمي: "وهو ثقة حسن الحديث"⁽⁶⁾، وقال في موضع آخر: "اختلف في الاحتجاج به"⁽⁷⁾، وقال -أيضا: "حديثه حسن"، وقال يعقوب بن شيبه: "هو وسط وإلى الضعف ما هو"⁽⁸⁾، وقال الخليلي: "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ"⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ سهيل بن أبي صالح ذكوان السَّمان، أبو يزيد المدني، صدوق تغير حفظه بأخرة، روى له البخاري مقرونا وتعليقا، مات في خلافة المنصور. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 259/ رقم 2675)

⁽²⁾ عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو بن سَنَّة، الأسلمي أبو حرملة المدني، صدوق ربما أخطأ، مات سنة خمس وأربعين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 339/ رقم 3840)

⁽³⁾ العلال الصغير للترمذي (ص: 744).

⁽¹⁾ تهذيب التهذيب: ابن حجر، (9/ 377/ رقم 619)

⁽²⁾ الكامل: ابن عدي، (7/ 458/ رقم 1693).

⁽³⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 31/ رقم 138).

⁽⁴⁾ معرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصلاح، (ص: 35).

⁽⁵⁾ تهذيب الكمال: المزي، (26/ 218/ رقم 5513).

⁽⁶⁾ مجمع الزوائد: الهيثمي، (1/ 221/ رقم 1118).

⁽⁷⁾ المصدر نفسه (2/ 33/ رقم 2103).

⁽⁸⁾ تهذيب التهذيب: ابن حجر، (9/ 377/ رقم 619).

⁽⁹⁾ الإرشاد: الخليلي، (1/ 252).

وقال الجوزجاني: "ليس بقوي الحديث، ويُستَهِى حديثه" ⁽¹⁾، وقال الدراقطني: "ضعيف" ⁽²⁾.

وقال الذهبي: "مشهور حسن الحديث" ⁽³⁾، وقال في موضع آخر: "حديثه في عداد الحسن" ⁽¹⁾، وقال مرة: "صدوق" ⁽²⁾، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام" ⁽³⁾، وقال العيني: "صدوق، له أوهام" ⁽⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة يُخطئ، والله أعلم.

وفيه مَلِيح بن عبد الله السَّعدي، روى عن أبي هريرة روى عنه محمد بن عمرو بن علقمة سمعت أبي يقول ذلك ⁽⁵⁾، وذكره ابن سعد في الطبقات ⁽⁶⁾، وقال البخاري: "يُعد في أهل المدينة" ⁽⁷⁾، ولم أعثر فيه جرحاً ولا تعديلاً إلا من ذكر ابن حبان له في الثقات ⁽⁸⁾، كعادته في ذكر مجهولي الحال في كتابه.

خلاصة القول في الراوي: مجهول الحال.

وأما متابعه الذي أخرجه العقيلي؛ فيه سفر وهو ضعيف ⁽⁹⁾، ومتابعه الذي عند الطبراني؛ فيه أبو سعد الأشْهلي، وهو صدوق، وفيه ابن عجلان، وهو ثقة اختلط عليه أحاديث أبي هريرة، وفيه مَلِيح، مجهول الحال.

⁽¹⁾ أحوال الرجال: الجوزجاني، (ص: 243 / رقم 244).

⁽²⁾ سنن الدارقطني، (5 / 174 / ح 4159).

⁽³⁾ المغني في الضعفاء: الذهبي، (2 / 621 / رقم 5876).

⁽¹⁾ سير أعلام النبلاء: الذهبي، (6 / 136).

⁽²⁾ من تكلم فيه وهو موثق: الذهبي، (ص: 165 / رقم 307).

⁽³⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 499 / رقم 6188).

⁽⁴⁾ مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار: العيني، (3 / 549 / رقم 527).

⁽⁵⁾ انظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8 / 367 / رقم 1679)، والإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: ابن ماكولا، (7 / 223).

⁽⁶⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (5 / 195 / رقم 809).

⁽⁷⁾ التاريخ الكبير: البخاري، (8 / 10 / ح 1954).

⁽⁸⁾ الثقات: ابن حبان، (5 / 450 / رقم 5669).

⁽⁹⁾ سَفَر بن نُسير، الأزدي الحمصي، أرسل عن أبي الدرداء، وهو ضعيف. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 243 / رقم 2434).

وأما متابعه الذي أخرجه تمام وابن عساكر؛ فيه زهير بن عباد، وهو ثقة يخطئ⁽¹⁾، وفيه ابن عجلان، صدوق اختلط عليه أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن خلال التّخريج يتّضح لنا بأنّ ابن عجلان اختلف عليه في هذين السّندين، فروي عنه مرة عن محمّد بن عمرو، عن مّليح عن أبي هريرة، والأخرى عن أبيه عن أبي هريرة مباشرة، ولعلّ ذلك بسبب اختلاط أحاديث أبي هريرة عليه، أو أنّ الخطأ وقع فيه من قبل زهير بن عباد، وهو ثقة يخطئ، وقلنا بوقوع الخطأ في هذا الأخير؛ لأنّ هذا الوجه لم يروه إلا زهير، عن حفص، عن ابن عجلان، ولا يوجد له متابع، بل خولف من قبل الدّاروردي وسفّر، فروياه عن محمد بن عمرو، عن مّليح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وكذلك رواه ابن عجلان في الوجه الأوّل.

ولعلّ روايته لهذا الحديث من أخطائه، إذ جعله عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا.

وقد خالفه في ذلك أبو سعد الأشهلي، فرواه عن محمد بن عجلان، عن محمّد بن عمرو، عن مّليح، عن أبي هريرة مرفوعا.

وأما ما أخرجه ابن المظفر، من طريق حفص بن عمر، عن مالك، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعا، ففيه حفص بن عمر، ضعيف الحديث، وقد اختلف فيه على أبي سلمة فروي مرة مرفوعا من هذا الطريق الضّعيف، وأخرى موقوفا من طريق آخر مقبول، وهو مقدّم عليه.

تنبيه: وهذا الوجه وإن كان ضعيفا - الذي روي فيه الحديث مرفوعا، عن مالك، من طريق حفص بن عمر عنه، يفيد أنه قد اختلف فيه على مالك رفعا ووقفا، وهذا خلاف ما أبداه ابن عبد البرّ بقوله: "هَكَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ مُّوَفَّوًّا، لَمْ يُخْتَلَفْ عَلَيْهِ فِيهِ"، عند التعلّيق على الحديث.

ثانيا - دراسة الإسناد الموقوف:

جميع رواته ثقات إلا مّليح فهو مجهول الحال، كما بينا.

(1) زهير بن عباد الرّؤاسي بن عم وكيع بن الجراح، قال أبو حاتم الرّازي: "ثقة"، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 591/ رقم 2679)، وقال الدّارقطني: مجهول، قال الذهبي: قلت: هو ابن عم وكيع بن الجراح، كوفي، نزل مصر، وحدث عن مالك، وحفص بن ميسرة، وجماعة، وعنه الحسن بن سفيان، والحسن بن الفرج الغزي، وأبو حاتم الرّازي، ووثّقه آخرون. ميزان الاعتدال: الذهبي، (2/ 83/ رقم 2914)، وذكره ابن حبان في الثقات، ثم قال: يخطئ ويخالف، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين. الثقات: ابن حبان، (8/ 256).

وله متابع أخرجه الخُلدي؛ وفيه غسَّان بن الربيع الأزدي الموصلي⁽¹⁾، قال الخليلي:
"ثقة صالح"⁽²⁾، وقال الدارقطني: "ضعيف"⁽³⁾، وقال في موضع آخر: "صالح"⁽⁴⁾، وقال الذهبي:
"كان صالحًا ورعًا ليس بحجة في الحديث"⁽⁵⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف مرفوعًا، ومحفوظ حسن لغيره موقوفًا؛ لأنَّ الموقوف مروي عن مالك
وسفيان وعبد، وثلاثتهم ثقات أثبات، خالفوا فيه الداروردي وسفر وابن عجلان، الذين في
ضبطهم مقال، وكذلك قد اختلف في المرفوع مما يدلُّ على عدم ضبط رواته له، كما هو مبين
في التَّخريج، ويؤيِّد ما وصلنا إليه حكم العلماء على الحديث، حيث سئل عنه أبو حاتم الرَّازي
فرجَّح أنَّه موقوف، وأنَّ رواية الرَّفع معلولة⁽¹⁾، وقال البزار: "ولا نعلم روى مَليح بن عبد الله، عن
أبي هريرة رضي الله عنه، إلا هذا الحديث"⁽²⁾، وعَلَّ الدارقطني رواية الرَّفع، وصوَّب رواية
الوقف⁽³⁾، وقال الهيثمي: "رواه البزار والطبراني في الأوسط، وإسناده حسن"⁽⁴⁾، ووافقه المنذري⁽⁵⁾،
وقال ابن حجر: "وهو المَحْفُوظُ -يعني الموقوف"⁽⁶⁾، وقال الشَّيخ الألباني في الحكم على الحديث
المرفوع: "هذا إسناده ضعيف"⁽⁷⁾، والله تعالى أعلى وأعلم.

⁽¹⁾ ميزان الاعتدال: الذهبي، (3/ 334 / رقم 6659).

⁽²⁾ الإرشاد في معرفة علماء الحديث: الخليلي، (2/ 619).

⁽³⁾ الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2/ 246 / رقم 2679).

⁽⁴⁾ ميزان الاعتدال: الذهبي، (3/ 334 / رقم 6659).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽¹⁾ علل الحديث: ابن أبي حاتم، (2/ 70 / رقم 223).

⁽²⁾ مسند البزار، (16/ 237 / ح 9404).

⁽³⁾ العلل: الدارقطني، (8/ 16 / رقم 1380).

⁽⁴⁾ مجمع الزوائد: الهيثمي، (2/ 229 / ح 2415).

⁽⁵⁾ الترغيب والترهيب: المنذري، (1/ 197 / ح 745).

⁽⁶⁾ فتح الباري: ابن حجر، (2/ 183).

⁽⁷⁾ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، (4/ 156).

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَا: أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَذَرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَرْكَعْ رُكْعَةً يُحْسِنُ رُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ»⁽¹⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "لَا يَصِحُّ رَفْعُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّ مَالِكًا رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، فَوَقَّعَهُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ، جَعَلَهُ مِنْ قَوْلِهِ، وَخَالَفَ أَيْضًا لَفْظَهُ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَرْفَعَهُ إِلَّا مَنْ لَا يُوثَقُ بِهِ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَأَخُوهُ وَأَبُوهُ ضِعَافٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِمْ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعاً وموقوفاً على عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

أولاً: من أخرجه مرفوعاً:

أخرجه الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى، قال: نا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ -وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الحديث⁽²⁾، وأخرجه الطبري⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾ من طريق إسماعيل بن أبي أويس.

⁽¹⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (5/ 38).

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ صحيح ابن خزيمة، (2/ 112 / رقم 1026).

⁽³⁾ تهذيب الآثار: الطبري، (ص: 40 / ح 27).

⁽⁴⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (3/ 272 / رقم 4536).

وأخرجه ابن خزيمة -أيضاً⁽¹⁾، والحاكم⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾؛ ثلاثتهم من طريق أيوب بن سليمان⁽⁴⁾؛ كلاهما (إسماعيل بن أبي أويس، أيوب بن سليمان) عن أبي بكر بن أبي أويس، به بمثله.

تنبيه: قد أشار ابن خزيمة: إلا أنه قد روي عن أيوب موقوفاً كما سنذكر عند الحكم على الحديث، ويدل ذلك على الاختلاف على أيوب في رفعه ووقفه، وهذا مما يطعن في صحة رفعه.

وللحديث شواهد؛ منها ما أخرجه الإمام مسلم وغيره، قال الإمام مسلم: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِثْمَامًا لِأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ"⁽¹⁾.

ثانياً - من أخرجه موقوفاً:

أخرجه الإمام مالك: عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، كَانَ يَقُولُ: "إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَتَوَخَّ الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ نَسِيَ مِنْ صَلَاتِهِ، فَلْيُصَلِّهِ، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ وَهُوَ جَالِسٌ"⁽²⁾.

⁽¹⁾ صحيح ابن خزيمة، (2/ 112 / رقم 1026).

⁽²⁾ المستدرک علی الصحیحین: الحاكم، (1/ 468 / رقم 1203).

⁽³⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (2/ 471 / رقم 3809).

⁽⁴⁾ أيوب بن سليمان بن بلال القرشي المدني، أبو يحيى، ثقة، لئنه الأزدي والساجي بلا دليل، مات سنة أربع وعشرين ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 118 / رقم 613).

⁽¹⁾ صحيح مسلم، (2/ 84 / ح 1209).

⁽²⁾ موطأ مالك، (1/ 151 / ح 253).

وأخرجه الطَّحاوي من طريق ابن وهب⁽¹⁾، وأخرجه ابن المنذر من طريق القعنبى⁽²⁾، وأخرجه البيهقي، من طريق يحيى بن بُكير⁽³⁾؛ ثلاثتهم (ابن وهب، والقعنبى، ويحيى بن بكير) عن مالك.

وأخرجه الطَّحاوي⁽⁴⁾ من طريق ابن وهب؛ كلاهما (مالك، وابن وهب) عن عمر بن محمد، عن سالم، وأخرجه عبد الرزاق⁽⁵⁾ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ. وأخرجه⁽⁶⁾ -أيضاً- عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ؛ ثلاثتهم (سالم، وابن دينار، ونافع) عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما موقوفاً، بمثله.

دراسة الإسناد:

أولاً- دراسة الإسناد المرفوع:

فيه إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أُوَيْس بن مالك ابن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله، مات سنة ست وعشرين ومائتين⁽¹⁾.

قال النَّضْرُ بن سَلَمَةَ المَرْوَزِيُّ: "كَذَّاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب"⁽²⁾، وقال سيف بن محمد⁽³⁾: "كان يضع الحديث"⁽⁴⁾، وقال ابن دَحْيَةَ: "تكلم الناس فيه كلاماً قبيحاً"⁽⁵⁾، وقال ابن معين: "صدوق ضعيف العقل"⁽⁶⁾، ليس بذاك"⁽⁷⁾ قال المزي: "يعنى أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ من غير كتابه"⁽⁸⁾.

(1) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 435 ح/ 2525). بمثله.

(2) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: ابن المنذر، (3/ 281 رقم/ 1654). بمثله.

(3) السنن الكبرى: للبيهقي، (2/ 471 ح/ 3810). بمثله.

(4) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 435 ح/ 2525). بمثله.

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (2/ 306 رقم/ 3470). بمثله.

(6) المصدر نفسه (2/ 306 رقم/ 3471). بمثله.

(1) انظر: تقريب التهذيب: ابن حجر، (108/ رقم 460).

(2) الكامل: ابن عدي، (1/ 525 رقم 151).

(3) لم أعثر له على ترجمة.

(4) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (1/ 312 رقم 569).

(5) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (2/ 185 رقم 449).

(6) تاريخ لابن أبي خيثمة، (2/ 368 رقم 3430).

(7) المصدر السابق (2/ 368 رقم 3431).

(8) تهذيب الكمال، المزي، (3/ 127 رقم 459).

وقال مرة: "أبو أويس⁽¹⁾، وابنه ضعيفان"⁽²⁾، وقال -أيضاً: "ضعيف"، أضعف الناس لا يحل لمسلم أن يحدث عنه بشيء"⁽³⁾، وقال: "ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث"⁽⁴⁾، وقال: "مُخَلَّطٌ، يكذب، ليس بشيء"⁽⁵⁾، وقال: "يسوى فلسين"⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم في موضع آخر: "محلّه الصدق، وكان مغفلاً"⁽⁷⁾، وقال -أيضاً: "كان ثبناً في حديث خاله مالك"⁽⁸⁾، وضعفه النسائي⁽¹⁾، والدارقطني⁽²⁾، وابن عبد البر⁽³⁾، وابن حزم⁽⁴⁾، وقال النسائي في موضع آخر: "ليس بثقة"⁽⁵⁾، وزاد الدارقطني: "رماه النسائي، صنع حكاية عنه، فلا يحتج بروايته إذا انفرد عن سليمان بن بلال، ولا عن غيره"، وقال الدارقطني في موضع آخر: "لا أختاره في الصحيح"⁽⁶⁾.

-
- (¹) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُوَيْسٍ بْنِ مَالِكٍ بْنِ أَبِي عَامِرٍ الْأَصْبَحِيِّ، أَبُو أُوَيْسٍ الْمَدَنِيُّ، قَرِيبُ مَالِكٍ وَصِهره، صدوق يهيم، مات سنة سبع وستين ومائة تقرب التهذيب: ابن حجر، (309 / رقم 3412).
- (²) الضعفاء الكبير: العقيلي، (1 / 87 / رقم 100).
- (³) التاريخ لابن معين رواية ابن محرز، (1 / 65).
- (⁴) الكامل: ابن عدي، (1 / 525 / رقم 151).
- (⁵) التعديل والتجريح: الباجي، (1 / 370 / رقم 71).
- (⁶) الضعفاء الكبير: العقيلي، (1 / 87 / رقم 100).
- (⁷) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (2 / 181 / رقم 614). ولكن عند الذهبي: قال أبو حاتم: "محلّه الصدق"، المغني (79/1)، ولعلها سقطت من عنده، لأنها في الأصل كان مغفلاً.
- (⁸) الإرشاد: الخليلي، (1 / 347).
- (¹) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (17 / رقم 42).
- (²) انظر: الإلزامات والنتبغ للدارقطني، (ص 354).
- (³) التمهيد: ابن عبد البر، (5 / 39).
- (⁴) المحلى: ابن حزم، (6 / 250).
- (⁵) تهذيب الكمال: المزي، (3 / 128 / رقم 459).
- (⁶) ميزان الاعتدال: الذهبي، للذهبي (1 / 222 / رقم 854).

فأما عن الحكاية التي ذكرها النسائي، فقال فيها: "حكى لي سلمة بن شبيب⁽¹⁾: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم"⁽²⁾.

قال أبو القاسم اللالكائي⁽³⁾: "بالغ النسائي في الكلام عليه، إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يبين لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف"⁽⁴⁾. قال ابن حجر: "هذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبابه ثم انصلح"⁽⁵⁾.

وقال ابن عدي: "روى عن خاله مالك أحاديث غرائب، لا يتابعه أحد عليه، وعن سليمان بن بلال، وغيرهما من شيوخه ... وهو خير من أبيه أبي أويس"⁽¹⁾.

قال الذهبي معلقاً على ذلك: "الرجل قد وثب إلى ذاك البر، واعتمده صاحباً الصحيحين، ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روى فإنه من أوعية العلم"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "استقر الأمر على توثيقه وتجنب ما يُنكر له"⁽³⁾، وقال الإسماعيلي: "كان ينسب في الخفة والطيش إلى ما أكره ذكره، وقال بعضهم: جانباه للسنة"⁽⁴⁾.

قال الذهبي: "أما وصفه بالطيش والخفة؛ فذلك لقول: "عبد الله بن عبيد الله الهاشمي: خَرَجْتُ مَعِي بِإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ إِلَى الْيَمَنِ، فَدَخَلَ إِلَيَّ يَوْمًا وَمَعَهُ ثَوْبٌ وَشَيْءٌ، فَقَالَ: امْرَأَتِي طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنَّ لَمْ تَسْتَرِ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ ثَوْبَهُ بِمِائَةِ دِينَارٍ، فَقُلْتُ لِلْغُلَامِ: زِنْ لَهُ، فَوَزَنَ لَهُ، وَإِذَا

(1) سلمة بن شبيب المسمعي، النيسابوري، نزيل مكة، ثقة، مات سنة بضع وأربعين ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (247/ 2494) .

(2) سؤالات البرقاني للدارقطني، (47/ 9) .

(3) هبة الله بن الحسن بن منصور، الحافظ الرازي الطبري، مات سنة ثمانية عشر وأربع مائة، انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (9 / 303 / رقم 351)، واللائكائي: هذه النسبة إلى بيع اللواك، وهي التي تلبس في الأرجل. الأنساب للسمعاني (13 / 459 / رقم 5288) .

(4) تهذيب الكمال: المزي، (3 / 128 / رقم 459) .

(5) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (1 / 312 / رقم 569) .

(1) الكامل: ابن عدي، (1 / 527 / رقم 151) .

(2) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (8 / 442 / رقم 1645) .

(3) تاريخ الإسلام: الذهبي، (5 / 535 / رقم 67) .

(4) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (1 / 311 / رقم 569) .

بِالثَّوْبِ يُسَاوِي خَمْسِينَ دِينَارًا، فَسَأَلْتُهُ بَعْدُ، فَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ أَعْطَانِي مِنْهَا عَشْرِينَ دِينَارًا⁽¹⁾، ثم قال معقبًا على ذلك: "هذه سخافة عقل واضحة"⁽²⁾.

وثقه أحمد بن حنبل⁽³⁾، وابن معين في موضع آخر⁽⁴⁾، وأبو حاتم الرّازي⁽⁵⁾، وزاد أحمد بن حنبل: "قام في أمر المحنة -أي خلق القرآن- مقاماً محموداً"، وقال في موضع آخر: "لا بأس به"⁽⁶⁾، وقيل له: "من بالمدينة اليوم؟ فقال: إسماعيل بن أبي أويس هو عالم كثير العلم أو نحو هذا"⁽⁷⁾، وقال ابن معين في موضع آخر: "لا بأس به"⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثّقات⁽⁹⁾.

وقال الذهبي: "صدوق له مناكير، ضعفه لذلك النسائي"⁽¹⁰⁾، وقال في موضع آخر: "صدوق مشهور ذو غرائب"⁽¹⁾، وقال -أيضاً: "الحافظ محدث المدينة"⁽²⁾، وقال: "الإمام الحافظ الصدوق... وكان عالم أهل المدينة، ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه، وإتقانه ولولا أنّ الشّخين احتجا به لزحج حديثه عن درجة الصّحيح إلى درجة الحسن هذا الذي عندي فيه"⁽³⁾.

وقال ابن حجر: "صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "احتجّ به الشّيخان إلا أنّهما لم يكثرّا من تخريج حديثه... وقد أخرج إسماعيل البخاري أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعلّم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا

(1) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (8 / 443 / رقم 1645).

(2) المصدر السابق (8 / 443 / رقم 1645).

(3) تاريخ الإسلام: الذهبي، (5 / 535 / رقم 67).

(4) التاريخ لابن معين رواية الدارمي، (238 / رقم 930).

(5) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (2 / 184 / رقم 499).

(6) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (2 / 181 / رقم 613).

(7) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (8 / 442 / رقم 1645).

(8) الكامل: ابن عدي، (1 / 525 / رقم 151).

(9) الثّقات: ابن حبان، (8 / 99 / رقم 12421).

(10) المغني في الضعفاء: الذهبي، (1 / 79 / رقم 638).

(1) من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي، (44 / رقم 33).

(2) تذكرة الحفاظ: الذهبي، (1 / 300 / رقم 415).

(3) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (8 / 441 / رقم 1645).

(4) تقريب التهذيب: ابن حجر، (108 / رقم 460).

يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه⁽¹⁾.

خلاصة القول في الراوي: لا يُحتجُ بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره فيُعتبر به.

وفيه عبد الحميد بن عبد الله بن أويس الأصبحي، أبو بكر بن أبي أويس، مشهور بكنيته كأبيه، مات سنة اثنتين ومائتين⁽²⁾.

قال ابن سعد: "كان صاحب عربية وقراءة"⁽³⁾، وقال يحيى بن معين: "ثقة"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "لا بأس به"⁽⁵⁾، وقال أبو عبيد الأجري: سألت أبا داود عنه، فقدّمه على إسماعيل - يعني أخيه، تقديمًا شديدًا⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ينفرد"⁽⁷⁾، وقال الدارقطني: "حجة"⁽¹⁾، وعلّق الأزدي عليه بقوله: "وما أظنّه ظنًّا إلا أنّه غيره فإنّه إنّما أطلق ذلك في أبي بكر الأعشى وهو هو"⁽²⁾، وقال النسائي: "ضعيف"⁽³⁾.

وقال الذهبي: "ثقة"⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: "ثقة"⁽⁵⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة، ربّما تفرّد، ولا يضره تضعيف النسائي له؛ لأنه تضعيف غير مفسّر من متشدّد، مع مخالفته لأغلب النقاد في توثيقه، وقد يكون تضعيفه هذا لأجل تفرّده في بعض الروايات الذي أشار إليه ابن حبان، هذا سبب غير مجرّح ولا يُخرج الراوي عن رتبة الثقة إلا إذا كثر منه ذلك، وهذا ليس بكثير عنده.

⁽¹⁾ انظر: فتح الباري: ابن حجر، (1 / 391).

⁽²⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 333 / رقم 3767).

⁽³⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (5 / 503 / رقم 1463).

⁽⁴⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6 / 15 / رقم 72).

⁽⁵⁾ التّعديل والتّجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: الباجي، (2 / 908 / رقم 975).

⁽⁶⁾ تهذيب الكمال: المزي، (16 / 445 / رقم 3721).

⁽⁷⁾ الثقات: ابن حبان، (8 / 398 / رقم 14073).

⁽¹⁾ تهذيب التهذيب: ابن حجر، (6 / 118 / رقم 239).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المرجع السابق.

⁽⁴⁾ ميزان الاعتدال: الذهبي، (4 / 503 / رقم 10021).

⁽⁵⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 333 / رقم 3767).

وبقية رجاله ثقات.

ثانياً - دراسة الإسناد الموقوف:

جميع رواته ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف مرفوعاً، وصحيح موقوفاً؛ لأنَّ المرفوع خالف فيه عبد الحميد بن أبي أويس الأثبات، وهم مالك وابن وهب الذين أوقفوه على ابن عمر رضي الله عنهما، وهو دونهم في الرتبة، ولعلَّ ذلك من تفرداته التي أشار إليها ابن حبان.

والموقوف يأخذ حكم المرفوع؛ لأنَّه مما لا اجتهد فيه، ولا يكون إلا بوحى، ويوافق ذلك مجيء الحديث مرفوعاً من غير حديث ابن عمر رضي الله عنهما، كالذي ذكرته من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند الإمام مسلم رحمه الله تعالى.

قال ابن خزيمة بعد ذكره للحديث، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: وَجَدْتُ هَذَا الْخَبَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي كِتَابِ أَيُّوبَ مَوْقُوفاً⁽¹⁾.

وأما قول الحاكم فيه: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"⁽¹⁾، وقول البيهقي: "رَوَاهُ ثِقَاتٌ، وَقَدْ وَقَفَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي الْمَوْطَأِ"⁽²⁾، ففيهما نظر؛ لما ذكرناه، والله تعالى أعلى وأعلم.

(1) صحيح ابن خزيمة، (2/ 112 / رقم 1026).

(1) المستدرک على الصحيحين: الحاكم، (1/ 468 / رقم 1203).

(2) السنن الكبرى: للبيهقي، (2/ 471 / رقم 3809).

المبحث الثالث

تضعيف الحديث بإطلاق لفظ من الألفاظ الدالة على ضعف إسناده

كان من منهج الإمام ابن عبد البر في تضعيف الحديث الاكتفاء بإطلاق لفظ من ألفاظ التضعيف على إسناده، وقد تنوعت تلك الألفاظ عنده، وكان ذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تضعيف الحديث بقوله: في إسناده نظر.

من الألفاظ التي استخدمها الإمام ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث إطلاق مصطلح فيه نظر للإشارة إلى ضعف الحديث، ومن أمثلة ذلك عنده:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُمَانَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ يَحْيَى الْأُسْتَنْيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ، مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا عِلَّةٍ لِلرُّخْصَةِ»⁽¹⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وقد رُويَا نَحْوَ هَذَا خَبَرًا، وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أولاً: من أخرجه بلفظ: «وَلَا عِلَّةٌ».

وقد رُوي من وجهين، على النحو التالي:

الوجه الأول: عن ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الطحاوي⁽³⁾ من طريق محمد بن خزيمة، وابن أبي داود، وعمران بن موسى، وأخرجه الصيداوي⁽⁴⁾ من طريق هشام بن علي.

⁽¹⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (12/ 217).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 161 / ح 976). بمثله. بدون لفظ: "للرخصة".

⁽⁴⁾ معجم الشيوخ: ابن جميع الصيداوي، (ص: 193). بمثله من غير لفظ: "في المدينة".

وأخرجه أبو نعيم⁽¹⁾ من طريق محمد بن أيوب؛ خمستهم (محمد بن خزيمة، وابن أبي داود، وعمران بن موسى، هشام بن علي، محمد بن أيوب) عن الربيع بن يحيى، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، مرفوعاً.

الوجه الثاني: عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه، مرفوعاً.

أخرجه أبو نعيم⁽²⁾، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَيَّانَ، ثنا مِهْرَانُ الرَّازِيُّ، ثنا يَزِيدُ بْنُ مَخْلَدٍ، ثنا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ⁽³⁾، ثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ.

وأخرجه ابن عساكر⁽¹⁾، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا أَبُو الْفَتْحِ أَبُو اللَّيْثِ نَصْرُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ الشَّاشِيُّ الْبُؤَيْكِيُّ، نَزِيلُ سَمَرْقَنْدَ . بِقَرَاءَتِي عَلَيْهِ مِنْ أَصْلِهِ . قُلْتُ لَهُ: أَخْبَرَكُمْ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ بْنُ خَلْفِ الْمَعَرِّي النَّيْسَابُورِيُّ . قِرَاءَةً عَلَيْهِ، وَأَنْتَ تَسْمَعُ . أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّمَشْقِيِّ، نَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الدِّيْنَوْرِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِمِصْرَ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ⁽²⁾، عَنْ شُعْبَةَ؛ كلاهما (سفيان، وشعبة) عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْفُوعًا.

ثانيا: من أخرجه بدون لفظ: «وَلَا عِلَّةَ».

أخرجه تمام⁽³⁾، وأبو نعيم⁽⁴⁾؛ كلاهما من طريق محمد بن أيوب.

⁽¹⁾ تاريخ أصبهان: أبي نعيم، (1/ 443). بمثله.

⁽²⁾ حلية الأولياء: أبي نعيم، (7/ 88). بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ سَفَرٍ وَلَا خَوْفٍ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ».

⁽³⁾ إسحاق بن يوسف بن مرداس، المخزومي، الواسطي، المعروف بالأزرق، ثقة، مات سنة خمس وتسعين ومائة وله ثمان وسبعون. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 104/ رقم 396).

⁽¹⁾ تاريخ دمشق: ابن عساكر، (62/ 31). بنحوه.

⁽²⁾ مسلم بن إبراهيم الأزدي، الفراهيدي، أبو عمرو البصري، ثقة مأمون مكثر عمي بأخرة، مات سنة اثنتين وعشرين، وهو أكبر شيخ لأبي داود. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 529).

⁽³⁾ فوائد تمام، (1/ 173 ح 404). بمثله بدون لفظ: "من غير علة للرخصة".

⁽⁴⁾ حلية الأولياء: أبي نعيم، (7/ 88). بنحوه، تاريخ أصبهان: أبي نعيم، (1/ 443). بمثله.

وأخرجه أبو نعيم -أيضاً- من طريق هشام بن علي⁽¹⁾، وعلي بن الفضل⁽²⁾؛ ثلاثتهم (محمد بن أيوب، وهشام بن علي، وعلي بن الفضل) عن الربيع بن يحيى، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، مرفوعاً.

ولهذا اللفظ شاهد؛ أخرجه الإمام مسلم من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ، فِي غَيْرِ خَوْفٍ، وَلَا مَطَرٍ»، فِي حَدِيثٍ وَكَيْعٍ: قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ فَعَلَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «كَيْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتُهُ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَرَادَ إِلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: «أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتُهُ»⁽³⁾.

وأخرجه مسلم -أيضاً، من طريق أبي الزبير، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ فِي سَفَرَةٍ سَافَرَهَا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ» قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ: «أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتُهُ»⁽¹⁾.

دراسة الإسناد:

أولاً: دراسة إسناد اللفظ الأول:

دراسة الوجه الأول منه:

فيه الربيع بن يحيى بن مفسم الأشناني⁽²⁾، أبو الفضل البصري، مات سنة أربع وعشرين ومائتين⁽³⁾، ومدار الحديث عليه.

⁽¹⁾ حلية الأولياء: أبي نعيم، (7/ 88). بنحوه.

⁽²⁾ المصدر نفسه (7/ 88). بمثل الذي عن هشام.

⁽³⁾ صحيح مسلم، (1/ 490 ح 705).

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ الأشناني: هذه النسبة إلى بيع الأشنان وشرائه، وهي موضع ببغداد. اللباب في تهذيب الأنساب: ابن الأثير، (1/ 67).

⁽³⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 207 / رقم 1903).

قال ابن قانع: "ضعيف"⁽¹⁾، وقال الدارقطني: "لَيْسَ بِالْقَوِيَّ، يروي عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُكَدَّرِ، عَنِ جَابِرٍ، الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، هَذَا يُسْقَطُ مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ"⁽²⁾—يعني حديث الدراسة، وقال الذهبي معلقاً على ذلك: "يعني من أتى بهذا مَمَّنْ هو صاحب مائة ألف حديث أثر فيه ليناً، بحيث تنحط رتبة المائة ألف عن درجة الاحتجاج، وإنما هذا على سبيل المبالغة؛ فكم مَمَّنْ قد رَوَى مائتي حديث، ووهم منها في حديثين وثلاثة، وهو ثقة؟"⁽³⁾، وقال الدارقطني في موضع آخر: "ضعيف ليس بالقوي، يُخْطِئُ كَثِيرًا"⁽⁴⁾، وقال ابن عبد الهادي: "رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِسَبَبِ هَذَا الْحَدِيثِ"⁽⁵⁾—يعني حديث الدراسة.

وقال أبو حاتم الرازي: "ثقة ثبت"⁽¹⁾، وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: "ثقة"⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يُخْطِئُ"⁽³⁾.

وقال الذهبي: "ثقة صاحب حديث"⁽⁴⁾، وقال في موضع آخر: "صدوق"⁽⁵⁾، وزاد مرة: "رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ"⁽⁶⁾، وفيه بعض اللين، والعجب؛ أَنَّ أَبَا حَاتِمٍ مَعَ تَعْنُّتِهِ، قَالَ: ثِقَّةٌ ثَبَّتَ"⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"⁽⁸⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة يُخْطِئُ في حديثه عن الثوري، وحديث الدراسة عنه، وقد أخطأ فيه الربيع كما سألين في الحكم على الحديث.
وبقية رجاله ثقات.

⁽¹⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (4/ 346 / رقم 1557).

⁽²⁾ (سؤالات الحاكم للدارقطني، (ص: 206 / رقم 319).

⁽³⁾ سير أعلام النبلاء: الذهبي، (8/ 478 / رقم 1686).

⁽⁴⁾ (سؤالات البرقاني للدارقطني، (ص: 30 / رقم 156).

⁽⁵⁾ (المحرر في الحديث: ابن عبد الهادي، (ص: 259 / رقم 411).

⁽¹⁾ (الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 471 / رقم 2106).

⁽²⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (4/ 346).

⁽³⁾ (الثقات: ابن حبان، (8/ 240 / رقم 13218).

⁽⁴⁾ (العبر في خبر من غبر: الذهبي، (1/ 307).

⁽⁵⁾ (ميزان الاعتدال: الذهبي، (2/ 43 / رقم 2747).

⁽⁶⁾ (وهو شيخ البخاري، روى له حديثاً واحداً، وهو: «مَرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». صحيح البخاري، (4/ 150 / ح 3385).

⁽⁷⁾ (المغني في الضعفاء: الذهبي، (1/ 229 / رقم 2101).

⁽⁸⁾ (تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 207 / رقم 1903).

دراسة الوجه الثاني:

الطريق الأول:

فيه مهران بن هارون الرّازي، وهو مجهول الحال.

وفيه يزيد بن مخلد الواسطي، أبو خدّاش⁽¹⁾.

ذكر أبو زرعة الرّازي: اسم يزيد بن مخلد الهروي، وقال: "منكر الحديث"⁽²⁾، قال الباحث سعد الهاشمي لعله يزيد بن مخلد الواسطي أبو خدّاش⁽³⁾.

وبقية إسناده ثقات.

الطريق الثاني:

فيه الحسن بن علي بن محمّد أبو علي، ويقال: أبو محمّد الدمشقي، قال ابن عساكر: "حدّث بأحاديث لا تشبه أحاديث أهل الصدّق"⁽¹⁾.

وفيه محمّد بن عبد الملك الدّينوري⁽²⁾، أبو عبد الله، وهو مجهول الحال.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الأول الذي أورده ابن عبد البر شدّ الرّبيع بذكر ابن المنكر فيه؛ لأنّ الرّبيع بن يحيى، ثقة يُخطئ في حديثه عن الثّوري، وقد روى هذا الحديث عنه؛ قال أبو حاتم الرّازي: "باطلٌ عندي، هذا خطأ، لم أدخله في التّصنيف، أراد: أبا الزُّبير، عن جابر، أو: أبا الزُّبير، عن سعيد بن جبّير، عن ابن عبّاس؛ والخطأ من الرّبيع"⁽³⁾.

قلت: أشار الإمام أبو حاتم الرّازي وألاح إلى أنّ الحديث أصله عن أبي الزُّبير، عن جابر رضي الله عنه، وقد سبق تخريجه كما عند أبي نعيم وابن عساكر، أو عن أبي الزُّبير، عن سعيد، عن ابن عبّاس؛ وقد سبق تخريجه كما عند مسلم.

⁽¹⁾ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 291 / رقم 1245).

⁽²⁾ (سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرّازي، (ص: 478 / رقم 1017).

⁽³⁾ أبو زرعة الرّازي وجهوده في السنة النبوية (2/ 760).

⁽¹⁾ تاريخ دمشق لابن عساكر (13/ 314 / رقم 1393).

⁽²⁾ الدّينوري: هذه النسبة إلى الدينور، وهي بلدة من بلاد الجبل عند قزّميسين، كان بها جماعة من العلماء المحدثين والمشايخ المشاهير". الأنساب للسمعاني (5/ 456).

⁽³⁾ علل الحديث: ابن أبي حاتم، (2/ 313/205).

قال الدارقطني بعد إيراد حديث الدراسة: "وهذا حديث ليس لمحمد بن المنكدر فيه ناقة ولا جمل"⁽¹⁾، وقال أبو نعيم: "غريب من حديث الثوري عن محمد، تفرد به الربيع، واختلف على الثوري في الجمع بين الصلاتين من وجوه عدة"⁽²⁾.

وأما من الوجه الثاني فضعيف -أيضاً؛ لأن الطريق الأول الذي جاء به فيه مهران بن هارون الرّازي، وهو مجهول الحال.

وفيه يزيد بن مخلد الواسطي، أبو خدّاش، وهو منكر الحديث.

والطريق الثاني فيه، فيه الحسن بن علي الدمشقي، وقد حدث بأحاديث لا تشبه أحاديث

أهل الصدق، وفيه محمد بن عبد الملك الدينوري، وهو مجهول الحال.

وأما مجيء الحديث بدون لفظ: "ولا علة"، أخرجه مسلم. والله أعلى وأعلم.

المطلب الثاني: تضعيف الحديث بقوله: إسناده لين ضعيف.

من الألفاظ التي استخدمها ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث، قوله: لين ضعيف،

ومن أمثلة ذلك عنده:

الحديث الأول: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: وَقَدْ رَوَى أَبُو مَعْشَرَ الْمَدَنِيُّ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْجَنُوبِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَدِينَةُ مُهَاجِرِي، وَمَضْجَعِي مِنَ الْأَرْضِ، وَحَقٌّ عَلَيَّ أُمَّتِي أَنْ يُكْرِمُوا جِيرَانِي مَا اجْتَنَبُوا الْكِبَائِرَ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ سَقَاهُ اللَّهُ مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ، غُصَاةَ أَهْلِ النَّارِ»⁽¹⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَهَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ لَيْنٌ وَضَعْفٌ، لَيْسَ مِمَّا يُحْتَجُّ

بِهِ، وَالْفَضَائِلُ يُنْسَامَحُ فِيهَا قَدِيمًا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ"⁽²⁾.

⁽¹⁾ سؤالات البرقاني للدارقطني، (ص: 61 / رقم 23).

⁽²⁾ حلية الأولياء: أبي نعيم، (7 / 88).

⁽¹⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (21 / 25).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

تخريج الحديث:

روي الحديث من وجهين:

الأول: عن عبد السلام بن أبي الجنوب، عن الحسن البصري، عن مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أبو بكر الروياني، قال: نَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، نَا جَابِرُ بْنُ إِسْحَاقَ الْبَاهِلِيُّ، نَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الحديث⁽¹⁾.

وأخرجه الطبراني⁽²⁾ من طريق عاصم بن عليٍّ، وأخرجه ابن عدي⁽³⁾ من طريق عامر بن سيَّار؛ كلاهما (عاصم، وعامر) من طريق أبي ضَمْرَةَ أَنَسِ بْنِ عِيَاضٍ، عن عبد السلام بن أبي الجنوب، به.

الثاني: عن عبد السلام بن أبي الجنوب عن عمرو بن عبيد، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي خيثمة⁽¹⁾، وابن عدي⁽²⁾، وابن النجَّار⁽³⁾، وأبو الطَّيِّبِ الْفَاسِي⁽⁴⁾؛ أربعتهم من طريق أبي ضَمْرَةَ أَنَسِ بْنِ عِيَاضٍ، عن عبد السلام بن أبي الجنوب، به.

وله شاهدان:

الأول: شاهد له دون لفظة: "مَا اجْتَنَبُوا الْكِبَارِ"، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ سَقَاهُ اللَّهُ مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ عُصَاةَ أَهْلِ النَّارِ"، وهو من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه الإمام ابن عدي، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ شَيْبٍ، وَصَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ زَيْلَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ

⁽¹⁾ مسند الروياني، (2/ 329 / ح 1301).

⁽²⁾ المعجم الكبير: الطبراني، (20/ 205 / ح 470). بمثله.

⁽³⁾ الكامل: ابن عدي، (7/ 25 - 26 / ح 1487). بمثله.

⁽¹⁾ تاريخ ابن أبي خيثمة، (1/ 347 / ح 1298). مقتصرًا على لفظ: "الْمَدِينَةُ مُهَاجِرِي".

⁽²⁾ الكامل: ابن عدي، (7/ 25 - 26 / ح 1487). بمثله.

⁽³⁾ الدرة الثمينة في أخبار المدينة: ابن النجار، (ص: 46).

⁽⁴⁾ شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام: أبي الطَّيِّبِ الْفَاسِي، (2/ 398). بنحوه.

عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَدِينَةُ مُهَاجِرِي، وَفِيهَا بَيْتِي، وَحَقٌّ عَلَى أُمَّتِي حِفْظُ جِيرَانِي»⁽¹⁾.

وأخرجه أبو الطاهر السلفي⁽²⁾، وابن المقرئ⁽³⁾؛ كلاهما من طريق محمد بن الحسن زباله، به.

الثاني: شاهد للفظ: "الْمَدِينَةُ مُهَاجِرِي، وَمَضْجَعِي مِنَ الْأَرْضِ"، دون بقية الحديث، وهو من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه ابن المقرئ⁽⁴⁾، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْمُقَدَّمُ، ثنا الْمُعْتَمِرُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمَدِينَةُ مُهَاجِرِي، وَفِيهَا قَبْرِي». دراسة الإسناد:

فيه جابر بن إسحاق الباهلي⁽¹⁾، أبو سعيد البصري، روى عن أبي معشر نجيح المدني، قال أبو حاتم الرازي: "صدوق"⁽²⁾، وقال ابن حبان: "مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ"⁽³⁾. خلاصة القول في الراوي: صدوق، والله تعالى أعلم.

وفيه أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن، السندي⁽⁴⁾ المدني، مولى بني هاشم، مشهور بكنيته، مات سنة سبعين ومائة، ويقال: كان اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه (7/ 373). بنحوه.

⁽²⁾ الطيوريات: أبي الطاهر السلفي، (3/ 838 ح 752).

⁽³⁾ جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم: ابن المقرئ، (ص: 49 ح 17).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه (ص: 51 ح 18).

⁽¹⁾ الباهلي: هذه النسبة الى باهلة وهي باهلة بن اعصر وكان العرب يستكفون من الانتساب الى باهلة كأنها ليست فيما بينهم من الأشراف. الأنساب للسمعاني (2/ 70).

⁽²⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (2/ 501 رقم 2063).

⁽³⁾ الثقات: ابن حبان، (8/ 163 ح 12765).

⁽⁴⁾ السندي: هذه النسبة إلى السند، وهي من بلاد الهند. الأنساب للسمعاني (7/ 269).

⁽⁵⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 559 رقم 7100).

قال هُشيم بن بشير: "ما رأيتُ مدنيا أكيس من أبي معشر، وما رأيت مدنيا يشبهه"⁽¹⁾، وقال يزيد بن هارون: ثبت حديثه"⁽²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "كان أحمد بن حنبل يرضاه، ويقول: كان بصيرا بالمغازي"⁽³⁾، وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر: "كان صدوقا لكنه لا يُقيم الإسناد، ليس بذاك"⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "كنتُ أهاب حديث أبي معشر حتى رأيت أحمد بن حنبل يحدث عن رجل عنه أحاديث، فتوسّعت بعد في كتابة حديثه"⁽⁵⁾، وسُئل عنه أيضا، أهو ثقة؟ فقال: "صالح لئن الحديث، محلّه الصدق"، وسُئل عنه مرة أخرى هو وأبو زُرعة فقالا: "صدوق"⁽¹⁾، وزاد أبو زُرعة: "في الحديث، وليس بالقوي"⁽²⁾، وقال ابن مهدي: "يُعرف ويُكره"⁽³⁾. وقال ابن عدي: "مع ضعفه يُكتب حديثه"⁽⁴⁾، وقال ابن شاهين: "كان صدوقًا، ولكنه لا يُقيم الأسانيد"⁽⁵⁾، وقال الخطيب: "كان من أعلم الناس بالمغازي"⁽⁶⁾، وقال أبو نعيم: "كان كيسا حافظا"⁽⁷⁾، وقال في موضع آخر: "روى عن نافع، وابن المنكدر، وهشام بن عروة، ومحمد بن عمرو الموضوعات، لا شيء"⁽⁸⁾، وقال -أيضًا: "كان رجلا أَلَكَنَ"⁽⁹⁾ يقول: حدثنا محمد بن كعب (قعب)"⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 494 / رقم 2263).

⁽²⁾ تهذيب الكمال: المزي، (29/ 325).

⁽³⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 494 / رقم 2263).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ المرجع السابق.

⁽¹⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 494 / رقم 2263).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ التاريخ الكبير: البخاري، (8/ 114 / رقم 2397).

⁽⁴⁾ الكامل: ابن عدي، (8/ 321 / رقم 1984).

⁽⁵⁾ تاريخ أسماء النقات: ابن شاهين، (ص: 243 / رقم 1494).

⁽⁶⁾ تاريخ بغداد: الخطيب، (13/ 429 / رقم 7304).

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ الضعفاء: أبي نعيم، (ص: 153 / رقم 254).

⁽⁹⁾ اللُكْنَةُ: وَهِيَ الْعِي فِي اللِّسَانِ. مقاييس اللغة: ابن فارس، (5/ 264).

⁽¹⁰⁾ ميزان الاعتدال: الذهبي، (4/ 246).

وعن عمرو بن علي الفلاس قال: "كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن أبي معشر ويضعفه ويضحك إذا ذكره، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه⁽¹⁾، وضعفه ابن سعد⁽²⁾، وابن معين⁽³⁾، وابن المديني⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾، وزاد ابن سعد: "كان كثير الحديث"، وقال ابن معين في موضع آخر: "ليس حديثه بشيء"⁽⁶⁾، وقال مرة: "ليس بشيء"، يكتب رفاق الحديث من حديثه، وكان رجلاً أمياً يُنقى أن يروى من حديثه المسند⁽¹⁾، وقال -أيضاً: "ليس بقوي في الحديث"⁽²⁾، وزاد ابن المديني: "ذاك شيخ"⁽³⁾، وقال الدارقطني: "ليس بالقوي"⁽⁴⁾.

وقال أبو كامل مظفر بن مدرك⁽⁵⁾: "كان رجلاً لا يضبط الإسناد"⁽⁶⁾.

وقال البخاري: "منكر الحديث"⁽⁷⁾، وقال ابن حبان: "كان ممن اختلط في آخر عمره، وبقي قبل أن يموت سنتين في تغير شديد، لا يدري ما يحدث به، فكثر المناكير في روايته من قبل اختلاطه؛ فبطل الاحتجاج به"⁽⁸⁾، وذكره ابن الجوزي⁽⁹⁾ في الضعفاء والمتروكين.

⁽¹⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 494 / رقم 2263).

⁽²⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (5/ 418).

⁽³⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 494 / رقم 2263).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 101).

⁽⁶⁾ تاريخ ابن أبي خيثمة، (2/ 350 / 3320).

⁽¹⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 494 / رقم 2263).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ المرجع السابق.

⁽⁴⁾ سنن الدارقطني، (3/ 167 / رقم 2308).

⁽⁵⁾ مظفر بن مدرك الخراساني، أبو كامل نزيل بغداد، ثقة متقن، كان لا يحدث إلا عن ثقة، مات سنة سبع

ومائتين، وقد ذكره ابن عدي وغيره في شيوخ البخاري وهو وهم فإنه لم يلحقه. تقريب التهذيب: ابن حجر،

(ص: 535 / رقم 6722).

⁽⁶⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (4/ 308 / رقم 1909). قلت: ومطهر هذا لم أجده باسمه هذا إلا عند العقيلي،

وابن حبان في الثقات.

⁽⁷⁾ ميزان الاعتدال: الذهبي، (4/ 246).

⁽⁸⁾ المجروحين: ابن حبان، (3/ 60 / رقم 1125).

⁽⁹⁾ الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (3/ 157 / رقم 3507).

وقال الخليلي: "ضَعَفُوهُ فِي الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَتَّقُوا عَلَيْهِ ... وَيَتَقَرَّدُ بِأَحَادِيثٍ، وَأَمْسَكَ الشَّافِعِيُّ عَنِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ"⁽¹⁾، وقال ابن القيسراني: "ضَعِيفٌ جَدًّا"⁽²⁾.
 وقال ابن حجر: "ضعيف أَسَنُّ واختلط"⁽³⁾.
 خلاصة القول في الرَّاوي: صدوق في نفسه، من أئمة المغازي، ليس بالقوي في الحديث، أَسَنُّ واختلط فروى المناكير والموضوعات.
 وفيه عبد السلام ابن أبي الجنوب المدني⁽⁴⁾.
 قال ابن المديني⁽¹⁾، وابن حبان⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾، وابن القيسراني⁽⁴⁾: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ"، وزاد ابن حبان: "يُرْوَى عَنِ النَّقَاتِ مَا لَا يُشَبِّه حَدِيثَ الْأَنْبَاءِ، لَا يُعْجِبُنِي الْإِحْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَنْبَاءَ فِي الرَّوَايَاتِ"، وقال أبو حاتم الرَّازي: "شيخ مديني، متروك الحديث"⁽⁵⁾، وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زُرعة: "ضعيف، ولم يقرأ علينا حديثه"⁽⁶⁾، وقال البزار: "لَيْنُ الْحَدِيثِ"⁽⁷⁾.
 وقال ابن عدي: "بعض ما يرويه، لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ مِنْكَ"⁽⁸⁾، وذكره الدارقطني⁽⁹⁾، وابن الجوزي⁽¹⁰⁾ في الضعفاء والمتروكين.

⁽¹⁾ الإرشاد: الخليلي، (1/ 300).

⁽²⁾ ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (1/ 485 / رقم 703).

⁽³⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 559 / رقم 7100).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه (ص: 355 / رقم 4065).

⁽¹⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (3/ 66 / رقم 1030).

⁽²⁾ المجروحين: ابن حبان، (2/ 150 / رقم 763).

⁽³⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (8/ 271 / رقم 3292).

⁽⁴⁾ معرفة التنكرة، ابن القيسراني، (ص: 145 / رقم 412).

⁽⁵⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6/ 45 / رقم 236).

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ تهذيب التهذيب: ابن حجر، (6/ 315 / رقم 612).

⁽⁸⁾ الكامل: ابن عدي، (7/ 26).

⁽⁹⁾ الضعفاء والمتروكون: الدارقطني، (2/ 163 / رقم 361).

⁽¹⁰⁾ الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2/ 106 / رقم 1925).

وقال الذهبي: "واه"⁽¹⁾، وقال ابن حجر: "ضعيف، لا يُعْتَرُ بذكر ابن حبان له في الثقات فإنه ذكره في الضعفاء"⁽²⁾، قلت: ولم أعر عليه في ثقات ابن حبان المطبوع.

خلاصة القول في الراوي: منكر الحديث، والله تعالى أعلم.

وبقية رواته ثقات

وأما الشاهد الأول: فمداره على محمد بن الحسن بن زبالة.

وهو محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي⁽¹⁾، أبو الحسن المدني، مات قبل المائتين⁽²⁾. قال ابن معين: "لَيْسَ بِثِقَةٍ"⁽³⁾، وقال مرة: "ليس بشيء، هذا كذاب، ليس بشيء"⁽⁴⁾، وقال أيضا: "كَانَ كَذَابًا، وَلَمْ يَكُنْ بِشَيْءٍ"⁽⁵⁾، وقال البخاري: "عِنْدَهُ مَنَاقِيرٌ"⁽⁶⁾.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ: "كُتِبَتْ عَنْهُ مِئَةُ أَلْفٍ حَدِيثٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُ كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ فَتَرَكْتُ حَدِيثَهُ"⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم الرّازي: "واهي الحديث، ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، منكر الحديث، عنده مناكير، وليس بمتروك الحديث"⁽⁸⁾، وقال أبو زرعة: "واهي الحديث"⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: "هو في موضع أن يُتْرَكَ حَدِيثُهُ"⁽¹⁰⁾، وقال مسلم: "غير ثقة"، وقال السّاجي: "وضع حديثا على مالك، ووضع كتاب مثالب الأنساب فجفاه أهل المدينة"⁽¹¹⁾، وقال الجوزجاني: "لم يقنع النَّاسُ بحديثه"⁽¹²⁾.

(1) الكاشف: الذهبي، (1/ 651/ رقم 3363).

(2) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 355/ رقم 4065)

(1) المخزومي: هذه النسبة إلى قبيلتين، إحداهما تنسب إلى مخزوم بن عمرو، والأخرى إلى مخزوم قرشي وهو مخزوم بن يقظة ابن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب. الأنساب للسمعاني، (12/ 136).

(2) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 474/ رقم 5815).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي، (ص: 214/ رقم 794).

(4) سؤالات ابن الجنيّد لابن معين، (ص: 390/ رقم 486).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (3/ 227/ رقم 1060).

(6) التاريخ الكبير: البخاري، (1/ 67/ رقم 154)، والضعفاء الصغير: البخاري، (ص: 119/ رقم 329).

(7) تهذيب الكمال: المزي، (25/ 65).

(8) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (7/ 228/ رقم 1254).

(9) المصدر نفسه.

(10) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرّازي، (ص: 177).

(11) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (9/ 117/ رقم 160).

(12) أحوال الرجال: الجوزجاني، (ص: 231/ رقم 229).

وقال النسائي: "مُتْرُوكُ الْحَدِيثِ"⁽¹⁾، وقال ابن حبان: "كَانَ مِمَّنْ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ، وَيُرْوِي عَنْ الثَّقَاتِ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ تَدْلِيلٍ عَنْهُمْ"⁽²⁾، وقال ابن شاهين: "ليس بثقة، كان يسرق الحديث"⁽³⁾، وقال الأزدي: "مُتْرُوكُ الْحَدِيثِ"⁽⁴⁾، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ"⁽⁵⁾، وقال الخليلي: "رَوَى عَنْ مَالِكٍ مَنَاقِيرَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ"⁽¹⁾، وقال أبو نعيم: "مُنْكَرٌ"⁽²⁾. وقال الحاكم يروي عن مالك والدارقطني المعضلات⁽³⁾، وقال في موضع آخر: "ذاهب الحديث"⁽⁴⁾، وقال ابن القيسراني: "وَاهِي الْحَدِيثِ"⁽⁵⁾، وقال مرة: "كَذَّابٌ"⁽⁶⁾، وذكره الدارقطني⁽⁷⁾، وابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين⁽⁸⁾. وقال الذهبي: "متروك"⁽⁹⁾، وقال ابن حجر: "كذبوه"⁽¹⁰⁾، وقال السيوطي: "مُتْرُوكٌ"⁽¹¹⁾. خلاصة القول في الرواي: متروك، متهم بالكذب، والله أعلم.

وأما الشاهد الثاني: فجميع رواته ثقات إلا محمد بن يعقوب مجهول الحال، لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(1) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 92 / رقم 535).

(2) المجروحين: ابن حبان، (2 / 275 / رقم 965).

(3) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، (ص: 165 / رقم 550).

(4) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (3 / 51 / رقم 2944).

(5) المصدر نفسه.

(1) الإرشاد: الخليلي، (1 / 170 / رقم 9).

(2) الضعفاء: أبي نعيم، (ص: 141 / رقم 218).

(3) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (9 / 117 / رقم 160).

(4) الأسامي والكنى: أبي أحمد الحاكم، (3 / 313 / رقم 1403).

(5) تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (ص: 51).

(6) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (3 / 1621 / رقم 3605).

(7) الضعفاء والمتروكون: الدارقطني، (3 / 130 / رقم 473).

(8) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (3 / 51 / رقم 2944).

(9) الكاشف: الذهبي، (2 / 164 / رقم 4794).

(10) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 474 / رقم 5815).

(11) اللآلئ المصنوعة: السيوطي، (1 / 29).

الحكم على الحديث:

الحديث منكر؛ لأن فيه عبد السلام بن أبي الجنوب، وهو منكر الحديث، وفيه أبي معشر صدوق في نفسه، من أئمة المغازي، ليس بالقوي في الحديث، أسن واختلط فروى المناكير والموضوعات.

وأما الشاهدان فلم يبلغا النجعة، إذ الأول منهما فيه محمد بن الحسن بن زبالة متروك الحديث، متهم بالكذب، وأما الثاني ففيه محمد بن يعقوب مجهول الحال؛ وعليه فلا يغتر بوجودهما لأنهما لم يقويا بنفسهما، فلا يقوى بهما غيرهما، ويوافق ما ذهب إليه حكم العلماء، قال ابن القيسراني: "وهذا منكر، وعبد السلام لا يتابع على حديثه"⁽¹⁾، وقال الهيثمي: "وفيه عبد السلام بن أبي الجنوب وهو متروك، والله أعلم"⁽²⁾.

وذكر ابن القيسراني الشاهد الأول، وأتبعه بقوله: "رواه محمد بن الحسن بن زبالة: عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، ومحمد بن الحسن هذا كذاب"⁽³⁾، والله تعالى أعلى وأعلم.

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ زَبَانَ بْنِ قَائِدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ قَعَدَ فِي مُصَلَّاهُ حِينَ يَنْصَرِفُ مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى يُسَبِّحَ⁽⁴⁾ رُكْعَتَي الضُّحَى لَا يَقُولُ إِلَّا خَيْرًا، غُفِرَ لَهُ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ زَبَدِ الْبَحْرِ»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (4/ 2456 / ح 5691).

⁽²⁾ مجمع الزوائد: الهيثمي، (3/ 665 / ح 5840).

⁽³⁾ ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (4/ 2456 / ح 5691).

⁽⁴⁾ يُسَبِّحُ: قال ابن فارس: "سَبَّحَ السَّيْنُ وَالْبَاءُ وَالْحَاءُ أَصْلَانِ ... السُّبْحَةُ، وَهِيَ الصَّلَاةُ، وَيَخْتَصُّ بِذَلِكَ مَا كَانَ نَفْلًا غَيْرَ فَرَضٍ. يَقُولُ الْفُقَهَاءُ: يَجْمَعُ الْمُسَافِرُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَلَا يُسَبِّحُ بَيْنَهُمَا، أَيْ لَا يَنْتَقِلُ بَيْنَهُمَا بِصَلَاةٍ. مقاييس اللغة: ابن فارس، (3/ 125).

⁽⁵⁾ قال ابن منظور: "الرَّيْدُ: زَيْدُ الْجَمَلِ الْهَائِجِ، وَهُوَ لُغَامُهُ الْأَبْيَضُ الَّذِي تَنْتَلِطُ بِهِ مَسَافِرُهُ إِذَا هَاجَ، وَلِلْبَحْرِ زَبَدٌ إِذَا هَاجَ مَوْجُهُ. لسان العرب: ابن منظور، (3/ 193).

⁽⁶⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (8/ 142).

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَهَذَا الْإِسْنَادُ عِنْدَهُمْ لَيْنٌ ضَعِيفٌ؛ إِلَّا أَنْ الْفَضَائِلَ يَرَوْنَهَا عَنْ كُلِّ مَنْ رَوَاهَا وَلَا يَرُدُّونَهَا"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد رحمه تعالى، قال: حَدَّثَنَا حَسَنٌ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ⁽²⁾، حَدَّثَنَا زَبَّانُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَعَدَ فِي مُصَلَّاهُ حِينَ يُصَلِّي الصُّبْحَ حَتَّى يُسَبِّحَ الضُّحَى، لَا يَقُولُ إِلَّا خَيْرًا غُفِرَتْ لَهُ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ زَبَدِ الْبَحْرِ»⁽³⁾.

أخرجه أبو داود من طريق يحيى بن أيوب⁽⁴⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁵⁾، وأخرجه أبو يعلى⁽⁶⁾، وابن عدي⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾؛ كلاهما من طريق رشدين أبي الحجاج المَهْرِي، وأخرجه الطبراني -أيضاً⁽⁹⁾ من طريق ابن لهيعة، ثلاثتهم؛ (يحيى بن أيوب، وأبو الحجاج المَهْرِي، وابن لهيعة) عن زَبَّان بن فائد، به.

دراسة الإسناد:

فيه زَبَّان بن فائد الحمراوي⁽¹⁰⁾؛ مات سنة خمس وخمسين ومائة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹⁾ الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي البغدادي، قاضي الموصل، وغيرها ثقة، مات سنة تسع أو عشر ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 164 / رقم 1288).

⁽²⁾ عبد الله بن لهيعة بن عقبة، أبو عبد الرحمن المصري القاضي، صدوق مدلس عن الضعفاء، اختلط بعد احتراق كتبه، وروايته قبل احتراق كتبه فصححة، وخاصة عن العبادلة، ويروى حديثه للاعتبار والمتابعات، وإذا انفرد فلا يحتج به. سبقت ترجمته، (ص: 74).

⁽³⁾ مسند أحمد، (24 / 387 / ح 15623).

⁽⁴⁾ سنن أبي داود، (2 / 27 / ح 1287). بنحوه.

⁽⁵⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (3 / 69 / ح 4907). بنحوه.

⁽⁶⁾ مسند أبي يعلى الموصلي، (3 / 61 / ح 1487). بلفظ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الْفَجْرِ ثُمَّ قَعَدَ يُذَكِّرُ اللَّهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».

⁽⁷⁾ الكامل: ابن عدي، (4 / 75 / رقم 669). بلفظ: أبي يعلى.

⁽⁸⁾ المعجم الكبير: الطبراني، (20 / 196 / ح 442). بنحوه.

⁽⁹⁾ المعجم الكبير: الطبراني، (20 / 196 / ح 442). بنحوه.

⁽¹⁰⁾ الحمراوي: هذه النسبة إلى الحمراء، وهو موضع بفسطاط مصر. الأنساب للسمعاني، (4 / 245).

قال ابن معين: "شيخ ضعيف"⁽²⁾، وقال أحمد: "أحاديثه مناكير"⁽³⁾، وقال الساجي: "عنده مناكير"⁽⁴⁾، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جدًا يُنفرد عن سهل بن معاذ بنسخة، كأنها موضوعة لا يُحتجُّ به"⁽¹⁾، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين⁽²⁾، وقال ابن القيسراني: "سهل بن معاذ - وزبَّانٌ ليسا بشيء"⁽³⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "صالح"⁽⁴⁾.
وقال الذهبي: "فاضل خير ضعيف"⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: "ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته"⁽⁶⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف، يُنفرد عن سهل بن معاذ بنسخة، منكراً كأنها موضوعة، مع صلاحه وعبادته.

وفيه سهل بن معاذ بن أنس الجهني، نزيل مصر، لا بأس به إلا في روايات زبَّان عنه⁽⁷⁾، ورواية الدراسة من روايته عنه. وبقية رجاله ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث مُنكَرٌ؛ لأنَّ مداره على زبَّان بن فائد؛ وهو ضعيف يُنفرد عن سهل بن معاذ بنسخة منكراً كأنها موضوعة، وهذا منها، قال النووي: "إسناده ضَعِيف"⁽⁸⁾، وقال ابن القطَّان: "وسكت - يعني الإشبيلي - عنه متسامحاً، وهو لا يصح؛ لِأَنَّهُ من رواية ابن وهب، عن يحيى بن

⁽¹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 213 / رقم 1985).

⁽²⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3 / 616 / رقم 2788).

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ تهذيب التهذيب: ابن حجر، (3 / 308).

⁽¹⁾ المجروحين: ابن حبان، (1 / 313 / رقم 378).

⁽²⁾ انظر: (1 / 292 / رقم 1258).

⁽³⁾ تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (ص: 317 / رقم 798).

⁽⁴⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3 / 616 / رقم 2788).

⁽⁵⁾ الكاشف: الذهبي، (1 / 400 / رقم 1610).

⁽⁶⁾ سنن أبي داود، (2 / 27 / ح 1287). بنحوه.

⁽⁷⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 258 / رقم 2667).

⁽⁸⁾ خلاصة الأحكام: النووي، (1 / 571 / رقم 1937).

أَيُّوب، عَنْ زِيَانِ بْنِ فَائِدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مَعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ فَذَكَرَهُ، وَسَهْلُ بْنُ مَعَاذٍ ضَعِيفٌ، وَزِيَانُ بْنُ فَائِدٍ ضَعِيفٌ⁽¹⁾.

وقال بدر الدين العيني: "وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "وَقَالَ شَيْخُنَا زَيْنُ الدِّينِ -يَعْنِي الْعِرَاقِي-: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، قُلْتُ: لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ زِيَانَ بْنَ فَائِدٍ، ضَعْفُهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ: أَحَادِيثُهُ مَنَاقِيرٌ، وَلَكِنْ أَبُو دَاوُدَ لَمَّا رَوَاهُ سَكَتَ عَلَيْهِ، وَسَكَوَتُهُ دَلِيلُ رِضَاهُ بِهِ"⁽³⁾.

قلت: وهذا غير مُسَلَّم به، قال ابن حجر: "لِأَنَّ سَكَوَتَهُ -يَعْنِي أَبُو دَاوُدَ- تَارَةً يَكُونُ اكْتِفَاءً بِمَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنَ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ الرَّأْيِ فِي نَفْسِ كِتَابِهِ، وَتَارَةً يَكُونُ لَذَهْوُلٍ مِنْهُ، وَتَارَةً يَكُونُ لَشِدَّةٍ وَضَوْحٍ ضَعْفِ ذَلِكَ الرَّأْيِ وَاتِّفَاقِ الْأَثْمَةِ عَلَى طَرَحِ رَوَايَتِهِ"⁽⁴⁾، وهذا الأخير هو الذي يناسب حديث الدراسة، وقال الألباني: "إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ زِيَانُ ضَعِيفٌ الْحَدِيثُ"⁽⁵⁾، والله تعالى أعلى وأعلم.

المطلب الثالث: تضعيف الحديث بقوله: إسناده ضعيف، أو ليس بالقوي.

من منهج الإمام ابن عبد البر إطلاق بعض الألفاظ التي تشير إلى ضعف إسناده الحديث كقوله: في إسناده ضعف، أو ليس بالقوي، ومن أمثلة ذلك عنده:

الحديث الأول: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُفَسَّرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَرَّرِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُغَزَلَ⁽⁴⁾ عَنِ الْحَرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا»⁽⁵⁾.

نقد الحديث:

⁽¹⁾ بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (4/ 171 / رقم 1638).

⁽²⁾ عمدة القاري شرح صحيح البخاري: العيني، (7/ 239).

⁽³⁾ المصدر نفسه (7/ 146). لم أعثر عليه من كتب العراقي.

⁽⁴⁾ النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر، (1/ 440).

⁽⁵⁾ ضعيف أبي داود: الألباني، (2/ 50 / ح 238).

⁽⁴⁾ العَزْلُ: عَزْلُ الرَّجُلِ الْمَاءَ عَنْ جَارِيَّتِهِ إِذَا جَامَعَهَا لِئَلَّا تَحْمِلَ. لسان العرب: ابن منظور، (11/ 441).

⁽⁵⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (3/ 150).

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، وَلَكِنَّ إِجْمَاعَ الْحُجَّةِ عَلَى الْقَوْلِ بِمَعْنَاهُ يَقْضِي بِصِحَّتِهِ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

وقد رُوي الحديث مرفوعاً، وموقوفاً على عمر، وابنه عبد الله رضي الله عنهما.

أولاً: من أخرجه مرفوعاً:

وقد رُوي هذا المرفوع من مسند عمر، ومن مسند أبي هريرة رضي الله عنهما.

1- من أخرجه من مسند عمر رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد بن حنبل⁽¹⁾، وابن ماجه⁽²⁾، ويعقوب الفسوي⁽³⁾، والطبراني⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾؛ جميعهم من طريق إسحاق بن عيسى، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهري، عن مُحَرَّر بن أَبِي هريرة، عن أَبِيهِ رضي الله عنه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وذكره معلّقاً ابن أبي حاتم من طريق إِسْحَاقَ بْنِ الطَّبَّاعِ⁽⁷⁾، والدارقطني من طريق عبد الله بن وهب⁽⁸⁾؛ كلاهما (إسحاق بن عيسى، وعبد الله بن وهب) عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهري، عن حمزة بن عبد الله بن عُمَرَ، عن أَبِيهِ، عن عمر رضي الله عنه، بمثله.

2- من أخرجه من مسند أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه ابن سمعون من طريق موسى بن داود عن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزُّهري، عن المحرّر بن أبي هريرة، عن أبي هريرة رضي الله عنه⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽¹⁾ مسند أحمد، (1/ 339 / ح 212).

⁽²⁾ سنن ابن ماجه، (1/ 620 / ح 1928).

⁽³⁾ المعرفة والتاريخ: الفسوي، (1/ 385 / ح 2).

⁽⁴⁾ المعجم الأوسط: الطبراني، (4/ 87 / ح 3679).

⁽⁵⁾ علل الدارقطني، (2/ 93 / رقم 35).

⁽⁶⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (7/ 376 / ح 14324).

⁽⁷⁾ علل الحديث: ابن أبي حاتم، (4/ 38 / رقم 1233).

⁽⁸⁾ علل الدارقطني، (2/ 93 / رقم 135). بمثله.

⁽⁹⁾ أمالي ابن سمعون الواعظ، (ص: 137 / ح 87). بمثله.

ثانيا: من أخرجه موقوفاً:

وقد روي موقوفاً على عمر وعلى ابنه عبد الله رضي الله عنهما.

1- من أخرجه موقوفاً على عمر رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي حاتم من طريق إسحاق بن عيسى⁽¹⁾، عن ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزُّهري، عن حمزة بن عبد الله، عَنْ أَبِيهِ، عن عمر رضي الله عنه. وأخرجه ابن أبي حاتم -أيضاً- من دون ذكر الزُّهري في الإسناد؛ من طريق أبي صالح كاتب الليث، عَنْ ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن حمزة بن عبد الله، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَر رضي الله عنه⁽¹⁾.

2- من أخرجه موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي الأسود، عَنْ ابْنِ لَهَيْعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ الزُّهري، عن حمزة بن عبد الله، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه⁽²⁾.

دراسة الإسناد:

فيه محرر بن أبي هريرة الدوسي، المدني، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز⁽³⁾. قال ابن سعد: "كان قليل الحديث"⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال الذهبي: "وثق"⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: "مقبول"⁽⁷⁾. خلاصة القول في الراوي: مقبول.

وفيه عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف واختلط بعد احتراق كتبه⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ علل الحديث: ابن أبي حاتم، (4/ 38 / رقم 1234).

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 38 / ح 1233).

⁽³⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 521 / رقم 6500).

⁽⁴⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (5/ 254).

⁽⁵⁾ الثقات: ابن حبان، (7/ 124 / رقم 9290).

⁽⁶⁾ الكاشف: الذهبي، (2/ 244 / رقم 5308).

⁽⁷⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 521 / رقم 6500).

⁽⁸⁾ سبقت ترجمته (ص: 70).

وفيه إسحاق بن عيسى بن نجیح، البغدادي، أبو يعقوب ابن الطَّبَّاع، صدوق، مات سنة أربع عشرة ومائتين وقيل بعدها بسنة⁽¹⁾.

وبقية رواته ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف مرفوعاً وموقوفاً؛ لأنَّ مداره على ابن لهيعة، وهو ضعيف اختلط بعد احتراق كتبه، وقد خلط فيه، فرواه مرة مرفوعاً من مسند عمر، وأخرى من مسند أبي هريرة رضي الله عنهما، والذي من مسند عمر رضي الله عنه رواه من وجهين مختلفين، فمرة رواه عن مُحَرَّرِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنهما، وأخرى عن حمزة بن عبد الله بن عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنهما.

وأما الموقوف فمرة أوقفه على عمر، وأخرى على ابنه عبد الله رضي الله عنهما، فالموقوف على عمر رواه بوجهين؛ مرة بذكر الزُّهري بين جعفر بن ربيعة، وحمزة بن عبد الله، وأخرى دون ذكره.

ولك بعض أقوال النَّقَّاد على المرفوع، سئل الإمام أحمد عنه، فقال: "مَا أَنْكَرَهُ!"⁽¹⁾، وسئل عنه أبو حاتم الرَّايزي، فقال: "هَذَا مِنْ تَخَالِيطِ ابْنِ لَهَيْعَةَ، وَمَنْ لَا يَفْهَمُ يَسْتَغْرِبُ هَذَا، وَهُوَ عِنْدِي خَطَأٌ"⁽²⁾، وقال الطَّبْرَانِي: "لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، إِلَّا جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَلَا عَنْ جَعْفَرٍ، إِلَّا ابْنُ لَهَيْعَةَ، تَقَرَّدَ بِهِ: إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، وَلَا يُرَوَّى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ"⁽³⁾.

وسئل عنه الدَّارِقُطْنِي: "فَقَالَ: تَقَرَّدَ بِهِ إِسْحَاقُ الطَّبَّاعُ، عَنِ ابْنِ لَهَيْعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَرَّرِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ، وَوَهَمَ فِيهِ، وَخَالَفَهُ ابْنُ وَهْبٍ فَرَوَاهُ عَنِ ابْنِ لَهَيْعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمَزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ، وَهُوَ وَهْمٌ -أَيْضاً- وَالصَّوَابُ مُرْسَلٌ عَنْ عُمَرَ"⁽⁴⁾.

(1) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 102 / رقم 375).

(1) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، (ص: 389 / رقم 1869).

(2) علل الحديث: ابن أبي حاتم، (4 / 37).

(3) المعجم الأوسط: الطبراني، (4 / 87 / ح 3679).

(4) العلل: الدارقطني، (2 / 93 / رقم 135).

وقال البوصيري: "هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ لضعف ابن لهيعة سواء وله شاهد من حديث ابن عمر ومن حديث ابن عباس رواه البيهقي منفردا بهما عن أصحاب الكتب الستة"⁽¹⁾، ووافقه السندي⁽²⁾، وقال ابن الملقن: "وفي إسناده ابن لهيعة، وقد علمت حاله"⁽³⁾، وقال ابن حجر: "وفيه ابن لهيعة"⁽⁴⁾.

وقال الشوكاني: "حديث عمر بن الخطاب في إسناده ابن لهيعة وفيه مقال معروف"⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "ليس إسناده بذلك"⁽²⁾، وقال الألباني: "ضعيف"⁽³⁾.

وأما الموقوف على عمر رضي الله عنه فقال فيه أبو حاتم الرّازي: "حديث أبي صالح أصح؛ وهذا من تخاليط ابن لهيعة"⁽⁴⁾، يعني بحديث أبي صالح الموقوف الذي لم يذكر فيه الزهري بين جعفر بن ربيعة، وحمزة بن عبد الله. ولا يعني هذا تصحيح منه له، لقوله في آخر عبارته: "وهذا من تخاليط ابن لهيعة"، وقول الإمام الدارقطني فيه: "الصواب مُرْسَلٌ عَنْ عُمَرَ"⁽⁵⁾، بنفس مراد أبي حاتم من قوله الذي بيّناه.

وأما الموقوف على ابن عمر قال فيه أبو حاتم: "وهذا أشبه"، لا يعني هذا أنه صحيح؛ لأن مداره على ابن لهيعة، والله تعالى أعلى وأعلم.

⁽¹⁾ مصباح الزجاجة: البوصيري، (2 / 111 / ح 692).

⁽²⁾ حاشية السندي على سنن ابن ماجه، (1 / 595).

⁽³⁾ البدر المنير: ابن الملقن، (7 / 664).

⁽⁴⁾ التلخيص الحبير: ابن حجر، (3 / 400).

⁽¹⁾ نيل الأوطار: الشوكاني، (6 / 234).

⁽²⁾ المصدر نفسه. (6 / 233).

⁽³⁾ إرواء الغليل: الألباني، (7 / 70 / رقم 2007).

⁽⁴⁾ علل الحديث: ابن أبي حاتم، (4 / 38 / رقم 1234).

⁽⁵⁾ العلل: الدارقطني، (2 / 93 / رقم 135).

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ حَمْدَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ فُرِيُّ عَلَى سُفْيَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى الْجَابِرَ، عَنْ أَبِي مَاجِدٍ الْحَنْفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ -يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ: سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ السَّيْرِ بِالْجِنَازَةِ، فَقَالَ: «الْجِنَازَةُ مَتَّبُوعَةٌ وَلَيْسَتْ بِتَابِعَةٍ»⁽¹⁾، وَكَانَ سُفْيَانُ -يَعْنِي ابْنَ عَيْنَةَ، يَقُولُ فِيهِ أحيانًا: «وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ تَقَدَّمَهَا»⁽²⁾»⁽³⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ؛ لِأَنَّ أَبَا مَاجِدٍ وَيَحْيَى الْجَابِرَ ضَعِيفَانِ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: وَلَيْسَ مِنْهَا مَنْ يَفْذُمُهَا. وَفُرِيُّ عَلَى سُفْيَانَ: سَمِعْتُ يَحْيَى الْجَابِرَ، عَنْ أَبِي مَاجِدٍ الْحَنْفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: الْحَدِيثُ⁽⁵⁾.

أخرجه عبد الرزاق⁽⁶⁾، وأحمد⁽⁷⁾، كلاهما من طريق ابن عيينة، وأخرجه أحمد⁽⁸⁾ -أيضًا، وابن الجوزي⁽⁹⁾، والبيهقي⁽¹⁰⁾، أربعتهم من طريق زهير بن معاوية، وأخرجه أحمد⁽¹¹⁾،

⁽¹⁾ بِتَابِعَةٍ: أَي يَبْلُغُهَا مَنْ يَتَّبِعُهَا وَيَجْعَلُهَا أَمَامَهُ وَلَا يَتَقَدَّمُهَا. التتوير شرح الجامع الصغير: الصنعاني، (5/298).

⁽²⁾ أَي لَا يَعْدُ مَشِيعًا لَهَا. فيض القدير: المناوي، (3/360).

⁽³⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (98/12).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ مسند أحمد، (6/64 ح3585).

⁽⁶⁾ مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (3/446 ح6265). بمثله.

⁽⁷⁾ مسند أحمد، (7/86 ح3978). بمعناه.

⁽⁸⁾ مسند أحمد، (6/279 ح3734)، (7/54 ح3939). بمعناه.

⁽⁹⁾ التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (2/11 ح879). بمعناه.

⁽¹⁰⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (4/33 ح6849). بمعناه.

⁽¹¹⁾ مسند أحمد، (7/183 ح4110). بمثل حديث ابن أبي شيبه.

والطَّحَاوِي⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾؛ ثلاثتهم من طريق الحسن بن صالح بن حي، وأخرجه ابن أبي شيبه⁽³⁾ عن محمد بن فضيل.

وأخرجه أبو داود⁽¹⁾، وأبو يعلى⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾؛ ثلاثتهم من طريق أبي عوانة، وأخرجه الترمذي من طريق شعبة⁽⁴⁾، وأخرجه ابن ماجه من طريق عبد الواحد بن زياد⁽⁵⁾، وأخرجه أبو يعلى من طريق خالد الواسطي⁽⁶⁾، وجري⁽⁷⁾.

وأخرجه ابن شاهين من طريق عمَّار بن زُرَيْق⁽⁸⁾ وأخرجه الطبراني من طريق علي بن صالح⁽⁹⁾؛ جميعهم (ابن عُيينة، وزهير، والحسن بن صالح بن حي، وابن فضيل، وأبو عوانة، وشعبة، وعبد الواحد، وخالد، جري، وعمَّار، وعلي) عن يحيى الجابر.

وأخرجه الطبراني من طريق أَيُّوب السَّخْتِيَّانِي⁽¹⁰⁾، ويحيى بن هانئ⁽¹¹⁾؛ ثلاثهم (يحيى الجابر، وأيوب، ويحيى) عن أبي ماجد، به.

دراسة الإسناد:

فيه يحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر، أبو الحارث الكوفي⁽¹²⁾.

قال ابن معين: "ليس حديثه بشيء"⁽¹⁾، وقال ابن المديني: "معروف"⁽²⁾، وقال ابن حبان: حَبَّان: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ يَرْوِي الْمُنَاكِيرَ الْكَثِيرَةَ، الَّتِي لَا تُشَبِّهُ حَدِيثَ الْأَيْمَّةِ، حَتَّى رُبَّمَا سَبَقَ إِلَى

(1) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 479 ح/ 2741). بنحوه.

(2) السنن الكبرى: للبيهقي، (4/ 38 ح/ 6867). بمعناه.

(3) مصنف ابن أبي شيبه، (2/ 478 ح/ 11240). بمعناه.

(1) سنن أبي داود، (3/ 206 ح/ 3184). بمعناه.

(2) مسند أبي يعلى الموصلي، (9/ 278 ح/ 5404). بمعناه.

(3) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (5/ 273 رقم 7507). بمعناه.

(4) سنن الترمذي، (3/ 323 ح/ 1011). بمعناه.

(5) سنن ابن ماجه، (1/ 476 ح/ 1484). بمعناه.

(6) مسند أبي يعلى الموصلي، (8/ 452 ح/ 5038). بمعناه.

(7) المصدر نفسه (9/ 87 ح/ 5154). بمعناه.

(8) ناسخ الحديث ومنسوخه: ابن شاهين، (ص: 292 ح/ 331). بمعناه.

(9) المعجم الأوسط: الطبراني، (2/ 338 ح/ 2159). بمعناه.

(10) المصدر نفسه (6/ 137 ح/ 6020). بمعناه.

(11) المرجع السابق (7/ 294 ح/ 7536). بمعناه.

(12) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 592 ح/ 7581).

القلب أنه كَانَ يَتَعَمَّد؛ لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ"⁽¹⁾، وقال ابن عدي: "أحاديثه متقاربة وليس فيه حديث منكر، وأرجو أنه لا بأس به"⁽²⁾.

وقال الجوزجاني: "غير محمود"⁽³⁾، وقال العجلي: "يُكْتَبُ حديثه، وليس بالقوي"⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: "يُعتَبَرُ به"⁽⁵⁾، وزاد في موضع آخر: "ولا يتابع على أحاديثه ولا يكاد يروي عن شيوخه غيره"⁽⁶⁾.

وضَعَفَهُ ابن معين⁽⁷⁾، وأحمد⁽⁸⁾، وأبو حاتم الرازي⁽⁹⁾، وأبو داود⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، وابن شاهين⁽¹²⁾، والبيهقي⁽¹³⁾، وابن القيسراني⁽¹⁴⁾، وقال ابن معين في موضع آخر⁽¹⁵⁾، وأحمد في موضع آخر⁽¹⁶⁾: "ليس به بأس"، وقال الهيثمي: "ضعيف عند الجمهور، ووثقه أحمد"⁽¹⁷⁾.

(1) سؤالات ابن الجنيد لابن معين، (ص: 480 / رقم 845).

(2) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9 / 161 / رقم 667).

(1) المجروحين: ابن حبان، (3 / 123 / رقم 1217).

(2) الكامل: ابن عدي، (9 / 29 / رقم 2105).

(3) أحوال الرجال: الجوزجاني، (ص: 89 / رقم 65).

(4) الثقات: العجلي، (ص: 469 / رقم 1795).

(5) سؤالات البرقاني للدارقطني، (ص: 69 / رقم 528).

(6) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (12 / 337 / رقم 5154).

(7) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9 / 161 / رقم 667).

(8) الكامل: ابن عدي، (9 / 29 / رقم 2105).

(9) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9 / 161 / رقم 667).

(10) سنن أبي داود، (3 / 206 / ح 3184).

(11) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 107 / رقم 623).

(12) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، (ص: 195 / رقم 683).

(13) السنن الكبرى: للبيهقي، (4 / 33 / ح 6849).

(14) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (1 / 583 / رقم 956).

(15) ميزان الاعتدال: الذهبي، (4 / 389 / رقم 9559).

(16) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، (1 / 397 / رقم 804).

(17) مجمع الزوائد: الهيثمي، (5 / 95 / رقم 8143).

وذكره العقيلي⁽¹⁾، وابن الجوزي⁽¹⁾ في الضعفاء، ووثقه أبو داود في موضع آخر⁽²⁾،
والترمذي⁽³⁾،

وقال الذهبي: "صدوق فيه ضعف"⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: "لين الحديث، وروايته عن
المقدام مرسلة"⁽⁵⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق فيه ضعف. والله أعلى وأعلم.

وقد توبع من قبل أيوب السخيتاني، ويحيى بن هاني.

وفيه أبو ماجد عن ابن مسعود، قيل اسمه عائذ بن نضلة⁽⁶⁾.

قال الترمذي: "قال محمد: قال الحميدي: قال ابن عيينة: قيل ليحيى يعني الجابر، من
أبو ماجد هذا؟ قال: طائر طار فحدثنا ... وأبو ماجد رجل مجهول لا يعرف، إنما يروى عنه
حديثان عن ابن مسعود"⁽⁷⁾، وسئل يحيى الجابر: من أبو ماجد الحنفي؟ فقال: كار كرى علينا
بالكوفة⁽⁸⁾، وقال ابن القيسراني: "لا يعرف"⁽⁹⁾، وقال ابن حجر: "مجهول لم يرو عنه غير يحيى
الجابر"⁽¹⁰⁾.

خلاصة القول في الراوي: مجهول الحال.

⁽¹⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (4/ 410 / رقم 2036).

⁽¹⁾ الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (3/ 198 / رقم 3735).

⁽²⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (12/ 337 / رقم 5154).

⁽³⁾ سنن الترمذي، (3/ 323 / ح 1011).

⁽⁴⁾ الكاشف: الذهبي، (2/ 369 / رقم 6194).

⁽⁵⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 592 / ح 7581).

⁽⁶⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 670 / رقم 8334).

⁽⁷⁾ سنن الترمذي، (3/ 323 / ح 1011).

⁽⁸⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (4/ 410 / رقم 2036).

⁽⁹⁾ ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (1/ 583).

⁽¹⁰⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 670 / رقم 8334).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ مداره على أبي ماجد، وهو مجهول، ولم يُتابع على حديثه، قال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ -يعني البخاري- يُضَعِّفُ حَدِيثَ أَبِي مَاجِدٍ هَذَا"⁽¹⁾.

وقال الطبراني: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ هَانِيٍّ إِلَّا شَرِيكٌ، تَقَرَّدَ بِهِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو، وَالْمَشْهُورُ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ الْجَابِرِ، وَيُقَالُ: الْمَجْبَرُ، كَانَ يُجْبَرُ، وَقَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ مَاجِدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ: أَبُو مَاجِدٍ"⁽²⁾، وأورده في موضع آخر من طريق أيوب، وقال: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ إِلَّا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ عَبَّادٍ، تَقَرَّدَ بِهِ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ"⁽³⁾.

وضعه البيهقي⁽⁴⁾، وابن القيم⁽⁵⁾، وقال ابن الملقن: "حَدِيثٌ وَاهٍ؛ لِأَجْلِ يَحْيَى الْجَابِرِ، وَأَبِي مَاجِدٍ، أَمَا يَحْيَى فَضَعَّفُوهُ"⁽⁶⁾. والله أعلى وأعلم.

المطلب الرابع: تضعيف الحديث بقوله: إسناده لين.

من ألفاظ التضعيف التي استعملها الإمام ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث، قوله: إسناده لين، ومن أمثلة ذلك عنده:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْإِفْرِيقِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ: نَهَى عَنْ أَكْلِ الْمُجْتَمَةِ، وَالنُّهْبَةِ، وَالْخُطْفَةِ، وَعَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ"⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ سنن الترمذي، (3/ 323 ح 1011).

⁽²⁾ المعجم الأوسط: الطبراني، (7/ 294 ح 7536).

⁽³⁾ المصدر نفسه. (6/ 137 ح 6020).

⁽⁴⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (4/ 33 ح 6849).

⁽⁵⁾ تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته: ابن القيم، (2/ 97).

⁽⁶⁾ البدر المنير: ابن الملقن، (5/ 231).

⁽⁷⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (11/ 8).

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَهُوَ حَدِيثٌ لَيِّنُ الْإِسْنَادِ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبه رحمه الله تعالى، قال: ثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن أبي أيوب الإفريقي، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم: الحديث⁽²⁾.

أخرجه الترمذي⁽³⁾، والبزار⁽⁴⁾، من طريق أبي أيوب الإفريقي، عن صفوان بن سليم. وأخرجه عبد الله بن المبارك⁽⁵⁾، وعبد الرزاق الصنعاني⁽⁶⁾، والحميدي⁽⁷⁾، ومسدد بن مسرهد⁽⁸⁾، وأحمد بن حنبل⁽⁹⁾، وأحمد بن منيع⁽¹⁰⁾، وأبو يعلى الموصلي⁽¹¹⁾، والدولابي⁽¹²⁾، وابن حبان⁽¹³⁾، والمحاملي⁽¹⁴⁾؛ جميعهم من طريق سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن يزيد السعدي؛ كلاهما (صفوان بن سليم، وعبد الله بن يزيد) عن سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (8 / 11).

(2) مسند ابن أبي شيبه (1 / 57 ح 50).

(3) سنن الترمذي، (4 / 71 ح 1473). بمثله.

(4) مسند البزار، (10 / 30 ح 4091). بمثله، وزاد: "وَأَحْسَبُهُ قَالَ: الْحِمَارُ الْإِنْسِي".

(5) مسند عبد الله بن المبارك، (ص: 115 / ح 188). بمثله وفيه قصة.

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (4 / 514). بمثله وفيه قصة.

(7) مسند الحميدي، (1 / 380 ح 401). بمثله وفيه قصة.

(8) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: البوصيري، (5 / 302 ح 4717 / 1). بمثله وفيه قصة.

(9) مسند أحمد، (36 / 37 ح 21706). بمثله وفيه قصة.

(10) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: البوصيري، (5 / 303 ح 4717 / 5). بمثله وفيه قصة.

(11) المصدر نفسه (5 / 302 ح 4717 / 6) بمثله وفيه قصة. ولم أعثر عليه في المطبوع منه.

(12) الكنى والأسماء: الدولابي، (3 / 1150 ح 2003). بلفظ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ".

(13) التقات: ابن حبان، (7 / 13 رقم 8791).

(14) أمالي المحاملي رواية ابن مهدي الفارسي (ص: 164 / ح 317). بمثل لفظ عبد الرزاق.

ويشهد لألفاظ الحديث ما يلي:

ما أخرج البخاري رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّهْبَةِ وَالْمُتْلَةِ»⁽¹⁾.

وقال -أيضاً: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَنَسٍ، عَلَى الْحَكَمِ بْنِ أَيُّوبَ، فَرَأَى غُلَمَانًا، أَوْ فِتْيَانًا، نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، فَقَالَ أَنَسٌ: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُصَبَّرَ الْبَهَائِمُ»⁽²⁾. والمصبورة بمعنى المجنونة، وهي: التي تربط وترمى حتى تقتل.

وقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»⁽³⁾.

وله شواهد أخرى، لكن ما ذكرناه فيه الغنية.

دراسة الإسناد:

فيه عبد الله بن علي الأزرق، أبو أيوب الإفريقي، ثم الكوفي.

كذبه ابن المبارك⁽⁴⁾، وقال ابن القيسراني: "متروك الحديث"⁽⁵⁾.

وقال ابن معين: "ليس به بأس، وفيه ضعف، وهو أحبُّ إلى من أبي بكر بن أبي مريم

الغساني⁽⁶⁾"⁽⁷⁾، وقال الدوري، قلت: ليحيى هو ثقة، قال: نعم، ليس به بأس⁽⁸⁾، وقال أبو زرعة

⁽¹⁾ صحيح البخاري، (7/ 94 / ح 5516).

⁽²⁾ المصدر نفسه (7/ 94 / ح 5513).

⁽³⁾ المرجع السابق (7/ 96 / ح 5530).

⁽⁴⁾ ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (4/ 1883).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه. (2/ 700).

⁽⁶⁾ أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي، وقد ينسب إلى جده، قيل: اسمه بكير وقيل: عبد السلام،

ضعيف وكان قد سرق بيته فاختلف، مات سنة ست وخمسين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 623/

رقم 7974).

⁽⁷⁾ تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (4/ 411 / رقم 5025).

⁽⁸⁾ المصدر نفسه (4/ 467 / رقم 5331).

الرَّازِي: "ليس بالمتين، في حديثه إنكار، هو لِين" ⁽¹⁾، وذكره ابن حَبَّان في الثَّقَات ⁽¹⁾، وقال أبو نُعَيْم: "عزيز الحديث، يُجمع حديثه" ⁽²⁾، وقال ابن سيِّد النَّاس: "فيه مقال" ⁽³⁾، وقال الذَّهَبِي: "لِينه أبو زُرْعَة" ⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ" ⁽⁵⁾.

خلاصة القول في الرَّوْي: صدوق في نفسه في حديثه لين.
وبقية رواته ثقات.

وَأَمَّا المتابع له: ففيه عبد الله بن يزيد السَّعْدِي، أبو هلال، سَمِعَ سَعِيد بن المسيب، روى عنه سهيل بن أبي صالح، نسبه سليمان بن بلال، ويُقالُ البكري ⁽⁶⁾، ذكره البخاري ⁽⁷⁾، وابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ⁽⁸⁾، وذكره ابن حَبَّان في الثَّقَات ⁽⁹⁾.

خلاصة القول في الرَّوْي: مجهول الحال. والله أعلم.
وبقية رجاله ثقات.

وفيه سعيد بن المسيَّب، لم يسمع من أبي الدَّرَاء رضي الله عنه، قال الدَّارِقُطْنِي: "ولا يثبت سماع سعيد من أبي الدَّرَاء؛ لأنَّهما لم يلتقيا" ⁽¹⁰⁾، ولكن مراسيل سعيد صحيحة عند جمهور العلماء، قال الشَّافِعِي: "وإرسال ابن المسيَّب عندنا حسن" ⁽¹¹⁾، وقال ابن معين: "أصحُّ المراسيل مراسيل سعيد بن المسيَّب" ⁽¹²⁾، وقال أحمد بن حنبل: "مرسلات سعيد بن المسيَّب أصحُّ المرسلات" ⁽¹³⁾.

⁽¹⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 116).

⁽¹⁾ الثَّقَات: ابن حبان، (7/ 28/ رقم 8857).

⁽²⁾ طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: أبي نعيم، (3/ 480).

⁽³⁾ النفع الشذوي شرح جامع الترمذي: ابن سيد الناس، (1/ 179).

⁽⁴⁾ الكاشف: الذهبي، (1/ 576/ رقم 2869).

⁽⁵⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 314/ رقم 3487).

⁽⁶⁾ التاريخ الكبير: البخاري، (5/ 227/ رقم 742).

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 200/ رقم 935).

⁽⁹⁾ الثَّقَات: ابن حبان، (7/ 13/ رقم 8791).

⁽¹⁰⁾ العلل: الدارقطني، (6/ 203/ رقم 1070).

⁽¹¹⁾ الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، (ص: 404).

⁽¹²⁾ معرفة علوم الحديث: الحاكم، (ص: 26). الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، (ص: 404).

⁽¹³⁾ الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، (ص: 404).

وبقية إسناده ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف الإسناد، يرتقي بالمتابع، والشواهد إلى الحسن لغيره؛ فيه أبو أيوب الإفريقي، صدوق في نفسه لين الحديث، وقد توبع بمتابعة قاصرة فيها ضعف إلا أنها تصلح للاعتبار؛ فيها سهيل بن أبي صالح، وهو ثقة تغير بأخرة، وعبد الله بن يزيد السعدي، وهو مجهول الحال، وله ما يشهد لأفاظه عند الإمام البخاري وغيره.

وأما بالنسبة لعدم سماع سعيد من أبي الدرداء رضي الله عنه فلا يضر؛ لأن مراسيله صحاح عند جمهور العلماء كما بينت في دراسة الإسناد.

قال الترمذي عن رواية أبي أيوب الإفريقي: "حديث أبي الدرداء حديث غريب"⁽¹⁾، وقال البزار: "وهذا الحديث قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو كلامه من وجوه، وأبو الدرداء فمن أعلى من روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلذلك ذكرنا حديث أبي الدرداء لجلالته، ولم نعد كل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الوجه بهذا اللفظ إلا أن يغير لفظاً، أو يزيد شيئاً، وإسناده حسن، ولا نعلم روى سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء غير هذا الحديث، ولا روى هذا الحديث عن صفوان بن سليم إلا أبو أيوب وروى، عن أبي أيوب هذا عبد الرحيم، وابن أبي زائدة"⁽²⁾.

وسئل أبو حاتم الرازي عن حديث أبي أيوب الإفريقي، فقال: "سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء لا يستوي"⁽³⁾، وقال الدارقطني: "رواه صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء، تفرد به أبو أيوب الإفريقي، عن صفوان ... وحديث سهيل بن أبي صالح، كأنه أشبه بالصواب، ولا يثبت سماع سعيد من أبي الدرداء، لأنهما لم يلتقيا"⁽⁴⁾، وقال البوصيري: "هذا حديث في إسناده مقال، عبد الله بن يزيد السعدي ذكره ابن حبان في الثقات، وباقى رجال الإسناد لا يسأل عن حالهم لشهرتهم"⁽⁵⁾.

(1) سنن الترمذي، (4 / 71 / ح 1473).

(2) مسند البزار، (10 / 30 / ح 4091).

(3) علل الحديث: ابن أبي حاتم، (4 / 422 / رقم 1535).

(4) العلل: الدارقطني، (6 / 203 / رقم 1070).

(5) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: البوصيري، (5 / 302 / ح 4717 / 6) بمثل لفظ عبد الرزاق.

قلت: ولكنّه توبع كما سبق بيانه، قال الألباني: "حديثه يحتمل التحسين، بل هو حسن، فقد وجدت له طريق أخرى"⁽¹⁾، ثم ذكر طريق عبد الله بن يزيد السّدي. والله أعلى وأعلم.

المطلب الخامس: تضعيف الحديث بقوله: مُظْلَمُ الإسناد.

من ألفاظ التّضعيف التي استعملها الإمام ابن عبد البرّ في تضعيف الأحاديث، قوله: مظلم الإسناد، ويقصد في ذلك أنّ رواته مجاهيل، ومن أمثلة ذلك عنده:

الحديث الأول: قال الإمام ابن عبد البرّ رحمه الله تعالى: وَرَوِيَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ رَجُلٌ إِلَّا غَارِيًا، أَوْ حَاجًّا، أَوْ مُعْتَمِرًا، فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا»⁽¹⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البرّ رحمه الله تعالى: "وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ مُظْلَمُ الْإِسْنَادِ، لَا يُصَحِّحُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ لِأَنَّ رَوَاتَهُ مَجْهُولُونَ لَا يُعْرَفُونَ، وَحَدِيثُ أُمِّ حَرَامٍ هَذَا يَرُدُّهُ وَفِيمَا رَوَاهُ يَعْلَى بْنُ شَدَّادٍ عَنْ أُمِّ حَرَامٍ كِفَايَةً فِي رَدِّهِ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعاً وموقوفاً على عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

أولاً: من أخرجه مرفوعاً، بلفظ «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ رَجُلٌ إِلَّا غَارِيًا أَوْ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا»، وروي من وجوه عدة.

الوجه الأول:

أخرجه الإمام سعيد بن منصور قال: نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ بَشِيرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، قال:

⁽¹⁾ سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، (5/ 508).

⁽¹⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (1/ 240).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ، أَوْ مُعْتَمِرٌ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا، وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرًا، وَلَا تَشْتَرِينَ مِنْ ذِي ضَغْطَةٍ⁽¹⁾ سُلْطَانٍ شَيْنًا»⁽²⁾.

أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِهِ أَبُو دَاوُدَ⁽¹⁾، وَالْجَصَّاصُ⁽²⁾، وَالدَّيْلَمِيُّ⁽³⁾، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ⁽⁴⁾، وَالْخَطِيبُ⁽⁵⁾، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ⁽⁶⁾.

الوجه الثاني:

أَخْرَجَهُ الْفَاكَهِيُّ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَكَرِيَاءَ عَنْ مَطْرِفٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي مُسْلَمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽⁷⁾.

الوجه الثالث:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁸⁾، وَطَبْرَانِيُّ⁽⁹⁾، وَالْخَطِيبُ⁽¹⁰⁾، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَكَرِيَاءَ، عَنْ مَطْرِفٍ، عَنْ بَشْرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

⁽¹⁾ أَيْ قَهْرٌ، يُقَالُ: ضَغَطَهُ ضَغْطًا: عَصَرَهُ وَزَحَمَهُ وَضَيَّقَ عَلَيْهِ. الْمَجْمُوعُ الْمَغِيثُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الْأَصْبِهَانِيُّ، (2/ 326).

⁽²⁾ سَنَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، (2/ 186 ح 2393).

⁽³⁾ سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ، (3/ 6 ح 2489). بَنَحُوهُ.

⁽⁴⁾ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ: الْجَصَّاصُ، (1/ 131). بَنَحُوهُ.

⁽⁵⁾ ذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي اللَّائِلِ الْمَصْنُوعَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ (2/ 4). بَنَحُوهُ.

⁽⁶⁾ السَّنَنِ الْكُبْرَى: لِلْبَيْهَقِيِّ، (6/ 30 ح 11079). الْبَعْثُ وَالنُّشُورُ: الْبَيْهَقِيُّ، (ص: 265 ح 453). بِمَثَلِهِ.

⁽⁷⁾ تَلْخِيسُ الْمَتَشَابِهَةِ فِي الرَّسْمِ: الْخَطِيبُ، (1/ 157). بَنَحُوهُ.

⁽⁸⁾ التَّحْقِيقُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ: ابْنُ الْجَوْزِيِّ، (2/ 115 ح 1200). بَنَحُوهُ.

⁽⁹⁾ أَخْبَارُ مَكَّةَ: الْفَاكَهِيُّ، (1/ 415 ح 897). بَنَحُوهُ.

⁽¹⁰⁾ التَّارِيخُ الْكَبِيرُ: الْبُخَارِيُّ، (2/ 104 ح 1846). بَنَحُوهُ.

⁽⁹⁾ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ: الطَّبْرَانِيُّ، (ص: 584 ح 14499). بَنَحُوهُ.

⁽¹⁰⁾ تَلْخِيسُ الْمَتَشَابِهَةِ فِي الرَّسْمِ: الْخَطِيبُ، (1/ 157). بَنَحُوهُ.

الوجه الرابع:

أخرجه الخطيب⁽¹⁾، والبيهقي من طريق صالح بن عمر، وأخرجه البحيري⁽¹⁾،
الخطيب⁽²⁾ من طريق عبد الرّحيم بن سليمان، كلاهما (صالح بن عمر، وعبد الرّحيم بن سليمان)
عن مطرّف، عن بشير بن مسلم، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه⁽³⁾.

الوجه الخامس:

أخرجه الخطيب⁽⁴⁾ من طريق صالح بن عمر، عن مطرّف، عن بشير بن مسلم، عن
رجل، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه رضي الله عنه.

الوجه السادس:

أخرجه الخطيب⁽⁵⁾ من طريق الليث بن سعد، عن مطرّف، عن بشير بن مسلم، أنه بلغه
عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه رضي الله عنه.

ثانيا: من أخرجه موقوفا، بدون لفظ "«لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ رَجُلٌ إِلَّا غَازِيًا أَوْ حَاجًا أَوْ مُعْتَمِرًا»».

أخرجه عبد الرزّاق رحمه الله، قال: عَنِ ابْنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ عَمْرِو رضي الله عنهما، قَالَ: «إِنَّ تَحْتَ بَحْرِكُمْ هَذَا بَحْرًا مِنْ نَارٍ، وَإِنَّ تَحْتَهُ بَحْرًا مِنْ مَاءٍ،
حَتَّىٰ عَدَّ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ مِنْ مَاءٍ، وَسَبْعَةَ أَبْحُرٍ مِنْ نَارٍ»⁽⁶⁾.

أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁷⁾ عن هشام، وأخرجه القاسم بن سلام⁽⁸⁾ من طريق سعيد بن أبي
عروبة، والبيهقي⁽⁹⁾ من طريق شعبة وهمام؛ أربعتهم (هشام، وسعيد، وشعبة، وهمام) عن قتادة
عن أبي أيوب.

⁽¹⁾ المصدر السابق.

⁽¹⁾ الثاني من فوائد أبي عثمان البحيري، (ص: 38 / ح 37). بمثله.

⁽²⁾ تلخيص المتشابه في الرسم: الخطيب، (1 / 156). بنحوه.

⁽³⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (6 / 29 / ح 11078). بنحوه.

⁽⁴⁾ تلخيص المتشابه في الرسم: الخطيب، (1 / 157). بنحوه.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ تفسير عبد الرزاق، (3 / 426 / ح 3607).

⁽⁷⁾ مصنف ابن أبي شيبة، (1 / 122 / ح 1394). بنحوه.

⁽⁸⁾ الطهور: القاسم بن سلام، (ص: 302 / ح 247). بنحوه.

⁽⁹⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (4 / 547 / ح 8665). بنحوه. ثم قال البيهقي: "هَكَذَا رُويَ مَوْقُوفًا".

وأخرجه أبو الشيخ الأصفهاني⁽¹⁾ من طريق أبي المغيرة القوّاس؛ كلاهما (أبو أيوب، وأبو المغيرة) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

شواهد للحديث:

أخرجه الفاكهي رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرْفَةَ قَالَ: ثنا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو حَفْصِ الْأَبَّارِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ أَوْ غَازٍ أَوْ مُعْتَمِرٌ»⁽¹⁾.

وأخرجه الطوسي⁽²⁾، والهيثمي⁽³⁾، من طريق عمر بن عبد الرحمن الأبَّار، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً.

وله شاهد آخر:

قال الحارث ابن أبي أسامة رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، ثنا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا غَازٍ أَوْ حَاجٌّ أَوْ مُعْتَمِرٌ»⁽⁴⁾.

دراسة الإسناد:

فيه بشر الكندي، أبو عبد الله، مجهول⁽⁵⁾.

وفيه بشير بن مسلم الكندي، أبو عبد الله الكوفي، مجهول⁽⁶⁾.

وبقية إسناده ثقات.

⁽¹⁾ العظمة: أبي الشيخ الأصفهاني، (4/ 1407). بنحوه.

⁽¹⁾ أخبار مكة: الفاكهي، (1/ 414 / ح 896).

⁽²⁾ مختصر الأحكام: الطوسي، (6/ 206 / ح 1394). بمثله.

⁽³⁾ كشف الأستار: الهيثمي، (2/ 265 / ح 1668). بمثله.

⁽⁴⁾ مسند الحارث، (1/ 441 / ح 359).

⁽⁵⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 124 / رقم 709).

⁽⁶⁾ المصدر نفسه. (ص: 125 / رقم 721).

الوجه الثاني: فيه خالد بن أبي مسلم الطائفي⁽¹⁾، عن عبد الله بن عمرو قوله، روى عنه النعان بن سالم ويعلى بن عطاء⁽²⁾.

ترجم له البخاري⁽¹⁾، وابن أبي حاتم⁽²⁾، ولم يذكر فيه شيئاً، وذكره ابن حبان⁽³⁾. وفيه إسماعيل بن زكريا بن مرة الخُلُقاني⁽⁴⁾، أبو زياد الكوفي، صدوق يخطئ قليلاً، من الثامنة مات سنة أربع وتسعين ومائة، وقيل: قبلها⁽⁵⁾.
الوجه الثالث:

فيه مثل رواية الوجه الأول إلا أنه لا يوجد فيه بشير بن مسلم.

الوجه الرابع، والخامس، والسادس:

فيه بشير بن مسلم، وهو مجهول الحال.

وأما الشاهد الأول:

ففيه الليث بن أبي سليم بن زُنيم، واسم أبيه أيمن، وقيل أنس، وقيل غير ذلك، صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك، مات سنة ثمان وأربعين ومائة⁽⁶⁾.
وأما الشاهد الثاني:

ففيه الخليل بن زكريا الشَّيباني، أبو زكريا البصري، يقال له: أبو زكار، متروك⁽⁷⁾.

الحكم على الحديث:

الحديث منكر بكل طرقه؛ للأسباب التالية:

(1) الطائفي: هذه النسبة إلى الطائف، وهي مدينة على اثني عشر فرسخاً من مكة، حاصرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فتح مكة لما فرغ من حنين. الأنساب للسمعاني، (9/18).

(2) التاريخ الكبير: البخاري، (3/172/رقم 588).

(1) المصدر نفسه.

(2) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/354/رقم 1600).

(3) الثقات: ابن حبان، (4/207/رقم 2525).

(4) الخُلُقاني: هذه النسبة إلى بيع الخلق من الثياب وغيرها. الأنساب للسمعاني (5/179).

(5) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 107/رقم 445).

(6) المصدر نفسه (ص: 464/رقم 5685).

(7) المرجع السابق (ص: 195/رقم 1752).

1- الوجه الأول:

أ- فيه بشر الكندي، أبو عبد الله، وهو مجهول.

ب- فيه بشير بن مسلم الكندي، أبو عبد الله الكوفي، وهو مجهول.

قال البخاري: "لم يصح حديثه"⁽¹⁾ ثم ذكر الإضطراب في الإسناد، وقال أحمد بن حنبل: "غريب"⁽²⁾، وقال عبد الحق: قال أبو داود: "هذا حديث ضعيف جداً، بشر أبو عبد الله وبشير مجهولان"⁽³⁾، وقال الخطّابي: "ضعفوا إسناده"⁽⁴⁾، وقال ابن الملقن: "ضعيف باتّفاق الأئمة"⁽⁵⁾، وذكر ابن حجر الإسنادين، وقال: "الموقوف هو المحفوظ"⁽⁶⁾.

ج- فيه انقطاع بين بشير بن مسلم، وعبد الله بن عمرو بن العاص، أشار إلى ذلك الإمام البخاري عندما ترجم له، فقال: بشير بن مسلم، الكندي، عن رجل، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال العراقي: "أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو، وقيل إنّه منقطع"⁽⁷⁾.

ج- الحديث مضطرب الإسناد؛ فقد روي مرفوعاً بعدة وجوه، وكذلك روي موقوفاً، كما هو مبين في التّخريج، قال ابن دقيق العيد: "اختلف في إسناده"⁽⁸⁾.

د- مضطرب المتن، فقد روي بأكثر من وجه، كما هو مبين في التّخريج.

قال المنذري: "في الحديث اضطراب"⁽⁹⁾، وقال الألباني: "وهذا سند ضعيف فيه جهالة واضطراب"⁽¹⁰⁾.

هـ- معارضته للقرآن الكريم، والأخبار الصحيحة والآثار الثابتة، قال الله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ * وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾⁽¹⁾، ومن الأخبار الصحيحة

(1) التاريخ الكبير: البخاري، (2/ 104 / ح 1846).

(2) تلخيص المتشابه في الرسم: الخطيب، (1/ 157).

(3) الأحكام الوسطى، عبد الحق الإشبيلي، (474 / 1). بحثت عن قوله هذا في السنن ولم أعره عليه.

(4) البدر المنير: ابن الملقن، (6/ 30 / رقم 31).

(5) المصدر نفسه.

(6) فتح الباري: ابن حجر، (2/ 183).

(7) المغني عن حمل الأسفار: العراقي، (ص: 531).

(8) البدر المنير: ابن الملقن، (6/ 30 / رقم 31).

(9) مختصر سنن أبي داود، (3/ 359).

(10) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، (1/ 691).

ما أخرجه البخاري وغيره من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَنُطْعِمُهُ - وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأُطْعِمْتُهُ وَجَعَلْتُ تَقْلِي رَأْسَهُ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: وَمَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "تَأْسُ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَرْكَبُونَ تَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ مُلُوكًا عَلَى الْأَسْرِ، أَوْ: مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ..."(1).

قال ابن حجر: "تَنْبِيْهٌ: هَذَا الْحَدِيثُ يُعَارِضُهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ فِي سُؤَالِ الصَّيَّادِينَ: إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ"(2).
وأما الشاهد الأول:

فيه الليث بن أبي سليم، وهو صدوق اختلط فترك، قَالَ الْبَزَّارُ: لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ إِلَّا لَيْثٌ، وَلَا عَنْهُ إِلَّا أَبُو حَفْصٍ(3)، وقال الطُّوسِي: "هذا حديث حسن صحيح غريب"(4)، وقال الهيثمي: "رواه البزار وفيه ليث بن أبي سليم، وهو مدلس وبقيّة رجاله ثقات"(5)، وأشار ابن القيسراني إلى ضعفه بعد ذكره للحديث(6).

وأما الشاهد الآخر:

ضعيف -أيضاً، ففيه الخليل بن زكريا، قال البوصيري: رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أَسَامَةَ عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ زَكْرِيَّا، وَهُوَ ضَعِيفٌ(7)، فالحديث كما ذكرنا أَنَّهُ منكر؛ لما بيّناه آنفاً، والله أعلم.

(1) سورة يس (41، 42).

(1) صحيح البخاري، (4/ 16 ح 2788).

(2) التلخيص الحبير: ابن حجر، (2/ 485 ح 955). يقصد حديث أبا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ فِيهِ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَنَتَوَضَّأُ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ؟ قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ، الْجِلُّ مَيْتَتُهُ".

(3) الثقات: ابن حبان، (4/ 207 رقم 2525).

(4) مختصر الأحكام: الطوسي، (6/ 206 ح 1394).

(5) مجمع الزوائد: الهيثمي، (5/ 512 ح 9452).

(6) تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (ص: 396 رقم 1021).

(7) إتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، (3/ 157 رقم 2430).

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لَعَبَ بِالشَّطْرَنْجِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»⁽¹⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "هَذَا إِسْنَادٌ عَنْ مَالِكٍ مُظْلَمٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ بَاطِلٌ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

لم أعثر عليه بالإسناد المذكور.

قلت: له شواهد منها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه العقيلي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا مُطَهَّرُ بْنُ الْهَيْثَمِ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَلُ الْبَصْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بِقَوْمٍ يَلْعَبُونَ بِالشَّطْرَنْجِ ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ الْكُوبَةُ أَلَمْ أَنَّهُ عَنْهَا؟ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى مَنْ يَلْعَبُ بِهَا»⁽²⁾، وَشَيْبَلٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْمَرَ مَجْهُولَانِ⁽³⁾.

و أخرجه الخلال⁽⁴⁾، من طريق شبل البصري، وذكره ابن حبان⁽⁵⁾ معلقاً.

دراسة الإسناد:

لم أعثر عليه بالإسناد ولا بالمتن المذكور.

⁽¹⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (13 / 173).

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (4 / 261).

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: الخلال، (ص: 62).

⁽⁵⁾ المجروحين: ابن حبان، (3 / 26 / رقم 1065) ذكره في ترجمة مطهر بن الهيثم.

وَأَمَّا شَاهِدُهُ:

ففيه مطهر بن الهيثم بن الحجاج الطائي⁽¹⁾ البصري، متروك⁽²⁾.

وفيه شبيل البصري، وهو مجهول، قال العقيلي: وشبيل وعبد الرحمن بن يعمر، مجهولان⁽¹⁾.

قلت: شبيل مجهول، لكن عبد الرحمن بن يعمر صحابي، نزل الكوفة ويقال: مات بخراسان⁽²⁾.

الحكم على الحديث:

لم أعر على الحديث الذي ذكره ابن عبد البر، وهو كما قال والله أعلم أنه مظلّم الإسناد، موضوع، وشاهده المذكور فهو باطل؛ لأنّ فيه مطهر بن الهيثم، وهو متروك، وفيه شبيل البصري، وهو مجهول.

قال ابن حبان بعد ترجمة مطهر: "منكر الحديث يأتي عن موسى بن علي ما لا يتابع عليه، وعن غيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات"، ثم ذكر الحديث⁽³⁾، وذكره ابن الجوزي مع حديث آخر، ثم قال: "هذان حديثان لا أصل لهما"⁽⁴⁾، وذكره -أيضاً- ابن القيسراني، ثم قال: "مطهر هذا منكر الحديث، يأتي عن الثقات ما لا يشبه حديثهم"⁽⁵⁾، فالحديث كما بينا باطل، وشاهده لا أصل له. والله أعلم.

المطلب السادس: تضعيف الحديث بقوله: لم يقيم إسناده فلان.

أطلق ابن عبد البر لفظة تدلّ على ضعف الحديث، وهي قوله: لم يقيم إسناده فلان، ومن أمثلة ذلك عنده:

⁽¹⁾ الطائي: نسبة إلى طيء، واسمه جلهمة بن أدد بن زيد. الأنساب السمعاني، (21/9).

⁽²⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 535 / ح 6713).

⁽¹⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (4 / 261).

⁽²⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 353 / رقم 4047).

⁽³⁾ المجروحين: ابن حبان، (3 / 26 / رقم 1065). ذكره في ترجمة مطهر بن الهيثم.

⁽⁴⁾ العلل المتناهية: ابن الجوزي، (2 / 283 / رقم 1305).

⁽⁵⁾ تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (ص: 98 / رقم 217).

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: مَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَطُّ أَسْقَطَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ هَذَا قَوْلُهُ: عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ أَسَدُ بْنُ مُوسَى، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: «أَنَّهُ كَانَ يُصْنَعُ⁽¹⁾ الْإِنَاءُ لِلِسُّنُّورِ⁽²⁾ فَيُلْغَ فِيهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ، وَيَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ وَالطَّوَافَاتِ عَلَيْكُمْ⁽³⁾»⁽⁴⁾.

وَمَا رَوَاهُ أَيْضًا أَسَدٌ، عَنْ قَبِيصِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي قَتَادَةَ، نَحْوَهُ⁽⁵⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةٌ عَنْ إِسْحَاقَ كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ؛ مِنْهُمْ هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، وَحُسَيْنُ الْمُعَلِّمُ، وَهَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَإِنْ كَانَ هِشَامٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ لَمْ يُقِيمَا إِسْنَادَهُ، وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ" وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُخَالِفُ فِي إِسْنَادِهِ، فَمَالِكٌ وَمَنْ تَابَعَهُ قَدْ أَقَامَ إِسْنَادَهُ وَجَوْدَهُ"⁽⁶⁾.

سيأتي تخريج الحديث ودراسة إسناده والحكم عليه فيما بعد⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ أي يميله: فتح الباري: ابن حجر، (1/ 144).

⁽²⁾ الهُرُّ: هُوَ السُّنُّورُ الذَّكَرُ، وَالْهَرَّةُ الْأُنْثَى. غريب الحديث لإبراهيم الحري (2/ 684).

⁽³⁾ من الطَّوَافِينَ أو الطَّوَافَاتِ عَلَيْكُمْ: إِنَّمَا جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَمَالِيكِ، وَشَبَّهَهَا بِالْخَادِمِ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى مَوْلَاهُ وَيَدُورُ حَوْلَهُ، أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ، وَلَمَّا كَانَ فِيهِمْ ذِكُورٌ وَإِنَاثٌ قَالَ: الطَّوَافُونَ وَالطَّوَافَاتِ. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (3/ 142). غريب الحديث: القاسم بن سلام، (1/ 341).

⁽⁴⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (19/ 165).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁶⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (1/ 322). ستأتي دراسته (ص: 366).

⁽⁷⁾ (ص: 360).

المطلب السابع: تضعيف الحديث بقوله: لم يسمع من فلان.

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: وَرَوَى يَحْيَى بْنُ يَعْمَرٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: وَقَدْ رَأَى عَلَيْهِ خُلُقَ رَعْفَرَانٍ قَدْ خَلَقَهُ بِهِ أَهْلُهُ فَقَالَ لَهُ: «أَذْهَبْ فَاغْسِلْ هَذَا عَنْكَ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَحْضُرُ جَنَازَةَ الْكَافِرِ، وَلَا الْمُتَضَمِّخِ»⁽¹⁾ بِالرَّعْفَرَانِ⁽²⁾، وَلَا الْجُنُبِ»⁽³⁾.

نقد الحديث:

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: لَمْ يَسْمَعْهُ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرٍ مِنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، بَيْنَهُمَا رَجُلٌ، وَرَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ عَمَّارٍ أَيْضًا وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ»⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

روي الحديث من وجهين:

الوجه الأول: من طريق عطاء الخرساني، عن يحيى بن يعمر، عن عمار بن ياسر رضي الله عنه.

أخرجه أبو داود الطيالسي رحمه الله، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى أَهْلِي مِنْ سَفَرٍ، فَضَمَخُونِي بِالرَّعْفَرَانِ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يُرَحِّبْ بِي، وَلَمْ يَبْشَ بِي، وَقَالَ: «أَذْهَبْ فَاغْسِلْ هَذَا عَنْكَ»، قَالَ: فَغَسَلْتُهُ عَنِّي فَجِئْتُ وَقَدْ بَقِيَ عَلَيَّ مِنْهُ شَيْءٌ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يُرَحِّبْ بِي، وَلَمْ يَبْشَ بِي، وَقَالَ: «أَذْهَبْ فَاغْسِلْ هَذَا عَنْكَ» فَغَسَلْتُهُ عَنِّي ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، وَرَحَّبَ بِي، وَقَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَحْضُرُ جَنَازَةَ الْكَافِرِ بِخَيْرٍ، وَلَا الْمُتَضَمِّخِ، بِالرَّعْفَرَانِ، وَلَا الْجُنُبِ»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ المتضمخ: التلطيخ والإكثار منه حتى يقطر. شرح المشكاة للطبي الكاشف عن حقائق السنن (3/ 821).

⁽²⁾ الرَّعْفَرَان: ثَبَاتٌ بِصَلِيٍّ مَعْمَرٍ مِنَ الْفَصِيلَةِ السُّوسَنِيَّةِ مِنْهُ أَنْوَاعٌ بَرِيَّةٌ وَنَوْعٌ صَبْغِيٌّ طَبِيٌّ مَشْهُورٌ. المعجم الوسيط (1/ 394).

⁽³⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (2/ 183).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ مسند أبي داود الطيالسي، (2/ 37 ح 681). قال عمار رضي الله عنه: "وَرَحَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ".

ومن طريقه البيهقي⁽¹⁾، وأخرجه عبد الرزاق⁽¹⁾، ومن طريقه الطبراني⁽²⁾، رواه عبد الرزاق عن يحيى بن يعمر مرسلًا، ووصله الطبراني.

وأخرجه ابن أبي شيبه⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾، وأخرجه أبو داود⁽⁵⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁶⁾، وأخرجه الترمذي⁽⁷⁾، والبخاري⁽⁸⁾، والحري⁽⁹⁾، وأبو يعلى⁽¹⁰⁾، والطوسي⁽¹¹⁾، والطحاوي⁽¹²⁾، والطبراني⁽¹³⁾، وتَمَّام⁽¹⁴⁾، والبغوي⁽¹⁵⁾؛ جميعهم من طريق عطاء الخرساني، عن يحيى بن يعمر.

وأخرجه أبو داود⁽¹⁶⁾ من طريق ثور بن زيد، والبيهقي⁽¹⁷⁾ من طريق عبد الرحمن بن السراج؛ كلاهما عن الحسن بن أبي الحسن، كلاهما (يحيى بن يعمر، والحسن بن أبي الحسن) عن عمَّار بن ياسر رضي الله عنه.

متابعة ليحيى بن يعمر، فقد تابعه الحسن بن أبي الحسن، في الرواية عن عمَّار رضي الله عنه.

-
- (¹) السنن الكبرى: للبيهقي، (1/ 313 / ح 982). بمثله.
- (¹) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (1/ 281 / ح 1087).
- (²) مسند الشاميين، الطبراني، (3/ 353 / ح 2452).
- (³) مسند ابن أبي شيبه، (1/ 293 / ح 441).
- (⁴) مسند أحمد، (31/ 181 / ح 18886).
- (⁵) سنن أبي داود، (4/ 79 / ح 4176).
- (⁶) السنن الكبرى: للبيهقي، (5/ 55 / رقم 8972).
- (⁷) سنن الترمذي، (2/ 511 / ح 613). بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ، أَوْ يَشْرَبَ، أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».
- (⁸) مسند البزار، (4/ 238 / ح 1402).
- (⁹) غريب الحديث: إبراهيم الحري، (1/ 23).
- (¹⁰) مسند أبي يعلى الموصلي، (3/ 202 / ح 1635).
- (¹¹) مختصر الأحكام: الطوسي، (3/ 192 / ح 437) بلفظ الترمذي.
- (¹²) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 127 / ح 783). بلفظ الترمذي.
- (¹³) مسند الشاميين، الطبراني، (3/ 353 / ح 2452).
- (¹⁴) فوائد تمام، (1/ 310 / ح 776).
- (¹⁵) شرح السنة: البغوي، (2/ 34 / ح 267). بلفظ الترمذي.
- (¹⁶) سنن أبي داود، (4/ 80 / ح 4180). بلفظ: «ثَلَاثَةٌ لَا تَقْرُبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ: جِيفَةُ الْكَافِرِ، وَالْمُتَضَمِّحُ بِالْخُلُقِ، وَالْجُنُبُ، إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ».
- (¹⁷) السنن الكبرى: للبيهقي، (5/ 56 / رقم 8974). بمثل لفظ أبي داود.

أخرج أبو داود رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْيسِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا تَقْرَأُهُمُ الْمَلَائِكَةُ: حَيْفَةُ الْكَافِرِ، وَالْمُنْصَمَحُ بِالْخُلُقِ، وَالْجُنُبُ، إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ»⁽¹⁾.

أخرجه البيهقي⁽²⁾ من طريق عبد الرحمن بن السراج، عن الحسن بن أبي الحسن.

الوجه الثاني: من طريق عطاء الخراساني، عن يحيى بن يعمر، عن رجل، عن عمار بن ياسر.

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني رحمه الله، قال: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ بْنُ أَبِي الْخُوَارِ، أَنَّهُ سَمِعَ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ، يُخْبِرُ عَنْ رَجُلٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، أَنَّ عَمَّارًا قَالَ: تَخَلَّفْتُ بِخُلُقٍ⁽³⁾ ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْتَهَرَنِي فَقَالَ: «أَذْهَبَ يَا ابْنَ أُمِّ عَمَّارٍ فَاغْسِلْهُ عَنْكَ» قَالَ: فَرَجَعْتُ فَعَسَلْتُهُ عَنِّي، ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَيْهِ فَأَنْتَهَرَنِي أَيْضًا، وَأَمَرَنِي أَنْ أَرْجِعَ فَأَغْتَسِلَ فَفَعَلْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَيْهِ فَأَنْتَهَرَنِي وَأَمَرَنِي أَنْ أَرْجِعَ فَأَغْتَسِلَ ثَلَاثًا⁽⁴⁾. ومن طريقه أحمد⁽⁵⁾، وأخرجه أبو داود⁽⁶⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁷⁾.

دراسة الإسناد:

1- دراسة إسناد الوجه الأول: الذي من طريق عطاء الخراساني، عن يحيى بن يعمر، عن عمار بن ياسر رضي الله عنه.

فيه عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمان الخراساني، واسم أبيه ميسرة، وقيل: عبد الله، صدوق يهيم كثيرا، ويرسل، ويدلس، مات سنة خمس وثلاثين ومائة⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ سنن أبي داود، (4/ 80 ح 4180).

⁽²⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (5/ 56 رقم 8974).

⁽³⁾ الخلق: طيبٌ معروفٌ مركبٌ يُتخذُ مِنَ الرَّعْفَرَانِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّيِّبِ، وَتَغْلِبُ عَلَيْهِ الْحُمْرَةُ وَالصُّفْرَةُ. وَقَدْ وَرَدَ تَارَةً بِإِبَاحَتِهِ وَتَارَةً بِالنَّهْيِ عَنْهُ، وَالنَّهْيُ أَكْثَرُ وَأَثْبَتٌ. وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهُ لِأَنَّهُ مِنْ طَيِّبِ النِّسَاءِ، وَكُنَّ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا لَهُ مِنْهُمْ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (2/ 71).

⁽⁴⁾ مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (3/ 416 ح 6145).

⁽⁵⁾ مسند أحمد، (31/ 185 ح 18890).

⁽⁶⁾ سنن أبي داود، (4/ 80 ح 4177).

⁽⁷⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (5/ 55 ح 8973).

⁽⁸⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 392 رقم 4600).

كذَّبه سعيد بن المسيَّب⁽¹⁾، والزُّهري⁽²⁾، وقال شعبة: "كان نسيًّا"⁽³⁾، وقال ابن معين: "حدَّث عن أبي هريرة وابن عبَّاس فقال: مرسل قيل له لقي أحدا من أصحاب النَّبي عليه الصَّلَاة والسَّلَام فقال: ما سمعت"⁽⁴⁾، وقال الطَّبْراني: "لم يسمع من أحد من الصَّحابة إلا من أنس"⁽⁵⁾.
وقال البخاري: "ما أعرف لمالك بن أنس رجلا يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني. قلت له: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة"⁽⁶⁾، وقال ابن حبان: "كان من خيار عباد الله، غير أنه رَدِيء الحِفْظ، كثير الوَهْم، يخطيء ولا يعلم فحمل عنه فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به"⁽⁷⁾، وقال أيضا في موضع آخر: "كان ثبوتا روايته عن الصَّحابة كلها مدلسة"⁽⁸⁾، وقال الخليلي: "عَبْرٌ مُنْقَقٌ عَلَيْهِ"⁽⁹⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"⁽¹⁰⁾، وقال البيهقي: "غير قوي"⁽¹¹⁾، وقال ابن كثير: "فيه ضَعْفٌ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ"⁽¹²⁾.

وقال أبو حاتم الرَّازي: "روى عن ابن عبَّاس مرسل ... لا بأس به صدوق، قيل له: يحتجُّ بحديثه؟ قال نعم"⁽¹³⁾، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: "لم يدرك ابن عبَّاس ولم يره"⁽¹⁴⁾، وَقَالَ النَّسَائِي: "ليس به بأس"⁽¹⁵⁾، وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به"⁽¹⁶⁾.

-
- (1) التاريخ الكبير: البخاري، (6/ 474 / رقم 3027).
 - (2) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2/ 178 / رقم 2312).
 - (3) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6/ 335 / رقم 1850).
 - (4) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز، (1/ 129).
 - (5) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (7/ 215).
 - (6) العلل الكبير: الترمذي، (ص: 271).
 - (7) المجروحين: ابن حبان، (2/ 130 / رقم 725).
 - (8) مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان، (ص: 305).
 - (9) الإرشاد: الخليلي، (1/ 221).
 - (10) الأسامي والكنى: أبي أحمد الحاكم، (1/ 281).
 - (11) المغني في الضعفاء: الذهبي، (2/ 434 / رقم 4122).
 - (12) البداية والنهاية: ابن كثير، (4/ 368).
 - (13) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6/ 334 / رقم 1850).
 - (14) تهذيب الكمال: المزي، (20/ 110).
 - (15) المصدر نفسه.
 - (16) الكامل: ابن عدي، (7/ 72).

وَقَالَ الدَّارِقُطْنِي: "ثَقَّةٌ فِي نَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَلِقْ ابْنَ عَبَّاسٍ"⁽¹⁾، وَذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ⁽²⁾، وَالْعَقِيلِيُّ⁽³⁾، فِي الضُّعْفَاءِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ⁽⁴⁾ فِي الضُّعْفَاءِ وَالْمُتْرُوكِينَ. وَوَثَّقَهُ الْأَوْزَاعِيُّ⁽⁵⁾، وَابْنُ سَعْدٍ⁽⁶⁾، وَابْنُ مَعِينٍ⁽⁷⁾، وَأَحْمَدُ⁽⁸⁾، وَالْعَجَلِيُّ⁽⁹⁾، وَيَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ⁽¹⁰⁾، وَالتِّرْمِذِيُّ⁽¹¹⁾، وَزَادَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: "مَعْرُوفٌ بِالْفَتَوَى وَالْجِهَادِ"، وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ: رَوَى عَنْهُ الثَّقَاتُ مِنَ الْأَثَمَةِ مِثْلَ مَالِكٍ وَمَعْمَرٍ وَغَيْرِهِمَا، وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ تَكَلَّمَ فِيهِ بِشَيْءٍ".

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "صَدُوقٌ مَشْهُورٌ"⁽¹²⁾، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "صَدُوقٌ، يَهْمُ كَثِيرًا وَيُرْسَلُ"⁽¹³⁾. **خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي الرَّأْيِ:** صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ، ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ، كَثِيرُ الْوَهْمِ، وَالنَّدْلِيسُ، وَالْإِرْسَالُ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِالرَّوَايَةِ عَنْ يَحْيَى فِي هَذَا الْوَجْهِ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَصِرَّ بِالسَّمَاعِ فِي الطَّرُقِ الَّتِي وَقَفَتْ عَلَيْهَا. وَفِيهِ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ، اخْتَلَفَ عَلَى سَمَاعِهِمَا مِنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي التَّخْرِيجِ. وَبَقِيَّةُ إِسْنَادِهِ ثَقَاتٌ.

دراسة إسناد الوجه الثاني: الذي من طريق عطاء الخرساني، عن يحيى بن يعمر، عن رجل، عن عمار بن ياسر.

-
- ⁽¹⁾ تهذيب الكمال: المزي، (110 / 20).
⁽²⁾ الضعفاء الصغير: البخاري، (ص: 107 / رقم 291).
⁽³⁾ الضعفاء للعقيلي، (5 / 17 / رقم 1450).
⁽⁴⁾ الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2 / 178 / رقم 2312).
⁽⁵⁾ تاريخ دمشق: ابن عساكر، (40 / 419).
⁽⁶⁾ الطبقات الكبرى: ابن سعد، (7 / 369).
⁽⁷⁾ تاريخ ابن معين - رواية الدارمي، (ص: 146 / رقم 499) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (3 / 178 / رقم 791).
⁽⁸⁾ ميزان الاعتدال: الذهبي، (3 / 74).
⁽⁹⁾ الثقات للعجلي، (ص: 334 / ح 1136).
⁽¹⁰⁾ ميزان الاعتدال: الذهبي، (3 / 74 / رقم 5642).
⁽¹¹⁾ العلل الكبير للترمذي، (ص: 273).
⁽¹²⁾ المغني في الضعفاء: الذهبي، (2 / 434 / رقم 4122).
⁽¹³⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 392 / رقم 4600).

فيه يحيى بن يعمر والحسن بن أبي الحسن، اختلف على سماعهما من عمّار بن ياسر رضي الله عنه، كما سيأتي بيانه في التّخريج. وبقية رواته ثقات إلا أنّ فيه راو مبهم.

الحكم على الحديث:

الحديث بكلا الوجهين ضعيف؛ للأسباب التالية:

1- فيه عطاء الخراساني، وهو صدوق في نفسه، ضعيف في الحديث، كثير الوهم، والتّدليس، والإرسال، وقد تقدّر بالرواية في الوجه الأول عن يحيى بن يعمر، وقد بينت ذلك في دراسة الإسناد.

2- فيه انقطاع الإسناد، وهو ثبوت سماع يحيى بن يعمر والحسن بن أبي الحسن من عمار بن ياسر رضي الله عنه، ومدار الحديث عليهما، قال أبو داود: "بين يحيى بن يعمر وعمّار بن ياسر في هذا الحديث رجل" (1)، وسئل الدّارقطني عن حديث رواه يحيى عن عمّار فقال: "لا يصح، لأنّه لم يلق يحيى بن يعمر عمّاراً، إلا أنّ يحيى بن يعمر صحيح الحديث عن لقيه" (2)، وقال ابن رجب الحنبلي: "يحيى بن يعمر، والحسن لم يسمع من عمار" (3)، وقال المنذري: "الحسن لم يسمع من عمّار، فهو منقطع" (4)، قال البيهقي: "الأول أثبت" (5) يتكلم عن الوجه الأول، وهذا لا يفهم من كلامه أنّه يصحّ الحديث.

3- الاختلاف الذي وقع في الإسناد فقد خالف عمر بن عطاء بن أبي الخوار عطاء الخراساني، ففي رواية عطاء الخراساني انقطاع وفي رواية ابن أبي الخوار رجل مبهم، كما بينت في التّخريج، قال المنذري: "في إسناده مجهول" (6).

وممن صحّ الحديث الإمام التّرمذي حيث قال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ" (7)، وقال الشيخ أحمد شاكر: عمّار قتل بصفيّ سنة سبع وثلاثين فليس ببعيد أن يلقاه يحيى بن يعمر فقد

(1) سنن أبي داود، (1/ 161).

(2) سوالات البرقاني للدارقطني، (ص: 62 / رقم 25).

(3) فتح الباري: ابن رجب، (1/ 361).

(4) مختصر سنن أبي داود: المنذري، (3/ 69 ح 4180).

(5) السنن الكبرى: للبيهقي، (5/ 55 ح 8973).

(6) مختصر سنن أبي داود: المنذري، (3/ 67).

(7) سنن التّرمذي، (2/ 511 ح 613).

روى عن عثمان وهو أقدم من عمار، ويحيى ثقة لم يعرف بتدليس فالحديث صحيح كما قال الترمذي.

قلت: لا مانع من أن يكون قد عاصره، ولكن لم يلقه كما ذكر العلماء، والعلل التي فيه تكفيه طرحاً وتضعيفاً. والله أعلى وأعلم.

المطلب الثامن: تضعيف الحديث بقوله: مُجْتَمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ.

من ألفاظ التضعيف التي استعملها الإمام ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث، قوله: مُجْتَمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ ، ومن أمثلة ذلك عنده:

الحديث الأول: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَلِيفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْمِصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَيَّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، عَنْ عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ نَزَلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ، زَاجِرٌ، وَآمِرٌ وَحَلَالٌ، وَحَرَامٌ، وَمُحْكَمٌ، وَمُتَشَابِهٌ، وَأَمْثَالٌ، فَأَجْلُوا حَلَالَهُ، وَحَرَّمُوا حَرَامَهُ، وَاعْتَبَرُوا بِأَمْثَالِهِ، وَآمَنُوا بِتَشَابُهِهِ، وَقُولُوا آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا»⁽¹⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَيَرْوِيهِ اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا، وَأَبُو سَلَمَةَ لَمْ يَلْقَ ابْنَ مَسْعُودٍ، وَابْنُهُ سَلَمَةُ لَيْسَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مُجْتَمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث من وجهين، على النحو التالي:

أولاً- من أخرجه من طريق سَلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

⁽¹⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (8/ 275).

⁽²⁾ المصدر نفسه (8/ 276).

أخرجه أبو يعلى⁽¹⁾، والطبري⁽²⁾، وابن حبان⁽³⁾، والطحاوي⁽⁴⁾، وأبو الطاهر المخلص⁽⁵⁾، والآجري⁽⁶⁾، والحاكم⁽⁷⁾، والهروي⁽⁸⁾؛ جميعهم عن حيوة بن شريح، عن عقيل بن خالد، به، بمثله. ثانياً - من أخرجه من طريق ابن شهاب، عن سلمة بن أبي سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم:

أخرجه الإمام الطحاوي⁽⁹⁾ من طريق عقيل بن خالد، عن ابن شهاب، به بمثله.

وله متابع للجزء الأول منه دون قوله: "زَاجِرٌ، وَآمِرٌ وَحَلَالٌ، وَحَرَامٌ، وَمُحَكَّمٌ ... إلخ.

أخرجه الإمام أحمد⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، وابن أبي داود⁽¹²⁾، وأبو السعيد الشاشي⁽¹³⁾، من طريق عن عثمان بن حسان، عن فُلْفَلَةَ الْجُعْفِيِّ، قَالَ: فَرَعْتُ فِيمَنْ فَرَعَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فِي الْمَصَاحِفِ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: إِنَّا لَمَ نَأْتِكَ زَائِرِينَ، وَلَكِنْ جِئْنَاكَ حِينَ رَاعَنَا هَذَا الْخَبَرُ فَقَالَ: «إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ، عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، أَوْ قَالَ: «حُرُوفٍ، وَإِنَّ الْكِتَابَ قَبْلَهُ كَانَ يَنْزِلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ، عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ»، واللفظ لأحمد. والباقي بنحوه.

⁽¹⁾ المطالب العالوية: ابن حجر، (14 / 331 ح/3479).

⁽²⁾ تفسير الطبري، (1 / 68 ح/67).

⁽³⁾ صحيح ابن حبان، (3 / 20 ح/745).

⁽⁴⁾ شرح مشكل الآثار: الطحاوي، (8 / 115 ح/3102).

⁽⁵⁾ المخلصيات: ابن المخلص، (1 / 405 ح/695).

⁽⁶⁾ الأربعون حديثاً للآجري، (ص: 9/99).

⁽⁷⁾ المستدرک على الصحيحين: الحاكم، (1 / 739 ح/2031).

⁽⁸⁾ ذم الكلام وأهله: الهروي، (3 / 224 ح/557).

⁽⁹⁾ شرح مشكل الآثار: الطحاوي، (8 / 116 ح/3103).

⁽¹⁰⁾ مسند أحمد، (7 / 283 ح/4252).

⁽¹¹⁾ السنن الكبرى: النسائي، (7 / 244 ح/7930).

⁽¹²⁾ المصاحف لابن أبي داود، (ص: 82).

⁽¹³⁾ المسند للشاشي، (2 / 304 ح/881).

دراسة الإسناد:

روي الحديث من وجهين:

أولاً - دراسة إسناد الوجه الأول:

فيه سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري⁽¹⁾.

قال البخاري: "عنده مراسيل"⁽²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "لا بأس به"⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، ووثقه العجلي⁽⁵⁾.

خلاصة القول في الراوي: لا بأس به، عنده مراسيل، ولعل هذا من مراسيله.

وفيه أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل ثقة مكثر، مات سنة أربع وتسعين، أو أربع ومائة، وكان مولده سنة بضع وعشرين⁽⁶⁾. قلت: هو ثقة مكثر، إلا أنه تكلم في سماعه من عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال الطحاوي: "كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْأَسَانِيدِ يَدْفَعُونَ هَذَا الْحَدِيثَ لِانْقِطَاعِهِ فِي إِسْنَادِهِ؛ وَلِأَنَّ أَبَا سَلَمَةَ لَا يَنْتَهِي فِي سَنَةِ لِقَاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ؛ وَلَا أَخْذُهُ إِيَّاهُ عَنْهُ"⁽⁷⁾.

وبقية رجاله ثقات.

ثانياً: دراسة إسناد الوجه الثاني:

نفس رواية الوجه الأول إلا أن فيه سلمة بن أبي سلمة، وهو لا بأس به عنده مراسيل.

قلت: فيه انقطاع بين أبي سلمة، والنبي صلى الله عليه وسلم، قال الطحاوي: "وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ"⁽⁸⁾.

(1) الثقات: ابن حبان، (6/ 396/ رقم 8268).

(2) التاريخ الكبير: البخاري، (4/ 80/ رقم 2027).

(3) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 164/ رقم 718).

(4) الثقات: ابن حبان، (6/ 396/ رقم 8268).

(5) الثقات: العجلي، (ص: 197/ رقم 588).

(6) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 645/ رقم 8142).

(7) شرح مشكل الآثار: الطحاوي، (8/ 116/ ح 3103).

(8) المصدر نفسه.

وأما المتابع للجزء الأول منه، دون قوله: "زاجر، وأمير وحلال، وحرام، ومُحكّم ..."
إلخ.

فيه **فُفُلة بن عبد الله الجعفي**، الكوفي،

وثقة العجلي⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال ابن حجر: "مقبول"⁽³⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة.

وفيه **عثمان بن حسان العامري**⁽⁴⁾، الكوفي، ويقال: القاسم بن حسان، وبعثمان أشبه⁽⁵⁾.

وثقة العجلي⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾، وذكره ابن شاهين في ثقاته، وقال: ثقة،

قاله أحمد بن صالح⁽⁸⁾.

وقال البخاري: "حديثه منكر"⁽⁹⁾، ولا يعرف⁽¹⁰⁾، وقال ابن أبي حاتم: "رجل من أصحاب

ابن مسعود، ولا نعلم سمع من عبد الله بن مسعود أم لا"⁽¹¹⁾، وقال ابن القطان: "لا تعرف

حاله"⁽¹²⁾، وقال الذهبي: "وثق"⁽¹³⁾، وقال ابن حجر: "مقبول"⁽¹⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة، ومن عرفه عنده زيادة علم على من لم يعرفه. والله أعلم.

وبقية رواته ثقات.

⁽¹⁾ الثقات: العجلي، (ص: 385 / رقم 1361)

⁽²⁾ الثقات: ابن حبان، (5 / 300 / رقم 4945).

⁽³⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 448 / رقم 5442).

⁽⁴⁾ العامري: هذه النسبة إلى ثلاثة رجال منهم عامر بن لؤي وفيهم كثرة ... والثاني منسوب إلى عامر بن

صعصة ... والثالث منسوب إلى عامر بن عدي بن تجيب. الأنساب للسمعاني، (9 / 151).

⁽⁵⁾ ينظر: الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6 / 148 / رقم 808). تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 449 / رقم 5454).

⁽⁶⁾ الثقات: العجلي، (ص: 386 / رقم 1365).

⁽⁷⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (7 / 108 / رقم 623).

⁽⁸⁾ تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين، (ص: 189 / رقم 1148).

⁽⁹⁾ يقصد به حديثاً آخر غير حديث الدراسة، ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال: الذهبي، (3 / 369 / رقم 6799).

⁽¹⁰⁾ ميزان الاعتدال: الذهبي، (3 / 369 / رقم 6799).

⁽¹¹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 449 / رقم 5454).

⁽¹²⁾ بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (3 / 266).

⁽¹³⁾ الكاشف: الذهبي، (2 / 127 / رقم 4506).

⁽¹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 449 / رقم 5454).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بكلا الوجهين؛ لما ذكرته من علل في دراسة الإسناد، وبوافق ذلك ما ذكرته من أقوال النقاد الذين سبق ذكر أقوالهم في دراسة الإسناد، إلا أنَّ الجزء الأول منه صحيح من الطريق الذي أخرجه أحمد بن حنبل ومن ذكرتهم في التَّخريج.

وأما قول الحاكم على الوجه الأوَّل عند إخراجِه له: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"⁽¹⁾، وتعقُّبه الذَّهبي، بقوله: "منقطع"⁽²⁾، وهو كما قال، ونقل ابن حجر حكم ابن عبد البرِّ، ثم قال: قلت: "صحَّ حديثه ابن حَبَّان، والحاكم"⁽³⁾.

وقال الألباني عن المتابع للجزء الأوَّل للحديث: "هذا إسناد جيد موصول، رجاله كلهم ثقات معروفون غير فلفلة هذا ... ويمكن أن يكون فلفلة هذا هو الواسطة في رواية هذا الحديث بين أبي سلمة وابن مسعود، وبالجمله فالحديث حسن عندي بهذه الطريق. والله أعلم"⁽⁴⁾.

قلت: فلفلة قد عُرِف، وهو ثقة كما بيَّنت في دراسة الإسناد، وعليه فجميع رواة إسناده ثقات، ويكون الحديث المتابع صحيحًا، وأما قوله: "يمكن أن يكون فلفلة هذا هو الواسطة في رواية هذا الحديث بين أبي سلمة وابن مسعود"، فهذا بعيد لأنه لم ينص أحد من العلماء أن أبي سلمة روى عنه في موطن من المواطن. والله أعلم.

(1) المستدرك على الصحيحين: الحاكم، (1/ 739 / ح 2031). في مستدركه وجدت عن عبد الرحمن بن عوف، وهي ابن، والله أعلم.

(2) المستدرك على الصحيحين: الحاكم، (1/ 739 / ح 3144) .

(3) لسان الميزان: ابن حجر، (3/ 68 / رقم 255).

(4) سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، (2/ 134).

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ وَيَحْيَى بْنِ أَزْهَرَ، فَمَرَّةً قَالَ: عَنْ عَمَّارِ بْنِ سَعْدِ الْمُرَادِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحِ الْغِفَارِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَمَرَّةً قَالَ: عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ وَيَحْيَى بْنِ أَزْهَرَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ الْغِفَارِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَانِي حَبِيْبُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أُصَلِّيَ فِي الْمَقْبَرَةِ وَنَهَانِي أَنْ أُصَلِّيَ فِي أَرْضِ بَابِلَ⁽¹⁾ فَإِنَّهَا مُلْعُونَةٌ»⁽²⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ مُجْتَمِعٌ عَلَى ضَعْفِهِ، وَهُوَ مَعَ هَذَا مُنْقَطِعٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ بِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَمَّارٍ، وَالْحَجَّاجِ، وَيَحْيَى، مَجْهُوْلُونَ لَا يُعْرَفُونَ بِغَيْرِ هَذَا، وَابْنُ لَهِيْعَةَ وَيَحْيَى بْنُ أَزْهَرَ ضَعِيفَانِ لَا يُحْتَجُّ بِهِمَا، وَلَا بِمَثْلِهِمَا، وَأَبُو صَالِحٍ هَذَا هُوَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْغِفَارِيُّ، مِصْرِيٌّ لَيْسَ بِمَشْهُورٍ أَيْضًا، وَلَا يَصِحُّ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ عَلِيٍّ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ لَهِيْعَةَ، وَيَحْيَى بْنُ أَزْهَرَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ سَعْدِ الْمُرَادِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحِ الْغِفَارِيِّ، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرَّ بِبَابِلَ وَهُوَ يَسِيرُ فَجَاءَهُ الْمُؤَدِّنُ يُؤَدِّنُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَلَمَّا بَرَزَ مِنْهَا أَمَرَ الْمُؤَدِّنَ، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «إِنَّ حَبِيْبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَانِي أَنْ أُصَلِّيَ فِي الْمَقْبَرَةِ، وَنَهَانِي أَنْ أُصَلِّيَ فِي أَرْضِ بَابِلَ فَإِنَّهَا مُلْعُونَةٌ»⁽⁴⁾.

ومن طريقه البيهقي⁽⁵⁾، والخطيب⁽¹⁾، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره⁽²⁾ من طريق ابن

وهب، به.

⁽¹⁾ بابل: "اسم ناحية منها الكوفة والحلة، ينسب إليها السحر والخمر". معجم البلدان (1/ 309).

⁽²⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (5/ 223).

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ سنن أبي داود، (1/ 132 ح/ 490).

⁽⁵⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (2/ 632 ح/ 4364).

⁽¹⁾ تلخيص المتشابه في الرسم: الخطيب، (2/ 648).

⁽²⁾ تفسير ابن أبي حاتم، (1/ 189 ح/ 1003).

وأخرجه أبو داود -أيضاً- عن أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَزْهَرَ، وَابْنُ لَهْيَعَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْغِفَارِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، .. الحديث⁽¹⁾.
ومن طريقه البيهقي⁽²⁾.

دراسة الإسناد:

فيه عَمَّارُ بْنُ سَعْدِ السَّلْهَمِيِّ⁽³⁾ المصري، وسلّم من مراد، مقبول، وقد أرسل عن عمر مات سنة ثمان وأربعين ومائة⁽⁴⁾.
ذكره ابن حَبَّانَ فِي النَّقَاتِ⁽⁵⁾، وقال ابن القطَّان: "لَا تَعْرِفُ حَالَهُ"⁽⁶⁾، وقال الذهبي: "وَنَقُّ"⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: "مقبول"⁽⁸⁾.

خلاصة القول في الرّأوي: صدوق.

وفيه يحيى بن أَزْهَرَ البصري، مولى قريش، صدوق، مات سنة إحدى وستين ومائة⁽⁹⁾.
ذكره ابن حَبَّانَ فِي النَّقَاتِ⁽¹⁰⁾، وقال الذهبي: "ثِقَّة"⁽¹¹⁾، وقال ابن حجر: "صدوق"⁽¹²⁾.
خلاصة القول في الرّأوي: صدوق.

وفيه عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف واختلط بعد احتراق كتبه⁽¹³⁾، وقد تابعه في
عن عَمَّارُ بْنُ سَعْدٍ، وَالْحَجَّاجُ بْنُ شَدَّادٍ يَحْيَى بْنُ أَزْهَرَ، وهو صدوق.
وفيه حَجَّاجُ بْنُ شَدَّادٍ الصَّنْعَانِيُّ، نزيل مصر⁽¹⁾.

⁽¹⁾ سنن أبي داود، (1/ 132 / ح 491).

⁽²⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (2/ 632 / ح 4365).

⁽³⁾ السَّلْهَمِيُّ: هذه النسبة إلى سلّم، وهو بطن من مراد، القحطانية. الأنساب للسمعاني (7/ 190).

⁽⁴⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 407 / رقم 4824).

⁽⁵⁾ النقّات: ابن حبان، (7/ 284 / رقم 10088).

⁽⁶⁾ بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (3/ 147).

⁽⁷⁾ الكاشف: الذهبي، (2/ 51 / رقم 3990).

⁽⁸⁾ المصدر نفسه.

⁽⁹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 587 / رقم 7497).

⁽¹⁰⁾ النقّات: ابن حبان، (9/ 251 / رقم 16270).

⁽¹¹⁾ الكاشف: الذهبي، (2/ 360 / رقم 6125).

⁽¹²⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 587 / رقم 7497).

⁽¹³⁾ سبقت ترجمته، (ص: 74).

⁽¹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 153 / رقم 1127).

ترجم له البخاري⁽¹⁾ ولم يذكر شيئا، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال ابن القطان: "لا تعرف حاله"⁽³⁾، وقال ابن حجر: "مقبول"⁽⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق.

وبقية رجاله ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ للأسباب التالية:

1- لانقطاع إسناده بين أبي صالح الغفاري، وعلي رضي الله عنه، قال ابن يونس: "وروايته عن عليّ مرسلة، وما أظنّه سمع منه"⁽⁵⁾، وقال الخطّابي: "في إسناده هذا الحديث مقال، ولا أعلم أحدا من العلماء حرّم الصلاة في أرض بابل"⁽⁶⁾، وقال البيهقي: "إسناده غير قويّ، ولعلّه إن صحّ كره الإقامة بأرض كان بها خسفٌ وعذابٌ لصلاة أو غيرها"⁽⁷⁾، وقال عبد الحق الإشبيلي: "حديث واهي، لأنّ فيه ابن لهيعة وغيره"⁽⁸⁾.

قلت: قد تابعه يحيى بن أزهر، وهو صدوق، ولم يجرّحه أحد من العلماء، قال ابن القطان: "ما حقّ الحديث أن يضعف بإبن لهيعة إلا إن كان يحيى بن أزهر المقترن به في روايته إياه، ضعيفا كذلك، أمّا إن كان ثقة، فلا نبالي بمقارنة ابن لهيعة له في الرواية، وأنما جمعهما ابن وهب، وهو قد سمعه منهما منفردين أو مجتمعين، وكل ذلك لا يضر، فالذي ينبغي هو أن ننظر حال يحيى بن أزهر، فإن عرفناه ثقة صحّ الحديث، إلا أن تكون له علة أخرى مما لم يعرض له أبو محمد - يعني عبد الحق الإشبيلي، وإن كان ضعيفا وجب من تبين أمره مثل ما بين من أمر ابن لهيعة،

⁽¹⁾ التاريخ الكبير: البخاري، (2/ 377 / رقم 2830).

⁽²⁾ الثقات: ابن حبان، (6/ 203 / رقم 7376).

⁽³⁾ بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (3/ 147).

⁽⁴⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 153 / رقم 1127).

⁽⁵⁾ تاريخ ابن يونس المصري، (1/ 208 / رقم 554).

⁽⁶⁾ معالم السنن: الخطّابي، (1/ 148).

⁽⁷⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (3/ 402 / رقم 5089).

⁽⁸⁾ بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (3/ 146).

فَأَمَّا إِجْمَالُ الْقَوْلِ فِيهِ بِحَيْثُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: " فِيهِ ابْنُ لَهَيْعَةَ وَغَيْرِهِ " مِنْ فَوْقَهُمَا فَلَيْسَ بِصَوَابٍ⁽¹⁾.

وذكر ابن القطان: أَنَّ فِيهِ رَجَالًا لَا يُعْرَفُ حَالُهُمْ⁽²⁾، قُلْتُ: لَا مَطْعَنَ لِأَحَدٍ فِيهِ مِنْ حَيْثُ رَوَاتِهِ، فَقَدْ تَمَّ مَعْرِفَتُهُمُ وَالْكَشْفُ عَنْهُمْ، وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْجَرَحَ، وَلَا يَوْجَدُ فِيهِ عِلَّةٌ إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ مَنْقُوعٌ فَقَطْ لَا غَيْرَ، وَقَالَ أَيْضًا: "فَنَرَاهُ لَا يَصِحُّ مِنْ أَجْلِ الْجَهْلِ بِحَالِ حَاجٍ وَعِمَارٍ، وَلَمْ يَعْرِضْ لِبَيَانِ ذَلِكَ أَبُو مُحَمَّدٍ فَاعْلَمْهُ"⁽³⁾، وَالْعِلَّةُ كَمَا بَيَّنَّا سَابِقًا وَلَيْسَ لِحَالَتِهِمْ.

وقال ابن حجر: "في إسناده ضعف"⁽⁴⁾، وقال ابن رجب: "الموقوف أصح"⁽⁵⁾، وضعف أبو الحسين ابن المنادي الجميع. والله أعلم⁽⁶⁾.

2- مخالفته للأثار الصحيحة الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم، منها ما أخرجه البخاري⁽⁷⁾ وغيره، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَإِيَّامًا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ".

المطلب التاسع: تضعيف الحديث بقوله: لَا يَصِحُّ سَنَدًا.

من ألفاظ التضعيف التي استعملها الإمام ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث، قوله: لَا يَصِحُّ سَنَدًا، ومن أمثلة ذلك عنده:

⁽¹⁾ بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (3/ 147).

⁽²⁾ المصدر نفسه (3/ 146).

⁽³⁾ المرجع السابق (3/ 148).

⁽⁴⁾ فتح الباري: ابن حجر، (1/ 530).

⁽⁵⁾ يقصد ما أخرجه عبدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَرِيكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْمُحَلِّ قَالَ: «مَرَرْنَا مَعَ عَلِيٍّ، بِالْخَسْفِ الَّذِي بِيَابِلَ فَكَّرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ حَتَّى جَاوَزَهُ». والله أعلم. مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (1/ 415 ح 1623).

⁽⁶⁾ فتح الباري: ابن رجب، (3/ 236).

⁽⁷⁾ صحيح البخاري، (1/ 95).

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، بِإِسْنَادٍ لَا يَصِحُّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الدِّينَارُ⁽¹⁾ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا⁽²⁾»⁽³⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، بِإِسْنَادٍ لَا يَصِحُّ ... وَهَذَا الْحَدِيثُ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ إِسْنَادُهُ، فَفِي قَوْلِ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ بِهِ، وَإِجْمَاعِ النَّاسِ عَلَى مَعْنَاهُ مَا يُغْنِي عَنِ الْإِسْنَادِ فِيهِ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

لم أعر على من أخرجه بإسناد، ولكن من أورده من العلماء في كتاب من كتبه، ذكره بدون إسناد، مع ذكره لكلام ابن عبد البر فيه⁽⁵⁾.

دراسة الإسناد: لم أعر على إسناد له.

الحكم على الحديث:

لا أصل له، ولكن العمل على معناه عند العلماء، قال الإمام ابن الصلاح: "وظاهر كلام ابن عبد البر أَنَّ الصَّحَّةَ تُوجَدُ أَيْضًا مِنْ تَلْقَى أَهْلَ الْحَدِيثِ بِالْقَبُولِ وَالْعَمَلِ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُوقَفْ لَهُ عَلَى إِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَقَدْ قَالَ فِي التَّمْهِيدِ رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ بِإِسْنَادٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الدِّينَارُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا"، وقال: "وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ إِسْنَادُهُ فَفِي قَوْلِ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ وَإِجْمَاعِ النَّاسِ عَلَى مَعْنَاهُ مَا يُغْنِي عَنِ الْإِسْنَادِ فِيهِ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ فِي الرَّسَالَةِ⁽⁶⁾ فِي حَدِيثٍ لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ"⁽⁷⁾.

(1) الدينار: اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا. تحفة الأحوذى (4 / 5).

(2) القيراط: جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ الدِّينَارِ، وَهُوَ نِصْفُ عَشْرِهِ فِي أَكْثَرِ الْبِلَادِ. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (4 / 42).

(3) التمهيد: ابن عبد البر، (20 / 145).

(4) المصدر نفسه.

(5) إرشاد الساري: القسطلاني، (3 / 11)، وعمدة القاري: العيني، (8 / 258)، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: السيوطي، (1 / 66). نقلوا فيه كلام ابن عبد البر.

(6) قال الشافعي: "وإنما قِيلَناهُ بِمَا وَصَفْتُ مِنْ نَقْلِ أَهْلِ الْمَغَازِي وَإِجْمَاعِ الْعَامَةِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ ذَكَرْنَا الْحَدِيثَ فِيهِ، وَاعْتَمَدْنَا عَلَى حَدِيثِ أَهْلِ الْمَغَازِي عَامًّا وَإِجْمَاعِ النَّاسِ". الرسالة للشافعي، (1 / 140).

(7) النكت على مقدمة ابن الصلاح: الزركشي، (1 / 109).

الفصل الثَّالث

منهْجُ الامامِ ابنِ عبدِ البرِّ في
تضعيفِ الأحاديثِ من خلالِ النَّظَرِ
في متونها

المبحث الأول

تضعيفُ الحديثِ لِعِلَّةٍ في متنه

إنَّ وجودَ عِلَّةٍ من العلل القادحة في متن الحديث، تنزله من درجة القبول إلى الضَّعْف، وذلك على حسب نوع علته التي وقعت فيه، فإن كانت العلة خفيفة كان الضَّعْف خفيفاً، وإن كانت العلة شديدة كان الضَّعْف شديداً، وكان ذلك من منهج الإمام ابن عبد البر في تضعيف الحديث عند وجود علة في إسناده، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تضعيف الحديث لتفرد راويه في متنه.

من منهج الإمام ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث، أن يضعف الحديث بسبب تفرد الراوي الضعيف بالحديث دون مشاركة غيره له، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: وَقَدْ رَوَى خَالِدُ الطَّحَّانُ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَبَعْدَهَا يُغْلِطُ أَصْحَابَهُ وَهُمْ يُصَلُّونَ»⁽¹⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "تَفَرَّدَ بِهِ خَالِدُ الطَّحَّانُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِسْنَادُهُ كُلُّهُ لَيْسَ مِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ"⁽²⁾.

تخرجه الحديث:

أخرجه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي الطَّحَّانَ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ قَبْلَ الْعَتَمَةِ وَبَعْدَهَا، يُغْلِطُ أَصْحَابَهُ فِي الصَّلَاةِ"⁽³⁾.

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (319 / 23).

(2) المصدر نفسه.

(3) مسند أحمد، (2 / 190 ح 817).

أخرجه مسدّد⁽¹⁾، وأبو الهيثم السراج⁽²⁾، وأبو يعلى⁽³⁾، وأبو نعيم⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾،
والذهبي⁽⁶⁾، من طريق مطرّف، به،

وذكره الغزالي في الإحياء معلقاً، بلفظ: «لَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ بَيْنَ
الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ»⁽⁷⁾.

وله شواهد منها: ما أخرجه الإمام مالك رحمه الله تعالى، قال: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ النَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ التَّمَارِ، عَنِ الْبَيَاضِيِّ⁽⁸⁾: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَقَدْ عَلَتْ أَصْوَاتُهُمْ بِالْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: «إِنَّ
الْمُصَلِّيَ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلْيَنْظُرْ بِمَا يُنَاجِيهِ بِهِ، وَلَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالْقُرْآنِ»⁽⁹⁾

وله شاهد ثانٍ: أخرجه أبو داود رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: اعْتَكَفَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَمِعَهُمْ يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ، فَكَشَفَ السُّتْرَ، وَقَالَ:
«أَلَا إِنَّ كُلَّكُمْ مُنَاجٍ رَبَّهُ، فَلَا يُؤْذِنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَلَا يَرْفَعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ»، أَوْ
قَالَ: «فِي الصَّلَاةِ»⁽¹⁰⁾.

دراسة الإسناد:

(1) المطالب العالية: ابن حجر، (4/ 592/409). بمثله.
(2) حديث خالد بن مرداس: أبي الهيثم السراج (ص: 3/ 2). بنحوه.
(3) مسند أبي يعلى الموصلي، (1/ 384/ 497). بنحوه.
(4) تاريخ أصبهان: أبي نعيم، (2/ 52). بنحوه.
(5) شعب الإيمان: البيهقي، (4/ 212/ 2413). بنحوه.
(6) معجم الشيوخ الكبير: الذهبي، (1/ 108/ 66). تذكره الحفاظ له (2/ 193). سير أعلام النبلاء له (11/ 102). بنحوه.

(7) إحياء علوم الدين: الغزالي، (1/ 278).
(8) البياضي: فروة بن عمر بن ودقة بن عبيد بن غانم بن بياضة الأنصاري البياضي. الإصابة في تمييز
الصحابه: ابن حجر، (5/ 278/ رقم 6993).
(9) موطأ مالك، (1/ 80/ 29).
(10) سنن أبي داود، (2/ 38/ 1332).

فيه الحارث بن عبد الله الأعور، الهمداني، الحوتي⁽¹⁾ الكوفي، أبو زهير، صاحب علي، مات في خلافة ابن الزبير⁽²⁾.

قال الشعبي: "حدثنا الحارث، وكان كذاباً"⁽³⁾، وقال في موضع آخر: "أشهد أنه أحد الكذابين"⁽⁴⁾، واتهمه إبراهيم النخعي⁽⁵⁾، وقال أبو إسحاق: "زعم الحارث وكان كذوباً"⁽⁶⁾، وقال أبو خيثمة: "كذاب"⁽⁷⁾، وقال الجوزجاني: "سألت علي بن المديني، عن عاصم والحارث، فقال، يا أبا إسحاق مثلك يسأل عن ذا الحارث كذاب"⁽⁸⁾، وسمع مرة الهمداني من الحارث الأعور شيئاً فأنكره، فقال له: أقد حتى أخرج إليك فدخل مرة واشتمل على سيفه، وأحس الحارث بالشر فذهب"⁽⁹⁾، وقال ابن شاهين: "من أحد الكذابين"⁽¹⁰⁾، وقال الفلاس: "كان يحيى -يعني القطان، وعبد الرحمن- يعني ابن مهدي- لا يحدثان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي"⁽¹¹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه"⁽¹²⁾، وقال أبو زرعة: "لا يحتج بحديثه"⁽¹³⁾.

وقال جرير بن عبد الحميد: "كان زيفاً"⁽¹⁴⁾، وقال ابن حبان: "كان غالباً في التشيع واهياً في الحديث"⁽¹⁵⁾، وقال ابن عدي: "أكثر رواياته عن علي وروى عن ابن مسعود القليل وعامة ما

(1) الحوتي: هذه النسبة إلى حوت وهو بطن من كندة وهو حوت ابن الحارث الأصغر بن معاوية بن الحارث الأكبر بن معاوية بن ثور وهو كندة بن عفير. الأنساب للسمعاني، (4/ 301).

(2) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 146 / رقم 1029).

(3) الكامل: ابن عدي، (2/ 449 / رقم 370).

(4) التاريخ الكبير: البخاري، (2/ 273 / رقم 2437).

(5) المصدر نفسه.

(6) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 78 / رقم 363).

(7) تاريخ الإسلام: الذهبي، (5/ 58 / رقم 20).

(8) الكامل: ابن عدي، (2/ 449 / رقم 370).

(9) المجروحين: ابن حبان، (1/ 222 / رقم 197).

(10) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، (ص: 69 / رقم 104).

(11) المجروحين: ابن حبان، (1/ 222 / رقم 197).

(12) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 78 / رقم 363).

(13) المصدر نفسه.

(14) الضعفاء الكبير: العقيلي، (1/ 208).

(15) المجروحين: ابن حبان، (1/ 222 / رقم 197).

يرويه عنهما غير محفوظ⁽¹⁾، وقال ابن سعد: "كان له قول سوء، وهو ضعيف في روايته"⁽²⁾، وقال النسائي: "ليس بالقوي"⁽³⁾، وقال أبو بكر بن عيَّاش: "لم يكن الحارث بأرضاهم كان غيره أرضى منه، كانوا يقولون: أنَّه صاحب كتب"⁽⁴⁾.

وضَعَّفه ابن معين⁽⁵⁾، والهيثمي⁽⁶⁾، والبوصيري⁽⁷⁾، والعراقي⁽⁸⁾، وقال الهيثمي في موضع آخر: "ضعيف جدا، ووثَّقه ابن معين"⁽⁹⁾.

وذكره البخاري في الضعفاء⁽¹⁰⁾، والدارقطني⁽¹¹⁾، وابن الجوزي⁽¹²⁾ في الضعفاء والمتروكين.

وقال ابن سيرين: "كان علماء هذه القرية؛ يعني: الكوفة خمسة يقدِّمون الحارث الأعور، وأحيانا يقدِّمون عبيدة، ولم يكونوا يختلفون (أنَّ التَّالِث: علقمة- والرَّابِع: مسروق، والخامس: شريح"⁽¹³⁾، وقال أبو بكر بن أبي داود: "كان الحارث أفقه النَّاس، وأحسب النَّاس، تعلم الفرائض من علي، رضي الله عنه"⁽¹⁴⁾، وقال الشَّعْبِي: "لقد رأيت الحسن والحسين رحمهما الله يسألان الحارث الأعور عن حديث علي"⁽¹⁵⁾، وقال أحمد بن صالح: "ثقة"، فقلَّ له الشَّعْبِي: قال: كان كذاباً، قال أحمد يكون يكذب في الحديث، إنَّما كان كذبه في رأيه"⁽¹⁶⁾.

(1) الكامل: ابن عدي، (2/ 451 / رقم 370).

(2) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (6/ 209).

(3) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 29 / رقم 114).

(4) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 78 / رقم 363).

(5) الكامل: ابن عدي، (2/ 451 / رقم 370).

(6) مجمع الزوائد: الهيثمي، (2/ 543 / ح 3595).

(7) مصباح الزجاجة: البوصيري، (4/ 69).

(8) المغني عن حمل الأسفار: العراقي، (ص: 329 / ح 6).

(9) مجمع الزوائد: الهيثمي، (8/ 13).

(10) الضعفاء الصغير: البخاري، (ص: 28 / رقم 60).

(11) الضعفاء والمتروكون: الدارقطني، (2/ 148 / رقم 151).

(12) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (1/ 181 / رقم 726).

(13) تاريخ ابن أبي خيثمة، (3/ 135).

(14) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (5/ 81 / رقم 422).

(15) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 78 / رقم 363).

(16) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، (ص: 69 / رقم 104).

وقيل ليحيى بن معين: "يُحتجُ بحديث الحارث ... ؟ فقال: ما زال المحدثون يقبلون حديثه"⁽¹⁾، وقال: عثمان بن سعيد الدارمي: "سألت يحيى بن معين قلت: أيُّ شيء حال الحارث في علي، قال: ثقة، قال عثمان ليس يتابع عليه"⁽²⁾ -يعني على قوله هذا، وقال في موضع آخر هو⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾: "ليس به بأس"، وقيل للشَّعبي: كنت تختلف إلى الحارث؟ قال: نعم كنت أختلف إليه أتعلَّم منه الحساب وكان أحسب الناس"⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: ما كُذِبَ على أحد من هذه الأمة ما كُذِبَ على علي"⁽⁶⁾، عن أيُّوب، قال: "كان ابن سيرين يرى أن عامة ما يروون عن علي باطل"⁽⁷⁾.

وقال الذهبي: "شيعي لِين"⁽⁸⁾، وقال في موضع آخر: "من كبار علماء التَّابعين على ضعف فيه"⁽⁹⁾، وقال -أيضًا: "كان فقيهاً، كثير العلم، على لين في حديثه"⁽¹⁰⁾، وتعقَّب الذهبي أقوال من قال فيه كَذَاب بقوله: "قد كان الحارث من أوعية العلم، ومن الشيعة الأول. وكان يقول: تعلَّمت القرآن في سنتين والوحي في ثلاث سنين"⁽¹¹⁾.

فأما قول الشَّعبي الحارث كَذَاب، فمحمول على أنَّه عنى بالكذب الخطأ لا التَّعمد وإلا فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب في الدِّين؟! وكذا قال علي بن المديني، وأبو خيثمة: هو كَذَاب، وأما يحيى بن معين، فقال: هو ثقة، وقال مرة: ليس به بأس، وكذا قال الإمام النسائي: ليس به بأس، وقال أيضا: ليس بالقوي وقال أبو حاتم: لا يحتج به، ثم إنَّ النسائي وأرباب السنن احتجوا بالحارث وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به.

(¹) المصدر نفسه.

(²) الكامل: ابن عدي، (2/ 451 / رقم 370).

(³) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (3/ 360 / رقم 1751).

(⁴) تهذيب الكمال: المزي، (5/ 244 / رقم 1025).

(⁵) الكامل: ابن عدي، (2/ 451 / رقم 370).

(⁶) المصدر نفسه.

(⁷) المرجع السابق.

(⁸) الكاشف: الذهبي، (1/ 303 / رقم 859).

(⁹) ميزان الاعتدال: الذهبي، (1/ 435 / رقم 1627).

(¹⁰) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (5/ 81 / رقم 422).

(¹¹) المصدر السابق.

وقال ابن حجر: "كذب الشَّعْبِي في رأيه ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف" (1).

خلاصة القول في الرَّأْيِي: ضعيف، انَّهم بالكذب.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لأنَّ فيه الحارث بن عبد الله الأعور، وهو منَّهم بالكذب، ولم يتابع على روايته للحديث، قال الهيثمي: "رواه أحمد، وأبو يعلى، وفيه الحارث، وهو ضعيف" (2).

وأما قول ابن عبد البر: "تقرَّد به خالد الطَّحَّان، وهو ضعيف"، فقد جانب الصَّواب في ذلك، قال ابن حجر: "وهي مجازفة ضعيفة، فإنَّ الكلَّ ثقات إلَّا الحارث، فليس فيهم ممن لا يُحتجُّ به غيره" (3)، قلت: بل هو مجمع على توثيقه، فلم أعثر على أحد قدح فيه.

وقال الذهبي: "هذا حديث صالح الإسناد" (4)، قلت: كيف يكون صالح الإسناد وفيه الحارث بن عبد الله، وقد ضعَّفه في أكثر من موضع كما بيَّنت في التَّخريج.

وأما الشَّاهدان فكلاهما صحيحان، رجالهما ثقات، وبهذا يتقوى متن الحديث بالشَّاهدين فيرتقي إلى الحسن لغيره. والله تعالى أعلى وأعلم

(1) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 146 / رقم 1029).

(2) مجمع الزوائد: الهيثمي، (2 / 265 / ح 3595).

(3) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (3 / 101).

(4) سير أعلام النبلاء: الذهبي، (14 / 165).

المطلب الثاني: تضعيف الحديث لإدراج في متنه.

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ يَحْيَى الْحَلَبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ، قَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ يَحْيَى الْحَلَبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا مجاهد بن موسى، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ⁽¹⁾ وَهُوَ مِنْ صَاحِبِهِ»⁽²⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "لَهُ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ"، هَذِهِ اللَّفْظَةُ قَدْ اخْتَلَفَ الرُّوَاةُ فِي رَفْعِهَا، فَرَفَعَهَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، وَمَعْمَرٌ، وَغَيْرُهُمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَكِنَّهُمْ، رَوَوْهُ مُرْسَلًا عَلَى اخْتِلَافٍ فِي ذَلِكَ عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ ... فَتَبَيَّنَ بِرَوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

روي الحديث متصلاً ومرسلاً، على النحو التالي:

أولاً - من أخرجه متصلاً:

روي الحديث بألفاظ مختلفة.

1- من أخرجه بلفظ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ، لَهُ غُنْمُهُ، وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ».

أخرجه ابن حبان رحمه الله تعالى، قال: أَخْبَرَنَا آدَمُ بْنُ مُوسَى بِخُورِ الرَّيِّ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى الْبِسْطَامِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ الطَّبَّاعِ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ

⁽¹⁾ لا يغلق الرهن: أي لا يأخذه المُرْتَهِنُ إِذَا حَلَّ الْأَجَلَ بِمَا لَهُ عَلَيْهِ وَلَا يَكُونُ أُولَى بِهِ مِنْ صَاحِبِهِ". التمهيد: (6/434).

⁽²⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (6/426).

⁽³⁾ المصدر نفسه.

الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ، لَهُ غَنَمُهُ"⁽¹⁾، وَعَلَيْهِ غَرَمُهُ"⁽²⁾.

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ⁽³⁾، وَابْنُ الْمَخْلَصِ⁽⁴⁾، وَأَبُو نُعَيْمٍ⁽⁵⁾، وَالْحَاكِمُ⁽⁶⁾، وَابْنُ أَبِي يَحْيَى⁽⁷⁾، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ⁽⁸⁾، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرَانَ الْعَابِدِيِّ، عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ.
وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ⁽⁹⁾، وَالدَّارِقُطْنِيُّ⁽¹⁰⁾، وَالْحَاكِمُ⁽¹¹⁾، مِنْ طَرِيقِ كُرَيْدِ أَبِي يَحْيَى⁽¹²⁾، عَنْ
مَعْمَرٍ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي⁽¹³⁾، وَالدَّارِقُطْنِيُّ⁽¹⁴⁾، مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ⁽¹⁵⁾⁽¹⁶⁾.

(1) لَهُ غَنَمُهُ: أَيُّ لَهُ غَلَّتُهُ وَرَقِيَّتُهُ وَفَائِدَتُهُ كُلُّهَا وَعَلَيْهِ غَرَمُهُ فَكَأَنَّهُ وَمُصِيبَتُهُ فَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى هَذَا الْقَوْلُ عِنْدَهُمْ
غَنَمُهُ لِصَاحِبِهِ وَغَرَمُهُ عَلَيْهِ قَالُوا وَالْمُرْتَهِنُ. التمهيد: ابن عبد البر، (6/ 438).

(2) صحيح ابن حبان، (13/ 258 / ح 5934).

(3) سنن الدارقطني، (3/ 437 / ح 2920).

(4) المخلصيات: ابن المخلص، (2/ 159 / ح 1273).

(5) حلية الأولياء: أبي نعيم، (7/ 315).

(6) المستدرک: الحاكم، (2/ 58 / ح 2315).

(7) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (8/ 232 / ح 11747). والسنن الصغير: البيهقي، (2/ 289 / ح 2033).

(8) التمهيد: ابن عبد البر، (6/ 427).

(9) مسند البزار، (14/ 189 / ح 7741).

(10) سنن الدارقطني، (3/ 439 / ح 2925).

(11) المستدرک: الحاكم، (2/ 60 / ح 2321).

(12) كُدَيْرُ بْنُ يَحْيَى الْبَصْرِيُّ، رَوَى عَنْ مَعْمَرٍ، أَشَارَ ابْنُ عَدِي إِلَى لِيْنِهِ، فِي تَرْجُمَةِ نَصْرِ بْنِ طَرِيفٍ. لِسَانِ
الْمِيزَانِ (4/ 487 / رقم 1540).

(13) الكامل: ابن عدي، (1/ 289 / رقم 16).

(14) سنن الدارقطني، (3/ 438 / ح 2922).

(15) قَالَ ابْنُ عَدِي: "سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ لَا يَعْرِفُ. الْكَامِلُ: ابْنُ عَدِي، (1/ 289 / رقم 16).

(16) الرقي: نسبة إلى الرقة وهي بلدة على طرف الفرات مشهورة، وسُميت بالرقة؛ لأنها على شطِّ الفرات، وكلُّ
أَرْضٍ تَكُونُ عَلَى الشَّطِّ تَسْمَى الرِّقَّةَ، الْأَنْسَابُ لِلْسَمْعَانِيِّ، (6/ 156).

وأخرجه الحاكم⁽¹⁾، من طريق سليمان بن أبي داود الحرّاني⁽²⁾⁽³⁾، وأخرجه الدارقطني⁽⁴⁾ وابن عبد البر⁽⁵⁾، من طريق إسماعيل بن عيَّاش⁽⁶⁾ عن عباد بن كثير⁽⁷⁾، عن ابن أبي ذئب. وأخرجه الدارقطني⁽⁸⁾، والحاكم⁽⁹⁾، والبيهقي⁽¹⁰⁾، من طريق إسماعيل بن عيَّاش، عن ابن أبي ذئب.

وأخرجه الدارقطني⁽¹¹⁾، وتمّام⁽¹²⁾، والحاكم⁽¹³⁾، من طريق إسماعيل بن عيَّاش عن الزُّبيدي، وأخرجه ابن المظفر⁽¹⁴⁾، وابن المقرئ⁽¹⁵⁾، وابن جُميع⁽¹⁶⁾، والحنائي⁽¹⁷⁾، والخطيب⁽¹⁸⁾ من طريق محمد بن كثير⁽¹⁾، عن مالك، وأخرجه ابن عبد البر من طريق أحمد بن أبي سَكينة⁽¹⁾؛

(1) المستدرک: الحاكم، (2/ 59 / ح 2319).

(2) سليمان بن سالم، وهو ابن أبي داود الحرّاني، واسم أبي داود سالم، قال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث جدا". الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 120 / رقم 520).

(3) الحرّاني: بلدة من الجزيرة خرج منها جماعة من العلماء، وحرّان بطن من همدان، وقيل: هي قبيلة من جَمير. الأنساب للسمعاني، (4/ 107).

(4) علل الدارقطني، (9/ 168).

(5) التمهيد: ابن عبد البر، (6/ 428).

(6) إسماعيل بن عيَّاش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، قال ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخطّط في غيرهم، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين، وله بضع وسبعون سنة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (109/ رقم 473).

(7) عباد بن كثير الثقفي، البصري، متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب، مات بعد الأربعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 290).

(8) سنن الدارقطني، (3/ 438 / ح 2921).

(9) المستدرک: الحاكم، (2/ 59 / ح 2317).

(10) السنن الكبرى: البيهقي، (6/ 66 / ح 11219).

(11) سنن الدارقطني، (3/ 438 / ح 2923).

(12) فوائد تمام، (1/ 38 / ح 71).

(13) المستدرک: الحاكم، (2/ 60 / ح 2320).

(14) غرائب مالك بن أنس: ابن المظفر، (ص: 152 / ح 92).

(15) المنتخب من غرائب مالك: ابن المقرئ، (ص: 50 / ح 12).

(16) معجم الشيوخ: ابن جميع الصيداوي، (ص: 211).

(17) فوائد الحنائي، (1/ 398 / ح 62).

(18) تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (6/ 163).

(1) محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني، أبو يوسف، صدوق كثير الغلط، مات سنة بضع عشرة ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 504 / رقم 6251).

ثمانيتهم (زياد بن سعد، ومعمّر، وسليمان بن داود، وسليمان بن أبي داود، وابن أبي ذئب، والزبيدي، ومالك، وأحمد بن أبي سَكينة) عن الزُّهري، به، بمثله.

وأخرجه ابن عَدِي⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾، والحاكم⁽⁴⁾، وابن عبد البر⁽⁵⁾، وابن حزم⁽⁶⁾، من طريق عبد الله بن نصر الأصم⁽⁷⁾، عن شَبَابَة، عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيَّب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه الشَّافعي⁽⁸⁾ بقوله: أخبرني النُّفَّة، عن يحيى بن أبي أنيسة⁽⁹⁾، عن الزُّهري، به بمثله.

ومن طريقه البيهقي⁽¹⁰⁾.

وأخرجه الدَّارقطني⁽¹¹⁾ من طريق محمد بن عمرو بن علقمة⁽¹²⁾، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

-
- ⁽¹⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (6/ 428).
- ⁽²⁾ الكامل: ابن عدي، (5/ 383).
- ⁽³⁾ سنن الدارقطني، (3/ 439 ح/ 2927).
- ⁽⁴⁾ المستدرک: الحاكم، (2/ 2318/59).
- ⁽⁵⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (6/ 430).
- ⁽⁶⁾ المحلى بالآثار: ابن حزم، (6/ 379). صحَّف فيه ابن حزم: اسم نضر بن عاصم الأنطاكي، نا شبابة عن وراق، نا أبي ذئب، عن الزهري، وهو كما في التخریج وسيأتي بيانه في الحكم على الحديث.
- ⁽⁷⁾ عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي أصله خراساني، يُكْنَى أبا مُحَمَّد، ذكر له ابن عدي أحاديث فيها مناكير، ومنها حديث الدَّرَاسَة، وقال: "لَهُ غير ما ذكرت مما أنكرت عليه" الكامل: ابن عدي، (5/ 382/ رقم 1049)، وقال الذهبي: "منكر الحديث" المغني في الضعفاء: الذهبي، (1/ 361/ رقم 3399).
- ⁽⁸⁾ مسند الشافعي، (ص: 148).
- ⁽⁹⁾ يحيى بن أبي أنيسة، أبو زيد الجزري، ضعيف، مات سنة ست وأربعين ومائة.
- ⁽¹⁰⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (8/ 231 ح/ 11745).
- ⁽¹¹⁾ سنن الدارقطني، (3/ 437 ح/ 2919) «لَا يُغَلُّ الرَّهْنُ، لَهُ غُئْمُهُ، وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ».
- ⁽¹²⁾ محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، صدوق له أوهام، مات سنة خمس وأربعين ومائة على الصحيح. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 499/ رقم 6188).

2- من أخرجه بلفظ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ».

أخرجه ابن ماجه رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ»⁽¹⁾.

أخرجه ابن الأعرابي⁽²⁾ من طريق إسحاق بن راشد، وأخرجه ابن عدي⁽³⁾ من طريق أبو جُزَيٍّ⁽⁴⁾، عن معمر، وأخرجه الخطيب⁽⁵⁾ من طريق أحمد بن أبي سَكِينَةَ⁽⁶⁾.

وأخرجه ابن عبد البر⁽⁷⁾ من طريق عبد الله بن عمران، عن سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد؛ أربعتهم (إسحاق، معمر، وابن أبي سَكِينَةَ، وزياد بن سعد) عن الزُّهْرِيِّ، به، بمثله.

ثانيا - من أخرجه مرسلًا:

روي الحديث بألفاظ مختلفة.

1- من أخرجه بلفظ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ مِمَّنْ رَهْنَهُ، لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ».

أخرجه عبد الرزاق رحمه الله تعالى، قَالَ: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ مِمَّنْ رَهْنَهُ، لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ»⁽⁸⁾.

ومن طريقه ابن عدي⁽⁹⁾، أبو بكر النيسابوي⁽¹⁾.

⁽¹⁾ سنن ابن ماجه (2/ 816 ح 2441).

⁽²⁾ معجم ابن الأعرابي (1/ 364 ح 704).

⁽³⁾ الكامل: ابن عدي، (8/ 278).

⁽⁴⁾ نصر بن طريف أبو جزي الباهلي بصرى، قال ابن عدي: "له غير ما ذكرت من الحديث من المناكير وغيره، وربما يحدث بأحاديث يشارك فيها الثقات إلا أن الغالب على رواياته أنه يروى ما ليس محفوظا وينفرد عن الثقات بمناكير، وهو بين الضعف وقد أجمعوا على ضعفه". الكامل: ابن عدي، (8/ 274 رقم 1970).

⁽⁵⁾ تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، (4/ 72).

⁽⁶⁾ أحمد بن إبراهيم بن أبي سَكِينَةَ الحلبي، وبعضهم يسميه محمدا، قاله الخطيب، يروى عن مالك، قال الذهبي: "ما رأيت لهم فيه كلاما". ميزان الاعتدال: الذهبي، (1/ 80 رقم 280).

⁽⁷⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (6/ 428).

⁽⁸⁾ مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (8/ 237 ح 15034).

⁽⁹⁾ الكامل: ابن عدي، (7/ 538).

⁽¹⁾ الزيادات على كتاب المزني: أبو بكر النيسابوي، (ص: 390 ح 283).

وأخرجه الشافعي⁽¹⁾ من طريق محمد بن أبي فديك، ومن طريقه البيهقي⁽²⁾، والبخاري⁽³⁾، وأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁴⁾ من طريق وكيع، وأبو داود⁽⁵⁾ عن أحمد بن يونس، والدارقطني⁽⁶⁾ من طريق معمر.

وأخرجه أبو بكر النيسابوري⁽⁷⁾ من طريق سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، وأخرجه أبو أحمد النيسابوري⁽⁸⁾، الكلابي⁽⁹⁾، والحنائي⁽¹⁰⁾، من طريق مالك وسفيان؛ سبعتهم (محمد بن أبي فديك، ووكيع، أحمد بن يونس، ومعمر، وزيايد بن سعد، ومالك وسفيان) عن الزهري، به، بمثله.

2- من أخرجه بلفظ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ».

أخرجه الإمام مالك رحمه الله تعالى، قال: عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ»⁽¹¹⁾.
ومن طريقه أبو بكر النيسابوي⁽¹²⁾، وابن المظفر⁽¹³⁾، والكلابي⁽¹⁴⁾.

⁽¹⁾ مسند الشافعي، (ص: 148).

⁽²⁾ السنن الصغير: البيهقي، (2/ 290 ح/ 2034).

⁽³⁾ شرح السنة: البخاري، (8/ 184 ح/ 2122).

⁽⁴⁾ مصنف ابن أبي شيبة، (4/ 525 ح/ 22799).

⁽⁵⁾ المراسيل لأبي داود، (ص: 172 ح/ 187).

⁽⁶⁾ سنن الدارقطني، (3/ 439 ح/ 2926).

⁽⁷⁾ الزيادات على كتاب المزني: أبو بكر النيسابوي، (ص: 389 ح/ 281).

⁽⁸⁾ الأربعون على الطبقات: علي بن المفضل المقدسي، (ص: 385).

⁽⁹⁾ جزء من حديث الكلابي، (ص: 59 ح/ 12).

⁽¹⁰⁾ فوائد الحنائي، (1/ 398 ح/ 59).

⁽¹¹⁾ موطأ مالك، (2/ 728 ح/ 13).

⁽¹²⁾ الزيادات على كتاب المزني: أبو بكر النيسابوي، (ص: 389 ح/ 280).

⁽¹³⁾ غرائب مالك بن أنس: ابن المظفر، (ص: 155 ح/ 93).

⁽¹⁴⁾ جزء من حديث الكلابي، (ص: 64 ح/ 15).

وأخرجه عبد الرزاق⁽¹⁾، وأبو داود⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾، من طريق معمر، وأخرجه البيهقي⁽⁴⁾ من طريق شعيب بن أبي حمزة؛ كلاهما (معمر، وشعيب) عن الزهري، به، بمثله.

وأخرجه الطحاوي من طريق مالك، ويونس بن يزيد، وابن أبي ذئب⁽⁵⁾، وأخرجه -أيضاً-⁽⁶⁾ من طريق سفيان بن عيينة، وأخرجه ابن المظفر⁽⁷⁾ من طريق الأوزاعي؛ خمستهم من طريق عن الزهري، به، بمثله.

ولهذا الحديث شواهد منها:

أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، ثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ سَعِيدٍ الْحِمَصِيُّ، ثَنَا الْحُسَيْنِيُّ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ⁽⁸⁾، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ»⁽⁹⁾.

دراسة الإسناد:

روي الحديث متصلاً ومرسلاً، على النحو التالي:

أولاً - دراسة إسناد من أخرجه متصلاً:

روي الحديث بألفاظ مختلفة.

1 - دراسة إسناد من أخرجه بلفظ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ، لَهُ غُثْمُهُ وَعَلِيهِ غُرْمُهُ».

فيه إسحاق بن عيسى بن نجیح البغدادي، أبو يعقوب بن الطباع، صدوق، مات سنة أربع عشرة ومائتين، وقيل بعدها بسنة⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (8/ 237 ح 15033).

⁽²⁾ المراسيل لأبي داود، (ص: 170 ح 186).

⁽³⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (6/ 67 ح 11222).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽⁵⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (4/ 100 ح 5887).

⁽⁶⁾ المصدر نفسه (4/ 102 ح 5893).

⁽⁷⁾ غرائب مالك بن أنس: ابن المظفر، (ص: 156 ح 94).

⁽⁸⁾ محمد بن زياد الأسدي، منكر الحديث عن الثقات. الكامل: ابن عدي، (7/ 469 ح 1705).

⁽⁹⁾ مجلس لأبي عبد الرحمن السلمي، (ص: 9 ح 8).

⁽¹⁰⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 102 رقم 375).

وقد تابعه في الرواية عن سفيان: عبد الله بن عمران بن رزين المخزومي، العابدي، أبو القاسم المكي، صدوق مات سنة خمس وأربعين ومائة⁽¹⁾، قال ابن حبان: "يخطئ ويخالف"⁽²⁾. وفيه آدم بن موسى الخواري⁽³⁾، وهو مجهول الحال. وبقية رواته ثقات.

2- دراسة إسناد من أخرجه بلفظ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ».

فيه إسحاق بن راشد الجزري أبو سليمان، ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم⁽⁴⁾. قلت: وحديث الدراسة قد رواه عن الزهري، إلا أنه تابعه في الرواية عن الزهري بهذا اللفظ كلاً من (معمر، وابن أبي سكينه، وزيايد بن سعد)، فينفى عنه الوهم فيه. وفيه إبراهيم بن المختار التميمي أبو إسماعيل الرازي، صدوق ضعيف الحفظ، يقال: مات سنة اثنتين وثمانين ومائة⁽⁵⁾.

فيه محمد بن حميد بن حيّان الرازي، حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين، وهو في كلا الإسنادين عند ابن ماجه، وابن الأعرابي⁽⁶⁾. ثانياً - دراسة إسناد من أخرجه مرسلًا:

1- دراسة إسناد من أخرجه بلفظ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ مِنْ رَهْنَةٍ، لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ». رجاله كلهم ثقات.

2- من أخرجه بلفظ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ».

رجالهم كلهم ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث المرسل صحيح بلفظ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ»، بدون له غنمه وعليه غرمه، وبقية الألفاظ ضعيفة، ولك بيان ذلك:

⁽¹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 316 / رقم 3510).

⁽²⁾ الثقات لابن حبان، (8 / 363 / رقم 13884).

⁽³⁾ تاريخ الإسلام: الذهبي، (23 / 156 / رقم 224).

⁽⁴⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 100 / رقم 350).

⁽⁵⁾ المصدر نفسه (ص: 93 / رقم 245).

⁽⁶⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 475).

1- حكم من أخرجه متصلاً بلفظ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ، لَهُ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ».

وسبب الضَّعْف فيه أنه اختلف فيه على ابن عيينة فمرة يرويه عن الزهري بواسطة ومرة بدون واسطة ومرة يوصله وأخرى يرسله، قال الدارقطني: "زياد بن سعد من الحفاظ النقات، وهذا إسناد حسن متصل"⁽¹⁾، وتعقبه البيهقي، فقال: "قد رواه غيره عن سفيان، عن زياد مرسلًا، وهو المحفوظ، ورواه أبو عمر والأوزاعي ويونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن ابن المسيب مرسلًا، إلا أنهما جعلاه قولاً: له غنمه وعليه غرمه، من قول ابن المسيب، والله أعلم"⁽²⁾، وقال أبو نعيم: "غريب من حديث ابن عيينة، عن زياد، عن الزهري، تفرد به عبد الله العبادي عن أبيه، عن ابن عيينة عنه"⁽³⁾.

قلت: ليس لأبيه ذكر في الإسناد، وكذلك لم ينفرد به، فقد تابعه في الرواية عن سفيان إسحاق بن الطباع، كما بينت في التخريج.

قال ابن عبد البر: "إن الأثبات من أصحاب ابن عيينة يروونه عن ابن عيينة لا يذكرون فيه أباً هريزة، ويجعلونه عن سعيد مرسلًا، وهذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسلًا، وإن كان قد وصل من جهات كثيرة، فإنهم يعللونها، وهو مع هذا حديث لا يرفعه أحد منهم، وإن اختلفوا في تأويله ومعناه، وبالله التوفيق"⁽⁴⁾.

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لإخلاف فيه على أصحاب الزهري وقد تابعه مالك وابن أبي ذئب وسليمان بن أبي داود الحراني، ومحمد بن الوليد الزبيدي، ومعمّر بن راشد على هذه الرواية"⁽⁵⁾، قلت: هو صحيح في الجزء الأول منه وأما الجزء الثاني فإنه من قول سعيد ابن المسيب كما سيأتي بيانه.

⁽¹⁾ سنن الدارقطني، (3/ 438).

⁽²⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (6/ 67 ح 11221).

⁽³⁾ حلية الأولياء: أبي نعيم، (7/ 315).

⁽⁴⁾ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (6/ 430).

⁽⁵⁾ المستدرک: الحاكم، (2/ 58 ح 2315).

وأما ما رواه ابن عدي، والذَّارقطني: ففيه عبد الله بن نصر، وهو ضعيف له مناكير، قال ابن عدي: "عبد الله بن نصر هذا له غير ما ذكرت مما أنكرت عليه"⁽¹⁾، وأشار ابن الملقن إلى تضعيفه⁽²⁾.

وصحَّح الحديث بهذا الإسناد ابن حبان، وابن حزم، وعبد الحقَّ الإشبيلي.

قال ابن حزم: "فهذا مسند من أحسن ما روي في هذا الباب"⁽³⁾، وتعقبه ابن الملقن، فقال: "ووقع في المَحَلِّ لابن حزم بدل عبد الله هذا نصر بن عاصم النُّقَّة، وَكَأَنَّهُ تَحْرِيفٌ"⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: "وظَهَرَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ حَزْمٍ نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ تَضْعِيفٌ وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرِ الْأَصَمِّ وَسَقَطَ عَبْدُ اللَّهِ وَحَرَفَ الْأَصَمُّ بِعَاصِمٍ"⁽⁵⁾.

وقال عبد الحقَّ الإشبيلي: "رُوي مرسلاً عن سعيد، ورُفِع عنه في هذا الإسناد وفي غيره، ورفع صحَّح"⁽⁶⁾، وتعقبه ابن القطان، فقال: "وَأَرَاهُ إِنَّمَا تَبِعَ فِي هَذَا أَبَا عَمْرٍاءَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، فَإِنَّهُ صَحَّحَهُ، وَهُوَ حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرِ الْأَصَمِّ، الْأَنْطَاكِيُّ، وَلَا أَعْرِفُ حَالَهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ، وَذَكَرَهُ أَبُو أَحْمَدَ فِي كِتَابِهِ فِي الضُّعَفَاءِ، وَلَمْ يَبَيِّنْ مِنْ حَالِهِ شَيْئاً، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ أَحَادِيثٌ مِمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ، هَذَا أَحَدُهَا"⁽⁷⁾، وأما قول الشافعي: أَخْبَرَنَا النُّقَّةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ...⁽⁸⁾.

قلت: النُّقَّة الذي روى عنه الشافعي غير معروف، ويحيى بن أبي أنيسة ضعيف.

وقال البزار: ورواه مالك، عن الزُّهري، عن سَعِيدٍ مرسلاً إلاَّ إسماعيل بن عياش فرواه عن ابن أبي ذئب، وابن أبي أنيسة، عن الزُّهري، عن سَعِيدٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽⁹⁾.

(1) الكامل: ابن عدي، (5/ 384).

(2) البدر المنير: ابن الملقن، (6/ 638).

(3) المحلى بالآثار: ابن حزم، (6/ 379).

(4) البدر المنير: ابن الملقن، (6/ 639).

(5) التلخيص الحبير: ابن حجر، (3/ 96).

(6) الأحكام الصغرى: عبد الحقَّ الإشبيلي، (2/ 690).

(7) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: ابن القطان، (5/ 90).

(8) مسند الشافعي، (ص: 148).

(9) مسند البزار، (14/ 189 ح 7741).

قلت: رواه إسماعيل بن عيَّاش عن ابن أبي ذئب، والزُّبيدي، ورواه مرة عن عبَّاد بن كثير عن ابن أبي ذئب وكأنَّه اضطرب فيه، وقد بيَّنت ذلك في التَّخريج، قال الإمام أحمد: "رواه إسماعيل بن عيَّاش، عن ابن أبي ذئب موصولا، ويحيى بن أبي أنيسة ضعيف، وحديث ابن عيَّاش عن غير أهل الشَّام ضعيف" (1).

وأما ما أخرجه الدَّارقطني من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النَّبي صَلَّى الله عليه وسلَّم، فهو ضعيف -أيضا، قال الدَّارقطني: "أَبُو عِصْمَةَ وَبِشْرُ ضَعِيفَانِ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو" (2).

قلت: هذا الوجه من الحديث ضعيف لأن رواته ضعاف، وكذا اضطربوا فيه كما بيَّنت ذلك في التَّخريج. قال ابن حجر: "له طرق في الدَّارقطني، والبيهقي كُلُّها ضعيفة" (3).

2- حكم من أخرجه بلفظ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ».

قلت: فيه محمد بن حميد، وهو ضعيف، قال البوصيري: "هذا إسناد ضعيف" (4)، وقد تابعه غيره على هذا اللفظ، إلا أنَّهم خالفوا الثَّقَات في وصله.

ثانيا - حكم من أخرجه مرسلا:

1- حكم من أخرجه بلفظ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ مِمَّنْ رَهْنُهُ، لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ».

رجاله كُلُّهم ثَقَات إلا أنَّه مرسل عن سعيد بن المسيَّب، وفيه علَّة أخرى، وهي: هل قوله: لَهُ «غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ»، من قول رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم أم من قول سعيد بن المسيَّب؟.

قال يونس بن يزيد قال ابن شهاب: وكان ابن المسيَّب يقول: الرَّهْنُ لصاحبه غنمه، وعليه غرمه" (5)، ونقل الزُّيلعي أنَّ أبا داود قال: "له غنمه، وعليه غرمه"، من كلام سعيد، نقله عنه الزُّهري، وقال: هذا هو الصَّحيح" (6)، وقد وافقه الزُّيلعي، ثمَّ قال: "يؤيِّده ما رواه عبد الرَّزَّاق في مصنَّفه أخبرنا معمر عن الزُّهري عن ابن المسيَّب أنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم، قال:

(1) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (8/ 232 / ح 11746).

(2) سنن الدارقطني، (3/ 437 / ح 2919).

(3) التلخيص الحبير: ابن حجر، (3/ 96).

(4) مصباح الزجاجة: البوصيري، (3/ 74 / ح 468).

(5) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (4/ 100 / ح 5888).

(6) نصب الراية: الزيلعي، (4/ 320). لم أعثر عليه في كتب أبي داود.

"لا يغلق الرهن ممن رهنه"، قلت للزُّهري: أرايت قول الرجل: لا يغلق الرهن، أهو الرجل يقول: إن لم آتكَ بمالك، فالرهن لك؟ قال: نعم، قال معمر: ثم بلغني عنه أنه قال: إن هلك لم يذهب حق هذا، إنما هلك من رب الرهن، له غنمه، وعليه غرمه⁽¹⁾⁽²⁾، وقال ابن المظفر: "قال سعيد: فلذلك أقول: له غنمه، وعليه غرمه"⁽³⁾، وقال ابن الملقن: "قيل: إنَّها مدرجة في الحديث من كلام ابن المسيَّب كما ينقل، ويحتمل خلافه"⁽⁴⁾.

2- من أخرجه مرسلًا بلفظ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ».

قلت: رواه الحفاظ مثل الأوزاعي، وعبد الرزاق الصنعاني، والشافعي، وابن أبي شيبة، ويونس بن يزيد الأيلي، فرووه مرسلًا، ورواه غيرهم متصلاً وزيادة ليست من الحديث، وقال الدارقطني: "عن مالك، عن الزُّهري، عن سعيد مرسلًا وهو الصَّوَاب عن مالك⁽⁵⁾، وكذلك روي عن ابن عيينة، عن الزُّهري، عن سعيد وهو الصَّوَاب"⁽⁶⁾، وقال الحنَّائي: وَلَكِنَّ الْمُرْسَلَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، والله أعلم⁽⁷⁾، وقال ابن القيسراني: "هذا الحديث الأصل فيه مرسل، وليس في إسناده أبو هريرة"⁽⁸⁾، وقال ابن حجر: "صحَّ أبو داود، والبزار، والدارقطني، وابن القطان إرساله، وله طرق في الدارقطني، والبيهقي كلُّها ضعيفة، وصحَّ ابن عبد البر، وعبد الحق وصله"⁽⁹⁾. وأما الشَّاهد فضعيف جدًّا؛ لأن راويه قد أدخل إسناده في إسناده آخر، قال ابن عدي: "هذا حديث منكر بهذا الإسناد وإنما يروي مالك هذا الحديث في الموطأ، عن الزهري عن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وقد وصل عن مالك وقد روي عن مالك، عن الزهري، عن أنس وهذا باطل دخل لمن رواه حديث في حديث، ومحمد بن زياد الأسدي لا أعرفه إلا في هذا الحديث وليس بالمعروف"⁽¹⁰⁾. والله تعالى أعلى وأعلم.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (8/ 237 ح 15033).

(2) نصب الراية: الزيلعي، (4/ 320).

(3) غرائب مالك بن أنس: ابن المظفر، (ص: 157).

(4) البدر المنير: ابن الملقن، (6/ 641).

(5) علل الدارقطني، (9/ 168).

(6) المصدر نفسه.

(7) فوائد الحنَّائي، (1/ 399).

(8) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (5/ 2723).

(9) التلخيص الحبير: ابن حجر، (3/ 96).

(10) الكامل: ابن عدي، (7/ 469/ 1705).

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ فَيَاضٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ زَكَاةٌ إِلَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ»⁽¹⁾.

نقد الحديث:

قال أبو عمر رحمه الله تعالى: "قَالَ أَبُو عُمَرَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ -يعني إِلَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ- جَاءَتْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَمَا تَرَى، وَلَا نَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي رَوَاهَا عَنْ مَكْحُولٍ، وَإِنَّمَا كُنَّا نَعْرِفُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ لِجَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ هَذَا إِنْ صَحَّتْ عَنْهُ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

روي الحديث بلفظين مختلفين على النحو التالي:

اللفظ الأول: «لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ زَكَاةٌ إِلَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ».

أخرجه أبو داود⁽³⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁴⁾، وأخرجه أبو يعلى⁽⁵⁾؛ ثلاثتهم من طريق عبيد الله عن رجل، عن مكحول، عن عراق بن مالك.

وأخرجه الطحاوي⁽⁶⁾، والطبراني⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁾، أربعتهم من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن عبيد الله بن عمر، عن أبي الزناد، عن الأعرج.

⁽¹⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (135 / 17).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ سنن أبي داود، (2 / 108 / ح 1594). أخرجه ابن عبد البر من طريقه.

⁽⁴⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (4 / 197 / ح 7402).

⁽⁵⁾ مسند أبي يعلى الموصلي، (10 / 523 / رقم 6139). بمثله.

⁽⁶⁾ شرح مشكل الآثار: الطحاوي، (6 / 29 / ح 2255). بمثله.

⁽⁷⁾ المعجم الأوسط: الطبراني، (6 / 232 / ح 6270).

⁽⁸⁾ سنن الدارقطني، (2 / 127 / ح 5). بمثله.

⁽⁹⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (4 / 197 / ح 7401). بمثله.

وأخرجه ابن خزيمة⁽¹⁾، والطحاوي⁽²⁾، وابن حبان⁽³⁾، الدارقطني⁽⁴⁾؛ أربعتهم من طريق جعفر بن ربيعة؛ ثلاثتهم (عراك بن مالك، والأعرج، وجعفر بن ربيعة) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وأخرجه مسلم⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾ من طريق بكير بن عبد الله الأشج عن عراك بن مالك، به، بلفظ: «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ».

اللفظ الثاني: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغُلَامِهِ صَدَقَةٌ».

أخرجه البخاري رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغُلَامِهِ صَدَقَةٌ»⁽⁷⁾.

وأخرجه مسلم⁽⁸⁾ من طريق عبد الله بن دينار، به، وأخرجه -أيضاً⁽⁹⁾ من طريق مكحول؛ كلاهما (عبد الله بن دينار، ومكحول) عن سليمان بن يسار، به.

دراسة الإسناد:

اللفظ الأول:

جميع رواته ثقات إلا أن في الوجه الأول مكحول أبو عبد الله الشامي، ثقة فقيه، كثير الإرسال، مشهور، مات سنة بضع عشرة ومائة⁽¹⁰⁾، قال البيهقي: "مكحول لم يسمعه من عراك، إنما رواه عن سليمان بن يسار عن عراك"⁽¹¹⁾، قلت: الذي أشار إليه البيهقي، أخرجه مسلم في

(1) صحيح ابن خزيمة، (4/ 29 ح 2288). بنحوه.

(2) شرح مشكل الآثار: الطحاوي، (6/ 28 ح 2254). بنحوه.

(3) صحيح ابن حبان، (8/ 65 ح 3272). بنحوه.

(4) سنن الدارقطني، (3/ 39 ح 2025). بنحوه.

(5) صحيح مسلم، (3/ 68 ح 2238).

(6) سنن الدارقطني، (3/ 38 ح 2024). بمثل لفظ مسلم.

(7) صحيح البخاري، (2/ 120 ح 1463).

(8) صحيح مسلم، (2/ 675 ح 982). بمثله.

(9) المصدر نفسه (3/ 67 ح 2236). بمثله.

(10) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 545/ رقم 6875).

(11) السنن الكبرى: البيهقي، (4/ 197 ح 7402).

صحيحه باللفظ الثاني، ومن خلال ذلك يتبين لنا أنَّ الحديث روي عن مكحول باللفظين المذكورين، كما هو مبين في التخریج.

قال البيهقي: "هذا هو الأصح -يعني حديث أبي الزناد أصح من حديث مكحول عن عراك- وحديثه عن أبي الزناد غير محفوظ"⁽¹⁾، قلت: الطريق الذي فيه مكحول عن عراك بن مالك ضعيف، لكن الطرق الأخرى تقويه، فقد توبع مكحول من قبل اثنين وهما أبي الأعرج، وجعفر بن ربيعة.

قال ابن صديق العُماري: "إنَّما الانقطاع وقع في طريق من طرقه على حسب ما يقتضيه تصريح بعض الطرق الأخرى، وإلا فالحديث بحسب ظاهر الإسناد متَّصل لا انقطاع فيه، وذلك أنَّه من رواية مكحول، عن عراك، بن مالك، عن أبي هريرة ... ثم رواه من أيوب بن موسى عن مكحول، عن سليمان بن يسار، عن عراك بن مالك به، بلفظ: "ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة"، وهو من هذا الوجه عند مسلم في الصحيح"⁽²⁾، وقال الألباني: "وقد خولف عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وهو ثقة من رجال الشَّيخين في إسناده، فخالفه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة"⁽³⁾.

وفيه الرَّجل المبهم، قال المنذري: "في إسناده رجل مجهول"⁽⁴⁾.

اللفظ الثاني:

جميع رواته ثقات.

الحكم على الحديث:

أولاً - اللفظ الأول:

الحديث ضعيف بالإسناد الذي ذكره ابن عبد البر؛ لأنَّ مكحول لم يسمعه من عراك بن مالك، فبينهما رجل كما بيَّنت في دراسة الإسناد، وكذلك فيه رجلٌ مبهم، ولكن يقوى الحديث بالمتابعات فقد تابعه كلاً من أبي الزناد وجعفر بن ربيعة، فيرتقي بهما إلى الحسن لغيره، والله أعلم.

(1) المصدر نفسه.

(2) المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي (5/ 354).

(3) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: الألباني (5/ 220).

(4) مختصر سنن أبي داود: المنذري، (1/ 465 ح 1530).

وأما لفظة: "الخیل"، فهي منسوخة بحديث آخر، أخرجه أحمد بن حنبل⁽¹⁾، وغيره، وقوله: "لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ" فقد أخرجه مسلم والدارقطني، كما بيّنت في التّخريج.

ثانيًا - اللفظ الثاني:

الحديث متفق عليه، فقد أخرجه البخاري ومسلم وغيرهم، قال الترمذي عن الوجه الثاني: "حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل العلم: أنه ليس في الخيل السائمة صدقة، ولا في الرقيق إذا كانوا للخدمة صدقة، إلا أن يكونوا للتجارة، فإذا كانوا للتجارة ففي أثمانهم الزكاة إذا حال عليها الحال"⁽²⁾، قال ابن صديق العُمّاري: "الحديث صحيح متفق عليه"⁽³⁾، والله أعلى وأعلم.

المطلب الثالث: تضعيف الحديث لأن مثله لا يشبه ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم.

من مؤشرات تضعيف الحديث أن تكون ألفاظه ركيكة وتراكيبه غير متناسقة، أو تكون مخالفة للشرع لمصلحة دنيوية وغير ذلك من الإيحاءات، فتدلّ بذلك على أنها ليست من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال ابن الصّلاح: "وَضِعَتْ أَحَادِيثُ طَوِيلَةٌ يَشْهَدُ بوضْعِهَا رِكَائَةُ أَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا"⁽⁴⁾، وقد اعتمد ابن عبد البرّ هذه الطّريقة في معرفة صحة الحديث وضعفه، ومن أمثلة ذلك عنده:

قال الإمام ابن عبد البرّ رحمه الله تعالى: روى عبد الرزاق، عن النّوريّ، عن سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَحُجُّ عَنْ أَبِي؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ لَمْ تَزِدْهُ خَيْرًا لَمْ تَزِدْهُ شَرًّا»⁽¹⁾.

(1) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنِّي قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ وَلَا صَدَقَةَ فِيهِمَا". قال الترمذي: "وسألت محمدا: عن هذا الحديث؟ فقال: "كلاهما عندي صحيح يعني طريقين للحديث"، مسند أحمد، (2/ 416 ح 1267). سنن الترمذي، (3/ 7).

(2) سنن الترمذي، (3/ 14 ح 628).

(3) المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي (5/ 354).

(4) معرفة أنواع علوم الحديث: ابن الصّلاح، (ص: 203).

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (9/ 129).

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "أما هذا الحديث فقد حملوا فيه على عبد الرزاق لإنفراده به عن الثوري من بين سائر أصحابه، وقالوا: هذا حديث لا يوجد في الدنيا عند أحد بهذا الإسناد إلا في كتاب عبد الرزاق، أو في كتاب من أخرجه من كتاب عبد الرزاق، ولم يروه أحد عن الثوري غيره، وقد خطأوه فيه، وهو عندهم خطأ، فقالوا: هذا لفظ منكّر لا تشبهه ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم أن يأمر بما لا يدرى هل ينفع أم لا ينفع"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

روى الحديث مرفوعاً وموقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما.

أولاً - من أخرجه مرفوعاً:

لم أعر عليه في المطبوع من مصنف الإمام عبد الرزاق الصنعاني.

أخرجه الإمام ابن ماجه، قال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى⁽²⁾، قال: ثنا عبد الرزاق، قال: أنا سفيان الثوري، عن سليمان الشيباني، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: أحج عن أبي؟ قال: «نعم حج عن أبيك، فإن لم تزد خيراً، لم تزد شراً»⁽³⁾.

أخرجه الفاكهي⁽⁴⁾، من طريق محمد بن عبد الأعلى، والطبراني⁽⁵⁾ من طريق أحمد بن أحمد.

وأخرجه أبو الطاهر المخلص⁽¹⁾ من طريق محمد بن عبد الملك⁽²⁾، وأخرجه أبو نعيم من طريق إسحاق بن راهويه⁽³⁾.

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

⁽²⁾ محمد بن عبد الأعلى الصنعاني البصري، ثقة، مات سنة خمس وأربعين مائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 491 / ح 6060).

⁽³⁾ سنن ابن ماجه، (2 / 969 / ح 2904).

⁽⁴⁾ أخبار مكة: الفاكهي، (1 / 390 / ح 426).

⁽⁵⁾ المعجم الكبير: الطبراني، (12 / 245 / رقم 13009). بمثله، ولم أعر عليه في مسند الإمام أحمد المطبوع.

⁽¹⁾ المخلصيات: ابن المخلص، (3 / 369 / رقم 2737).

⁽²⁾ محمد بن عبد الملك بن زنجويه البغدادي، أبو بكر الغزالي، ثقة، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 494 / رقم 6097).

⁽³⁾ حلية الأولياء: أبي نعيم، (4 / 100).

وأخرجه ابن حزم⁽¹⁾ من طريق محمد بن يوسف⁽²⁾؛ خمستهم (محمد بن عبد الأعلى، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن عبد الملك، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن يوسف) عن عبد الرزاق، به بمثله.

ثانياً - من أخرجه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه الإمام ابن أبي شيبة، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ⁽³⁾، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ⁽⁴⁾، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ⁽⁵⁾، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي مَاتَ، وَلَمْ يَحُجَّ قَطُّ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَزِدْهُ خَيْرًا لَمْ تَزِدْهُ شَرًّا»⁽⁶⁾.

دراسة الإسناد:

رجاله كلُّهم ثقات كما تبين في التَّخْرِيجِ.

الحكم على الحديث:

الحديث شاذٌّ مرفوعاً، وصحيحٌ موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما؛ فقد تقدَّر برفعه إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذا السَّنَدِ وهذا اللَّفْظِ الإمام الثَّوْرِيُّ، وتقدَّر بروايته عنه عبد الرزاق، وخالفوا في ذلك الثَّقَاتُ الذين لم يذكروا في الحديث، لفظ: "فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَزِدْهُ خَيْرًا لَمْ تَزِدْهُ شَرًّا"، وكذلك اختلف في رفعه ووقفه، فرفعه الثَّوْرِيُّ وعنه عبد الرزاق وخالف عليُّ بن مسهر الثَّوْرِيُّ، حيث رواه عن سليمان الشَّيْبَانِيِّ شيخه بنفس السَّنَدِ موقوفاً بهذا اللَّفْظِ، واختلف العلماء في نسبة الخطأ فيه إلى الثَّوْرِيِّ، أو إلى عبد الرزاق، ويُحتمل أن يكون الخطأ وقع من أحدهما؛ لأنَّ علي بن مسهر قد خالف فيه الثَّوْرِيُّ، ولا ندري هذه المخالفة وقعت من الثَّوْرِيِّ، أو من عبد

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (9/ 129).

(2) محمد بن يوسف الزَّيْدِيُّ اليماني، صدوق، مات في حدود الأربعين ومائتين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 515/ رقم 6418).

(3) علي بن مُسْهِرٍ القرشي الكوفي، قاضي الموصل، ثقة له غرائب بعد أن أضر، مات سنة تسع وثمانين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 405/ رقم 4800).

(4) سليمان بن أبي سليمان، فيروز، أبو إسحاق الشَّيْبَانِيُّ الكوفي، ثقة، مات في حدود الأربعين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 252/ رقم 2568).

(5) يزيد بن الأصم، واسمه عمرو بن عبيد بن معاوية، البَغَّائِيُّ، أبو عوف كوفي، وهو ابن أخت ميمونة أم المؤمنين، يقال له رؤية ولا تثبت وهو ثقة، مات سنة ثلاث ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 599/ رقم 7686).

(6) مصنف ابن أبي شيبة، (3/ 859 ح 15348).

الرَّزَاقُ الَّذِي تَفَرَّدَ بِرَوَايَتِهِ عَنْهُ مَرْفُوعًا بِهَذَا السَّنَدِ وَهَذَا اللَّفْظِ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْخَطَأُ مِنْ أَيْ مَنَّهُمَا فَوْقَ الْخَطَأِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَجْزُومٌ بِهِ عِنْدَ النَّقَادِ وَعَلَيْهِ فَالْحَدِيثُ شَاذٌ مَرْفُوعًا.

وَلَعَلَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لِأَنَّ جَمِيعَ رَوَاتِهِ ثِقَاتٌ، وَكَلَامُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ فِي مَقَامِ الْجَوَابِ عَلَى سُؤَالِ الرَّجُلِ، وَلَيْسَ بِمَقَامِ الرَّوَايَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، فَلَذَا قَوْلُهُ: «فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَزِدْهُ خَيْرًا لَمْ تَزِدْهُ شَرًّا»، يُنَاسِبُ مَقَامَ الْمُفْتِي الَّذِي لَمْ يُوحَ إِلَيْهِ، أَمَّا مَنْ يُوحَى إِلَيْهِ فَلَا يَقَعُ مِنْهُ الشَّكُّ فِي هَذَا، إِلَّا إِذَا أُوِّلَ بِتَأْوِيلٍ مَقْبُولٍ كَتَأْوِيلِ ابْنِ حَزْمٍ حَيْثُ قَالَ: «وَأَمَّا مَا رُوِيَ فِيهِ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لَمْ تَزِدْهُ خَيْرًا لَمْ تَزِدْهُ شَرًّا»، فَصَدَقَ قَائِلُ هَذَا، قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ قَالَهُ غَيْرُهُ، وَلَا شَكَّ فِي صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ مَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُقْبَلَ عَمَلُهُ فَيَزِيدَ الْمَجْمُوعُ عَنْهُ خَيْرًا بِلَا شَكٍّ، أَوْ لَا يُقْبَلَ فَلَيْسَ يَلْحَقُ الْمَيِّتُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ»⁽¹⁾.

قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِقَوْلِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: «وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا الْبَرَّارِ، قَالَ: لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ إِلَّا الثَّوْرِيَّ، وَلَا عَنْ الثَّوْرِيِّ إِلَّا عَبْدَ الرَّزَّاقِ، فَجَعَلَ الْمُتَّفَرِّدُ بِهِ الثَّوْرِيَّ»⁽²⁾، وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ، تَفَرَّدَ بِهِ الثَّوْرِيُّ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ»⁽³⁾، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: «لَكِنَّهُ مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ»⁽⁴⁾، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْسَرَانِيِّ: «تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْهُ مَرْفُوعًا»⁽⁵⁾، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «زَادَ فِي الْحَدِيثِ: «حَجَّ عَنْ أَبِيكَ، فَإِنْ لَمْ يَزِدْهُ خَيْرًا لَمْ يَزِدْهُ شَرًّا»، فَقَدْ جَرَمَ الْحَفَاطُ بِأَنَّهَا رَوَايَةٌ شَاذَةٌ»⁽⁶⁾.

وَأَمَّا قَوْلُ الْبُوصَيْرِيِّ فِيهِ: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ»⁽¹⁾، فَهُوَ كَذَلِكَ؛ وَلَكِنْ وَقَعَتْ الْمَخَالَفَةُ فِيهِ مِنْ قَبْلِ الثَّقَةِ لغيره من الثَّقَاتِ، فَكَانَ الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا شَاذًا لِهَذِهِ الْمَخَالَفَةِ.

وَأَصْلُ الْحَدِيثِ دُونَ لَفْظَةِ: «فَإِنْ لَمْ يَزِدْهُ خَيْرًا لَمْ يَزِدْهُ شَرًّا»، فِي الصَّحِيحِينَ، كَمَا أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ، جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى

(1) حجة الوداع: ابن حزم، (ص: 471).

(2) بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (5/ 458). وقول البرَّار لم أعثر عليه في مسنده المطبوع.

(3) حلية الأولياء: أبي نعيم، (4/ 100).

(4) إكمال المعلم: القاضي عياض، (4/ 228).

(5) أطراف الغرائب والأفراد: ابن القيسراني، (3/ 335/ رقم 2828).

(6) فتح الباري: ابن حجر، (4/ 70).

(1) مصباح الزجاجة: البوصيري، (3/ 185/ رقم 4201).

الله عليه وسلم، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَةً؟ اقْضُوا لِلَّهِ فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ»⁽¹⁾، واللفظ للبخاري رحمه الله تعالى، والله تعالى أعلى وأعلم.

المطلب الرابع: تضعيف الحديث لأن متنه منكر موضوع.

الموضوع: وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي⁽²⁾، ويعدُّ شرُّ الضعيف، وأقبحه، وتحرُّم روايته مع العلم به، أي بوضعه في أي معنى كان سواء الأحكام والقصاص والترغيب وغيرها إلا مبيَّنًا، أي مَقْرُونًا ببيان وضعه⁽³⁾، ولوضع الحديث أسباب ذكرها العلماء في كتبهم⁽⁴⁾، ومن أمثلة ذلك:

الحديث الأول: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدِيثُ بَقِيَّةَ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: "الْعَرَبُ أَكْفَاءٌ"⁽⁵⁾، بَعْضُهَا لِبَعْضٍ، قَبِيلَةٌ لِقَبِيلَةٍ، وَحِيٌّ لِحِيٍّ، وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ، إِلَّا حَائِكٌ وَحَجَّامٌ"⁽⁶⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "حَدِيثٌ مُنْكَرٌ مَوْضُوعٌ"⁽⁷⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو العباس الأصم، وإسماعيل الصفار رحمهما الله، قالوا: حدثنا أبو عتبة أحمد بن الفرَج، ثنا بَقِيَّةُ، ثنا زُرْعَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْعَرَبُ أَكْفَاءٌ بَعْضُهَا بَعْضًا

⁽¹⁾ صحيح البخاري، (3/ 18 ح/ 1852)، صحيح مسلم، (3/ 155 ح/ 2664).

⁽²⁾ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ابن حجر، (ص: 107).

⁽³⁾ تدريب الراوي: السيوطي، (1/ 323).

⁽⁴⁾ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/ 324 - 325).

⁽⁵⁾ قال الخطابي: "الكفاءة في قول أكثر العلماء في أربعة: الدين والنسب والحرية والصناعة". معالم السنن: الخطابي، (3/ 207).

⁽⁶⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (19/ 165).

⁽⁷⁾ المصدر نفسه.

قَبِيلٌ بِقَبِيلٍ، وَرَجُلٌ بِرَجُلٍ وَالْمَوَالِي أَكْفَاءٌ بَعْضُهَا بَعْضًا قَبِيلٌ بِقَبِيلٍ، وَرَجُلٌ بِرَجُلٍ إِلَّا حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ⁽¹⁾.

أُخْرِجَ الْبِيهَقِيُّ⁽²⁾ مِنْ طَرِيقَيْهِمَا، وَأُخْرِجَ ابْنُ حَبَّانٍ⁽³⁾، وَابْنُ عَدِي⁽⁴⁾، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ⁽⁵⁾، مِنْ طَرِيقِ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ، وَأُخْرِجَ ابْنُ عَدِي⁽⁶⁾ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، وَأُخْرِجَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ⁽⁷⁾ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ عُرْوَةَ، وَأُخْرِجَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ⁽⁸⁾ -أَيْضًا- مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ؛ (عِمْرَانَ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ، وَابْنَ جَرِيحٍ، وَعَلِيَّ بْنِ عُرْوَةَ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ) عَنْ نَافِعٍ.

وَأُخْرِجَ أَبُو الشَّيْخِ⁽⁹⁾، وَأَبُو نَعِيمٍ⁽¹⁰⁾ عَنْ مُسْلِمَةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ الزُّبَيْدِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ. وَأُخْرِجَ الْبِيهَقِيُّ⁽¹⁾ مِنْ طَرِيقِ عَنْ شَجَاعِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ رَجُلٍ مِيهَمٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةٍ؛ ثَلَاثَتُهُمْ (نَافِعٌ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مَرْفُوعًا.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ الزُّبَيْلِيُّ أَنَّ الْحَاكِمَ أَسْنَدَهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةٍ⁽²⁾، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "أُخْرِجَ أَبُو يَعْلَى، وَابْنُ عَدِي وَفِيهِ عِمْرَانُ بْنُ أَبِي الْفَضْلِ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ⁽³⁾. وَبَحِثْتُ عَنْهُ وَلَمْ أَعَثْرَ عَلَيْهِ.

(1) مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار (ص: 120 / ح 196).

(2) السنن الكبرى: للبيهقي، (7 / 218 / ح 13770). بمثله.

(3) المجروحين: ابن حبان، (2 / 124 / رقم 715). بمثله.

(4) الكامل: ابن عدي، (6 / 173) بمثله.

(5) علل الدارقطني، (2 / 128 / ح 1017). بمثله.

(6) الكامل: ابن عدي، (6 / 357 / رقم 1362). بمثله.

(7) التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (2 / 269 / ح 1729). وعلل الدارقطني، (2 / 128 / ح 1018). بمثله.

(8) علل الدارقطني، (2 / 128 / رقم 1019).

(9) طبقات المحدثين: أبي نعيم، (4 / 130). بنحوه.

(10) تاريخ أصبهان: أبي نعيم، (1 / 232). بنحوه.

(1) السنن الكبرى: للبيهقي، (7 / 217 / ح 13769). السنن الصغير: البيهقي، (3 / 31 / ح 2411). كلاهما بمثله.

(2) نصب الراية، الزيلعي، (3 / 197).

(3) الدراية في تخريج أحاديث الهداية: ابن حجر، (2 / 63).

والحديث شواهد منها:

الشاهد الأول:

أخرجه البزار رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي الْجَوْنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ثَوْرٌ يَعْنِي ابْنَ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعَرَبُ بَعْضُهَا أَكْفَاءُ لِبَعْضٍ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ لِبَعْضٍ»⁽¹⁾.

الشاهد الثاني:

أخرجه ابن الأعرابي رحمه الله تعالى، قال: نا عَبْدُ الْكَرِيمِ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، نا الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: النَّاسُ أَكْفَاءُ، الْعَرَبُ وَالْمَوَالِي أَكْفَاءُ، الْقَبِيلُ بِالْقَبِيلِ، وَالرَّجُلُ بِالرَّجُلِ⁽²⁾.

دراسة الإسناد:

فيه عمران بن أبي الفضل الأيلي⁽³⁾ الشامي.

قال ابن معين⁽⁴⁾، وابن الجارود⁽⁵⁾، وابن شاهين: "ليس بشيء"⁽⁶⁾، وقال ابن معين في موضع آخر: "ليس حديثه بشيء"⁽¹⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث منكر الحديث جدا"⁽²⁾.

وقال العقيلي: "حديثه غير محفوظ، وقد روى مناكير"⁽³⁾، وقال ابن حبان: "كَانَ مِمَّنْ يروي الموضوعات عن الأثبات على قلة روايته لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل التعجب"⁽⁴⁾،

⁽¹⁾ مسند البزار، (7/ 121 ح 2677).

⁽²⁾ معجم ابن الأعرابي، (3/ 953 ح 2025).

⁽³⁾ بلدة على ساحل بحر القلزم مما يلي ديار مصر. الأنساب للسمعاني، (1/ 409).

⁽⁴⁾ تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (4/ 433 رقم 5152).

⁽⁵⁾ لسان الميزان: ابن حجر، (4/ 349 رقم 1019).

⁽⁶⁾ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، (ص: 149 رقم 487).

⁽¹⁾ تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز، (1/ 53).

⁽²⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (6/ 303 رقم 1683).

⁽³⁾ الضعفاء للعقيلي، (4/ 362 رقم 1316).

⁽⁴⁾ المجروحين: ابن حبان، (2/ 124 رقم 715).

وقال ابن عدي: "ضَعْفُهُ بَيِّنٌ عَلَى حَدِيثِهِ"⁽¹⁾، وقال ابن القيسراني: "يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنْ النَّقَاتِ"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "لَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الْحَدِيثِ"⁽³⁾.
وضَعَّفَهُ ابن معين⁽⁴⁾، وابن أبو حاتم الرَّازِي⁽⁵⁾، والنَّسَائِي⁽⁶⁾، وذكره السَّاجِي في الضُّعْفَاءِ⁽⁷⁾.

خلاصة القول في الرَّاوي: ضعيف جدًا، يروي المناكير.
وفيه زُرْعَةُ بن عبد الله بن زياد بن لبيد الزُّبَيْدِي⁽⁸⁾.
قال أبو حاتم الرَّازِي: "شيخ مجهول ضعيف الحديث"⁽⁹⁾، وضَعَّفَهُ في موضع آخر⁽¹⁰⁾، وقال الأزدي: "متروك الحديث"⁽¹¹⁾، وقال ابن عدي: "عَيْزٌ مَعْرُوفٌ"⁽¹²⁾، وذكره ابن الجوزي في الضُّعْفَاءِ والمتروكين⁽¹³⁾، وقال الذَّهَبِيُّ: "متروك، والخبر باطل"⁽¹⁴⁾.
خلاصة القول في الرَّاوي: متروك الحديث.

وفيه بَقِيَّةُ بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُحْمَد، صدوق كثير التَّدْلِيلِ عن الضُّعْفَاءِ، مات سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبع وثمانون⁽¹⁾.

(1) الكامل: ابن عدي، (6/ 173).
(2) تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (ص: 276 / رقم 686).
(3) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (3/ 1282).
(4) لسان الميزان: ابن حجر، (4/ 349 / رقم 1019).
(5) علل الحديث: ابن أبي حاتم، (3/ 630).
(6) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 85 / رقم 479).
(7) لسان الميزان: ابن حجر، (4/ 349 / رقم 1019).
(8) الزُّبَيْدِي: نسبة إلى زيد، وهي قبيلة قديمة من مذحج أصلهم من اليمن نزلوا الكوفة. الأنساب للسمعاني، (248/6).
(9) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 606 / رقم 2742).
(10) علل الحديث: ابن أبي حاتم، (3/ 630).
(11) لسان الميزان: ابن حجر، (2/ 475 / رقم 1912).
(12) الكامل: ابن عدي، (6/ 173).
(13) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (1/ 293 / رقم 1268).
(14) ميزان الاعتدال: الذهبي، (2/ 70 / رقم 2861).
(1) سبقت ترجمته، (ص: 203)

وأما المتابعون فهم ضعفاء ومتروكون، وهم:

1- علي بن عروة القرشي الدمشقي، وهو متروك⁽¹⁾.

2- محمد بن الفضل بن عطية بن عمر العبدى، الكوفي نزيل بخارى، كذبوه، مات سنة ثمانين ومائة⁽²⁾.

3- مسلمة بن علي الخشني، أبو سعيد الدمشقي، متروك، مات قبل سنة تسعين⁽³⁾.

وأما الإسناد الذي أخرجه البيهقي، فيه راو مبهم، قال البيهقي: "هَذَا مُنْقَطِعٌ بَيْنَ شُجَاعٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ حَيْثُ لَمْ يُسَمَّ شُجَاعٌ بَعْضُ أَصْحَابِهِ"⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: "رَوَاهُ الْحَاكِمُ، وَفِي إِسْنَادِهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ، وَاسْتَنَكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ"⁽⁵⁾.

وأما الشَّاهد الأول:

ففي إسناده سليمان بن أبي الجون، قال ابن القطان: "لم أجد له ذكراً"⁽⁶⁾، وقال الهيثمي: "لم أجد من ذكره"⁽⁷⁾.

خلاصة القول فيه: مجهول.

وأما الشَّاهد الثاني:

ففيه أبو سلمة العاملي الشَّامي، هو الحكم بن عبد الله بن خطَّاف، وقيل اسمه عبد الله بن سعد، متروك، ورماه أبو حاتم بالكذب⁽¹⁾.

الحكم على الحديث:

الحديث منكر؛ للأسباب الآتية:

1- فيه عمران بن أبي الفضل، وهو ضعيف جداً، يروي المناكير.

⁽¹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص403/ رقم4771).

⁽²⁾ المصدر نفسه (ص: 502/ رقم6225).

⁽³⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 531/ رقم6662).

⁽⁴⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (7/ 217 ح13769).

⁽⁵⁾ بلوغ المرام من أدلة الأحكام: ابن حجر، (ص: 303/ رقم1009).

⁽⁶⁾ بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (3/ 63).

⁽⁷⁾ مجمع الزوائد: الهيثمي، (4/ 504).

⁽¹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 645/ رقم8145).

قال أبو حاتم الرّازي عن الإسناد الذي فيه ابن أبي مليكة: "هَذَا كَذِبٌ لَا أَصْلَ لَهُ"⁽¹⁾، وقال عن الإسناد الذي فيه عمران: "هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ"⁽²⁾، وقال -أيضاً: "وهذا الحديث باطلٌ موضوعٌ؛ وكأنَّ ذَلِكَ مِنْ عِمْرَانَ"⁽³⁾، وقال ابن عدي: "وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ بِهِمَا الْإِسْنَادُ مُنْكَرَانِ وَإِنَّمَا يَرْوِيهِمَا بَيِّتُهُ عَنْ زُرْعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَزُرْعَةُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ"⁽⁴⁾، وقال البيهقي عن الطريق الذي فيه عمران: "ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ"⁽⁵⁾، وقال البيهقي: عن طريق ابن جريح، "ضَعِيفٌ"⁽⁶⁾، وقال ابن الجوزي: "هذا الحديث لا يَصِحُّ"⁽⁷⁾، وقال ابن عبد الهادي: "الطريقان لا يُحْتَجُّ بهما"⁽⁸⁾، وقال ابن القيسراني: "مُنْكَرٌ بِهِمَا الْإِسْنَادُ"⁽⁹⁾، وأشار ابن القيسراني إلى تضعيفه في موضع آخر⁽¹⁰⁾، وقال ابن الملقن: "هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ"⁽¹¹⁾، وقال الذهبي: "هَذَا بَاطِلٌ"⁽¹²⁾، وقال الألباني عن إسناد بن عروة: "هذا إسناد هالك ، على بن عروة متروك رماه ابن حبان بالوضع ، وعثمان بن عبد الرحمن هو الوقاصي ، متروك أيضا كذبه ابن معين"⁽¹³⁾، وقال أيضاً: "هذا كذب ، لا أصل ثم ذكر طريقه.

2- فيه زُرْعَةُ بن عبد الله، وهو متروك الحديث، وكل من تابعهما فهو متروك، أو ضعيف كما بيّنت في دراسة الإسناد.

(1) علل الحديث: ابن أبي حاتم، (4/ 84 / رقم 1275).

(2) المصدر نفسه.

(3) علل الحديث: ابن أبي حاتم، (3/ 630).

(4) الكامل: ابن عدي، (6/ 173). بمثله.

(5) السنن الكبرى: للبيهقي، (7/ 217 ح 13769).

(6) المصدر نفسه.

(7) علل الدارقطني، (2/ 129).

(8) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي، (4/ 331).

(9) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (3/ 1608).

(10) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (3/ 1608).

(11) البدر المنير: ابن الملقن، (7/ 583).

(12) تنقيح التحقيق: الذهبي، (2/ 181).

(13) إرواء الغليل: الألباني، (6/ 269).

(14) المصدر نفسه.

3- مخالفته للآثار الثابتة، والأخبار الصحيحة، فقد أخرج الإمام الترمذي وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا خُطِبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَرُجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ، وَفَسَادٌ عَرِضٌ»⁽¹⁾.

وَأَمَّا الشَّاهِدُ الْأَوَّلُ:

ضعيف لأنَّ في إسناده سليمان بن أبي الجون، وهو مجهول.

وَأَمَّا الشَّاهِدُ الثَّانِي:

ضعيف -أيضاً لأنَّ في إسناده أبو سلمة الحكم بن عبد الله، وهو متروك متَّهم بالوضع، قال البيهقي: «رَوَى عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً»⁽²⁾، وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ -يعني حديث عائشة وابن عمر، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَمْتَلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ⁽³⁾.

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ كَامِلٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حُسَيْنِ الدَّمِيَّاطِيِّ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَطَاءٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَدِيَّةُ اللَّهِ إِلَى الْمُؤْمِنِ السَّائِلُ عَلَى بَابِهِ»⁽⁴⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: «رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مُوسَى»⁽⁵⁾، عَنْ مَالِكٍ بِإِسْنَادِهِ مِثْلُهُ، وَمُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ وَسَعِيدُ بْنُ مُوسَى مَتْرُوكَانِ، وَالْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعَمَ الْوَكِيلُ»⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ سنن الترمذي، (3/ 386 / رقم 1084).

⁽²⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (10/ 64 / ح 13680).

⁽³⁾ المصدر نفسه (10/ 64 / ح 13681).

⁽⁴⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (5/ 298).

⁽⁵⁾ سعيد بن موسى الأذني، يروي عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، واتَّهمه بالوضع. المجروحين: ابن حبان، (1/ 326 / رقم 405).

⁽⁶⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (5/ 298).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو تمام⁽¹⁾ من طريق عبد السلام بن محمد⁽²⁾ عن سعيد بن أبي مريم، وأخرجه - أيضاً⁽³⁾ من طريق سعيد بن موسى، وأخرجه أبو نعيم⁽⁴⁾، والقضاعي⁽⁵⁾، من طريق موسى بن محمد المقدسي، وأخرجه الضياء المقدسي⁽⁶⁾ من طريق سعيد بن زيد؛ أربعتهم (سعيد بن أبي مريم، وسعيد بن موسى، موسى بن محمد، وسعيد بن زيد) عن مالك، به، بمثله.

دراسة الإسناد:

فيه موسى بن محمد بن عطاء، أبو طاهر الدميّطي، البلقاوي⁽⁷⁾.

قال أبو حاتم الرازي: "رأيتُه عند هشام بن عمار ولم أكتب عنه، وكان يكذب ويأتي بالبواطيل"⁽⁸⁾، وقال موسى بن سهل الرملي: "أشهد عليه أنّه كان يكذب"⁽⁹⁾، وقال أبو زرعة الرازي: أتيتُه فحدثت عن الهيثم بن حميد، وفلان، وفلان، وكان يكذب"⁽¹⁰⁾، وقال النسائي: "ليس بثقة"⁽¹¹⁾، وقال العقيلي: "يحدث عن الثقات، بالبواطيل في الموضوعات"⁽¹²⁾، قال ابن حبان: "كان يدور بالشام، ويضع الحديث على الثقات ويروي ما لا أصل له عن الأثبات، لا تحلّ الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار للخواص"⁽¹⁾، وقال ابن يونس: "متروك

(1) فوائد تمام، (2/ 60/ رقم 1142).

(2) عبد السلام بن محمد القرشي الأموي، قال الدارقطني في غرائب مالك: "ضعيف جداً"، وقال الخطيب: "صاحب مناكير" لسان الميزان: ابن حجر، (4/ 17/ رقم 40).

(3) فوائد تمام، (2/ 60/ ح 1141).

(4) تاريخ أصبهان: أبي نعيم، (2/ 100).

(5) مسند الشهاب القضاعي، (1/ 120/ ح 149).

(6) المنتقى من مسموعات مرو للضياء المقدسي - مخطوط (ن) (ص: 197/ ح 333). لعله أراد سعيد بن موسى الأزدي، لأن كل من أخرج الحديث من طريق سعيد الأزدي ذلك أنه ابن موسى.

(7) البلقاوي: هذه النسبة إلى البلقاء وهي مدينة الشراة بناحية الشام. الأنساب للسمعاني (2/ 315).

(8) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 161/ رقم 715).

(9) المصدر نفسه.

(10) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، (ص: 212/ رقم 365).

(11) ميزان الاعتدال: الذهبي، (4/ 219/ رقم 8915).

(12) الضعفاء الكبير: العقيلي، (4/ 169/ رقم 1743).

(1) المجروحين: ابن حبان، (2/ 242/ رقم 919).

الحديث، قدم مصر، وحدث بالموضوعات عن الثقات، مثل: مالك بن أنس⁽¹⁾، وقال ابن عدي: "منكر الحديث، ويسرق الحديث"⁽²⁾، وقال الدارقطني: "متروك الحديث"⁽³⁾، وقال البيهقي: "منكر الحديث، ضعيف"⁽⁴⁾، وقال أبو نعيم الأصبهاني: "لا شيء"⁽⁵⁾، وقال عبد الغني بن سعيد: "ضعيف"⁽⁶⁾، وقال ابن الملقن: "منكر الحديث ضعيف"⁽⁷⁾.

وذكره الدارقطني⁽⁸⁾، وابن الجوزي، في الضعفاء والمتروكين⁽⁹⁾.

وقال الذهبي: "كذاب مُتهم"⁽¹⁰⁾، وقال في موضع آخر: "أحد المتروكين"⁽¹¹⁾، وقال ابن حجر: "أحد الثلثاء"⁽¹²⁾.

خلاصة القول في الراوي: مُتهم بالكذب.

وفيه عُبِد الله بن محمد بن حسين، ويقال: حَشِيش أبو علي الدِّمِياطي، ويقال: الدِّمَشْقِي، حدث عن موسى بن محمد بن عطاء البلقاوي، وأبي أسلم محمد بن مخلد الحمصي، روى عنه أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي، وسليمان بن أحمد الطبراني⁽¹³⁾.

خلاصة القول في الراوي: مجهول الحال.

وفيه محمد بن أحمد بن خروف بن كامل المديني، أبو بكر⁽¹⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي: مجهول الحال.

قلت: كل من تابع موسى بن محمد فقد تمت الترجمة له في التَّخْرِيج، وهم متروكون.

(1) تاريخ ابن يونس المصري، (2/ 239 / رقم 640).

(2) الكامل: ابن عدي، (8/ 64 / رقم 1829).

(3) العلل: الدارقطني، (1/ 122).

(4) السنن الكبرى: للبيهقي، (3/ 395).

(5) لسان الميزان: ابن حجر، (6/ 126 / رقم 442).

(6) المصدر نفسه.

(7) البدر المنير: ابن الملقن، (5/ 35).

(8) الضعفاء والمتروكون: الدارقطني، (3/ 133 / رقم 523).

(9) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (3/ 149 / رقم 3470).

(10) المغني في الضعفاء: الذهبي، (2/ 686 / رقم 6520).

(11) تاريخ الإسلام: الذهبي، (5/ 708 / رقم 442).

(12) لسان الميزان: ابن حجر، (6/ 127 / رقم 442).

(13) المغني في الضعفاء: الذهبي، (2/ 686 / رقم 6520).

(14) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (5/ 231).

الحكم على الحديث:

الحديث موضوع؛ وضعه موسى بن محمد، وقد شاركه في الرواية عن مالك سعيد بن موسى، وهو منتهم بالوضع كما هو مبين في التخریج، وقد رواه -أيضاً- عبد السلام بن محمد عن سعيد بن أبي مريم، وسعيد هذا ثقة إلا أن عبد السلام الراوي عنه صاحب مناكير، قال ابن القيسراني: "رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مُوسَى الْأَزْدِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَرَوَاهُ عَنْهُ سُلَيْمَانُ الْخَبَائِرِيُّ"⁽¹⁾، وَكِلَاهُمَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صَنَعَهُ، وَالْحَدِيثُ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَلَا نَافِعٍ وَلَا ابْنِ عُمَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"⁽²⁾، وقال الذهبي: "هذا كذب"⁽³⁾، وقال الألباني: "موضوع"⁽⁴⁾. والله أعلى وأعلم.

(1) سليمان بن سلمة الخبائري، أبو أيوب الحمصي، قال أبو حاتم الرازي: متروك لا يشتغل به. ميزان الاعتدال: الذهبي، (2/ 209 / ح 3472).

(2) تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (ص: 376 / رقم 963).

(3) ميزان الاعتدال: الذهبي، (4/ 220).

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، (2/ 59 / ح 594).

المبحث الثاني

تضعيف الحديث بإطلاق لفظ من الألفاظ الدالة على ضعفه

كان من منهج الإمام ابن عبد البر في تضعيف الحديث الاكتفاء بإطلاق لفظ من ألفاظ التضعيف على متنه، وقد تنوعت تلك الألفاظ عنده، وكان ذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تضعيف الحديث بقوله: معلول عند أهل العلم في الحديث.

من منهج ابن عبد البر أن يضعف الحديث، بالاعتماد على أسلافه المحدثين الذين قالوا بتضعيف الحديث بسبب علّة ما فيه، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عُلْقَمَةَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَلَا أَصَلِّي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فَصَلَّى فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا مَرَّةً»⁽¹⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَهَذَانِ حَدِيثَانِ مَعْلُولَانِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، مَرْفُوعَانِ عِنْدَ أَهْلِ الصَّحَّةِ عِنْدَهُمْ"⁽²⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث مرفوعاً وموقوفاً على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

أولاً - من أخرجه مرفوعاً.

روي الحديث بألفاظ مختلفة، على النحو التالي:

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (9/ 215).

(2) المصدر نفسه.

أولاً- من أخرجه بلفظ: «فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا مَرَّةً».

أخرجه ابن أبي شيبه رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُثَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَلَّا أُرِيَكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ «فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا مَرَّةً»⁽¹⁾.
أخرجه الإمام أحمد⁽²⁾، وأبو داود⁽³⁾، وأبو يعلى⁽⁴⁾، والطوسي⁽⁵⁾، وابن المنذر⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، من طريق وكيع، عن سفيان، به، بمثله.

وأخرجه البخاري⁽⁸⁾ معلقاً من طريق سفيان الثوري، به، بمثله.

ثانياً- من أخرجه بلفظ: «فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ».

أخرجه الترمذي رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا هَنَادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُثَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَلَّا أُصَلِّيَ بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَصَلَّى، فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ»⁽⁹⁾.

أخرجه النسائي⁽¹⁰⁾ من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان الثوري، به، بمثله.

ثالثاً- من أخرجه: «أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ، ثُمَّ لَا يَعُودُ».

أخرجه ابن أبي خيمته رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُثَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

⁽¹⁾ مصنف ابن أبي شيبه، (1/ 213 ح 2441).

⁽²⁾ مسند أحمد، (6/ 203 ح 3681).

⁽³⁾ سنن أبي داود، (1/ 199 ح 748).

⁽⁴⁾ مسند أبي يعلى الموصلي، (8/ 453 ح 5040).

⁽⁵⁾ مختصر الأحكام: الطوسي، (2/ 102 ح 237).

⁽⁶⁾ الأوسط في السنن: ابن المنذر، (3/ 149 ح 1392).

⁽⁷⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (2/ 422 ح 3280).

⁽⁸⁾ قرة العينين برفع اليدين في الصلاة: البخاري، (ص: 28/ رقم 31).

⁽⁹⁾ سنن الترمذي، (2/ 40 ح 257).

⁽¹⁰⁾ سنن النسائي، (2/ 182 ح 1026).

مسعود رضي الله عنه، قال: «أَلَا أُرِيكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ لَمْ يَعُدْ»⁽¹⁾.

أخرجه النسائي⁽²⁾، والطحاوي⁽³⁾، وابن المقرئ⁽⁴⁾، وابن حزم⁽⁵⁾ من طريق وكيع، به، بمثله.

ثالثا: من أخرجه بلفظ: «فَصَلَّى فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً».

أخرجه ابن أبي شيبة رحمه الله تعالى، قال: نا وكيع، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عُلْفَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: أَلَا أَصَلِّي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً»⁽⁶⁾.

أخرجه النسائي⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾، وابن الجوزي⁽⁹⁾، عن وكيع، به، بمثله.

خامسا - من أخرجه بلفظ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَلَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ إِلَّا عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ».

أخرجه أبو يعلى رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلْفَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَلَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ إِلَّا عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ»⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ التاريخ الكبير: ابن أبي خيثمة، (3/ 105 ح 4015).

⁽²⁾ السنن الكبرى: النسائي، (1/ 332 رقم 649).

⁽³⁾ شرح مشكل الآثار: الطحاوي، (15/ 35 ح 5826). شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 224 ح 1349).

⁽⁴⁾ الثالث عشر من فوائد ابن المقرئ، (ص: 62 ح 62).

⁽⁵⁾ المحلى بالآثار: ابن حزم، (2/ 265).

⁽⁶⁾ مسند ابن أبي شيبة، (1/ 219 ح 323).

⁽⁷⁾ سنن النسائي، (2/ 195 ح 1058).

⁽⁸⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (2/ 112 ح 2531).

⁽⁹⁾ التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (1/ 332 ح 423).

⁽¹⁰⁾ مسند أبي يعلى الموصلي، (8/ 453 ح 5039).

أخرجه العُقيلي⁽¹⁾، والإسماعيلي⁽²⁾، وابن عدي⁽³⁾، والدارقطني⁽⁴⁾، والخطيب⁽⁵⁾، من طريق محمد جابر، به، بمثله.

ثانيا من أخرجه موقوفا على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني رحمه الله، قال: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ شَيْءٍ نُمُّ لَا يَرْفَعُ بَعْدُ»⁽⁶⁾.

وأخرجه الطبراني⁽⁷⁾، من طريق، وأخرجه ابن أبي شيبه⁽⁸⁾ من طريق أبي معشر، وأخرجه الطبراني⁽⁹⁾ من طريق حصين؛ كلاهما (أبي معشر، حصين) عن إبراهيم النخعي، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

دراسة الإسناد:

أولاً- دراسة رواية من أخرجه مرفوعاً:

جميع رواية الأوجه ثقات إلا في الوجه الخامس:

فيه محمد بن جابر بن سيّار بن طارق الحنفي اليمامي⁽¹⁰⁾، أبو عبد الله، أصله من الكوفة، مات بعد السبعين ومائة⁽¹¹⁾.

قال ابن المبارك: "مررت به وهو بمنى يحدث الناس فرأيت أنه لا يحفظ حديثه، فقلت له: أيها الشيخ إنك حدثتني بكذا وكذا، قال: فجاءني إلى رحلي، ومعه كتابه فقال لي: انظر فنظرتُ

(1) الضعفاء الكبير: العقيلي، (4/ 41).

(2) معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي: الجرجاني، (2/ 692 ح/ 318).

(3) الكامل: ابن عدي، (7/ 339).

(4) سنن الدارقطني، (2/ 52 ح/ 1133).

(5) تاريخ بغداد: الخطيب، (11/ 224 ح/ 5949).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (2/ 71 ح/ 2533).

(7) المعجم الكبير: الطبراني، (9/ 261 ح/ 9298).

(8) مصنف ابن أبي شيبه، (1/ 213 ح/ 2443). بلفظ: «أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ مَا يَسْتَفْتِحُ، ثُمَّ لَا يَرْفَعُهُمَا».

(9) المعجم الكبير: الطبراني، (9/ 261 ح/ 9299). بمثل لفظ ابن أبي شيبه.

(10) اليمامي: هذه النسبة إلى اليمامة، وهي بلدة من بلاد العوالي _ الجزيرة العربية، وأكثر من نزل بها بنو حنيفة، وكان مسيلمة الكذاب المتنبئ منها خرج وبها قتل زمن أبي بكر رضي الله عنه. الأتساب للسمعاني، (13/ 522).

(11) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 471 / رقم 5777).

فإذا هو صحيح، فقلت: لا تحدّث إلا من كتابك⁽¹⁾، وقال الذهلي: "لا بأس به"⁽²⁾، وقال يحيى بن معين: "ليس بثقة"⁽³⁾، وقال في موضع آخر: "ليس بشيء"⁽⁴⁾، وزاد في موضع آخر: "ليس حديثه بشيء"⁽⁵⁾.

وقال -أيضاً: "لا يكتب حديثه، ليس بثقة"⁽⁶⁾، وسئل عنه: فذمه وقال: "ما يحدث عنه إلا من هو شر منه"⁽⁷⁾، وقال -أيضاً: "كان أعمى واختلط عليه حديثه، وكان كوفياً فانقل إلى اليمامة، وهو ضعيف"⁽⁸⁾.

وقال عبد الله بن أحمد: "ذكرت لأبي حديث محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله في الرّفْع، فقال: هذا ابن جابر إيش حديثه، هذا حديث منكر أنكره جدا"⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: "يروى عنه، كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد"⁽¹⁰⁾، وقال -أيضاً: "كان محمد ربما ألحق في كتابه أو يلحق في كتابه يعني الحديث، فذكر له حديث جرير بالغامدية، فقال هذا حديث ليس بصحيح، أو قال كذب"⁽¹¹⁾، وقال -أيضاً: "يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسّماع يقولون رأوا في كتبه لحقا حديثه عن حماد فيه اضطراب"⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "ذهبت كتبه في آخر عمره، وساء حفظه وكان يلقي، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد، وكان يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسّماع، جيد

(1) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (9/ 88 / رقم 116).

(2) المصدر نفسه.

(3) سؤالات ابن الجنيّد لابن معين، (ص: 331 / رقم 232).

(4) المصدر نفسه (ص: 383 / رقم 448).

(5) التاريخ الكبير ابن أبي خيثمة، (1/ 344 / رقم 1292).

(6) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، (ص: 116 / رقم 375).

(7) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، (1/ 374 / رقم 719).

(8) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (7/ 219 / رقم 1215).

(9) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، (1/ 373 / رقم 716).

(10) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره، (ص: 84 / رقم 178).

(11) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 370).

(12) المصدر نفسه (3/ 61 / رقم 4176).

اللقاء رأوا في كتبه لحقاً، وحديثه عن حماد فيه اضطراب، روى عنه عشرة من الثقات⁽¹⁾، وسئل عنه وعن ابن لهيعة، فقال: محلّهما الصدق، ومحمد بن جابر أحب إليّ من ابن لهيعة⁽²⁾. وقال أبو حاتم -أيضاً- وأبو زرعة الرّازيان: "هو صدوق إلا أنّ في حديثه تخاليط، وأمّا أصوله فهي صحاح"⁽³⁾، وقال أبو زرعة أيضاً: "ساقط الحديث عند أهل العلم"⁽⁴⁾. وقال الفلاس: "صدوق كثير الوهم"⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: "متروك"⁽⁶⁾، وقال البخاري: "ليس بالقوي"⁽⁷⁾، وزاد في موضع آخر "عندهم"⁽⁸⁾، وقال -أيضاً: "يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ"⁽⁹⁾، وقال أبو داود: ليس بشيء⁽¹⁰⁾، وقال الفسوي: "محمد بن جابر ثنا أيوب بن عتبة⁽¹¹⁾، ضعيفان لا يُفْرَحُ بِحَدِيثِهِمَا"⁽¹²⁾، وقال الجوزجاني: "غير مقنع"⁽¹³⁾.

وذكر له العقيلي حديثين، ثم قال: "لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِمَا وَلَا عَلَى عَامَّةِ حَدِيثِهِ"⁽¹⁴⁾، وقال ابن حبان: "كَانَ أَعْمَى يُلْحَقُ فِي كُتُبِهِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ، وَيَسْرِقُ مَا ذُكِرَ بِهِ فَيَحْدِثُ بِهِ"⁽¹⁵⁾، وقال ابن عدي: "ولمحمد بن جابر من الحديث غير ما ذكرت، وعند إسحاق بن أبي إسرائيل عن محمد بن جابر كتاب أحاديث صالحة، وكان إسحاق يفضل محمد بن جابر على جماعة شيوخهم أفضل منه وأوثق، وقد روى عن محمد بن جابر كما ذكرت من الكبار أيوب، وابن عون،

(1) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (7/ 219 / رقم 1215).

(2) المصدر نفسه.

(3) المرجع السابق (7/ 220 / رقم 1215).

(4) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (7/ 219 / رقم 1215).

(5) المصدر نفسه.

(6) شرح أبي داود للعيني، (1/ 425).

(7) التاريخ الكبير: البخاري، (1/ 53 / رقم 111).

(8) الضعفاء الصغير: البخاري، (ص: 119 / رقم 328).

(9) التاريخ الأوسط: البخاري، (2/ 188 / رقم 2249).

(10) تهذيب الكمال: المزي، (24/ 564 / رقم 5110).

(11) أيوب بن عتبة البمامي، أبو يحيى القاضي، ضعيف، مات سنة ستين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر،

(ص: 118 / رقم 619).

(12) المعرفة والتاريخ (2/ 121).

(13) أحوال الرجال: الجوزجاني، (175).

(14) الضعفاء الكبير: العقيلي، (4/ 41 / رقم 1589).

(15) المجروحين: ابن حبان، (2/ 270 / رقم 956).

وهشام بن حسان والثوري، وشعبة، وابن عيينة وغيرهم ممن ذكرتهم ولولا أن محمد بن جابر في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء الذين هو دونهم، وقد خالف في أحاديث ومع ما تكلم فيه من تكلم، يكتب حديثه⁽¹⁾، وقال الدارقطني: "محمد بن جابر وأيوب بن جابر⁽²⁾، أخوان ضعيفان متقاربان، قيل له: يُتركان؟ قال: لا يعتبر بهما"⁽³⁾، وقال ابن شاهين: "عنه وعن أخيه، ليس حديثهما بشيء"⁽⁴⁾، وقال الحاكم: "كان يسرق الحديث من كل من يذاكره، فيرويه حتى كثرت المناكير والموضوعات في روايته"⁽⁵⁾، وقال ابن حزم: "هالك"⁽⁶⁾، وقال ابن القيسراني: "ليس بشيء في الحديث"⁽⁷⁾، وقال في موضع آخر: "ضعيف"⁽⁸⁾، وقال عبد الحق الإشبيلي: "كان أعمى، واختلط عليه حديثه، وذهبت كتبه فضّعف"⁽⁹⁾، وقال ابن عبد الهادي: "لا يحتج به"⁽¹⁰⁾، وقال الهيثمي: "اختلف في الاحتجاج به"⁽¹¹⁾، وقال في موضع آخر: "وقد اختلط عليه حديثه، وكان يلقن فيتلقن"⁽¹²⁾، وقال -أيضا: "صدوق ولكنه ضاعت كتبه، وقبل التلقين"⁽¹³⁾، وقال ابن الملقن: "متكلم فيه"⁽¹⁴⁾.

(1) الكامل: ابن عدي، (7/ 330 / رقم 1646).

(2) أيوب بن جابر بن سيار السحيمي، أبو سليمان اليمامي، ثم الكوفي، ضعيف. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 118 / رقم 607).

(3) سؤالات البرقاني للدارقطني، (ص: 63 / رقم 469).

(4) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، (ص: 167 / رقم 569).

(5) البدر المنير: ابن الملقن، (3/ 495).

(6) المحلى بالآثار: ابن حزم، (11/ 46).

(7) تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (ص: 214).

(8) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (3/ 1725).

(9) بيان الوهم والإيهام: ابن القطان، (4/ 158).

(10) تنقيح التحقيق: ابن عبد الهادي، (4/ 472).

(11) مجمع الزوائد: الهيثمي، (2/ 114).

(12) المصدر نفسه. (2/ 269).

(13) مجمع الزوائد: الهيثمي، (3/ 349).

(14) البدر المنير: ابن الملقن، (2/ 294).

وضَعَفَهُ عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِي⁽¹⁾، والنَّسَائِي⁽²⁾، والعَجَلِي⁽³⁾، والدُّوْلَابِي⁽⁴⁾، والْبَيْهَقِي⁽⁵⁾،
وبدر الدِّين العَيْنِي⁽⁶⁾، وقال البيهقي في موضع آخر: "متروك"⁽⁷⁾.

وذكره ابن الجوزي في الضُّعَفَاءِ والمتروكين⁽⁸⁾، وذكره العلائي⁽⁹⁾، وابن العجمي⁽¹⁰⁾ في
المختلطين، وذكره ابن الكيال في الكواكب⁽¹¹⁾.

وقال الذهبي: "سئ الحفظ"⁽¹²⁾، وقال في موضع آخر: "ضعيف"⁽¹³⁾، وقال ابن حجر:
"صدوق ذهب كتبه فساء حفظه، وخط كثيرا، وعمي فصار يلقن، ورجحه أبو حاتم على ابن
لهيعة"⁽¹⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف، مختلط، في حديثه عن حماد اضطراب.

ثانيا - من أخرجه موقوفا على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

جميع رواته ثقات.

الحكم على الحديث:

أولا - الحكم على حديث من أخرجه مرفوعا.

الحديث ضعيف وإن كان ظاهره الصِّحة؛ للأسباب التالية:

⁽¹⁾ تهذيب التهذيب: ابن حجر، (9/ 88 / رقم 116).

⁽²⁾ الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 92 / رقم 533).

⁽³⁾ الثقات: العجلي، (ص: 401 / رقم 1440).

⁽⁴⁾ شرح ابن ماجه لمغلطاي، (ص: 435).

⁽⁵⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (1/ 212 / رقم 645).

⁽⁶⁾ شرح أبي داود للعيني، (4/ 381).

⁽⁷⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (2/ 301 / رقم 3154).

⁽⁸⁾ الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (3/ 45 / رقم 2910).

⁽⁹⁾ المختلطين: لعلائي، (ص: 108 / رقم 39).

⁽¹⁰⁾ الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، (ص: 317 / رقم 94).

⁽¹¹⁾ الكواكب النيرات، (ص: 494 / رقم 35).

⁽¹²⁾ الكاشف: الذهبي، (2/ 161 / رقم 4762).

⁽¹³⁾ تنقيح التحقيق: الذهبي، (1/ 135).

⁽¹⁴⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 471 / رقم 5777).

1- ذكر العلماء أَنَّ سَفِيَانَ الثَّوْرِيَّ وَهَمَ فِيهِ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "هَذَا خَطَأٌ؛ يُقَالُ: وَهَمَ فِيهِ الثَّوْرِيُّ"⁽¹⁾، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِلْحَدِيثِ: "هَذَا حَدِيثٌ مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ، وَلَيْسَ هُوَ بِصَحِيحٍ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ"⁽²⁾، وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ جَعَلَ الْوَهْمَ مِنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، كَمَا ذَكَرَ الْبَزَّارُ، حَيْثُ قَالَ: "عَاصِمٌ فِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ، وَلَا سِيَّمَا فِي حَدِيثِ الرَّفْعِ ذَكَرَهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عُلَقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ"⁽³⁾.

2- مخالفته للأثار والأخبار؛ فإنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك، قال عبد الله بن المبارك قال: لَمْ يَثْبُتْ عِنْدِي حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ... وَقَدْ ثَبَّتَ عِنْدِي حَدِيثُ مَنْ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عَنْهُ، إِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ"⁽⁴⁾، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: ثُمَّ يُعَارِضُهُ وَذَكَرَ حَدِيثًا مُسَلَّسًا عَنْ عُلَقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذَكَرَ فِيهِ الرَّفْعُ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرَّفْعُ مِنْهُ"⁽⁵⁾، وَالْحَدِيثُ مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ مَنْكِبَيْهِ، وَقَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُهُمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ»⁽⁶⁾.

3- من العلماء أنكر لفظة: "ثُمَّ لَمْ يَعُدْ" قَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ: "وَضَعَفَهُ أَيْضًا الْإِمَامَانِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ عَلَى مَا نَقَلَهُ عَنْهُمَا الْبُخَارِيُّ، وَتَابِعَهُمَا الْبُخَارِيُّ عَلَى تَضْعِيفِهِ"⁽⁷⁾، قُلْتُ: أَرَادَ بِذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ قُرَّةِ الْعَيْنَيْنِ، حَيْثُ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، قَالَ: "تَطَرَّتْ فِي كِتَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ لَيْسَ فِيهِ: ثُمَّ لَمْ يَعُدْ"⁽⁸⁾، ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: "فَهَذَا أَصَحُّ لِأَنَّ الْكِتَابَ أَحْفَظُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لِأَنَّ الرَّجُلَ رُبَّمَا حَدَّثَ بِشَيْءٍ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْكِتَابِ فَيَكُونُ كَمَا فِي الْكِتَابِ"⁽⁹⁾، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "كَانَ وَكَيْعٌ يَقُولُ هَذَا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ يَعْنِي

(1) علل الحديث: ابن أبي حاتم، (2/ 124).

(2) سنن أبي داود، (1/ 199 ح 748).

(3) مسند البزار، (5/ 46 ح 1608).

(4) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (2/ 423).

(5) مختصر خلافيات البيهقي: ابن فرح الإشبيلي، (2/ 77).

(6) صحيح مسلم، (1/ 292 ح 390).

(7) البدر المنير: ابن الملقن، (3/ 493).

(8) قرّة العينين برفع اليدين في الصلاة: البخاري، (ص: 28 / رقم 31).

(9) المصدر نفسه.

ثُمَّ لَا يَعُودُ"⁽¹⁾، وقال البرّار: "الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ
ثُمَّ لَا يَعُودُ ضَعِيفَةٌ كُلُّهَا"⁽²⁾.

وقال الدارقطني: "إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَفِيهِ لَفْظَةٌ لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ، ذَكَرَهَا أَبُو حُدَيْفَةَ فِي
حَدِيثِهِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَهِيَ قَوْلُهُ: "ثُمَّ لَمْ يَعُدْ"⁽³⁾، وقال عبد الحقّ الإشبيلي: "لا يصح، وقد ذكر
علته وبيّنها أبو عبد الله المروزي في كتاب رفع الأيدي"⁽⁴⁾، فتعقّبهُ ابن القطّان بقوله: وَهُوَ مِنْهُ
تَضْعِيفٌ ... وأبو عبد الله المروزي الذي توهم أبو محمّد عبد الحقّ أنّه ضَعَّفَ الحديث المذكور؛
إنّما اعتنى بتضعيف هذه اللفظة، وكذلك أحمد بن حنبل وغيره، فأما الحديث دونها فصحيح، كما
قال الدارقطني"⁽⁵⁾.

4- ذكر العلماء الانقطاع بين عبد الرحمن بن الأسود وعلقمة بن قيس، قال ابن الجوزي: "وَقَالَ
غَيْرُهُمَا -يعني غير ابن المبارك وأبو داود- لَمْ يَسْمَعْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ مِنْ عُلُقَمَةَ، وَيجوز أَنْ يَكُونَ
عُلُقَمَةُ لَمْ يَضْبِطْ، أَوْ ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ خَفِيَ عَلَيْهِ هَذَا مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَمَا
خَفِيَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِثْلُ نَسْخِ التَّطْبِيقِ"⁽⁶⁾، ونقل ابن الملقّن أنّ الإمام المنذري ذكر هذه العلة، وأجاب
عنها أنّ الخطيب البغدادي ذكر أنّه سمع منه، وبذلك ينتفي الانقطاع.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَالَ الْحَاكِمُ: "هَذَا الْخَبَرُ مُخْتَصَرٌ مِنْ أَصْلِهِ، وَعَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ - يَعْنِي:
الْمَذْكُورُ فِي الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ - لَمْ يَخْرُجْ حَدِيثُهُ فِي الصَّحِيحِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْتَصِرُ الْأَخْبَارَ
يُؤَدِّيهِهَا عَلَى الْمَعْنَى، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ «ثُمَّ لَمْ يَعُدْ» غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ فِي الْخَبَرِ"⁽⁷⁾.

وقال -أيضاً: "يُرِيدُ الْحَاكِمُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ؛ لِأَنَّ مُسْلِمًا قَدْ أَخْرَجَ حَدِيثَهُ،
وَهُوَ كَمَا قَالَ؛ فَإِنَّهُ قَدْ نَصَّ فِي مُسْتَدْرَكِهِ"⁽⁸⁾ أَنَّ مُسْلِمًا احْتَجَّ بِهِ، ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ"⁽⁹⁾، وقال ابن
حجر: "وَقَدْ بَيَّنْتُ فِي الْمُدْرَجِ حَالَ هَذَا الْخَبَرِ بِأَوْضَحَ مِنْ هَذَا، وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمرَ: "كَانَ

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، (1/ 369/ رقم 710).

(2) التمهيد: ابن عبد البر، (9/ 221).

(3) العلل: الدارقطني، (5/ 172/ رقم 804).

(4) الأحكام الوسطى: عبد الحقّ الإشبيلي، (367/1)، وبيان الوهم والإيهام: ابن القطّان، (3/ 365).

(5) بيان الوهم والإيهام: ابن القطّان، (3/ 365).

(6) التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (1/ 335).

(7) السنن الكبرى: للبيهقي، (2/ 114).

(8) المستدرک على الصحيحين: الحاكم، (1/ 83/ ح 81).

(9) التلخيص الحبير: ابن حجر، (1/ 546).

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ثُمَّ لَا يَعُودُ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْخِلَافِيَّاتِ، وَهُوَ مَقْلُوبٌ مَوْضُوعٌ⁽¹⁾، وَقَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ: "ضَعِيفٌ"⁽²⁾.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الْخَامِسُ:

فهو ضعيف؛ لِأَنَّ فِيهِ مُحَمَّدَ بْنَ جَابِرٍ، وَهُوَ صَدُوقٌ اخْتَلَطَ بِرُيُوسِ الْمَنَاكِيرِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِالرَّوَايَةِ عَنْ حَمَّادٍ، وَأَمَّا الْمَوْقُوفُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَهُوَ صَحِيحٌ، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: "تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ وَكَانَ ضَعِيفًا عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَغَيْرِ حَمَّادٍ يَرْوِيهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلًا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ فِعْلِهِ غَيْرَ مَرْفُوعٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّوَابُ"⁽³⁾، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "وَكَذَلِكَ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مُرْسَلًا"⁽⁴⁾، وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ: "وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ أَخْرَجَهَا الْبَيْهَقِيُّ فِي الْخِلَافِيَّاتِ بِسَنَدِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، ثُمَّ لَمْ يَرْفَعْ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالَ الْحَاكِمُ: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ"⁽⁵⁾.

وَمِمَّنْ حَسَنَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ حَيْثُ قَالَ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَبِهِ يَقُولُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالتَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَهْلِ الْكُوفَةِ"⁽⁶⁾، وَصَحَّحَهُ -أَيْضًا- ابْنُ حَزْمٍ، فَقَالَ: "إِنَّ هَذَا الْخَبَرَ صَحِيحٌ"⁽⁷⁾، وَتَعَقَّبَهُ النَّوَوِيُّ، فَقَالَ: "انْقَفُوا عَلَى تَضْعِيفِهِ"⁽⁸⁾ ... "وَأُنْكُرُوا عَلَى التِّرْمِذِيِّ تَحْسِينَهُ"⁽⁹⁾.

وَأَشَارَ الْعِرَاقِيُّ إِلَى تَحْسِينِهِ⁽¹⁰⁾، حَيْثُ قَالَ: "وَقَدْ اعْتَرَضُوا عَلَيْهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ قَالَ: "لَمْ يَثْبُتْ عِنْدِي" الثَّانِي: أَنَّ الْمُنْذِرِي ذَكَرَ قَوْلَ ابْنِ الْمُبَارَكِ ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ: غَيْرُهُ لَمْ يَسْمَعْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْ عُلُقَمَةَ، الثَّالِثُ: قَالَ الْحَاكِمُ: عَاصِمٌ لَمْ يَخْرُجْ حَدِيثَهُ فِي الصَّحِيحِ.

(1) المصدر نفسه.. بحثت عنه ولم أعثر على هذه الرواية.

(2) البدر المنير: ابن الملقن، (3/ 492).

(3) سنن الدارقطني، (2/ 52 / رقم 1133).

(4) السنن الكبرى: للبيهقي، (2/ 114).

(5) نصب الراية، الزيلعي، (1/ 396). بحثت عنه ولم أعثر على هذه الرواية.

(6) سنن الترمذي، (2/ 40 / ح 257).

(7) المحلى بالآثار: ابن حزم، (3/ 4).

(8) خلاصة الأحكام: النووي، (1/ 354 / رقم 1080).

(9) المصدر نفسه.

(10) المغني عن حمل الأسفار: العراقي، (1/ 351).

ثم قال العراقي، والجواب عن الثلاثة: أنَّ عدم ثبوته عند ابن المبارك معارض بثبوته عند غيره، فإنَّ ابن حزم صحَّحه في المحلَّى، وحسنه الترمذي، وقال به يقول غير واحد من أهل العلم من الصحابة والتابعين، وهو قول سفيان وأهل الكوفة، وقال الطحاوي: "وهذا مما لا اختلاف عن ابن مسعود فيه، وقال صاحب الإمام ما ملخصه عدم ثبوته عند ابن المبارك لا يمنع من اعتبار حال رجاله، ومداره على عاصم، وهو ثقة، وعبد الرحمن بن الأسود تابعي أخرج له مسلم في مواضع من كتابه، ووثقة ابن معين وعلقة لا يسأل عنه لشهرته والاتفاق على الاحتجاج به.

وقول المنذري: وقال غيره لم يسمع عبد الرحمن من علقمة عجيب، فإنَّه تعليل بقول رجل مجهول شهد على النفي مع أنَّ ابن أبي حاتم لم يذكر في كتابه في المراسيل أنَّ روياته عن علقمة مرسله، ولو كانت كذلك لكان من شرطه ذكرها، وقال في كتاب الجرح وروى عن علقمة، ولم يذكر أنَّه مرسل وقال ابن جبان في كتاب الثقات: كان سنُّه سنَّ إبراهيم النخعي، فما المانع من سماعه عن علقمة مع الاتفاق على سماع النخعي منه، وبعد هذا فقد صرح أبو بكر الخطيب في كتاب المتفق والمفترق أنَّه سمع من علقمة.

وقول الحاكم: عاصم لم يخرج حديثه في الصحيح، إن أراد هذا الحديث فليس ذلك بعلة، إذ لو كان علة لفسد عليه كتابه المستدرك، وإن أراد لم يخرج له حديث في الصحيح فذاك أولاً ليس بعلة أيضاً إذ ليس شرط الصحيح التخرج عن كل عدل وقد أخرج هو في المستدرك عن جماعة لم يخرج لهم في الصحيح⁽¹⁾.

(¹) المصدر نفسه.

المطلب الثاني: تضعيفُ الحديث بقوله: يُعارض للآثار الثابتة.

من علامات الوضع التي ذكرها العلماء معارضة الحديث للآثار الثابتة الصحيحة، ومناقضته لها، قال ابن حجر: "ومنها -يعني من علامات الوضع: أن يكون مناقضاً لنصّ الكتاب، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي"⁽¹⁾، وعلى هذا المنهج سار الإمام ابن عبد البر في تضعيفه للحديث، ومن أمثلة ذلك:

الحديث الأول: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: رَوَى أَبُو الْمُنِيبِ عَبْدُ اللَّهِ الْعَتَكِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصَلَّى فِي سَرَوِيلٍ⁽²⁾ لَيْسَ عَلَيْهَا رِدَاءٌ⁽³⁾»⁽⁴⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَهَذَا خَبَرٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ لِضَعْفِهِ، وَلَوْ صَحَّ كَانَ مَعْنَاهُ: النَّدْبَ لِمَنْ قَدَرَ، وَقَدْ جَاءَ مَا يُعَارِضُهُ؛ رَوَى أَبُو حَاصِبٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي ثَوْبٍ بَعْضُهُ عَلَيْهَا⁽⁵⁾، وَهَذَا لَا

⁽¹⁾ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، (1/ 126).

⁽²⁾ السَّرَاوِيل: يُغْطِي السُّرَّةَ وَالرِّكَبَتَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمَا. المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (1/ 428).

⁽³⁾ الرِّدَاء: مَا يَلْبَسُ فَوْقَ الثَّيَابِ كَالْجُبَّةِ وَالْعَبَاءِ وَالثَّوْبِ يَسْتُرُ الْجُزْءَ الْأَعْلَى مِنَ الْجِسْمِ فَوْقَ الْإِزَارِ وَالْوَسَّاحِ. المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (1/ 340).

⁽⁴⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (6/ 374).

⁽⁵⁾ أخرجه أبو داود، حدثنا أبو داود الطيالسي، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي حَاصِبٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي ثَوْبٍ بَعْضُهُ عَلَيَّ». صحيح أبي داود: الألباني، (3/ 204/ 646).

مَحَالَّةٌ دُونَ السَّرَاوِيلِ، وَيَزِدُّهُ أَيْضًا حَدِيثُ جَابِرٍ⁽¹⁾، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَلْيَتَرَرَّ بِهِ...⁽²⁾.

تخریج الحديث:

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو الْمُنِيبِ الْعَتَكِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ لِبَسَتَيْنِ، وَعَنْ مَجْلِسَيْنِ، أَمَّا اللَّبَسَتَانِ: فَتُصَلِّي فِي السَّرَاوِيلِ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَالرَّجُلُ يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَا يَتَوَشَّحُ⁽³⁾ بِهِ، وَالْمَجْلِسَانِ: يَحْتَبِي⁽⁴⁾ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَتُبْصِرُ عَوْرَتَهُ، وَيَجْلِسُ بَيْنَ الظِّلِّ وَالشَّمْسِ⁽⁵⁾.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ⁽⁶⁾ - أَيْضًا - عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحَبَابِ.

(1) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، فَقَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَجِئْتُ لَيْلَةً لِنَعْصِ أَمْرِي، فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي، وَعَلَى ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَاسْتَمَلْتُ بِهِ وَصَلَّيْتُ إِلَى جَانِبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «مَا السُّرَى يَا جَابِرُ» فَأَخْبَرْتُهُ بِحَاجَتِي، فَلَمَّا فَرَغْتُ قَالَ: «مَا هَذَا الْإِسْتِمَالُ الَّذِي رَأَيْتُ»، قُلْتُ: كَانَ ثَوْبٌ - يَعْنِي ضَاقَ - قَالَ: «فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَرَرَّ بِهِ». صحيح البخاري، (1/ 81 / 361).

(2) التمهيد: ابن عبد البر، (6/ 374).

(3) المتوشح: هو الذي يخالف بين طرفي الثوب، وأوضح ذلك بقوله: وهو الاشتمال على منكبيه. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: العيني، (4/ 59).

(4) الاحتباء: في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء فهو أن يقعد على إلبتيه، وقد نصب ساقيه وهو غير متزر ثم يحتبي بثوب يجمع بين طرفيه ويشدهما على ركبتيه وإذا فعل ذلك بقيت فرجة بينه وبين الهواء تتكشف منها عورته. معالم السنن: الخطابي، (3/ 89).

(5) مصنف ابن أبي شيبة، (5/ 201 / 25218). وَوَجْهُ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي لِحَافٍ لَا يَتَوَشَّحُ بِهِ: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَوَشَّحْ بِهِ رُبَّمَا تَتَكَشَّفُ عَوْرَتُهُ، وَأَمَّا وَجْهُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي سَرَاوِيلٍ وَلَيْسَ عَلَيْهِ رِءَاءٌ: فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَصِيرًا لَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ طَوِيلًا وَصَلَّى فِيهِ بَدُونَ الرِّءَاءِ، فَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ، إِلَّا أَنَّهَُا تَكْرَهُ. شرح أبي داود للعيني (3/ 167).

(6) مصنف ابن أبي شيبة، (5/ 267 / 25963). وَالْأَدَبُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، (ص: 302 / 303). بَلَفْظُ «نَهَى» أَنَّ يُقْعَدَ بَيْنَ الظِّلِّ وَالشَّمْسِ.

وأخرجه ابن ماجه⁽¹⁾ والعقيلي⁽²⁾، من طريقه، وأخرجه والطبراني⁽³⁾، من طريق عبد الله بن وهب، كلاهما (ابن أبي شيبة، وابن وهب) عن زيد بن الحباب.

أخرجه أبو داود⁽⁴⁾، والرويانى⁽⁵⁾، والطحاوي⁽⁶⁾، والحاكم⁽⁷⁾، وعنه البيهقي⁽⁸⁾، وأخرجه ابن عدي⁽⁹⁾، جميعهم من طريق أبي ثُميلة⁽¹⁰⁾.

وأخرجه ابن عدي -أيضاً⁽¹¹⁾ من طريق سفيان بن هشام⁽¹²⁾؛ ثلاثتهم (زيد بن الحباب، وأبو ثُميلة، وسفيان) عن أبي منيب، به.

والحديث شاهد: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أخرجه الإمام مسلم رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ زُهَيْرُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ"⁽¹³⁾.

(1) سنن ابن ماجه، (2/ 1227 ح 3722). بلفظ «نَهَى أَنْ يُقْعَدَ بَيْنَ الظِّلِّ وَالشَّمْسِ».

(2) الضعفاء الكبير: العقيلي، (3/ 121). بمثل لفظ أبي داود.

(3) المعجم الأوسط: الطبراني، (2/ 265 ح 1939). بمثل لفظ أبي داود.

(4) سنن أبي داود، (1/ 172 ح 636). بلفظ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي لِحَافٍ لَا يَتَوَشَّحُ بِهِ، وَالْآخِرُ أَنْ تُصَلِّيَ فِي سَرَوِيلَ وَلَيْسَ عَلَيْكَ رِدَاءٌ».

(5) مسند الرويانى، (1/ 72 ح 26). بمثل لفظ أبي داود.

(6) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 382 ح 2255). بمثل لفظ أبي داود.

(7) المستدرک على الصحيحين: الحاكم، (1/ 379 ح 914). بمثل لفظ أبي داود.

(8) السنن الكبرى: للبيهقي، (2/ 334 ح 327). بمثل لفظ أبي داود.

(9) الكامل: ابن عدي، (5/ 531). بمثل لفظ ابن أبي شيبة.

(10) يحيى بن واضح الأنصاري، مولا هم أبو ثُميلة، المروزي مشهور بكنيته، ثقة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 598/ رقم 7663).

(11) الكامل: ابن عدي، (4/ 479).

(12) هشام بن سفيان المروزي: ذكره ابن حبان في الثقات، (9/ 232 رقم 16170)، وقال ابن عدي: "لا بأس برواياته"، الكامل: ابن عدي، (4/ 479). قلت: لا بأس به. والله أعلم.

(13) صحيح مسلم، (2/ 61 ح 1087).

دراسة الإسناد:

فيه عبيد الله بن عبد الله، أبو المُنِيب، العتكي⁽¹⁾، المروزي⁽²⁾.

قال أبو قدامة السرخسي: "أَرَادَ بنُ المُبَارَكِ أَنْ يَأْتِيَهُ، فَأُخْبِرَ أَنَّهُ رَوَى عَنْ عِكْرِمَةَ لَا يَجْتَمِعُ الْخُرَاجُ وَالْعَشْرُ، فَلَمْ يَأْتِهِ"⁽³⁾، وقال البخاري⁽⁴⁾، والسَّاجِي⁽⁵⁾ "عِنْدَهُ مَنَاكِيرٌ"، وزاد السَّاجِي: "امتنع ابن المبارك أن يأتيه".

وقال العُقَيْلِيُّ: "لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ"⁽⁶⁾، وقال ابن حَبَّان: "يُنْفَرِدُ عَنْ النَّقَاتِ بِالأَشْيَاءِ الْمُقْلُوبَاتِ، يَجِبُ مَجَانِبُهُ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ وَالْإِعْتِبَارُ بِمَا يُوَافِقُ النَّقَاتِ دُونَ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ"⁽⁷⁾، وقال البيهقي: "لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ"⁽⁸⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"⁽⁹⁾، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين⁽¹⁰⁾.

وقال أبو حاتم الرَّاظِي: "صالح الحديث، وأنكر على البخاري إدخاله في كتاب الضعفاء، وقال: يحوّل"⁽¹¹⁾، وقال أبو داود⁽¹²⁾، وابن عدي⁽¹³⁾، وابن القيسراني⁽¹⁴⁾: "لا بأس به".

(1) العتكي: هذه النسبة إلى العتيك، وهو بطن من الأزد، وهو عتيك بن النصر ... نوح عليه السلام. الأنساب للسمعاني، (9/ 227).

(2) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 372 / رقم 4312).

(3) الضعفاء الصغير: البخاري، (ص: 72).

(4) التاريخ الكبير: البخاري، (5/ 388 ح 1245).

(5) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (9/ 41 / رقم 3460).

(6) الضعفاء الكبير: العقيلي، (3/ 121 / رقم 1103).

(7) المجروحين: ابن حبان، (2/ 64 / رقم 610).

(8) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (9/ 41 / رقم 3460).

(9) المصدر نفسه.

(10) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2/ 163 / رقم 2244).

(11) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 322).

(12) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (9/ 41 / رقم 3460).

(13) الكامل: ابن عدي، (5/ 530 ح 1161).

(14) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (1/ 412).

ووثَّقه ابن معين⁽¹⁾، والنَّسائي⁽²⁾، وعَبَّاس بن مصعب⁽³⁾، وقال الحاكم: "مِنْ ثَقَاتِ الْمَرَاوِزَةِ، وَمِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ فِي الْخُرَّاسَانِيِّينَ"⁽⁴⁾.

وقال الذهبي: "لَيْن"⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: "صدوق يُخطيء"⁽⁶⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة عنده مناكير؛ لأجلها لا يُحتجُّ به إذا انفرد، وقد تفرَّد في حديث الدراسة، ولم أعر له على متابع، والله أعلم. وبقية رجاله ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف، ومتمته حسن لغيره بالشَّاهد؛ لأنَّ مداره على أبي المنيب، وهو ثقة عنده مناكير؛ لأجلها لا يُحتجُّ به إذا انفرد، وقد تفرَّد فيه. وللحديث شاهد عند الإمام مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كما هو مبين في التَّخريج، فيتقوى به، إلى الحسن لغيره.

قال الطَّبْراني: "لَا يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ بُرَيْدَةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَقَرَّدَ بِهِ: ابْنُ وَهْبٍ"⁽⁷⁾، قلت: قد ظهر في التَّخريج متابعة ابن أبي شيبة لابن وهب في رواية الحديث عن زيد بن الحُبَاب، به، ولم ينفرد ابن وهب كما قال؛ ولكن يبقى مدار الحديث على أبي المنيب، وقد بيَّنت حاله.

قال المنذري: "في إسناده: أبو ثُمَيْلَةَ، وأبو المنيب، وفيهما مقال"⁽⁸⁾، قلت: أبو ثُمَيْلَةَ قد توبع كما بيَّنت في التَّخريج، وهو ثقة كذلك، ويبقى مدار الحديث على أبي المنيب وبه يعتلُّ الحديث.

⁽¹⁾ تاريخ ابن معين - رواية الدارمي، (ص: 137).

⁽²⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (9/ 40/ رقم 3460).

⁽³⁾ تهذيب الكمال: المزي، (19/ 80/ رقم 3656).

⁽⁴⁾ المستدرک على الصحيحين: الحاكم، (1/ 379/ ح 914).

⁽⁵⁾ المقتنى في سرد الكنى: الذهبي، (2/ 100/ رقم 6065).

⁽⁶⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 372/ رقم 4312).

⁽⁷⁾ المعجم الأوسط: الطبراني، (2/ 265/ ح 1939).

⁽⁸⁾ مختصر سنن أبي داود: المنذري، (1/ 193/ ح 608).

وقال عبد الحق الإشبيلي: "ويحيى، وأبو المنيب ثقتان، وثقهما ابن معين، على أن أبا عمر-يعني ابن عبد البر، قال: لا يحتج بهذا الحديث لضعفه"⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "وأحسن ما في هذا الباب، حديث أبي المنيب ... وأبو المنيب وثق وضعف، وحديثه هذا ذكره أبو أحمد -يعني ابن عدي- وغيره"⁽²⁾، قلت: بل أحسن منه حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الإمام مسلم في صحيحه، الذي ذكرته شاهدا لهذا الحديث.

قال الحاكم النيسابوري: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَاحْتِجَا بِأَبِي نُعْمَةَ، وَأَمَّا أَبُو الْمُنِيبِ الْمُرُوزِيُّ فَإِنَّهُ عُبِيدُ اللَّهِ بْنِ الْعَتَكِيِّ مِنْ ثِقَاتِ الْمَرَاوِزَةِ، وَمِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ فِي الْخُرَّاسَانِيِّينَ"⁽³⁾، وقال الألباني معقبا على الحاكم: "وقد وهما"⁽⁴⁾؛ فإن أبا المنيب ليس من رجال الشيخين كما علمت"⁽⁵⁾.

وقال الألباني: "وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير أبي المنيب، وفيه مقال لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن إذا لم يخالف ... ثم إن الحديث يشهد له حديث أبي هريرة المتقدم"⁽⁶⁾؛ فلا وجه لتضعيف ابن عبد البر إياه في التمهيد؛ ففتنه!"⁽⁷⁾.

قلت: وهو كما قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى، ويجمع بينهما وبين الأحاديث التي أشار إليها الإمام ابن عبد البر التي في ظاهرها معارضة حديث الدراسة وشاهده الذي ذكرته بما قاله هو عند نقد الحديث، أنه محمول على التدب، لأن إعمال الحديثين أولى من إهمال أحدهما. والله أعلى وأعلم.

(1) الأحكام الوسطى: عبد الحق الإشبيلي، (1/ 312).

(2) المصدر نفسه (4/ 224).

(3) المستدرک على الصحيحين: الحاكم، (1/ 379 ح 914).

(4) يقصد بذلك الحاكم والذهبي، وإدخال الذهبي في ذلك فيه نظر؛ لأن الذهبي لم يقل بذلك، وإنما لخص عبارة الحاكم في ملخص المستدرک، وهذا عمله في الملخص، إلا في بعض المواطن التي اعترض عليه فيها، ففيه ننسب القول له، أما في غيرها فلا.

(5) صحيح أبي داود: الألباني، (3/ 204 ح 646).

(6) صحيح أبي داود: الألباني، (3/ 190 ح 637). يقصد حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يصل أحدكم في الثوب الواحد ليس على مَكْبِيهِ منه شيء". (قلت: إسناده صحيح على شرط البخاري. وأخرجه هو ومسلم وأبو عوانة في "صحيحهم").

(7) صحيح أبي داود: الألباني، (3/ 204 ح 646).

الحديث الثاني: قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: «طَافَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، لِيَرَاهُ النَّاسُ، وَلِيَسْأَلُوهُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوُهُ»⁽¹⁾»⁽²⁾.

نقد الحديث:

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "قَوْلُهُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، تَدْفَعُهُ الْآثَارُ الْمُتَوَاتِرَةُ عَنْ جَابِرٍ، بِمِثْلِ رَوَايَةِ مَالِكٍ هَذِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ، يَدْفَعُ أَنْ يَكُونَ رَاكِبًا"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الشافعي⁽⁴⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁵⁾، والبعوي⁽⁶⁾، عن سعيد بن سالم، وأخرجه أحمد⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾، وابن حزم⁽⁹⁾؛ ثلاثتهم من طريق يحيى القطان، وأخرجه أحمد - أيضا⁽¹⁰⁾ من طريق روح بن عبادة.

(1) غَشَوُهُ: أَيِ ارْتَدَحَمُوا عَلَيْهِ وَكُثِّرُوا. يُقَالُ: غَشِيَهُ يَغْشَاهُ غَشْيَانًا إِذَا جَاءَهُ، وَغَشَاهُ تَغْشِيَةً إِذَا غَطَّاهُ. وَغَشِيَ الشَّيْءَ إِذَا لَابَسَهُ. لسان العرب: ابن منظور، (15/ 127).

(2) التمهيد: ابن عبد البر، (2/ 94).

(3) المصدر نفسه.

(4) مسند الشافعي، (ص: 127).

(5) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (7/ 259 ح 9983).

(6) شرح السنة: البعوي، (7/ 118 ح 1910).

(7) مسند أحمد، (22/ 307 ح 14415).

(8) سنن أبي داود، (3/ 265 ح 1880).

(9) حجة الوداع: ابن حزم، (ص: 157 ح 67).

(10) مسند أحمد، (22/ 436 رقم 14579).

وأخرجه مسلم⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾، وابن حزم⁽³⁾؛ ثلاثتهم من طريق محمد بن بكر، وأخرجه مسلم-أيضا⁽⁴⁾ من طريق عيسى بن يونس.

وأخرجه الفاكهي⁽⁵⁾ من طريق عبد المجيد بن أبي رواد، وأخرجه النسائي⁽⁶⁾، من طريق شعيب بن إسحاق، وأخرجه الطبري من طريق ابن المبارك⁽⁷⁾، وأخرجه تمام⁽⁸⁾ من طريق عثمان بن الهيثم؛ تسعتهم (سعيد بن سالم، ويحيى القطان، وروح، وعيسى بن يونس، ومحمد بن بكر، وعبد المجيد بن أبي رواد، وشعيب، وعبد الله بن المبارك، وعثمان بن الهيثم) عن ابن جريج، به، بمثله.

وأخرجه مسلم⁽⁹⁾ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيْتِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَأْسِهِ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمَحْجَنِهِ⁽¹⁰⁾، لَأَنْ يَرَاهُ النَّاسُ، وَلِيُشْرِفَ، وَلِيَسْأَلُوهُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ.

وأما رواية مالك التي أشار إليها ابن عبد البر عند نقد الحديث، أخرجها الإمام مالك رحمه الله تعالى، قال: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا نَزَلَ مِنَ الصَّفَا مَشَى، حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ⁽¹¹⁾ فِي بَطْنِ الْوَادِي، سَعَى حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ"⁽¹²⁾.

(1) صحيح مسلم، (4/ 67 ح 3051).

(2) السنن الكبرى: للبيهقي، (5/ 162 ح 9377). السنن الصغرى: للبيهقي، (2/ 183 ح 1656).

(3) حجة الوداع: ابن حزم، (ص: 156 ح 66).

(4) صحيح مسلم، (4/ 67 ح 3051).

(5) أخبار مكة: الفاكهي، (1/ 246 ح 467).

(6) سنن النسائي، (5/ 241 ح 2975).

(7) تهذيب الآثار مسند ابن عباس: الطبري، (1/ 66 ح 74).

(8) فوائد تمام، (2/ 68 ح 1165).

(9) صحيح مسلم، (4/ 67 ح 3050).

(10) الْمَحْجَنُ: عَصَا مُعَقَّفَةُ الرَّأْسِ كَالصَّوْلَجَانِ. لسان العرب: ابن منظور، (13/ 108).

(11) انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ: أَيِ انْحَدَرَتَا فِي السَّعْيِ. لسان العرب: ابن منظور، (1/ 517).

(12) موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري (1/ 509 ح 1314).

أخرجه أحمد⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، من طريق مالك، به، بمثله.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، يزيل الإشكال الذي وقع عند ابن عبد البر، من معارضته للأثار المتواترة عن جابر التي ذكر فيها أن قدما النبي صلى الله عليه وسلم قد انصبت في بطن الوادي، وذلك يخالف ذكر طواف النبي صلى الله عليه وسلم راكبا في هذا الحديث.

أخرجه مسلم رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ هَذَا الرَّمْلَ بِالْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ، أَسَنَّةٌ هُوَ؟ فَإِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ، قَالَ: فَقَالَ: صَدَقُوا، وَكَذَبُوا، قَالَ: قُلْتُ: مَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِمَ مَكَّةَ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ مِنَ الْهَزَالِ، وَكَانُوا يَحْسُدُونَهُ، قَالَ: فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثًا، وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الطَّوَّافِ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوةِ رَاكِبًا، أَسَنَّةٌ هُوَ؟ فَإِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ، قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ، يَقُولُونَ: هَذَا مُحَمَّدٌ هَذَا مُحَمَّدٌ، حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاتِقُ⁽⁴⁾ مِنَ الْبُيُوتِ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُضْرَبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ رَكَبٌ، وَالْمَشْيُ وَالسَّعْيُ أَفْضَلُ⁽⁵⁾.

قلت: وهذا مفاده أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بدأ بالطواف بين الصفا والمروة كان ماشيا، وكان صلى الله عليه وسلم إذا انصبت قدماه في بطن الوادي أثناء سعيه ماشيا أرمل، ولما كان هذا حاله، غشاه الناس، ولم يكن يضرب الناس بين رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوُتِي له ببعير، فركبه وأنتم طوافه عليه، وبهذا لا يكون هناك تعارض بين هذه الأحاديث بل كل منها يتمم لنا صورة طواف النبي صلى الله عليه وسلم بين الصفا والمروة، وكيفيته التي وقعت

(1) مسند أحمد، (5/ 2617 ح 15404).

(2) صحيح مسلم، (4/ 38 ح 2922). أخرجه في حديث مطول.

(3) سنن النسائي، (5/ 243 ح 2981).

(4) العاتق: الشابة أول ما أدركت، قال ابن الأعرابي: إنما سميت عاتقا لأنها عتقت من الصبا وبلغت أن تزوج.

الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، (2/ 389).

(5) صحيح مسلم، (4/ 64 ح 3030).

منه صَلَّى الله عليه وسلّم؛ ولذا أجمع العلماء على جواز الطّواف بين الصّفا والمروة راكبًا، قال النووي: "يَعْنِي صَدَقُوا فِي أَنَّهُ طَافَ رَاكِبًا، وَكَذَبُوا فِي أَنَّ الرُّكُوبَ أَفْضَلُ، بَلِ الْمَشْيُ أَفْضَلُ، وَإِنَّمَا رَكِبَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عليه وسلّم لِلْعُذْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرُّكُوبَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ جَائِزٌ، وَأَنَّ الْمَشْيَ أَفْضَلُ مِنْهُ إِلَّا لِعُذْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ⁽¹⁾."

وقد سلك ابن حزم وجهًا آخر في إزالة التّعارض بين الروايات، غير الذي ذكرته، وإن كان ما ذكرته أولى؛ لمجيئه عن ابن عباس رضي الله عنها واصفا فيه طواف النبي صَلَّى الله عليه وسلّم، فقال: "لَيْسَ مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَافَ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا بِمُعَارِضٍ لِمَا ذُكِرَ فِي بَعْضِ مَا أَوْزَدْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ مِنْ قَوْلِ الرَّاوي: انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ؛ لِأَنَّ الرَّاكِبَ إِذَا انْصَبَّ بِهِ بَعِيرُهُ فَقَدْ انْصَبَّ كُلُّهُ، وَانْصَبَّتْ قَدَمَاهُ أَيْضًا مَعَ سَائِرِ جَسَدِهِ، وَكَذَلِكَ ذِكْرُ الرَّمْلِ يَعْني رَمَلَ الدَّابَّةِ بِرَاكِبِهَا، وَقَدْ جَاءَ النَّصُّ كَمَا تَرَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَطُفْ فِي تِلْكَ الْحَجَّةِ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً رَاكِبًا، وَإِنَّمَا لَمْ نَقْطَعْ عَلَى أَنَّ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ بِالْبَيْتِ هُوَ الَّذِي طَافَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَاكِبًا؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي تِلْكَ الْحَجَّةِ مَرَارًا، مِنْهَا طَوَافُهُ الْأَوَّلُ وَطَوَافُ الْإِقَاصَةِ، وَطَوَافُ الْوَدَاعِ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ أَيَّ تِلْكَ الْأَطْوَافِ كَانَ رَاكِبًا"⁽²⁾.

دراسة الإسناد:

جميع رواته ثقات.

الحكم على الحديث:

أخرجه الإمام مسلم، ولا تعارض بينه وبين الأحاديث الأخرى التي أشار ابن عبد البر، كما بيّنت في التّخريج. والله أعلى وأعلم.

⁽¹⁾ شرح النووي على مسلم، (9/ 11).

⁽²⁾ حجة الوداع: ابن حزم، (ص: 157/ ح 67).

الفصل الرَّابِع

منهْجُ الامامِ ابنِ عبدِ البرِّ في
تضعيفِ الأحاديثِ من خلالِ النَّظَرِ
في أسانيدِها ومتونِها معًا

المبحث الأول

تضعيف الحديث بعلّةٍ مشتركة في السند والمتن

إنّ وجود علةٍ من العلل القادحة في متن الحديث وإسناده، تنزله من درجة القبول إلى الضّعف، وذلك على حسب نوع علته التي وقعت فيه، فإن كانت العلة خفيفة كان الضّعف خفيفاً، وإن كانت العلة شديدة كان الضّعف شديداً، وكان ذلك من منهج الإمام ابن عبد البرّ في تضعيف الحديث عند وجود علة في إسناده ومتمته، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تضعيف الحديث لقصور روايته في إتقان إسناده ومتمته.

إنّ عدم إتقان الراوي لإسناد الحديث ومتمته علامة دالة على عدم ضبط روايه له، وفقدان الراوي لشروط الضبط يُضعف الحديث لفقدانه شرطاً من شروط الصحة، ولذلك كان من منهج الإمام ابن عبد البرّ تضعيف الحديث إذا تبين عدم إتقان الراوي لإسناد الحديث ومتمته، ومن أمثلة ذلك عنده:

قال الإمام ابن عبد البرّ رحمه الله تعالى: مَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَطُّ أَسْقَطَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ هَذَا قَوْلُهُ: عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ أَسَدُ بْنُ مُوسَى، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: «أَنَّهُ كَانَ يُصْنَعِي⁽¹⁾ الْإِنَاءَ لِلِسَّنَوْرِ⁽²⁾ فَيُلْغِ فِيهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ، وَيَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ وَالطَّوَافَاتِ عَلَيْكُمْ⁽³⁾»⁽⁴⁾.

وَمَا رَوَاهُ أَيْضًا أَسَدٌ، عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي قَتَادَةَ، نَحْوَهُ⁽⁵⁾.

(1) يُصْنَعِي: ميله: فتح الباري: ابن حجر، (1/ 144).

(2) السَّنَوْرُ: الهرُّ سَبْعٌ، وَهُوَ السَّنَوْرُ الذَّكَرُ، وَالْهَرَّةُ الْأُنْثَى. غريب الحديث: إبراهيم الحربي، (2/ 684).

(3) من الطَّوَافِينَ أو الطَّوَافَاتِ عليكم: إِنَّمَا جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَمَالِكِ، وَشَبَّهَهَا بِالْخَادِمِ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى مَوْلَاهُ وَيُدَوِّرُ حَوْلَهُ، أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ، وَلَمَّا كَانَ فِيهِمْ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ قَالَ: الطَّوَافُونَ وَالطَّوَافَاتِ. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (3/ 142). غريب الحديث: القاسم بن سلام، (1/ 341).

(4) التمهيد: ابن عبد البر، (19/ 165).

(5) المصدر نفسه.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "هَذَانِ لَا يُحْتَجُّ بِهِمَا لِانْقِطَاعِهِمَا، وَفَسَادِهِمَا، وَتَقْصِيرِ رَوَاتِهِمَا عَنِ الْإِتْقَانِ فِي الْإِسْنَادِ وَالْمُتَنِّ، رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةٌ عَنْ إِسْحَاقَ كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ؛ مِنْهُمْ هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، وَحُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ، وَهَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَإِنْ كَانَ هَشَامٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ لَمْ يُقِيمَا إِسْنَادَهُ، وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ" وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُخَالِفُ فِي إِسْنَادِهِ، فَمَالِكٌ وَمَنْ تَابَعَهُ قَدْ أَقَامَ إِسْنَادَهُ وَجَوْدَهُ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

روي الحديث بلفظين أحدهما بزيادة: "إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ"، والآخر بدونها، على النحو

التالي:

أولاً- من أخرجه بدون لفظ: "إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ".

وروي مرفوعاً وموقوفاً على أبي قتادة رضي الله عنه.

من رواه مرفوعاً:

وقد روي بوجهين وهما:

الوجه الأول: الذي قال فيه ابن عبد البر: "ذَكَرَهُ أَسَدُ بْنُ مُوسَى، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ،

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: الْحَدِيثُ. دُونَ لَفْظِ: "إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ".

قلت: لم أعثر على هذا الإسناد في كتب الحديث ولا في غيرها.

أخرجه ابن أبي شيبه رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ،

وَعَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ امْرَأَةٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ

أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْهَرُّ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ، أَوْ مِنَ

الطَّوَافَاتِ»⁽²⁾.

أخرجه أحمد بن حنبل⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾ من طريق الحجاج بن أرطاة، عن قتادة بن دعامه.

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (19/ 165).

(2) مصنف ابن أبي شيبه، (1/ 37 ح 337).

(3) مسند أحمد، (37/ 316 ح 22637). بمثل لفظ ابن أبي شيبه، وفيه قصة.

(4) السنن الكبرى: البيهقي، (1/ 373 ح 1163). بنحوه.

وأخرجه ابن المخلّص⁽¹⁾ من طريق عكرمة بن قتادة، عن يحيى بن عبد الله، عن أمّه - يعني أم يحيى بن عبد الله؛ كلاهما (قتادة بن دعامة، وأم يحيى بن عبد الله) عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة رضي الله عنه.

الوجه الثاني: الذي أشار إليه ابن عبد البرّ بأنه روى الحديث بدون اللفظة المذكورة أعلاه، بنحو الأول.

أخرجه الطحاوي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ، قَالَ: ثنا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: ثنا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: رَأَيْتُهُ يَتَوَضَّأُ، فَجَاءَ الْهَرُّ فَأَصْغَى لَهُ حَتَّى شَرِبَ مِنَ الْإِنَاءِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ، لِمَ تَفْعَلُ هَذَا؟ فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ. أَوْ قَالَ: «هِيَ مِنَ الطَّوْفَيْنِ عَلَيْكُم»⁽²⁾.

ولم أعر على هذا الحديث عند غيره.

من رواه موقوفاً على أبي قتادة رضي الله عنه.

أخرجه عَبْدُ الرَّزَّاقِ رحمه الله تعالى، قال: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ - يعني مولى ابن عباس: «أَنَّهُ رَأَى أَبَا قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ يُصْغِي الْإِنَاءَ لِلْهَرِّ فَتَشْرَبُ مِنْهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ بِفَضْلِهَا»⁽³⁾.

وأخرجه هو - أيضاً⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾؛ كلاهما عن الثوري، عن خالد الحذاء، عن عكرمة مولى ابن عباس، مثله.

ثانياً - من أخرجه بزيادة بلفظ: "إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ".

روي هذا اللفظ بعدة وجوه:

الوجه الأول:

أخرجه الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى، قال: عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ حُمَيْدَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ خَالَتِهَا كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا، فَجَاءَتْ هَرَّةٌ

⁽¹⁾ المخلصيات: ابن المخلص، (3/ 373 ح 2741) بمثله.

⁽²⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 19 ح 46).

⁽³⁾ مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (1/ 99 ح 346).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه (1/ 99 ح 347).

⁽⁵⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (1/ 373 ح 1164).

لِتَشْرَبَ مِنْهُ، فَأَصْغَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ. قَالَتْ كَبْشَةُ: فَرَّانِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ. فَقَالَ: أَتَعْجَبِينَ يَا ابْنَةَ أَخِي؟ قَالَتْ: فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِبَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ، أَوْ الطَّوَّافَاتِ»⁽¹⁾.

وأخرجه من طريقه أحمد⁽²⁾، وابن ماجه⁽³⁾، أبو داود⁽⁴⁾، والترمذي⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، والدارمي⁽⁷⁾، والذارقطني⁽⁸⁾.

وأخرجه البيهقي من طريق همام بن يحيى⁽⁹⁾، وأخرجه -أيضاً- من طريق حسين المعلم⁽¹⁰⁾؛ ثلاثتهم (مالك، وحماد بن يحيى، وحسين المعلم) عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، به، بمثله.

الوجه الثاني:

أخرجه عبد الرزاق رحمه الله تعالى، قال: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ امْرَأَةٍ، عَنْ أُمِّهَا، وَكَانَتْ تَحْتَ أَبِي قَتَادَةَ - أَنَّ أُمَّهَا أَخْبَرَتْهَا، أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ: الْحَدِيثُ⁽¹¹⁾.

الوجه الثالث:

أخرجه الحميدي رحمه الله تعالى، قال: ثنا سفيان، قال: حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، قال: سمعت امرأة أظنُّها امرأة عبد الله بن أبي قتادة -يشكُّ سفيان- أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ كَانَ يَأْتِيهِمْ فَيَتَوَضَّأُ عِنْدَهُمْ فَيَصْغِي الْإِنَاءَ لِلْهَرِّ فَيَشْرَبُ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ سُورِهَا، فَقَالَ: الْحَدِيثُ⁽¹²⁾.

(1) موطأ مالك، (1/ 13/22).

(2) مسند أحمد، (37/ 316 / ح 22636).

(3) سنن ابن ماجه، (1/ 131 / ح 367).

(4) سنن أبي داود، (1/ 19 / ح 75).

(5) سنن الترمذي، (1/ 153 / ح 92).

(6) سنن النسائي، (1/ 55 / ح 68).

(7) موطأ مالك، (1/ 13/22).

(8) سنن الدارقطني، (1/ 117 / ح 219).

(9) السنن الكبرى: البيهقي، (1/ 373 / ح 1161).

(10) المصدر نفسه (1/ 372 / ح 1160).

(11) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (1/ 100 / ح 352).

(12) مسند الحميدي، (1/ 398 / ح 434).

وأخرجه أبو عبيد بن سلام⁽¹⁾ من طريق ابن عيينة، به بمثله.

دراسة الإسناد:

أولاً- دراسة إسناد من أخرجه بدون لفظ: "إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ".

وروي مرفوعاً وموقوفاً على أبي قتادة رضي الله عنه.

دراسة الإسناد المرفوع:

أولاً- دراسة الوجه الأول: الذي أشار إليه ابن عبد البر.

جميع رواته ثقات إلا أنه علّفه ابن عبد البر، وكذلك فيه انقطاع بين إسحاق بن عبد الله، وأبي قتادة رضي الله عنه، ولم أعرّ عليه عند غيره إلا أنّ الدارقطني ذكره معلّقاً، فقال: "رواه حمّاد بن سلمة، عن إسحاق، عن أبي قتادة، مرسلًا"⁽²⁾، وله متابعات:

الأولى منها: ما أخرجه ابن أبي شيبة فجميع رواته ثقات، وامرأة عبد الله بن أبي قتادة، هي كبشة بنت كعب بن مالك الأنصارية، زوج عبد الله بن أبي قتادة، قال ابن حبان: لها صحبة⁽³⁾، إلا أنه لم يذكر في سنده كبشة رضي الله عنها بين امرأة عبد الله بن أبي قتادة، وأبي قتادة رضي الله عنه، وكذلك أسقط من متنه قوله: "إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ"، وذلك خلاف ما رواه الأئمة الحفاظ، كمالك، وهمام بن يحيى، وحسين المعلم، كما سبق في التّخريج.

والثانية: ما أخرجه أحمد بن حنبل، والبيهقي، جميع رواته ثقات إلا الحجاج بن أرطاة⁽⁴⁾، وهو كان صدوق في نفسه، ضعيف في الحديث، والغالب على حديثه الإرسال، والتّدليس، وتغيير الألفاظ، وقد عنعنه ولم يصرّح فيه بالسّماع.

ثالثها: ما أخرجه المخلص، فيه أم يحيى بن عبد الله، وهي حميدة بنت عبيد بن رفاعة الأنصارية، المدنية، زوج إسحاق ابن أبي طلحة، وهي والدّة ولده يحيى بن إسحاق⁽⁵⁾.

ذكرها ابن حبان في الثّقات⁽⁶⁾، وقال الرّيلعي: "قال ابن منده: وحيدة، وخالتها كبشة، لا يعرف لهما رواية إلا في هذا الحديث، ومحلّها محلّ الجهالة، ولا يثبت هذا الخبر من وجه من

(1) الطهور: القاسم بن سلام، (ص: 271 / ح 205).

(2) العلل: الدارقطني، (6 / 162).

(3) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 752 / رقم 8669).

(4) سبقّت ترجمته، (ص: 170).

(5) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 746 / رقم 8568).

(6) الثّقات: ابن حبان، (6 / 250 / رقم 7588).

الوجه، قال الزَّيْلَعِي: "وإذا لم يعرف لهما رواية إلا في هذا الحديث، فلعلَّ طريق من صحَّحه أن يكون اعتمد على إخراج مالك لروايتهما مع شهرته بالثبوت"⁽¹⁾.

وقد ذكر ابنُ الملقِّن كلام ابن منده وزاد فيه: "ولا يثبت هذا الخبر من وجه من الوجوه وسبيله سبيل المعلول"⁽²⁾، ثم قام بتعقبه⁽³⁾.
وقال ابن حجر: "مقبولة"⁽⁴⁾.

خلاصة القول في الراوي: ثقة، ليس لها سوى هذا الحديث. والله أعلم.

وفيه عكرمة بن قتادة بن يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري، أبو الوليد، روى
عن أبيه قتادة بن يحيى، روى عنه أحمد بن منصور الرمادي⁽⁵⁾.
خلاصة القول في الراوي: مجهول الحال.

ثانياً - دراسة الوجه الثاني: الذي أشار إليه ابن عبد البر، وأخرجه الطَّحاوي.

فيه قيس بن الربيع، وهو صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه
فحدَّث به.

وبقية رواته ثقات.

من رواه موقوفاً على أبي قتادة رضي الله عنه.

جميع رواته ثقات إلا أنَّه خلاف ما رواه الأئمة الحفاظ مرفوعاً ممَّن ذكرنا في النَّخْرِج،
وكذلك بإسقاط قوله: "إنَّها ليست بنَجَس".

قال الدَّارِقُطَنِي: "رواه عكرمة، وعبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة موقوفاً، ورفع
صحيح، ولعل من وقفه لم يسأل أبا قتادة: هل عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه أثر أم
لا؟ لأنهم حكوا فعل أبي قتادة حسب، وأحسنها إسناداً ما رواه مالك، عن إسحاق، عن امرأته،
عن أمها، عن أبي قتادة، وحفظ أسماء النسوة وأنسابهن، وجود ذلك، ورفع إلى النبي صلى الله
عليه وسلم"⁽⁶⁾.

(1) نصب الراية، الزيلعي، (1/ 137).

(2) البدر المنير: ابن الملقن، (1/ 554).

(3) انظر البدر المنير: ابن الملقن، (1/ 556، 557، 558).

(4) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 746 / رقم 8568).

(5) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (7/ 11 / رقم 45).

(6) العلل: الدارقطني، (6/ 163).

ثانيا - دراسة إسناد من أخرجه بزيادة لفظ: "إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ"، مرفوعا.

روي هذا اللفظ بعدة وجوه:

الوجه الأول:

ما رواه مالك بن أنس، وهمام بن يحيى، وحسين المعلم، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حميدة بنت رفاعة، عن كبشة بنت كعب، عن أبي قتادة رضي الله عنه. جميع رواته ثقات.

وهذا الوجه هو الذي خولف فيه هشام بن عروة وعلي بن المبارك، اللذان رواياه عن إسحاق بن عبد الله، عن حميدة دون ذكر خالتها كبشة بينها وبين أبي قتادة رضي الله عنه، وكذلك دون ذكر لفظ: "إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ"، في متن الحديث، وهما إن كانا ثقتان فلا يقويا على مخالفة مالك ومن تابعه من الحفاظ، ممن رووا هذا الحديث بهذا الوجه وهذا المتن.

الوجه الثاني:

ما أخرجه عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن هشام بن عروة، عن إسحاق بن عبد الله، عن امرأة، عن أمها، وكانت تحت أبي قتادة، عن أبي قتادة رضي الله عنه. جميع رواته ثقات إلا أن المرأة وأمها، فإنهما مبهمتان، ولعل المرأة هي امرأة عبد الله بن أبي قتادة، والذي قيل فيها أمها ليست بأمها، وإنما هي خالتها وهي كبشة رضي الله عنها، ولعل ذلك وهم من هشام بن عروة، فقال: "أمها"، بدلا من "خالتها"، وبذلك خالف الأئمة الحفاظ الذين سبق ذكرهم في الوجه السابق إذ قالوا: "عن امرأة عبد الله بن أبي قتادة عن خالتها-وهي كبشة"، مع موافقته لهم في المتن، بعدم إسقاطه للفظ: "إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ"، ولذا قال ابن عبد البر: بأن هشام لم يُقم هذا الإسناد.

الوجه الثالث:

ما أخرجه الحميدي عن سفيان بن عيينة، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن امرأة، أظنها امرأة عبد الله بن أبي قتادة -يشك سفيان- عن أبي قتادة رضي الله عنه. جميع رواته ثقات إلا أن سفيان قد خالف فيه الأئمة الحفاظ الذين سبق ذكرهم بعدم ذكره لكبشة رضي الله عنها بين امرأة عبد الله بن أبي قتادة، وأبي قتادة رضي الله عنه، مع موافقته لهم في المتن، بعدم إسقاطه للفظ: "إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ"، قال الدارقطني: "رواه ابن عيينة، عن

إسحاق، عن امرأة أبي قتادة، نقص من الإسناد امرأة⁽¹⁾، ولذا قال ابن عبد البر: بأن سفيان لم يُقم هذا الإسناد.

الحكم على الحديث:

الحديث بكلا الوجهين الذين ذكرهما ابن عبد البر، غير محفوظين سندًا ومنتًا؛ لمخالفة من رَوَاهُ سندًا ومنتًا لمن هم أحفظ منهم وأتقن، من الأئمة الحفاظ، لما بيّنت في دراسة الإسناد.

قال الإمام الترمذي في إسناده مالك: "سألت البخاري عنه، فقال: جوده مالك بن أنس، وروايته أصح من رواية غيره"⁽²⁾، وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح ... وهذا أحسن شيء في هذا الباب، وقد جود مالك هذا الحديث، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، ولم يأت به أحدٌ أتَمَّ من مالك"⁽³⁾، وقال العقيلي: "هذا إسناده ثابت صحيح"⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: "رواه مالك بن أنس، عن إسحاق، فحفظ إسناده"⁽⁵⁾، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح ... غير أنهما قد شهدا جميعاً لمالك بن أنس أنه الحكم في حديث المدنيين، وهذا الحديث مما صححه مالك، واحتج به في الموطأ"⁽⁶⁾، وقال البيهقي: "إسناده صحيح والاعتماد عليه"⁽⁷⁾.

قلت: وقد أتى بتمامه عن إسحاق بن عبد الله همّام بن يحيى، وحسين بن المعلم، كما جاء به مالك، كما بيّنت في التخرّيج.

وقال العيني عن الوجه الثاني الذي أشار إليه ابن عبد البر: "إسناده معلول بقيس بن الرّبيع؛ لأنّ فيه كلاماً كثيراً"⁽⁸⁾، قلت: بل معلول كذلك بمخالفته الأئمة بما ذكرت.

قال ابن الملقّن عند ذكره لطرق هذا الحديث باختلاف ألفاظها: "اختلف العلماء اختلافاً كثيراً في حكم هذا الحديث"⁽⁹⁾، قلت: والرّاجح ما بيّنته. والله أعلم.

(1) العلل: الدارقطني، (6/ 162).

(2) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (2/ 68 ح 1775). لم أعثر عليه في كتابه العلل، ولا في السنن.

(3) سنن الترمذي، (1/ 153 ح 92).

(4) الضعفاء الكبير: العقيلي، (2/ 141).

(5) العلل: الدارقطني، (6/ 160 ح 1044).

(6) المستدرک على الصحيحين: الحاكم، (1/ 263).

(7) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (2/ 67).

(8) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار: العيني، (1/ 146).

(9) انظر: البدر المنير: ابن الملقّن، (1/ 551).

المطلب الثاني: تضعيف الحديث لاضطراب إسناده ومنتنه.

ذكرت آنفاً أنَّ الاضطراب سبب من أسباب تضعيف الحديث سواء كان ذلك في الإسناد أو في المتن، أو في الإسناد والمنتن معاً، ومن منهج الإمام ابن عبد البر تضعيف الحديث لاضطراب إسناده ومنتنه، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي خَلْفٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى فِي آخَرِينَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَسَ⁽¹⁾ بِأُولَاتِ الْجَيْشِ⁽²⁾، وَمَعَهُ عَائِشَةُ، فَانْقَطَعَ عَقْدٌ لَهَا مِنْ جَزَعٍ⁽³⁾ ظَفَارٍ⁽⁴⁾، فَحَبَسَ النَّاسُ ابْتِغَاءً عِقْدَهَا، حَتَّى أَضَاءَ الْفَجْرُ وَلَيْسَ مَعَ النَّاسِ مَاءٌ، فَتَغَيَّظَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: حَبَسْتَ النَّاسَ⁽⁵⁾، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ رُخْصَةً التَّطَهُّرِ بِالصَّعِيدِ⁽⁶⁾ الطَّيِّبِ، فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمْ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَلَمْ يَقْبِضُوا مِنَ التُّرَابِ شَيْئًا، فَمَسَحُوا بِهَا وَجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَنَاكِبِ، وَمِنْ بَطُونِ أَيْدِيهِمْ إِلَى الْآبَاطِ⁽⁷⁾».

(1) التَّعْرِيسُ: نُزُولُ الْمُسَافِرِ آخِرَ اللَّيْلِ نَزْلَةً لِلنَّوْمِ وَالِاسْتِرَاحَةِ، يُقَالُ مِنْهُ: عَرَسَ يُعْرِسُ تَعْرِيسًا. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (3/ 206).

(2) قال الفيروزآبادي: "ذَاتُ الْجَيْشِ، أَوْ أُولَاتُ الْجَيْشِ: وَادٍ قُرْبَ الْمَدِينَةِ". القاموس المحيط: الفيروزآبادي، (ص: 588).

(3) الْجَزَعُ: وَهُوَ الْحَزْرُ الْيَمَانِي. النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 269). مقاييس اللغة (1/ 453).

(4) ظَفَارٌ: مَدِينَةٌ بِالْيَمَنِ، وَقِيلَ: جَبَلٌ فِي الْيَمَنِ. غريب الحديث: لإبراهيم الحربي، (3/ 1080) الدلائل في غريب الحديث: ابن حزم السرقسطي، (3/ 1111). وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ ظَفَارُ جَبَلٍ بِالْيَمَنِ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ أَظْفَارَ وَهُوَ غَلَطٌ. غريب الحديث: ابن الجوزي، (2/ 55).

(5) قال ابن الأثير: "حَبَسْتُ أَحْبَسَ حَبْسًا، وَأَحْبَسْتُ أَحْبَسَ إِحْبَاسًا: أَيُّ وَقَفْتُ". النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 328).

(6) الصَّعِيدُ: التُّرَابُ وَجَمَعَ الصَّعِيدَ صُعْدٌ ثُمَّ الصَّعِدَاتُ جَمْعُ الْجَمْعِ كَمَا تَقُولُ: طَرِيقٌ وَطَرُوقٌ ثُمَّ طُرُقَاتٌ. غريب الحديث للقاسم بن سلام (2/ 125).

(7) التمهيد: ابن عبد البر، (19/ 284).

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "اضْطَرَبَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث بوجوه مختلفة، على النحو التالي:

أولاً- من أخرجه من طريق الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن عمار رضي الله عنهما.

روي بلفظين:

الأول- من أخرجه وذكر فيه ضربة.

أخرجه الإمام أحمد رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَرَسَ بِأُولَاتِ الْحَبِشِ، وَمَعَهُ عَائِشَةُ زَوْجَتُهُ، فَأَنْقَطَعَ عَقْدٌ لَهَا مِنْ جَزَعِ ظَفَارٍ، فَحَبَسَ النَّاسُ ابْتِغَاءَ عَقْدِهَا ذَلِكَ حَتَّى أَضَاءَ الْفَجْرُ، وَلَيْسَ مَعَ النَّاسِ مَاءٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُخْصَةَ التَّطَهُّرِ بِالصَّعِيدِ الطَّيِّبِ، فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْأَرْضَ، ثُمَّ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَلَمْ يَقْبِضُوا مِنَ التُّرَابِ شَيْئًا، فَمَسَحُوا بِهَا وُجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَنَاكِبِ، وَمِنْ بُطُونِ أَيْدِيهِمْ إِلَى الْأَبَاطِ، وَلَا يَغْتَرُّ بِهَذَا النَّاسُ، وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: «وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّكَ لِمُبَارَكَةٌ»⁽²⁾.

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (19 / 285). لم يذكر ابن عبد البر الإسناد الذي فيه ابن عيينة، وإنما ذكر فقط أنه اضطرب فيه.

(2) مسند أحمد، (30 / 259 / ح 18322).

أخرجه أبو داود⁽¹⁾، والحرّبي⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، وأبو يعلى⁽⁴⁾، وابن الجارود⁽⁵⁾، والشّاشي⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، من طريق صالح بن كيسان، وأخرجه أبو يعلى⁽⁸⁾ من طريق عبد الرحمن بن إسحاق؛ كلاهما (صالح بن كيسان، وعبد الرحمن بن إسحاق) عن الزُّهري، به.

الثاني - من أخرجه وذكر فيه ضربتين.

أخرجه أبو يعلى رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: "كُنْتُ فِي الْقَوْمِ حِينَ نَزَلَتِ الرُّخْصَةُ فِي الْمَسْحِ بِالصَّعِيدِ إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ، قَالَ: فَضَرَبْنَا ضَرْبَةً بِالْيَدَيْنِ بِالصَّعِيدِ لِلْوَجْهِ، فَمَسَحْنَاهُ مَسْحَةً وَاحِدَةً، قَالَ: ثُمَّ ضَرَبْنَا ضَرْبَةً أُخْرَى لِلْيَدَيْنِ فَمَسَحْنَاهُمَا بِهَا إِلَى الْمُنْكَبَيْنِ ظَهْرًا وَبَطْنًا"⁽⁹⁾.

أخرجه البزار⁽¹⁰⁾، والطحاوي⁽¹¹⁾، من طريق محمد بن إسحاق، عن الزُّهري، به.

تنبيه: قد أشار الإمام أبو داود وغيره، إلى أَنَّ سفيان بن عيينة قد رواه مرّةً بالشكّ عن

الزُّهري عن عبيد الله، عن أبيه، أو عن ابن عباس، عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وفي ثالثة رواه بدون شكّ عن الزُّهري، عن عبيد الله، عن أبيه، عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وفي ثالثة شكّ عن الزُّهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ.

وقد وقعت على الوجه الثّاني الذي فيه عن أبيه عن عَمَّارٍ، كما هو مبين في التّخريج،

وأما الوجهين الآخرين فلم أعثر عليهما.

⁽¹⁾ سنن أبي داود، (1/ 86 ح 320). بمثله.

⁽²⁾ غريب الحديث لإبراهيم الحربي، (3/ 1079). بمثله.

⁽³⁾ سنن النسائي، (1/ 167 ح 314). بمثله.

⁽⁴⁾ مسند أبي يعلى الموصلي، (3/ 198 ح 1629). بمثله.

⁽⁵⁾ المنتقى لابن الجارود، (ص: 40 ح 121). بمثله.

⁽⁶⁾ المسند للشّاشي، (2/ 421 ح 1024). بمثله.

⁽⁷⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (2/ 16 ح 1571). بمثله.

⁽⁸⁾ مسند أبي يعلى الموصلي، (3/ 184 ح 1609). بمثله.

⁽⁹⁾ المصدر نفسه (3/ 199 ح 1630). بمثله.

⁽¹⁰⁾ مسند البزار، (4/ 221 ح 1384). بلفظ: "كُنْتُ فِي الْقَوْمِ حَتَّى نَزَلَتِ الرُّخْصَةُ فِي الْمَسْحِ بِالتُّرَابِ إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ، فَأَمَرْنَا فَضَرَبْنَا وَاحِدَةً لِلْوَجْهِ، ثُمَّ ضَرَبْنَا أُخْرَى لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَقَالَ فِي حَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ: «إِلَى الْمُنْكَبَيْنِ ظَهْرًا وَبَطْنًا». أي ذكر فيه ضربتين.

⁽¹¹⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 110 ح 661). بمثل لفظ البزار.

ثانياً - من أخرجه من طريق سفيان بن عيينة وغيره، عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه (عبد الله بن عتبة بن مسعود)، عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنهما.

أخرجه الحميدي رحمه الله تعالى، قال: ثنا سُفْيَانُ، قَالَ: ثنا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: «تَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَنَاكِبِ»⁽¹⁾.

وأخرجه من طريقه ابن المنذر⁽²⁾، وأخرجه ابن أبي عاصم⁽³⁾، والبخاري⁽⁴⁾، والرامهرمزي⁽⁵⁾، والبيهقي من طريق الشافعي⁽⁶⁾؛ خمستهم من طريق سفيان بن عيينة. وأخرجه النسائي⁽⁷⁾، وابن حبان⁽⁸⁾، والطحاوي⁽⁹⁾، والشاشي⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، خمستهم من طريق جويرية، عن مالك.

وأخرجه الشافعي⁽¹²⁾، بقوله أخبرنا الثقة عن معمر، ومن طريقه البيهقي⁽¹³⁾، وأخرجه أبو يعلى⁽¹⁴⁾ من طريق أبي أويس؛ أربعتهم (ابن عيينة، ومالك، ومعمر، وأبو أويس) عن الزُّهري، به.

فائدة: يتبين من خلال التَّخْرِيجِ أَنَّ ثَلَاثَةَ أَئِمَّةٍ قَدْ تَابَعُوا ابْنَ عِيْنَةَ بِهَذَا الْوَجْهِ.

ثالثاً - من أخرجه من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه، عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه.

⁽¹⁾ مسند الحميدي، (1/ 232 ح 143).

⁽²⁾ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: ابن المنذر، (2/ 47 ح 536). من طريق الحميدي. بمثله.

⁽³⁾ الأحاد والمثاني: ابن أبي عاصم، (1/ 211 ح 278). بمثله.

⁽⁴⁾ مسند البزار، (4/ 239 ح 1403). بزيادة: الآباط.

⁽⁵⁾ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: الرامهرمزي، (ص: 562). بمثله.

⁽⁶⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (2/ 14 ح 1561). بمثله.

⁽⁷⁾ سنن النسائي، (1/ 168 ح 315).

⁽⁸⁾ صحيح ابن حبان، (4/ 133 ح 1310). بمثله.

⁽⁹⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 110 ح 663). بمثله.

⁽¹⁰⁾ المسند: الشاشي، (2/ 434 ح 1042). بمثله.

⁽¹¹⁾ السنن الكبرى، البيهقي، (1/ 320 ح 1002). بمثله.

⁽¹²⁾ مسند الشافعي، (ص: 160). بمثله.

⁽¹³⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (2/ 16 ح 1566). بمثله.

⁽¹⁴⁾ مسند أبي يعلى الموصلي، (3/ 199 ح 1631). بمثله.

أخرجه ابن ماجه رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: «تَيَمَّمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَنَاقِبِ»⁽¹⁾.

أخرجه الطحاوي⁽²⁾، من طريق سفيان بن عيينة، به، بنحوه.

رابعا- من أخرجه من طريق سفيان بن عيينة وغيره، عن الزُّهْرِيِّ، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عمار رضي الله عنهما.

روي هذا الطريق بثلاثة ألفاظ، على النحو التالي:

أولاً- من أخرجه دون ذكر عدد الضربات:

أخرجه الشافعي رحمه الله تعالى، قال: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «تَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَنَاقِبِ»⁽³⁾.

الثاني- من أخرجه وذكر فيه ضربتين.

أخرجه أبو داود الطيالسي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ، عَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ، قَالَ: هَلَكَ عَفْدٌ لِعَائِشَةَ مِنْ جَرِّ ظَفَارٍ فِي سَفَرٍ مِنْ أَسْفَارِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَائِشَةُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ السَّفَرِ فَالْتَمَسَتْ عَائِشَةُ عَفْدَهَا حَتَّى انْتَبَهَرَ اللَّيْلُ فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَتَغَيَّطَ عَلَيْهَا، وَقَالَ: حَبَسَتِ النَّاسَ بِمَكَانٍ لَيْسَ فِيهِ مَاءٌ قَالَ: فَأَنْزِلْتُ آيَةَ الصَّعِيدِ فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: أَنْتِ وَاللَّهِ يَا بُنَيَّةُ مَا عَلِمْتُ مُبَارَكَةً، فَقَالَ عُبيدُ اللَّهِ: وَكَانَ عَمَارٌ يُحَدِّثُ أَنَّ النَّاسَ طَفِقُوا يَوْمَئِذٍ يَمْسَحُونَ بِأَكْفِهِمُ الْأَرْضَ فَيَمْسَحُونَ بِهَا، وَجُوهَهُمْ ثُمَّ يَعُودُونَ فَيَضْرِبُونَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَيَمْسَحُونَ بِهَا أَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَنَاقِبِ وَالْأَبَاطِ ثُمَّ يُصَلُّونَ⁽⁴⁾.

أخرجه عبد الرزاق⁽⁵⁾، ومن طريقه ابن المنذر⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ سنن ابن ماجه، (1/ 187 / ح 566). بمثله.

⁽²⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 111 / ح 665). بمثله.

⁽³⁾ مسند الشافعي، (ص: 160).

⁽⁴⁾ مسند أبي داود الطيالسي، (2/ 28 / ح 672).

⁽⁵⁾ مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (1/ 213 / ح 827). بمثله.

⁽⁶⁾ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: ابن المنذر، (2/ 47 / ح 535) بمثله.

وأخرجه أحمد⁽¹⁾ وأبو يعلى⁽²⁾؛ أربعتهم عن معمر، وأخرجه أحمد -أيضاً⁽³⁾، وابن ماجه⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾، من طريق ابن أبي ذئب، وأخرجه أحمد⁽⁶⁾، وابن ماجه⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾، والآجري⁽⁹⁾، من طريق يونس بن يزيد، وأخرجه الروياني⁽¹⁰⁾، من طريق عثمان بن عمر؛ أربعتهم؛ (معمر، وابن أبي ذئب، ويونس بن يزيد، وعثمان بن عمر) عن الزُّهري، به.

الثالث - من أخرجه وذكر فيه ضربة واحدة:

أخرجه ابن أبي شيبة رحمه الله تعالى، قال: نا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَهَلَكَ عُقْدٌ لِعَائِشَةَ، فَطَلَبُوهُ حَتَّى أَصْبَحُوا وَلَيْسَ مَعَ الْقَوْمِ مَاءٌ، فَتَزَلَّتِ الرُّخَصَةُ فِي التِّيمِّمِ بِالصَّعِيدِ، فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْأَرْضَ، فَمَسَحُوا بِهَا وُجُوهَهُمْ وَظَاهَرَ أَيْدِيهِمْ إِلَى الْمَنَاقِبِ، وَبَاطِنُهَا إِلَى الْآبَاطِ»⁽¹¹⁾.

أخرجه أبو يعلى⁽¹²⁾، والشَّاشِي⁽¹³⁾، من طريق ابن أبي ذئب، وأخرجه ابن ماجه⁽¹⁴⁾، والشَّاشِي⁽¹⁵⁾، من طريق الليث بن سعد، كلاهما (ابن أبي ذئب، والليث بن سعد) عن الزُّهري، به.

(1) مسند أحمد، (31/ 186 / ح 18891). بمثله.

(2) مسند أبي يعلى الموصلي، (3/ 200 / ح 1632).

(3) مسند أحمد، (31/ 184 / ح 18888).

(4) سنن ابن ماجه، (1/ 187 / ح 565). بمثله.

(5) السنن الكبرى: البيهقي، (1/ 320 / ح 1001). بمثله.

(6) مسند أحمد، (31/ 188 / ح 18893). بمثله.

(7) سنن ابن ماجه، (1/ 189 / ح 571). بمثله.

(8) سنن أبي داود، (1/ 86 / ح 318). بمثله.

(9) الشريعة للآجري، (5/ 2414 / ح 1902). بمثله.

(10) مسند الروياني، (2/ 367 / ح 1344). بمثله، وفيه زيادة: "وَكَانَ عَمَّارٌ يُحَدِّثُ أَنَّهُمْ ضَرَبُوا بِأَكْفِهِمُ الصَّعِيدَ فَمَسَحُوا بِهِ وُجُوهَهُمْ مَسَحَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ عَادُوا فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمْ إِلَى الْمَنَاقِبِ وَالْآبَاطِ".

(11) مسند ابن أبي شيبة، (1/ 299 / ح 449).

(12) مسند أبي يعلى الموصلي، (3/ 200 / ح 1632). بمثله.

(13) المسند للشاشي، (2/ 433 / ح 1040). بمثله.

(14) سنن ابن ماجه، (1/ 187 / رقم 565). بمثله.

(15) المسند للشاشي، (2/ 433 / ح 1041). بمثله.

خامسا - من أخرجه من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن عمّار رضي الله عنهما.

أخرجه الإمام البخاري رحمه الله، تعالى، قال: حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنِّي أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَصِبِ الْمَاءَ، فَقَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَمَا تَذْكُرُ أَنَا كُنَّا فِي سَفَرٍ أَنَا وَأَنْتَ، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَكْتُ فَصَلَّيْتُ، فَذَكَرْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا» فَضَرَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ⁽¹⁾. وأخرجه مسلم⁽²⁾.

دراسة الإسناد:

جميع الأوجه المذكورة في التّخريج كلّ روايتهم ثقات، إلا أنّ الوجه الرّابع الذي جاء فيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عمّار بن ياسر رضي الله عنهما؛ فيه سقط بينه وبين عمّار؛ لأنّه لم يدركه، ولعلّه أرسله، قال البزار: "وَلَا نَعْلَمُ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُتْبَةَ، عَنْ عَمَّارٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ"⁽³⁾، وقال ابن رجب: "وقيل: عن الزّهرى، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عمّار مرسلًا"⁽⁴⁾، وقال ابن عبد الهادي: "منقطع، عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لم يدرك عمّار بن ياسر"⁽⁵⁾.

وكذلك هذا الوجه في متنه اضطراب، فروي مرّة بإثبات ضربة واحدة، ومرّة ثانية بإثبات ضربتين، وثالثة بدون بيان عددٍ للضربات.

وأما روايته من قبل سفيان بن عيينة مرّة عن الزّهرى، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه أو عن ابن عبّاس، عن عمّار بن ياسر، على سبيل الشك، وروايته إيّاه ثانية عن عبيد الله عن أبيه عن عمّار بن ياسر، وثالثة عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عبّاس، عن عمّار بن ياسر بإسنادين منفصلين دون الجمع بينهما في إسناد واحد على سبيل الشك؛ فلعلّ ابن عيينة قد حمله

(1) صحيح البخاري، (1/ 338/75).

(2) صحيح مسلم، (1/ 280/ رقم 112).

(3) مسند البزار، (4/ 239/ ح 1403). بزيادة والآباط.

(4) فتح الباري: ابن رجب، (2/ 252).

(5) تنقيح التحقيق: ابن عبد الهادي، (1/ 372).

من الطريقتين، فلذا رواه بالجزم عن عبيد الله، عن أبيه، وعنه -أيضاً عن ابن عباس عن عمّار بن ياسر دون الشكّ، يدلّ على أنّه كان ضابطاً له لا مضطرباً فيه.

وأما روايته بصورة الشكّ التي ذكرتها، فلعلّه طرأ عليه الشكّ فيه بعد روايته له بالوجهين الذين ذكرتهما، وهو ضابط لهما، فيكونان الأصل، والشك طارئاً، ويدلّل على ذلك متابعة غيره من الحفاظ له على كلا الوجهين كما سألين، وطروء الشك بعد الضبط أمر محتمل ويقع لكلّ حافظ، فلذا رواه بالشكّ في هذا الوجه، ولا يضره ذلك، قال البيهقي: "هَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ثُمَّ سَمِعَهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ فَرَوَاهُ عَنْهُ، وَكَانَ يَقُولُ أَحْيَانًا، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارٍ، وَأَحْيَانًا لَا يَقُولُ: عَنْ أَبِيهِ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارٍ؟ قَالَ: أَشْكُ فِي: أَبِيهِ، قَالَ عَلِيٌّ: كَانَ إِذَا قَالَ: حَدَّثَنَا لَمْ يَجْعَلْ عَنْ أَبِيهِ"⁽¹⁾.

ومتابعوه في روايته عن عبيد الله عن أبيه فهم من الحفاظ، (مالك، ومعمّر، وأبو أويس)، وأما متابعوه في روايته عن عبيد الله عن ابن عباس عن عمّار بن ياسر، فهم من الحفاظ -أيضاً (صالح بن كيسان، وعبد الرحمن بن إسحاق، ومحمّد بن إسحاق)، إلا أنّ محمّد بن إسحاق خالف في منته (صالح بن كيسان، وعبد الرحمن بن إسحاق)، فذكر فيه ضربتين، وهما لم يذكرهما إلا ضربة واحدة، وروايتهما مقدّمة على روايته؛ لأنّهما أحفظ وأتقن منه، وعليه فلم يصحّ من طريق ابن عباس إلا ما رواه (صالح بن كيسان وعبد الرحمن بن إسحاق) أنّهم تيمّموا بضربة واحدة، وأما رواية (سفيان بن عيينة، ومالك، ومعمّر، وأبي أويس)، فجاءت مختصرة دون بيان لعدد الضربات، وهذا ليس من قبيل التعارض بينه وبين سابقه، وإنّما من قبيل الاختصار في الرواية والإجمال فيها، والأخرى من قبيل التفصيل.

قال الألباني: "فهذا الاضطراب لا يضرّ في الحديث؛ بل يزيده قوّة لموافقة ابن عيينة في الروایتين الرَّاجِحَتَيْنِ رواية من ذكرنا من الثّقّات، لكن اختلفوا فيه على الزُّهْرِيِّ في متن الحديث ... اضطراب ابن عيينة في إسناد هذا الحديث ليس من الاضطراب الذي يُعْلَلُ الحديث به؛ لأنّه رواه على ثلاثة وجوه، وافق - في الوجهين الأخيرين منها - غيره من الثّقّات كما بيّناه في الأعلى، وهما وجهان صحيحان ثابتان كما سبق بيانه، فهو صحيح عن عبيد الله عن أبيه، وعن ابن عباس؛ كلاهما عن عمّار، ولعلّ ابن عيينة كان يظنّ أنّ الحديث إنّما هو من طريق أحدهما؛

(1) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (2/ 14).

مع أنه قد حدث به عن كليهما؛ فكان يقع في هذا التردد والشك". ولكن متابعة غيره له قد رفع هذا الشك، ورجح الروایتين الأخيرتين كما ذكرنا. والله أعلم⁽¹⁾.

وأما الوجه الذي روي من طريق عبيد الله، عن أبيه، عن عمّار بن ياسر فلم يختلف الرواة في متنه فاتفقوا جميعاً على أنّ التيمم كان بضربة واحدة، وعليه فيكونوا وافقوا من رواه من طريق عبيد الله، عن ابن عباس، عن عمّار بن ياسر، في المتن.

وأما ما جاء في الوجوه الأربعة الأولى من أنهم مسحوا وجوههم وأيديهم إلى المناكب أو الإبطين، فلا يتعارض مع ما رواه من أصحاب الوجه الخامس عن عمّار بن ياسر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا؛ فَضَرَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ"؛ وذلك لإحدى احتمالين ذكرهما العلماء: الأول: ما قاله إسحاق بن راهويه: "حديث عمّار في التيمم للوجه والكفين هو حديث صحيح، وحديث عمّار: تيمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب والآباط، ليس هو بمخالف لحديث: الوجه والكفين، لأنّ عمّاراً لم يذكر أنّ النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بذلك، وإنّما قال: فعلنا كذا وكذا... فلما سأل النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالوجه والكفين، والدليل على ذلك: ما أفتى به عمّار بعد النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم، أنّه قال: الوجه والكفين، ففي هذا دلالة أنّه انتهى إلى ما علّمه النبي صلى الله عليه وسلم"⁽²⁾، وتبعه ابن حبان، فقال: "كَانَ هَذَا حَيْثُ نَزَلَ آيَةُ التَّيْمُمِ قَبْلَ تَعْلِيمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّارًا كَيْفِيَّةَ التَّيْمُمِ، ثُمَّ عَلَّمَهُ ضَرْبَةَ وَاحِدَةٍ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، لَمَّا سَأَلَ عَمَّارُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّيْمُمِ"⁽³⁾، وكذلك قال البغوي: "وَمَا رُوِيَ عَنْ عَمَّارٍ، أَنَّهُ قَالَ: "تَيَمَّمْنَا إِلَى الْمَنَاكِبِ" فَهُوَ حِكَايَةُ فِعْلِهِ، لَمْ يَنْقُلْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ الْإِمَامُ: كَمَا حَكَى عَنْ نَفْسِهِ التَّمَعُّكَ فِي حَالِ الْجَنَابَةِ، فَلَمَّا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمَرَهُ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ انْتَهَى إِلَيْهِ، وَأَعْرَضَ عَنْ فِعْلِهِ"⁽⁴⁾، وقال ابن

(1) صحيح أبي داود - الأم (2/ 130)

(2) تنقيح التحقيق: ابن عبد الهادي، (1/ 372).

(3) صحيح ابن حبان، (4/ 134).

(4) شرح السنة: البغوي، (2/ 114).

الجوزي: "وَوَجْهُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ فَعَلُوا هَذَا بِأَرَائِهِمْ فَلَمَّا عَرَفَهُمُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَ النَّبِيَّمْ أَنْتَهُمَا إِلَى قَوْلِهِ"⁽¹⁾.

والثاني: ما قاله الشافعي: "فِي حَدِيثِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ هَذَا أَنَّ تَيْمَمَهُمْ إِلَى الْمَنَاقِبِ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ فَهُوَ مَنْسُوخٌ، لِأَنَّ عَمَّارًا أَخْبَرَهُ بِأَنَّ هَذَا أَوَّلُ تَيْمَمٍ كَانَ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ النَّبِيِّمْ، فَكُلُّ تَيْمَمٍ كَانَ لِلنَّبِيِّ بَعْدَهُ، فَخَالَفَهُ فَهُوَ لَهُ نَاسِخٌ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَرُوِيَ عَنْ عَمَّارٍ، أَنَّ النَّبِيَّ "أَمَرَهُ أَنْ يَتَيْمَمَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ"⁽²⁾، ونقل كلام الشافعي هذا البيهقي⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾.

ولخص ذلك ابن رجب الحنبلي بقوله: "ففي الجواب عنه وجهان: أحدهما: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُعَلِّمْ أَصْحَابَهُ النَّبِيَّمْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَإِنَّمَا فَعَلُوهُ عِنْدَ نَزُولِ الْآيَةِ؛ لِظَنِّهِمْ أَنَّ الْيَدَ الْمَطْلُوقَةَ تَشْمَلُ الْيَدَيْنِ وَالذَّرَاعَيْنِ وَالْمَنْكِبَيْنِ وَالْعَضُدَيْنِ، فَفَعَلُوا ذَلِكَ احتياطاً كما تَمَعَكَ عَمَّارٌ بِالْأَرْضِ لِلْجَنَابَةِ، وَظَنَّ أَنَّ تَيْمَمَ الْجَنْبِ يَعْمُ الْبَدْنَ كُلَّهُ كَالْغَسْلِ، ثُمَّ بَيَّنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّبِيَّمْ بِفَعْلِهِ، وَقَوْلُهُ: "النَّبِيُّمْ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ"، فَرجع الصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ إِلَى بَيَانِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْهُمْ عَمَّارٌ رَاوَى الْحَدِيثَ؛ فَإِنَّهُ أَفْتَى أَنَّ النَّبِيَّمْ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، وَهَذَا الْجَوَابُ ذَكَرَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَثَمَةِ".

والثاني: "ما قاله الشافعي: وَأَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهُوَ مَنْسُوخٌ؛ لِأَنَّ عَمَّارًا أَخْبَرَ أَنَّ هَذَا أَوَّلُ تَيْمَمٍ كَانَ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ النَّبِيِّمْ، فَكُلُّ تَيْمَمٍ كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَهُ مُخَالَفٌ لَهُ، فَهُوَ لَهُ نَاسِخٌ"⁽⁵⁾.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، محفوظ من جميع الوجوه المثبتة للضربة الواحدة في التيمم، وأما المثبت للضربتين فغير محفوظة، ولا تعارض بينه وبين الحديث المتفق عليه الذي فيه المسح للوجه والكفين فقط عند التيمم؛ لما فصلت بيانه في دراسة الإسناد.

وأما قول العراقي: "الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ"⁽⁶⁾،

(1) التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (1/ 234).

(2) السنن الكبرى: النسائي، (1/ 191).

(3) السنن الكبرى للبيهقي (1/ 321).

(4) فتح الباري: ابن حجر، (1/ 445).

(5) فتح الباري: ابن رجب، (2/ 253).

(6) طرح التثريب في شرح التثريب: العراقي، (2/ 95).

وأما قول ابن أبي حاتم: "سألتُ أبي وأبا زُرعة عن حديث رواه صالح بن كيسان، وعبد الرحمن بن إسحاق، عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن عمّار، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ في التَّيْم؟ فقالوا: "هذا خطأ، رواه مالك، وابن عيينة، عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه، عن عمّار، وهو الصَّحيح، وهما أحفظ، قلت: قد رواه يونس، وعقيل، وابن أبي ذئب، عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عمّار، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم، وهم أصحاب الكتاب، فقالوا: مالك صاحب كتاب وصاحب"⁽¹⁾. قلت: وأما تضعيفهما للحديث من طريق الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن عمّار بن ياسر، فقد خولفا فيه من قِبَل العلماء، فصَحَّوه من كلا الوجهين؛ لاحتمال أن عبيد الله بن عبد الله قد أخذه عن أبيه عن عمّار، وعن ابن عباس عن عمّار، قال النسائي: "خالفه مالكُ بن أنسٍ -يعني صالح بن كيسان، رواه عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه، عن عمّار... وكِلَاهُمَا مَحْفُوظٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"⁽²⁾، وقال ابن حجر بعد ذكره بعض طُرُق الحديث، حيث رجَّح رواية صالح بن كيسان على باقي الطُّرُق الأخرى مع إثباتها، بقوله: "إسناده صحيح"⁽³⁾... هذا مجمل الاختلاف في سند الحديث على الزُّهري، والذي يظهر لي والعلم عند الله، أن الحديث مروى بهذه الأوجه الثلاثة، على أن أصحّها هو الوجه الثاني -أي طريق عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن عمّار"⁽⁴⁾.

وأما قول أبي داود: "وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ قَالَ فِيهِ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ "وَذَكَرَ ضَرَبَيْنِ"، كَمَا ذَكَرَ يُونُسُ، وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ "ضَرَبَيْنِ"، وَقَالَ مَالِكٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارٍ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو أُوَيْسٍ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَشَكَكَ فِيهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: مَرَّةً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَرَّةً قَالَ: عَنْ أَبِيهِ، وَمَرَّةً قَالَ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ اضْطَرَبَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِيهِ، وَفِي سَمَاعِهِ مِنَ الزُّهْرِيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ

⁽¹⁾ علل الحديث: ابن أبي حاتم، (1/ 488 / رقم 61).

⁽²⁾ السنن الكبرى: النسائي، (1/ 190-191).

⁽³⁾ المطالب العالِيَّة: ابن حجر، (16/ 552).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه (16/ 553).

«الضَّرَبَتَيْنِ» إِلَّا مَنْ سَمَّيْتُ⁽¹⁾، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَذَكَرَ ضَرْبَتَيْنِ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ وَيُونُسُ⁽²⁾».

قلت: ولكن إسناده يونس ومعمّر وابن أبي ذئب فيه انقطاع بين عبيد الله وعمّار، كما بيّنت آنفاً، وكذلك اضطرب في متنه، فلا يقوى لأن يكون متابِعاً لمحمد بن إسحاق الذي جاء بالضربتين، مخالفاً بذلك من هو أوثق منه ممّن جاؤوا به من نفس الوجه، مع بيان أنّ الضربة واحدة، فيكون بذلك غير محفوظ، كما سبق بيانه في دراسة الإسناد.

وأما قوله: بأن ابن عيينة قد اضطرب فيه فالأمر ليس كذلك لأنّه قد توبع من الحفاظ على كل الوجوه التي جاء بها، إلا الوجه الذي شك فيه، الذي قال فيه عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه أو ابن عباس عن عمار بن ياسر، وهذا الوجه لم أعثر عليه، وتفصيل ذلك سبق عند دراسة الإسناد.

وأما قول البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَمَّارٍ فَتَابَعَ ابْنُ إِسْحَاقَ، وَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَمَّارٍ وَرَوَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارٍ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ⁽³⁾.

وقوله هذا فيه إشارة إلى وقوع الإضطراب في إسناده الحديث، والأمر ليس كذلك كما هو مبين في دراسة الإسناد.

وأما قول ابن رجب الحنبلي: "هذا حديث منكر جداً، لم يزل العلماء ينكرونه، وقد أنكره الزهري راويه، وقال: هو لا يعتبر به الناس، ذكره الإمام أحمد⁽⁴⁾، وأبو داود⁽⁵⁾ وغيرهما، وروي عن الزهري، أنّه امتنع أن يحدث به، وقال: لم أسمعته إلا من عبيد الله، وروي عنه، أنّه قال: لا أدري ما هو؟! وروي عن مكحول، أنّه كان يغضب إذا حدّث الزهري بهذا الحديث، وعن ابن

⁽¹⁾ سنن أبي داود، (1/ 86 ح 320).

⁽²⁾ السنن الكبرى للبيهقي (1/ 321).

⁽³⁾ مسند البزار، (4/ 221 ح 1384).

⁽⁴⁾ مسند أحمد، (30/ 259 ح 18322). قلت: إنكاره لم يكن لهذا الحديث وإنما لحديث من مس الإبط، ولعل

الرواية في المسند جاءت مختصرة، فمن اطلع عليها اعتقد أن الزهري ينكرها، وإنما الأمر ليس كذلك، كما هو

واضح في الرواية عند الحميدي والبيهقي التي سأذكرها أثناء التعليق على قوله.

⁽⁵⁾ لم أعثر على هذا الكلام عند أبي داود.

عينية، أنه امتنع أن يحدث به، وقال: ليس العمل عليه، وسئل الإمام أحمد عنه، فقال: ليس بشيء، وقال -أيضاً: اختلفوا في إسناده، وكان الزهري يهابه، وقال: ما أرى العمل عليه⁽¹⁾.

قلت: قوله: "قد أنكره الزهري راويه، وقال: هو لا يعتبر به الناس" ... إلخ.

هذا خلاف ما ورد في الرواية عنه؛ فإن إنكاره فيها ليس لهذا الحديث، وإنما لحديث الوضوء من مس الإبط، كما جاء عند أبي بكر الحميدي، قال: "حَضَرْتُ سُفْيَانَ وَسَأَلَهُ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ فَحَدَّثَهُ، وَقَالَ فِيهِ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ ثُمَّ قَالَ: حَضَرْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أُمَيَّةَ أَتَى الزُّهْرِيَّ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّ النَّاسَ يُنْكِرُونَ عَلَيْكَ حَدِيثَيْنِ تُحَدِّثُ بِهِمَا فَقَالَ: مَا هُمَا؟ قَالَ تَبَيَّنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَنَاقِبِ فَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمَارٍ قَالَ: وَحَدِيثُ عُمَرَ أَنَّهُ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الْإِطْبِ، فَرَأَيْتُ الزُّهْرِيَّ كَأَنَّهُ أَنْكَرَهُ، وَقَدْ كَانَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ حَدَّثَنَا عَنْ الزُّهْرِيِّ قَبْلَ ذَلِكَ فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرٍو فَقَالَ: بَلَى قَدْ حَدَّثَنَا بِهِ⁽²⁾.

وأوضح منه ما جاء عند البيهقي، حيث قال: "قَالَ سُفْيَانُ: حَضَرْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أُمَيَّةَ أَتَى الزُّهْرِيَّ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّ النَّاسَ يُنْكِرُونَ عَلَيْكَ حَدِيثَيْنِ، قَالَ: وَمَا هُمَا؟ فَقَالَ: تَبَيَّنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَنَاقِبِ، فَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِيهِ عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَارٍ، قَالَ: تَبَيَّنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَنَاقِبِ، فَقَالَ إِسْمَاعِيلُ: وَحَدِيثُ عُبيدِ اللَّهِ فِي مَسِّ الْإِطْبِ، فَكَأَنَّ الزُّهْرِيَّ كَفَّ عَنْهُ كَالْمُنْكَرِ لَهُ أَوْ أَنْكَرَهُ فَأَتَيْتُ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ فَأَخْبَرْتُهُ وَقَدْ كُنْتُ سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ بِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ فَقَالَ: عَمْرُو: بَلْ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْ مَسِّ الْإِطْبِ. قَالَ الشَّيْخُ: وَحَدِيثُ مَسِّ الْإِطْبِ مُرْسَلٌ عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ لَمْ يُدْرِكْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَقَدْ أَنْكَرَهُ الزُّهْرِيُّ بَعْدَمَا حَدَّثَ بِهِ وَقَدْ يَكُونُ أَمَرَ يَغْسِلُ الْيَدَ مِنْهُ تَنْظِيفًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"⁽³⁾. والله أعلى وأعلم.

(1) فتح الباري: ابن رجب، (2/ 252).

(2) مسند الحميدي، (1/ 232 ح 143).

(3) السنن الكبرى، البيهقي، (1/ 217).

المطلب الثالث: تضعيفُ الحديث لقلبِ إسناده ومثله.

القلب: إبدال لفظ بآخر، في سند الحديث، أو مثته، بتقديم، أو تأخير⁽¹⁾، وهو قِسْمَان: الأول: أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مَشْهُورًا بِرَأْوٍ، فَيُجْعَلُ مَكَانَهُ آخَرُ فِي طَبَقَتِهِ⁽²⁾. والقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يُؤْخَذَ إِسْنَادُ مَنْ فِيْجْعَلُ عَلَى مَنْ آخَرَ، وَبِالْعَكْسِ، وَهَذَا قَدْ يُقْصَدُ بِهِ أَيْضًا الْإِغْرَابُ، فَيَكُونُ كَالْوَضْعِ، وَقَدْ يُفْعَلُ اخْتِبَارًا لِحِفْظِ الْمُحَدَّثِ، أَوْ لِقَبُولِهِ التَّلَقُّينَ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ شُعْبَةُ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ⁽³⁾، وقد يقع القلب في الإسناد، وقد يقع في المتن، وقد يقع الإسناد والمتن معًا، ووقوع القلب من قِبَلِ الرَّأْوِي في الحديث مشعر بعدم ضبطه له، وعدم الضبط علامة من علامات الضعف، وقد انتهج الإمام ابن عبد البر ذلك في تضعيف الأحاديث، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْعَبْدِيُّ، عَنْ صَالِحٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ، عَنِ الْمُثْنَةِ⁽⁴⁾، وَأَنْ تُوْطَأَ الْحَبَالَى⁽⁵⁾، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ⁽⁶⁾، وَعَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ⁽⁷⁾»⁽⁸⁾.

(1) انظر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ابن حجر، (ص: 116).

(2) السنن الكبرى، البيهقي، (1/ 217).

(3) تدريب الراوي: السيوطي، (1/ 345).

(4) الْمُثْنَةُ: أَنْ الرَّجُلَ كَانَ يَشَارِطُ الْمَرْأَةَ شَرْطًا عَلَى شَيْءٍ بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ يَسْتَحِلُّ بِهِ فَرْجَهَا ثُمَّ يَفَارِقُهَا مِنْ غَيْرِ تَرْوِيجٍ وَلَا طَلَاقٍ أُولَئِكَ لِلْمُسْلِمِينَ بِمَكَّةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حِينَ حَجُّوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ حُرِّمَ. الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، (2/ 176).

(5) تُوْطَأُ الْحَبَالَى: تَجَامَعُ الْحَامِلُ ... إِذَا حَصَلَتْ جَارِيَةٌ لِرَجُلٍ فِي السَّبْيِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُجَامِعَهَا حَتَّى تَضَعُ حَمْلَهَا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا، وَحَتَّى تَحْبِضَ وَيَنْقَطِعَ دَمُهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا.

(6) الْأَهْلِيَّةُ: الْإِنْسِيَّةُ ضِدَّ الْوَحْشِيَّةِ. مرقاة المفاتيح: ملا الهروي، (6/ 2655).

(7) السَّبَاعُ: الْبَهَائِمُ كَالْأَسَدِ وَالنَّمِرِ وَالْفَهْدِ وَالذَّبِّ وَالْقِرْدَةِ وَالْخَنَزِيرِ. مرقاة المفاتيح: ملا الهروي، (6/ 2655).

(8) التمهيد: ابن عبد البر، (10/ 11).

نقد الحديث:

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَلَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، أَنَّ حَدِيثَ صَالِحِ بْنِ أَبِي الْأَخْضَرِ هَذَا خَطَأٌ مَقْلُوبٌ الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ، مُنْكَرٌ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ فِيهِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَحَادِيثَ ثَلَاثَةً، وَلَا يَصِحُّ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ فِي تَحْرِيمِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ إِسْنَادٌ إِلَّا إِسْنَادُ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْحَسَنِ ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" (1).

تخريج الحديث:

روي الحديث بألفاظ مختلفة، على النحو التالي:

أولاً- من أخرجه بلفظ: «نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ، عَنِ الْمُتْعَةِ، وَأَنْ تُوطَأَ الْحَبَالَى، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»، عن الزُّهري مجتمعة.
أخرجه أبو عوانة (2) من طريق عبد الغفار بن عبيد الله، ومن طريق روح، وأخرجه الطبراني (3) من طريق النضر بن شميل؛ ثلاثتهم عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزُّهري.
وأخرجه الطبراني (4) من طريق أسامة بن زيد عن مكحول؛ كلاهما (الزُّهري، ومكحول) عن أبي إدريس الخولاني، به.

وقد خولف صالح بن أبي الأخضر من قبل الحفاظ من تلامذة الإمام الزُّهري؛ فلم يرووه بهذه الألفاظ مجتمعة في متن واحد بهذا الوجه وغيره من الوجوه الأخرى التي سأذكرها، وإنما روي متفرقا عنه بثلاثة وجوه مختلفة من طريق هؤلاء الحفاظ، وهذا مما يؤكد على أنَّ ابن أبي الأخضر قد قلب في متن وسند هذا الحديث كما قال ابن عبد البر؛ إذ جعله من وجه واحد بهذا اللفظ مجتمعا، والحقُّ أنَّه قد جاء بهذه الوجوه الثلاثة المختلفة دون اجتماع جميع ألفاظه في وجه واحد منها، وإنما كل وجه أتى بلفظ دون اللفظ الذي جاء به أصحاب اللفظ الآخر، وهذا بيانها:

(1) التمهيد: ابن عبد البر، (11 / 11).

(2) مستخرج أبي عوانة (5 / 17 / ح 7605). بمثله، ليس فيه لفظ: "نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ".

(3) المعجم الكبير: الطبراني، (22 / 210 / ح 560). بمثله، ليس فيه لفظ: "نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ".

(4) المصدر نفسه (22 / 213 / ح 569)، ومسند الشاميين للطبراني (4 / 344 / ح 3511). بمثله.

الوجه الأول:

أخرجه الإمام مالك رحمه الله تعالى، قال: عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ»⁽¹⁾.

ومن طريقه البخاري⁽²⁾، ومسلم⁽³⁾، وأخرجه مسلم⁽⁴⁾ من طريق يونس بن يزيد، وأخرجه الشافعي⁽⁵⁾ من طريق سفيان بن عيينة؛ ثلاثتهم (مالك، ويونس، وابن عيينة) عن الزُّهري، به، بمثله.

الوجه الثاني:

أخرجه الإمام مالك رحمه الله تعالى، قال: عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ»⁽⁶⁾.

أخرجه من طريقه البخاري⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾، والترمذي⁽⁹⁾، وأخرجه البخاري⁽¹⁰⁾، ومسلم⁽¹¹⁾؛ كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني⁽¹²⁾، ومن طريقه

⁽¹⁾ موطأ مالك، (2/ 542 ح 41).

⁽²⁾ صحيح البخاري، (5/ 135 ح 4216).

⁽³⁾ صحيح مسلم، (3/ 1537 ح 1407).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه (4/ 135 ح 3418).

⁽⁵⁾ مسند الشافعي، (ص: 254).

⁽⁶⁾ موطأ مالك، (2/ 496 ح 13).

⁽⁷⁾ صحيح البخاري، (7/ 96 ح 5530).

⁽⁸⁾ سنن أبي داود، (3/ 355 ح 3802).

⁽⁹⁾ سنن الترمذي، (4/ 73 ح 1477).

⁽¹⁰⁾ صحيح البخاري، (7/ 96 ح 5530)، (7/ 140 ح 5780).

⁽¹¹⁾ صحيح مسلم، (3/ 1533 ح 1932).

⁽¹²⁾ مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (4/ 519 ح 8704)، والأُمالي في آثار الصحابة لعبد الرزاق الصنعاني، (ص: 8/ 30).

البخاري⁽¹⁾، عن مَعمر، وأخرجه مسلم من طريق عمرو بن الحارث⁽²⁾، ويونس بن يزيد⁽³⁾؛ خمستهم (مالك، وابن عيينة، ومَعمر، وعمرو بن الحارث، ويونس) من طريق الزُّهري، به، بمثله.
الوجه الثالث:

أخرجه الإمام ابن حِبَّان رحمه الله تعالى، قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نَهَى عَامَ خَيْبَرَ، أَنْ تُوْطَأَ الْحَبَالِيُّ مِنَ السَّبْيِ، حَتَّى يَضَعْنَ»⁽⁴⁾.

وله شاهد أخرجه أبو داود الطيالسي رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا رِبَاحٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "تَهَى أَنْ تُوْطَأَ النِّسَاءُ الْحَبَالِيُّ مِنَ السَّبْيِ"⁽⁵⁾.
دراسة الإسناد:

فيه صالح بن أبي الأخضر اليمامي مولى هشام بن عبد الملك نزل البصرة، مات بعد الأربعين ومائة⁽⁶⁾.

قال محمد بن عبد الله الأنصاري: "سألت صالح بن أبي الأخضر فقلت له: هل سمعت هذا الذي ترويه عن الزُّهري؟ فقال: منه ما حَدَّثَنِي به ومنه ما قرأت عليه، فلا أدري ما هذا من هذا⁽⁷⁾، وقال وهب بن جرير: "كان سمع وقرأ فلا يخلص بعضه من بعض"⁽⁸⁾.
وقال ابن معين⁽⁹⁾، والبخاري⁽¹⁰⁾، وابن الجارود⁽¹¹⁾، وعلي بن الجنيد⁽¹⁾: "ليس بشيء".

(1) صحيح البخاري، (7/ 96 ح 5530).

(2) صحيح مسلم، (3/ 1533 ح 1932).

(3) المصدر نفسه.

(4) صحيح ابن حبان، (11/ 180 ح 4846).

(5) مسند أبي داود الطيالسي، (3/ 259 ح 1784).

(6) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 271 ح 2844).

(7) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (7/ 201 رقم 3252).

(8) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 394 رقم 1727).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، (3/ 62 رقم 242).

(10) الكامل: ابن عدي، (5/ 98 رقم 913).

(11) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (6/ 317 ح 2434).

(1) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2/ 46 رقم 1652).

وقال ابن معين في موضع آخر: "لا شيء"⁽¹⁾، وقال -أيضاً: "ليس بشيء في الزُّهري"⁽²⁾، وقال مرة: "ليس حديثه، عن الزُّهري بشيء"⁽³⁾، وقال: "ضعيف، زمعة بن صالح"⁽⁴⁾، أصلح من صالح بن أبي الأخضر"⁽⁵⁾.

وقال يحيى القطَّان: "كنا عند شعبة، أنا وصالح بن أبي الأخضر وعبد الله بن عثمان، فسألته عنه: فقال لي من غير أن يغضبه إنسان: لا أدري سمعته من الزُّهري، أو قرأته: قال يحيى: ثم قال لنا بعد ذلك، منه ما حدثني، ومنه ما قرأت على الزُّهري، ومنه ما سمعت، ومنه ما وجدت في كتاب، فلست أفضل ذا من ذا، قال يحيى: وكان قدم علينا قبل ذلك فيقول ثنا الزُّهري، ثنا الزُّهري"⁽⁶⁾، وقال -أيضاً: كان لا يحدث عنه، قال أبو عبد الله: حدثهم بأحاديث ثم قال: لم أسمعها، وقال وهب بن جرير: سمع وقرأ فلا يخلص بعضه من بعض"⁽⁷⁾، وذكر عند أحمد بن حنبل فلم يرضه"⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: "قدم عليهم بالبصرة وحدثهم بها يروي عن الزُّهري أشياء مقلوبة روى عنه العراقيون اختلط عليه ما سمع من الزُّهري بما وجد عنده مكتوباً فلم يكن يميز هذا من ذاك... إنَّ من اختلط عليه ما سمع بما لم يسمع، ثمَّ لم يرعَ عن نشرها بعد علمه بما اختلط عليه منها، حتى نشرها وحدث بها، وهو لا يتيقن بسماعها لحريٍّ أن لا يُحتجَّ به في الأخبار؛ لأنَّه في معنى من يكذب، وهو شاك، أو يقول شيئاً، وهو يشك في صدقه، والشك في صدق ما يقول لا يكون بصادق، ونسأل الله السَّتر وترك إسبال الهتك إنَّه المان به"⁽⁹⁾، وقال الدَّارقطني: بصري لا يعتبر به؛ لأنَّ حديثه عن ابن شهاب عرض وكتاب وسماع، قيل له: تميز بينهما؟ فقال: لا"⁽¹⁾.

(1) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 394/ رقم 1727).

(2) الكامل: ابن عدي، (5/ 98/ رقم 913).

(3) المصدر نفسه.

(4) زمعة بن صالح الجَنْدي، اليماني، نزيل مكة، أبو وهب، ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون. تقريب التهذيب:

ابن حجر، (ص: 217/ رقم 2035).

(5) الكامل: ابن عدي، (5/ 98/ رقم 913).

(6) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 394/ رقم 1727).

(7) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (6/ 317/ 2434).

(8) المصدر نفسه.

(9) المجروحين: ابن حبان، (1/ 368/ رقم 490).

(1) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (6/ 317/ 2434).

وقال البخاري: "صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، لِين" ⁽¹⁾، وقال أبو حاتم الرّازي: "لِين الحديث" ⁽²⁾، وقال أبو زُرعة الرّازي: "ضعيف الحديث، كان عنده عن الزّهرى كتابين أحدهما عرض والآخر مناولة، فاختلفا جميعا فلا يعرف هذا من هذا" ⁽³⁾، وسئل أبو داود عنه، فقال: "كان يحيى بن سعيد القطّان لا يحدث عنه" ⁽⁴⁾، وقال الجوزجاني: "أثّم في أحاديثه" ⁽⁵⁾، وقال العجلي: "يكتب حديثه، وليس بالقوي" ⁽⁶⁾، وقال الفسوي في باب من يُرغب عن الرّواية عنهم: "وكنّت أسمع أصحابنا يضعّفونهم فذكر جماعة منهم: صالح بن أبي الأخضر بصري، ومحمّد بن أبي حفصة بصري يروي عن الزّهرى، وهو لِين إلا أنّه فوق صالح" ⁽⁷⁾، وقال ابن عدي: "في بعض أحاديثه ما ينكر عليه، وهو من الضّعفاء الذين يكتب حديثهم" ⁽⁸⁾، وقال السّاجي: "صدوق يهم، ليس بحجة" ⁽⁹⁾.

وقال البخاري ⁽¹⁰⁾، والنّسائي ⁽¹¹⁾: "ضعيف".

وذكره البخاري -أيضاً ⁽¹²⁾، وأبو العرب ⁽¹³⁾، والبّخى ⁽¹⁴⁾، وابن السّكن ⁽¹⁾، والعقيلي ⁽²⁾ في جملة الضّعفاء.

⁽¹⁾ التاريخ الكبير: البخاري، (4/ 273 / رقم 2778).

⁽²⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 394 / رقم 1727).

⁽³⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁾ سوالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، (ص: 327).

⁽⁵⁾ أحوال الرجال: الجوزجاني، (ص: 191 / رقم 182).

⁽⁶⁾ الثقات: العجلي، (ص: 225 / رقم 681).

⁽⁷⁾ المعرفة والتاريخ: الفسوي، (3/ 40).

⁽⁸⁾ الكامل: ابن عدي، (5/ 98 / رقم 913).

⁽⁹⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (6/ 317 / 2434).

⁽¹⁰⁾ الكامل: ابن عدي، (5/ 98 / رقم 913).

⁽¹¹⁾ الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص: 57 / رقم 302).

⁽¹²⁾ الضعفاء الصغير: البخاري، (ص: 75 / رقم 168).

⁽¹³⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (6/ 317 / 2434).

⁽¹⁴⁾ المصدر نفسه.

⁽¹⁾ المرجع السابق.

⁽²⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (6/ 317 / 2434).

وقال الذهبي: "صالح الحديث"⁽¹⁾، وقال ابن حجر: "ضعيف يعتبر به"⁽²⁾، وذكره في المرتبة الخامسة من طبقات المدلسين⁽³⁾.

وبقية رواته ثقات.

وأما رواية المتابعة التي ذكرها الطبراني، ففيه:

فيه أسامة بن زيد الليثي، مولاهم أبو زيد المدني، صدوق يهمل، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة، وهو ابن بضع وسبعين⁽⁴⁾.

وفيه إسماعيل بن الحسن الخفاف المصري، وهو مجهول الحال.

وبقية رواته ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث من هذا الوجه غير محفوظ؛ لأنَّ صالح بن أبي الأخضر ضعيف، وخالف فيه الحفاظ، وقلب سنده ومتمته كما بينت في التخريج، وأما المتابع له فلا يقوى به لضعفه، وهو غير محفوظ؛ لأنَّ فيه أسامة بن زيد الليثي، وهو صدوق يهمل، وقد تفرَّد في الرواية عن مكحول، قال ابن القيسراني: "تفرَّد به أسامة بن زيد، عن مكحول، عن أبي إدريس عنه"⁽⁵⁾، وفيه إسماعيل بن الحسين، وهو مجهول الحال، وقد خالف فيه عبد الله بن وهب الثقة الذي رواه عن أسامة بن زيد به، بلفظ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نَهَى عَامَ خَيْبَرَ، أَنْ تُوْطَأَ الْحَبَالَى مِنَ السَّبْيِ، حَتَّى يَضَعْنَ» كما عند ابن حبان فيما بينته في التخريج.

قال الدارقطني: "ورواه صالح بن أبي الأخضر، عن الزُّهري، عن أبي إدريس، عن أبي ثعلبة، وزاد فيه: ونهى أن توطأ الحبالى، وليس هو بمحفوظ عن الزُّهري"⁽⁶⁾، وقال ابن عبد البر:

⁽¹⁾ ميزان الاعتدال: الذهبي، (2/ 288 / رقم 3769).

⁽²⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 271 / ح 2844).

⁽³⁾ طبقات المدلسين: ابن حجر، (ص: 54 / رقم 138).

⁽⁴⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 98 / رقم 317).

⁽⁵⁾ أطراف الغرائب والأفراد: ابن القيسراني، (5 / 27 / رقم 4567).

⁽⁶⁾ العلل: الدارقطني، (6 / 317).

"صالح بن أبي الأخضر ليس ممن يحتج به في الزهري"⁽¹⁾، وقال الزرقاني: "انفرد بذلك عن جميع أصحاب ابن شهاب"⁽²⁾. والله أعلى وأعلم.

المطلب الرابع: تضعيف الحديث لنكارة إسناده ومثله.

سبق أن ذكرت أن النكارة، في الإسناد أو في المتن أو فيهما معاً سبب من أسباب الضعف للحديث، وكان من منهج ابن عبد البر تضعيف الحديث بالنكارة في الإسناد والمتن، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بُكَيْرٍ الْحَدَّادُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكَشِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ زَيْدٍ الْعَمِّيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً مَرَّةً، وَقَالَ: هَذَا وَظِيفَةُ الْوُضُوءِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ إِلَّا بِهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَقَالَ: هَذَا الْفَضْلُ مِنَ الْوُضُوءِ، وَيُضْعِفُ اللَّهُ الْأَجْرَ لِصَاحِبِهِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَذَا وَضُوءِي وَوُضُوءُ خَلِيلِ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ وَوُضُوءِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي، وَمَنْ قَالَ بَعْدَ فَرَاعِهِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَتَحَ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ثَمَانِيَةَ أَبْوَابٍ»⁽³⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "هَذَا كُلُّهُ مُنْكَرٌ فِي الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

روي الحديث من وجهين مختلفين، على النحو التالي:

الوجه الأول: عن عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن معاوية بن قرة، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

⁽¹⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (11 / 11).

⁽²⁾ شرح الزرقاني على الموطأ، (3 / 138).

⁽³⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (20 / 260).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

روي بلفظين مختلفين، على النحو التالي:

أولاً- من أخرجه بلفظ: "مَنْ قَالَ بَعْدَ فَرَاعِهِ: "أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ".

أخرجه ابن ماجه⁽¹⁾، والطبراني⁽²⁾، من طريق مرحوم بن عبد العزيز العطار، وأخرجه أبو يعلى⁽³⁾ من طريق أحمد بن بشير المذكر، وأخرجه ابن الأعرابي⁽⁴⁾ من طريق سوار بن عمار.

وأخرجه الطبراني -أيضاً⁽⁵⁾ من طريق عبد الله بن عبد الوهاب الحبي؛ أربعهم (مرحوم بن عبد العزيز، وأحمد بن بشير، وسوار بن عمار، عبد الله بن عبد الوهاب) عن عبد الرحيم بن زيد العمي، به.

ثانياً- من أخرجه بدون لفظ: "مَنْ قَالَ بَعْدَ فَرَاعِهِ: "أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ".

أخرجه أبو داود الطيالسي، قال: حَدَّثَنَا سَلَامُ الطَّوِيلُ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِّي، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّة، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَقَالَ: «هَذَا وَظِيفَةُ الْوُضُوءِ الَّذِي لَا تَحِلُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ» ثُمَّ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءٌ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَاعَفَ لَهُ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ» ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي»⁽⁶⁾.
أخرجه العقيلي⁽⁷⁾ من طريق عبد الرحمن بن زيد العمي، وأخرجه الدارقطني⁽⁸⁾، وابن بشران⁽⁹⁾، والبيهقي⁽¹⁰⁾، من طريق سلام الطويل، وأخرجه الدارقطني⁽¹¹⁾ من طريق محمد بن

(1) سنن ابن ماجه، (1/ 145 / ح 419).

(2) المعجم الأوسط: الطبراني، (6/ 239 / ح 6288).

(3) مسند أبي يعلى الموصلي، (9/ 448 / ح 5598)، وذكره في معجمه (ص: 68 / ح 46) باسم: محمد بن بشير القاص.

(4) معجم ابن الأعرابي، (1/ 96 / ح 143 - 393 / ح 748).

(5) المعجم الكبير: الطبراني، (ص: 234 / ح 13968).

(6) مسند أبي داود الطيالسي، (3/ 433 / ح 2036).

(7) الضعفاء الكبير: العقيلي، (2/ 288).

(8) سنن الدارقطني، (1/ 136 / ح 259).

(9) أمالي ابن بشران - الجزء الأول (ص: 276 / ح 632).

(10) السنن الكبرى: للبيهقي، (1/ 130 / ح 380).

(11) سنن الدارقطني، (1/ 134 / ح 258). بنحوه.

الفضل⁽¹⁾، وأخرجه أبو عروبة⁽²⁾ من طريق عتّاب بن بشير⁽³⁾، وأخرجه البيهقي⁽⁴⁾ من طريق محمد بن سعيد⁽⁵⁾؛ خمستهم (عبد الرحمن بن زيد، سلام الطويل، ومحمد بن الفضل، وعتّاب بن بشير، ومحمد بن سعيد) عن زيد العمي، به، بمثله.

الوجه الثاني:

عَنْ زَيْدِ الْعَمِّيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أخرجه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِّيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ وَاحِدَةً فَتِلْكَ وَظِيفَةُ الْوُضُوءِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا، وَمَنْ تَوَضَّأَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُ كِفْلَانِ، وَمَنْ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا فَذَلِكَ وَضُوءِي، وَوُضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي»⁽⁶⁾.
ومن طريقه الدارقطني⁽⁷⁾، به، بمثله.

الوجه الثالث:

من طريق المسيب بن واضح، عن حفص بن ميسرة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

أخرجه الإمام الدارقطني رحمه الله، قال: نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، نا الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ رُشَيْدٍ، وَحَدَّثَنَا دَعْلُجُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَا: نا الْمُسَيَّبُ بْنُ وَاضِحٍ، نا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: تَوَضَّأَ رَسُولُ

(1) محمد بن الفضل بن عطية بن عمر العبدى، الكوفي نزيل بخارى، كذبوه، مات سنة ثمانين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 502/ رقم 6225).

(2) جزء أبي عروبة الحراني برواية الحاكم، (ص: 58/ ح 59).

(3) عتّاب بن بشير، الجزري، أبو الحسن، أو أبو سهل مولى بني أمية، صدوق يخطيء، مات سنة تسعين ومائة، أو قبلها. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 380/ رقم 4419).

(4) السنن الصغير: البيهقي، (1/ 51/ ح 109).

(5) محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي، الشامي، المصلوب، ويقال له ابن سعيد، أو ابن عبد العزيز، أو ابن أبي عتبة، أو ابن أبي قيس، أو ابن أبي حسان، ويقال له ابن الطبري، أبو عبد الرحمن، وأبو عبد الله، وأبو قيس الدمشقي، وقد ينسب لجدّه، قيل إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى، كذبوه، وقال أحمد ابن =صالح: "وضع أربعة آلاف حديث" وقال أحمد: "قتله المنصور على الزندقة وصلبه". تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 480/ رقم 5907).

(6) مسند أحمد، (10/ 27/ ح 5735).

(7) سنن الدارقطني، (1/ 137/ ح 262).

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً مَرَّةً، وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءٌ مَنْ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»، ثُمَّ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءٌ مَنْ يُضَاعَفُ اللَّهُ لَهُ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ»، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْمُرْسَلِينَ مِنْ قَبْلِي». تَقَرَّدَ بِهِ الْمُسَيَّبُ بْنُ وَاضِحٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ، وَالْمُسَيَّبُ ضَعِيفٌ⁽¹⁾

أَخْرَجَهُ الْحَرَّانِيُّ⁽²⁾، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ عَسَاكِر⁽³⁾، وَأَخْرَجَهُ النَّسَوِيُّ⁽⁴⁾، وَابْنُ عَدِي⁽⁵⁾، وَالْبَيْهَقِيُّ⁽⁶⁾، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ⁽⁷⁾، مِنْ طَرِيقِ الْمُسَيَّبِ بْنِ وَاضِحٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

تنبيه:

ذَكَرَ ابْنُ الْمَلْقَنِ أَنَّ ابْنَ الْقَيْسِرَانِي: رَوَاهُ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ وَلَمْ أَعَثِّرْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: "وَرَوَاهُ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ فِي كِتَابِ يَضَاحِ الْإِشْكَالِ، مِنْ حَدِيثِ عَبَادِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ مَسْعَرِ بْنِ كَدَامٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً ...»⁽⁸⁾.

تنبيه آخر:

أَخْرَجَهُ الْعَقِيلِيُّ⁽⁹⁾ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَرَادَةَ⁽¹⁰⁾، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحَوَارِيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْفُوعًا.

⁽¹⁾ سنن الدارقطني، (1/ 137 ح 262).

⁽²⁾ جزء أبي عروبة الحراني برواية الحاكم، (ص: 58 / 58).

⁽³⁾ تاريخ دمشق: ابن عساكر، (58 / 200 رقم 7441).

⁽⁴⁾ الأربعون للنسوي (ص: 58 / 15 ح).

⁽⁵⁾ الكامل: ابن عدي، (4 / 221).

⁽⁶⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (1 / 298 ح 706)، وفي السنن الكبرى: للبيهقي، (1 / 130 ح 379).

⁽⁷⁾ التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (1 / 162 ح 154).

⁽⁸⁾ البدر المنير: ابن الملقن، (2 / 133).

⁽⁹⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (2 / 288).

⁽¹⁰⁾ عبد الله بن عرادة، السدوسي، أبو شيبان البصري ضعيف. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 314 / رقم 3474).

دراسة الإسناد:

أولاً - دراسة إسناد الوجه الأول:

1- من أخرجه باللفظ الأول:

فيه زيد بن الحواري، أبو الحواري العمي⁽¹⁾ البصري قاضي هراة، يقال اسم أبيه مَرَّة⁽²⁾. قال الحسن بن سفيان: "ثقة"⁽³⁾، وقال أبو بكر البزار: "صالح، روى عنه الناس"⁽⁴⁾، وقال ابن معين⁽⁵⁾، وأحمد بن حنبل⁽⁶⁾، والدارقطني⁽⁷⁾: "صالح"، وزاد أحمد: "روى عنه سفيان وشعبة، وهو فوق يزيد الرقاشي وفوق فضل بن عيسى"⁽⁸⁾⁽⁹⁾. وقال ابن سعد: "كان ضعيفاً في الحديث"⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "كان شعبة يحدث عنه ويبخسه قليلاً"⁽¹¹⁾، وكان شعبة لا يحمّد حفظه⁽¹²⁾، وقال علي بن المديني: "كان ضعيفاً عندنا"⁽¹³⁾، وقال ابن معين: "لا شيء"⁽¹⁴⁾، وقال في موضع آخر: "يُضَعَّف"⁽¹⁵⁾، وقال: يكتب حديثه، وهو ضعيف"⁽¹⁶⁾، وقال أحمد بن زهير: سمعت يحيى بن معين يقول: "لا يجوز حديث"

(1) العمي: هذه النسبة إلى العم، وهو بطن من تميم. الأنساب للسمعاني، (9/ 378).

(2) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 223 / رقم 2131).

(3) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (3/ 408 / رقم 746).

(4) المصدر نفسه.

(5) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (19/ 385 / رقم 2335).

(6) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 560 / رقم 2535).

(7) الضعفاء والمتروكون: الدارقطني، (2/ 162 / رقم 338).

(8) الفضل بن عيسى الرقاشي، وهو ابن أخى يزيد الرقاشي، قال ابن معين: "قديري الخبيث"، وقال أبو حاتم

الرازي: "في حديثه بعض الوهن، وهو منكر الحديث ليس بقوي، وقال أبو زرعة: منكر الحديث". الجرح

والتعديل، ابن أبي حاتم، (7/ 64 / رقم 367).

(9) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 560 / رقم 2535).

(10) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (7/ 178 / رقم 3170).

(11) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (19/ 388 / رقم 2335).

(12) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 560 / رقم 2535).

(13) إكمال تهذيب الكمال: المغطاي، (5/ 148 / رقم 1769).

(14) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 560 / رقم 2535).

(15) الكامل: ابن عدي، (4/ 150 / رقم 699).

(16) تاريخ دمشق: ابن عساكر، (19/ 389 / رقم 2335).

زَيْدُ الْعَمِيِّ، وَكَانَ أَمِيلَ مِنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ⁽¹⁾، وقال أبو زُرْعَةَ: "ليس بقوي، واهي الحديث، ضعيف"⁽²⁾، وقال أبو حاتم الرّازي: "ضعيف الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به"⁽³⁾، وقال الجوزجاني: "متماسك"⁽⁴⁾، وقال العجلي: "ضعيف الحديث، ليس بشيء"⁽⁵⁾.

وقال أبو داود: "ما سمعت إلا خيراً"⁽⁶⁾، وقال في موضع آخر: "حدّث عنه شعبة، وليس بذاك"⁽⁷⁾، وقال النسائي: "ضعيف"⁽⁸⁾، وقال ابن حبان: "يزوي عن أنس أشياء موضوعة لا أصل لها حتى سبق إلى القلب أنّه المتعمد لها وكان يحيى يمرض القول فيه وهو عندي لا يجوز الاحتجاج بخبره ولا كتابة حديثه إلا للاعتبار"⁽⁹⁾، وقال مالك بن الفهم: "كان ضعيفا في الحديث"⁽¹⁰⁾، وقال محمد بن عبد الله بن عمار: "ضعيف إلا أنّه قد روي عنه وهو ضعيف"⁽¹¹⁾.

وقال ابن عدي: "لعلّ البلاء فيه من ابنه عبد الرحيم فإنّه ضعيف مثل أبيه"⁽¹²⁾، وقال في موضع آخر: "ولزيد العمي غير ما ذكرت أحاديث كثيرة فبعضها يرويه عنه قوم ضعفاء مثل سلام الطويل، ومحمد بن الفضل بن عطية وابن عبد الرحيم وغيرهم فيكون البلاء منهم لا منه، وهو في جملة الضعفاء ويكتب حديثه على ضعفه وقد حدّث عنه شعبة والثوري"⁽¹³⁾، وقال - أيضا: "له غير ما ذكرت من الحديث، وعمامة ما يرويه، ومن يروي عنه ضعفاء هو وهم، على أنّ شعبة قد روى عنه كما ذكرت، ولعلّ شعبة لم يرو عن أضعف منه"⁽¹⁴⁾، وقال السمعاني: "يروى عن أنس بن مالك رضى الله عنه أشياء موضوعة لا أصول لها، حتى يسبق إلى القلب

⁽¹⁾ (المجروحين: ابن حبان، (1/ 309 / رقم 369).

⁽²⁾ (الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 560 / رقم 2535).

⁽³⁾ (الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (3/ 560 / رقم 2535).

⁽⁴⁾ (أحوال الرجال: الجوزجاني، (335).

⁽⁵⁾ (الثقات للعجلي، (1/ 377 / رقم 527).

⁽⁶⁾ (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، (ص: 266 / رقم 365).

⁽⁷⁾ (المصدر نفسه (ص: 286 / رقم 411).

⁽⁸⁾ (الكامل: ابن عدي، (4/ 150 / رقم 699).

⁽⁹⁾ (المجروحين: ابن حبان، (1/ 309 / رقم 369).

⁽¹⁰⁾ (تاريخ دمشق: ابن عساكر، (19/ 386 / رقم 2335).

⁽¹¹⁾ (المصدر نفسه).

⁽¹²⁾ (الكامل: ابن عدي، (4/ 150 / رقم 699).

⁽¹³⁾ (المصدر نفسه).

⁽¹⁴⁾ (المرجع السابق).

أنه المتعمد لها، وكان يحيى يمرض القول فيه، وهو عندي لا يجوز الاحتجاج بخبره ولا كتابة حديثه إلا للاعتبار⁽¹⁾، وقال ابن القيسراني: "ضعيف"⁽²⁾، وقال ابن العجمي: "مُخْتَلَفٌ فِي تَوْثِيقِهِ وَالْأَكْثَرُ عَلَى تَضْعِيفِهِ"⁽³⁾، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين⁽⁴⁾.

وقال الذهبي: "فيه ضعف"⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: "ضعيف"⁽⁶⁾.

خلاصة القول في الراوي: صالح في نفسه، ضعيف في الحديث.

وفيه عبد الرحيم بن زيد بن الحواري العمي، البصري، أبو زيد، مات سنة أربع وثمانين ومائة⁽⁷⁾.

قال محمد بن المثنى: "مَا سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ -يعني ابن مهدي- يُحَدِّثُ عَنْهُ شَيْئًا قَطُّ"⁽⁸⁾، وقال ابن المديني: "ضعيف"⁽⁹⁾، وقال يحيى بن معين⁽¹⁰⁾، والبخاري: "تَرْكُوهُ"⁽¹¹⁾، وقال ابن معين في موضع آخر: وقال ابن معين⁽¹²⁾: "ليس بشيء"، وقال -أيضًا: "كَذَّابٌ"⁽¹³⁾، وقال أبو زُرعة: "واهي ضعيف الحديث"⁽¹⁴⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "متروك الحديث"⁽¹⁵⁾، وقال في موضع آخر: "ترك حديثه، كان يفسد أباه يحدث عنه بالطامات"⁽¹⁶⁾.

⁽¹⁾ الأنساب: السمعاني، (9/ 379).

⁽²⁾ تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (ص: 85 / رقم 181).

⁽³⁾ الكشف الحثيث: ابن العجمي، (ص: 122 / رقم 300).

⁽⁴⁾ الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (1/ 305 / رقم 1320).

⁽⁵⁾ الكاشف: الذهبي، (1/ 416 / رقم 1732).

⁽⁶⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 223 / رقم 2131).

⁽⁷⁾ المصدر نفسه (ص: 354 / رقم 4055).

⁽⁸⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (3/ 78 / رقم 1045).

⁽⁹⁾ إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (8/ 260 / رقم 3283).

⁽¹⁰⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (3/ 78 / رقم 1045).

⁽¹¹⁾ التاريخ الكبير: البخاري، (6/ 104 / رقم 1744)، التاريخ الأوسط (2/ 254 / رقم 2505).

⁽¹²⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 339 / رقم 1603).

⁽¹³⁾ الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2/ 102 / رقم 1915).

⁽¹⁴⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 339 / رقم 1603).

⁽¹⁵⁾ علل الحديث: ابن أبي حاتم، (1/ 551 / رقم 100).

⁽¹⁶⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 339 / رقم 1603).

وقال أبو داود: "لا يكتب حديثه"⁽¹⁾، وقال النسائي: "مترّك"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "ليس بثقة، ولا يكتب حديثه"⁽³⁾، وقال الجوزجاني: "غير ثقة"⁽⁴⁾، وقال ابن حبان: "يزوي عن أبيه العجائب، لا يشك من الحديث صناعته أنّها معمولة، أو مقلوبة كلها يروي عن أبيه، روى عنه العراقيون، فأما ما روى عن أبيه فالجرح ملزق بأحدهما أو بهما، وهذا لا سبيل إلى معرفته إذ الضّعيفان إذا انفرد أحدهما عن الآخر بخبر لا يتهيا حكم القدر في أحدهما دون الآخر، وإن كان وجود المناكير في حديث منهما معاً أو من أحدهما استحق التّرك"⁽⁵⁾،

وقال أبونعيم: "عبد الرّحيم بن زيد العمي عن أبيه، أحاديث منكّرة"⁽⁶⁾، وقال السّاجي: عنده مناكير⁽⁷⁾، وقال ابن القيسراني: "ضعيف"⁽⁸⁾، وزاد في موضع آخر: "منكر الحديث"⁽⁹⁾، وقال ابن السّمعاني: "كان ضعيفاً"⁽¹⁰⁾، وقال ابن عبد الهادي عنه وعن أبيه: "ليُسوا في الرواية بأقوياء"⁽¹¹⁾.

وذكره الدّارقطني⁽¹²⁾، وابن الجوزي⁽¹³⁾ في الضّعفاء والمترّكين، وذكره ابن شاهين⁽¹⁴⁾

في تاريخه.

(1) سوالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، (ص: 286 / رقم 411).

(2) الضّعفاء والمترّكون: النسائي، (ص: 68 / رقم 368).

(3) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (8 / 260 / رقم 3283).

(4) أحوال الرجال (ص: 334 / رقم 360).

(5) المجروحين: ابن حبان، (2 / 161 / رقم 784).

(6) الضّعفاء: أبي نعيم، (ص: 110 / رقم 144).

(7) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (8 / 260 / رقم 3283).

(8) تذكرة الحفاظ: ابن القيسراني، (ص: 85 / رقم 181).

(9) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (3 / 1297 / رقم 2795).

(10) إكمال تهذيب الكمال: المغلطي، (8 / 260 / رقم 3283).

(11) تعليقة على العلل لابن أبي حاتم: ابن عبد الهادي، (ص: 40).

(12) الضّعفاء والمترّكون: الدارقطني، (2 / 162 / رقم 338).

(13) الضّعفاء والمترّكون: ابن الجوزي، (2 / 102 / رقم 1915).

(14) تاريخ أسماء الضّعفاء والكذابين: ابن شاهين، (ص: 132 / رقم 411).

وقال الذهبي: "تركوه"⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: "واه"⁽²⁾، وقال ابن حجر: "متروك كذبُه ابن معين"⁽³⁾.

خلاصة القول في الراوي: متروك الحديث، يروي عن أبيه المناكير.

2- دراسة إسناد اللفظ الثاني:

فيه زيد بن الحواري، وهو صالح في نفسه، ضعيف في الحديث.

وفيه سلام بن سليم أو سلم أبو سليمان، ويُقال له: الطويل المدائني، مات سنة سبع وسبعين⁽⁴⁾.

ضعفه ابن معين⁽⁵⁾، وابن المديني⁽⁶⁾، وابن الغلابي⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾، وأبو زرعة⁽⁹⁾، وأبو حاتم⁽¹⁰⁾ الرزاني، وأبو القاسم البغوي⁽¹¹⁾، وابن عدي⁽¹²⁾، والدارقطني⁽¹³⁾، والبيهقي⁽¹⁴⁾، والهيثمي⁽¹⁵⁾، وزاد ابن معين⁽¹⁶⁾، وأبو زرعة، والدارقطني: "الحديث"، وزاد ابن معين في موضع

(1) الكاشف: الذهبي، (1/ 650 / رقم 3355).

(2) المقتنى في سرد الكنى: الذهبي، (1/ 254 / رقم 2423).

(3) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 354 / رقم 4055).

(4) المصدر نفسه (ص 261 / رقم 2702).

(5) الضعفاء الكبير: العجلي، (2/ 158 / رقم 664).

(6) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (4/ 281 / رقم 485).

(7) تاريخ بغداد: الخطيب، (10/ 271 / رقم 4727).

(8) الثقات للعجلي، (1/ 443 / رقم 705).

(9) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 260 / رقم 1122).

(10) المصدر نفسه.

(11) تهذيب الكمال: المزي، (12/ 280 / رقم 2654).

(12) الكامل: ابن عدي، (4/ 150 / رقم 699).

(13) سنن الدارقطني، (1/ 408 / رقم 852).

(14) السنن الكبرى: البيهقي، (1/ 506 / رقم 1619).

(15) مجمع الزوائد: الهيثمي، (3/ 190 / رقم 5144).

(16) الكامل: ابن عدي، (4/ 306 / رقم 766).

آخر: "لا يُكتب حديثه"⁽¹⁾، وزاد أبو حاتم: "الحديث، تركوه"، وزاد أبو القاسم البغوي: "الحديث جدًا"، وقال ابن معين -أيضًا: "لَيْسَ بِشَيْءٍ"⁽²⁾.

وقال ابن معين⁽³⁾، وكذلك زهير بن حرب⁽⁴⁾: "لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ"، وقال -أيضًا: "له أحاديث مُنكَرَة"⁽⁵⁾، وقال ابن العَلَّابِ في موضع آخر: "مذموم"⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم الرَّاظِي في موضع آخر⁽⁷⁾، وسبقه كذلك البُخَّارِي⁽⁸⁾، وابن خِرَّاش⁽⁹⁾، وتبعه النَّسَائِي⁽¹⁰⁾، والذَّارِقُطْنِي في موضع آخر⁽¹¹⁾، والأَزْدِي⁽¹²⁾، وأبو نُعَيْم⁽¹³⁾، والبيهقي في موضع آخر⁽¹⁴⁾، وابن القيسراني⁽¹⁵⁾، وابن الجوزي⁽¹⁶⁾، والهيثمي في موضع آخر⁽¹⁷⁾: "مُتْرُوكٌ".

(1) المصدر نفسه.

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، (4/ 376 / رقم 4857)، سؤالات ابن الجنيدي لابن معين، (ص 475 / رقم 826).

(3) المجروحين: ابن حبان، (1/ 339 / رقم 428)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (4/ 260 / رقم 1122).

(4) إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، (6/ 176 / رقم 2307).

(5) تاريخ بغداد: الخطيب، (10/ 271 / رقم 4727).

(6) المصدر نفسه.

(7) علل الحديث: ابن أبي حاتم، (1/ 552).

(8) الموضوعات: ابن الجوزي، (3/ 215).

(9) تاريخ بغداد: الخطيب، (10/ 271 / رقم 4727).

(10) الضعفاء والمتروكون: النسائي، (ص 46 / رقم 237).

(11) الضعفاء والمتروكون: الدارقطني، (2/ 156 / رقم 263).

(12) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2/ 6 / رقم 1459).

(13) حلية الأولياء: أبو نعيم، (4/ 336).

(14) السنن الكبرى: البيهقي، (9/ 572 / رقم 19537).

(15) ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، (2/ 613 / رقم 1033).

(16) التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (2/ 54).

(17) مجمع الزوائد: الهيثمي، (1/ 328 / رقم 1849).

وزاد أبو حاتم، والنَّسائي، والدارقطني⁽¹⁾، والأزدي، وابن القيسراني: "الحديث"، وزاد الهيثمي: "الحديث، ولم أر من وثقه"⁽²⁾، وقال ابن عدي في موضع آخر: "عامّة ما يرويه عمّن يرويه عن الضّعفاء والثّقّات لا يُتابعه أحد عليه"⁽³⁾.

وقال الهيثمي مرّة: "قد أجمعوا على ضعفه"⁽⁴⁾، وقال البخاري في موضع آخر: "تركوه"⁽⁵⁾، وقال مرّة: "يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ"⁽⁶⁾، وقال ابن خَرَّاش في موضع آخر: "كذاب"⁽⁷⁾، وقال النَّسائي في موضع آخر: "ليس بثقة ولا يُكتب حديثه"⁽⁸⁾، وقال الجوزجاني: "غير ثقة"⁽⁹⁾.

وقال أبو نُعيم في موضع آخر: "روى أَحَادِيثُ مُنْكَرَةٌ"⁽¹⁰⁾، وقال ابن القيسراني في موضع آخر: "لَا شَيْءَ، يَضَعُ الْحَدِيثَ"⁽¹¹⁾، وقال مرّة: "كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ"⁽¹²⁾، وقال ابن الجوزي في موضع آخر⁽¹³⁾، وسبقه عبد الله بن علي بن المديني⁽¹⁴⁾: "ضَعَفَهُ عَلِيٌّ جَدًّا"، وقال الأَعْيَنُ⁽¹⁵⁾: "سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ -يَعْنِي الْفَضْلَ بْنَ دَكَيْنٍ- ضَعَفَهُ"⁽¹⁶⁾.

-
- (1) سنن الدارقطني: الدارقطني، (3/ 84 / رقم 2119).
 - (2) مجمع الزوائد: الهيثمي، (1/ 51 / رقم 153).
 - (3) الكامل: ابن عدي، (4/ 312 / رقم 766).
 - (4) مجمع الزوائد: الهيثمي، (1/ 212 / رقم 1056)، وجاءت: "وهو مجمع على ضعفه". مجمع الزوائد: الهيثمي، (10/ 387 / رقم 18573).
 - (5) البخاري، الضعفاء الصغير (ص 72 / رقم 156).
 - (6) التاريخ الأوسط: البخاري، (2/ 214 / رقم 2347).
 - (7) تاريخ بغداد: الخطيب، (10/ 271 / رقم 4727).
 - (8) تهذيب الكمال: المزي، (12/ 280 / رقم 2654).
 - (9) أحوال الرجال: الجوزجاني، (ص 333 / رقم 358).
 - (10) الضعفاء: أبو نُعيم، (ص 89 / رقم 90)، قال أبو نعيم: "أنه رواها عن أبي عمرو بن العلاء وعن حميد الطويل".
 - (11) معرفة التنكير: ابن القيسراني، (ص 169 / رقم 522).
 - (12) المصدر نفسه، (ص 126 / رقم 296).
 - (13) الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (2/ 6 / رقم 1459).
 - (14) تاريخ بغداد: الخطيب، (10/ 271 / رقم 4727).
 - (15) مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ الْبَغْدَادِيُّ، أَبُو بَكْرٍ الْأَعْيَنُ، واسم أبيه طريف وقيل حسن بن طريف، صدوق، مات سنة أربعين. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص 495 / رقم 6126).
 - (16) الضعفاء الكبير: العقيلي، (2/ 158 / رقم 664).

وقال العقيلي: "الغالب على حديثه الوهم، والكلام عنه معروفٌ بغير هذه الأسانيد - وكان قد ذكر له أسانيد - بأسانيد ثابتة جَيَادٌ"⁽¹⁾، وقال الزيلعي بعد ذكره لحديث له: "وهو معلول بسلام الطويل"⁽²⁾، وقال ابن الملقن: "تركوه"⁽³⁾، وقال سبط بن العجمي: "جرحه جماعة"⁽⁴⁾.
وقال أحمد بن حنبل: "ليس بذاك"⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: "منكر الحديث"⁽⁶⁾، وقال مرة: "روى أحاديث منكرات"⁽⁷⁾، وقال محمد بن موسى بن ميثم⁽⁸⁾: "ولم يرضه - أي ابن حنبل -"⁽⁹⁾.

وقال الساجي: "عنده مناكير"⁽¹⁰⁾، وقال ابن حبان: "يروي عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمد لها"⁽¹¹⁾، وقال الحاكم أبو عبد الله: "روى أحاديث موضوعة"⁽¹²⁾.
وقال مغلطاي: "أما أبو داود، وابن الجارود، وابن عمّار، والسعدي، وابن خراش، فإنهم تكلموا كلاماً فظيماً في سلام بن سلم"⁽¹³⁾، وذكره ابن شاهين⁽¹⁴⁾ في الضعفاء.

-
- (1) المرجع السابق.
 - (2) نصب الراية: الزيلعي، (2/ 420).
 - (3) البدر المنير: ابن الملقن، (3/ 598).
 - (4) الكشف الحثيث: سبط ابن العجمي، (ص 128/ رقم 323).
 - (5) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: ابن المبرد، (ص 71/ رقم 420).
 - (6) الكامل: ابن عدي، (4/ 306/ رقم 766).
 - (7) تاريخ بغداد: الخطيب، (10/ 271/ رقم 4727).
 - (8) مُحَمَّد بن مُوسَى بن مُثَنَّى، مستملي أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وجاره، كان من كبار أصحابه ومتقدميهم، ونقل عنه مسائل كثيرة، تاريخ بغداد: الخطيب، (4/ 391/ رقم 1588).
 - (9) تاريخ بغداد: الخطيب، (10/ 271/ رقم 4727).
 - (10) المصدر نفسه.
 - (11) المجروحين: ابن حبان، (1/ 339/ رقم 428).
 - (12) المدخل إلى الصحيح: أبو عبد الله الحاكم، (ص 144/ رقم 73)، قال الحاكم أن سلام رواها عن حميد الطويل وأبي عمرو بن العلاء وثور بن يزيد.
 - (13) إكمال تهذيب الكمال مغلطاي، (6/ 177/ رقم 2307).
 - (14) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، (ص 101/ رقم 259).

وضعه الذهبي⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾، وزاد ابن حجر: "الحديث"، وقال الذهبي في موضع آخر: "واه"⁽³⁾، وقال مرة: "ضَعَف"⁽⁴⁾، وقال أيضًا⁽⁵⁾، وابن حجر في موضع آخر⁽⁶⁾: "متروك"، وقال الذهبي: "تركوه"⁽⁷⁾، وقال ابن حجر مرة: "هَالِك"⁽⁸⁾.

خلاصة القول الراوي: متروك الحديث، والله تعالى أعلم.

الوجه الثاني: فيه زيد بن الحواري، وهو كما بينت سابقاً.

وفيه إسماعيل بن خليفة، العبسي⁽⁹⁾، أبو إسرائيل الملائى، الكوفي معروف بكنيته، وقيل اسمه عبد العزيز، صدوق سيء الحفظ نسب إلى الغلو في التشيع، مات سنة تسع وستين ومائة، وله أكثر من ثمانين سنة⁽¹⁰⁾.

الوجه الثالث:

فيه المسيب بن واضح بن سرحان الحِمَصي، من أهل تلمس من حمص، كنيته أبو مُحَمَّد، مات سنة ست وأربعين ومائتين⁽¹¹⁾.

-
- (1) معرفة القراء الكبار: الذهبي، (ص80/ رقم 11).
 - (2) إتحاف المهرة: ابن حجر، (1/ 609/ رقم 881).
 - (3) تنقيح التحقيق: الذهبي، (1/ 353)، تلخيص كتاب الموضوعات: الذهبي، (ص204/ رقم 491).
 - (4) تنقيح التحقيق: الذهبي، (1/ 92).
 - (5) المغني في الضعفاء: الذهبي، (1/ 270/ رقم 2496).
 - (6) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص261/ رقم 2702).
 - (7) ديوان الضعفاء: الذهبي، (ص165/ رقم 1680).
 - (8) الدراية في تخريج أحاديث الهداية: ابن حجر، (1/ 269/ رقم 352).
 - (9) العبسي: هذه النسبة إلى عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وهي القبيلة المشهورة التي ينسب إليها العبسيون بالكوفة، ولهم بها مسجد، وفيهم كثرة الأنساب للسمعاني، (9/ 200).
 - (10) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 107/ رقم 440).
 - (11) الثقات: ابن حبان، (9/ 204/ رقم 16023).

قال أبو حاتم الرّازي: "صدوق: كان يخطئ كثيرا، فإذا قيل له لم يقبل"⁽¹⁾، وقال النسائي: "عندي ضعيف"⁽²⁾، وقال ابن عدي عن النسائي: "كان حسن الرّأي فيه، ويقول: النّاس يؤذونا فيه - قال ابن عدي: أي يتكلّمون فيه"⁽³⁾، وقال ابن حبان: "كان يخطئ"⁽⁴⁾.
قال ابن عدي: "سمعتُ أبا عروبة يقولُ كانَ المُسيّبُ بنُ واضح لا يحدثُ إلا بشيءٍ يعرفه ويقف عليه"⁽⁵⁾، وقال ابن عدي: "لَهُ حديث كثير عن شيوخه، وعامة ما خالف فيه النّاس هو ما ذكرته لا يتعمّده بل كان يُشبّه عليه، وهو لا بأس به"⁽⁶⁾، وقال الدّارقطني: "ضعيف"⁽⁷⁾، وقال ابن الجوزي: "كثير الوهم"⁽⁸⁾، وقال البيهقي: "ليس بالقوي"⁽⁹⁾، وقال في موضع آخر: "غير مُحْتَجّ بِهِ"⁽¹⁰⁾.

خلاصة القول في الرّأي: صدوق، يخطئ كثيرا.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جدًّا؛ للأسباب التالية:

أسباب ضعف الوجه الأول بلفظيه:

1- فيه زيد بن الحواري، وهو صالح في نفسه، ضعيف في الحديث، وقد تفرّده في الرّواية عن معاوية بن قرة، فقد نقل ابن الملقّن عن ابن دحية في كتابه مرج البحرين: انفرد به زيد بن الحواري، وهو حديث لا يصحُّ أصلاً⁽¹¹⁾، وتعقّب ابن الملقّن بقوله: "لم ينفرد به، بل تابعه مسعر بن كدام كما تقدم"⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (8/ 294 / 1355).

⁽²⁾ مشيخة النسائي: النسائي، (ص: 72 / رقم 174).

⁽³⁾ الكامل: ابن عدي، (8/ 123 / رقم 1874).

⁽⁴⁾ الثقات: ابن حبان، (9/ 204 / رقم 16023).

⁽⁵⁾ الكامل: ابن عدي، (8/ 123 / رقم 1874).

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

⁽⁷⁾ سنن الدارقطني، (1/ 136 / رقم 261).

⁽⁸⁾ الضعفاء والمتروكون: ابن الجوزي، (3/ 121 / رقم 3324).

⁽⁹⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (1/ 130 / ح 379).

⁽¹⁰⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (1/ 298 / ح 706).

⁽¹¹⁾ البدر المنير: ابن الملقّن، (2/ 136).

⁽¹²⁾ المصدر نفسه.

قلت: بحثت عنه في كتاب إيضاح الإشكال، ولم أعر عليه، وقد بينت ذلك في التّخريج، وقال البيهقي: "هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ ثَابِتٍ، فَإِنَّ زَيْدَ الْعَمِيِّ لَيْسَ بِقَوِيٍّ"⁽¹⁾، وقال البوصيري: "هَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ زَيْدُ بْنُ الْحَوَارِيِّ هُوَ الْعَمِيُّ ضَعِيفٌ وَكَذَلِكَ الرَّوِيُّ عَنْهُ"⁽²⁾، ونقل ابن الملقن عن أبي بكر الحازمي أنّه قال: "هَذَا الْحَدِيثُ بِهِذَا الْإِسْنَادُ لَا يَعْرِفُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ ابْنِ الْحَوَارِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ الْحَدِيثُ، قَالَ: وَقَدْ رُوِيَ مِنْ أَوْجِهٍ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَكُلِّهَا ضَعِيفَةٌ"⁽³⁾، وقال ابن حجر: "الْمَحْفُوظُ رَوَايَةُ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَهِيَ مُنْقَطِعَةٌ وَتَقَرَّدَ بِهَا عَنْهُ زَيْدُ الْعَمِيِّ، وَلَهُ طَرِيقٌ أُخَرَى"⁽⁴⁾.

2- فيه ابنه عبد الرحمن بن زيد؛ وهو متروك الحديث، يروي عن أبيه المناكير، قال أبو حاتم الرّازي: "مُتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ"⁽⁵⁾، وقال العقيلي: "كِلَاهُمَا فِيهِ نَظَرٌ"⁽⁶⁾ أي الإسناد الذي فيه عبد الرحمن بن زيد، وإسناد آخر، وقال البيهقي: "هَكَذَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ زَيْدِ الْعَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَخَالَفَهُمَا غَيْرُهُمَا، وَلَيْسُوا فِي الرِّوَايَةِ بِأَقْوِيَاءَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"⁽⁷⁾، وقال المقدسي: "هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ ثَابِتٍ"⁽⁸⁾.

3- فيه سلام الطويل، وهو متروك الحديث.

4- فيه انقطاع بين معاوية بن قرة وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فقد سئل أبو زرعة عن هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: هُوَ عِنْدِي حَدِيثٌ وَاهٍ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ لَمْ يَلْحَقْ ابْنَ عُمَرَ"⁽⁹⁾، قال ابن الملقن: "ووراء هَذَا كُلُّهُ عِلَّةٌ أُخَرَى وَهِيَ الْإِنْقِطَاعُ، فَإِنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ قُرَّةَ لَمْ يَدْرِكْ ابْنَ عُمَرَ"⁽¹⁰⁾.

5- فيه اضطراب في ألفاظه، فقد روي من عدة وجوه، كما هو مبين في التّخريج.

⁽¹⁾ المرجع السابق (2/ 138).

⁽²⁾ مصباح الزجاجة: البوصيري، (1/ 62).

⁽³⁾ البدر المنير: ابن الملقن، (2/ 135).

⁽⁴⁾ التلخيص الحبير: ابن حجر، (1/ 267).

⁽⁵⁾ علل الحديث: ابن أبي حاتم، (1/ 551 رقم 100).

⁽⁶⁾ الضعفاء الكبير: العقيلي، (2/ 288).

⁽⁷⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (1/ 130 ح 380).

⁽⁸⁾ عمدة القاري: العيني، (2/ 241).

⁽⁹⁾ علل الحديث: ابن أبي حاتم، (1/ 552 رقم 100).

⁽¹⁰⁾ البدر المنير: ابن الملقن، (2/ 135).

الوجه الثاني:

- 1- فيه زيد بن الحواري، وهو كما بيّنت سابقا.
- 2- فيه أبو إسرائيل، وهو صدوق سيء الحفظ نسب إلى الغلو في التشيع، قال الدارقطني: "رواه أبو إسرائيل الملائني، عن زيد العمي، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه، ووهم فيه، والصواب قول من قال: عن معاوية بن قرة"⁽¹⁾.

الوجه الثالث:

- 1- فيه المسيّب بن واضح، وقد تقدّر بهذه الرواية، وهو صدوق، يخطئ كثيرا، وقد جعلها بعض العلماء أنها أصح رواية، قال الإمام الزيلعي: "أما حديث عبد الله بن عمر، فله طرق، أمثلها ما رواه الدارقطني من حديث المسيّب بن واضح"⁽²⁾، قلت: ولا يعني كلامه أنها رواية صحيحة إنما يقصد بها أنها أقل ضعفا من غيرها من الروايات الأخرى والله أعلم، قال الدارقطني: "تقدّر به المسيّب بن واضح، عن حفص بن ميسرة، والمسيّب ضعيف"⁽³⁾، وقال البيهقي: "وهذا الحديث من هذا الوجه ينفرد به المسيّب بن واضح، وليس بالقوي"⁽⁴⁾، وقال أيضا: "المسيّب بن واضح غير محتجّ به، وزوي من أوجه كلها ضعيفة"⁽⁵⁾، وقال: "كلاهما -أي الإسناد الذي فيه معاوية بن قرة- والإسناد الذي فيه المسيّب -ضعيف، ولم يقع له إسناد قوي"⁽⁶⁾.
- 2- اضطراب إسناده ولفظه، فقد روي بعدة وجوه كما هو مبين في التخرّيج، قال الإشبيلي: هذا أحسن طرق الحديث، قلت -أي ابن حجر: "هو كما قال لو كان المسيّب حفظة، ولكن انقلب عليه إسناده"⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ العلل: الدارقطني، (13/ 225 / رقم 3124).

⁽²⁾ نصب الراية، الزيلعي، (1/ 27).

⁽³⁾ سنن الدارقطني، (1/ 136 / رقم 261).

⁽⁴⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (1/ 130 / ح 379).

⁽⁵⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (1/ 298 / ح 706).

⁽⁶⁾ السنن الصغير: البيهقي، (1/ 52 / رقم 110).

⁽⁷⁾ التلخيص الحبير: ابن حجر، (1/ 141).

وقد ضعّف الحديث الإمام ابن تيمية⁽¹⁾، وقال ابن الملقّن: "حَدِيثُ ضَعِيفٍ بِمَرَّةٍ، لَا يَصِحُّ مِنْ جَمِيعِ هَذِهِ الطَّرِيقِ"⁽²⁾، قال -أيضًا- بعد أن ذكر بعض علل الحديث: "فَتَلَخَّصَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ جَمِيعِ طَرَفِهِ لَا يَصِحُّ"⁽³⁾، وقال ابن حجر: "وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ"⁽⁴⁾.

المطلب الخامس: تضعيف الحديث لخطأ في إسناده ومثله.

قد ذكرت آنفًا أَنَّ الخطأ من قِبَلِ الرَّوِيِّ فِي الْإِسْنَادِ، أَوْ فِي الْمَتْنِ، أَوْ فِي فِيهِمَا مَعًا سَبَبٌ مِنْ أَسْبَابِ ضَعْفِ الْحَدِيثِ لِعَدَمِ ضَبْطِ رَاوِيهِ لَهُ، وَكَانَ مِنْ مَنَهِجِ الْإِمَامِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ لَوُقُوعِ الْخَطَأِ مِنْ رَاوِيهِ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي الشَّرِيفِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْغَافِقِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ اللَّهِ بْنُ رَاشِدٍ أَبُو زُرْعَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ وَخَلْفَهَا»⁽⁵⁾.

نقد الحديث:

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "قَدْ رَوَى وَهْبُ اللَّهِ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا حَدِيثِنَا أخطاءاً فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ"⁽⁶⁾.

تخريج الحديث:

رُوي الحديث متصلاً ومرسلاً.

أولاً - من أخرجه متصلاً:

رُوي الحديث بلفظين مختلفين، على النحو التالي:

⁽¹⁾ إرواء الغليل: الألباني، (1/ 126).

⁽²⁾ البدر المنير: ابن الملقّن، (2/ 135).

⁽³⁾ المصدر نفسه (2/ 137).

⁽⁴⁾ فتح الباري: ابن حجر، (1/ 233).

⁽⁵⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (12/ 92).

⁽⁶⁾ المصدر نفسه.

1- من أخرجه بلفظ: "كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ وَخَلْفَهَا".

أخرجه الطحاوي رحمه الله، قال: ربيع الجيزي، وابن أبي داود، قد حدثنا، قال: ثنا أبو زرعة، قال: أنا يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك رضي الله عنهما: الحديث⁽¹⁾. وأخرجه -أيضاً يعني الطحاوي- من طريق محمد بن بكر⁽²⁾، عن يونس بن يزيد، به.

2- من أخرجه بدون لفظ: "خلفها".

أخرجه الإمام ابن ماجه رحمه الله تعالى، قال: حدثنا نصر بن علي الجهضمي، وهارون بن عبد الله الحمالي، قال: حدثنا محمد بن بكر البرساني قال: أنبأنا يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن أنس بن مالك، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ»⁽³⁾.

أخرجه الترمذي⁽⁴⁾، وأبو يعلى⁽⁵⁾، والبخاري⁽⁶⁾؛ ثلاثتهم من طريق محمد بن بكر، وأخرجه الطبراني⁽⁷⁾ من طريق بكر بن مضر.

وأخرجه أبو القاسم تمام⁽⁸⁾ من طريق محمد بن أحمد الواسطي، عن عبد الرحمن الحلبي، عن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي الزهري، عن الزهري عن أنس رضي الله عنه.

⁽¹⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 481 / ح 2755).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ سنن ابن ماجه، (1/ 475 / ح 1483).

⁽⁴⁾ سنن الترمذي، (3/ 322 / ح 1010).

⁽⁵⁾ مسند أبي يعلى الموصلي، (6/ 291 / ح 3608).

⁽⁶⁾ مسند البخاري، (13/ 17 / ح 6314).

⁽⁷⁾ المعجم الأوسط: الطبراني، (1/ 40 / ح 106).

⁽⁸⁾ فوائد تمام، (1/ 224 / ح 537).

ثانيا - من أخرجه مرسلا:

أخرجه الإمام مالك رحمه الله تعالى، قال: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا «يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ»، وَالْخُلَفَاءُ هَلُمَّ جَرًّا، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ⁽¹⁾.
أخرجه عبد الرزاق⁽²⁾، والترمذي⁽³⁾ من طريق معمر، وأخرجه الطحاوي من طريق القعنبي⁽⁴⁾، وابن وهب⁽⁵⁾، وأخرجه البيهقي⁽⁶⁾ من طريق ابن بكير؛ ثلاثتهم (القعنبي، وابن وهب، وابن بكير) عن مالك، كلاهما (معمر، ومالك) عن الزهري، به، بمثله.

شاهد للحديث:

أخرجه أبو داود الطيالسي رحمه الله تعالى، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ»⁽⁷⁾.

أخرجه الحميدي⁽⁸⁾، وابن أبي شيبه⁽⁹⁾، وأحمد⁽¹⁰⁾، وابن ماجه⁽¹¹⁾، وأبو داود⁽¹²⁾، والترمذي⁽¹³⁾، والنسائي⁽¹⁴⁾، وأبو يعلى⁽¹⁵⁾، وأبو بكر الروياني⁽¹⁶⁾، وابن المنذر⁽¹⁷⁾، والطحاوي⁽¹⁾،

(1) موطأ مالك، (1/ 225 ح 8).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (3/ 444 ح 6259).

(3) سنن الترمذي، (3/ 321 ح 1009).

(4) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 480 ح 2747).

(5) المصدر نفسه.

(6) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (5/ 270 ح 7492).

(7) مسند أبي داود الطيالسي، (3/ 358 ح 1926).

(8) مسند الحميدي، (1/ 513 ح 619).

(9) مصنف ابن أبي شيبه، (2/ 476 ح 11224).

(10) مسند أحمد، (8/ 137 ح 4539).

(11) سنن ابن ماجه، (1/ 475 ح 1482).

(12) سنن أبي داود، (3/ 205 ح 3179).

(13) سنن الترمذي، (3/ 320 ح 1007).

(14) سنن النسائي، (4/ 56 ح 1944).

(15) مسند أبي يعلى الموصلي، (9/ 293 ح 5419).

(16) مسند الروياني، (2/ 397 ح 1388).

(17) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: ابن المنذر، (5/ 380 ح 3035).

(1) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 479 ح 2742).

وابن حبان⁽¹⁾، والدارقطني⁽²⁾، وابن شاهين⁽³⁾، وأبو نعيم⁽⁴⁾، وابن الأعرابي⁽⁵⁾، والخليلي⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾؛ كلهم من طريق سفيان بن عيينة، به بمثله.

وأخرجه أحمد⁽⁸⁾، من طريق ابن جريج، وأخرجه أحمد⁽⁹⁾، والطبراني⁽¹⁰⁾، وابن البيهقي⁽¹²⁾، من طريق ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري، وأخرجه أحمد⁽¹³⁾، وأبو وابن المنذر⁽¹⁵⁾، وتام⁽¹⁶⁾، من طريق ابن أخي الزهري.

(¹) صحيح ابن حبان، (7/ 317 ح 3045) و(7/ 319 ح 3047).

(²) سنن الدارقطني، (2/ 429 ح 1809).

(³) ناسخ الحديث ومنسوخه: ابن شاهين، (ص: 286 / ح 327).

(⁴) حلية الأولياء: أبي نعيم، (7/ 308)، وتاريخ أصبهان: أبي نعيم، (1/ 170)، و(2/ 109).

(⁵) معجم ابن الأعرابي، (1/ 399 ح 770).

(⁶) الإرشاد: الخليلي، (1/ 351).

(⁷) السنن الكبرى: للبيهقي، (4/ 35 ح 6857)، و(4/ 36 ح 6858)، والسنن الصغير: للبيهقي، (2/ 16 ح 1056)، ومعرفة السنن والآثار: للبيهقي، (5/ 268 ح 7483). وقال البيهقي: "غَيْرَ أَنَّ بَكْرًا لَمْ يَذْكُرْ عُثْمَانَ تَقَرَّدَ بِهِ هَمَامٌ وَهُوَ ثِقَّةٌ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى عَقِيلٍ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، فَقِيلَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، مَوْصُولًا وَقِيلَ مُرْسَلًا وَمَنْ وَصَلَهُ وَاسْتَقَرَّ عَلَى وَصْلِهِ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَلَيْهِ فِيهِ وَهُوَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ حُجَّةٌ ثِقَّةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ". (4/ 36 ح 6859).

(⁸) مسند أحمد، (9/ 9 ح 4939). قلت: ولم يصرح عن الزهري بالسماع.

(⁹) المصدر نفسه (9/ 9 ح 4940).

(¹⁰) المعجم الكبير: الطبراني، (12/ 286 ح 13133).

(¹¹) ناسخ الحديث ومنسوخه: ابن شاهين، (ص: 290 / ح 329).

(¹²) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (5/ 269 ح 7484). وزاد البيهقي: أَظُنُّهُ قَالَ: "وَعُثْمَانُ... ثم قال: وَرَوَاهُ أَيْضًا جَعْفَرُ بْنُ عَوْفٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، مَوْصُولًا، وَفِيهِ ذَكَرَ عُثْمَانَ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ".

(¹³) مسند أحمد، (10/ 229 ح 6042).

(¹⁴) مسند أبي يعلى الموصلي، (9/ 354 ح 5464). و مسند أبي يعلى الموصلي، (9/ 368 ح 5482).

(¹⁵) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: ابن المنذر، (5/ 380 ح 3036).

(¹⁶) فوائد تمام (1/ 224 ح 538).

وأخرجه الترمذي⁽¹⁾، والنسائي⁽²⁾، وابن الأعرابي⁽³⁾، والطبراني⁽⁴⁾، والخليلي⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾، من طريق زياد بن سعد وبكر بن وائل، وأخرجه الطحاوي⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، من طريق عقيل بن خالد.

وأخرجه النسائي⁽⁹⁾، والطبراني⁽¹⁰⁾، والخليلي⁽¹¹⁾، والبيهقي⁽¹²⁾، من طريق منصور بن المعتمر، وأخرجه أبو نعيم⁽¹³⁾، والخليلي⁽¹⁴⁾ من طريق يحيى بن صالح الوحاظي، وأخرجه الإسماعيلي⁽¹⁵⁾، وابن المقرئ⁽¹⁶⁾ من طريق مالك.

وأخرجه ابن المقرئ من طريق ضمضوم بن أخي الزبيدي⁽¹⁷⁾، وأخرجه الطبراني⁽¹⁸⁾ من طريق العباس بن الحسن؛ جميعهم (سفيان بن عيينة، وابن جريج، وزباد بن سعد، ابن أخي الزهري، وبكر الكوفي، وعقيل بن خالد، ومنصور بن المعتمر، ويحيى بن صالح، ومالك، وضمضوم، والعباس بن الحسن) عن الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، به، بمثله.

(1) سنن الترمذي، (3/ 320 ح 1007)

(2) سنن النسائي (4/ 56 ح 1945)

(3) معجم ابن الأعرابي (1/ 399 ح 770)

(4) المعجم الأوسط: الطبراني، (6/ 167 ح 6096). وفيه لفظة: "عثمان".

(5) الإرشاد: الخليلي، (2/ 817).

(6) السنن الكبرى: للبيهقي، (4/ 36 ح 6859).

(7) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 480 ح 2746)

(8) المعجم الكبير: الطبراني، (12/ 286 ح 13135). والمعجم الأوسط: الطبراني، (6/ 263 ح 6363).

(9) سنن النسائي، (4/ 56 ح 1945)

(10) معجم ابن المقرئ، (ص: 241 ح 783)

(11) الإرشاد: الخليلي، (2/ 817). فيه لفظة: "عثمان".

(12) السنن الكبرى: للبيهقي، (4/ 36 ح 6859)

(13) تاريخ أصبهان: أبي نعيم، (2/ 247)

(14) الإرشاد: الخليلي، (1/ 267 ح 35)

(15) معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، (1/ 314)

(16) معجم ابن المقرئ، (ص: 110 ح 280). و(ص: 211 ح 668).

(17) المصدر نفسه (ص: 241 ح 783)

(18) المعجم الكبير: الطبراني، (12/ 286 ح 13134)

ثانيا - من أخرجه مرسلًا:

أخرجه أحمد⁽¹⁾، وأبو يعلى⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾، من طريق ابن جريج، وأخرجه أحمد⁽⁴⁾، من طريق ابن جريج عن زياد بن سعد، وأخرجه الطحاوي⁽⁵⁾، من طريق يونس بن يزيد الأيلي وأخرجه أحمد⁽⁶⁾، والطحاوي⁽⁷⁾، من طريق عقيل بن خالد، والطبراني⁽⁸⁾، من طريق محمد بن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، وأخرجه ابن حبان⁽⁹⁾ من طريق شعيب بن أبي حمزة، كلهم (ابن جريج، وزياذ بن سعد، ويونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، ومحمد بن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، وشعيب بن أبي حمزة) عن الزهري عن سالم.

دراسة رواية الإسناد:

أولاً - دراسة رواية من أخرجه متصلاً.

أولاً - دراسة رواية من أخرجه بلفظ: "كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ وَخَلْفَهَا".

فيه وهب الله بن راشد، أبو زرعة الحجري⁽¹⁰⁾ المصري، توفي في ربيع الأول سنة إحدى عشرة ومائتين⁽¹¹⁾.

قال أحمد بن سعيد بن أبي مريم: أَرَدْتُ أَنْ أَكْتُبَ عَنْهُ فَفَنَهَانِي عَمِّي⁽¹²⁾ أَنْ أَكْتُبَ⁽¹³⁾، سئل عنه أبو حاتم الرازي: "بين ذلك، قيل له: وهب الله بن راشد، أحب إليك أم وهب بن

(1) مسند أحمد، (10 / 369 / ح 6254).

(2) مسند أبي يعلى الموصلي، (9 / 391 / ح 5519).

(3) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (5 / 269 / ح 7487).

(4) مسند أحمد، (10 / 369 / ح 6254).

(5) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1 / 479 / ح 2743).

(6) مسند أحمد، (10 / 369 / ح 6253).

(7) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1 / 479 / ح 2744).

(8) المعجم الكبير: الطبراني، (12 / 286 / ح 13136). المعجم الأوسط: الطبراني، (5 / 37 / ح 4608).

(9) صحيح ابن حبان، (7 / 320 / ح 3048). وفيه لفظة: "عثمان".

(10) الحجري: هذه النسبة إلى الحجر الذي معناه الحجارة. الأنساب للسمعاني، (4 / 71).

(11) لسان الميزان: ابن حجر، (6 / 235 / رقم 834).

(12) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم، أبو محمد المصري، وقد ينسب إلى جد جده، ثقة ثبت فقيه، مات سنة أربع وعشرين ومائتين، وله ثمانون سنة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 234 / رقم 2286).

(13) الضعفاء الكبير: العقيلي، (4 / 323 / رقم 1925).

راشد؟⁽¹⁾، قال: وهب الله لايقرن إلى ذلك، وهب الله بن راشد محله الصدق⁽²⁾، وقال أبو زرعة الرّازي: "ليس لي به علم؛ لأنني لم أكتب عن أحد عنه"⁽³⁾، وقال ابن حبان: "يخطئ"⁽⁴⁾، وذكره العقيلي في الضّعفاء⁽⁵⁾، وقال الذهبي: "غمزه سعيد بن أبي مريم"⁽⁶⁾، وقال ابن حجر شارحا قول الذهبي: "لعله يريد بذلك قوله -يعني قول ابن أبي مريم: "نهاني عمي عن الكتابة عن أبي زرعة"⁽⁷⁾.

خلاصة القول في الراوي: صدوق له أخطاء.

وفيه يونس بن يزيد بن أبي النّجاد الأيلي، أبو يزيد مولى آل أبي سفيان، ثقة إلا أن في روايته عن الزّهري وهما قليلا وفي غير الزّهري خطأ، مات سنة تسع وخمسين ومائة على الصحيح، وقيل: سنة ستين⁽⁸⁾.

وبقية روايته ثقات.

ثانيا - دراسة رواية من أخرجه بدون لفظ: "خلفها".

فيه يونس بن يزيد الأيلي

وبقية روايته ثقات.

وأما المتابع:

ففيه محمد بن أحمد بن سعيد، أبو جعفر الرّازي، توفي في جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وثلاث مائة⁽⁹⁾، قال الحاكم: "لم ينكر عليه إلا حديث واحد، جمع فيه بين أبي العبّاس

⁽¹⁾ وهب بن راشد الرقي، قال أبو حاتم الرّازي: منكر الحديث، حدث بإحاديث بواطيل. الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9/ 27 / رقم 121).

⁽²⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9/ 27 / رقم 12).

⁽³⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (9/ 27 / رقم 12).

⁽⁴⁾ الثقات: ابن حبان، (9/ 228 / رقم 16150).

⁽⁵⁾ الضّعفاء الكبير: العقيلي، (4/ 323 / رقم 1925).

⁽⁶⁾ ميزان الاعتدال: الذهبي، (4/ 352 / رقم 9429).

⁽⁷⁾ لسان الميزان: ابن حجر، (6/ 235 / رقم 834).

⁽⁸⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 614 / رقم 7919).

⁽⁹⁾ ميزان الاعتدال: الذهبي، (3/ 457 / رقم 7146). قلت: في الإسناد مذكور أبو عبد الله، وذكره الذهبي بأبي جعفر، ولعل له أكثر من كنية.

بن حمزة ومحمد بن نعيم، وكان سنه يحتمل لقي شيوخ الرِّي⁽¹⁾، وقال الذهبي: "لا أعرفه، لكن أتى بخبر باطل، هو آفته" ثم أورد الحديث⁽²⁾.

ثانيا - دراسة رواية من أخرجه مرسلًا:

رجاله كلهم ثقات.

والشاهد جميع رواته ثقات.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف متصلاً، صحيح مرسلًا، للأسباب التالية:

1- لتقرّد وهب بن راشد، وهو صدوق له أخطاء، قال الترمذي: "سألتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ أَخْطَأَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، وَإِنَّمَا يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ"⁽³⁾، وقال البزار: "هَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ يُونُسَ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَهُ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا يَرْوِيهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ"⁽⁴⁾.

2- اضطراب إسناده؛ فروي الحديث متصلاً عن الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَى مُتَّصِلًا عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَوَى تَارَةً عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَاهُ سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ مُتَّصِلًا عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، وَرَوَى -أَيْضًا- مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ مَرَّةً مُتَّصِلًا وَمَرَّةً مُوقُوفًا عَلَى سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي التَّخْرِيجِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِ إِسْنَادِهِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَرَوَاهُ أَكْثَرُ الْحَفَاطِ، أَنَّ الْحَدِيثَ مُرْسَلٌ، رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ عَنْهُ الْبَخَارِيُّ: "هَذَا أَصَحُّ"⁽⁵⁾-يعني المرسل، وقال الإمام أحمد: "إِنَّمَا هُوَ عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلٌ، وَحَدِيثُ سَالِمٍ فَعَلَ ابْنُ عُمَرَ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ كَأَنَّهُ وَهْمٌ"⁽¹⁾، وقال الإمام الترمذي: "وَأَهْلُ الْحَدِيثِ كُلُّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُرْسَلَ فِي ذَلِكَ أَصَحُّ،

(1) لسان الميزان: ابن حجر، (5/ 40 / رقم 137) : وأورد عنه الحاكم الحديث الموقوف الذي أنكره عليه المؤلف.

(2) ميزان الاعتدال: الذهبي، (3/ 457 / رقم 7146).

(3) سنن الترمذي، (3/ 322 / ح 1010).

(4) مسند البزار، (13/ 17 / ح 6314).

(5) سنن الترمذي، (3/ 322 / ح 1010).

(1) المعجم الكبير: الطبراني، (12/ 286 / ح 13133). لم أعثر عليه في كتب الإمام أحمد بن حنبل، ولا في

كتب ابنه.

وَسَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مُوسَى يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: "حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا مُرْسَلٌ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ"⁽¹⁾، وقال -أيضاً أي الترمذي: "وَحَدِيثُ أَنَسٍ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرُ مَحْفُوظٍ"⁽²⁾، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ - يعني الحديث الذي وصله ابن عيينة، وهو الشاهد - وَهُمْ فِيهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَخَالَفَهُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّوَابُ ... فَقَوْلُهُ: وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى آخِرِهِ، مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ، لَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ عُمَرَ"⁽³⁾، وقال الطحاوي: "قَدْ خَالَفَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ كُلُّ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ غَيْرُهُ ... هَذَا الْكَلَامُ كُلُّهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ سَالِمٍ، لَا مِنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَصَارَ حَدِيثًا مُنْقَطِعًا"⁽⁴⁾، قال الخليلي: "يُقَالُ: أَخْطَأَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، حَيْثُ رَفَعَهُ، وَأَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ وَقَفُوهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَأَى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَمْشِيَانِ أَمَامَ الْجَنَازَةِ، وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ مُسْنَدًا، وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ سَمَاعُ ابْنِ جُرَيْجٍ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الزُّهْرِيِّ، إِنَّمَا أَخَذَهُ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الْكَلَابِيِّ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، وَسُفْيَانَ، وَمَنْصُورٍ، وَمَعْمَرٍ مُسْنَدًا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ أَخْطَأَ فِيهِ، حَيْثُ جَمَعَ بَيْنَهُمْ مَرْفُوعًا، وَرَوَاهُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ أَحَدُ النِّقَاطِ، وَهُوَ مِنَ الصَّحَاحِ الْمَعْلُولَاتِ"⁽⁵⁾، وقال ابن عبد البر: "لَمْ يَخْتَلَفْ أَصْحَابُ مَالِكٍ فِي إِرسَالِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْهُ عَنْ بَنِ شِهَابٍ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ أَصْحَابُ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَلَيْهِ فِي تَوْصِيْلِهِ مُسْنَدًا رَوَاهُ عَنْهُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ"⁽⁶⁾، وقال البيهقي: "هَذَا حَدِيثٌ قَدْ أُرْسِلَهُ جَمَاعَةٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، هَكَذَا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، ثُمَّ أُرْسِلَهُ، فَذَكَرُوا فِعْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ مِنْ قَوْلِ سَالِمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ وَصَلَهُ"⁽¹⁾، وقال ابن حجر: "وقد رأى جماعة من الحفاظ والأئمة أن هذا وهم من ابن عيينة والصواب إرساله"⁽²⁾.

(1) سنن الترمذي، (3/ 321).

(2) المصدر نفسه.

(3) نصب الراية، الزيلعي، (2/ 294).

(4) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 480).

(5) الإرشاد: الخليلي، (1/ 351).

(6) الاستذكار: ابن عبد البر، (3/ 20/ رقم 487).

(1) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (5/ 270 ح 7493).

(2) إتحاف المهرة: ابن حجر، (8/ 381).

وأما ما روي من طريق مالك عن الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر مرفوعاً، فهو خطأ، قال الخليلي: "هَذَا مُنْكَرٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقِيلَ: إِنَّ سُفْيَانَ أَخْطَأَ فِيهِ، وَلَهُ عِلَّةٌ ذَكَرْنَاهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضُوعِ"⁽¹⁾.

3- اضطراب متنه؛ فروي الحديث بألفاظ مختلفة فمرة روي بلفظ: "كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ وَخَلْفَهَا"، ومرة بدون كلمة: "خلفها"، وهذا يدل على أنهم أخطأوا في متنه -أيضاً- كما ذكر ابن عبد البر.

المطلب السادس: تضعيف الحديث لبطلان إسناده ومتنه.

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمَّادٍ بْنُ سُفْيَانَ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ»⁽²⁾»⁽³⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ مَوْضُوعٌ لَا يَصِحُّ عَنْ مَالِكٍ، وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي حَدِيثِهِ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

روي الحديث متصلاً ومرسلاً:

⁽¹⁾ الإرشاد: الخليلي، (1/ 267 / ح 35).

⁽²⁾ قال القنازعي: "وَسَبَبُ النَّهْيِ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ الْمُتَمَثِّلَةِ فِي اللَّحْمِ، إِذْ لَا يَدْرِي هَلْ فِي هَذِهِ الْمَذْبُوحَةِ مِثْلَ مَا فِي هَذِهِ الْحَيَّةِ أَمْ لَا". تفسير الموطأ للقنازعي، (1/ 462).

⁽³⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (4/ 322).

⁽⁴⁾ المصدر نفسه.

أولاً- من أخرجه متصلاً:

أخرجه الدارقطني⁽¹⁾، وأبو نعيم⁽²⁾، وابن عبد الهادي⁽³⁾؛ ثلاثهم من طريق يزيد بن عمرو بن البراء الغنوي، به.

ثانياً- من أخرجه مرسلًا:

أخرجه الإمام مالك رحمه الله، قال: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الحديث⁽⁴⁾.

أخرجه الشافعي⁽⁵⁾، ومن طريقه الحاكم⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، وأخرجه الدارقطني⁽⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁾ من طريق القعنبي، وأخرجه البيهقي من طريق ابن بكير؛ ثلاثهم (الشافعي، والقعنبي، وابن بكير) عن مالك، به.

وأخرجه أبو داود⁽¹⁰⁾ من طريق محمد بن الوليد الزبيدي؛ كلاهما (مالك، ومحمد بن الوليد) عن الزهري، عن ابن المسيب، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وللحديث المرفوع شاهد: أخرجه الإمام البزار رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مَعَاذٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ زَهِيرٍ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الحديث⁽¹⁾.

⁽¹⁾ سنن الدارقطني، (4/ 38 ح 3056). بمثله.

⁽²⁾ حلية الأولياء: أبي نعيم، (6/ 334). بمثله.

⁽³⁾ التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (2/ 176 رقم 1420). بمثله.

⁽⁴⁾ موطأ مالك، (2/ 655 ح 64). بمثله.

⁽⁵⁾ الأم للشافعي، (3/ 82). بمثله.

⁽⁶⁾ المستدرک على الصحيحين: الحاكم، (2/ 41 ح 2252). بمثله.

⁽⁷⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (8/ 65 ح 11139) السنن الكبرى: للبيهقي، (5/ 483 ح 10570). بمثله.

⁽⁸⁾ سنن الدارقطني، (4/ 38 ح 3057). بمثله.

⁽⁹⁾ السنن الصغير: البيهقي، (2/ 250 ح 1890). بمثله.

⁽¹⁰⁾ المراسيل لأبي داود، (ص: 166 ح 177). بمثله.

⁽¹⁾ مسند البزار، (12/ 205 ح 5888).

دراسة الإسناد:

أولاً - دراسة الإسناد المرفوع:

فيه يزيد بن مَرْوَانَ الْخَلَّال⁽¹⁾، شيخ من أهل بَغْدَاد، روى عَنْهُ الْعِرَاقِيُّونَ⁽²⁾. قال ابن معين: "كُذَّاب"⁽³⁾، وقالَ عُثْمَانُ الدَّارِمِي: "ضَعِيفٌ، قَرِيبٌ مِمَّا قَالَ يَحْيَى"⁽⁴⁾، وقال الدَّارِقُطَنِي: "ضعيف جداً"⁽⁵⁾، وقال ابن حِبَّان: "كَانَ مِمَّنْ يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثَّقَّاتِ، لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ"⁽⁶⁾، وقال أبو داود⁽⁷⁾، والهيثمي: "ضعيف"⁽⁸⁾، وقال ابن عَدِي: "ليس بذلك المعروف"⁽⁹⁾، وذكره الْعُقَيْلِيُّ⁽¹⁰⁾، وابن الجوزي⁽¹¹⁾ في الضُّعَفَاءِ وَالْمُتْرُوكِينَ، وقال الذَّهَبِيُّ: "شيخٌ مَتَّهَمٌ"⁽¹²⁾.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف جداً، لا يحتجُّ به يروي الموضوعات عن الثَّقَّاتِ. والله أعلى وأعلم.

وفيه يزيد بن عَمْرٍو بن يزيد الْبَرَاءِ الْعَنْوِي⁽¹⁾، يروي عَنْ عبيد الله بن مُوسَى⁽²⁾، ولم أعثر له على ترجمة غير إنَّ ابن حِبَّانَ ذكره في الثَّقَّاتِ، وهذا على طريقته أَنَّهُ يَذْكُرُ الْمَجَاهِيلَ من لم يُذْكَرْ فيهم جرْحاً ولا تعديلاً. والله أعلى وأعلم.

وبقية روايته ثقات.

(1) الْخَلَّال: هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى عَمَلِ الْخَلِّ وَبَيْعِهِ. اللَّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ: ابْنُ الْأَثِيرِ، (1/ 473).

(2) الْمَجْرُوحِينَ: ابْنُ حِبَّانَ، (3/ 105 / رَقْمُ 1184).

(3) تَارِيخُ ابْنِ مَعِينٍ - رِوَايَةُ الدَّارِمِيِّ، (ص: 235 / رَقْمُ 913).

(4) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.

(5) لِسَانُ الْمِيزَانِ: ابْنُ حَجَرٍ، (6/ 293 / رَقْمُ 1048).

(6) الْمَجْرُوحِينَ: ابْنُ حِبَّانَ، (3/ 105 / رَقْمُ 1184).

(7) لِسَانُ الْمِيزَانِ: ابْنُ حَجَرٍ، (6/ 293 / رَقْمُ 1048).

(8) مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ: الْهَيْثَمِيُّ، (7/ 600 / رَقْمُ 12363).

(9) الْكَامِلُ: ابْنُ عَدِيٍّ، (9/ 178 / رَقْمُ 2182).

(10) الضُّعَفَاءُ الْكَبِيرُ: الْعُقَيْلِيُّ، (4/ 389 / رَقْمُ 2007).

(11) الضُّعَفَاءُ وَالْمُتْرُوكُونَ: ابْنُ الْجَوَازِيِّ، (3/ 212 / ح 3803).

(12) تَتَقِيحُ التَّحْقِيقُ: الذَّهَبِيُّ، (2/ 78).

(1) الْعَنْوِيُّ: هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى غَنَى بَنِ يَعْصَرَ، وَقِيلَ: أَعْصَرَ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ، كَانَ يَسْكُنُ الرِّهَاءَ. الْأَنْسَابُ لِلْسَمْعَانِيِّ،

(10/ 86).

(2) الثَّقَّاتُ: ابْنُ حِبَّانَ، (9/ 277 / رَقْمُ 16421).

ثانياً - دراسة الإسناد المرسل:

جميع رواته ثقات، إلا أنه من مراسيل سعيد بن المسيب، ومراسيله صحيحة عند جمهور المحدثين، قال أحمد بن حنبل: "مرسلات سعيد بن المسيب صحاح لا نرى أصح من مراسلاته"⁽¹⁾.

وأما دراسة إسناد الشاهد:

ففيه ثابت بن زهير، يكنى أبا زهير، قال أبو حاتم الرازي: "منكر الحديث، ضعيف الحديث لا يشتغل به"⁽²⁾، قال ابن حبان: "عداده في البصريين، لا يتابع على حديثه، كان يخطيء حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا"⁽³⁾، وقال الدارقطني: "منكر الحديث"⁽⁴⁾، وقال الذهبي: "تركوه"⁽⁵⁾.

خلاصة القول في الراوي: منكر الحديث.

قلت: وهذا مما انفرد به، قال البزار: "وهذا اللفظ لا نعلم رواه عن نافع إلا ثابت، وثابت رجل من أهل البصرة"⁽⁶⁾.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف جداً متصلاً، صحيح مرسلاً؛ للأسباب التالية:

1- الذي أسنده يزيد بن مروان، وهو ضعيف جداً في الحديث لا يحتج به يروي الموضوعات عن الثقات، وقد تفرد بهذه الرواية عن مالك، قال الدارقطني: "تفرد به يزيد بن مروان، عن مالك بهذا الإسناد، ولم يتابع عليه، وصوابه في الموطأ عن ابن المسيب مرسلاً"⁽¹⁾، وقال أبو نعيم: "غريب من حديث مالك، عن الزهري، عن سهل تفرد به يزيد بن عمرو، عن يزيد"⁽²⁾، وقال البيهقي: "هكذا روي مرسلاً وغلط فيه يزيد بن مروان

⁽¹⁾ شرح علل الترمذي: ابن رجب، (1/ 539). وانظر (ص: 274).

⁽²⁾ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (2/ 452 / رقم 1819).

⁽³⁾ المجروحين: ابن حبان، (1/ 206 / رقم 166).

⁽⁴⁾ الضعفاء والمتروكون: الدارقطني، (1/ 261).

⁽⁵⁾ المغني في الضعفاء: الذهبي، (1/ 120 / رقم 1032).

⁽⁶⁾ مسند البزار، (12/ 205 / ح 5888).

⁽¹⁾ سنن الدارقطني، (4/ 38 / ح 3056).

⁽²⁾ حلية الأولياء: أبي نعيم، (6/ 334).

الْخَلَّالُ، فَرَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ مَوْصُولًا وَهُوَ بَاطِلٌ⁽¹⁾، وَقَالَ
-أَيْضًا- وَقَدْ أَكَّدَ الشَّافِعِيُّ هَذَا الْمُرْسَلَ بِمُرْسَلٍ آخَرَ: عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَرَّةَ، عَنْ رَجُلٍ
مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "نَهَى أَنْ يُبَاعَ حَيٌّ بِمَيِّتٍ"⁽²⁾.

2- مخالفته للنُّقَات، فقد رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ مَرْسَلًا، وَرَوَاهُ هُوَ مُتَّصِلًا، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "هَذَا هُوَ
الصَّحِيحُ -يعني المرسل، وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ مَرْوَانَ الْخَلَّالُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ
سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَلَطَ فِيهِ"⁽³⁾، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: "وَقَدْ
رُفِعَ لَكِنْ مِنْ طَرِيقٍ لَا تَرْتَضِي"⁽⁴⁾، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "وَرَوَاهُ شَيْخٌ مَتَّهَمٌ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ
الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ مَرْفُوعًا"⁽⁵⁾. وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَعْلَمُ.

وَأَمَّا الشَّاهِدُ فَضَعِيفٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ فِيهِ ثَابِتَ بْنِ زُهَيْرٍ.

(1) السنن الصغير: البيهقي، (2/ 250 / ح 1890).

(2) المصدر نفسه (2/ 250 / ح 1891).

(3) السنن الكبرى: للبيهقي، (5/ 483 / ح 10570).

(4) التحقيق في مسائل الخلاف: ابن الجوزي، (2/ 176 / رقم 1419).

(5) تنقيح التحقيق: الذهبي، (2/ 78).

المبحث الثاني

تضعيف الحديث بعِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا فِي الْإِسْنَادِ وَالْأُخْرَى فِي الْمَتْنِ

قد بَيَّنَّتْ في المباحث السَّابِقَةِ في إِسْنَادِ الْحَدِيثِ أَوْ فِي مَتْنِهِ كَافِيَةٌ لِتَضْعِيفِ الْحَدِيثِ، فَكَيْفَ بِهِ إِذَا احْتَوَى عَلَى عِلَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَكَانَ مِنْ مَنَهِجِ الْإِمَامِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنْ يَضَعِّفَ الْحَدِيثَ لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَكَانَ تَضْعِيفُهُ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

المطلب الأول: تضعيفُ الحديث لعدم ثبوته من جهة النقل ومخالفةِ متنه.

من منهج ابن عبد البر في تضعيف الحديث؛ أَنَّهُ يَذْكُرُ عِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ: وَهِيَ عَدَمُ ثُبُوتِ الْحَدِيثِ نَقْلًا، وَكَذَلِكَ مَخَالَفَةُ النَّاسِ لِذَلِكَ الْمَتْنِ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ:

قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ⁽¹⁾، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ لَهُ: «إِذَا رَفَعَ أَحَدُكُمْ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ الْآخِرِ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ أَحَدٌ فَقَدْ أَجْزَأَتْهُ صَلَاتُهُ» ⁽²⁾.

نقد الحديث:

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: "وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يَثْبُتُ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، وَالنَّاسُ عَلَى خِلَافِهِ" ⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

روي الحديث بلفظين مختلفين، على النحو التالي:

أولاً- من أخرجه بلفظ: «إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ آخِرِ السُّجُودِ ثُمَّ أَحَدٌ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ»

وروي بإسنادين مختلفين، على النحو التالي:

أولاً- من أخرجه بعدم زيادة راو في الإسناد:

⁽¹⁾ هكذا وجدته في التمهيد عن عبد الله بن عمر، والصواب أنه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وأورده مرة أخرى في التمهيد من طريق عبد الله بن المبارك، وقال فيه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

⁽²⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (10/ 195).

⁽¹⁾ المصدر نفسه.

أخرجه أبو داود الطيالسي رحمه الله، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنُ أَنْعُمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ آخِرِ السُّجُودِ ثُمَّ أَحْدَثَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ»⁽¹⁾.

ثانيا - من أخرجه بزيادة راو في الإسناد:

أخرجه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنُ أَنْعُمٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ رَافِعٍ، وَبَكْرَ بْنَ سَوَادَةَ، أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَحْدَثَ - يَعْنِي الرَّجُلَ - وَقَدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ فَقَدْ جَارَتْ صَلَاتُهُ»⁽²⁾.

أخرجه الطحاوي⁽³⁾، والبغوي⁽⁴⁾، والمزي⁽⁵⁾ من طريق ابن المبارك.

وأخرجه الطحاوي⁽⁶⁾ من طريق معاذ بن الحكم، وأخرجه البيهقي⁽⁷⁾، من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي؛ كلاهما (معاذ بن الحكم، وعبد الله بن مسلمة) عن عبد الرحمن بن زياد، به، بنحوه.

وذكره الطحاوي معلقاً⁽¹⁾، وكذلك البيهقي⁽²⁾. بنحوه.

ثانيا - من أخرجه بلفظ: «إِذَا أَحْدَثَ الْإِمَامُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ».

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني رحمه الله، قال: عن الثوري، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَحْدَثَ الْإِمَامُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ حِينَ يَسْتَوِي قَاعِدًا، فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ، وَصَلَاةُ مَنْ وَرَاءَهُ عَلَى مِثْلِ صَلَاتِهِ»⁽³⁾.

⁽¹⁾ مسند أبي داود الطيالسي، (4/ 12 / رقم 2366).

⁽²⁾ سنن الترمذي، (2/ 261 / ح 408).

⁽³⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 274 / رقم 1636).

⁽⁴⁾ شرح السنة: البغوي، (3/ 276 / رقم 750).

⁽⁵⁾ تهذيب الكمال: المزي، (17/ 84).

⁽⁶⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 274 / رقم 1637).

⁽⁷⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (2/ 199 / ح 2823).

⁽¹⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 275 / رقم 1640).

⁽²⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (3/ 101 / رقم 3876).

⁽³⁾ مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (2/ 353 / رقم 3673).

أخرجه أبو داود من طريق زهير⁽¹⁾، ومن طريقه الدارقطني⁽²⁾، والبغوي⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، وأخرجه البزار⁽⁵⁾ من طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربي، وأخرجه الطوسي من طريق عبد الله بن يزيد القصير⁽⁶⁾، وأخرجه الطحاوي⁽⁷⁾ من طريق أبو عبد الرحمن المقرئ، وأخرجه الدارقطني⁽⁸⁾، والخطيب البغدادي⁽⁹⁾ من طريق مروان بن معاوية الفزاري، وأخرجه الطبراني⁽¹⁰⁾، والدارقطني⁽¹¹⁾، والبيهقي⁽¹²⁾، من طريق سفيان الثوري، سنتهم؛ (زهير، وعبد الرحمن بن محمد، وعبد الله بن يزيد، أبو عبد الرحمن المقرئ، ومروان بن معاوية، وسفيان الثوري) عن عبد الرحمن بن زياد، به، بنحوه.

متابعة للحديث:

تابع أبو شجاع بن الوليد عبد الرحمن بن زياد في الرواية عن عبد الرحمن بن رافع وبكر بن سودة عن عبد الله بن عمرو، قال الإمام الطوسي رحمه الله، نا أبو سعيد الأشج قال نا أبو بدر شجاع ابن الوليد عن عبد الرحمن بن رافع وبكر بن سودة عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا قَضَى الْإِمَامُ وَقَعَدَ فَأَخَذَتْ فَقَدْ تَمَّ الصَّلَاةَ وَمَنْ خَلْفَهُ أَتَمَّ الصَّلَاةَ مَعَهُ»⁽¹⁾.

دراسة رواية الإسناد:

أولاً- دراسة رواية من أخرجه بلفظ: «إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ آخِرِ السُّجُودِ ثُمَّ أَحَدَثَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ».

(1) سنن أبي داود، (1/ 167/ رقم 617).

(2) سنن الدارقطني، (2/ 217/ رقم 1423).

(3) شرح السنة: البغوي، (3/ 276/ رقم 751).

(4) السنن الكبرى: للبيهقي، (2/ 250/ رقم 2970).

(5) مسند البزار، (6/ 421/ رقم 2451).

(6) مختصر الأحكام: الطوسي، (2/ 356/ رقم 393).

(7) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 274/ رقم 1638).

(8) سنن الدارقطني، (2/ 216/ رقم 1422).

(9) تاريخ بغداد: الخطيب، (15/ 191/ رقم 4437).

(10) المعجم الكبير: الطبراني، (13/ 53/ رقم 130).

(11) سنن الدارقطني، (2/ 217/ رقم 1424).

(12) السنن الكبرى: للبيهقي، (2/ 199/ رقم 2822).

(1) مختصر الأحكام: الطوسي، (2/ 355/ ح 392).

الوجه الأول:

فيه عبد الرحمن بن رافع التتوخي⁽¹⁾، المصري، قاضي إفريقية، مات سنة ثلاث عشرة ومائة، ويقال بعدها⁽²⁾.

قال البخاري: "في حديثه مناكير"⁽³⁾، وذكره -أيضاً- في الضعفاء⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم الرّازي: "شيخ مغربي إن صحَّ الرواية عنه"⁽⁵⁾، وقال ابن حبان: "لا يحتجُ بخبره إذا كان من رواية عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وإنَّما وقع المناكير في حديثه من أجله"⁽⁶⁾، وقال في موضع آخر: "من ثقات المصريين، وإنَّما وقعت المناكير في روايته من جهة عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي لا من جهته"⁽⁷⁾، وقال أبو العرب: "كان أحد الفقهاء العشرة الذين أرسلهم عمر بن عبد العزيز ليفقهوا أهل إفريقية"⁽⁸⁾، وقال السّاجي: "فيه نظر"⁽¹⁾، وقال البناني: "فيه نظر، وهو غيره مشهور"⁽²⁾.

وقال الذهبي: "منكر الحديث"⁽³⁾، وقال ابن حجر: "ضعيف"⁽⁴⁾.

وفيه عبدُ الرحمن بنُ زياد بن أنعم الإفريقي قاضيها، ضعيف في حفظه، مات سنة ست وخمسين ومائة، وقيل: بعدها وقيل جاز المائة ولم يصح، وكان رجلاً صالحاً⁽⁵⁾.
وبقية رجاله ثقات.

الوجه الثاني:

(1) التتوخي: هذه النسبة إلى تتوخ وهو اسم لعدة قبائل اجتمعوا قديماً بالبحرين وتحالفوا على التناصر فاقاموا هناك فسموا تتوخا والتتوخ الإقامة. الباب في تهذيب الأنساب: ابن الأثير، (1/ 225).

(2) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 340 / رقم 3856).

(3) التاريخ الكبير: البخاري، (5 / 280 / رقم 912).

(4) الضعفاء الصغير: البخاري، (ص: 84 / رقم 213).

(5) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5 / 232 / رقم 1100).

(6) الثقات: ابن حبان، (5 / 95 / رقم 4018).

(7) مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان، (ص: 195 / رقم 938).

(8) تهذيب التهذيب: ابن حجر، (6 / 168 / رقم 348).

(1) المصدر نفسه.

(2) المرجع السابق.

(3) الكاشف: الذهبي، (1 / 626 / رقم 3189).

(4) تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 340 / رقم 3856).

(5) المصدر نفسه (ص: 340 / رقم 3862).

فيه نفس رواية الوجه الأول إلا أنَّ فيه راو زيادة وهو بكر بن سواده⁽¹⁾، فقد تابع عبد الرحمن بن رافع في الرواية عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

ثانيا - دراسة رواية من أخرجه بلفظ: «إِذَا أَخَذَ الْإِمَامُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ».

فيه نفس رواية الوجهين الأوليين من الإسناد الأول، إلا أنَّ فيه راو زيادة وهو بكر بن سواده، فقد تابع عبد الرحمن بن رافع في الرواية عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

وبقية روايته ثقات.

وأما المتابع ففيه شجاع بن الوليد بن قيس السكوني⁽²⁾، أبو بدر الكوفي، صدوق ورع له أوهام، مات سنة أربع ومائتين⁽³⁾.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ للأسباب الآتية:

1- فيه عبد الرحمن بن زياد وهو ضعيف، ويوافق ذلك قول العلماء، قال البزار: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رَافِعٍ لَا نَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ إِلَّا الْإِفْرِيقِيُّ، وَلَمْ يَكُنْ بِحَافِظٍ لِلْحَدِيثِ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا إِلَّا هَذَا الطَّرِيقُ"⁽¹⁾، وقال البيهقي: "وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ يَنْفَرِدُ بِهِ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ عَلَيْهِ فِي لَفْظِهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحْتَجُّ بِهِ كَانَ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ لَا يُحَدِّثَانِ عَنْهُ لِضَعْفِهِ وَجَرَّحَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْحَفَاطِ"⁽²⁾، وقال في موضع آخر: "حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَرَوَاهُ الْقَعْنَبِيُّ، عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ"⁽³⁾، وقال -أيضاً: "عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْإِفْرِيقِيُّ، قَدْ ضَعَّفَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ: يَحْيَى بْنُ

⁽¹⁾ بكر بن سواده بن ثمامة الجذامي، أو ثمامة المصري، ثقة فقيه، مات سنة بضع وعشرين ومائة. تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 126/ رقم 742).

⁽²⁾ السكوني: نسبة إلى السكون، وهو بطن من كندة، وهو السكون بن أشرس بن ثور بن عفير وهو كندة السكوني الكندي، انظر: الأنساب للسمعاني، (7/ 165)، وانظر: معجم البلدان (2/ 487).

⁽³⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 264/ رقم 2750).

⁽¹⁾ مسند البزار، (6/ 421/ رقم 2451).

⁽²⁾ السنن الكبرى: للبيهقي، (2/ 250/ رقم 2970).

⁽³⁾ المصدر نفسه.

سَعِيدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَغَيْرُهُمْ⁽¹⁾، وقال الذهبي بعد ذكره للحديث: "وهذا من مناكيره"⁽²⁾ -يعني حديث الدراسة.

2- فيه اضطراب في الإسناد؛ فمرة يرويه عبد الرحمن بن زياد عن عبد الرحمن بن رافع لوحده ومرة يقرنه مع بكر بن سواده، ذكر ابن أبي حاتم الحديث معلقاً، وقال: سمعت أبي يقول: "حديث منكر"⁽³⁾، وقال الإمام الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ، وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ"⁽⁴⁾، وقال الطوسي: "هَذَا إِسْنَادٌ لَيْسَ بِذَلِكَ، وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِيهِ"⁽⁵⁾. وقال البغوي: "وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ، وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ"⁽⁶⁾.

3- فيه اضطراب في المتن؛ فمرة روي "إِذَا رَفَعَ أَحَدُكُمْ رَأْسَهُ"، ومرة "إِذَا أَحَدُتَ الْإِمَامَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ"، ومرة "إِذَا أَحَدُتَ الرَّجُلَ"، ويوافق ذلك ما ذكره العلماء، قال الطحاوي: "إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ، فَرَوَاهُ قَوْمٌ هَكَذَا، وَرَوَاهُ آخَرُونَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ"⁽⁷⁾، وقال البيهقي: "وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ"⁽¹⁾، وقال الألباني: "فهذا اضطراب شديد في لفظ الحديث، مما يزيده ضعفاً على ضعف"⁽²⁾.

وأما المتابع ففيه شجاع بن الوليد، وهو صدوق ورع له أوهام، ولعل هذا الحديث من أوهامه والله أعلم، قال النووي: "ضعيف باتفاق الحفاظ، ضعفه مشهور"⁽³⁾.

(1) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (3/ 102 / رقم 3877).

(2) ميزان الاعتدال: الذهبي، (2/ 560).

(3) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، (5/ 232 / رقم 1100).

(4) سنن الترمذي، (2/ 261 / ح 408).

(5) مختصر الأحكام: الطوسي، (2/ 356 / رقم 393).

(6) شرح السنة: البغوي، (3/ 277).

(7) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 274 / رقم 1637).

(1) معرفة السنن والآثار: البيهقي، (3/ 102 / ح 3878).

(2) ضعيف أبي داود: الألباني، (1/ 214).

(3) انظر: المجموع شرح المذهب: النووي، (3/ 481).

المطلب الثاني: تضعيفُ الحديثِ لاضطرابِ إسناده، واختلافِ متنه.

مما تبيّن في المباحث السابقة أنّ الإضطراب في إسناد الحديث والاختلاف في متنه من أسباب ضعف الحديث؛ ولذا كان من منهج الإمام ابن عبد البرّ تضعيف الحديث لهذا الأمر، ومن أمثلة ذلك:

قال الإمام ابن عبد البرّ رحمه الله تعالى: "إِنَّ طَاوُسًا رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ صَلَّى فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ رَكْعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثَلَاثَ رَكْعَاتٍ ثُمَّ سَجَدَ"⁽¹⁾.

نقد الحديث:

قال الإمام ابن عبد البرّ رحمه الله تعالى: "حَدِيثُ طَاوُسٍ هَذَا مُضْطَرِبٌ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا.

ورواه غير الثوري، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَمْ يَذْكُرْ طَاوُسًا⁽²⁾.
وَوَقَّعَهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَعَلَهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَهَذَا الْإِضْطِرَابُ يُوجِبُ طَرَحَهُ، وَاخْتُلِفَ أَيْضًا فِي مَتْنِهِ، فَقَوْمٌ يَقُولُونَ: أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ فِي رَكْعَةٍ، وَقَوْمٌ يَقُولُونَ ثَلَاثَ رَكْعَاتٍ فِي رَكْعَةٍ، وَلَا يَقُومُ بِهَذَا الْإِخْتِلَافِ حُجَّةٌ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

روي الحديث من هذا الطريق بعدة ألفاظ، على النحو التالي:

أولاً- من ذكر فيه ثلاث ركعات في سجدتين.

أخرجه الترمذي رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ «صَلَّى فِي كُسُوفٍ، فَقَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ قَرَأَ، ثُمَّ رَكَعَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَالْأُخْرَى مِثْلُهَا»⁽²⁾.

⁽¹⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (3/ 306).

⁽²⁾ لم أعر عليه.

⁽¹⁾ التمهيد: ابن عبد البر، (3/ 306).

⁽²⁾ سنن الترمذي، (2/ 446 ح 5603).

وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ: الْحَدِيثُ بِمَعْنَاهُ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ⁽¹⁾.

ثانياً - من أخرجه بلفظ: "صَلَّى بِهِمْ فِي كُسُوفِ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ".

روي بهذا اللفظ مرفوعاً متصلاً، ومرسلاً، وروي موقوفاً على ابن عباس، على النحو التالي:

1 - من أخرجه مرفوعاً متصلاً:

أخرجه ابن أبي شيبة، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، وَأَبْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ»⁽²⁾.

أخرجه من طريقه مسلم⁽¹⁾، ومن طريق آخرين⁽²⁾، وأحمد⁽³⁾، والدارمي⁽⁴⁾، وأبو داود⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، وابن خزيمة⁽⁷⁾، وأبو عوانة⁽⁸⁾، وابن المنذر⁽⁹⁾، والطحاوي⁽¹⁰⁾، وابن الأعرابي⁽¹¹⁾،

⁽¹⁾ صحيح مسلم، (2/ 623).

⁽²⁾ مصنف ابن أبي شيبة، (2/ 217 ح 8300).

⁽¹⁾ صحيح مسلم، (2/ 627 ح 908). بمثله.

⁽²⁾ المصدر نفسه (2/ 627 ح 909). بمعناه.

⁽³⁾ مسند أحمد، (5/ 290 ح 3236). بمثله.

⁽⁴⁾ سنن الدارمي، (2/ 955 ح 1567). بمثله.

⁽⁵⁾ سنن أبي داود، (1/ 308 ح 1183). بمعناه.

⁽⁶⁾ سنن النسائي، (3/ 129 ح 1468). بمعناه.

⁽⁷⁾ صحيح ابن خزيمة، (2/ 317 ح 1385). بمعناه.

⁽⁸⁾ مستخرج أبي عوانة، (7/ 6 ح 2514). بمعناه، (7/ 6 ح 2515). بمثله.

⁽⁹⁾ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: ابن المنذر، (5/ 301 ح 2904). بمعناه.

⁽¹⁰⁾ شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 327 ح 1920). بمعناه.

⁽¹¹⁾ معجم ابن الأعرابي، (1/ 282 ح 530). بمثله.

والطبراني⁽¹⁾، والدارقطني⁽²⁾، وأبو نعيم⁽³⁾ والبيهقي⁽⁴⁾، والبغوي⁽⁵⁾؛ جميعهم من طرق عن سفيان الثوري، به.

2- من أخرجه مرفوعاً مرسلًا:

أخرجه ابن أبي شيبة رحمه الله تعالى، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ عَبَّاسٍ⁽⁶⁾.

3- من أخرجه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه:

أخرجه الشافعي رحمه الله تعالى، قال: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عيينة، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ طَاوُسًا، يَقُولُ: «خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى بِنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي صُفَّةٍ زَمَزَمَ⁽¹⁾ سِتَّ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ»⁽²⁾.

وأخرجه ابن المنذر⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، من طريق سفيان بن عيينة، عن سليمان الأحول، عن طاوس، الحديث.

وأخرجه عبد الرزاق⁽⁵⁾، ومن طريقه ابن المنذر⁽⁶⁾، وأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁷⁾؛ كلاهما (عبد الرزاق، وابن أبي شيبة) من طريق ابن جريج، عن سليمان الأحول، عن طاوس، أَخْبَرَهُ أَنَّ

(1) المعجم الكبير: الطبراني، (11/ 52 ح 11019)، والدعاء للطبراني، (ص: 613 / ح 2233) بمعناه.
(2) سنن الدارقطني، (2/ 417 ح 1791). بمعناه، (2/ 417 ح 1791). بمثله.
(3) المسند المستخرج على صحيح مسلم: أبي نعيم، (2/ 493 ح 2043). بمثله.
(4) السنن الكبرى: البيهقي، (3/ 456 ح 6323)، ومعرفة السنن والآثار: البيهقي، (5/ 149 ح 7111) بمعناه.

(5) شرح السنة: البغوي، (4/ 378). بمعناه.
(6) مصنف ابن أبي شيبة، (2/ 217 ح 8301).
(1) قال بدر الدين العيني: "الصُّفَّةُ، بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء، قال ابن النِّين: صفة زمزم، قيل: كانت أبنية يصلِّي فيها ابن عباس، والصُّفَّةُ موضع مظلل يجعل في دار أو في حوش. عمدة القاري: العيني، (7/ 81).

(2) مسند الشافعي، (ص: 178).
(3) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: ابن المنذر، (5/ 301 ح 2902).
(4) شرح معاني الآثار: الطحاوي، (1/ 327 ح 1920).
(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، (3/ 102 ح 4934).
(6) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: ابن المنذر، (5/ 302 ح 2906). بمثل لفظ عبد الرزاق.
(7) مصنف ابن أبي شيبة، (2/ 217 ح 8307). بمثل لفظ عبد الرزاق.

ابن عَبَّاسٍ، «وَكَسَفَتِ الشَّمْسُ» فَصَلَّى عَلَى ظَهْرِ صُفَّةٍ زَمَزَمَ رَكْعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ. وَاللَّفْظُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ.

تنبيه: خالف ابنُ عيينةَ ابنَ جريج حيث جعل في كل ركعة ثلاث ركعات، وابن جريج جعل في كل ركعة أربع ركعات، وانفقا في وقفه على ابن عباس رضي الله عنهما، وبذلك يكون ابن جريج قد وافق سفيان الثوري في عدد الركعات، مع مخالفته له في الإسناد كما هو مبين آنفا.

دراسة الإسناد:

روي الحديث من هذا الطريق بعدة ألفاظ، على النحو التالي:

أولاً - دراسة إسناد من أخرجه بلفظ: "ثلاث ركعات في سجدين".

فيه حبيب بن أبي ثابت قيس، ويقال: هند بن دينار، أبو يحيى الكوفي، مات سنة تسع عشرة ومائة⁽¹⁾.

قال ابن حجر: "ثقة، فقيه، جليل، وكان كثير الإرسال، والتدليس"⁽²⁾، وذكره في طبقات المدلسين في المرتبة الثالثة، ولم يصرح بالسماع في الطرق التي وقفت عليها⁽¹⁾، قال البيهقي: "حبيب بن أبي ثابت، وإن كان من الثقات فقد كان يدلس، ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاوس، ويحتمل أن يكون حمله عن غير موثق به عن طاوس"⁽²⁾.

قلت: ولكن رواية الإمام مسلم لحبيب عن طاوس دون أن يصرح بالسماع، فيها دلالة على ثبوت سماعه منه، وعدم تدليسه في هذه الرواية، قال ابن الملقن: "ولك أن تقول: حبيب هذا من الأثبات الأجلاء، فلعل إخراج مسلم له لكونه ثبتاً عنده سماعه من طاوس، وهذا هو عذر الترمذي أيضاً في كونه صححه في جامعه"⁽³⁾؛ وعليه فلا يضر عدم تصريحه بالسماع، لأن سماعه قد ثبت عند الإمام مسلم، كما تبين ذلك من عمله، الذي بينته آنفاً.

⁽¹⁾ تقريب التهذيب: ابن حجر، (ص: 150 / رقم 1084).

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽¹⁾ طبقات المدلسين: ابن حجر، (ص: 69/1).

⁽²⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (3 / 456 / ح 6323).

⁽³⁾ البدر المنير: ابن الملقن، (5 / 122).

وله شاهد -أيضاً- من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، عند الإمام مسلم،
كما بيّنت في التّخريج.

وبقية رجاله ثقات.

ثانياً - دراسة إسناد من أخرجه بلفظ: "صَلَّى بِهِمْ فِي كُسُوفٍ ثَمَانٍ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ".
روي بهذا اللفظ مرفوعاً متصلاً، ومرسلاً، وروي موقوفاً على ابن عباس، على النحو
التّالي:

1- من أخرجه مرفوعاً متصلاً:

فيه حبيب بن أبي ثابت، وهو ثقة، فقيه، كثير الإرسال والتّدليس.
وفيه سفيان بن سعيد الثّوري، الإمام، المشهور، الفقيه، العابد، الحافظ الكبير، وصفه
النّسائي وغيره بالتّدليس، وقال البخاري: "ما أقلّ تدليسه"⁽¹⁾، ولا تضرّ عنعنته في الحديث؛ لأنّه
ممن قُبِلت عنعنته عند العلماء؛ ولذا جعله ابن حجر في المرتبة الثّانية من المدلسين.
جميع رواته ثقات.

2- دراسة إسناد من أخرجه مرفوعاً مرسلًا:

جميع رواته ثقات، إلا أنّ فيه حبيب بن أبي ثابت، وسفيان الثّوري، وسبقت دراستهما
آنفاً، وهو مرسل أرسله طاوس.

وقد خالف فيه وكيع كلّ الثّقات ممن رواه عن سفيان الثّوري مرفوعاً متصلاً.

3- دراسة إسناد من أخرجه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه:

روي من وجهين:

الأوّل منهما: من طريق سفيان بن عيينة، جميع رواته ثقات إلا أنّ فيه سفيان بن عيينة
الهالكي، الكوفي، ثم المكي، الإمام المشهور، فقيه الحجاز في زمانه، كان يدلس لكن لا يدلس
إلا عن ثقة، وادّعى ابن حبان أنّ ذلك كان خاصّاً، ووصفه النّسائي، وغيره بالتّدليس⁽¹⁾.

والثّاني: من طريق ابن جريج، جميع رواته ثقات إلا أنّ فيه: عبد الملك بن عبد العزيز
بن جريج، المكي، فقيه، الحجاز، مشهور بالعلم والثّبت، كثير الحديث، وصفه النّسائي وغيره
بالتّدليس، قال الدّارقطني: شرّ التّدليس، تدليس ابن جريج فإنّه قبيح التّدليس لا يدلس إلا فيما

(1) طبقات المدلسين: ابن حجر، (ص: 32/ رقم 51).

(1) المصدر نفسه (ص: 32/ رقم 52).

سمعه من مجروح"⁽¹⁾، لذا ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين، ولم يصرح في حديثنا بالسَّماع من سليمان الأحول.

لكن قد وقع بين الوجهين اختلاف في المتن، وكذلك قد خالفا سفيان الثوري من الثقات الذي رفعه، كما بيّنت في التّخريج.

الحكم على الحديث:

الحديث المرفوع المتّصل صحيح بكلا اللَّفظين، بل اللَّفظ الثاني أخرجه مسلم في صحيحه، والأوّل له شاهد عند مسلم في صحيحه من حديث جابر رضي الله عنهما؛ وكلا الحديثين جميع رواتهما ثقات، وأمّا ذكر ثلاث ركعات في كل ركعة في اللَّفظ الأوّل، وفي الثاني أربع ركعات في الرّكعة فلا تعارض في ذلك بينهما؛ وإنّما ذلك من باب التّنوّع لا من باب التّعارض بين الروايات.

قال الترمذي: "حديث حسن صحيح ... وقد صحّ عن النَّبي صَلَّى الله عليه وسلّم كلتا الروايتين: صحّ عنه أنّه صَلَّى أربع ركعات في أربع سجّات، وصحّ عنه أنّه صَلَّى ستّ ركعات في أربع سجّات، وهذا عند أهل العلم جائز على قدر الكسوف"⁽²⁾، وقال البيهقي: "فممن ذهب إليه -أي إلى التّصحیح- إسحاق بن راهويه، ومحمّد بن إسحاق بن خزيمة، وأبو بكر بن إسحاق الضّبي، وأبو سليمان الخطّابي، واستحسنه أبو بكر بن محمد بن إبراهيم بن المنذر صاحب الخلافيات"⁽¹⁾.

وأما قول الشّافعي لمّا قيل له: لِمَ لم تثبته؟ فقال: "هو من وجه منقطع، ونحن لا نثبت المنقطع على وجه الانفراد، ووجه نراه والله أعلم غلطاً"⁽²⁾، وقول ابن حبان: "خبر حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عن ابن عباس أنّ النَّبي صَلَّى الله عليه وسلّم صَلَّى في كُسُوفِ الشَّمْسِ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ حَبِيبًا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ طَاوُسٍ هَذَا الْخَبَرَ"⁽³⁾.

قلت: لكن سماعه ثبت لدى الإمام مسلم لما ذكرته في دراسة الإسناد.

⁽¹⁾ طبقات المدلسين: ابن حجر، (ص: 41 / رقم 83).

⁽²⁾ سنن الترمذي، (2 / 447).

⁽¹⁾ معرفة السنن والآثار: البيهقي، (5 / 152 / رقم 7136).

⁽²⁾ اختلاف الحديث: الشافعي، (8 / 639).

⁽³⁾ صحيح ابن حبان، (7 / 98).

وأما قول البخاري: "أصحُّ الرِّوَايَاتِ عندي في صلاة الكسوف، أربع ركعات في أربع سجّادات" ⁽¹⁾، وقول البيهقي: "وأما محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله فإنّه أعرض عن هذه الرِّوَايَاتِ التي فيها خلاف رواية الجماعة" ⁽²⁾.

قلت: وهذا لا يُجزم به أنّه يَضَعُفُ ما روي من ألفاظ أخرى غير هذه الرِّوَايَةِ في صلاة الكسوف؛ لأنّ كلامه هذا قد يُفهم منه، أنّ أصحَّ ما في هذا الباب ما ذكره، وغيره صحيح ولكنّه دونه صحة، لا أنّه ضعيف.

وأما قول الإمام ابن تيمية: "ومثّل ما روى مسلم أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم صلّى الكسوف ثلاث ركوعات وأربع ركوعات انفرد بذلك عن البخاري فإنّ هذا ضَعْفُه حدّاق أهل العلم، وقالوا: إنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم، وفي نفس هذه الأحاديث التي فيها الصّلاة بثلاث ركوعات وأربع ركوعات أنّه إنّما صلّى ذلك يوم مات إبراهيم، ومعلوم أنّ إبراهيم لم يمت مرّتين ولا كان له إبراهيمان، وقد تواتر عنه أنّه صلّى الكسوف يومئذ ركوعين في كل ركعة، كما روى ذلك عنه عائشة وابن عبّاس وابن عمرو وغيرهم؛ فلهذا لم يرو البخاري إلا هذه الأحاديث وهذا حذف من مسلم؛ ولهذا ضعف الشافعي وغيره أحاديث الثلاثة والأربعة ولم يستحبوا ذلك وهذا أصحُّ الروايتين عن أحمد" ⁽³⁾.

قلت: يجاب عليه بما ذكرته عن الترمذي أنفا.

وأما **المرسل المرفوع شاذّ**؛ لمخالفة وكيع للنّقّات الذين روه مرفوعا كما بيّنت في التّخريج ودراسة الإسناد.

وأما **الموقوف فشاذّ** -أيضاً؛ لوقوع الاختلاف في المتن، وكذلك قد خالفا سفيان الثّوري من النّقّات الذي رفعه، كما بيّنت في التّخريج.

قال البيهقي: "وقد روى سليمان الأحول عن طاوس، عن ابن عبّاس من فعله أنّه صلاها ستّ ركعات في أربع سجّادات فخالفه في الرّفْع والعدد جميعاً" ⁽¹⁾.

⁽¹⁾ العلل الكبير: الترمذي، (ص: 97).

⁽²⁾ السنن الكبرى، البيهقي، (3/ 456 / ح 6323).

⁽³⁾ مجموع الفتاوى: ابن تيمية، (18/ 18).

⁽¹⁾ السنن الكبرى: البيهقي، (3/ 456 / ح 6323).

وقال ابن حجر: "هذا موقف صحيح إلا أنَّ بن عيينة خولف فيه رواه بن جريج عن سليمان فقال ركعتين في كل ركعة أربع ركعات"⁽¹⁾.

قلت: خالفا النَّقَات في رفعه، واختلفا في عدد الرُّكَّعات، كما سبق بيانه، قال بدر الدين العيني: "وبين الروايتين مخالفة"⁽²⁾. والله أعلى وأعلم.

⁽¹⁾ فتح الباري: ابن حجر، (2/ 540).

⁽²⁾ عمدة القاري: العيني، (7/ 81).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبذكره تنتزل الرحمات، وبشكره تزيد الخيرات، الحمد لله العليم الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع، والوصول إلى نهايته، فكم من نهاية كانت بداية لانطلاقة أخرى، فهو سبحانه الذي يعطي دون انقطاع، ويمنح دون سؤال، ويبعث في النفس همة في السير على درب العلماء.

فما هذا إلا جهد مقل، ولا ندعي فيه الكمال، ولكن عذرنا أننا بذلنا فيه قصارى جهدنا، فإن أصبنا فمن الله وذالك مرادنا، وإن أخطأنا فلنا شرف المحاولة والتعلم، ولقد ختمت هذا الختام مقاتلي، وعلى الإله توكلني وثنائي، إن كان توفيق فمن ربّ الورى، والعجز للشيطان والأهواء.

وفي الختام أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً متقبلاً في الأعمال الصالحات، نافعاً لطلبة العلم، ولكل من يقف عليه، مثيراً للمكتبة الإسلامية ولجميع المكتبات العلمية، وأستعرض في هذه الخاتمة أبرز النتائج، وبعض التوصيات:

أولاً - نتائج البحث:

1. إن الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى كان من أبرز علماء زمانه في الحديث وعلومه والفقه وأصوله، وغيرها من العلوم الشرعية الأخرى، حتى أصبح شيخ الإسلام، وحافظ بلاد المغرب باعتراف العلماء له بذلك.

2. اختلف العلماء في مذهبه الفقهي، حيث جعله البعض من الشافعية بسبب انتصاره لمذهب الإمام الشافعي في مسألة البسمة، إذ أُلّف فيها مؤلفاً حيث جعل البسمة آية من الفاتحة، خلاف ما عُرف به المالكية بقولهم: بأنها ليست بآية من الفاتحة، والحق أنه مالكي المذهب، بل من محققي أئمة هذا المذهب ومجتهديه، وإن خالفهم في هذه المسألة، فإنه من المتبعين للدليل لا من المقلدين من غير معرفة للدليل.

3. كان رحمه الله تعالى في عقيدته على منهج السلف الصالح في مسائل الاعتقاد؛ حيث لا يثبت وجود الله عز وجل إلا بتصديق النبيين بأعلام النبوة ودلائل الرسالة، لا من قبل حركة، ولا من باب الكل والبعض، ولا من باب كان ويكون التي هي طريقة الفلاسفة والمتكلمين، وكذلك يثبت الأسماء والصفات كما جاءت في الأدلة الشرعية من غير تحريف، ولا تكييف، ولا تشبيه، ولا تأويل، ولا تعطيل.

4. صنّف الإمام ابن عبد البرّ رحمه الله تعالى مصنّفات كثيرة في علوم شتّى، حتّى كثرت توافيفه، وعرفت بين أهل العلم، وأصبح من أكابر المصنّفين في زمانه، وكانت كتبه عمدة لمن جاء بعده من العلماء.
5. الإمام ابن عبد البرّ رحمه الله من القلّة القليلة من العلماء الذين جمعوا بين فني الرواية والدراية، حيث شهد له من قبل الأئمة الأجلاء برسوخ قدمه، وعلو كعبه فيهما، فقد نقد الأسانيد ومتونها، وميّز صحيحها من سقيمها، ووضّح العلّة فيها، بكشف أخطاء رواتها ومعرفة مراتبهم جرحاً وتعديلاً، ومن تُقبل روايته منهم ومن ترد، ولا أعدو الصّواب حين أقول: إنّه علّم هذه العلوم في زمانه، وممّن دارت عليهم آن ذاك.
6. يُقوّي رحمه الله تعالى الحديث الذي لم يصحّ سنده باستفاضته، وإجماع عمل أهل العلم عليه.
7. يقدّم رحمه الله تعالى رواية الأكثر عدداً من النّقات على غيرها إن اختلف فيها الرواة النّقات.
8. يحكم بضعف الحديث بذكر السّبب غالباً، بل يذكر في بعض الأحاديث أكثر من سبب لضعفه، وإن كان للحديث أكثر من طريق ضعيفة كان يوردها ويبين سبب ضعفها، وكان أحياناً لا يذكر سبب الضّعف، ويكتفي بإطلاق الضّعف عليه أو على إسناده.
9. يورد رحمه الله تعالى الحديث الضّعيف الذي لا يتقوّى عنده، ثمّ يُردفه بالمقبول في بابه، لإبراز علّته، وأمّا إن كان يتقوّى عنده فكان يردفه بمعضده في بابه إن وجد.
10. وافق رحمه الله تعالى العلماء المتقدّمين في جميع مصطلحاته التي أطلقها على العلل التي اعتبرها سبباً في تضعيف الأحاديث التي حكم عليها بالضعف، ومن هذه المصطلحات: (الاضطراب، الانقطاع، الارسال، القلب، التدليس، الاختلاط، الجهالة، سوء الحفظ والضبط)، وغيرها ممّا أوردته في الدّراسة.
11. لم يكن رحمه الله تعالى يفرّق بين الشاذ والمنكر، كما هو منهج المتقدّمين من علماء الحديث، فكان يطلق الشاذ والمنكر، ويريد بهما مخالفة الرّأوي لمن هو أولى منه، وكان إطلاقه للمنكر أكثر، وللشاذ نادراً.
12. يُطلق رحمه الله تعالى أحياناً مصطلح المنقطع ولا يحصره فيما سقط من وسط إسناده راوٍ أو أكثر، الذي يُعرف بالمنقطع عند المتأخّرين، وإنّما يقصد جميع أنواع الحديث

الضعيف بسبب الانقطاع في إسناده، وكان أحياناً يطلق على كل نوع من أنواع المنقطع مصطلحاً مغايراً عن الآخر على ما هو معروف في كتب المصطلح عند المتأخرين، والمرسل عنده ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ونصّ على أنّ الإجماع على ذلك، ولم يكن يحتج به، كسائر جمهور علماء الحديث.

13. مصادره رحمه الله تعالى في تضعيفه للحديث، كانت على النحو الآتي:

أ- أقوال السابقين له من علماء الحديث ممن حكموا على الحديث.

ب- معرفته بأحوال رواة الحديث، وجمعه لطرقه وروايته، ومقارنتها.

14. يذكر الأحاديث التي يضعفها أحياناً بدون إسناد، وأحياناً أخرى يذكرها بإسناده، ويبين حكمها قبل إيراد إسناده مرة، وأخرى بعد إيرادها بإسناده.

15. يذكر اختلاف ألفاظ الحديث، ليبين العلة فيه، فيرويه بوجوه مختلفة.

16. يترخص بالعمل في الحديث الضعيف في فضائل الأعمال كجمهور أهل العلم.

17. يضعف الحديث من جهة إسناده أحياناً مع الاكتفاء بذلك، ولم يقصد بذلك الحكم على الإسناد دون المتن، وإنما كان يقصد الحكم على المتن من خلاله متبوعاً في ذلك منهج المتقدمين من علماء الحديث، وهذا خلاف ما هو مشهور عند أكثر متأخري علماء الحديث ومعاصريهم الذين يفرقون في حكمهم بين الإسناد والمتن، وأخرى يضعف الحديث من جهة إسناده ومتمته.

18. جهل رحمه الله تعالى حال بعض الرواة، فضعف الحديث لأجل جهالتهم، وقد عرفهم غيره من النقاد، فصح حديثهم عند معرفة أنهم ثقات، وهؤلاء نادر جداً، وهذا مما يدل على سعة اطلاعه على الرواة وأحوالهم.

19. اتضح من خلال الدراسة أنّ الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى كان من المعتدلين في الحكم على الأحاديث بالضعف، وظهر ذلك من خلال مقارنة حكمه مع الأحكام التي توصّلت إليها بعد الدراسة، فقد وافقته في جميع أحكامه على هذه الأحاديث إلا ثلاثة أحاديث.

20. إنّ بعض الأحاديث التي حكم عليها رحمه الله تعالى بالضعف قد كان منها صحيحاً بنفسه وإنما ضعفها بعدم معرفة رواتها وقد عرفت، وأخرى قد تقوّت بالمتابعات والشواهد.

21. لقد كان لدى الإمام ابن عبد البر رحمه الله منهج في تضعيف الأحاديث، من جهة

الإسناد والمتن، تتلخص بالتالي:

أولاً- من جهة الإسناد:

1. تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ في إسناده من هو ضعيف.
2. تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ راويه وَهَمَ في إسناده أو أخطأ فيه.
3. تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ في إسناده من هو سيءُ الحفظِ كثيرُ الخطأ.
4. تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ في إسناده من لا يُحتجُّ به.
5. تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ في إسناده من هو مجهول.
6. تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ في إسناده من هو متروك.
7. تضعيفُ الحديث؛ لأنَّ في إسناده من هو منسوب إلى الكذبِ أو مُنَّهَمَّ به.
8. تضعيفُ الحديث لانقطاع في إسناده.
9. تضعيفُ الحديث لإرسالٍ في إسناده.
10. تضعيفُ الحديث لتدليس في إسناده.
11. تضعيفُ الحديث لاختلاطِ راويه في إسناده.
12. تضعيفُ الحديث لاضطرابٍ في إسناده.
13. تضعيفُ الحديث لمخالفةٍ في إسناده (شدوذٍ أو نكارةٍ).
14. تضعيفُ الحديث لاختلافِ روايته بين الوصلِ والارسال.
15. تضعيفُ الحديث لاختلافِ روايته بين الرفعِ والوقف.
16. تضعيفُ الحديث بقوله: في إسناده نَظَر.
17. تضعيفُ الحديث بقوله: إسناده لَيِّنٌ ضعيفٌ.
18. تضعيفُ الحديث بقوله: إسناده ضعيفٌ، أو ليس بالقوي.
19. تضعيفُ الحديث بقوله: إسناده لَيِّن.
20. تضعيفُ الحديث بقوله: مظلمُ الإسناد.
21. تضعيفُ الحديث بقوله: لم يقيم إسناده فلان.
22. تضعيفُ الحديث بقوله: لم يسمع من فلان.
23. تضعيفُ الحديث بقوله: مُجْتَمَعٌ على ضَعْفِهِ من جهةٍ إسناده.
24. تضعيفُ الحديث بقوله: لا يصحُّ سَنَدًا.

ثانيًا - من جهة المتن:

1. تضعيف الحديث لتفرد راويه في متنه.
2. تضعيف الحديث لإدراج في متنه.
3. تضعيف الحديث لأنَّ مثته لا يُشبهه ألفاظُ النبيِّ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ.
4. تضعيفُ الحديث لأنَّ مثته منكرٌ أو موضوعٌ.
5. تضعيفُ الحديث بقوله: معلولٌ عند أهل العلم في الحديث.
6. تضعيفُ الحديث بقوله: مخالفٌ للآثارِ الثابتة.

ثالثًا - من جهة الإسناد والمتن:

1. تضعيفُ الحديث لقصورِ روايته في إتقانِ إسناده ومثته.
2. تضعيفُ الحديث لاضطرابِ إسناده ومثته.
3. تضعيفُ الحديث لقلبِ إسناده ومثته.
4. تضعيفُ الحديث لنكارةِ إسناده ومثته.
5. تضعيفُ الحديث لخطأٍ في إسناده ومثته.
6. تضعيفُ الحديث لبطلانِ إسناده ومثته أو وضعه.
7. تضعيفُ الحديث لعدم ثبوته من جهةِ الثَّقلِ ومُخالفةِ مثته.
8. تضعيفُ الحديث لاضطرابِ إسناده، واختلافِ مثته.
22. هناك فرق بين الحكم بصحة الحديث وتحسينه وبين العمل به، وذلك أنَّ النَّصَّحَ أو التَّحْسِينَ على مُقتضى الصَّنَاعَةِ الحديثية شيءٌ والعمل بالحديث شيءٌ آخر، فقد يكون الحديث معمولًا به ولا يكون صحيحًا أو حسنًا.
23. من علم بيان صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من سقيمه، وتخلَّفَ عن ذلك أو تكاسل عن تأدية النصِّح الذي أمر الله تعالى به لكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم فهو غاشٌّ للدين. والله تعالى أعلم.

ثانيًا - التَّوصِيَّات:

1. ضرورة الاعتناء بكتب الإمام ابن عبد البر رحمه الله، ومحاولة تحقيق ما لم يحقق منها، ووضع الشُّروح على ما لم يُشرح، وكذلك التَّعرف على منهجه في جميع العلوم التي برع فيها، ومنها علم اللغة والأدب كغيره من العلوم الشرعية.
2. ضرورة إرشاد طلبة العلم الشرعي نحو دراسة كتب الإمام ابن عبد البر رحمه الله، ومن كان في منزلته من أئمة النَّقد، والفقهاء الذين عليهم التَّعويل والمرجع، فيدرسونه منهجهم في معرفة العلل وأنواعها، ويعرفون مصطلحاتهم، وعباراتهم ودلالاتها، فهذا من الجهود في استكمال حفظ السُّنة النبوية.
3. إنَّ الواجب على كلِّ من استطاع التَّمييز بين المقبول والمردود، أن لا ينقل إلا ما صح عن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم، ولا يحدث النَّاس إلا ما قُبِلَ مخرجه؛ إذ في المَقْبُول ما يُغني عن المردود.
4. أوصي الباحثين بدراسة منهج الإمام ابن كثير في تضعيف الأحاديث من خلال كتابه التفسير، ومنهج الإمام الشُّوكاني في تضعيف الأحاديث من خلال كتابه نيل الأوطار. وفي الختام، أسأل الله ﷻ أن يجزي الإمام ابن عبد البر عَنَّا وعن أمة الإسلام خير الجزاء، وأن يثيبه خير المثوبة، وأن يتغمَّده بواسع رحمته، وأن يجمعنا به على حوضِ نبينا ﷺ. وكذلك أعتذر لكلِّ من قرأ هذه الرِّسالة عن التَّقصير في البحث، وذلك لقلَّة الدَّراية والبضاعة، وأقول كما القائل:

وإنَّ تجدَ عيبًا فسُدِّ الخَلَلَا فَجَلَّ من لا عيبَ فيه وَعَلَا⁽¹⁾.

(1) ابن الصائغ، اللحة في شرح الملحة (921/2).

المصادر المراجع

المصادر المراجع

-القرآن الكريم

- 1- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمداني الجورقاني (ت 543هـ)، تحقيق وتعليق/ الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، ط4/ 1422 هـ - 2002 م، عدد الأجزاء: 2.
- 2- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت 840هـ)، تقديم/ فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، تحقيق/ دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، ط1/ 1420 هـ - 1999 م، عدد الأجزاء: 9 (8 ومجلد فهارس).
- 3- الآثار لمحمد بن الحسن، الامام الحافظ ابي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق/ أبو الوفا الأفغاني، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عدد الأجزاء: 2.
- 4- الآثار، أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبة الأنصاري (ت182هـ)، تحقيق/ أبو الوفا، دار الكتب العلمية - بيروت، عدد الأجزاء: 1.
- 5- الأحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت287هـ)، تحقيق/ باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية - الرياض، ط1/ 1411 هـ - 1991م، عدد الأجزاء: 6.
- 6- أحاديث أبي عروبة الحراني برواية أبي أحمد الحاكم، أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السلمي الجَزْري الحرَّاني (ت 318هـ)، تحقيق/ د عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، شركة الرياض - السعودية - الرياض، ط1/ 1419 هـ - 1998، عدد الأجزاء: 1.
- 7- الأحاديث المختارة، المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحيهما، أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت643هـ)، تحقيق/ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر - بيروت، ط3/ 1420 هـ - 2000م، عدد الأجزاء: 13.

- 8- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، نقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت702هـ)، تحقيق/ مصطفى شيخ مصطفى، ومدثر سندس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1/ 1426هـ - 2005م.
- 9- أحكام الجنائز، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت1420هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، ط4/ 1406هـ - 1986م.
- 10- الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت581هـ)، تحقيق/ أم محمد بنت أحمد الهليس، أشرف عليه وراجعاه وقدم له: خالد بن علي بن محمد العنبري، مكتبة ابن تيمية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، مكتبة العلم، جدة - المملكة العربية السعودية، ط1/ 1413هـ - 1993م، عدد الأجزاء: 2.
- 11- أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت370هـ)، تحقيق/ عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1415هـ - 1994م، عدد الأجزاء: 3.
- 12- الأحكام الوسطى من حديث النبي - صلى الله عليه وسلم، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت581هـ)، تحقيق/ حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض - المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ - 1995م، عدد الأجزاء: 4.
- 13- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت456هـ)، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، تقديم/ إحسان عباس، دار الآفاق الجديد - بيروت، عدد الأجزاء: 8.
- 14- أحوال الرجال، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت259هـ)، تحقيق/ صبحي البديري السامرائي، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1405هـ، عدد الأجزاء: 1.
- 15- إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت505هـ)، دار المعرفة - بيروت، عدد الأجزاء: 4.

- 16- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (ت 272هـ)، تحقيق/ د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر - بيروت، ط2/ 1414، عدد الأجزاء: 6 أجزاء في 3 مجلدات.
- 17- اختلاف الحديث، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت 204هـ)، دار المعرفة - بيروت، 1410هـ - 1990م، يقع الكتاب في الجزء الثامن من كتاب الأم، فهو مطبوع ملحقاً به.
- 18- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت 923هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية - مصر، ط7/ 1323 هـ، عدد الأجزاء: 10.
- 19- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت 446هـ)، تحقيق/ د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، ط1/ 1409، عدد الأجزاء: 3.
- 20- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (ت 1420هـ)، إشراف/ زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط2/ 1405 هـ - 1985م، عدد الأجزاء: 9.
- 21- الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم (ت 378 هـ)، تحقيق/ يوسف بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية بالمدينة، ط1/ 1994 م، عدد الأجزاء: 4.
- 22- الاستنكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحقيق/ سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1421 هـ - 2000م، عدد الأجزاء: 9.
- 23- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحقيق/ علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، ط1/ 1412 هـ - 1992م، عدد الأجزاء: 4.
- 24- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت 1014هـ)، تحقيق/ محمد الصباغ، دار الأمانة / مؤسسة الرسالة - بيروت، عدد الأجزاء: 1.

- 25- أسماء المدلسين، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق/ محمود محمد محمود حسن نصار، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: 1
- 26- أشرف على تحقيقه وتخريره أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومبي الهندي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومبي بالهند، ط1/ 1423 هـ - 2003 م، عدد الأجزاء: 14.
- 27- الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني الشافعي (ت 852هـ)، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1415 هـ، عدد الأجزاء: 8.
- 28- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت 507هـ)، تحقيق/ محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1419 هـ - 1998 م، عدد الأجزاء: 5.
- 29- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني (ت 584هـ)، دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، ط2/ 1395 هـ.
- 30- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، تحقيق/ محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1411 هـ - 1991 م، عدد الأجزاء: 4.
- 31- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15/ أيار / مايو 2002 م.
- 32- أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام، لسان الدين بن الخطيب السلماني، تحقيق/ سيد كسروي حسندار، الكتب العلمية، عدد الأجزاء: 2.
- 33- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت 841هـ)، تحقيق/ علاء الدين علي رضا، دار الحديث - القاهرة، ط1/ 1988 م، عدد الأجزاء: 1.

- 34- إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماکولا)، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت 629هـ)، تحقيق/ د. عبد القيوم عبد ريب النبي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1/ 1410، عدد الأجزاء: 5.
- 35- إكمال المعلم بفوائد مسلم، أبو الفضل عياض بن موسى بن عمرو بن اليحصبي السبتي (ت 544هـ)، تحقيق/ د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر - مصر، ط1/ 1419هـ - 1998م، عدد الأجزاء: 8.
- 36- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطي بن قليج بن عبد الله البكري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (ت 762هـ)، تحقيق/ أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1/ 1422 هـ - 2001 م، عدد الأجزاء: 12.
- 37- الإكمال في رفع الارتياح عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماکولا (ت 475هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة ط1/ 1411هـ - 1990م، عدد الأجزاء: 7.
- 38- الأم، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي (ت 204هـ)، دار المعرفة - بيروت، 1410هـ - 1990م، عدد الأجزاء: 8.
- 39- أمالي ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي (ت 430هـ)، ضبط نصه/ أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ط1/ 1418 هـ - 1997 م، عدد الأجزاء: 1.
- 40- أمالي ابن سمعون الواعظ، ابن سمعون الواعظ، أبو الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنيس البغدادي (ت 387هـ)، دراسة تحقيق/ الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط1/ 1423 هـ - 2002 م، عدد الأجزاء: 1.
- 41- أمالي المحاملي، أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي (ت 330هـ)، رواية ابن مهدي الفارسي، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن مهدي الفارسي (416هـ)، تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي، دار النوادر، ط1/ 1427 هـ - 2006 م، عدد الأجزاء: 1.

- 42- الإنباه على قبائل الرواة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحقيق/ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان، ط1/ 1405هـ - 1985م، عدد الأجزاء: 1.
- 43- الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت 562هـ)، تحقيق/ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، ط1/ 1382هـ - 1962م، عدد الأجزاء: 1.
- 44- الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحقيق/ عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، أضواء السلف - السعودية، ط1/ 1417هـ / 1997م.
- 45- الأوائل لابن أبي عاصم، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت 287هـ)، تحقيق/ محمد بن ناصر العجمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، عدد الأجزاء: 1.
- 46- الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت 319هـ)، راجعه وعلق عليه/ أحمد بن سليمان بن أيوب، تحقيق/ مجموعة من المحققين، دار الفلاح - الأردن، ط1/ 1430هـ - 2009م، عدد الأجزاء: 15.
- 47- البحر الزخار مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت 292هـ)، تحقيق/ محفوظ الرحمن زين الله - وعادل بن سعد - وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1/ 2009م، عدد الاجزاء: 18.
- 48- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت 774هـ)، دار الفكر، عام النشر: 1407هـ - 1986م، عدد الأجزاء: 15.
- 49- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت 804هـ)، تحقيق/ مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - السعودية، ط1/ 1425هـ - 2004م، عدد الأجزاء: 9.

- 50- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (ت 282هـ)، المنتقى/ أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (ت 807 هـ)، تحقيق/ د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، ط1/ 1413 - 1992، عدد الأجزاء: 2.
- 51- بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (ت 660هـ)، تحقيق/ د. سهيل زكار، دار الفكر، عدد الأجزاء: 12.
- 52- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت 599هـ)، دار الكاتب العربي - القاهرة، عام النشر: 1967 م.
- 53- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، تحقيق/ الدكتور ماهر ياسين الفحل، دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1/ 1435 هـ - 2014 م، عدد الأجزاء: 1.
- 54- بهجة المجالس وأنس المجالس، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع.
- 55- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عذاري المراكشي، أبو عبد الله محمد بن محمد (ت نحو 695هـ)، تحقيق ومراجعة: ج. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت - لبنان، ط3/ 1983 م، عدد الأجزاء: 2.
- 56- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى : 628هـ)، تحقيق/ د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة - الرياض، ط1/ 1418هـ-1997م، عدد الأجزاء : 6 (5 أجزاء ، ومجلد فهارس).
- 57- تاريخ ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (ت 749هـ)، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، ط1/ 1417هـ - 1996م، عدد الأجزاء: 2.
- 58- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت 233هـ)، تحقيق/ د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، عدد الأجزاء: 1.

- 59- تاريخ ابن معين رواية الدوري، أبوزكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي (ت233هـ)، تحقيق/ د. أحمد محمد أنور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط1/ 1399 هـ - 1979م، عدد الأجزاء: 4.
- 60- تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفى، أبو سعيد (ت 347هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1421 هـ، عدد الأجزاء: 2.
- 61- تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي، المعروف بابن شاهين (ت385هـ)، تحقيق/ صبحي السامرائي، الدار السلفية - الكويت، ط1/ 1404 هـ - 1984م.
- 62- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي، المعروف بابن شاهين (ت385هـ)، تحقيق/ عبد الرحيم محمد القشقرى، ط1/ 1409 هـ - 1989م، عدد الأجزاء: 1.
- 63- تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت 430هـ)، تحقيق/ سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1410 هـ - 1990م، عدد الأجزاء: 2.
- 64- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1/ 2003م، عدد الأجزاء: 15.
- 65- التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ)، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ، مكتبة دار التراث - حلب ، القاهرة، ط1/ 1397 - 1977، عدد الأجزاء: 3.
- 66- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت 279هـ)، تحقيق/ صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط1/ 1427 هـ - 2006 م، عدد المجلدات: 4.

- 67- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت 279هـ)، تحقيق/ صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط1/ 1427 هـ - 2006 م، عدد المجلدات: 2.
- 68- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ)، الطبعة، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، عدد الأجزاء: 8.
- 69- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحقيق/ الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1/ 1422 هـ - 2002 م، عدد الأجزاء: 16.
- 70- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت 571هـ)، تحقيق/ عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر 1415 هـ - 1995 م، عدد الأجزاء: 80 (74 و 6 مجلدات فهرس).
- 71- التبيين لأسماء المدلسين، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت 841هـ)، تحقيق/ يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1406 هـ - 1986 م، عدد الأجزاء: 1.
- 72- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت 1353هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، عدد الأجزاء: 10.
- 73- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت 826هـ)، تحقيق/ عبد الله نواره، مكتبة الرشد - الرياض، عدد الأجزاء: 1.
- 74- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج على ترتيب المنهاج للنووي، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت 804هـ)، تحقيق/ عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء - مكة المكرمة، ط1/ 1406، عدد الأجزاء: 2.
- 75- التحقيق في مسائل الخلاف، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق/ مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1415 هـ، عدد الأجزاء: 2.

- 76- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق/ أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، عدد الأجزاء: 2.
- 77- تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1/ 1419هـ - 1998م، عدد الأجزاء: 4.
- 78- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليعصبى (ت544هـ)، المحققون: جزء 1: ابن تايوت الطنجي، 1965 م، جزء 2، 3، 4: عبد القادر الصحراري، 1966 - 1970 م، جزء 5: محمد بن شريفة، جزء 6، 7، 8: سعيد أحمد أعراب 1981-1983م، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: 8.
- 79- الترغيب في الدعاء، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (ت600هـ)، تحقيق/ فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم - بيروت، عدد الأجزاء: 1.
- 80- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (ت656هـ)، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1417، عدد الأجزاء: 4.
- 81- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت303هـ)، تحقيق/ الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ط1/ 1423هـ، عدد الأجزاء: 1.
- 82- تصحيح الفصيح وشرحه، أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت347هـ)، تحقيق/ د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، عام النشر: 1419هـ - 1998م، عدد الأجزاء: 1.
- 83- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، طبقات المدلسين: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق/ د. عاصم عبد الله القريوتي، مكتبة المنار - عمان، ط1/ 1403هـ - 1983م.
- 84- تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير، موقع الإسلام.

- 85- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت 385هـ)، تحقيق/ خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، ط1/ 1414 هـ - 1994 م، عدد الأجزاء: 1.
- 86- تعليقة على العلل لابن أبي حاتم، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي (ت 744هـ)، تحقيق/ سامي بن محمد بن جاد الله، تقديم/ فضيلة الشيخ المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد، أضواء السلف، الرياض، ط1/ 1423 هـ - 2003 م، عدد الأجزاء: 1.
- 87- تعليق التعليق على صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق/ سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن، ط1/ 1405، عدد الأجزاء: 5.
- 88- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت 327هـ)، تحقيق/ أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط3/ 1419 هـ.
- 89- تفسير عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت 211هـ)، دراسة وتحقيق/ د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ سنة 1419هـ، عدد الأجزاء: 3.
- 90- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق/ محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، ط1/ 1406 هـ - 1986 م.
- 91- التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلسي (ت 658هـ)، عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة - لبنان، سنة النشر: 1415 هـ - 1995 م، عدد الأجزاء: 4.
- 92- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1419 هـ - 1989 م، عدد الأجزاء: 4.

- 93- تلخيص المتشابه في الرسم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحقيق/ سَكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1/ 1985 م، عدد الأجزاء: 2.
- 94- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحقيق/ مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: 1387 هـ، عدد الأجزاء: 24.
- 95- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (ت 963هـ)، تحقيق/ عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1399 هـ، عدد الأجزاء: 2.
- 96- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق/ مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، دار الوطن - الرياض، ط1/ 1421 هـ - 2000 م.
- 97- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت 744هـ)، تحقيق/ سامي بن محمد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف - الرياض، ط1/ 1428 هـ - 2007 م، عدد الأجزاء: 5.
- 98- التَّوْبِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت 1182هـ)، تحقيق/ د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، ط1/ 1432 هـ - 2011 م، عدد الأجزاء: 11.
- 99- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت 310هـ)، تحقيق، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة، عدد الأجزاء: 2.
- 100- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله/ شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية - بيروت، عدد الأجزاء: 4.

- 101- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة ط1/ 1326هـ، عدد الأجزاء: 12.
- 102- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبى المزى (ت 742هـ)، تحقيق/ د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1/ 1400هـ - 1980م، عدد الأجزاء: 35.
- 103- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت 804هـ)، تحقيق/ دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق - سوريا، ط1/ 1429هـ - 2008م، عدد الأجزاء: 36 (33 و 3 أجزاء للفهارس).
- 104- تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط10/ 1425هـ - 2004م، عدد الأجزاء: 1.
- 105- الثالث عشر من فوائد ابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت 381هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط1/ 2004.
- 106- الثاني من فوائد أبي عثمان البحيري، أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بَحِيرِ الْبَحِيرِيِّ، النَّيْسَابُورِيُّ (ت 451هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط1/ 2004.
- 107- الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي الدارمي البستي (ت 354هـ)، طبع بإعانة/ وزارة المعارف للحكومة الهندية، تحت مراقبة/ د. محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، ط1/ 1393هـ - 1973م، عدد الأجزاء: 9.
- 108- جامع البيان في تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري (ت 310هـ)، تحقيق/ عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1/ 1422هـ - 2001م، عدد الأجزاء: 26.

- 109- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلاني (ت761هـ)، تحقيق/ حمدي عبد الحميد السلفي، عالم الكتب - بيروت، ط3/ 1407 هـ - 1986م، عدد الأجزاء: 1.
- 110- الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير، أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (ت189هـ)، مؤلف النافع الكبير: أبو الحسنات محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي (ت1304هـ)، عالم الكتب - بيروت، ط1/ 1406 هـ.
- 111- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق/ د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير - بيروت، ط3/ 1407 هـ - 1987م، عدد الأجزاء: 6.
- 112- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحقيق/ أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1/ 1414 هـ - 1994 م، عدد الأجزاء: 2.
- 113- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (ت 488هـ)، الدار المصرية للتأليف والنشر - القاهرة، عام النشر: 1966 م.
- 114- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1/ 1271 هـ - 1952م، عدد الأجزاء: 9.
- 115- جزء آدم بن أبي إياس، آدم بن أبي إياس: عبد الرحمن ويقال: ناهية بن محمد بن شعيب الخراساني المروزي أبو الحسن العسقلاني، مولى بنى تيم أو تميم (ت 221هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط1/ 2004.
- 116- جزء القراءة خلف الإمام، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ)، حققه وعلق عليه/ الأستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه: الأستاذ محمد عطا الله خليف الفوحباني، المكتبة السلفية، ط1/ 1400 هـ - 1980 م، عدد الأجزاء: 1.

- 117- جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت 381هـ)، تحقيق/ أبو الفضل الحويني الأثري، دار الصحابة للتراث - طنطا، ط1/ 1411، عدد الأجزاء: 1.
- 118- جزء فيه من حديث أبي الحسين عبد الوهاب بن الحسن الكلابي عن شيوخه، أبو الحسين عبد الوهاب بن الحسن بن الوليد بن موسى الكلابي الدمشقي (ت 396هـ)، تحقيق/ مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، ط1/ 1427 هـ - 2006 م، عدد الأجزاء: 1.
- 119- جزء من حديث الأوزاعي لابن حذلم، الإمام الحافظ أبو الحسن أحمد بن سليمان بن أيوب بن عبد الله بن حذلم (ت 347 هـ)، تحقيق/ أبو عبد الرحمن مسعد السعدني، شريف بن أبي العلا العدوي، دار ماجد عسيري للنشر والتوزيع، جدة، ط1/ 2000 م، عدد الأجزاء: 1.
- 120- جمهرة أنساب العرب، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت 456هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1403/ 1983، عدد الأجزاء: 1.
- 121- الجهاد لابن المبارك، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المزوزي (ت 181هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه/ د. نزيه حماد، الدار التونسية - تونس، تاريخ النشر: 1972م، عدد الأجزاء: 1.
- 122- الجوهر النقي على سنن البيهقي، علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو الحسن، الشهير بابن التركماني (ت 750هـ)، دار الفكر.
- 123- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، أبو عبد الرحمن محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر شرف الحق الصديقي العظيم آبادي (ت 1329هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2/ 1415هـ، عدد الأجزاء: 14.
- 124- حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (ت 1138هـ)، دار الجيل - بيروت، بدون طبعة، (نفس صفحات دار الفكر، الطبعة - الثانية).
- 125- حجة الوداع، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت 456هـ)، تحقيق/ أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع - الرياض، ط1/ 1998م، عدد الأجزاء: 1.

- 126- حديث الزهري، عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف العوفي، الزهري، القرشي، أبو الفضل البغدادي (ت 381هـ)، دراسة وتحقيق/ الدكتور حسن بن محمد بن علي شبالة البلوط، أضواء السلف، الرياض، ط1/ 1418 هـ - 1998 م، عدد الأجزاء: 1.
- 127- حديث خالد بن مرداس السراج، خالد بن مرداس أبو الهيثم السراج (ت 231هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط1/ 2004.
- 128- حديث لوين المصيصي، أبو جعفر محمد بن سليمان بن حبيب بن جبير الأسدي المصيصي المعروف بـ لوين (ت 245هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط1/ 2004.
- 129- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت 430هـ)، دار السعادة - مصر، دار الكتاب العربي - بيروت، 1394 هـ - 1974 م، عدد الأجزاء: 10.
- 130- الحنائيات (فوائد أبي القاسم الحنائي)، أبو القاسم الحسين بن محمد بن إبراهيم بن الحسين الدمشقي، الحنائي (ت 459هـ)، تخريج/ النخشي، خالد رزق محمد جبر أبو النجا، أضواء السلف، ط1/ 1428 هـ - 2007 م، عدد الأجزاء: 2.
- 131- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى : 676هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، ط1/ 1418 هـ - 1997 م، عدد الأجزاء : 2.
- 132- خلاصة البدر المنير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت 804هـ)، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط1/ 1410 هـ - 1989 م، عدد الأجزاء: 2.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال البغدادي الحنبلي (ت 311هـ)، تحقيق/ الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1424 هـ - 2003 م، عدد الأجزاء: 1.
- 133- الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، أبو بكر البيهقي (384 هـ - 458 هـ)، تحقيق ودراسة/ فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو

شذا النحال، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1/ 1436 هـ - 2015 م، عدد الأجزاء: 8.

134- خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ)، تحقيق/ د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية - الرياض، عدد الأجزاء: 1.

135- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : 852هـ)، تحقيق/ السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر / دار المعرفة - بيروت، عدد الأجزاء : 2.

136- الدرة الثمينة في أخبار المدينة، محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار (ت 643هـ)، تحقيق/ حسين محمد علي شكري، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، عدد الأجزاء: 1.

137- الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1413، عدد الأجزاء: 1

138- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجدي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت 458هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1405هـ، عدد الأجزاء: 7.

139- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت 799هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث للطبع والنشر - القاهرة، عدد الأجزاء: 2.

140- ديوان الإسلام، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت 1167هـ)، تحقيق/ سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1411 هـ - 1990 م، عدد الأجزاء: 4.

141- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق/ حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة، ط2/ 1387 هـ - 1967 م، عدد الاجزاء: 1.

- 142- ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت 507هـ)، تحقيق/ د. عبد الرحمن الفيواني، دار السلف - الرياض، ط1/ 1416 هـ - 1996م، عدد الأجزاء: 5.
- 143- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق/ محمد شكور بن محمود الحاجي أمير الميادين، مكتبة المنار - الزرقاء، ط1/ 1406 هـ - 1986م، عدد الأجزاء: 1.
- 144- ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت 385هـ)، تحقيق/ حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف - الرياض - السعودية، ط1/ 1419 هـ - 1999م.
- 145- ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (ت 481هـ)، تحقيق/ عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1/ 1418 هـ - 1998م، عدد الأجزاء: 5.
- 146- الرسالة، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبني القرشي المكي (ت 204هـ)، تحقيق/ أحمد شاكر، مكتبة الحلبي - مصر، ط1/ 1358 هـ - 1940م.
- 147- الرسالة، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني المالكي (ت 386هـ)، دار الفكر، عدد الأجزاء: 1.
- 148- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، تحقيق/ عبد القادر - وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط3/ 1418 هـ - 1998م، عدد الأجزاء: 6 بما فيها مجلد الفهارس الذي أعده/ محمد أديب الجادر.
- 149- الزيادات على كتاب المزني، أبو بكر، عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري (ت 324هـ)، دراسة وتحقيق، الدكتور خالد بن هايف بن عريج المطيري، دار أضواء السلف، الرياض، دار الكوثر، الكويت، ط1/ 1426 هـ - 2005م، عدد الأجزاء: 1.

150- سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف كأسلافه بالأمير (ت1182هـ)، دار الحديث - القاهرة، عدد الأجزاء: 2.

151- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني (ت1420هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، ط1/ عدد الأجزاء: 6.

152- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني (ت1420هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، ط1/ 1412هـ - 1992م، عدد الأجزاء: 14.

153- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت273هـ)، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط1/ 1430هـ - 2009م، عدد الأجزاء: 5.

154- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي (ت279هـ)، تحقيق/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1998م، عدد الأجزاء: 6.

155- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق وتعليق/ شعيب الأرناؤوط - حسن عبد المنعم شلبي - عبد اللطيف حرز الله - أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1/ 1424هـ - 2004م، عدد الأجزاء: 5.

156- السنن الصغير، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسروجدي الخراساني البيهقي (ت458هـ)، تحقيق/ عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية - باكستان، ط1/ 1410هـ - 1989م، عدد الأجزاء: 4.

157- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسروجدي الخراساني البيهقي (ت458هـ)، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط3/ 1424هـ - 2003م.

- 158- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت303هـ)، تحقيق/ حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه/ شعيب الأرناؤوط، قدم له/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1/ 1421هـ - 2001م، عدد الأجزاء: 12.
- 159- سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت227هـ)، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظم، الدار السلفية - الهند ط1/ 1403هـ - 1982م، عدد الأجزاء: 2.
- 160- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت233هـ)، أحمد محمد نور سيف، دار النشر مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط1/ 1408هـ، 1988م، عدد الأجزاء: 1.
- 161- سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (ت425هـ)، تحقيق وتعليق/ مجدي السيد ابراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.
- 162- سؤالات أبي عبد الله الحاكم النيسابوري للإمام أبي الحسن الدارقطني، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المعروف بابن البيع (ت405هـ)، تحقيق/ عمر محمد الأزهرى، الفاروق الحديثة - القاهرة، ط1/ 1427هـ - 2006م، عدد الأجزاء: 1.
- 163- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت275هـ)، تحقيق/ محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ط1/ 1399هـ - 1979م، عدد الأجزاء: 1.
- 164- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت264هـ)، تحقيق/ محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط1/ 2009م، عدد الأجزاء: 1.
- 165- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (ت425هـ)، تحقيق/ عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، ط1/ 1404هـ، عدد الأجزاء: 1.

- 166- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (ت 234هـ)، تحقيق/ موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، ط1/ 1404، عدد الأجزاء: 1.
- 167- سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت 405هـ)، تحقيق/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار النشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ط1/ 1408هـ، 1988م، عدد الأجزاء: 1.
- 168- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الثالثة، 1405 هـ / 1985 م، عدد الأجزاء : 25 (23 ومجلدان فهارس).
- 169- السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي، عبد الشافي محمد عبد اللطيف، دار السلام - القاهرة، ط1/ 1428 هـ، عدد الأجزاء: 1.
- 170- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي (ت 1089هـ)، تحقيق/ محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه/ عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1/ 1406هـ - 1986م، عدد الأجزاء: 11.
- 171- شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت 806هـ)، عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1423 هـ - 2002 م، عدد الأجزاء: 2.
- 172- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي (ت 1122هـ)، تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط1/ 1424هـ - 2003م، عدد الأجزاء: 4.
- 173- شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت 516هـ)، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط2/ 1403هـ - 1983م، عدد الأجزاء: 15.

- 174- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (743هـ)، تحقيق/ د. عبد الحميد هنداي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة - الرياض، عدد الأجزاء: 13 (12 ومجلد للفهارس)، ط1/ 1417 هـ - 1997 م.
- 175- شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذري الصالحي الدمشقي (ت 792هـ)، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط10/ 1417 هـ - 1997م، عدد الأجزاء: 2.
- 176- شرح سنن ابن ماجه - الإعلام بسنته عليه السلام، أبو عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكري المصري الحنفي (ت 762هـ)، تحقيق/ كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز - السعودية، ط1/ 1419 هـ - 1999م، عدد الأجزاء: 5.
- 177- شرح سنن أبي داود، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت 855هـ)، تحقيق/ أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد - الرياض، ط1/ 1420 هـ - 1999 م، عدد الأجزاء: 7.
- 178- شرح صحيح البخاري، ابن بطل أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت 449هـ)، تحقيق/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، ط2/ 1423 هـ - 2003م، عدد الأجزاء: 10.
- 179- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي الحنبلي (ت 795هـ)، تحقيق/ د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الأردن، ط1/ 1407 هـ - 1987م.
- 180- شرح كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، محمد حسن عبد الغفار، مصدر الكتاب/ دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.
- 181- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت 321هـ)، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1/ 1415 هـ - 1994م، عدد الأجزاء: 16.

- 182- شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت321هـ)، تحقيق/ محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط1/ 1414هـ - 1994م، عدد الأجزاء: 5.
- 183- شرف أصحاب الحديث، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق/ د. محمد سعيد خطي اوغلي، دار إحياء السنة النبوية - أنقرة، عدد الأجزاء: 1.
- 184- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه/ الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد
- 185- شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (ت832هـ) دار الكتب العلمية، ط1/ 1421هـ-2000م، عدد الأجزاء: 2.
- 186- صحيح ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي الدارمي البستي (ت354هـ)، ترتيب/ الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت739هـ)، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1/ 1408هـ - 1988م، عدد الأجزاء: 18.
- 187- صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت311هـ)، تحقيق/ د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، عدد الأجزاء: 4.
- 188- صحيح أبي داود - الأم، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني (ت1420هـ)، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع - الكويت، ط1/ 1423هـ - 2002م، عدد الأجزاء: 7.
- 189- صَحِيحُ التَّرْغِيبِ وَالتَّوْهِيبِ، محمد ناصر الدين الألباني، مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1/ 1421 هـ - 2000 م، عدد الأجزاء: 3.
- 190- صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني (ت1420هـ)، المكتب الإسلامي، عدد الأجزاء: 2.

- 191- صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني (ت1420هـ)، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية، من انتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة - الإسكندرية.
- 192- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت 578 هـ)، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط2/ 1374 هـ - 1955 م، عدد الأجزاء: 1.
- 193- الصمت وآداب اللسان، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت 281هـ)، تحقيق/ أبو إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1/ 1410، عدد الأجزاء: 1.
- 194- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت322هـ)، تحقيق/ عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، ط1/ 1404 هـ - 1984 م، عدد الأجزاء: 4.
- 195- الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت303هـ)، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ط1/ 1396 هـ.
- 196- الضعفاء والمتروكون، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت597هـ)، تحقيق/ عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1406 هـ.
- 197- الضعفاء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت430هـ)، تحقيق/ فاروق حمادة، دار الثقافة - الدار البيضاء، ط1/ 1405 - 1984، عدد الأجزاء: 1.
- 198- ضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني (ت1420هـ)، أشرف على طباعته والتعليق عليه زهير الشاويش، تكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض، توزيع:المكتب الاسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1991 م.
- 199- طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1403 هـ.

- 200- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ)، تحقيق/ د. محمود محمد الطناحي، و د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1413هـ، عدد الأجزاء: 10.
- 201- طبقات الشافعية، أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق/ د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، ط1/ 1407هـ، عدد الأجزاء: 4.
- 202- طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: 1413 هـ - 1993 م، عدد الأجزاء: 1.
- 203- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري البغدادي المعروف بابن سعد (ت230هـ)، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1410هـ - 1990م، عدد الأجزاء: 8.
- 204- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت369هـ)، تحقيق/ عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2/ 1412 - 1992، عدد الأجزاء: 4.
- 205- طرح التثريب في شرح التقريب، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت806هـ)، أكمله ابنه/ أحمد بن عبد الرحيم (ت826هـ)، الطبعة المصرية القديمة - دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي، عدد الأجزاء: 8.
- 206- الطهور للقاسم بن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت224هـ)، حققه وخرج أحاديثه/ مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصحابة، جدة - الشرفية، مكتبة التابعين، سليم الأول - الزيتون، ط1/ 1414 هـ - 1994 م، عدد الأجزاء: 1.
- 207- الطيوريات، انتخاب/ صدر الدين، أبو طاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سلفه الأصبهاني (ت576هـ)، من أصول/ أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (ت500هـ)، دراسة وتحقيق/ دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1/ 1425 هـ - 2004 م، عدد الأجزاء: 4.

- 208- العبر في خبر من غير، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، عدد الأجزاء: 4.
- 209- العظمة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت 369هـ)، تحقيق/ رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة - الرياض، ط1/ 1408، عدد الأجزاء: 5.
- 210- عقيدة الإمام ابن عبد البر في التوحيد والإيمان: تأليف سليمان بن صالح الغصن، دار العاصمة للتوزيع والنشر.
- 211- علل الترمذي الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى بن موسى بن الضحاك الترمذي (ت 279هـ)، رتبته على كتب الجامع/ أبو طالب القاضي، تحقيق/ صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط1/ 1409هـ.
- 212- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت 385هـ)، تحقيق/ محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، ط1/ 1405هـ - 1985م، عدد الأجزاء: 25.
- 213- العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، تحقيق/ وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني - الرياض، الطبعة الثانية 1422هـ - 2001م، عدد الأجزاء: 3.
- 214- علي محمد محمد الصلابي فقه التمكين عند دولة المرابطين، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، ط1/ 1427هـ - 2006م.
- 215- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت 855هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، عدد الاجزاء: 25.
- 216- غرائب حديث الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، أبو الحسين البزاز البغدادي (ت 379هـ)، تحقيق/ أبي عبد الباري رضا بن خالد الجزائري، دار السلف، الرياض - السعودية، ط1/ 1418هـ - 1997م، عدد الأجزاء: 1.

- 217- غريب الحديث، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت285هـ)، تحقيق/ د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1/ 1405هـ، عدد الأجزاء: 3.
- 218- غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت388هـ)، تحقيق/ عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه/ عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر - دمشق، 1402هـ - 1982م، عدد الأجزاء: 3.
- 219- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت224هـ)، تحقيق/ د. حسين محمد شرف، راجعه/ عبد السلام هارون، الهيئة العامة لشؤون المطالع الأميرية - القاهرة، ط1/ 1404هـ - 1984م، عدد الأجزاء: 5.
- 220- غريب الحديث، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، تحقيق/ الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1/ 1405 - 1985، عدد الأجزاء: 2.
- 221- غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوْرِي (ت276هـ)، تحقيق/ د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، ط1/ 1397هـ.
- 222- الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ)، تحقيق/ علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، الطبعة الثانية، عدد الأجزاء: 4.
- 223- الفتاوى الكبرى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت728هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1408هـ - 1987م، عدد الأجزاء: 6.
- 224- فتح الباب في الكنى والألقاب، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدِي (ت395هـ)، تحقيق/ أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر - السعودية - الرياض، ط1/ 1417هـ - 1996م، عدد الأجزاء: 1.
- 225- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه/ محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه/ محب الدين الخطيب، عليه تعليقات/ عبد العزيز بن باز، عدد الأجزاء: 13.

- 226- فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلمي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت 795هـ)، تحقيق/ 1 - محمود بن شعبان بن عبد المقصود 2- مجدي بن عبد الخالق الشافعي 3 - إبراهيم بن إسماعيل القاضي 4 - السيد عزت المرسى 5 - محمد بن عوض المنقوش 6 - صلاح بن سالم المصراي 7 - علاء بن مصطفى بن همام 8- صبري بن عبد الخالق الشافعي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، ط1/ 1417 هـ - 1996 م.
- 227- فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت 861هـ)، دار الفكر، الطبعة بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: 10.
- 228- الفردوس بمأثور الخطاب، شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو، أبو شجاع الديلمي الهمداني (ت 509هـ)، تحقيق/ السعيد بن بيسوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1406 هـ - 1986م، عدد الأجزاء: 5.
- 229- الفقيه و المتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحقيق/ أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي - السعودية، ط2/ 1421هـ، عدد الأجزاء: 2
- 230- فوائد ابن نصر عن مشايخه، أبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني، السامري، ثم الدمشقي، البراز (ت 410هـ)، تحقيق/ أبو عبد الله حمزة الجزائري، مكتبة دار النصيحة - دار المدينة النبوية، ط1/ 1428 هـ - 2007 م، عدد الأجزاء: 1.
- 231- الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (ت 414هـ)، تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض، ط1/ 1412، عدد الأجزاء: 2.
- 232- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، تحقيق/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط8/ 1426 هـ - 2005 م، عدد الأجزاء: 1.
- 233- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، تحقيق/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف/ محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط8/ 1426 هـ - 2005 م، عدد الأجزاء: 1.

- 234- قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ)، تحقيق/ أحمد الشريف، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، ط1/ 1404 هـ - 1983 م، عدد الأجزاء: 1.
- 235- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، ط1/ 1413 هـ - 1992 م.
- 236- الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري عز الدين ابن الأثير (ت630هـ)، تحقيق/ عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1/ 1417 هـ - 1997 م، عدد الأجزاء: 10.
- 237- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت365هـ)، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1418 هـ - 1997 م.
- 238- كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين، شَرَفُ الدِّينِ، عَلِيُّ بْنُ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُفَرَّجِ بْنِ حَاتِمِ بْنِ حَسَنِ بْنِ جَعْفَرِ الْمَقْدِسِيِّ (ت 611هـ)، تحقيق/ محمد سالم بن محمد بن جمعان العبادي، أضواء السلف، عدد الأجزاء: 1.
- 239- كتاب الأربعين وهو ثالث الأربعينيات في الحديث الشريف، أبو العباس الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النعمان بن عطاء الشيباني الخراساني النسوي (ت 303هـ)، تحقيق وتعليق/ محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط1/ 1414 هـ، عدد الأجزاء: 1.
- 240- كتاب الضعفاء، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ)، تحقيق/ أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العيني، مكتبة ابن عباس، ط1/ 1426 هـ/ 2005 م، عدد الأجزاء: 1.
- 241- كتاب الفوائد (الغيلانيات)، أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوئيه البغدادي الشافعي البزاز (ت 354هـ)، تحقيق/ حلمي كامل أسعد عبد الهادي، قدم له وراجعاه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي السعودية - الرياض، ط1/ 1417 هـ - 1997 م، عدد الأجزاء: 1

- 242- كتاب القراءة خلف الإمام، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت 458هـ)، تحقيق/ محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1405، عدد الأجزاء: 1.
- 243- كشف الأستار عن زوائد البزار، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت 807هـ)، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1/ 1399 هـ - 1979 م، عدد الأجزاء: 4.
- 244- الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت 841هـ)، تحقيق/ صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط1/ 1407 - 1987، عدد الأجزاء: 1.
- 245- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (ت 1162هـ)، المكتبة العصرية، تحقيق/ عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداي، ط1/ 1420 هـ - 2000 م، عدد الأجزاء: 2.
- 246- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة (ت 1067هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، 1941 م، عدد الأجزاء: 6.
- 247- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحقيق/ أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، عدد الأجزاء: 1.
- 248- الكنى والأسماء، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (ت 310هـ)، تحقيق/ أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم بيروت - لبنان، ط1/ 1421 هـ - 2000 م، عدد الأجزاء: 3.
- 249- الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، تحقيق/ عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ط1/ 1404 هـ - 1984 م، عدد الأجزاء: 2.
- 250- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال (ت 929هـ)، تحقيق/ عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون - بيروت، ط1/ 1981 م، عدد الأجزاء: 2.

- 251- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق/ أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1417 هـ - 1996م، عدد الأجزاء: 2.
- 252- اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت 630هـ)، دار صادر - بيروت.
- 253- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت 711هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة 3/ 1414 هـ - 1994م، عدد الأجزاء: 15.
- 254- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1/ 2002م، عدد الأجزاء: 10.
- 255- اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، محمد بن خليل بن إبراهيم، أبو المحاسن القافوجي الطرابلسي الحنفي (ت 1305هـ)، تحقيق/ فواز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط1/ 1415 هـ، عدد الأجزاء: 1.
- 256- المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى : 333هـ)، تحقيق/ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية (البحرين - أم الحصم) ، دار ابن حزم بيروت - لبنان، تاريخ النشر: 1419هـ، عدد الأجزاء : 10.
- 257- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت 303هـ)، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة 2/ 1406 - 1986، عدد الأجزاء: 9.
- 258- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي أبو حاتم الدارمي البستي (ت 354هـ)، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ط1/ 1396هـ، عدد الأجزاء: 3.
- 259- مجلس لأبي عبد الرحمن السلمي، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (ت 412هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط1/ 2004.

260- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت807هـ)، تحقيق/ حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي - القاهرة، 1414هـ - 1994م، عدد الأجزاء:10.

261- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت728هـ)، تحقيق/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية، 1416هـ - 1995م، عدد الأجزاء:35.

262- المجموع المغيـث في غريب القرآن والحديث، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، أبو موسى (ت 581هـ)، تحقيق/ عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، ط1/ ج 1 (1406 هـ - 1986 م)، ج 2، 3 (1408 هـ - 1988 م)، عدد الأجزاء: 3.

263- المجموع شرح المذهب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، دار الفكر - بيروت.

264- مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية، فوائد أبي علي الرِّقَاء / حامد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن معاذ الهروي (356 هـ)، فوائد الخُلدي / أبي محمد جعفر بن محمد بن نصير بن قاسم البغدادي (348 هـ)، فوائد مُكْرَم البَزَّاز / أبي بكر مكرم بن أحمد بن محمد بن مكرم القاضي البغدادي (345 هـ)، تحقيق/ نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، ط1/ 1431 هـ - 2010 م.

265- مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار، أبو العباس الأصم محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري (346 هـ)، وإسماعيل الصفار أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل البغدادي (341 هـ)، تحقيق/ نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية ضمن سلسلة مجاميع الأجزاء الحديثية، ط1/ 1425 هـ - 2004 م، عدد الأجزاء: 1.

266- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرامهرمزي الفارسي (ت360هـ)، تحقيق/ د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثالثة 1404هـ.

- 267- المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت456هـ)، دار الفكر - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: 12.
- 268- مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، أبو علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، المؤلف: بكردوش (ت 312هـ)، تحقيق/ أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - السعودية، ط1/ 1415هـ، عدد الأجزاء: 4.
- 269- مختصر خلافيات البيهقي، أحمد بن فرح بن أحمد بن محمد بن فرح اللخمي الإشبيلي، نزيل دمشق، أبو العباس، شهاب الدين الشافعي (ت 699هـ)، تحقيق/ د. ذياب عبد الكريم ذياب عقل، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، ط1/ 1417هـ - 1997م، عدد الأجزاء: 5.
- 270- مختصر سنن أبي داود، الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت 656هـ)، تحقيق/ محمد صبحي بن حسن حلاق أبو مصعب، خرج أحاديثه وضبط نصه وعلق عليه ورقم كتبه وأحاديثه وقرن أبوابه مع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف، ووضع حكم المحدث الألباني على الأحاديث، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1/ 1431هـ - 2010م، عدد الأجزاء: 3.
- 271- المختصر في أخبار البشر، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت 732هـ)، المطبعة الحسينية المصرية، ط1/ عدد الأجزاء: 4.
- 272- المختلطين، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلاني (ت761هـ)، تحقيق/ د. رفعت عبد المطلب، وعلي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1/ 1417هـ - 1996م، عدد الأجزاء: 1.
- 273- المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخلص (ت 393هـ)، تحقيق/ نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط1/ 1429هـ - 2008م.
- 274- المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت 405هـ)، تحقيق/ د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة - الاسكندرية، عدد الأجزاء: 1.

- 275- المدلسين، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت 826هـ)، تحقيق/ د. رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد، دار الوفاء، ط1/ 1415هـ، 1995م، عدد الأجزاء: 1.
- 276- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الياضي (ت 768هـ)، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1417 هـ - 1997 م.
- 277- المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت 275هـ)، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1/ 1408، عدد الأجزاء: 1.
- 278- المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت 327هـ)، تحقيق/ شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1/ 1397 عدد الأجزاء: 1.
- 279- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن محمد أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت 1014هـ)، دار الفكر - بيروت، ط1/ 1429 هـ - 2002م، عدد الأجزاء: 9.
- 280- مسائل الإمام أحمد "رواية أبي داود السجستاني"، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت 275هـ)، تحقيق/ أبي معاذ طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية - مصر، ط1/ 1420 هـ - 1999م.
- 281- مسائل الإمام أحمد بن حنبل "رواية ابنه عبد الله"، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (ت 241هـ)، تحقيق/ زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط1/ 1401 هـ - 1981م.
- 282- مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت 316هـ)، تحقيق/ أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة - بيروت، ط1/ 1419 هـ - 1998م، عدد الأجزاء: 5.
- 283- المستدرج على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (ت 405هـ)، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1411 هـ - 1990م، عدد الأجزاء: 4.

- 284- مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العباسي (ت235هـ)، تحقيق/ عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن - الرياض، ط1/ 1997م، عدد الأجزاء:2.
- 285- مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت 230هـ)، تحقيق/ عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر - بيروت، ط1/ 1410 - 1990.
- 286- مسند أبي حنيفة رواية الحصكفي، أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه (ت 150هـ)، تحقيق/ عبد الرحمن حسن محمود، الآداب - مصر.
- 287- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (ت204هـ)، تحقيق/ د. محمد عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط1/ 1419هـ - 1999م، عدد الأجزاء:4.
- 288- مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلية (ت307هـ)، تحقيق/ حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط1/ 1404هـ - 1984م، عدد الأجزاء:13.
- 289- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت241هـ)، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، بإشراف الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1/ 1421هـ - 2001م.
- 290- مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت، أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث بن خليل الحارثي البخاري رحمه الله (340 هـ)، تحقيق/ لطيف الرحمن البهرايجي القاسمي، المكتبة الإمدادية - مكة المكرمة، ط1/ 1431 هـ - 2010 م، عدد الأجزاء: 2.
- 291- مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (ت219هـ)، تحقيق/ حسين سليم أسد الداراني، دار السقا - دمشق، ط1/ 1996م، عدد الأجزاء: 2.
- 292- مسند الدارمي، المعروف بسنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي التميمي السمرقندي (ت255هـ)، تحقيق/ حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع - السعودية، ط1/ 1412هـ - 2000م، عدد الأجزاء:4.

- 293- مسند الروياني، أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (ت 307هـ)، تحقيق/ أيمن علي أبو يمان، مؤسسة قرطبة - القاهرة، ط1/ 1416، عدد الأجزاء: 2.
- 294- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، تحقيق/ حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1/ 1405 - 1984، عدد الأجزاء: 4.
- 295- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، عدد الأجزاء: 5.
- 296- مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت 774 هـ)، تحقيق/ إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح، الفيوم - مصر، الكتاب إهداء من المحقق والناشر - جزاهما الله خيرا - للمكتبة الشاملة، ط1/ 1430 هـ - 2009 م، عدد الأجزاء: 3.
- 297- المسند للشاشي، أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البُنگْثي (ت 335هـ)، تحقيق/ د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1/ 1410، عدد الأجزاء: 2.
- 298- المسند، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت 204هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، صحت هذه النسخة: على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند، عام النشر: 1400 هـ.
- 299- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم الدارمي البستي (ت 354هـ)، تحقيق وتعليق/ مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، ط1/ 1411 هـ - 1991 م.
- 300- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايمار بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت 840هـ)، تحقيق/ محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية - بيروت، ط2/ 1403 هـ، عدد الأجزاء: 4.

- 301- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت235هـ)، تحقيق/ كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط1/ 1409هـ، عدد الأجزاء:7.
- 302- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت211هـ)، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - الهند، ط2/ 1403هـ، عدد الأجزاء:11.
- 303- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى)، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت1014هـ)، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2/ 1398 هـ، عدد الأجزاء: 1.
- 304- المطالبُ العالِيَةُ بِرَوَائِدِ الْمَسَانِيدِ الثَّمَانِيَةِ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، المحققون: مجموعة من الباحثين في 17 رسالة جامعية، تنسيق/ د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثْرِي، دار العاصمة للنشر والتوزيع - دار الغيث للنشر والتوزيع، ط1/ من المجلد 1 - 11: 1419 هـ - 1998 م، من المجلد 12 - 18: 1420 هـ - 2000 م، عدد الأجزاء: 19.
- 305- المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق/ ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، الطبعة الثانية 1992 م، عدد الأجزاء: 1.
- 306- معالم السنن، شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت388هـ)، المطبعة العلمية - حلب، ط1/ 1351 هـ - 1932م، عدد الأجزاء:4.
- 307- معجم ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (ت340هـ)، تحقيق وتخرّيج/ عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي - السعودية، ط1/ 1418 هـ - 1997م، عدد الأجزاء: 3.
- 308- معجم ابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت381هـ)، تحقيق/ أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد - الرياض، ط1/ 1419 هـ - 1998م، عدد الأجزاء: 1.

- 309- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم الطبراني (ت360هـ)، تحقيق/ طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، عدد الأجزاء: 10.
- 310- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)، دار صادر - بيروت، ط2/ 1995م، عدد الأجزاء: 7.
- 311- معجم الشيوخ الكبير، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق - الطائف، ط1/ 1408هـ - 1988م، عدد الأجزاء: 2.
- 312- معجم الشيوخ، أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداوي (ت402هـ)، تحقيق/ د. عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان - بيروت، ط1/ 1405، عدد الأجزاء: 1.
- 313- معجم الصحابة، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (ت317هـ)، تحقيق/ محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان - الكويت، ط1/ 1421 هـ - 2000 م، طبع على نفقة: سعد بن عبد العزيز بن عبد المحسن الراشد أبو باسل، عدد الأجزاء: 5.
- 314- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، تحقيق/ حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط2/ 1983م، عدد الأجزاء: 25.
- 315- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، دار الدعوة، تحقيق/ مجمع اللغة العربية - دمشق، عدد الأجزاء: 2.
- 316- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني (ت371هـ)، تحقيق/ د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1/ 1410، عدد الأجزاء: 3.
- 317- معرفة التنكرة في الأحاديث الموضوعة، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت507هـ)، تحقيق/ الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط1/ 1406 هـ - 1985م، عدد الأجزاء: 1.

- 318- معرفة الثقافات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت261هـ)، تحقيق/ عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - السعودية، ط1/ 1405 هـ - 1985م.
- 319- معرفة الرجال عن يحيى بن معين رواية ابن محرز، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي (ت233هـ)، تحقيق/ محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية - دمشق، ط1/ 1405 هـ - 1985م، عدد الأجزاء: 2.
- 320- معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني أبو بك البيهقي (ت458هـ)، تحقيق/ عبد المعطي أمين قلجي، جامعة الدراسات الإسلامية - باكستان، دار قتيبة - دمشق، دار الوعي - دمشق، دار الوفاء - القاهرة، ط1/ 1412 هـ - 1991م، عدد الأجزاء: 15.
- 321- معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت430هـ)، تحقيق/ عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر - الرياض، ط1/ 1419 هـ - 1998م، عدد الأجزاء: 7.
- 322- معرفة أنواع علوم الحديث، مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت643هـ)، تحقيق/ نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، 1406 هـ - 1986م.
- 323- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت405هـ)، تحقيق/ السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2/ 1397 هـ - 1977م، عدد الأجزاء: 1.
- 324- المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (ت277هـ)، تحقيق/ أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2/ 1401 هـ - 1981م، عدد الأجزاء: 3.
- 325- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت855هـ)، تحقيق/ محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1/ 1427 هـ - 2006 م، عدد الأجزاء: 3.

- 326- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت 806هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1/ 1426 هـ - 2005 م، عدد الأجزاء: 1.
- 327- المغني في الضعفاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق/ د. نور الدين عتر.
- 328- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت 902هـ)، تحقيق/ محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1/ 1405 هـ - 1985 م، عدد الأجزاء: 1.
- 329- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت 395هـ)، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 هـ - 1979 م، عدد الأجزاء: 6.
- 330- المقتنى في سرد الكنى، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق/ محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1/ 1408 هـ، عدد الأجزاء: 2.
- 331- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاکر الخرائطي السامري (ت 327هـ)، تقديم وتحقيق/ أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1/ 1419 هـ - 1999 م، عدد الأجزاء: 1.
- 332- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية طهمان، أبوزكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي (ت 233هـ)، تحقيق/ د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق.
- 333- من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت 241هـ)، تحقيق/ صبحي البدي السامرائي، مكتبة المعارف - الرياض، ط1/ 1409، عدد الأجزاء: 1.
- 334- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1/ 1390 هـ/ 1970 م، عدد الأجزاء: 1.

- 335- المنتخب من غرائب أحاديث مالك بن أنس، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت 381هـ)، تحقيق/ أبو عبد الباري رضا بن خالد بو شامة الجزائري، دار ابن حزم - الرياض، ط1/ 1419 هـ - 1999 م، عدد الأجزاء: 1.
- 336- المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكسبي ويقال له: الكسبي بالفتح والإعجام (ت 249هـ)، تحقيق/ صبحي البديري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة - القاهرة، ط1/ 1408 - 1988، عدد الأجزاء: 1
- 337- المنتقى من السنن المسندة، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (ت 307هـ)، تحقيق/ عبد الله عمر البارود، مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، ط1/ 1408 - 1988، عدد الأجزاء: 1
- 338- المنتقى من مسموعات مرو - مخطوط، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت 643هـ).
- 339- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط2/ 1392 هـ، عدد الأجزاء: 18.
- 340- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط2/ 1392، عدد الأجزاء: 18 (في 9 مجلدات).
- 341- المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي، طه علي بو سريح، سنة النشر: 1422 - 2001، رقم الطبعة: 1 عدد المجلدات: 1.
- 342- الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1/ ج 1، 2: 1386 هـ - 1966 م، ج 3: 1388 هـ - 1968 م.
- 343- موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت 179هـ)، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ط2/ مزيدة منقحة، عدد الأجزاء: 1.

- 344- الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت179هـ)، تحقيق/ محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - الإمارات، ط1/ 1425هـ - 2004م، عدد الأجزاء: 8.
- 345- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق/ علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت، ط1/ 1382هـ - 1963م، عدد الأجزاء: 4.
- 346- ناسخ الحديث ومنسوخه، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (ت385هـ)، تحقيق/ سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار - الزرقاء، ط1/ 1408هـ - 1988م.
- 347- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط1/ 1422هـ، عدد الأجزاء: 1.
- 348- نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت762هـ)، تحقيق/ محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ط1/ 1418هـ - 1997م، عدد الأجزاء: 4.
- 349- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق/ ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1/ 1404هـ/ 1984م.
- 350- النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت794هـ)، تحقيق/ د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف - الرياض، ط1/ 1419هـ - 1998م، عدد الأجزاء: 3.
- 351- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م، عدد الأجزاء: 5.
- 352- نوارد الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، محمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبو عبد الله، الحكيم الترمذي (ت نحو 320هـ)، تحقيق/ عبد الرحمن عميرة، دار الجيل - بيروت، عدد الأجزاء: 4.

353- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت1250هـ)، تحقيق/ عصام الدين الصبابطي، دار الحديث - مصر، ط1/ 1413هـ - 1993م، عدد الأجزاء: 8

354- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت764هـ)، تحقيق/ أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، 1420هـ - 2000م، عدد الأجزاء: 29.

355- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي (ت681هـ)، تحقيق/ إحسان عباس، دار صادر - بيروت، عدد الأجزاء: 7.

356- الوفيات، معجم زمني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين، أبو العباس أحمد بن حسن بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسطنطيني (ت810هـ)، تحقيق/ عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4/ 1403هـ - 1983م، عدد الأجزاء: 1.

357- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت1031هـ)، تحقيق/ المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد - الرياض، ط1/ 1999م، عدد الأجزاء: 2.

المراجع:

- 1- ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ: للدكتور ليث سعود جاسم_ دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- 2- مسائل مصطلح الحديث عند الحافظ ابن عبد البر الأندلسي، للباحث إبراهيم العنزي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. تاريخ النشر: (1420هـ، 1999م)، وهو يتكلم عن المصطلحات الحديثية عند ابن عبد البر وعن مقدمته في التمهيد.
- 3- منهج الحافظ ابن عبد البر في الحديث الحسن من خلال كتاب التمهيد، إعداد سلاف لقيط، جامعة الأمير عبد القادر، العلوم الإسلامية، (1422هـ)، تطرّق فيه لمنهج ابن عبد البر في تحسين الأحاديث، ولم يتطرّق لمنهجه في التضعيف الذي هو موضوع الدراسة.
- 4- منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البر من خلال كتابه التمهيد، للدكتور مصطفى حميداتو، رسالة جامعية، وهي رسالة عامة في بيان منهج الإمام ابن عبد البر في شتى

النَّوَاحِي الحديثية؛ حيث أدخل فيها الصحيح وحدّه ومراتبه، والمتواتر، والضعيف وبعض أنواعه، والحسن، وشرح غريب الحديث، والناسخ والمنسوخ، ومختلف الحديث، وكان حديثه عن منهج الإمام ابن عبد البر في التضعيف، في مبحث صغير مستقل.

5- الصنعة الحديثية عند ابن عبد البر من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار، للباحث عبد الهادي عبد الله قطب عبد الله، مشرف الرسالة محمود محمد بكار، جامعة الأزهر، كلية أصول الدين والدعوة بأسبوط، سنة النشر (2007م)، تكلم فيها عن مكانة ابن عبد البر في الحديث، وعن طريقة سياقه للحديث، وجمع طرقه، والحكم عليه، ونقده للإسناد والمتن، ومنهجه في الجرح والتعديل للرواة والحكم عليهم، ومصادره الحديثية التي اعتمد عليها في تخريجه للأحاديث، وذكره للفوائد الحديثية، ولم يتكلم عن الضعيف بإسهاب واسترسال وإنما ذكر منهجه في نقد بعض الأحاديث.

6- الزلافة معركة من معارك الإسلام الحاسمة في الأندلس، جميل عبد الله محمد المصري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثامنة عشرة - العددان التاسع والستون والسبعون - محرم - جمادى الآخرة، عدد الأجزاء: 1.

7- معركة الزلافة، محمود غريب جودة، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، سنة النشر 2000، عدد الأجزاء: 1.

الفهارس العامّة

وتشتمل على:

أولاً: فهرست الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرست الأحاديث النبوية والآثار.

ثالثاً: فهرست الرواة.

رابعاً: فهرست الأنساب.

خامساً: فهرست البلدان.

سادساً: فهرست اللغة.

أولاً: فهرست الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	الصفحة
المائدة			
1	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾	38	114
الأعراف			
2	﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾	143	167
الحجر			
3	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	9	262
الأنعام			
4	﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾	7	127
يس			
5	﴿وَايَّةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِكِ الْمَشْحُونِ * وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾	41-42	443
الفجر			
7	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾	22	593

فهرست الأحاديث والآثار المدروسة

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البرّ	حكم الدّراسة	الصّفحة
-1			الحديث		
-2	"إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ أَوْ اشْتَرَى الْجَارِيَةَ"	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	وَهَذَا مُرْسَلٌ عِنْدَ جَمِيعِ الرُّوَاةِ لِلْمَوْطَأِ	الحديث بإسناده المتّصل منكر؛ وأما المرسل فجميع رواته ثقات	225
-3	"إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ أَوْ اشْتَرَى الْجَارِيَةَ"	زيد بن أسلم		صحيح مرسل	225
-4	"إِذَا رَفَعَ أَحَدُكُمْ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ الْآخِرِ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ أَحَدَتْ فَقَدْ أُجْزَأَتْهُ صَلَاتُهُ"	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يَبْتُغِي مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، وَالنَّاسِ عَلَى خِلَافِهِ	ضعيف	417
-5	"إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ"	ابن عمر موقوفا	-	صحيح موقوفا	239
-6	"إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَذِرْ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَةً"	ابن عمر مرفوعا	لَا يَصِحُّ رَفْعُ هَذَا الْحَدِيثِ	ضعيف مرفوعا	238
-7	"إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِخُفَّيْهِ فِي الْأَدَى فَطَهَّرَهُمَا الثَّرَابُ"	أَبِي هُرَيْرَةَ	وَهُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرِبُ الْإِسْنَادِ لَا يَبْتُغِي	الحديث مضطرب الإسناد	182

م	طرف الحديث	الرّأوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البرّ	حكم الدّراسة	الصّفحة
8-	"أَصْبَحَ النَّاسُ صِيَامًا لِتِمَامِ ثَلَاثِينَ"	بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	-	صحيح	104
9-	"أَصْبَحَ النَّاسُ صِيَامًا لِتِمَامِ ثَلَاثِينَ"	أبي مسعود الأنصاري	-	صحيح	107
10-	"أُغْمِي عَلَيْنَا هِلَالُ شَوَالٍ فَأَصْبَحْنَا صِيَامًا"	أَبَا عُمَيْرٍ عمومة عن عمومة له من الأنصار	لَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي بَشْرٍ، وَمَنْ كَانَ هَكَذَا فَهُوَ مَجْهُولٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ	الحديث بكلا لفظيه صحيح؛ جميع رواته ثقات	106
11-	"أَلَا أُصَلِّي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فَصَلَّى فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا مَرَّةً"	ابْنُ مَسْعُودٍ مرفوعا	وَهَذَانِ حَدِيثَانِ مَعْلُولَانِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ	الحديث ضعيف	337
12-	"الدِّينَارُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا"	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، بِإِسْنَادٍ لَا يَصِحُّ	لا يصحّ إسناده	300
13-	"الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفِضُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ"	أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعا	وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مَوْقُوفًا بِهَذَا	ضعيف مرفوعا	230

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البر	حكم الدراسة	الصفحة
	فَأَيْمًا نَاصِيئَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ		الإِسْنَادُ		
-14	"الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفِضُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ فَأَيْمًا نَاصِيئَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ"	موقوفا على أبي هريرة	وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مَوْقُوفًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ	حسن لغيره موقوفا	232
-15	"الضِّيَافَةُ عَلَى أَهْلِ الْوَبَرِ وَلَيْسَتْ عَلَى أَهْلِ الْمَدَرِ"	ابن عمر	هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَخِي عَبْدِ الرَّزَّاقِ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ مَنْسُوبٌ إِلَى الْكَذِبِ،	الحديث منكر	134
-16	"الْعَرَبُ أَكْفَاءٌ، بَعْضُهَا لِبَعْضٍ"	ابن عمر	حَدِيثٌ مُنْكَرٌ مَوْضُوعٌ	الحديث منكر	328
-17	"الْمَدِينَةُ مُهَاجِرِي، وَمَضْجَعِي مِنَ الْأَرْضِ"	معقل بن يسار	وَهَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ لَيْنٌ وَضَعْفٌ	الحديث منكر	251
-18	"إِنَّ تَحْتَ بَحْرِكُمْ هَذَا بَحْرًا مِنْ نَارٍ"	عبد الله بن عمرو بن العاص	منكر		286

م	طرف الحديث	الرّأوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البرّ	حكم الدّراسة	الصّفحة
19-	"أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَحُجُّ عَنْ أَبِي؟ قَالَ: نَعَمْ"	ابن عَبَّاسٍ	هَذَا لَفْظٌ مُنْكَرٌ لَا تُشَبِّهُهُ أَلْفَاظُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	شاذّ	324
20-	"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ"	جابر بن عبد الله	فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ	الحديث شاذ بزيادة لفظة ولا "علة"	246
21-	"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَسَ بِأُولَاتِ الْحَبَشِ"	عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ	اضْطَرَبَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ	الحديث صحيح، محفوظ من جميع الوجوه المثبتة للضربة الواحدة في التيمم، وأمّا المثبت للضربتين فغير محفوظة	368
22-	"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ"	ابن شِهَابٍ		صحيح	403
23-	"إِنَّ طَاوُسًا رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ صَلَّى فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ رَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ"	ابن عَبَّاسٍ	حَدِيثُ طَاوُسٍ هَذَا مُضْطَرَبٌ ضَعِيفٌ	المرفوع المتّصل صحيح بكلا اللفظين	423

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البر	حكم الدراسة	الصفحة
24-	"أَنَّ عُمُومَةً لَهُ شَهِدُوا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رُؤْيَا الْهَلَالِ"	عن أنس رضي الله عنه	-	صحيح	117
25-	"إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ لَا يَسْأَلُ الْعَبْدُ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا أُعْطِيَ سُؤْلُهُ"	عمرو بن عوف المزني	كثير ضَعِيفٌ مَنْسُوبٌ إِلَى الْكَذِبِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَلَا بِمِثْلِهِ	حديث واه؛ فيه كثير بن عبد الله	136
26-	"إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا"	أبو هريرة	رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ فَأَخْطَأَ فِيهِ.	للحديث إسنادان؛ الأول: غير محفوظ، والثاني: المحفوظ.	64
27-	"أَنَّهُ رَأَى أَبَا قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ يُصْغِي الْإِنَاءَ لِلَّهِ"	أوقفه عكرمة على أبي قتادة		ضعيف	362
28-	"أَنَّهُ كَانَ يُصْغِي الْإِنَاءَ لِلسَّنُورِ فَيَلْغَ فِيهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ"	أبي قتادة	هَشَامٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ لَمْ يُقِيمَا إِسْنَادَهُ		284
29-	"أَنَّهُ كَانَ يُصْغِي الْإِنَاءَ لِلسَّنُورِ فَيَلْغَ فِيهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ"	أبي قتادة مرفوعا	هَذَانِ لَا يُحْتَجُّ بِهِمَا لِإِنْقِطَاعِهِمَا، وَفَسَادِهِمَا	غير محفوظين سندًا ومتنًا؛ لمخالفة من رواه سندًا ومتنًا لمن	360

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البر	حكم الدراسة	الصفحة
				هم أحفظ منهم، وحديث مالك صحيح	
30-	"تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً مَرَّةً، وَقَالَ: هَذَا وَظِيفَةُ الْوُضُوءِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً إِلَّا بِهِ"	ابن عمر	هَذَا كُلُّهُ مُنْكَرٌ فِي الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ	ضعيف جداً	388
31-	"ثَلَاثَةٌ لَا تَقْرِبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ الْمُتَخَلِّقُونَ"	بريدة بن الحبيب الأسلمي	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَكِيمٍ الدَّاهِرِيُّ، مَدَنِيٌّ مُجْتَمِعٌ عَلَى ضَعْفِهِ	الحديث ضعيف من هذا الوجه، ولكن له شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن لغيره،	59
32-	"جِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنْ أَحْفَاشِ الْأَرْضِ"	خزيمة بن جزي	يَدُورُ عَلَى عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ، وَلَيْسَ يَرْوِيهِ غَيْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ	الحديث ضعيف جداً	126
33-	"خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى بِنَا ابْنُ عَبَّاسٍ"	طاوس موقوفاً على	حَدِيثُ طَاوُسٍ هَذَا مُضْطَرِبٌّ	شاذ	425

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البر	حكم الدراسة	الصفحة
	فِي صُفَّةِ زَمَزَمَ	ابن عباس	ضَعِيفٌ		
-34	"رُويَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً"	أبي الدَّرْدَاءِ	رَوَاهُ عُمَرُ الدَّمَشْقِيُّ مَجْهُولٌ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ	الحديث واهٍ ومضطرب	113
-35	"شُدُّوا مِيزَانَكُمْ وَأَزْمِلُوا حَتَّى يَرَى قَوْمُكُمْ أَنَّ بِكُمْ قُوَّةً"	ابن عَبَّاسٍ	حجاج بن أُرطاة - أَنَّهُ ضَعِيفٌ مُدَلِّسٌ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ	ضعيف	169
-36	"صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ"	طاوس مرفوعا	حَدِيثُ طَاوُسٍ هَذَا مُضْطَرَبٌ ضَعِيفٌ	شاذ	424
-37	"طَافَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْبَيْتِ"	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيَّنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، تَدْفَعُهُ الْأَثَارُ الْمُتَوَاتِرَةُ عَنْ جَابِرٍ	أخرجه الإمام مسلم، ولا تعارض بينه وبين الأحاديث الأخرى التي أشار ابن عبد البر	355
-38	"عَنْ رَسُولِ اللَّهِ	أَنَسِ بْنِ	قَدْ رَوَى وَهْبُ	الحديث ضعيف	403

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البر	حكم الدراسة	الصفحة
	صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ	مَالِكٍ	اللَّهُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا حَدِيثًا أَخْطَأَ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ	مُتَّصِلًا، صَحِيحٌ مُرْسَلًا	
-39	"كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ نَزَلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ"	ابْنِ مَسْعُودٍ	وَهَذَا الْحَدِيثُ مُجْتَمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ مِنْ جِهَةٍ إِسْنَادِهِ	ضعيف	291
-40	"كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ نَزَلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ"	سلمة بن أبي سلمة	وَهَذَا الْحَدِيثُ مُجْتَمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ مِنْ جِهَةٍ إِسْنَادِهِ	ضعيف	392
-41	"كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ"	أبو هريرة	يَحْيَى بْنُ يَعْلَى الْأَسْلَمِيُّ، وَأَبُو فَرَوَةَ ضَعِيفَانِ	غير محفوظ، وليس بثابت	53
-42	"كَانَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا مَرَّةً فِي أَوَّلِ شَيْءٍ"	ابْنِ مَسْعُودٍ	انْفَرَدَ بِهِ عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي الْفَاطَةِ وَقَدْ ضَعَّفَ الْحَدِيثَ		340

م	طرف الحديث	الرّأوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البرّ	حكم الدّراسة	الصّفحة
			أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلَّاهُ وَرَمَى بِهِ		
-43	"كَانَ يُقَالُ إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا"	مُجَاهِدٍ		صحيح (محفوظ)	66
-44	"كُنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، فَمِصُّهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَحُلَّةٌ لَهُ نَجْرَانِيَّةٌ"	ابْنِ عَبَّاسٍ	هَذَا الْحَدِيثُ يَدُورُ عَلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَلَيْسَ عَنْدهُمْ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ فِيمَا خُولِفَ فِيهِ	الحديث ضعيف	214
-45	"كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنْحَرٍّ، وَكُلُّ أَيَّامٍ التَّشْرِيقِ دَبْحٌ"	جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ	وَهُوَ حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ	الحديث ضعيف	189
-46	"لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ رَجُلٌ إِلَّا غَازِيًا، أَوْ حَاجًّا"	عبد الله بن عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ مرفوعا	ضَعِيفٌ مُظْلَمٌ الْإِسْنَادِ	منكر	275
-47	"لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ"	ابْنُ الْمُسَيَّبِ	فَتَبَيَّنَ بِرَوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ	ضعيف من قول النبي صلى الله عليه وسلم، صحيح من قول سعيد	308

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البر	حكم الدراسة	الصفحة
-48	"لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ"	عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ		ضعيف	311
-49	"لَا يَوْمَنَّ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِسًا"	الشَّعْبِي مرسلا	وَهَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ ضَعِيفٌ	الحديث مرسل، ضعيف جداً	151
-50	"مُعَلِّمُو صِبْيَانِكُمْ شِرَارُكُمْ، أَقْلُهُمْ رَحْمَةً بِالْيَتِيمِ"	ابْنِ عَبَّاسٍ	سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ	الحديث موضوع	121
-51	"مَنْ السُّنَّةِ أَنْ يُخْرِجَ الْقَوْمَ إِذَا خَرَجُوا فِي سَفَرٍ نَفَقَتُهُمْ جَمِيعًا"	أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ	وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُنْقَطِعٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	الحديث منكر؛ فيه عبدالله بن ضِرَارٍ وَأَبُوهُ منكران الحديث	149
-52	"مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَيْسَ لَهُ أَجْرٌ"	أَبِي هُرَيْرَةَ	وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ اخْتَلَطَ صَالِحُ التَّوَامَةِ - فَكَانَ لَا يَضْبُطُ وَلَا يَعْرِفُ مَا يَأْتِي بِهِ.	حسن	174
-53	"مَنْ غَلَّ فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ وَاضْرِبُوهُ"	عبد الله بن عمر	حَدِيثٌ يَدُورُ عَلَى صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَائِدَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ	منكر مضطرب سنداً وممتناً	41

م	طرف الحديث	الرّأوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البر	حكم الدّراسة	الصّفحة
54-	"مَنْ قَعَدَ فِي مُصَلَّاهُ حِينَ يَنْصَرِفُ مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى يُسَبِّحَ رُكْعَتَيِ الضُّحَى لَا يَقُولُ إِلَّا خَيْرًا"	مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ	وَهَذَا الْإِسْنَادُ عَنْهُمْ لَيْنٌ ضَعِيفٌ	الحديث مُنْكَرٌ	259
55-	"مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً"	جابر بن عبد الله	لَمْ يُسْنِدْهُ غَيْرُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ خَالَفَهُ الْحَقَّاطُ	الحديث غير محفوظ متّصلاً، وصحيح مرسلًا	80
56-	"مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً"	رجل من أهل البصرة	مجهول	ضعيف	84
57-	"مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً"	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ	مرسل	صحيح	86
58-	"مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً"	جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ	وَلَمْ يُسْنِدْهُ غَيْرُ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ عِنْدَ أَهْلِ	مرسل صحيح	229
59-	"مَنْ لَعِبَ بِالشَّطْرَنْجِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ"	ابن عُمر	هَذَا إِسْنَادٌ عَنْ مَالِكٍ مُظْلَمٌ،	لم أجده كما ذكره ابن عبد البر،	282

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البر	حكم الدراسة	الصفحة
	وَرَسُولُهُ		وَهُوَ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ بَاطِلٌ	وشاهده باطل	
-60	"مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْغُرُو مَعِيَ فَلْيَعِزُّ فِي الْبَحْرِ"	وائلة بن الأسقع	وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثٍ مُنْقَطِعِ الْإِسْنَادِ	الحديث ضعيف؛ لانتقطاع إسناده	146
-61	"مَنْ وَجَدْتُمُوهُ قَدْ غَلَّ فَاضْرِبُوهُ"	عمر بن الخطّاب	حَدِيثٌ يَدُورُ عَلَى صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَائِدَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ	مُنْكَرٌ مُضْطَرَبٌ سَنَدًا وَمَتْنًا	42
-62	"مَنْ وَجَدْتُمُوهُ قَدْ غَلَّ فَاضْرِبُوهُ"	سالم بن عبد الله	حَدِيثٌ يَدُورُ عَلَى صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَائِدَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ	مُنْكَرٌ مُضْطَرَبٌ سَنَدًا وَمَتْنًا	44
-63	"مَنْ وَجَدْتُمُوهُ قَدْ غَلَّ، فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ، وَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ"	عبد الله بن عمر	-	مُنْكَرٌ مُضْطَرَبٌ سَنَدًا وَمَتْنًا	47
-64	"نَهَانِي جَبِّي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أُصَلِّيَ فِي الْمَقْبَرَةِ"	عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ مُجْتَمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ	الحديث ضعيف	296
-65	"نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	تَقَرَّدَ بِهِ خَالِدٌ الطَّحَّانُ، وَهُوَ	الحديث ضعيف، بالإسناد الذس	302

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البر	حكم الدراسة	الصفحة
	أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَبَعْدَهَا		ضَعِيفٌ، وَإِسْنَادُهُ كُلُّهُ لَيْسَ مِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ.	ذكره ابن عبد البر، ويتقوى متن الحديث بالشاهدين فيرتقي إلى الحسن لغيره	
66-	"نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصَلَّى فِي سَرَائِلَ لَيْسَ عَلَيْهَا رِدَاءٌ"	بريدة بن الحصيب الأسلمي	وَهَذَا خَبَرٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ لِضَعْفِهِ، وَقَدْ جَاءَ مَا يُعَارِضُهُ	الحديث إسناده ضعيف، ومتمه حسن لغيره بالشاهد	349
67-	"نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخُطْفَةِ، وَالنُّهْبَةِ، وَالْمُجْتَمَةِ، وَعَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ"	أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيُّ	إِلَّا أَبَا أُوَيْسٍ فَأِنَّهُ وَافَقَهُمْ فِي الْإِسْنَادِ وَخَالَفَهُمْ فِي الْمَتْنِ	الحديث من طريق أبي أُوَيْسٍ غير محفوظ، وخالف الثقات.	199
68-	"نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ"	سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِي	هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ مَوْضُوعٌ لَا يَصِحُّ عَنْ مَالِكٍ وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي حَدِيثِهِ	ضعيف جداً	412
69-	"نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"	سعيد بن المسيب	هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ مَوْضُوعٌ	صحيح مرسلاً	413

م	طرف الحديث	الرّأوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البرّ	حكم الدّراسة	الصّفحة
	عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ"		لَا يَصِحُّ عَنْ مَالِكٍ وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي حَدِيثِهِ		
-70	"تَهَى عَنْ أَكْلِ الْمُجْتَمَةِ، وَالنُّهْبَةِ، وَالْخَطْفَةِ، وَعَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنْ السَّبَاعِ"	أَبِي الدَّرْدَاءِ	وَهُوَ حَدِيثٌ لَيِّنٌ الْإِسْنَادِ	الحديث ضعيف الإسناد، يرتقي بالمتابع، والشّواهد إلى الحسن لغيره	271
-71	"تَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ، عَنِ الْمُنْعَةِ، وَأَنْ تُوطَأَ الْحَبَالَى"	أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ	حَدِيثٌ صَالِحٍ بْنِ أَبِي الْأَخْضَرِ هَذَا خَطَأً مَقْلُوبُ الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ، مُنْكَرٌ	الحديث من هذا الوجه غير محفوظ؛ لأنّ صالح بن أبي الأخضر ضعيف، وخالف فيه الحفاظ، وقلب سنده ومتمته	381
-72	"هَدِيَّةُ اللَّهِ إِلَى الْمُؤْمِنِ السَّائِلِ عَلَى بَابِهِ"	ابْنِ عُمَرَ	الْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ	الْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ	334
-73	"وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ، وَيَمْنَعُ مَا لَا يَضُرُّهُ"	أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ	هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَشَ لَا يَصِحُّ لَهُ سَمَاعٌ	الحديث ضعيف جداً من كلا الطّريقين	160

م	طرف الحديث	الرّأوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البرّ	حكم الدّراسة	الصّفحة
			مِنْ أَنَسٍ		
-74	أَذْهَبَ فَأَغْسِلَ هَذَا عَنْكَ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَحْضُرُ جَنَازَةَ الْكَافِرِ	عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ	لَمْ يَسْمَعْهُ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ مِنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ	الحديث بكلا الوجهين ضعيف	285
-75	إِنْ كُنْتُ لَأَدْخُلُ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ	موقوفاً على عائشة	-	أخرجه مسلم	73
-76	الْجَنَازَةُ مَتَّبُوعَةٌ وَلَيْسَتْ بِتَابِعَةٍ	عبد الله بن مسعود	إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ	الحديث ضعيف	266
-77	عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي مَاتَ،	عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ	-	صحيح	325
-78	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْتَكِفُ، فَيَمُرُّ بِالْمَرِيضِ فِي الْبَيْتِ فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ وَلَا يَقِفُ	عن عائشة	هَذَا الْوَهْمُ مِنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ فِيمَا نَرَى	الحديث مُنْكَرٌ مرفوعاً، وقد صحّ موقوفاً على عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم	71
-79	كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ شَيْءٍ ثُمَّ لَا يَرْفَعُ بَعْدُ	وقفه إبراهيم النخعي على ابن مسعود		صحيح	339

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	حكم الإمام ابن عبد البر	حكم الدراسة	الصفحة
80-	كَانَتْ إِذَا اعْتَكَفَتْ لَا تَسْأَلُ عَنِ الْمَرِيضِ إِلَّا وَهِيَ تَمْشِي لَا تَقِفُ	موقوفاً على عائشة	-	صحيح	72
81-	لَا يُؤْمَنُ أَحَدٌ جَالِسًا بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	موقوفاً على عمر	-	ضعيف	152
82-	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعْزَلَ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مرفوعاً	في إسناده ضعف	ضعيف	262
83-	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعْزَلَ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا	أبي هريرة		ضعيف	263
84-	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعْزَلَ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ موقوفاً		ضعيف	263
85-	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعْزَلَ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا	عبد الله بن عمر		ضعيف	264

فهرست الأحاديث والآثار التابعة لأحاديث الدراسة

رقم الحديث	الشاهد	الراوي الأعلى	الحكم	رقم الصفحة
1-	"إِذَا اشْتَرَى أَحَدُكُمْ خَادِمًا فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا"	أبو هريرة	حسن لغيره	226
2-	"إِذَا أَقَادَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ أَوْ الْجَارِيَةَ أَوْ الدَّابَّةَ"	عبد الله بن عمرو بن العاص	حسن لذاته	226
3-	"إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ مَنْكِبَيْهِ"	عبد الله بن عمر	مسلم	345
4-	"إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ"	أبي سعيد الخدري	حسن	239
5-	"أَرَأَيْتَ هَذَا الرَّمْلَ بِالنَّبِيتِ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ"	ابن عباس	مسلم	357
6-	"اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَمِعَهُمْ يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ"	أبي سعيد الخدري	صحيح	303
7-	"الْعَرَبُ بَعْضُهَا أَكْفَاءُ لِبَعْضٍ"	معاذ بن جبل	ضعيف	329
8-	"الْمَدِينَةُ مُهَاجِرِي، وَفِيهَا بَيْتِي"	عائشة	ضعيف جدًا	252
9-	"الْمَدِينَةُ مُهَاجِرِي، وَفِيهَا قَبْرِي"	عبد الله بن عمر	ضعيف جدًا	253
10-	"النَّاسُ أَكْفَاءٌ"	عائشة	ضعيف	329
11-	"إِنَّ الْمُصَلِّيَّ يُنَاجِي رَبَّهُ"	البياضي	صحيح	303
12-	"أَنَّ إِمَامَهُمْ اشْتَكَى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"	قيس بن همدان الأنصاري	صحيح	157

327	البخاري	ابن عباس	"أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ، جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ"	-13
48	صحيح	زيد بن خالد الجهنمي	"أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ تُوْفِّي بِخَيْبَرَ"	-14
349	صحيح	عائشة	"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي ثَوْبٍ بَعْضُهُ عَلَيْهَا"	-15
44	منكر	عبدالله بن عمرو بن العاص	"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ حَرَّفُوا مَتَاعَ الْغَالِ وَضَرَبُوهُ"	-16
149	لا يعرف من أسند إسناده	عبد الله بن عمرو بن العاص	"إِنَّ مِنَ السَّنَةِ إِذَا كَانَ الْقَوْمُ سَفَرًا"	-17
272	البخاري	عبد الله بن يزيد	"أَنَّهُ نَهَى عَنِ التُّهْبَةِ وَالْمُتَلَّةِ"	-18
184	حسن	أبي سعيد الخدري	"بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ"	-19
60	صحيح	ابن عباس	"ثَلَاثَةٌ لَا تَقْرُبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ الْمُتَخَلِّقُ"	-20
248	مسلم	ابن عباس	"جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ"	-21
225	صحيح	أبي لاس الخراعي	"حَمَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى إِبِلٍ مِنْ	-22

			إِبِلِ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ"	
350	البخاري	جابر بن عبد الله	"خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ"	-23
405	ضعيف	عبد الله بن عمر	"رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ"	-24
426	مسلم	جابر بن عبد الله	"صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ سِتَّ رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، بَدَأَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ قَرَأَ، فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ"	-25
156	البخاري	عائشة	"صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ"	-26
162	ضعيف جدًا	أبو هريرة	"قُتِلَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهِيدًا"	-27
54	ضعيف	ابن عباس	"كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ ثُمَّ لَا يَعُودُ"	-28
192	ضعيف	ابن عباس	"كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنْحَرٌ"	-29
192	ضعيف	أبي هريرة	"كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنْحَرٌ"	-30
278	ضعيف	عبد الله بن عمر	"لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ أَوْ غَازٍ أَوْ مُعْتَمِرٌ"	-31
278	ضعيف	أبي بكر	"لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا غَازٍ أَوْ حَاجٌّ أَوْ مُعْتَمِرٌ"	-32
351	مسلم	أبي هريرة	"لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ"	-33

			مِنْهُ شَيْءٌ	
314	ضعيف جداً	عبد الله بن عمر	"لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ"	-34
153	ضعيف جداً	أبي الأحوص وضمرة	"لَا يُؤْمَنُ أَحَدٌ بَعْدِي"	-35
176	صحيح موقوف	كثير بن عباس	"لَا عَرِفَنَّا مَا صَلَّيْتَ عَلَى جِنَاةٍ فِي الْمَسْجِدِ"	-36
179	مسلم	عائشة	"لَمَّا تُؤَفِّي سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ أَرْسَلَ"	-37
282	باطل	أبي هريرة	"مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بِقَوْمٍ يَلْعَبُونَ بِالشُّطْرُنَجِ"	-38
85	ضعيف جداً	أبي سعيد الخدري	"مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً"	-39
85	ضعيف	أبي هريرة	"مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً"	-40
147	منقطع الإسناد	عبد الله بن عبد الرحمن بن حُجيرة القاضي	"مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْغَزَا مَعِيَ فَعَلَيْهِ بَغْزُ الْبَحْرِ"	-41
272	البخاري	أنس بن مالك	"تَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُصْبَرَ الْبَهَائِمُ"	-42
282	صحيح	جابر بن عبد الله	"تَهَى أَنْ تُوطَأَ النِّسَاءُ الْحَبَالَى مِنَ السَّبْيِ"	-43
413	ضعيف جداً	عبد الله بن عمر	"تَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ"	-44
391	ضعيف	أنس بن مالك	"هذا وظيفة الوضوء، من لم يتوضأ لم يقبل الله له"	-45

			صلاة	
281	البخاري		"يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ"	-46
48	البخاري	أبو هريرة	"افْتَتَحْنَا خَيْبَرَ ، وَلَمْ نَعْنَمَ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً"	-47
222	البخاري	عائشة	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَنْتَوَابٍ بَيْضٍ"	-48
59	ضعيف	عمّار بن ياسر	"ثَلَاثَةٌ لَا تَقْرُبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ: حَبِيفَةُ الْكَافِرِ"	-49

ثالثاً - فهرست الرواة

م	العلم	الصفحة
1-	إبراهيم ابن بشار الرمادي	107
2-	إبراهيم بن طهمان الخراساني	175
3-	إبراهيم بن عبد الله بن همام الصنعاني	134
4-	أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدريس	91
5-	أبو الوليد، وهو مهمل غير معروف	98
6-	أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن البغدادي	178
7-	أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي	176
8-	أبو سفيان، وهو طلحة بن نافع الواسطي	162
9-	أبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري	231
10-	أبو سلمة العاملي الشامي، هو الحكم بن عبد الله بن خطاف	331
11-	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري	293
12-	أبو عمير بن أنس بن مالك الأنصاري	364
13-	أبي بكر بن أبي مريم الغساني	272
14-	أحمد بن إبراهيم بن أبي سكينه الحلبي	312
15-	أحمد بن عبد الصمد أبو أيوب النهرواني	230
16-	أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله التميمي	169
17-	أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سهل المهراني	165
18-	أحمد بن محمد بن عيسى أبو العباس القاضي	173
19-	أسامة بن زيد الليثي	387
20-	إسحاق بن إسماعيل الطالقاني	107
21-	إسحاق بن عيسى بن نجيح، البغدادي	264

م	العلم	الصفحة
-22	إسحاق بن يوسف الأزرق الواسطي	97
-23	إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي	53
-24	إسماعيل بن إبراهيم الأحول، أبو يحيى التيمي	85
-25	إسماعيل بن الحسن الخفاف	387
-26	إسماعيل بن خليفة، العبسي	400
-27	إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني	279
-28	إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي	204
-29	إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي	310
-30	إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق	128
-31	أم الدرداء زوج أبي الدرداء، هُجيمة، الأوصابية	113
-32	أيوب بن أبي تميمة كيسان السخثياني	90
-33	أيوب بن جابر بن سيار السحيمي	334
-34	أيوب بن سليمان بن بلال القرشي	238
-35	أيوب بن عتبة اليمامي	342
-36	بحير بن سعد السحولي	205
-37	بُرْدُ بن أبي زياد الهاشمي	229
-38	بسام بن عبد الله الصيرفي	56
-39	بشر الكندي، أبو عبد الله	278
-40	بشر بن عمر بن الحكم الزهراني	176
-41	بشير بن مسلم الكندي	278
-42	بَقِيَّةُ بنُ الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي	203
-43	بهز بن حكيم بن معاوية القشيري	209
-44	ثابت بن زهير، يكنى أبا زهير	416

م	العلم	الصفحة
-45	ثابت بن يزيد الأحول، أبو زيد البصري	231
-46	ثوير بن أبي فاختة، أبو الجهم	216
-47	جابر بن إسحاق الباهلي	252
-48	جابر بن يزيد الجعفي	86
-49	جعفر بن إياس أبو بشر بن أبي وَحْشِيَّة	105
-50	الحارث بن عبد الله الأعور	303
-51	حبان بن جَزء السُّلمي	131
-52	حبان بن علي العنزي	227
-53	حبيب بن أبي ثابت قيس، أبو يحيى الكوفي	430
-54	حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي	169
-55	حجاج بن شدَّاد الصنعاني	297
-56	حجاج بن نُصير الفساطيطي	58
-57	الحسن بنُ جَبَلَة	165
-58	الحسن بن صالح بن صالح الهمداني	81
-59	الحسن بن علي بن محمَّد، أبو محمَّد الدمشقي	249
-60	الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي البغدادي	259
-61	حفص بن عمر بن ميمون العدني	231
-62	حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي	159
-63	حفص بن غيلان أبو مُعيد	193
-64	حفص بن ميسرة العقيلي	230
-65	حكيم بن عمير بن الأحوص	155
-66	حمَّاد بن زيد بن درهم الأزدي	171
-67	حمَّاد بن سلمة بن دينار البصري	171
-68	حُمَيْدَة بنت عبيد بن رفاعة الأنصاريَّة	364

م	العلم	الصفحة
-69	خَالِدِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الطائفي	279
-70	خالد بن يزيد الجمحي	114
-71	خزيمة بن جَزْء	127
-72	خلف بن هشام بن ثعلب البزار	105
-73	داود بن عمرو بن زهير بن عمرو الضبي	225
-74	ذكوان أبو صالح السمان	64
-75	ربيع بن حِراش أبو مريم العبسي	110
-76	الرَّبيع بن يحيى بن مِقْسِمِ الأُسْنَانِي	247
-77	رُقَيْعُ بن مِهْرَانَ أَبُو الْعَالِيَةِ الرَّيَّاحِي	130
-78	زائدة بن قدامة النقفى	67
-79	زَبَّانُ بن فائِدِ الحُمُرَاوي	259
-80	زُرْعَةُ بن عبد الله بن زِيَادِ بن لبيد الزُّبَيْدِي	330
-81	زَمْعَةُ بن صالح الجَنْدِي	385
-82	زهير بن عباد الرؤاسي بن عم وكيع بن الجراح	235
-83	زهير بن محمد التميمي	51
-84	زيد بن أبي أنيسة الجزري	53
-85	زيد بن الحباب، أبو الحسين العُكْلِي	205
-86	زيد بن الحواري، أبو الحواري العمي	392
-87	السَّرِّي بن عبد الحميد، شيخ لبقية	206
-88	سعد بن طَرِيف الإسكافي	122
-89	سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري	182
-90	سعيد بن أبي هلال، الليثي	116
-91	سعيد بن الصَّلْتِي الشيراز	Error! Bookmark

م	العلم	الصفحة
		not defined.
-92	سعيد بن عامر الضُّبَعي	106
-93	سعيد بن عبد العزيز التنوخي	188
-94	السُّفَر بن نُسير، الأزدي الحمصي	234
-95	سفيان بن سعيد الثَّوري	428
-96	سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوري	97
-97	سَلَمَة بن أَبِي سَلَمَة بن عبد الرَّحْمَن بن عَوْف الْقُرَشِي	293
-98	سلمة بن شَيْبِ الْمِسْمَعِي	241
-99	سليمان بن أَبِي الجون	331
-100	سليمان بن أَبِي سليمان الشَّيباني	325
-101	سليمان بن سالم، وهو ابن أَبِي داود الحراني	310
-102	سليمان بن عبد الجبار بن زريق، الخيَّاط	160
-103	سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي	115
-104	سليمان بن قيس اليشكري	162
-105	سليمان بن مهران الأُسدي الكاهلي	161
-106	سليمان بن موسى الأموي الأشدق	201
-107	سهل بن معاذ بن أنس الجُهني	260
-108	سهيل بن أَبِي صالح ذكوان السَّمان	233
-109	سويد بن عبد العزيز بن نمير، الدَّمشقي	192
-110	سيف بن عمر التَّميمي	122
-111	سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري	239
-112	سيف بن هارون البُرْجُمي	121
-113	شِبْل البصري	283

م	العلم	الصفحة
-114	شجاع بن الوليد بن قيس السكوني	422
-115	شريك بن عبد الله النخعي	97
-116	شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص	148
-117	صالح بن أبي الأخضر اليمامي	384
-118	صالح بن محمد بن زائدة	45
-119	صالح بن نبهان المدني	176
-120	صفوان ابن عمرو ابن هرم السكسكي	205
-121	صلة بن سليمان العطار الواسطي	127
-122	ضرار بن صُرد التيمي	56
-123	ضرار بن عمرو المَلطي	149
-124	ضِمَام بن إسماعيل بن مالك المرادي	167
-125	ضمرة بن ربيعة الفلسطيني	205
-126	عاصم بن رجاء بن حيوة الكندي	107
-127	عباد بن كثير الثقفي	310
-128	العباس بن الوليد بن مزيد العُدري	184
-129	عَبْثَر بن القاسم الرُّبيدي	67
-130	عبد الحميد بن عبد الله بن أويس الأصبحي	243
-131	عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني	192
-132	عبد الرحمن بن إبراهيم لقبه دُحيم بن اليتيم	118
-133	عبد الرَّحْمَن بن أبي حُسَيْن	193
-134	عبد الرحمن بن أشرس المغربي	191
-135	عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو بن سَنَّة، الأسلمي	233

م	العلم	الصفحة
-136	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ	422
-137	عبد الرحمن بن شريح بن عبيد الله المعافري	146
-138	عبد الرحمن بن صالح الأزدي	159
-139	عبد الرَّحْمَنِ بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي	185
-140	عبد الرحيم بن زيد بن الحواري العمي	392
-141	عبد السَّلام ابن أبي الجَنُوب	255
-142	عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُبَيْدِ الدَّرَّازِ	45
-143	عبد القدوس بن الحجاج الخولاني	182
-144	عبد القدوس بن حبيب الكلاعي	145
-145	عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ	125
-146	عبد الله بن أبي مريم الغساني	272
-147	عبد الله بن حكيم أبو بكر الدَّاهِري	60
-148	عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي	228
-149	عبد الله بن ضِرَارِ الْأَسَدِي	149
-150	عبد الله بن عبد الرحمن بن حُجيرة القاضي	146
-151	عبد الله بن عبد الله بن أُويس الأصبحي	200
-152	عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُوَيْسِ الْأَصْبَحِيِّ	240
-153	عبد الله بن عرادة، السدوسي	391
-154	عبد الله بن علي الأزرق، أبو أيُّوب الإفريقي	272
-155	عبد الله بن عمران بن رَزِينِ المَخْزُومِي	315
-156	عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفِ بْنِ يَزِيدِ الْمِزْنِي	136
-157	عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي	74
-158	عبد الله بن لهيعة بن عقبة، أبو عبد الرحمن المصري	90

م	العلم	الصفحة
-159	عبد الله بن مقدم بن الورد الطائفي	169
-160	عبد الله بن يزيد السَّعدي	273
-161	عبد الملك بن المغيرة الطائفي	169
-162	عبد بن سليمان الكلابي	231
-163	عبيد الله بن إسحاق بن حمَّاد بن طلحة	121
-164	عبيد الله بن عبد الله، أبو المنيب العتكي	353
-165	عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري	133
-166	عبيد الله بن عمر بن حفص بن عمر بن الخطاب	206
-167	عبيد الله بن محمد بن حسين الدِّمياطي	335
-168	عتاب بن بشير، الجزري	390
-169	عثمان بن حسان العامري	294
-170	عثمان بن فائد القرشي	118
-171	عجلان مولى فاطمة بنت عتبة المدني	230
-172	عصام بن طليق	161
-173	عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمان الخراساني	287
-174	عطاء بن السائب أبو السائب الثقفي	225
-175	عكرمة بن قنادة بن يحيى بن عبد الله بن أبي قنادة الأنصاري	365
-176	عَلْقَمَة بن شهاب القُشيري	146
-177	علي بن ثابت الجزري	204
-178	علي بن سعيد بن بشير بن مهران أبو الحسن الرازي	227

م	العلم	الصفحة
-179	علي بن عروة القرشي الدمشقي	331
-180	علي بن مُسهر القرشي الكوفي	325
-181	عمّار بن سعد السُّلهمي	297
-182	عمر بن إسحاق بن يسار	190
-183	عمر بن حفص بن غياث بن طلق الكوفي	160
-184	عمر بن حيّان الدمشقي	115
-185	عمر بن عبد الواحد بن قيس السلمي	182
-186	عمر موسى بن وجيه بن الميثمي	206
-187	عمران بن أبي الفضل الأيلي	329
-188	عمرو بن أبي سلمة التَّنيسي	195
-189	عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري	113
-190	عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله	148
-191	عنيسة بن عبد الرحمن بن عنيسة بن سعيد بن العاص	226
-192	غسان بن الربيع الأزدي	236
-193	الفضل بن السكن الكوفي	58
-194	الفضل بن عيسى الرقاشي	392
-195	ففيه الخليل بن زكريا الشَّيباني	279
-196	فُلُفْلَة بن عبد الله الجعفي	294
-197	فيه أحمد بن عيسى التَّنيسي	194
-198	فيه المسيَّب بن واضح بن سرحان الحِمصي	400
-199	فيه عبد الرحمن بن رافع التَّتوخي	421
-200	فيه محمَّد بن جابر بن سيَّار بن طارق الحنفي	340
-201	فيه يزيد بن أبي زياد، الهاشمي	215

م	العلم	الصفحة
-202	قيس بن الربيع	365
-203	كبشة بنت كعب بن مالك الأنصارية	370
-204	كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المُنْزِي	136
-205	كُدَيْر بن يحيى البصري	309
-206	كيسان أبو سعيد المقبري المدني	182
-207	الليث بن أبي سليم بن زُئيم	215
-208	مجاشع بن يوسف السلمي	206
-209	مُجَالِد بن سعيد بن عمير الهمداني	152
-210	محرّر بن أبي هريرة الدّوسي	263
-211	محمّد بن أحمد بن خروف بن كامل المديني	335
-212	محمد بن أحمد بن سعيد، أبو جعفر الرّازي	410
-213	محمّد بن إسحاق بن يَسَار	127
-214	محمد بن أشرس السلمي	90
-215	محمّد بن الحسن بن زبالة المخزومي	256
-216	محمد بن الفضل بن عطية بن عمر العبدي	331
-217	محمد بن الفضل بن عطية بن عمر العبدي	390
-218	محمد بن حميد بن	315
-219	مُحمّد بن حنيفة، أبو حنيفة الواسِطِيّ	165
-220	محمد بن خازم أبو معاوية	126
-221	محمد بن راشد الحسيني	185
-222	محمد بن زياد الأسدي	314
-223	محمد بن سعد الأنصاري الأشهلي	230
-224	محمد بن سعد الباوردي	108
-225	محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي	390

م	العلم	الصفحة
-226	محمد بن عباد بن زياد المزني	85
-227	محمد بن عبد الأعلى الصنعاني	324
-228	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب القرشي	175
-229	محمد بن عبد الله بن عُلَثة	146
-230	محمد بن عبد الملك الدينوري	249
-231	محمد بن عبد الملك بن زنجويه البغدادي	324
-232	محمد بن عجلان المدني	230
-233	محمد بن عمرو بن حُلَلة الديلي	230
-234	محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي	311
-235	محمد بن فضيل بن غزوان الضبي	67
-236	محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي	183
-237	محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي	310
-238	محمد بن مسلم بن تَدْرُس	91
-239	محمد بن يعقوب	257
-240	محمد بن يوسف الزبيدي اليماني	325
-241	مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري	205
-242	مسلم بن إبراهيم الأزدي	246
-243	مسلمة بن علي الخشني، أبو سعيد الدمشقي	331
-244	مطهر بن الهيثم بن الحجاج الطائي	281
-245	مظفر بن مدرك الخراساني	254
-246	مَعْشَر نَجِيح بن عبد الرحمن، السُّنْدي	252
-247	معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي	174
-248	مَلِيح بن عبد الله السَّعْدِي	234

م	العلم	الصفحة
-249	منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي	106
-250	مهدي، ويقال مهذد، ويقال منذر بن عبد الرحمن بن عبيدة الشامي	117
-251	مهران بن هارون الرازي	249
-252	موسى بن أبي عائشة الهمداني	228
-253	موسى بن محمد بن عطاء الدمياني	334
-254	موسى بن مسعود النهدي	175
-255	موسى بن وردان العامري	167
-256	نافع بن جبير بن مطعم النوفلي	190
-257	نصر بن طريف أبو جزي الباهلي	312
-258	النعمان بن ثابت الكوفي، أبو حنيفة	91
-259	هبة الله بن الحسن بن منصور، الحافظ الرازي	241
-260	هشام بن سفيان المروزي	351
-261	هشام بن عبد الملك بن عمران اليزني	204
-262	هشيم بن بشير بن القاسم السلمي	104
-263	وحجاج بن محمد المصيصي	174
-264	وضاح بن عبد الله اليشكري	105
-265	الوليد ابن مسلم القرشي	208
-266	الوليد بن مزيد أبو العباس، البيروتي	182
-267	الوليد بن مسلم	185
-268	وهب الله بن راشد، أبو زرعة	409
-269	يحيى بن أزهر البصري	297
-270	يحيى بن الوليد الطائي	163
-271	يحيى بن سلام البصري	91

م	العلم	الصفحة
-272	يحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر	267
-273	يحيى بن نصر بن حاجب القرشي	91
-274	يحيى بن واضح الأنصاري	351
-275	يحيى بن يعلى الأسلمي	53
-276	يحيى بن يعلى بن الحارث المحاري	169
-277	يزيد بن أبان الرُقَاشي	149
-278	يزيد بن أبي حبيب المصري	71
-279	يزيد بن أبي يزيد، الضُّبَعي	108
-280	يزيد بن الأصم، واسمه عمرو بن عبيد البكائي	325
-281	يزيد بن سنان بن يزيد التميمي	54
-282	يزيد بن عمرو بن يزيد البراء الغنوي	415
-283	يزيد بن مخلد الواسطي	249
-284	يزيد بن مَرْوَان الخَلَال	415
-285	يزيد بن هارون بن زاذان، السلمي	169
-286	يوسف بن سلمان الباهلي	230
-287	يوسف بن موسى بن راشد القطان	193
-288	يونس بن يزيد بن أبي النُّجَاد الأيلي	410

رابعاً - فهرست الأنساب

م	النسب	الصفحة
-1	الأُبُلَيّ	130
-2	الإسكافي	122
-3	الأسلمي	56
-4	الأشُنَانِي	247
-5	الأصبحي	200
-6	الأيلي	229
-7	الباهلي	230
-8	الْبُرْدِيجِي	218
-9	البِلَقَاوِي	334
-10	التَّمِيمِي	54
-11	التَّنُوخِي	421
-12	التنيسي	194
-13	التَّوَّامَةُ	176
-14	الجَزْرِي	54
-15	الجُعْفِي	80
-16	الجهني	45
-17	الحراني	310
-18	الحضرمي	74
-19	الحَمْرَاوِي	259
-20	الحَمِيرِي	203
-21	الحنظلي	122
-22	الحوتي	304
-23	الخلقاني	279

م	النسب	الصفحة
-24	الذَاهِرِي	60
-25	الدَّرَاوَزْدِيّ	45
-26	الدُّوسِي	263
-27	الدِّينُورِي	249
-28	الرُّقَاشِي	149
-29	الرُّهَاقِي	55
-30	الرُّبَيْدِيّ	316
-31	السَّخْتِيَانِي	81
-32	السَّكُونِي	422
-33	السُّلَمِي	131
-34	السُّلَهْمِي	297
-35	السُّنْدِي	252
-36	الضُّبِّي	79
-37	الطَّائِفِي	279
-38	الطَّائِي	283
-39	العَبْسِي	400
-40	العَتَكِي	352
-41	العُذْرِي	184
-42	العَمِي	392
-43	الغَسَّانِي	155
-44	الغَنَوِي	415
-45	الْقَشِيرِي	146
-46	الْقَطَان	193
-47	الْكَاهِلِي	161

م	النسب	الصفحة
-48	الكَلَاعِي	
-49	الكندي	117
-50	الليثي	45
-51	المخزومي	256
-52	المروزي	315
-53	المُرَكِّي	165
-54	المزني	136
-55	المَلَطِي	149
-56	المَيْتَمِي	203
-57	النَّخَعِي	97
-58	الهمداني	152
-59	واللَّكَائِي	241
-60	اليزني	204
-61	اليمامي	340

خامسا: فهرست البلدان

م	الكلمة	الصفحة
-1	بَابِلَ	299
-2	البُرْدِيجِي	218
-3	بطن عُرْنَة	189
-4	ذاتُ الجَيْشِ	368
-5	الرقِي	309
-6	مُحَسَّر	189
-7	نَجْرَانِيَّةٌ	213
-8	ظَفَارِ	368
-9	الصُّفَّة	426

سادسا: فهرست غريب الألفاظ

-1	الاحتباء	350
-2	الأحفاش	125
-3	أُغْمِي عَلَيْنَا	103
-4	الأُفُق	65
-5	أَلْكَن	253
-6	انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ	356
-7	أَي يَمِيلُهُ	284
-8	بِتَابِعَةٍ	266
-9	تُدْمَى	125
-10	تصفر الشمس	65

م	الكلمة	الصفحة
-11	النَّعْرِيسُ	368
-12	نُكْفًا	145
-13	الْجَارِيَّةُ	223
-14	الْجَزَعُ	368
-15	حَبَسَتْ	372
-16	الْحُلَّةُ	213
-17	الْخَطْفَةُ	198
-18	الْخُلُوقُ	287
-19	الْخُلُوقُ	59
-20	الذُّرَى/ ذُرَّةُ	223
-21	ذِي ضَعْفَةِ سُلْطَانٍ	276
-22	رَابِنِي	125
-23	الرَّمْلُ	168
-24	الزَّيْدُ	258
-25	الرَّغْفَرَانِ	285
-26	سَرَاوِيلَ	351
-27	سَنَامِهِ	223
-28	السَّنُّورُ	360
-29	الشَّقَقُ	65
-30	الصَّعِيدُ	368
-31	صَلَفَ	170
-32	الضَّبُّ	126

م	الكلمة	الصفحة
-33	العائق	357
-34	غشوه	355
-35	الغلول	41
-36	الفجاج	188
-37	لا يغلق الرهن	308
-38	لَهُ غُنْمُهُ	309
-39	الْمُتَضَمِّخِ	285
-40	المتوشح	350
-41	الْمُجَنَّمَةِ	198
-42	المُحَجَّنُ	356
-43	المدر	133
-44	من الطّوافين أو الطّوافات عليكم	284
-45	مَنْحَرٌ	189
-46	مَيَّازِرُكُمْ	168
-47	النَّاصِيَةُ	223
-48	النُّهْبَةِ	198
-49	الْهَرُّ	284
-50	الإزار	213
-51	الرداء	349
-52	الوبر	133
-53	يُسَبِّحُ	258
-54	يصغي	360
-55	يُعْزَلُ	261

